أعلام المسلمين

١٣

الإمام البخاري

أستاذ الأستاذين وإمام المحدثين وحجة المجتهدين

وصاحب «الجامع المسند الصحيح»

(١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

تأليف

عبد الستار الشيخ

دار القلم

دمشق

أعلام المسلمين

١٣

الإمام البخاري

أستاذ الأستاذين وإمام المحدثين وحجة المجتهدين

وصاحب «الجامع المسند الصحيح»

(١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

تأليف

عبد الستار الشيخ

دار القلم

دمشق

الإمام البخاري رحمه الله

الطَّبْعَة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

تُطلب جميع كتبنا من:
دار القلم ـ دمشق هاتف: ٢٢٢٩١٧٧ فاكس: ٢٤٥٥٧٣٨ ص.ب: ٤٥٢٣
الدار الشامية ـ بيروت هاتف: ٨٥٧٢٢٢ (٠١) فاكس: ٨٥٧٤٤٤ (٠١) ص.ب: ١١٣/٦٥٠١
www.alkalam-sy.com

توزّع جميع كتبنا في السعودية عن طريق:
دار البشير ـ جدّة: ٢١٤٦١ ص.ب: ٢٨٩٥ هاتف: ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

قال الإمام البخاري

(أُلْهِمتُ حِفْظَ الحديث وأنا في الكُتَّابِ، فلما طَعنتُ في ستَّ عشرةَ سنةً حفظتُ كُتبَ ابنِ المباركِ ووكيع، وعرفتُ كلامَ هؤلاءِ - أي أهل الرأي -، فلما طعنتُ في ثماني عشرة جعلتُ أُصنِّفُ قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلَهم، وصنَّفتُ كتابَ «التاريخ» إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المُقمِرة، وقَلَّ اسمٌ في «التاريخ» إلا وله عندي قصةٌ، إلا أني كَرِهْتُ تطويلَ الكتاب).

(لقِيتُ أكثرَ من ألفِ رجلٍ من أهلِ العلم: أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر، لقيتُهم كرَّاتٍ، قَرْناً بعد قَرْنٍ، ثم قَرْناً بعد قَرْن، أدركتُهم وهم متوافرون أكثرَ من ستٍّ وأربعين سنة، أهل الشام، ومصر، والجزيرة مرتين، وبالبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أُحصي كم دخلتُ الكوفة وبغداد، مع محدِّثي أهل خُراسان).

(خرجتُ إلى آدمَ بنِ أبي إياس، فَتخلَّفَتْ عنِّي نفقتي، حتى جعلتُ أتناولُ الحشيشَ، ولا أُخْبِرُ بذلك أحداً، فلما كان اليوم الثالث أتاني آتٍ لم أعرِفْهُ، فناوَلَني صُرَّةَ دنانير، وقال: أَنفِقْ على نفسك!).

(كَتبتُ عن ألفِ شيخٍ وأكثر، عن كـلٍّ واحدٍ منهم عشـرة آلاف وأكثر، ما عندي حديثٌ إلا وأَذكُرُ إسنادَهُ).

(صَنَّفْتُ كتابي «الصَّحَيح» لسِتَّ عشرةَ سنةً، خرَّجْتُهُ من سِتٍّ مئة ألف حديثٍ، وجعلتُهُ حُجَّةً فيما بيني وبين الله تعالى).

(وما وضعتُ في كتاب «الصحيح» حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصلَّيتُ ركعتين).

* * *

الإمام البخاري

(يا معشرَ أصحابِ الحديث، انظُروا إلى هذا الشاب واكْتُبوا عنه، فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن ـ البصري ـ لاحتاجَ إليه الناسُ لمعرفتِه بالحديث وفقهه).

شيخه إسحاق بن راهَوَيْه

(نَظَرتُ في الحديثِ، ونظرتُ في الرأي، وجالستُ الفقهاءَ والزهّادَ والعُبَّاد، ما رأيتُ منذ عقلتُ مثلَ محمد بن إسماعيل).

شيخه قُتيبة بن سعيد

(ما أَخرجتْ خراسانُ مثلَ محمد بن إسماعيل البخاري).

شيخه أحمد بن حنبل

(لو قَدرْتُ أن أَزيدَ من عُمُري في عُمر محمد بن إسماعيل لفعلتُ، فإنَّ موتي يكونُ موتَ رجلٍ واحدٍ، وموتُ محمد بن إسماعيل ذهابُ العلم).

شيخه يحيى بن جعفر البِيْكَنْدي

(أَخرجَتْ خُراسانُ ثلاثةً: أبا زُرْعة بالرَّيّ، ومحمد بن إسماعيل

البخاري ببخارى، وعبد الله بن عبد الرحمن ـ الدَّارِميّ ـ بِسَمَرْقَنْد، ومحمدُ بن إسماعيل عندي أبْصَرُهم وأَعلَمُهم وأفْقَهُهم).

شيخه علي بن حُجْر

(محمدُ بن إسماعيل أفقهُ خَلْق الله في زماننا).

شيخه محمد بن بشار المعروف ببندار

(رأيتُ العلماءَ بالحرمين والحجاز والشام والعراقَيْن، فما رأيتُ فيهم أجمعَ من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري).

الإمام الدارمي صاحب «السنن»

(دَعْني حتى أُقَبِّلَ رِجْلَيْكَ يا أُستاذَ الأُستاذِين، وسيِّدَ المحدِّثين، وطبيبَ الحديثِ في عِلَلِه).

تلميذه الإمام مسلم صاحب «الصحيح»

(لم أَرَ بالعراق ولا بخراسانَ في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل).

تلميذه الإمام الترمذي صاحب «السنن»

(محمد بن إسماعيل أعلمُ في الحديث من إسحاق بن راهَوَيْه وأحمد بنِ حنبل وغيرِهما بعشرين درجة).

تلميذه الحافظ أبو عَمْرو الخَفَّاف

(ما رأيتُ تحت أَديمِ السماء أعلمَ بحديثِ رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل البخاري).

تلميذه إمام الأئمة ابن خُزيمة

(محمد بن إسماعيل البخاريُّ الحافظُ، صاحبُ «الصحيح»، إمامُ هذا الشأن، والمُقتدَى به فيه، والمُعَوَّلُ على كتابِه بين أهلِ الإسلام).

الحافظ المِزِّيُّ

(الإمام أبو عبد الله البخاري، صاحبُ «الصحيح»، كان إماماً حافظاً حُجَّةً، رأساً في الفقه، والحديث، مجتهداً، من أفراد العالم، مع الدين والوَرَع والتألُّه).

الحافظ الذهبي

(إمامُ المسلمين، وقدوة الموحِّدين، وشيخُ المؤمنين، والمُعَوَّل عليه في أحاديث سيد المرسلين، وحافظُ نظام الدين، صاحبُ «الجامع الصحيح»، وساحِبُ ذيلِ الفَضْلِ للمُسْتميح).

الإمام تاج الدين السُّبْكي

(ولو فَتحتُ بابَ ثناءِ الأئمة عليه ممن تأخَّر عن عَصْرِه، لَفَنِيَ القِرطاس، ونَفِدت الأنفاس، فذاك بحرٌ لا ساحلَ له).

الحافظ ابن حجر

* * *

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا للإسلام، وأكرمنا بالإيمان، وحَبَانا بالقرآن، وامتنَّ علينا ببعثة محمد عليه أزكى الصلاة وأتم السلام، نحمده سبحانه حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، ونشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، كلمة الحق التي قامت بها السماوات والأرض، وبها أرسل الله رسله، وأنزل عليهم كتبه، ودعا إليها خلقه.

ونشهد أن سيدنا وقائدنا وقدوتنا وإمامنا وحبيبنا وشفيعنا وهادينا ومعلِّمنا محمداً، عبدُ الله ورسوله، وخيرتُه من خلقه وخليلُه، وأمينُه على وحيه وحبيبه، صاحب اللواء المعقود، والمقام المحمود، والحوض المورود، صلوات الله عليه وصلوات الملائكة والنبيين والمؤمنين في عالم الغيب والشهادة، ما ذكر الله الذاكرون وغفل عن ذِكْره الغافلون.

ورضي الله عن صحابته الأبرار، وأنصاره الأخيار، ما اتصل الليل بالنهار، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، ومن اتبع طريقهم واهتدى بهديهم، وسار على سُنَّتهم إلى أن يقوم الناس لرب العالمين.

وبعد...

فكفى البخاريَّ فخراً أنه البخاري.

وكفى «صحيحَ البخاري» فخراً أنه الكتابُ الذي اتفقتْ كلمةُ الأمة على أنه أصحُّ الكتب بعد القرآن العظيم! .

فليس من السهل الكتابة عن هذا الرجل الكبير، الذي أشرقت شمسه في مطلع القرن الثالث الهجري، ولا تزال تتوهَّج ما دام على وجه الأرض موحِّد يتبع هَدْي القرآن وسُنَّة النبي عليه الصلاة والسلام.

ومهما أوتي المرء من سعةِ الاطِّلاع، وطلاوة اللسان، ودقة البيان، ومُكْنةٍ في رَصْف الكلام، للتحدث عن جوانب العظمة عند هذا الإمام، وتجلية الملحمة الخالدة التي سطرها في أيامه وساعاته ودقائقه؛ فلن يبلغَ ما يريد أو ما يُراد منه، فقد يغيب عنه ما هو أحق بالذِّكْر وأولى بالبيان! وأنَّى لكاتب ذلك، وقد أدهش البخاريُّ - وهو في الحادية عشرة من عمره - أشياخَه، وبَهَر بحدَّة ذكائه وسعة حفظه وطهارة سيرته أساتيذَهُ وأقرانَه وتلاميذَه! وكتابُهُ «الجامع الصحيح» قد عكف عليه الأئمة والعلماء والنقاد من بعد عصره وإلى الآن، وسيبقون إلى ما شاء الله، يستخرجون منه كنوزه ولآلئه، وأجمعَ لسانُ جميعهم على أن تراجمه قد أدهشت الألباب وحَيَّرت الأفكار! .

والبخاري إمام عظيم، ذو خطر جليل، قد طار اسمه في الآفاق، وانتشر ذِكْره في كل نادٍ، وعرفه الحاضر والباد، وعَمَّ الثناء عليه في الشرق والغرب، واعتنى أهل الفكر وأصحاب القلم بتجلية شمائله وتبيان فضائله وإبراز مناقبه، وترجموا له تراجم مستقلة فيما يربو على

مئة كتاب، بين مختصر ومطول، في مختلف اللغات: العربية والفَارسية والأردية والتركية والإنكليزية والفرنسية، هذا فضلاً عن مئات الكتب القديمة والحديثة التي تحدثت عنه ضمن كتب التراجم العامة أو الطبقات، أو في صدور كتبه التي تمَّ تحقيقُها وطباعتها، أو الدراسات المنهجية التي تناولت شخصيته العلمية ومنهجه في التصنيف، وغير ذلك. وتلا الناسُ صحائفَ سيرته المباركة منذ عصره وإلى الآن، وسيبقون إلى أن يرث الله السماوات والأرض.

وحياة البخاري الشخصية والعلمية وسيرته الطاهرة النقية، ثم تصانيفه العظيمة الجليلة، وفي مقدمتها بل في مقدمة كتب الإسلام ـ بعد القرآن ـ «الجامع الصحيح»؛ غنية بالمآثر السامية، زاخرة بالفضائل الرفيعة، فوَّارة بالمشاهد النبيلة، موّارة بالعجائب المُعْجِبة، منذ طفولته وإلى آخر ساعة في عمره، وما يتخلل ذلك من طلب العلم والرحلات الواسعة في البلاد الشاسعة، للقاء الأعيان، وجمع الحديث، وتصنيف الكتب، ونشر العلم، وتتويجه أعماله بتصنيف «صحيحه»، الذي يتداوله وينتفع به أكثر من مليار مسلم ينتشرون الآن في أصقاع المعمورة.

فسيرةُ رجلٍ كهذا لا تحتاج من الكاتب إلى التصنُّعات الإنشائية، والتكلُّفات الأدبية، والمبالغات القصصية، إنما تتطلَّب باحثاً صَبَّاراً يتمتع باطلاع واسع، وعقل راجح، وفكر وقَّاد، ونظر نفَّاذ، وروح شفافة، وبيان رفيع، واقتدار على اكتناهِ المواقف، واكتشاف المخبوء، وإبراز الخفايا، وإظهار الخبايا، واستنطاق النصوص، واقتناص

الشـوارد، وتقييد الأوابـد، ثم رصف ذلك كله ببيانٍ عالٍ، وأسـلوب رقراق، وسَبْكه في قالب من الانسجام، ومن هنا تأتي صعوبة البحث والكتابة عن هذا الإمام.

لقد تولَّت العنايةُ الربَّانية محمدَ بن إسماعيل منذ بداية نشأته، فأبوه إسـماعيل؛ مات وهـو صغير، فكفلتـه أمه، وربَّتْه في حَجْرها، ووجَّهَتْه إلى الكُتَّاب، ومنذُئذٍ أُلْهِم حفظَ الحديث؛ وهو ابنُ عشر سنين، وبدتْ عليه أماراتُ الذكاء المُفرِط، ومخايلُ النجابة المبكرة، ودلائلُ النبوغ المدهش.

وأخذ يتردد على مجالس العلم ببلده بخارى، وفي مجلس أحد أشياخه قال الشيخُ ذات مرة في إسناد حديث: (سفيان عن أبي الزُّبير عن إبراهيم)، فقال البخاري: (إنَّ أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم)، فانتهره الشيخ، فقال البخاري: ارجِعْ إلى الأصل إن كان عندك، فراجع الشيخ أصلَه، ثم قال للبخاري: كيف هو يا غلام؟ فقال له: الزبير بن عَديّ عن إبراهيم! كما في أصل الشيخ، فأخذ القلمَ وصَوَّبَ الإسنادَ كما قال البخاري، وسُئل البخاري عن سِنِّه آنذاك، فقال: كنتُ ابنَ إحدى عشرة سنة!.

وأخذ الإمام (الصغير) يجول على حلقات العلم في بخارى وما جاورها، وحَفِظ كتب ابن المبارك ووكيع واجتهاداتِ أصحاب الرأي، ثم ساح طالباً العلم في مدن خراسان مثل: نَيْسابور، وبَلْخ، ومَرْو،

والرَّيِّ، وهَرَاة، وغيرها. وبعد ذلك ابتدأ بالرحلة خارج بلاده وعمره ست عشرة سنة، فقام برحلات واسعة إلى أمصار الإسلام، التي تضجُّ بالعلم، وابتدأ بمهد الوحي، فَيَمَّمَ شطرَ مكة والمدينة، ورحل إلى العراق فسمع من الأعيان في البصرة والكوفة وبغداد وواسط، وجال في بلاد الجزيرة بين نهري دجلة والفرات كالمَوْصِل وحَرَّان والرَّقّة، وأخذ عن الكبار في مدن الشام كدمشق وحمْصَ وعَسْقَلان، وتوجَّه إلى مصرَ فحمل عن علمائها، وورَدَ بعضَ هذه البلاد أكثر من مرة، فرحل إلى الجزيرة مرتين، ودخل بغداد ثمانيَ مرات، ولا يُحصى كم دخل الكوفة. واستمرت رحلته هذه سنين طويلة، طوَّف فيها البلدان، وقطع خلال ذلك مسافة تزيد عن محيط الكرة الأرضية مرتين[1]، حمل فيها العلم عن رؤوس العلماء، وبلَغ عددُ مَن أخذ عنهم ألفاً وثمانين شيخاً.

وناله خلال تلك الرحلات الطويلة الممتدة من المشاقّ والصعوبات ما تَنُوءُ به هِمَمُ الصَّبَّارين من الرجال، لكن إمامنا استسهلَ ذلك كلَّه في سبيل سماع الكلام النبوي وجمع الآثار الشريفة، وتدوينها بعد تنقيتها، لتسير الأمة بهديها على بصيرة. وبَلَغ من شغفِه بالحديث وشدَّة نَهْمَتِه له، أنه كان يَشغل عليه فكره وقلبه حتى في وقت نومه، فكان يستيقظ في الليلة الواحدة عشرين مرة، ويُوقد المصباحَ، ويدوِّن ويُعلِّق.

---

(١) رجال من التاريخ، ص١٤٣، للشيخ علي الطنطاوي. وغلط ـ رحمه الله ـ هنا فذكر أن البخاري أخذ عن أربعة آلاف شيخ، والصواب ما أثبتُّه.

فتًى لا يَضمُّ القلبُ هِمَّاتِ قلبهِ ولو ضَمَّها قلبٌ لمَا ضَمَّها صدرُ

وقد رُزِق الإمام حافظةً مدهشة، وذاكرة متوقدة، وذكاءً خارقاً، فكان يحضر مجالس التحديث، ويسمع ولا يكتب، ويحفظ ما يُملى في المجلس لا يُغادر منه حرفاً، مما أدهش رفقاءه في الطلب، وحَيَّر زملاءه، واختبروه في ذلك، فوجدوا الضبطَ التام، والحفظَ النادر، والإتقانَ الباهر، وامتحنه العلماء في بلدان عديدة، وكرَّروا ذلك غير مرة، فما أمسكوا عليه غَلْطة، لا تعلَّقوا عليه بسَقْطَة!.

ولم يكن حفظُ البخاري آلياً دونما معرفة ونقد، وفَحْص وتمحيص، وتمييز الصحيح من السقيم، فلقد كان في معرفة العلل آيةً من آيات الله في خلقه، وحَسْبُكَ أنَّ شيخَه الحافظ الكبير أمير المؤمنين في الحديث محمد بن يحيى الذُّهْلِيَّ كان يسأله عن عِلل الأحاديث، والبخاريُّ يمرُّ فيها كالسَّهْم، كأنما يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾! وسأله الإمامُ الحافظُ الجبلُ مسلمُ بن الحجاج صاحبُ «الصحيح» عن حديث، فقال البخاري: هو معلولٌ، فقال مسلمٌ: لا إله إلا الله، وارتعد، أَخبِرْني به، فأجابه البخاري لذلك، فقال مسلم: دَعْني حتى أُقَبِّلَ رجليك يا أستاذَ الأستاذين، وسيِّدَ المحدِّثين وطبيبَ الحديث في عِلَله!.

وأما في معرفة الرجال، والجرح والتعديل، فهو فارس هذا الميدان، وإمام الأئمة فيه، وأبرزُ برهان على هذا أنَّ كتابَه العظيم «التاريخ الكبير» الذي يَضمُّ زُهاءَ أربع عشرة ألف ترجمة، صنَّفه في الليالي المقمرة

عند قبر النبي ﷺ، وعمره إذ ذاك ثماني عشرة سنة! وعندما رآه شيخُه الإمام الشهير الحافظ الفقيه الكبير إسحاق بن راهَوَيْه، خَلَبَ لُبَّه، ودخل على الأمير عبد الله بن طاهر وقال له: أيها الأمير ألا أُريك سِحْراً!! قال: فنظر فيه عبد الله بن طاهر، فتعجَّبَ منه، وقال: لستُ أفهم تصنيفه.

وقال البخاري يوماً: تذكَّرتُ أصحابَ أنس بن مالك، فَحَضَرني في ساعة ثلاثُمئة نفس.

وكان له في الجرح أسلوبٌ فذٌّ غايةٌ في الورع، عُرف به، وتحدَّث عنه النقاد الكبار، وامتدحه الجهابذة فيه، فكان رحمه الله يقول في الرجل إذا أراد جرحه: (فيه نظر، سكتوا عنه، ذاهبُ الحديث، ليس بالقوي، . . .). وانتقى رجاله بدقة كبيرة، وتحرَّى في الأخذ عنهم، وسُئل ذات مرة عن خبر حديث، فقال: يا أبا فلان، تُراني أُدلِّس؟! وقد تركتُ عشرةَ آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركتُ مثلَها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر!.

وجمع البخاريُّ إلى كل ما تقدَّم فقهَ الحديث، ودقَّةَ الاستنباط منه، وعُمْقَ الفهم لإشاراته ودلائله وأغراضه ومقاصده ومعانيه، وقد أطبق المنصفون أنه من كبار الفقهاء وخيار المجتهدين، ومن أعظمهم خبرة بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. وتراجمُ كتابه «الجامع الصحيح» أوضحُ برهانٍ على ذلك، كما يتبدَّى لكل من أمعن النظر فيه، وطالع الكتبَ التي صُنِّفت حول تراجمه، وشروحه وعلى رأسها «فتح الباري».

وقد شهد له كثير من شيوخه وأقرانه وتلاميذه ومَن بعدهم من العلماء الكبار بأنه: (فقيه الأمة)، (وسيد الفقهاء)، و(أفقه خلق الله)، و(الفقيه المجتهد)، و(تاج الفقهاء)، وغيرها من النعوت الرفيعة التي وصفوه بها، بل فَضَّله أحد أشياخه على أحمد بن حنبل في الفقه، وحسبك بذلك جلالةً وشهادةً.

هذا عن علوم البخاري، وأما كتابه العظيم «الجامع الصحيح»:

فالكلام عنه لا يتَّسع له صدر هذه المقدمة، وتضيق صفحات هذا الكتاب عن تفصيل مميزاته وبيان منزلته، وحسبه أن الأمة ارتضته بأن يكون الكتاب التالي لكتاب الله الكريم في المنزلة، واعتبره المسلمون في الأرض قاطبة منذ عصر البخاري وإلى قيام الساعة ـ بعد القرآن ـ عمادَ الدين، والحجةَ فيما بينهم وبين الله رب العالمين.

ولم يجتمع ملأٌ من المسلمين على ذلك جُزافاً، بل لِما امتاز به هذا الكتاب الجليل من صفات الصحة والتحرِّي والتمحيص والاحتياط والدقَّة والضبط والإتقان، مما أَبَان عنه أكابرُ النقّاد وأساطينُ المحدِّثين.

ولقد وضع فيه الإمام البخاري ثمرةَ رحلاته، وخلاصةَ سماعاته، وصفوةَ مروياته، ومُصَاصَة انتقائه من محفوظاته، فاختاره من زُهاء ستِّ مئة ألف حديث، دَوَّنها على مدى ست عشرة سنة، فيما بين المسجد الحرام والبصرة وبخارى، وبَيَّضَ تراجمه في الروضة الشريفة بين القبر والمنبر، وما أَدخل فيه حديثاً حتى تيقَّن صحتَهُ، واغتسل وصلى ركعتين

واستخار الله تعالى، وجعله حجَّة فيما بينه وبين ربِّه سبحانه.

فخرَّج للناس كتاباً صحيحاً مختاراً طيباً مباركاً فيه، ووضع الله له القبول في الأرض، والأجر الذي لا ينقطع إلى يوم العرض.

وحَدَّث به الإمام في الأمصار، وسمعه منه تسعون ألفاً، ونقله عنه بالإسناد الثابت الصحيح إليه جماعة من أكابر تلامذته، وعلى رأسهم محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ، وعنهم جماعة، ثم انتقل بالإسناد إلى الطبقات التالية من أجيال العلماء في الأزمان اللاحقة، ولا يزال يُروى بالإسناد المتصل إليه، وهو متواترٌ عن مصنِّفه رضي الله عنه.

ولقد أفاض العلماء في الكتابة حول «الجامع الصحيح»، وتصدَّى لذلك جماهير من الأئمة والنقاد والجهابذة في الأزمان المتلاحقة، واعتَنَوا به ما لم يُعْتَنَ بكتابٍ غيره حاشا القرآنَ العظيم، وصَنَّفوا حوله أزيدَ من ستِّ مئة كتاب، تناولوا فيها مواضيعَ متنوعة هي غاية في العجب والتنوع، فكتبوا في شرح أحاديثه، ومشكلاته، وغريبه، وغرائبه، ومبهماته، وأطرافه، ومكرراته، وأسانيده، ووَصْل مُعلَّقاته، ومناسباتِ تراجمه، وثلاثياته، ورباعياته، وعواليه، ومختصراته، والمستخرجات، والمستدركات عليه، والجمع بينه وبين «صحيح مسلم»، والأمالي، والحواشي، والتعليقات عليه، والأحاديث التي انتقدت عليه، ومن تُكُلِّم فيه من رجاله، والردّ على هذا وذاك، ورجال البخاري، وشيوخه، والرواة عنه، وغير ذلك مما يفوق الوصف.

ولا يزال «الجامع الصحيح» مَعيناً لا يَنضب لاجتهاداتِ عقول الباحثين، وبدائع قرائح المستفيدين، واستنباطات أنظار العلماء والمصنِّفين، مما لا تنقضي فوائدُه لأنه كلام سيد المرسلين.

وأما شمائل البخاري وعبادته وأخلاقه ومناقبه:

فكانت على وِزان ما حَبَاه الله تعالى من توقد الذكاء، وصفاء القريحة، وكمال العلم، ورجاحة العقل، وسموِّ الفَضْل؛ فلقد كان هذا السيد في غاية الشجاعة والسخاء، والكرم والعطاء، رفيقاً رقيقاً، هَيِّناً ليِّناً، على قَدمٍ راسخة في الورع والزهد، شريفَ النفس، لطيفَ العِشْرَة، حسنَ المعاملة، مسدَّدَ الرَّمْيَة، مُجاب الدعوة. وكان يصلي من الليل ثلاثَ عشرة ركعةً في خشوع منقطع النظير، حتى إنه ذات مرة لَسَعه الزُّنْبُور في سبعة عشر موضعاً فلم يَقطع صلاته! ويَخْتِم القرآن في رمضان في لياليه كلّ ثلاث، وفي نهاره يَخْتِم كل يوم عند الإفطار، وإذا قرأ القرآن شَغَل به قلْبَه وسمعَهُ وبصرَه. وكان تبّاعاً للسُّنَّة، معظِّماً للنبي ﷺ يحتفظ في ملابسه ببعض شعرات من شعره الشريف! وقال عن نفسه: إنه ما اغتاب أحداً منذ علم أن الغيبة حرام، وكانت عنده جارية له فدخلت المنزل فعَثَرت بمحبرةٍ كانت بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟ فقالت: إذا لم يكن طريق كيف أمشي؟! فبَسَط يديه وقال لها: اذهبي فقد أعتقتُك.

لأجل ذلك كله أحبَّه أهل الإسلام، وفخَّم أمره الخاصة والعامة،

ولمَّا قدِم بلدته بخارى ـ بعد رحلته الطويلة ـ نُصبت له القِباب على فَرْسخ من البلد، واستقبله عامَّةُ أهلِ البلد، حتى لم يبق مذكورٌ إلا استقبله، ونثر عليه الدنانير والدراهم والسّكَّر الكثير. ولما قَدِم نَيْسابور خَرج إليه العلماء والناس واستقبلوه على مرحلتين من البلد أو ثلاث.

هذه إشعاعاتٌ كاشفة تدل على تلك الشمس الساطعة، ولمسات واجفة تنبئ عن دفء حرارتها، وديمومة نفعها، وإخلاصها في عطائها، أردتُ بها الدلالة على ما في سيرة هذا العلم الشامخ من مواطن الأسوة، وملامح القدوة، وما يستكنُّ في «صحيحه» من خير وهدًى، حسبُ قارئه أن يتلو كلامَ سيد ولد آدم ﷺ وهو مطمئنٌّ إلى صحة نسبته إليه، فيقتفي أثره، ويهتدي بهديه، ليسعدَ في حياته، وينالَ رِضا ربه، ويفوزَ في الآخرة بجنَّتِهِ، ويجدِّد الدعاء والرحمة لمصنِّفه.

ومن العسير أن نفِيَ حقَّ الإمام البخاري في مقدمة، ولا أستطيع أن أَدَّعي أنني جَلَّيتُ هذا الحَبْرَ الكبير في هذه السيرة التي سطَّرتُها عن حياته و«صحيحه» وبقية تصانيفه، ولا أزعمُ أنني بَلَغت في هذا الكتاب ما أُريد ويُريد من يَعرف البخاري حقَّ المعرفة، ولكن حسبي أني حاولتُ الوصول إلى أقربِ صورة عن هذا الرجل العظيم، تناسقتْ فصولها، وتكاملَتْ مباحثُها في تناول جنبات حياته المختلفة، عَلَّها تُشْبِعُ نَهَمَ الباحثين والمحبِّين، وتُضيف شيئاً جديداً جادَّاً في حلبة البحث الدؤوب للوصول إلى معرفة البخاري حق معرفته.

أسألُ الله الكريم أن ينفعنا بما كتبنا عن هذا الإمام القدوة، وأن يجعلَ ذلك في صحيفة الحسنات، ويُلهم أجيالَنا المؤمنةَ السيرَ على هَدْي صاحب الترجمة، لاستعادة أمجادنا من جديد، وأن يُجْزِل مثوبة قارئه وناشره، آمين.

والحمدُ لله الذي بنعمتهِ تتمُّ الصالحات، وبكرمِه تُستجاب الدعوات.

عبد الستار الشيخ

البَابُ الأَوَّل

حياة الإمام البخاري

نَبْعَتُهُ، وَمُكَوِّنَاتُ شَخْصِيَّتِهِ وَمَلَامِحُ سِيْرَتِهِ، وَشَمَائِلِهِ وَمَنَاقِبِهِ

الفصل الأول : عصر الإمام البخاري .

الفصل الثاني : أخباره الشخصية .

الفصل الثالث : نبعته، ونشأته، وبيئته .

الفصل الرابع : عبادته، وأخلاقه، وشمائله .

الفصل الخامس : عقيدته .

الفصل السادس : محنته ومواقفه .

الفصل الأول

عصر الإمام البخاري

الحالة السياسية ورقعة الدولة وصورة الحكم:

ولد الإمام البخاري سنة (١٩٤هـ) بعد وفاة هارون الرشيد بعام واحد، وتوفي سنة (٢٥٦هـ) في أول عهد الخليفة العباسي المعتمد على الله، وعاصر عشرة من خلفاء بني العباس، أربعة منهم في العصر العباسي الأول وهم: **الأمين** بن هارون الرشيد (١٩٣ ـ ١٩٨هـ)، **والمأمون** بن هارون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ)، **والمعتصم بالله** بن هارون (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ)، والواثق بالله هارون بن المعتصم (٢٢٧ ـ ٢٣٢هـ)، وستة من العصر العباسي الثاني وهم: **المتوكل على الله** بن المعتصم (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ)، **والمنتصر بالله** بن المتوكل (٢٤٧ ـ ٢٤٨هـ)، **والمستعين بالله** بن المعتصم (٢٤٨ ـ ٢٥٢هـ)، **والمعتز بالله** بن المتوكل (٢٥٢ ـ ٢٥٥هـ)، **والمهتدي بالله** بن الواثق بالله (٢٥٥ ـ ٢٥٦هـ)، **والمعتمد على الله** بن المتوكل (٢٥٦ ـ ٢٧٩هـ).

وكانت الدولة العباسية مترامية الأطراف، تمتد رقعتها من أقصى خُراسان وحدود السِّنْد شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن بحر

العرب جنوباً إلى بحر قزوين والبحر الأسود وحدود القوقاز شمالاً. والفضل في فتح هذه البلاد الشاسعة يعود للأمويين الذين حملوا الراية، ونشروا الإسلام في الخافقين، ولم يستطع العباسيون أن يفتحوا من البلاد إلا قليلاً، ولم يضيفوا إلى رقعة الدولة كبير شيء، وإنما عملوا على توطيد أركان الدولة، وتثبيت ملك الإسلام للبلاد المفتوحة من قَبْلِهم، وتحصين الثغور حتى لا يطمعَ الروم بمهاجمتها، كما عملوا على ضبط النظام في الداخل، وقمع الخارجين، وغزو الروم والهند باستمرار.

وامتاز العهد العباسي في **عصره الأول** بمضاء الحُكم، وثباته واستقراره، وتمكُّن الخليفةُ من الأخذ بزمام الأمور، وبَسَط يمينه على رقعة الدولة الكبيرة، وساسَ أجناسَ الناس بحزم وعزم، بقوة شخصيته، وبراعة سياسته، وتركيز السلطة في يده.

وفي **العصر الثاني** اعتور الحكمَ شيءٌ من الضعف، وفَقَد الخليفةُ كثيراً من الاحترام، الذي تمتع به الخلفاء في العصر الأول، بسبب قوة شوكة العناصر غير العربية الطامعة في الحكم، أو الحاقدة على الإسلام، وكثرة الحروب والثورات الداخلية، ونبوغ بِدع جديدة، وقيام طوائف عديدة، ناوشتْ سلطانَ الدولة في مناطق متفرقة، وأماكن متعددة، وعلى فترات متلاحقة، سببت وَهْناً في بنيان الدولة، يشتدُّ تارة ويخفُّ أخرى.

ومما يؤخذ على العباسيين اعتمادُهم على العنصر الفارسي منذ

بدء قيام دولتهم، فارتفع نجمُ هؤلاء، واستبدُّوا بالدولة، وأثَّروا في اتجاهها، حتى ضاقَ الخلفاء بهم ذَرْعاً وبطشوا بهم. وجاء **المعتصم** فاعتمد على **الأتراك**، وقرَّبَهم، ومكَّنَ لهم، وقلَّدهم قيادة الجيش، فأصبحوا شيئاً مذكوراً، ثم لم يَلْبثوا كأسلافهم أن تمادَوْا في أطماعهم، وتدخَّلوا في شؤون الدولة، بل وفي تعيين الخليفة، مما أخافَ الخلفاءَ، وعزمَ المتوكلُ على البطش بهم، لكنَّهم عاجلوه بالقتل، مستغلِّين خلافَ ابنه المنتصر بالله معه، والذي أضحى خليفة بعد أبيه المتوكل!.

وقامت في جنبات الدولة حركات مناهضة لها، إما طمعاً في منابر الحُكم، أو رغبةً في الانفصال عن جسم الدولة، أو حقداً على الإسلام والجنوح نحو تفتيت سلطانه.

من ذلك حركة **الطالبيين** وعلى رأسها محمد بن إبراهيم بن إسماعيل العلوي، وعاونه أبو السَّرايا السَّريُّ بن منصور الشَّيْباني.

وحركة **نَصْرِ بن شَبَث** الذي نَقَم على المأمون اتخاذَه الخُراسانيين دون العرب أنصاراً له.

وحركة **الزُّطّ** الذين قاموا بانتفاضة عاتية في جنوب العراق، وهم قومٌ من أخلاط الناس المعروفين بـ(النَّوَر)، أصلُهم من هنود آسية.

وتمثّل حركةُ **بابك الخُرَّميّ** أخطرَ ما هدَّد الدولة العباسية، إذ تشكِّل ذُروة التآمر الفارسي المسلح ضد سلطان الإسلام ودولة الخلافة. ويعتقد البابَكيُّون بمبدأ تناسخ الأرواح، وعدم انقطاع الوحي، ويؤمنون

بالرَّجْعة، ويقولون بالإباحية، ويتبركون بالخمور، ويَدْعُون إلى تحويل المُلْكِ من العرب المسلمين إلى الفرس والمجوس.

وكذلك حركة **الزَّنْج** التي أنهكت الدولة، وكانت تحت قيادة علي بن محمد الفارسي الأصل، وتكونت في بدايتها من بعض العرب المغامرين من المهالبـة والهَمْدانيين، ثم انضمَّ إليها الزَّنْـج والعرب الضعفاء وعشائر عربية ثائرة على السلطة.

وفي كل مرة كان سيفُ الحكم يعضُّ الثائرين عليه، ويُلاحقهم في أطراف الدولة، لكن هذه الثورات المتلاحقة أربكت الخلفاء طويلاً وكلَّفتهم كثيراً، وسالت دماء، وأُزهقت أرواح، وانشغل الناس بالفِتن الداخلية لتوفير الأمن وتوحيد الدولة، وصُرِفَتْ وجوه القواد عن الجهاد والفتوحات، وكان النشاط العسكري على الجبهة البيزنطية ضعيفاً ضئيلاً.

ويقابل ذلك قيام دول انفصالية مستقلة استقلالاً تامًّا أو جزئياً مع الاعتراف بسلطان الخلافة الديني، متمثلاً ذلك: بالدعوة للخليفة على المنابر، وضَرْب اسمِه على النقود قبل اسم الأمير المستقل، وإرسال قسم من الخَرَاج إلى بيت مال الخلافة العباسية.

ومن هذه الدول في ذلك العصر:

الدولة الطَّاهِريَّة (٢٠٥ ـ ٢٥٩هـ) في خراسان، أَسَّسَها طاهر بن الحُسـين، واتخذ نَيْسابور قاعدة لها. وفي ظل هذه الدولة عاش إمامنا أبو عبد الله البخاري.

الدولة الصَّفَّارية (٢٥٤ ـ ٢٩٨هـ): وتمثل امتداداً للحركات الانفصالية التي قامت في المشرق الإسلامي في الجزء الجنوبي من إيران، أسسها يعقوب بن الليث الصَّفَّار السِّجستاني.

الدولة الطُّولونية (٢٥٤ ـ ٢٩٢هـ) في مصر وبلاد الشام، أسسها أحمد بن طولون، وهو من المماليك الأتراك.

هذا بالإضافة إلى **دولة الأغالبة في** تونس (١٨٤ ـ ٢٩٦هـ)، **والأدارسة في** مراكش (١٧٢ ـ ٣٧٥هـ) وأما الأندلس فكانت **إمارة أموية** مستقلة عن الخلافة العباسية.

والكلمة الجامعة في هذا العصر ـ على ما فيه من خرومات وثورات وعَسْف لتثبيت أركان الحكم ـ: خضوعُ هذا الخليط من الأمم والشعوب والأجناس إلى سلطان الخلافة، ولم تكن قوة الحكم وحدها هي التي أخضعتْهُ، بل قبل ذلك وأهم منه وأقوى هو سلطانُ الإسلام الذي يُعتبَر القاعدة الأساسية والجامعة الكبرى التي أَلَّفت بين تلك القلوب، وجَمعتْ بين الألسنة وقاربت بين الاتجاهات والأفكار. فالخليفة باسم الإسلام يَحْكم، والقضاة بأحكامه تقضي، والسواد الأعظم يجتمعون عليه، ويلتفُّون حوله، ويُنافحون عنه، ويَذُودون عن حياضه، ويأتمرون بأمره، ويزدجرون بزَجْره.

وأكثر الخلفاء الذين وَلُوا هذه الحقبة كانوا على درجة عالية من العلم والحلم، والحزم والرأي، والهيبة والجلالة؛ والشجاعة وحبِّ

الغزو؛ والجهاد ونصرة الإسلام؛ وطَحْنِ أعدائه، وحسبك أن المأمون كان يختم القرآن في رمضان ثلاثاً وثلاثين ختمة! لكن كانت لهم هَنَاتٌ وغَلَطاتٌ تكبر أو تصغر، والله يغفر لهم ويرحمهم.

الحالة الدينية والمذاهب العقدية والفكرية:

ضَمَّت الدولة الإسلامية أجناساً مختلفة وأعراقاً متنوعة من عرب وفُرْس ورُوم وتُرْك وهنود وبَرْبَر وغَجر وغيرهم، وكلُّ جنسٍ حمل معه من أمته وتاريخه وبيئته شيئاً كثيراً من موروثاته وعقائده، وأفكاره وعاداته وتقاليده وطبائعه، وآدابه وأخلاقه، وأطماعه وأمنياته وآماله، فانصهرت كل هذه الأجناس في بوتقة واحدة تحت هيمنة الدولة الإسلامية، التي أضحى كثير من مدنها يموج بل يمور بتيارات مختلفة من المعتقدات والأفكار، والمشاعر والأطماع، وتضطرب فيها الطبائع والتوجهات والعادات، وفريق من هذا الخليط لم يستطع التخلص من عقائده وعقابيل موروثاته.

وكان للعنصر الفارسي أثر بارز وفعَّال في هذا الصدد، حيث إن الفُرس دخلوا منذ قيام الدولة العباسية في الحُكْم، ووصلوا إلى مركز القرار، وحملوا معهم أفكارهم ومعتقداتهم بما في بعضها من زندقة وإلحاد، زِدْ على ذلك ما يُكنُّه قَبيلٌ منهم من أضغان وأحقاد على الإسلام الذي مزَّق مُلْكَ فارس، وطوَّح بحضارتهم، ودكَّ صرحهم، واستباحَ دار مُقامتهم. ولمعرفتهم بعجزهم عن مناوأة الحُكْم الإسلامي، وتحقيق

النصر عليه، لجؤوا إلى الدسِّ والمكيدة للإسلام قاصدين تشتيتَ شمله، فجعل بعضُهم يولِّد نِحَلاً وعقائدَ من تعاليم زرادشت، ويبثُّها في صفوف السَّمَّاعين لهم، ليُثْني بعضَ ضعاف النفوس إليهم، فكان من ذلك المزدكية والمانوية والديصانية وغيرها. وانتشرت هنا وهناك مبتدعة كفرة هم بقايا عقائد الفرس كالراوندية والخُرَّميَّة والزنادقة.

ولم يتوانَ الخلفاءُ حيالَ هؤلاء، وتصدَّوْا لتلك البِدَع الضالَّة، وشهروا السيفَ في وجه كل من أظهر الرِّدَّة والإلحاد وأَصَرَّ عليه، وطاردوا جموعهم، وفَلُّوا صفوفَهم، ولوَّحوا بالقوة الباطشة لكلِّ ختَّال ينتهز الفرصة لضرب العقيدة، أو الانقضاض على الحكم.

كذلك هناك مبتدِعة آخرون، خرجوا من جسم الأمة الإسلامية نتيجة المغالاة في الفكر، واعوجاج الفهم، وسوءِ التقدير، والوقوع في أحابيل ذوي الضلال، كالشيعة الغلاة من الرافضة، والمُرْجِئة، والمجسِّمة، والمعطِّلة، وغيرهم.

لكن أبرز ما يميز هذه الحقبة من الناحية العقدية بروزُ نجمِ المعتزلة والقول بخلق القرآن، بحيث سيطرت هذه البدعة على عقول ثلاثة من خلفاء بني العباس. فلقد سعى الخلفاء جميعاً على تقريب العلماء والفقهاء والمفكرين منهم، وأَدْنَوهم إليهم، ورفعوا مكانتهم، وكان من بين هؤلاء المعتزلةُ الذين تأثَّروا بالفكر اليوناني، واشتهروا بقوة الحجَّة، وإعمال العقل، وتسليطه على كل شيء حتى النصوص النقلية، التي أَوَّلُوها حتى

أخرجوها عن مرادها. ولم يستطع هؤلاء أن يُدخِلوا أفكارَهُم على الخلفاء العباسيين الأوائل، الذين لزموا السُّنَّة، ونَصَروا أهلَها، وعندما جاء المأمون، الذي نَشِطت في عهده حركةُ التعريب، واطَّلَعَ على الكتب المترجمة عن ثقافة اليونان والهنود وغيرهم، ولمحَ المعتزلةُ منه ذلك، اقتربوا منه، وأحاطوا به، وأكثروا مجالسته، وناقشهم وناقشوه، حتى وجد في نفسه هوًى لما يحملونه، وأُعجب بتفكيرهم، وانتحل نِحْلَتَهم، وجاهَر بمذهبهم، وقرَّبَهم وأدْناهم، وعادى من عاداهم، وجَفا من سواهم، والأسوأ من ذلك أنه حمل الأمة على مذهبهم الفاسد، ووجَّه إلى أمراء الأمصار لحمل الناس عليه، ودَعَا كبارَ فقهاء الأمة ومحدِّثي الأمصار للإقرار بعقيدة الاعتزال، ومَن رفض ذلك آذاه وضربه وسجَنَه، فتعمَّقت الفتنة، وازدادت المحنة، فلله الأمر.

وجاء المعتصم، فتابعَ مسيرةَ أخيه المأمون، وعمل بوصيته، وفي أول عهده امتُحن الإمام أحمد بن حنبل، وضُرب بالسياط، فلم تَلنْ له قناة، وصبر وصابر، وانتصر الحق، وانتصر الإمام.

وخَلَفَ المعتصمَ ابنُه الواثقُ، الذي ورِث الحُكْمَ، وورث معه المحنةَ، واستولى عليه موقدُ نارها أحمد بن أبي دُواد، وحمله على التشدُّد في محنة الناس بخلق القرآن، فكان شديدَ البأس في ذلك أول حكمه، وخَفَض منه في آخره، ويُقال: إنه رجع عن هذه المقالة قبل وفاته، ولما احْتُضِر أمر بالبُسُط فطُويت، وألصق خَدَّه بالتراب، وجعل يقول: يا مَنْ لا يزولُ مُلْكُه، ارحَمْ مَن قد زالَ مُلْكُه!

ثم استُخلِف المتوكل على الله، فأظهر السُّنَّة، وتُكلِّم بها في مجلسه، وكَتَبَ إلى الآفاق برفع المحنة، وبَسَط السُّنَّة، ونَصَر أهلها، وزَجر عن القول بخلق القرآن، واستقدم المحدِّثين إلى سامراء، وأجزل صِلاَتِهم، ورووا أحاديث الرؤية والصفات، وأطلق من تبقَّى في الاعتقال، ممن امتنع عن القول بخلق القرآن، فانطفأت المحنة التي دامت زهاءَ خمس عشرة سنة، وماتت ومات موقدو نارها والقائلون بها، وبقي الإسلام شامخاً بعقيدته الصافية.

ولم يَسْلم الإمام البخاري من هذه الفتنة، بل طالَه شررُها، واكتوى بنارها، واتُّهِم زوراً بأنَّه يقولُ بخلق القرآن، وهو من ذلك بريءٌ، ولم يكن ما أصابه على يد الحُكْمِ، بل بسبب من شيخه محمد بن يحيى الذُّهْلي سامحه الله، وراجَتْ تلك المقالةُ على العامة، وأُخرج البخاري بسببها من بلدته، ومات بعيداً عنها!.

الحالة العلمية:

شهد القرن الثالث الهجري نهضة علمية جبارة، متنوعة شاملة، كانت امتداداً للحركة العلمية في القرنين السابقين، وتوسعت دائرتها، وازدادت فروعها، وتعدَّدت تخصصاتها، وعمَّتْ أطرافَ الدولة الإسلامية، ودخلت المدنَ والقرى، والحواضرَ والبوادي، وتشرَّفَ بحملها الخلفاءُ والأمراء، والقادة والوزراء، والسادة والموالي، والكبير والصغير، والغني والفقير. ونَذَرت الأنفسَ لها جماعاتٌ كثيرة من

العلماء، أَوْلَوْها عنايةً عظيمة، وبَذَلوا لها حُـرَّ أموالهم، وتجشَّـموا المَشَاقَّ، واستعذبوا الصِّعاب، وهجروا الملذَّات، وأَتْهَموا وأَنْجَدُوا، وطافوا البلاد، وقطعوا الفيافي والقفار، وقاموا برحلات واسعة لملاقاة الأعيان والأخذ عن الكبار.

وانصبَّ الاهتمام الأكبر على **العلوم النقلية**: فبرز جماهير من كبار أئمة الإسـلام في التفسـير، والقراءات، والحديـث وعلومـه، والفقـه وأصوله، والمغازي والسير، والفتوح والتواريخ والأخبار، وعلـوم العربية والنحو والشعر والأدب.

ففي هذا العصر تكاملت المذاهب الفقهية الأربعة، وامتدت دَوْحةُ الفقه، ووُضِعَتْ فيه الكتب والمصنفات، وبرزت في سمائه أسماء ضخمة وفقهاء عظام.

أما السُّنَّة النبويَّة المشرَّفة: فيعتبر هذا العصر أزهى عصور السُّنَّة، وأسعدها بأكابر علماء الحديـث، وأسـاطين الروايـة ونقاد الأخبـار، ومصنفي الآثار، الذين وضعوا فيها المصنفات في مختلف فروعها وأنواعها.

ففي هذا القرن المبارك تمَّ تصنيفُ كُتُب السُّنَّة التي عليها ـ مع القرآن ـ مدارُ الإسلام، وفي مقدمتها: **الصحيحان، والسنن الأربعة، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة**، وغير ذلك من كتب السنن والمسانيد التي تفوت الحصر.

وصُنِّفَتْ كتبُ العلل، والجرح والتعديل، والسؤالات، وتراجم الرجال العامة، وتراجم الثقات، والضعفاء، والمتروكين، وكتب الطبقات، والأسامي والكنى، والوفيات، ومُيِّزت الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والموضوعة، وغير ذلك مما يحمي السنن ويحرسها، وينفي الدغل عنها.

واعتمد أئمتنا في ذلك كله على قواعد وأسس غاية في الدقَّة والتحرِّي والنزاهة والإخلاص، وأوصلوا السُّنَن وعلومها إلينا بيضاء نقية، فلهم من الله الأجر الجزيل العظيم الذي لا ينقطع، ومن الأمة كلها الشكر العميم والثناء المستديم.

وكذلك صُنِّفت كتب في التفسير، مثل تفاسير: **عبد الرزاق الصَّنْعاني، وإسحاق بن راهَوَيْه، وعثمان بن أبي شيبة، وأخيه أبي بكر، والبخاري، وابن ماجه، والنَّسائي، والطبري.**

وعلى المستوى الآخر: فقد نشط الاهتمام بالعلوم العقلية، وازدهرت حركة التعريب والترجمة، ولم يقتصر ذلك على الجهود الفردية، بل شجَّع الخلفاءُ عليه، وعلى رأسهم المأمون، وأُنفقت لأجله الأموال الطائلة. وتُرجمت إلى العربية الكتب الكثيرة من التراث اليوناني والفارسي والهندي، ونُقلت إلى بيت الحكمة الذي أنشأه المأمون سنة (٢١٥هـ)، ويعتبر هذا البيت بمثابة معهد علمي يضم مكتبة لنسخ الكتب الأجنبية، وداراً لتعريبها ودرسها، مع احتوائه على مرصد فلكي،

وأجرى المأمون الأرزاق على القائمين عليه من بيت المال.

وتناولت هذه الكتب مختلفَ جوانب تراث تلك الأمم: من الإلـٰهيات، والآداب، والرياضيات، والطب، والفلك، والنظم، والأفكار، والعادات والتقاليد، وغيرها. وأخرجوا للناس تراثَ الأمم السابقة والمعاصرة، فاتَّسعت دوحةُ الثقافة والعلم والحضارة، وأقبلت عليها فئات المجتمع المختلفة.

وأَثَّرَتْ هذه العلوم في عقول الناس قليلاً أو كثيراً، فمن الناس من قرأ علوم الطب والطبيعة والحساب والفَلَك ليستفيد ويُفيد، ومنهم من تأثر بالفلسفات والإلهيات فظهرت ثمارها بِفِرق من أهل الكلام والمعتزلة وغيرهم، وتركت آثارها على الحياة العلمية والعقلية بل والعقدية، وسببت مشكلات كبيرة للأمة فاكتوتْ بنارِها، وبقيت رَدْحاً من الزمن حتى تخلَّصت من أَوْضَارِها.

هذه صورة موجزة وخلاصة مقتضبة جداً عن ذاك العصر الذي عاش فيه الإمام البخاري، والحديث عنه غزير المادة ويحتاج إلى بسط كبير لا يحتمله مثل هذا الكتاب، وما كتبناه فيه غُنْية تفي بالمقصود.

* * *

الفَصل الثاني

أخباره الشخصيّة

اسمه ونسبه ونسبته[1]:

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة بن بَرْدِزْبَهْ، البُخارِيُّ، الجُعْفِيُّ.

وبردزبه: هو بالبخارية، ومعناه بالعربية: الزَّرَّاع.

وقيل فيه أيضاً: بَذْدِزْبَه، وقيل: يَزْدِزْبَه.

البخاري:

نسبة إلى مدينة (بُخارى) التي ولد فيها، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر ـ يعني: نهر جَيْحُون ـ وتقع الآن في جمهورية أوزبكستان.

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٥ ـ ٦، ١١؛ الإكمال: ١/ ٢٥٩؛ تقييد المهمل: ١/ ٤٥ ـ ٤٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٣؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٧؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٣؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٣٠ ـ ٤٣١؛ السير: ١٢/ ٣٩١؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٢؛ توضيح المشتبه: ١/ ٤٤٠؛ التغليق: ٥/ ٣٨٤؛ الهدي، ص٤٧٧.

الجُعْفِيُّ:

نسبة إلى ولائه الجُعْفيين ولاءَ إسلام.

وذلك لأن جدَّ أبيه المُغيرة بن بَرْدِزْبه كان مجوسياً، فأَسْلَم على يد يَمَان[1] الجُعْفِيّ والي بخارى.

والجُعْفِيُّ: نسبةً إلى القبيلة، وهي ولد جُعْفيّ بن سَعْد العَشيرة وهو من مَذْحِج.

وإنما قيل للبخاريِّ: الجُعْفِيُّ، لأنه مولى يَمَان الجُعْفي ولاءَ إسلام، عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يده شخصٌ كان ولاؤه له[2].

فالعُرْف السائد عندهم آنذاك أن الإنسان إذا أسلم على يدي رجلٍ نُسِب إلى قبيلته، وتُسمَّى هذه النسبة نسبةَ الولاء في الإسلام، لذا كان

---

(١) ويمان هذا: أبو جد عبد الله بن محمد المسندي الجعفي، وعبد الله بن محمد هو ابن جعفر بن يمان البخاري الجعفي، الإمام الحافظ المجود، وهو شيخ الإمام البخاري. ووقع في وفيات الأعيان: ٤/ ١٩١ أن نسبة البخاري: (الجعفي) إلى سعيد بن جعفر الجعفي، وهو غلط.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٦؛ الأنساب: ٣/ ٢٦٨؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٣؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٣؛ الهدي، ص٤٧٧؛ فتح المغيث: ٤/ ٤٠٠، وغيرها من المصادر.

المغيرة وكل مَنْ وُلد له يُقال في نسبته: الجُعْفيُّ، ولم يُنْسَب بيتُ الإمام البخاري إلى الرِّق أبداً.

كنيته:

يكنى أبا عبد الله، مشهور بذلك.

حليته:

قال أبو أحمد عبد الله بن عَديّ: سمعت الحَسن بن الحُسين البَزَّاز ببخارى، يقول: (رأيتُ محمدَ بن إسماعيل بن إبراهيم شيخاً نحيفَ الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير)[1].

جدُّ جدِّه (بَرْدِزْبَهْ):

لم يذكر لنا التاريخ شيئاً من أخباره، لكن أجمعت المصادر التي ترجمت للإمام البخاري على أن (بردزبه) كان فارسياً على دين قومه وهو المجوسيَّة، وقال ابن عدي والخطيب البغدادي: (مات عليها)[2].

---

(١) مقدمة الكامل: ١/ ١٣١؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٦؛ تقييد المهمل: ١/ ٤٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٥؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٨؛ السير: ١٢/ ٤٥٢؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٦؛ التغليق: ٥/ ٣٨٥، وغير ذلك.

(٢) مقدمة الكامل: ١/ ١٣١؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٣؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٣٧.

جدُّ أبيه (المغيرة):

أسلم على يدي يمان الجعفي والي بخارى كما تقدم .

جدُّه إبراهيم:

قال الحافظ : (لم نقف على شيء من أخباره)[1] .

أبوه إسماعيل:

رحل في طلب العلم، وشافَهَ العلماءَ، وذاكَرهم، وتدارسَ الحديث معهم، واعتنى بجمع المصنفات الشائعة في زمنه، واهتم بالتاريخ، وكان على درجة عالية من الصلاح والورع والتقوى .

●● ذكر البخاريُّ والدَه في «التاريخ الكبير» فقال : (إسماعيلُ بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو الحسن، رأى حماد بن زيد صافَحَ ابنَ المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكاً)[2] .

وترجم له ابن حِبَّان في «الثقات» فقال : (يَروي عن مالك وحماد ابن زيد، روى عنه العراقيون)[3] .

وزاد الذهبي في «تاريخه» : (وحَدَّث عن أبي معاوية وجماعته،

---

(١) الهدي، ص٤٧٧ .
(٢) التاريخ الكبير : ١/ ٣٤٢ـ٣٤٣ .
(٣) الثقات : ٨/ ٩٨ .

روى عنه أحمد بن حفص والحَسن بن الحُسين)[1].

وترجم له الحافظ في «التهذيب» وقال: (روى عنه يحيى بن جعفر البِيْكَنْديُّ وغيره)[2].

وفي «صحيح البخاري» في (باب الأخذِ باليدين) من كتاب الاستئذان، معلَّقاً: (وصافَحَ حمادُ بن زيد ابنَ المبارك بيديه).

قال الحافظ: (وصله غُنْجار في «تاريخ بخارى» من طريق إسحاق بن أحمد بن خَلَف قال: سمعت محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ يقول: سمع أبي من مالكٍ، ورأى حماد بن زيد يُصافح ابنَ المباركِ بكلتا يديه. وذكر البخاري في «التاريخ» في ترجمة أبيه نحوَه، وقال في ترجمة عبد الله بن سَلَمة المُراديِّ: حدثني أصحابُنا يحيى وغيرُه عن أبي: إسماعيل بن إبراهيم، قال: رأيتُ حماد بن زيد وجاءه ابنُ المبارك بمكة، فصافحه بكلتا يديه. ويحيى المذكور هو ابن جعفر البِيْكَنْديّ)[3].

قلت: فهذا يدل على أن أبا الحَسن والد البخاري قد رحل إلى الحجاز ـ ولعل ذلك للحج ـ وسمع من الإمام مالك بالمدينة، وقد يكون

---

(١) تاريخ الإسلام، ص٢٣٩، في ترجمة الإمام البخاري.
(٢) تهذيب التهذيب: ١/ ٢٤٠.
(٣) فتح الباري: ١١/ ٥٥ ـ ٥٦، وهو في تغليق التعليق: ٥/ ١٢٩ ـ ١٣٠، ٣٨٤ ـ ٣٨٥؛ وتهذيب التهذيب: ١/ ٢٤٠.

رحل إلى العراق كما يومئ إليه قولُ ابن حِبَّان: (وسمع منه العراقيون).

قال الذهبي: (وطلب إسماعيل بن إبراهيم العلمَ)[1].

ومما يدلُّ على عِلْم إسماعيل، وطلبِه الحديثَ والآثار واعتنائه بمصنَّفاته وجوامعه؛ ما ذكره أبو بكر الخطيب البغدادي بإسناده إلى أبي سعيد بَكْر بن منير قال: (سمعت محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي يقول: كنتُ عند أبي حفص أحمد بن حفص أسمع كتاب «الجامع» ـ جامع سفيان ـ في كتاب والدي، فمرَّ أبو حفص على حرف، ولم يكن عندي ما ذَكَر، فراجعتُه، فقال الثانية كذلك، فراجعتُه الثانيةَ فقال كذلك، فراجعتُه الثالثة، فسكتَ سويعةً ثم قال: مَنْ هذا؟ قالوا: هذا ابنُ إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزْبَه، فقال أبو حفص: هو كما قال، واحفظوا، فإن هذا يوماً يصير رجلاً)[2].

وذكره الحافظ في «تغليق التعليق» وفيه: (كنت عند أبي حفص أحمد بن حفص أسمع كتابَ «الجامع» لسفيان الثوري، من كتاب والدي)[3].

فقوله: (من كتاب والدي) أو (في كتاب والدي)، يدلُّ على أن

---

(١) السير: ١٢/ ٣٩٢.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١١.

(٣) التغليق: ٥/ ٣٨٧.

إسماعيلَ كان له اعتناءٌ كبير بتحصيل كُتب العلم ومذاكرتها، حتى حَصَلَ له مثلُ هذا الكتاب الجليل، وهو «جامع سفيان الثوري» إمام أهل الكوفة في زمانه، بل أحد أئمة الإسلام في عصره.

وثَمَّةَ إشارةٌ ثانية يرويها ورَّاق البخاري محمد بن أبي حاتم قال: قال لي أبو عَمْرو المُستنير بن عَتيق: (سألتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل: متى وُلِدتَ؟ فأَخرج لي خطَّ أبيه: وُلد محمد بن إسماعيل يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة مضت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة)[1].

فهذا يدل على اهتمام والد البخاري بالتاريخ وتدوين الوفيات.

●● قال الذهبي والسُّبْكي في ترجمة البخاري: (كان والده أبو الحسن إسماعيلُ بن إبراهيم من العلماء الورعين)[2].

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت محمد بن خِدَاش، يقول: (سمعت أحمدَ بن حفص يقول: دخلتُ على أبي الحسن ـ يعني إسماعيلَ ـ والد أبي عبد الله عند موته، فقال: لا أعلمُ من مالي درهماً من حرام، ولا درهماً من شُبْهة. قال أحمد: فتصاغَرَتْ إليَّ نفسي عند

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٥، وسأذكره تاماً مع تمام تخريجه في آخر الكتاب، ص٦٦٠.

(٢) تاريخ الإسلام، ص٢٣٩؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٣.

ذلك)[1].

ثم قال أبو عبد الله البخاري: (أَصْدَقُ ما يكونُ الرجلُ عند الموت).

وذكر الذهبي ما يدلُّ على صلاحِه، وشفوفِ روحه، ومعرفتِه بتعبير الرؤيا، فقال في ترجمة العلامة أبي حَفْص أحمد بن حَفْص البُخاريِّ الحنفيِّ فقيهِ المشرق: (قال الشيخ محمدُ بن أبي رجاء البخاري: سمعتُ أحمدَ بن حفص يقول: رأيتُ النبيَّ ﷺ في النوم عليه قميصٌ، وامرأةٌ إلى جنبه تبكي، فقال لها: لا تبكي، فإذا متُّ فابكي. فلم أجد من يَعْبُرُها لي، حتى قال لي إسماعيلُ والد البخاري: إن السُّنَّةَ قائمةٌ بعدُ)[2].

والدته:

لم تذكر لنا المصادر كبير شيء من أخبارها وسيرتها، لكن يمكن للباحث في سيرة البخاري أن يقتنص مجموعة من الأخبار المتناثرة ثم يؤلِّف بينها ليتوصَّل إلى فكرة واضحة ولو كانت مجملة مقتضبة. والذي

---

(١) السير: ١٢/ ٤٤٧؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٣؛ التغليق: ٥/ ٣٩٤؛ الهدي، ص٤٧٩ ووقع هنا: (محمد بن خراش يقول: سمعت أحيد...)، وهو تحريف.

(٢) السير: ١٠/ ١٥٧.

تطمئن إليـه النفـس أن هذه السيدة كانت كزوجها على جانب كبير من التقوى والصلاح، والقرب من الله تعالى ومناجاته، ذات عناية تامَّة بأولادها وتنشئتهم على الإيمان والفضيلة والعلم.

ـ فقد ذكر غير واحد ممن ترجم للبخاري أنه (ذهبتْ عينا محمد بن إسماعيل في صِغَره، فـرأتْ والدتُـه في المنام إبـراهيمَ الخليل عليـه السلام، فقال لها: يا هذه، قد رَدَّ الله على ابنك بصرَهُ لكثرةِ بكائك، أو لكثرة دُعائك، فأصبحَ وقد رَدَّ الله عليه بصره)[1].

ونقل أبو علي الغَسَّانيُّ الخبر برواية قيمة فيها النصُّ على صلاح والدةِ البخاري، فذكرَ بإسناده إلى أبي الحَسن محمد بن نوح قال: سمعت أحمد بن محمد بن الفَضْل البَلْخِيَّ، قال: سمعت أبي، يقول: (كان محمدُ بن إسماعيل قد ذَهَب بصرُه في صِبَاه، وكانت له والدة متعبِّدةٌ، فرأتْ إبراهيمَ خليلَ الله صلوات الله عليه في المنام...)[2] فذكر الخبر.

ـ ولمَّا توفِّي زوجها أبو الحسن، تولَّتْ ابنَها محمداً بالعناية، وأَسْلَمَتْه إلى معلم في الكُتَّاب، إلى أن كَمُل له عشرُ سنين.

ـ وعندما شَبَّ محمد عن الطَّوق، وبَلَغ ستَّ عشرة سنة، خرجتْ

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٠، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث، ص٥١.
(٢) تقييد المهمل: ١/ ٥١.

هذه السيدة الفاضلة مع ولديها محمد وأحمد إلى الديار المقدسة، وقطعوا جميعاً مسافة شاسعة، وأدَّوا مناسك الحج، ثم رجعت الأم مع ولدها أحمد، وبقي الإمام البخاري هناك يطلب الحديث[1].

فهذه إشارات يمكن القول من خلالها: إن أم الإمام كانت امرأة عاقلة حصيفة مؤمنة عابدة مصونة شريفة، رحمها الله تعالى وأكرم مثواها، ويكفيها شرفاً وفضلاً أنها أم أبي عبد الله البخاري، ولها الفضل الكبير في رعايته وتوجيهه إلى العلم، فهنيئاً لها ذلك وما يستمر لها من الأجر الجزيل بدعاء ابنها لها وما وَرَّثه للمسلمين من عِلمٍ لا يَنقطع أجره إلى يوم الدين.

أخوه أحمد:

جاء ذِكْره في أثناء حديث البخاري عن رحلته في طلب العلم، قال: (ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججتُ، رَجَع أخي بها، وتخلَّفتُ في طلب الحديث)[2].

وقال الحافظ: (نشأ محمد في حجْر أمِّه، ثم حَجَّ مع أمه وأخيه أحمد، وكان أَسَنَّ منه، فأقام هو بمكة مجاوراً يطلب العلمَ، ورجع أخوه أحمد إلى بُخارى فمات بها)[3].

---

(١) سيأتي سياق الأخبار في ذلك، ص٥٤.
(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٧.
(٣) الهدي، ص٤٧٧ ـ ٤٧٨.

ولم أقف على خبر يفيد أن أحمد طلب العلم، فلعله أقام ببلدته لرعاية شؤون أمه وأسرته، والله أعلم.

وكان لأحمد زوجة، يبدو أنها كانت ذات عَقْل وفَهْم، كما سيأتي في الخبر التالي.

أقاربه:

قال ورَّاق البخاري محمد بن أبي حاتم: (سمعت أبا عبد الله يقول: ما ينبغي للمسلم أن يكون بحالةٍ إذا دعا لم يُستجبْ له. فقالت له امرأةُ أخيه بحضرتي: فهل تَبَيَّنْتَ ذلك أيها الشيخُ من نفسِك، أو جَرَّبتَ؟ قال: نعم)[1].

وروى الورَّاق أيضاً قال: سمعت أبا عبد الله، يقول: (كنتُ بنَيْسابور مُقيماً، فكان تَرِدُ إليَّ من بخارى كُتُبٌ، وكنَّ قراباتٌ لي يُقرئن سلامهنَّ في الكُتُب، فكنتُ أكتب كتاباً إلى بخارى، وأردتُ أن أُقرِئهنَّ سلامي، فذَهب عليَّ أساميهن حين كتبتُ كتابي، ولم أُقرِئهنَّ سلامي، وما أقلَّ ما يذهبُ عني من العلم)[2].

وفي خبر وفاته رحمه الله أنه جاء إلى خَرْتَنْك ـ من قرى سَمَرْقَنْد ـ

---

(١) السير: ١٢/٤٤٨، وللخبر تتمة سأذكرها مع تمام تخريجه، ص٨٥ حاشية (٣).

(٢) السير: ١٢/٤٠٦.

وكان له بها أقرباء فنزل عندهم[1].

وذكر ورَّاقه أن الذي نزل البخاري عنده هو أبو منصور غالب بن جبريل[2].

هل للبخاري زوجة وذريَّة؟:

أَقدمُ من وقفتُ على كلام له في هذا هو الإمام أبو عبد الله الحاكم، حيث قال في «معرفة علوم الحديث»: (وأما البخاري ومسلم فإنهما لم يُعْقِبا ذَكَراً)[3].

وتابعه على ذلك ابن الأثير في «جامع الأصول»، وطاش كبري زاده في «مفتاح السعادة»[4].

وأَطْلَق الخطيب التِّبْرِيزيُّ والمُلا علي القارِي فذكرا أن البخاري مات عن غير ولد[5].

وأما إسماعيل بن محمد العَجْلُوني فشَكَّ حتى في زواجه، وقال: إن الإمام لو كان تزوج لوجدنا له ذِكْراً[6].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٤.
(٢) السير: ١٢/ ٤٦٦. وسيأتي تفصيل ذلك في آخر الكتاب، ص٦٦٣.
(٣) معرفة علوم الحديث، ص٥٢، النوع (١٧).
(٤) جامع الأصول: ١/ ١٨٥؛ مفتاح السعادة: ٢/ ١١٥.
(٥) مرقاة المفاتيح: ١/ ١٥؛ سيرة البخاري للمباركفوري: ١/ ١٩٧.
(٦) سيرة البخاري للمباركفوري: ١/ ١٩٧-١٩٨.

قلت: أَمَّا أن للبخاري زوجةً، فقد أَثبتَ ذلك لنا محمد بنُ أبي حاتم الورَّاق، وهو أَلصقُ الناس بالإمام، وكلام العَجْلونيِّ مردودٌ، فقد ذكر ورَّاقُ البخاري أنه اشترى منزلاً، فأراد البخاري أن يُعينه في سداد ثمنه، وقال له: (لي جَوَارٍ وامرأةٌ، وأنت عَزَبٌ، فالذي يجبُ عليَّ أن أُناصِفَكَ لنستوي في المال وغيرِه)[1].

وأما الذريَّة:

فروى أبو سعيد بَكْر بن مُنير قال: (كان حُمل إلى محمد بن إسماعيل بضاعةٌ، أَنْفَذَها إليه ابنُه أحمد أبو حَفْص، فاجتمع بعض التجَّار إليه بالعشيَّة، فطلبوها منه بربحِ خمسة آلاف درهم، فقال لهم: انصرفوا الليلة...)[2].

ذكره هكذا: (ابنه أحمد): ابن عساكر في «تاريخه»، وابن منظور في «مختصر ابن عساكر»، والذهبي في «السير»، و«تاريخ الإسلام»، والسُّبْكي في «طبقات الشافعية»[3].

لكن ذكر الخبر من نفس الطريق: الخطيب البغدادي، وفيه عنده: (أنفذها إليه فلان)[4] بدل (أحمد).

---

(١) السير: ١٢/ ٤٥١. وستأتي القصة بتمامها ص٧٤ـ٧٥ حاشية (١).
(٢) تاريخ ابن عساكر: ٥٢/ ٨١؛ وانظر الخبر تاماً ص٦٨ حاشية (٢).
(٣) مختصر ابن عساكر: ٢٢/ ٢٨؛ السير: ١٢/ ٤٤٧؛ تاريخ الإسلام، ص٢٦٢؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٧.
(٤) تاريخ بغداد: ٢/ ١١.

وتابعه ابن الجوزي في «المنتظم» و«صفة الصفوة»، ونقله الحافظ في «الهدي» و«التغليق»، لكن فيهما: (أنفذها إليه أبو حفص)، فذكره بكنيته[1].

وأرى أنه لا تناقضَ في الخبر، ومَن حَفِظ حجّةٌ على مَنْ لم يحفظ، والمُثْبِت مقدَّم على النافي، ويبدو أن البخاري أَنجب ولداً ذكراً، وسمَّاه أحمدَ تيمُّناً باسم النبي ﷺ، فالإمام اسمه محمد، وابنه اسمه أحمد، كما أنه يُواطئ اسمَ أخ الإمام، رحم الله الجميع.

* * *

---

(١) المنتظم: ١٢/ ١١٨؛ صفة الصفوة: ٤/ ١٧٠؛ التغليق: ٥/ ٣٩٥؛ الهدي، ص٤٧٩.
قلت: أبو حفص هذا اسمه أحمد بن حفص فقيهُ المشرق، من شيوخ البخاري، وقد جاء ذكره في أكثر من موضع. انظر: ص٢٥٣. (ن).

الفَصَل الثالث

نعته ونشأته وبيئته

وفاة أبيه ورعاية أمه له:

مات إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري، ومحمد لا يزال صغيراً، فنشأ الطفل يتيماً في حَجْر أمِّه، فتولَّتْه بالتربية والتأديب، ونَفَحتْه من أخلاقها الجميلة، وطهارة سيرتها؛ ما كان له الأثرُ الكبير في بناء شخصيته على الفضائل والمكرمات. وورِث من أبيه كذلك صلاحَه وتقواه وورعَه الذي اشتهر به.

وقد نقل الإمام القَسْطَلاَّنيُّ كلاماً جامعاً رائعاً لأحد المحدِّثين عن هذه المرحلة من عُمُر البخاري، فقال: (فقد رُبِّي في حِجْر العلم حتى رَبا، وارتضعَ ثَدْي الفَضْل فكان فِطامُه على هذا اللِّبَا)[1].

امتحانُه بِفَقْدِ بصرِه ثم رَدُّه عليه:

قال أبو الحسن محمد بن نوح: سمعت أحمد بن محمد بن الفَضْل البَلْخيَّ، قال: سمعت أَبي، يقول: (كان محمد بن إسماعيل قد ذهبَ

---

(١) مقدمة القسطلاني لإرشاد الساري: ١/ ٢٧. واللِّبأ: هو أول اللبن عند الولادة قبل أن يرقّ.

بصرُه في صِباه، وكانت له والدةٌ متعبِّدة، فرأتْ إبراهيمَ خليلَ الله صلوات الله عليه في المنام، فقال لها: إن الله تبارك وتعالى قد رَدَّ بصرَ ابنك عليه بكثرة دُعائكِ وبكائكِ. قال: فأصبحتْ وقد رَدَّ الله عليه بصَرَهُ)[1].

وقد أُصيب الإمامُ ببصرِه مرة ثانية، فروى الإمام الحافظُ محدِّثُ بخارى محمد بن أحمد بن محمد بن سُليمان، الملقَّب بغُنْجار، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الحُسين، حدثنا أبو يعلى التميمي، قال: سمعت جبريل بن ميكائيل بمصر، يقول: سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: (لمَّا بلغتُ خراسانَ أُصبتُ ببصري، فأخبرني بعضُ من رآني فقال: أُعلِّمك شيئاً إن [فعلْتَه] ردَّ الله عليك بصرك على شرط أن لا تخبر به أحداً، فقال: احلِقْ رأسك واغلفْهُ بالخِطْميِّ[2]، أظنه قال: ثلاث مرات. قال: ففعلتُ، فردَّ الله علي بصري، وجعلتُ على نفسي أن لا يستخبرَني أحدٌ إلا أخبرتُه)[3].

---

(١) تقييد المهمل: ١/ ٥١، وللخبر طريق آخر؛ انظر: تاريخ بغداد: ٢/ ١٠؛ تقييد المهمل: ١/ ٥١ ـ ٥٢؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٤؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٦؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٥؛ السير: ١٢/ ٣٩٣؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٦؛ الهدي، ص٤٧٨؛ التغليق: ٥/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨، وغير ذلك. وما بين حاصرتين: زيادة يقتضيها المقام.

(٢) الخطمي: جنس نبات من فصيلة الخُبَّازيَّات، فيه أنواع برية كثيرة، وفيه نوع زراعي مشهور هو الخطمي الوردي أو الدمشقي، ويحرف العامة بدمشق الخطمية إلى الختمية. معجم الألفاظ الزراعية للشهابي.

(٣) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٥ ـ ٥٦؛ السير: ١٢/ ٤٥٢؛ تاريخ الإسلام، ص٢٤٣؛ =

ويظهر ـ والله أعلم ـ أن هذه الإصابة لم تُفْقِدْه ضياءَ عينيه، إنما أُصيبتا بمرض يمكن علاجُه واستخدام الدواء له بإشارة ممن له خبرة بذلك، فيحصل الشفاء بإذن الله، ويؤيد هذا ما ذكره الذهبي في روايته: (لمَّا بلغتُ خراسانَ أُصبتُ ببعضِ بصري)، إن لم يكن الذهبي تصرَّف في العبارة.

وعلى كل حال فقد بارك الله سبحانه للإمام في بصره، حتى إنه صنَّف «التاريخ الكبير» في الليالي المقمرة، وكان مسدَّدَ الرَّمي لا يُخطئ وهو أمر يقتضي حِدَّة البصر.

البخاري في الكُتَّاب:

قال ابن ناصر الدين: (لما توفي ـ إسماعيل ـ نشأ ولده أبو عبد الله يتيماً في حَجْر أمِّه، فأسلَمَتْه إلى معلِّم، إلى أن كَمُل له عشرُ سنين)[1].

وهناك في الكتَّاب جَدَّ الغلامُ، واجتهد في طلب العلم، وتفتَّقت عبقريته الفذَّة، وبرقت منه أمارات النبوغ، وتولَّته العناية الربانية، فأُلهم حفظ الحديث، وبارك الله له في عقله وحافظته ووقته وجهوده.

قال محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ: حدثنا أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق، قال: (قلتُ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريِّ:

= طبقات السبكي: ٢/ ٢١٦.

(١) تحفة الأخباري، ص١٨٠.

كيف كان بَدْءُ أمرِكَ في طلب الحديث، قال: أُلْهِمْتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشرُ سنين أو أقل، ثم خرجتُ من الكُتَّاب بعد العشر، فجعلتُ أختلِفُ إلى الداخليِّ وغيرِه...)[1].

ذهابه إلى الحجِّ مع أمه وأخيه:

قال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: قال أبو عبد الله: (لمَّا طعنتُ في ستَّ عشرةَ سنةً حفظتُ كُتُبَ ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلامَ هؤلاء[2]، ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججتُ رجع أخي بها، وتخلَّفتُ في طلب الحديث)[3].

بلدته بخارى التي نشأ فيها:

●● تعتبر مدينة «بخارى»[4] من أعظم مدن ما وراء النهر ـ أي نهر جَيْحون ـ وأجلِّها، وهي مدينة قديمة واسعة غنَّاء، قد اكتست بالخضرة وأينعت بالثمار، وأطنب ياقوت في وصف روعتها وجمالها[5].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٦ ـ ٧، وهو خبر طويل سيأتي بتمامه، ص١٤٨ ـ ١٤٩ حاشية (٢).

(٢) يعني أهل الرأي.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٧، وهو طرف من الخبر الوارد في الحاشية السابقة.

(٤) تكتب «بخارا» بالألف، و«بخارى» بالياء.

(٥) انظر: معجم البلدان: ١/ ٣٥٣ـ٣٥٦.

وفُتحت بخارى سنة (٩٠هـ)، كما قال الطبري وابن الأثير[1]، على يدي الفاتح المظفَّر قُتيبة بن مسلم.

وقد اتَّخذ السامانيون من «بخارى» عاصمة لهم، وامتد حكم هذه الدولة ما بين سنتي (٢٦١ ـ ٣٨٩هـ)، وهم ينتسبون إلى إحدى الأسر الفارسية العريقة، وأَسلم جدُّهم سامان في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك.

وبسَط السامانيون سلطانهم على إقليم ما وراء النهر، وامتدت دولتهم إلى إيران، وضَمُّوا كل من خراسان وطَبَرِسْتان والرَّي والجَبَل وسِجِسْتَان. وأدوا دوراً حضارياً وسياسياً بارزاً، وامتاز عصرهم بنهضة علمية وأدبية رائعة، جعلت عاصمتهم «بخارى» من أهم المراكز العلمية الإسلامية[2].

●● وخَرج من مدينة «بخارى» جماعات من العلماء في كل فن، يُجاوزون الحدَّ، منهم: عيسى بن موسى غُنْجار (ت ١٨٦هـ)، ومحمد ابن يوسف البُخاري البِيْكَنْدِي من شيوخ البخاري، وأحمد بن حَفْص العلامة فقيه المشرق (ت ٢١٧هـ)، ومحمد بن سَلاَم البِيْكَنْدي (ت٢٢٥هـ)، وأبو جعفر عبد الله بن محمد المُسْنَدي (ت ٢٢٩هـ)، وعُبيد الله بن واصل الإمام البطل الكَرَّار محدِّث بخارى في وقته

(١) تاريخ الطبري: ٦/ ٤٤٢؛ الكامل: ٤/ ٥٣٥، ٥٤٢.
(٢) تاريخ الدولة العباسية، ص١٩١ ـ ١٩٤؛ أطلس التاريخ العربي والإسلامي، ص٥٣.

(ت٢٧٢هـ)، وإسحاق بن حمزة البخاري، روى عنه شيوخ بخارى ورضيه البخاري كما قال الخَليلي في «الإرشاد»، وصالح بن محمد جَزَرة (ت ٢٩٣هـ)، ومَهِيب بن سُليم، أكثر عن البخاري، وروى عنه «الجامع الصحيح»، والحَسن بن يعقوب بن يوسف (ت ٣٤٢هـ)، وعمر بن منصور الإمام الحافظ محدِّث ما وراء النهر (توفي بعد ٤٦٠هـ)، والحافظ الجوال عبد الرحيم بن أحمد بن نَصْر (ت ٤٦١هـ)، وعلي بن الحسن بن عبد الرحمن القاضي (ت ٣٦٥هـ)، وخلق كثير غيرهم[1].

●● وقد صنَّف العلماء في «تاريخ بخارى» عدة كتب، منها:

١ ـ «تاريخ بخارى» لأبي بكر **محمد بن جعفر النَّرْشَخِيِّ** (ت٣٤٨هـ)، نسبة إلى نَرْشَخ قرية من قرى بخارى.

٢ ـ «تاريخ بخارى» للإمام الحافظ أبي عبد الله **محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان المُلقَّب بغُنجار** (ت ٤١٢هـ).

٣ ـ «ذيل تاريخ بخارى» للحافظ أبي حامد **أحمد بن محمد بن أُحَيْد بن ماما الأصبهاني** (ت ٤٣٦هـ)، وهو ذيل على كتاب غُنْجار المذكور.

---

(١) انظر للمزيد: الإرشاد للخليلي: ٣/ ٩٥٤ ـ ٩٧٤؛ الأنساب: ٢/ ١٠٠ ـ ١٠١؛ الأمصار ذوات الآثار، ص٢١٧ ـ ٢١٨؛ فهرس الأعلام «رسم: البخاري» في الجواهر المضية للقرشي؛ وطبقات السبكي.

الدولة الطاهرية التي عاش البخاري في ظلها:

نشأت الدولة الطاهرية بإرادة الخلافة العباسية، وقد أسَّسها طاهر بن الحسين، أحد قادة المأمون، الذي ولأه على خراسان سنة (٢٠٥هـ)، وأضاف إليه أعمال المشرق كلها، ولم يتشدَّد كثيراً في مطالبته بالولاء، وحَكَم الطاهريون خراسان والمناطق الواقعة شرقها وغربها حتى الحدود الهندية وحدود بلاد الترك.

وحرص الطاهريون على استمرار سياسة التعاون مع الخلافة العباسية، معترفين بسلطانها، واتخذوا من نَيْسابور قاعدة لهم.

وقاموا بحرب الخوارج في سجستان، والقضاء على الفتن الخارجية بمصر، وعلى حركة الطالبيين المناهضة في خراسان.

وقدَّر العباسيون ذلك، فقرَّبوا آلَ طاهر إليهم.

وتمتعت خراسان في عهدهم بالأمن والرخاء والازدهار، وأضحت نيسابور مركزاً من مراكز الثقافة الإسلامية.

واستمرت دولتهم أكثر من خمسين سنة تمتد بين سنتي (٢٠٥ ـ ٢٥٩هـ)[1].

* * *

---

(١) تاريخ الدولة العباسية، ص١٨٦ ـ ١٨٧؛ أطلس التاريخ العربي الإسلامي، ص٥٢.

الفَصْل الرابع

عبادته وأخلاقه وشمائله

﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر : ٢٨] صدق الله العظيم!
فكلما ازداد الإنسان علماً، ازداد معرفة بالله سبحانه وتعالى، وإيماناً به، وإجلالاً لعظمته، وهيبةً لسلطانه، وتصديقاً بتنزيله، وخضوعاً لجبروته، وتفانياً في عبادته، ورغبةً في رحمته، ورجاءً لعفوه، وطمعاً بفضله، وثباتاً على دينه، وإقداماً على العمل بكتابه وسُنَّةِ نبيه ﷺ، واستسلاماً لمشيئته، ويقيناً بنفاذِ أمرِه، وأملاً بنصرةِ دينه، وتأييد أوليائه، وقضاء وعده.

وعبادةُ الكبار على قَدْر معرفتهم بالله، وأخلاقُهم على وِزان منزلتهم وشرفهم، وسيرتُهم وشمائلهم بحسب خطرهم ومكانتهم عند الله وعند عباده.

من هنا يمكننا أن نتلمَّسَ هذا الجانبَ الجليل في سيرة هذا الإمام النبيل، الذي ضَرب في العبادة أروعَ مَثَل لِما كان عليه الصِّدِّيقون من أولياء الله الصالحين، وسار فيه على هَدْي إمام المتقين سيدنا محمد ﷺ، وسطَّر بأخلاقه الرفيعة وسيرته الطاهرة أصدقَ الأمثلة على تلازم العلم

والعمل، ونَسَج من مواقفه في أيام حياته المختلفة أبهى صورة لذاك الرجل الذي يحفظ سُنَّة النبي ﷺ، فكأن البخاري الإمام هو صورة حية لذاك الكتاب الذي اشتهر في العالمين بـ«صحيح البخاري»، وهذه هي العبادة حقاً، وتلك هي السيرة التي يُفتخر بها صدقاً.

ولئن برز الإمام في علومه وبخاصة الحديث الشريف، فكذلك هو عَلَمٌ بارزٌ في محراب العبادة، وميدان الأخلاق، ومعترك الحياةِ، ومتابعةِ سنة رسول الله ﷺ.

فلقد كان هذا السيد على طراز فَذٍّ من الوَرَع الوَرِع، والإخلاص الخالص، والزهد الزاهد، والصدق الصادق، والسماحة والعفو، والرحمة والرقة، والكرم والإنفاق، والتحمل والصبر، وعِفَّة اللسان، وطهارة الجَنَان، والتواضع الجَمّ، ولُطف الحديث، وحُسْن العشرة، وطُهْر السيرة، ونقاء السريرة، مما أَغرى عارفيه بحبِّه والقُرْب منه، وأباحوا لألسنتهم الصادقة مدحه بأرفَع مديحٍ، حتى صَرَّح بعضُهم بأنه لم يَرَ مثلَه في الدنيا في الصلاح، وتمنَّى أحدُهم أن يكون شعرة في صدره!.

صلاته وحجه وصلاحه:

●● قال أحمد بن محمد بن عُمر المقرئ: سمعت أبا سعيد بَكْر بن منير، يقول: (كان محمد بن إسماعيل يصلي ذات يوم، فلَسَعَه الزُّنْبُور سبعَ عشرة مرة، فلما قضَى صلاته قال: انظروا أَيْش هذا الذي آذاني في صلاتي؟ فنظروا فإذا الزُّنْبُور قد وَرَّمه في سبعة عشرة موضعاً،

ولم يقطع صلاته!)[1].

وقال محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ: نبأنا محمد بن أبي حاتم الورَّاق، قال: (دُعي محمد بن إسماعيل إلى بستانٍ بعض أصحابه، فلما حَضرت صلاة الظهر صلَّى بالقوم، ثم قام للتطوُّع فأطال القيام، فلما فرغ من صلاته رفَعَ ذَيْل قميصه، فقال لبعضٍ من معه: انظر هل ترى تحت قميصي شيئاً؟ فإذا زُنْبُور قد أَبَرَهُ في ستةَ عشر أو سبعةَ عشر موضعاً، وقد تورَّم من ذلك جسدُه، وكانت آثارُ الزَّنبور في جسده ظاهرة، فقال له بعضُهم: كيف لم تَخرج من الصلاة في أول ما أَبَرَك؟ فقال: كنتُ في سورةٍ فأحببتُ أن أُتِمَّها!)[2].

وقال محمد بن خالد المُطَّوِّعِيُّ: حدثنا مُسَبِّحُ[3] بن سعيد، قال:

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٢؛ تقييد المهمل: ١/ ١٦ ـ ١٧؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٦؛ السير: ١٢/ ٤٤١؛ تحفة الأخباري، ص٢٠٤؛ الهدي، ص٤٨٠ ـ ٤٨١؛ التغليق: ٥/ ٣٩٨.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٢ ـ ١٣؛ تقييد المهمل: ١/ ١٦ ـ ١٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٩ ـ ٨٠؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٧؛ السير: ١٢/ ٤٤٢؛ تحفة الأخباري، ص٢٠٥، وأشار إليها الحافظ في الهدي، ص٤٨١؛ والتغليق: ٥/ ٣٩٨.

(٣) تحرف هذا الاسم على وجوه شتى: ففي بتاريخ بغداد وطبقات السبكي: (نسج)، وفي طبقات الحنابلة: (مسيح)، وفي الهدي: (مقسم بن سعد)!.

(كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أول ليلة من شهر رمضان، يجتمع إليه أصحابُه، فيصلي بهم، ويقرأ في كل ركعةٍ عشرين آية، وكذلك إلى أن يَخْتِم القرآن)[1].

وقال محمد بن يوسف الفَرَبْريُّ: حدثنا محمد بن أبي حاتم الورَّاق، قال: (كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيتٌ واحد إلا في القَيْظ أحياناً، فكنتُ أراه يقوم في ليلة واحدة خمسَ عشرة مرةً إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القَدَّاحة، فيُوري ناراً بيده ويُسْرِج، ثم يُخْرِجُ أحاديثَ فيُعَلِّم عليها، ثم يَضَع رأسه. وكان يصلِّي في وقت السَّحَر ثلاثَ عشرة ركعة يُوتر منها بواحدة، وكان لا يُوقظني في كل ما يقوم)[2].

وقال محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ: قال لي محمد بن إسماعيل البخاري: (ما وَضَعْتُ في كتاب «الصحيح» حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصلَّيتُ ركعتين).

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٢؛ تقييد المهمل: ١/ ١٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٦؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٤؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦؛ الهدي، ص٤٨١؛ التغليق: ٥/ ٣٩٩، وللخبر تتمة ستأتي في الفقرة التالية، ٦٤.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٣؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧١؛ صفة الصفوة: ٤/ ١٧٠ ـ ١٧١؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥٧؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٥؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٧؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٠؛ تحفة الأخباري، ص٢٠٥؛ التغليق: ٥/ ٣٩٩؛ الهدي، ص٤٨١.

وقال عبد القدوس بن هَمَّام: سمعت عِدَّة من المشايخ، يقولون: (حَوَّلَ محمد بن إسماعيل البخاري تراجمَ «جامعه» بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلِّي لكل ترجمة ركعتين)(١).

فانظر إلى هذا الوَرَع العظيم، والعبادةِ النقية الرفيعة، فهو كلما أدخل حديثاً في صحيحه صلَّى قبل ذلك ركعتين، ثم لمَّا حوَّل تراجمه ـ أي بَيَّضَها ـ صلَّى كذلك لكل ترجمة ركعتين، وعددُ أحاديث «الجامع الصحيح» زُهاءَ (٧٥٠٠) حديثاً بالمكرَّر، وعدد تراجمه (٣٩١٨) ترجمة، فعلى هذا يكون الإمام قد صلَّى (٢٢٨٣٠) ركعةً عند تصنيف كتابه هذا وتبييضه، فبمثلِ هذا كَتَبَ الله القبول له ولصحيحه.

●● قال أبو عبد الله الحاكم: حدَّثني أبو عَمْرو إسماعيل، حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاريَّ، يقول: (أقمتُ بالبصرة خمسَ سنين ومعي كتبي، أُصنِّف وأحجُّ في كلِّ سنةٍ، وأَرجِعُ من مكة إلى البصرة)(٢).

وقد مرَّ أنه حَجَّ مع أمه وأخيه وهو ابن ستَّ عشرة سنة، وهذه

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٩. وسيأتي مع تمام تخريجه ص٣٤٠ حاشية (٢)، و٣٤٢ حاشية (١).

(٢) ابن عساكر: ٥٢/ ٧٢؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٢؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤ـ٧٥؛ التغليق: ٥/ ٤١٨.

الحِجَج الخمس من البصرة إلى مكة، فتلك ستُّ حِججٍ مباركات مع طلب السُّنَن الشريفة. وكذلك حَجَّ وهو يصنِّف «صحيحه» غير مرة، فقد ذكر أنه صنَّفه لستَّ عشرةَ سنة فيما بين المسجد الحرام وبخارى، وحج أيضاً عندما بيَّض تراجم «الصحيح».

فتأمَّلْ يا أخي هذه النفس العالية والهمة الشامخة في السفر والطلب والحج والعبادة، مع ما يلازم ذلك من مشقات، ويكتنفه من صعوبات، وهو يقطع المسافات الشاسعة، ممتطياً ظهر دابته، أو ماشياً على قدميه!.

●● قال أبو عبد الله الحاكم: سمعت محمد بن حامد البزَّاز، قال: سمعت الحَسن بن محمد بن جابر، يقول: سمعت محمد بن يحيى الذُّهْليّ قال لنا لمَّا ورد محمدُ بن إسماعيل البخاريُّ نَيْسابور: (اذهبوا إلى هذا الرجل الصالحِ فاسمعوا منه)(١).

وقال غُنْجَار: أنبأنا خَلَف بن محمد، قال: سمعت أبا عَمْرو أحمد بن نَصْر الخَفَّاف، يقول: (حدَّثنا محمدُ بن إسماعيل البخاريُّ التَّقِيُّ النَّقِي العالمُ الذي لم أرَ مثلَه)(٢).

---

(١) السير: ١٢/ ٤٤٢، ٤٥٣. وسيأتي بأتم منه في الفصل السادس: محنته ومواقفه، ص١٢٠.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٨؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٢؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٩؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٨؛ تهذيب الأسماء: ١/ ٦٩؛ السير: ١٢/ ٤٣٦؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٥؛ الهدي، ص٤٨٥؛ التغليق: ٥/ ٤١٢.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: (سمعت عبد الله بن سعيد بن جعفر يقول: سمعتُ العلماءَ بالبصرة، يقولون: ما في الدنيا مثلُ محمد ابن إسماعيل في المعرفة والصلاح. قال عبد الله بن سعيد: وأنا أقول مثلَ قولهم)(١).

وقال محمد بن يوسف بن الصدِّيق الورَّاق: سمعت عبد الله بن حمَّاد الآمُليَّ، يقول: (وَدِدْتُ أني شعرةٌ في صدْرِ محمد بن إسماعيل)(٢).

تلاوته القرآن الكريم:

قال محمد بن خالد المُطَّوِّعي: حدثنا مُسَبِّح بن سعيد، قال: (كان محمد بن إسماعيل البخاريُّ إذا كان أولَ ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابُه، فيصلِّي بهم، ويقرأ في كل ركعة عشرين آيةً، وكذلك إلى أن يَخْتِم القرآنَ. وكان يقرأ في السَّحَر ما بين النِّصف إلى الثلثِ من القرآن، فيختم عند السَّحَر في كلِّ ثلاثِ ليالٍ، وكان يَخْتِم بالنهار كلَّ يوم خَتْمةً، ويكون خَتْمُه عند الإفطار كلَّ ليلة، ويقول: عند

---

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٨٤؛ السير: ١٢/ ٤٤٢؛ الهدي، ص٤٨٥؛ التغليق: ٥/ ٤١٣.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٨؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٩؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٨؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٠؛ السير: ١٢/ ٤٣٧، ٤٤٢؛ الهدي، ص٤٨٥؛ التغليق: ٥/ ٤١٢.

كلِ خَتْمةٍ دعوةٌ مستجابةٌ)[1].

قال تاج الدين السُّبْكي: (وكان البخاري يَخْتِم القرآنَ كلَّ يوم نهاراً، ويقرأ في الليل عند السَّحَر ثُلُثاً من القرآن، فمجموعُ وِرْدِهِ خَتْمةٌ وثلثُ خَتْمة)[2].

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: (سُئل عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِميُّ عن حديثٍ، وقيل له: إن البخاري صحَّحَه، فقال: محمد أبصرُ منِّي، ومحمد بن إسماعيل أَكْيَسُ خَلْقِ الله، إنه عَقَلَ عن الله ما أمر به ونَهى عنه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، إذا قرأ محمدٌ القرآنَ شَغَل قلبَهُ وبصَرَه وسمعَهُ، وتفكَّر في أمثالِه، وعرف حرامه من حلاله)[3].

ورعه وإخلاصه وتحريه:

قال محمد بن أبي حاتم: (ركبنا يوماً إلى الرَّمي، ونحن بِفَرَبْر، فخرجنا إلى الدَّرْب الذي يؤدِّي إلى الفُرْضَةِ، فجعلنا نرمي، وأصابَ سهمُ أبي عبد الله وَتَد القنطرة الذي على نهر ورَّادة، فانشقَّ الوَتَدُ، فلما رآه أبو عبد الله، نزل عن دابَّتِه، فأخرج السهمَ من الوَتِد، وترك الرميَ، وقال لنا: ارجعوا. ورَجَعْنا معه إلى المنزل، فقال لي: يا أبا جعفر، لي

(١) سبق ذكر طرف منه مع تخريجه ص٦١ حاشية (١).
(٢) طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٣.
(٣) السير: ١٢/ ٤٢٦؛ التغليق: ٥/ ٤١٠؛ الهدي، ص٤٨٤ ـ ٤٨٥.

إليك حاجةٌ، تقضيها؟ قلت: أمرك طاعةٌ، قال: حاجة مهمّة، وهو يتنفَّسُ الصُّعَداء. فقال لمن معنا: اذهبوا مع أبي جعفر حتى تُعينوه على ما سألتُه، فقلت: أيةُ حاجة هي؟ قال لي: تضمنُ قضاءَهَا؟ قلت: نعم، على الرأس والعين، قال: ينبغي أن تَصِيرَ إلى صاحب القنطرة، فتقول له: إنا قد أخللنا بالوتد، فنحبُّ أن تأذَنَ لنا في إقامة بدله، أو تأخذَ ثمنَه، وتجعلَنا في حِلٍّ مما كان منا. وكان صاحبُ القنطرة حُميد بن الأخضر الفِرَبْري، فقال لي: أَبْلِغْ أبا عبد الله السلام، وقل له: أنت في حِلٍّ مما كان منك، وإن جميع مُلْكي لك الفداءُ، وإن قلتُ: نفسي، أكون قد كَذبتُ، غير أني لم أكن أُحِبُّ أن تحتَشِمَني في وَتَدٍ أو في مُلْكي! فأبلغتُه رسالته، فتهلَّل وجْهُه واستنار، وأظهر سروراً كثيراً، وقرأ في ذلك اليوم على الغُرباء نحواً من خمسِ مئة حديث، وتصدَّق بثلاث مئة درهم!)[1].

وقال محمد بن أبي حاتم: (سمعتُ أبا عبد الله يقول لأبي مَعْشَر الضَّرير: اجعلْني في حِلٍّ يا أبا معشرٍ، فقال: من أيِّ شيء؟ قال: رويتُ يوماً حديثاً، فنظرتُ إليك، وقد أُعْجِبتَ به، وأنت تُحرِّك رأسَك ويديك، فتبسَّمتُ من ذلك، فقال: أنت في حِلٍّ، رحمك الله يا أبا عبد الله!)[2].

---

(١) السير: ١٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤؛ التغليق: ٥/ ٣٩٦؛ الهدي، ص٤٨٠. وفُرْضَة النهر: مَشْرَب الماء منه أو المَشْرَعة.

(٢) السير: ١٢/ ٤٤٤؛ التغليق: ٥/ ٣٩٦؛ الهدي، ص٤٨٠. وأبو معشر: هو حمدويه بن الخطاب بن إبراهيم البخاري، الحافظ الثقة، مستملي أبي عبد الله البخاري. انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٧٤.

وقال وَرَّاق البخاري أيضاً: (كان أبو عبد الله اكترى منزلاً، فلَبِثَ فيه طويلاً، فسمعتُه يقول: لم أمسح ذَكَري بالحائِط ولا بالأرض في ذلك المنزل. فقيل له: لِمَ؟ قال: لأن المنزل لغيري!)[1].

وقال الوَرَّاق: (قال لي أبو عبد الله يوماً بفِرَبْر: بَلَغني أن نخَّاساً قَدِمَ بجواري، فتصيرُ معي؟ قلت: نعم. فَصِرْنا إليه، فأَخرج جواريَ حِساناً صِبَاحاً، ثم أخرج من خلالهن جاريةً خَزَرِيَّةً دَميمةً عليها شحمٌ، فنظر إليها، فمسَّ ذَقَنَها، فقال: اشترِ هذه لنا منه، فقلت: هذه دميمةٌ قبيحة لا تَصْلُح، واللاتي نظرنا إليهن يمكنُ شراؤهنَّ بثَمَنِ هذه، فقال: اشتر هذه، فإني قد مَسِسْتُ ذَقَنَها، ولا أُحِبُّ أن أمسَّ جاريةً ثم لا أشتريها! فاشتراها بِغَلاءِ خمسِ مئة درهم على ما قال أهلُ المعرفة. ثم لم تزل عنده حتى أخرجها معه إلى نَيْسابور)[2].

وقال أبو سعيد بَكْر بن مُنير: (سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل، يقول: منذ وُلِدْتُ ما اشترَيتُ من أحدٍ بدرهمٍ شيئاً قط، ولا بِعتُ من أحدٍ بدرهمٍ شيئاً قطُّ. فسألوه عن شراء الحِبْر والكَوَاغِد؟ فقال: كنتُ آمرُ إنساناً يشتري لي)[3].

---

(١) السير: ١٢/ ٤٤٧.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١١؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٠ـ ٨١؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٥؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٨.=

وفي رواية لورَّاق البخاري قال: (سمعتُ أبا عبد الله يقول: ما تولَّيتُ شراءَ شيء ولا بيعَهُ قطُّ، فقلتُ له: كيف، وقد أحَلَّ الله البيعَ؟ قال: لِما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط، فخشيتُ إن تولَّيتُ أن أستوي بغيري. قلت: فمن كان يتولَّى أمرَكَ في أسفارِك ومبايعتِك؟ قال: كنتُ أُكْفَى ذلك)[1].

وقال بَكْر بن مُنير: (كان حُمِلَ إلى محمد بن إسماعيل بضاعةٌ، أَنفذها إليه ابنُه أحمد أبو حفص، فاجتمع بعضُ التجار إليه بالعشية، فطلبوها منه بربح خمسةِ آلاف درهم، فقال لهم: انصرفوا الليلة. فجاءهُ من الغدِ تجارٌ آخرون، فطلَبوا منه تلك البضاعة بربح عشرة آلاف درهم، فردَّهُم وقال: إني نويتُ البارحة أن أدفع إليهم بما طلبوا - يعني: الذين طلبوا أول مرة - ودَفَع إليهم بربحِ خمسة آلاف درهم، وقال: لا أُحِبُّ أن أَنقضَ نيَّتي!)[2].

قلت: ما يقدر على مثل هذا الفعل إلا رجل مثل الإمام البخاري

= والكاغَدُ: الوَرَق، فارسي معرَّب.

(١) السير: ١٢/ ٤٤٦، وبنحوه في: طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٧؛ والهدي، ص٤٧٩؛ والتغليق: ٥/ ٣٩٥.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١١ - ١٢؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨١؛ صفة الصفوة: ٤/ ١٧٠؛ المنتظم: ١٢/ ١١٨؛ السير: ١٢/ ٤٤٧؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٧؛ التغليق: ٥/ ٣٩٥؛ الهدي، ص٤٧٩ - ٤٨٠.

في الورع والزهد.

وذكر إسماعيل بن محمد العَجْلُونيُّ في «الفوائد الدراري» قصةً تدلُّ على احتياطِ الإمام لنفسه، ونأيهِ بها عن الشبهات، وبُعْدِه عن مواضع التُّهم، مهما كلَّفه ذلك من ثَمن، وهي:

(أن الإمام البخاريَّ ركبَ البحر مرةً في أيام طلبه، وكان معه ألف دينار، فجاءه رجلٌ من أصحاب السفينة، وأَظهر له حبَّه ومودَّتَهُ، وأصبح يُقارِبه ويُجالِسُه، ولمَّا رأى الإمامُ حُبَّه وولاءَهُ مالَ إليه، وبَلَغ الأمرُ أنه بعد المجالسات أخبره عن الدنانير الموجودة عنده.

وذات يومٍ قام صاحبه من النوم، فأصبح يبكي ويُعْوِلُ، ويمزِّقُ ثيابه، ويَلْطِمُ وجهَهُ ورأسَه، فلما رأى الناس حالتَه تلك أخذتْهم الدهشةُ والحيرة، وأخذوا يسألونه عن السبب، وأَلَحُّوا عليه في السؤال، فقال لهم: كانت عندي صُرَّة فيها ألفُ دينار وقد ضاعَتْ. فأصبح الناس يُفتِّشون ركَّابَ السفينة واحداً واحداً، وحينئذٍ أخرج الإمام البخاري صُرَّةَ دنانيرِه خِفْيةً فألقاها في البحر، ووصل المُفتِّشون إليه، وفتَّشوه أيضاً، حتى انتهوا من جميع ركاب السفينة، ولم يجدوا شيئاً، فرجَعوا إليه ولاَمُوه ووَبَّخُوه أشدَّ توبيخ.

ولمَّا نزل الناس من السفينة، جاء الرجل إلى الإمامِ البخاري، وسأله ماذا فعَل بصُرَّة الدنانير؟! فقال: ألقيتُها في البحر، قال: كيف صبرتَ على ضياع هذا المال العظيم؟! قال له الإمام: يا جاهل، ألا

تدري أنني أفنيتُ حياتـي كلّها في جمع حديـث الرسول ﷺ، وعرف العالم ثقتي، فكيف كان ينبغي لي أن أجعل نفسي عُرضةً لتهمةِ السرقة، وهل الدُّرَّة الثمينةُ «الثقة والعدالة» التي حصلتُ عليها في حياتي، أُضيِّعُها من أجلِ دنانيرَ معدودة؟!)[1].

مصدرُ ثروتِه، وسماحةُ نفسه، وكرمُه وإنفاقُه على الطلبة والفقراء:

●● حكى محمد بن أبي حاتم الورَّاق: (أن البخاريَّ ورث من أبيه مالاً جليلاً، فكان يُعطيه مُضَاربةً)[2].

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: (وقد بَلَغنا أن تجارته كانت من مالٍ ورثه من أبيه، وكان يُعطيه مضاربةً لمن يتجر فيه، وكان يتصدَّق منه بالكثير، ويَبَرُّ الطلبة ويُحسن إليهم)[3].

وقال وراقه محمد بن أبي حاتم: (كانت له قطعةُ أرضٍ يَكْرِيها كلَّ سنةٍ بسبع مئة درهم، فكان ذلك المُكْتري ربما حمل منها إلى أبي عبد الله قِثَّاءةً أو قِثَّاءتين، لأن أبا عبد الله كان مُعجباً بالقثَّاء النَّضيج، وكان يُؤثره

---

(١) تفرد العجلوني بذكر هذه الحكاية، ونقلتها من كتاب «سيرة الإمام البخاري» للمباركفوري: ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣.
(٢) التغليق: ٥/ ٣٩٤؛ الهدي، ص٤٧٩.
(٣) تحفة الأخباري، ص٢٠٨.

على البطيخ أحياناً، فكان يَهَب للرجل مئةَ درهم كل سنة لحمله القِثَّاءَ إليه أحياناً)[1].

وقال الورَّاق أيضاً: (سمعتُ أبا عبد الله يقول: كنتُ أستغِلُّ كلَّ شهر خمسَ مئة درهم، فأنفقتُ كلَّ ذلك في طلبِ العلم. فقلت: كم بين من ينفق على هذا الوجه، وبين من كان خِلْواً من المال، فجمع وكسب بالعلم، حتى اجتمع له! فقال أبو عبد الله: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الشورى: ٣٦])[2].

وهكذا كان الإمام في تجارتِه هذه، وإجارةِ أرضه، يَنفع الناسَ بكسبِ الرزق، ويَعودُ عليه من ذلك المال الحلال، فيُقيم به حياته ويَعُول أسرته، ويتفرَّغ لطلب العلم وخدمة السُّنَّة. كما أنه يُرْفِقُ الفقراءَ والمساكين وطلاب العلم، مما يُريح بالَهم من هَمِّ الكَسْب والنفقة، ويُشجعهم على التفرُّغ لتحصيل العلوم الشريفة.

●● قال ورَّاق البخاري: (كان لأبي عبد الله غريمٌ قَطَع عليه مالاً كثيراً، فبلَغَه أنه قدِمَ آمُلَ، ونحن عنده بفِرَبْر، فقلنا له: ينبغي أن تَعْبُرَ وتأخذه بمالِكَ، فقال: ليس لنا أن نُروِّعَه! ثم بلَغ غريمَه مكانُه بفِربر، فخرج إلى خُوَارَزْم، فقلنا: ينبغي أن تقول لأبي سلمة الكُشَانيِّ عاملِ آمُل

---

(١) السير: ١٢/ ٤٤٩؛ تاريخ الإسلام، ص٢٦٣.
(٢) السير: ١٢/ ٤٤٩؛ التغليق: ٥/ ٣٩٥؛ الهدي، ص٤٨٠.

ليكتبَ إلى خُوارَزْم في أخذِه، واستخراجِ حقِّك منه، فقال: إنْ أخذتُ منهم كتاباً طمعوا مني في كتاب، ولستُ أَبيعُ ديني بدنياي. فَجَهَدْنا، فلم يأخذ، حتى كلَّمْنا السلطانَ عن غير أمره، فكتب إلى والي خوارزم. فلما بَلَغ أبا عبد الله ذلك، وَجَد وَجْداً شديداً، وقال: لا تكونوا أشفقَ عليَّ من نفسي. وكتَب كتاباً، وأرْدَف تلك الكُتب بكُتُبٍ، وكَتب إلى بعض أصحابه بخوارزم أن لا يتعرَّض لغريمه إلا بخير. فرجع غريمُه إلى آمُل، وقصد إلى ناحية مرو. فاجتمع التجار، وأُخْبِر السلطان بأن أبا عبد الله خرج في طلب غريمٍ له، فأراد السلطان التشديدَ على غريمه، وكره ذلك أبو عبد الله، وصالَحَ غريمَهُ على أن يُعطيه كلَّ سنة عشرةَ دراهم شيئاً يسيراً. وكان المال خمسةً وعشرين ألفاً، ولم يَصِلْ من ذلك المال إلى درهم، ولا إلى أكثر منه)[1].

وقال الورَّاق أيضاً: (وكنا بفِرَبْر، وكان أبو عبد الله يبني رِباطاً مما يلي بُخارى، فاجتمع بشرٌ كثير يُعينونه على ذلك، وكان ينقل اللَّبِن، فكنتُ أقول له: إنك تُكْفَى يا أبا عبد الله، فيقول: هذا الذي ينفعُنا. ثم أخذ ينقل الزَّنْبَرات معه. وكان ذَبَح لهم بقرة، فلما أدركتِ القُدور، دعا الناسَ إلى الطعام، وكان بها مئةُ نفسٍ أو أكثر، ولم يكن عَلِم أنه يجتمع

---

(١) السير: ١٢/ ٤٤٦؛ تاريخ الإسلام، ص٢٦١؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، وذكره الحافظ مختصراً في: التغليق: ٥/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥؛ والهدي، ص٤٧٩.

ما اجتمع. وكنا أخرجنا معه من فِرَبْر خبزاً بثلاثة دراهم أو أقل، فألقيناه بين أيديهم، فأكل جميعُ من حضر، وفضلَتْ أرغفة صالحة. وكان الخبز إذ ذاك خمسة أمناءٍ بدرهم)[1].

●● قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق: (قال لي أبو عبد الله يوماً شبهَ المُتفرِّج بصاحبه: يا أبا جعفر، نحتاجُ في السنة إلى شيء كثير، قلت له: قَدْرُ كَمْ؟ قال: أحتاجُ في السنة إلى أربعة آلاف درهم، أو خمسة آلاف درهم. قال: وكان يتصدَّق بالكثير، يأخذ بيد صاحب الحاجة من أهل الحديث، فيناوله ما بين العشرين إلى الثلاثين، وأقلَّ وأكثرَ، من غير أن يَشعر بذلك أحدٌ. وكان لا يُفارِقُه كيسُه. ورأيتُه ناول رجلاً مراراً صُرَّة فيها ثلاثُ مئة درهم ـ وذلك أن الرجل أخبرني بعدد ما كان فيها من بعد ـ فأراد أن يدعوَ، فقال له أبو عبد الله: ارفُقْ واشتغلْ بحديثٍ آخرَ. كيلا يَعلم بذلك أحدٌ)[2].

وقال الورَّاق: (وكان أبو عبد الله قليلَ الأكل جداً، كثيرَ الإحسان إلى الطلبة، مُفْرِطَ الكَرَم)[3].

---

(١) السير: ١٢/ ٤٥٠؛ تاريخ الإسلام، ص٢٦٤؛ التغليق: ٥/ ٣٩٨؛ الهدي، ص٤٨١. والزنبرات: جمع زَنْبَر، وهو الزِّنْبيل، والزِّنْبيل: القُفَّة. والأَمْناء: جمعٌ مفردُه: المَنّ والمَنَا، وهو وزن أو مكيال مقداره نحو (٨١٥) غرام.

(٢) السير: ١٢/ ٤٥٠؛ تاريخ الإسلام، ص٢٦٤.

(٣) التغليق: ٥/ ٣٩٨؛ الهدي، ص٤٨١.

وقال الورَّاق أيضاً: (كنتُ اشتريتُ منزلاً بتسعِ مئةٍ وعشرين درهماً، فقال: لي إليك حاجةٌ، تقضيها؟ قلتُ: نعم، ونُعْمى عين، قال: ينبغي أن تصيرَ إلى نوح بن أبي شدَّاد الصَّيْرَفيِّ، وتأخذَ منه ألفَ درهم، وتحملَه إليَّ، ففعلتُ، فقال لي: خُذْه إليك، فاصرفْه في ثمن المنزل، فقلت: قد قبلتُه منك وشكرتُه. وأقبلنا على الكتابة، وكنا في تصنيف «الجامع»، فلما كان بعد ساعة، قلت: عَرَضَتْ لي حاجةٌ لا أجترئ رفعَها إليك، فظنَّ أني طمعتُ في الزيادة، فقال: لا تحتشمْني، وأخبِرْني بما تحتاجُ، فإني أخاف أن أكونَ مأخوذاً بسببك، قلت له: كيف؟ قال: لأنَّ النبي ﷺ آخَى بين أصحابه، فذكر حديثَ سعد وعبد الرحمن، فقلت له: قد جعلتُك في حلٍّ من جميع ما تقول، ووهبتُ كل المال الذي عرضْتَه عليَّ، عَنَيْتُ المناصفةَ، وذلك أنه قال: لي جَوَارٍ وامرأةٌ، وأنت عَزَبٌ، فالذي يجبُ عليَّ أن أُناصِفَك لنستوي في المال وغيره، وأربح عليك في ذلك، فقلتُ له: قد فعلتَ ـ رحمك الله ـ أكثر من ذلك إذ أنزَلْتَني من نفسك ما لم تُنزِلْ أحداً، وحللتُ منك محلَّ الولدِ. ثم حَفِظَ عليَّ حديثي الأول، وقال: ما حاجتُك؟ قلت: تقضيها؟ قال: نعم، وأُسَرُّ بذلك، قلت: هذه الألف، تأمرُ بقبوله، واصْرِفْه في بعض ما تحتاج إليه، فقبِله، وذلك أنه ضَمِن لي قضاءَ حاجتي. ثم جلسنا بعد ذلك بيومين لتصنيف «الجامع»، وكتبنا منه ذلك اليومَ شيئاً كثيراً إلى الظهر، ثم صلَّينا الظهر، وأقبلنا على الكتابة من غير أن نكون أكلنا شيئاً، فرآني لما كان قُرب العصر شِبْهَ القَلِقِ المستوحِش، فتوهَّمَ فيَّ ملالاً،

وإنما كان بي الحُصْرُ غير أني لم أكن أَقدر على القيام، وكنت أتلَوَّى اهتماماً بالحُصْرِ. فدخل أبو عبد الله المنزلَ، وأخرجَ إلي كاغَدَةً فيها ثلاثُ مئة درهم، وقال: أمَّا إذْ لم تَقبلْ ثَمن المنزل، فينبغي أن تصرِف هذا في بعض حوائجك. فجَهَدَني، فلم أَقبل. ثم كان بعدَ أيام، كتبنا إلى الظهر أيضاً، فناوَلَني عشرينَ درهماً، وقال: ينبغي أن تصرِفَ هذه في شراء الخُضر ونحو ذلك. فاشتريتُ بها ما كنتُ أعلمُ أنه يُلائمه، وبَعثتُ به إليه، وأتيتُ. فقال لي: بَيَّضَ الله وجْهك، ليس فيك حيلةٌ، فلا ينبغي لنا أن نُعَنِّي أنفسَنا. فقلت له: إنك قد جمعتَ خيرَ الدنيا والآخرة، فأيُّ رجلٍ يَبَرُّ خادمَه بمثلِ ما تَبَرُّني! إن كنتُ لا أعرفُ هذا، فلستُ أعرفُ أكثرَ منه)[١].

زهده:

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: (كان أبو عبد الله ربما يأتي عليه النهار، فلا يأكل فيه رُقَاقةً، إنما كان يأكل أحياناً لوزتين أو ثلاثاً. وكان يجتنب توابل القُدور مثل الحِمِّص وغيره)[٢].

وقال الورَّاق: (وضَيَّفَه بعضُ أصحابه في بستانٍ له، وضَيَّفَنا معه، فلما جلسنا أعجبَ صاحبَ البستانِ بستانُه، وذلك أنه كان عمل مجالسَ

---

(١) السير: ١٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥٢؛ تاريخ الإسلام، ص٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٢) السير: ١٢/ ٤٥٠.

فيه، وأجرى الماءَ في أنهارِه، فقال له: يا أبا عبد الله، كيف ترى؟ فقال: هذه الحياةُ الدنيا)[1].

وقال الوراق أيضاً: (وكان قليل الأكل جداً)[2].

وقال الإمام الزاهد أبو الحسن يوسف بن أبي ذرّ البخاريُّ: (مرضَ محمد بن إسماعيل البخاري، فَعُرِض ماؤه على الأطباء، فقالوا: إن هذا الماء يشبه ماءَ بعض أساقفة النصارى، فإنهم لا يأتدِمون، فصدَّقهم محمدُ بنُ إسماعيل، وقال: لم آتَدِمْ منذُ أربعين سنة. فسألوا عن علاجه، فقالوا: علاجُه الإدامُ، فامتنع عن ذلك، حتى ألحَّ عليه المشايخُ ببخارى وأهلُ العلم، إلى أن أجابهم أن يأكل بقيةَ عُمُرِه في كل يوم سُكَّرة واحدة مع رغيف)[3].

والإمام البخاري في زهده بالمطاعم والملذات، وعدم تكلفه بالملبس والمأكل والمشرب، وانصرافه عن المناعم والتأنق في المعاش، لم يفعل ذلك قهراً للنفس ولا هروباً من الحياة، فالرجل من أفقه خلق الله بقوله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا...﴾ [المؤمنون: ٥١]، ومن ألزمِهم بسُنَّة النبي ﷺ الذي جاعَ

---

(١) المصدر السابق: ١٢/ ٤٤٥ـ٤٤٦.

(٢) التغليق: ٥/ ٣٩٨.

(٣) ابن عساكر: ٥٢/ ٨٠؛ التغليق: ٥/ ٣٩٨ـ٣٩٩؛ الهدي، ص٤٨١.

وشَبِع، ولبِس الجُبَّة، والخَمِيصة المُعْلَمة، والثوبَ الأسود والفَرْوة المكفوفة بالسُّنْدس.

لكن الإمام رضي الله عنه قد صَرف نفسَه وحياته وراحته ومالَه ووقتَهُ وكلَّ شيء في الأسفار والترحال، لطلب السُّنَن والآثار، وجَمْع الحديث من الأمصار، لا يَستريح له بالٌ، ولا يَقِرُّ له قَرار، فتراهُ حالاً مرتحلاً من بخارى إلى نَيسابور إلى بغداد ثم الكوفة فالبصرة، وإلى الشام ثم الحجاز فمصر، ثم يرجِع ويجـول ويتـابع الطلـب والتفتيـش عن الحديث، فمن كان هذا حالَه، فكيف يَعبأ بالدنيا والمَطْعم والمَشْرب والمَلْبس، بل قل: كيف تتمكن هذه الأشياء من أن تنال من تفكيره واهتمامه شيئاً؟!.

قال النَّضْر بن شُمَيْل: (لا يَجِدُ الرجلُ لذةَ العلمِ حتى يجوعَ ويَنْسَى جوعَه!)[1].

وقال الإمام محمد بن نَصْر المَرْوَزيُّ: (أقمتُ بمصرَ كذا وكذا سنةً، فكان قُوْتي، وثيابي، وكاغِدي، وحِبري، وجميعُ ما أنفقتُه على نفسي في السَّنَة عشرين درهماً)[2].

وقصصُ العلماءِ في هذا تفوت الحصرَ، وفي مقدمتهم الحَبْر

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ٣١٤.

(٢) تاريخ بغداد: ٣/ ٣١٧ـ٣١٨.

الجليل راوية الإسلام الكبير أبو هريرة رضي الله عنه، الذي لازَمَ النبيَّ ﷺ أتمَّ الملازمة، ليأخذ عنه العلم غضّاً طريّاً، وزَهِد بالدنيا واكتفى منها بما يَستر جسمَه ويسدُّ جَوْعَته، وإن كان لَيُصْرَع من الجوع حتى يظن الناس أنه مجنون!.

إن أمثال هؤلاء لن تستطيع الدنيا أن تناوشهم بمغرياتها، فلقد تأبَّوا على زخارفها، وكان زهدُهم فيها زُهْدَ الكبار القادرين لا زهدَ الكسالى العاجزين، وإن الإمام البخاري ومن في حَلْبته من الأكابر، همُ الذين يَصْدُق فيهم قولُ الشاعر:

أولئكَ الناسُ إنْ عُدُّوا وإنْ ذُكِرُوا ... ومَنْ سِوَاهُمْ فَلَغْوٌ غيرُ مَعْدُودِ

متابعته السنة واقتداؤه بالنبي ﷺ:

قال أبو عبد الله الحاكم: حدثني أبو سعيد أحمد بن محمد النَّسَويُّ، قال: حدثني أبو حسَّان مَهِيب بن سُليم، قال: (سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: اعتللتُ بنيسابور علَّةً خفيفة، وذلك في شهر رمضان، فعادني إسحاق بن راهَوَيْه في نَفَر من أصحابه، فقال لي: أفطرتَ يا أبا عبد الله؟ فقلت: نعم، فقال: خشيتُ أن تضعُفَ عن قبول الرخصة، فقلت: أخبرنا عَبْدان، عن ابن المبارك، عن ابن جُريج قال: قلت لعطاء: من أيِّ المَرض أُفطر؟ قال: من أيِّ مرضٍ كان، كما قال الله عزَّ وجلّ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ [البقرة: ١٨٤]. قال البخاري:

ولم يكن هذا عند إسحاق)[1].

وهذه لفتةٌ بارعة من الإمام حيث روى في المسألة أثراً ليس عند شيخه إسحاق، فلله درُّ البخاري ما أَسَدَّ رأيَهُ وأوسعَ علمَه!.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: (رأيتُ أبا عبد الله استلقى على قفاهُ يوماً ونحن بفِرَبْر في تصنيف «كتاب التفسير»، وكان أَتْعَبَ نفسَه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث، فقلت له: يا أبا عبد الله، سمعتُك تقول يوماً: إني ما أَتيتُ شيئاً بغير علمٍ قطُّ منذ عَقَلْتُ، فأيُّ علمٍ في هذا الاستلقاء؟ فقال: أتعبْنَا أنفسَنا في هذا اليوم، وهذا ثَغْر من الثغور، خشِيتُ أن يَحْدُث حَدَثٌ من أمر العدو، فأحببتُ أن أستريحَ وآخُذَ أُهبة ذلك، فإن غافَصَنَا العدوُّ كان بنا حِراكٌ)[2].

ويروي الإمامُ حديثَ سَلَمة بن الأكْوَع، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «ارْمُوا بَني إسماعيلَ، فإنَّ أباكُم كان رامياً»[3]، فيلازِمُ هذا التوجيهَ

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص٧٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٦؛ تحفة الأخباري، ص٢٠٦؛ التغليق، ص٤١٧؛ الهدي، ص٤٨٧.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٤؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧١؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥٧؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٥ ـ ٧٦؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٨؛ السير: ١٢/ ٤٤٤؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٦؛ التغليق: ٥/ ٣٩٥ـ٣٩٦؛ الهدي، ص٤٨٠. غافصنا: فاجأنا، وأخذنا على غرة منا.

(٣) الفتح: ٦/ ٩١ حديث (٢٨٩٩).

النبويَّ الكريم، عملاً بما يرويه في «جامعه»، فيحدثنا تلميذُه النَّجيبُ الإمام محمد بن أبي حاتم الورَّاق، فيقول: (وكان أبو عبد الله يركبُ إلى الرمي كثيراً، فما أَعْلَمُني رأيتُه في طول ما صحبتُه أخطأَ سَهْمُه الهدفَ إلا مرتين، فكان يُصيب الهدفَ في كل ذلك، وكان لا يُسْبق)[١].

وقد مرت قصته عندما بَنى رِباطاً، وقام بنقل اللَّبِن مع البنائين، كما فَعَل النبي ﷺ عند بناء المسجد. وغير ذلك مما مرَّ في هذا الفصل[٢]، وسيمر غيره في غضون الترجمة.

رحمته وعطفه وعفة لسانه:

●● قال عبد الله بن محمد الصَّيَارِفيُّ: (كنت عند أبي عبد الله محمد بن إسماعيل في منزله، فجاءته جاريتُه، وأرادت دخولَ المنزل، فعَثَرت على محبرةٍ بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟ قالت: إذا لم يكن طريقٌ، كيف أمشي؟! فبَسَط يديه، وقال لها: اذهبي فقد أعتقتُك. فقيل له: يا أبا عبد الله، أغضبتْكَ الجارية! قال: إن كانت أغضبتني فقد أرضيتُ نفسي بما فعلت)[٣].

---

(١) السير: ١٢/ ٤٤٤؛ تاريخ الإسلام، ص٢٦٠ ـ ٢٦١؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٦؛ التغليق: ٥/ ٣٩٦؛ الهدي، ص٤٨٠.

(٢) ص٧٢.

(٣) السير: ١٢/ ٤٥٢؛ التغليق: ٥/ ٣٩٥؛ الهدي، ص٤٨٠.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: (كان أبو عبد الله إذا كنتُ معه في سفر يجمعنا بيتٌ واحدٌ إلا في القَيْظ أحياناً، فكنتُ أراه يقوم في ليلة واحدة خمسَ عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القَدَّاحة فيُوري ناراً بيده ويُسْرِج . . . وكان يصلي في وقت السَّحَر ثلاثَ عشرة ركعة يُوتر منها بواحدة، وكان لا يُوقِظني في كلِّ ما يقوم، فقلت له: إنك تحمل على نَفْسِك كلَّ هذا ولا تُوقظني! قال: أنت شابٌّ، فلا أُحِبُّ أن أُفْسِدَ عليك نومَك)[1].

قال الورَّاق: سمعت أبا عبد الله، يقول: (ما اغتبتُ أحداً قطُّ منذ علمتُ أن الغيبةَ حرامٌ).

وفي رواية عنه قال: (ما اغتبتُ أحداً قطُّ منذُ علمتُ أن الغِيبة تَضُرُّ أهلَها)[2].

وقال بَكْر بن منير: سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: (إني أرجو أن ألقى الله ولا يُحاسِبَني أني اغتبتُ أحداً)[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٣ ـ ١٤، وقد مرَّ أوله مع تمام تخريجه، ص٦١ حاشية (٢).

(٢) السير: ١٢/ ٤٤١؛ التغليق: ٥/ ٣٩٧؛ الهدي، ص٤٨٠؛ فتح المغيث: ٤/ ٣٦٢.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١٣؛ تقييد المهمل: ١/ ١٧؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨١؛ صفة الصفوة: ٤/ ١٧١؛ تهذيب الأسماء واللغات: =

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: (وسمعت أبا عبد الله يقول: لا يكون لي خصمٌ في الآخرة، فقلت: إنَّ بعضَ الناس يَنْقِمُون عليك «التاريخ»، ويقولون: فيه اغتيابُ الناس! فقال: إنما روينا ذلك روايةً، لم نَقُلْهُ من عندِ أنفسنا، قال النبي ﷺ: «بئسَ أخو العَشيرة»)[(١)].

قال الحافظ: (البخاريُّ في كلامِه على الرجال في غاية التحرِّي والتوقِّي، ومن تأمَّلَ كلامَه في الجرحِ والتعديل، عَلِمَ ورَعَه وإنصافَه)[(٢)].

وقال ورَّاق البخاري: (وقال له بعضُ أصحابه: يقولون: إنك تناولتَ فلاناً! قال: سبحانَ الله، ما ذكرتُ أحداً بسوءٍ إلا أن أقولَ ساهياً، وما يخرج اسم فلان من صحيفتي يوم القيامة!)[(٣)].

ومن آدابه العالية:

قال أحمد بن علي السُّلَيماني: سمعت علي بن محمد بن منصور، يقول: سمعت أبي، يقول: (كنَّا في مجلس أبي عبد الله محمد بن

= ١/ ٦٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٦؛ السير: ١٢/ ٤٣٩؛ التغليق: ٥/ ٣٩٨؛ الهدي، ص٤٨٠.

(١) السير: ١٢/ ٤٤١؛ التغليق: ٥/ ٣٩٧؛ الهدي، ص٤٨٠. والحديث أخرجه: مالك: ٢/ ٩٠٣؛ والبخاري (٦٠٥٤)؛ ومسلم (٢٥٩١)؛ وأبو داود (٤٧٩١)؛ والترمذي (١٩٩٦)، وغيرهم.

(٢) التغليق: ٥/ ٣٩٧. وسيأتي تفصيل ذلك ص٢٣٦.

(٣) السير: ١٢/ ٤٤٥.

إسماعيل، فرفَعَ إنسان من لحيته قَذاةً فطَرحَها على الأرض، قال: فرأيتُ محمد بن إسماعيل ينظر إليها وإلى الناس، فلما غَفَل الناس رأيتُه مدَّ يدَهُ فرفعَ القَذَاة من الأرض فأَدْخَلها في كُمِّه، **فلما خرج من المسجد** رأيتُه أَخرجها فطَرَحَها على الأرض)[1].

وقال أبو جعفر ورَّاقُ البخاري: (قال لي بعضُ أصحابي: كنت عند محمد بن سلاَم، فدخل عليه محمد بنُ إسماعيل حين قدِمَ من العراق، فأخبره بمحنةِ الناس وما صَنَع ابنُ حنبل، وغيرِه من الأمور. فلما خرج من عنده، قال محمد بن سلام لمن حَضَره: أترونَ البِكْرَ أشدَّ حياءً من هذا؟!)[2].

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق أيضاً: (سمعت هانئ بن النَّضْر يقول: كنا عند محمد بن يوسف ـ يعني الفِرْيابي ـ بالشام، وكنا نتنزَّه فعلَ الشباب في أكل الفِرْصادِ ونحوه، وكان محمد بن إسماعيل معنا، وكان لا يُزَاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويُكبُّ على العلم)[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٣؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٠؛ صفة الصفوة: ٤/ ١٧٠؛ التغليق: ٥/ ٣٩٩؛ الهدي، ص٤٨١. وفي السير: ١٢/ ٤٤٥ قصة مشابهة.

(٢) السير: ١٢/ ٤١٧ ـ ٤١٨؛ وذكره مختصراً الحافظ في التغليق: ٥/ ٣٩١. ومحمد بن سلام هو البيكندي شيخ البخاري.

(٣) السير: ١٢/ ٤٠٥؛ التغليق: ٥/ ٣٨٩ وتحرف فيه (يكب) إلى (مكث). والفرصاد: التوت.

وقال الوراق: (وأَمْلَى أبو عبد الله يوماً عليَّ حديثاً كثيراً، فخافَ مَلاَلي، فقال: طِبْ نَفْساً، فإنَّ أهلَ الملاهي في ملاهيهم، وأهلَ الصناعات في صناعاتهم، والتجارَ في تجاراتهم، وأنتَ مع النبيِّ ﷺ وأصحابه! فقلتُ: ليس شيءٌ من هذا، يرحمك الله، إلا وأنا أرى الحظَّ لنفسي فيه)[1].

وقال الورَّاق أيضاً: سمعت الحُسين بن محمد السَّمَرْقَنْدي، يقول: (كان محمد بن إسماعيل مخصوصاً بثلاثِ خِصال مع ما كان فيه من الخِصال المحمودة: كان قليلَ الكلام، وكان لا يَطمعُ فيما عند الناس، وكان لا يشتغلُ بأمور الناس، كلُّ شُغْلِه كان في العلم)[2].

وقال الوراق: (سمعت أبا عبد الله يقول: ما أكلتُ كُرَّاثاً قطُّ، ولا القَنَابَرَى. قلتُ: ولِمَ ذاك؟ قال: كَرِهتُ أن أُوذِيَ من معي من نَتَنِهما. قلت: وكذلك البصلُ النّيِءُ؟ قال: نعم)[3].

وقال أيضاً: وسمعت أبا عبد الله، يقول: (ما أردتُ أن أتكلَّم بكلامٍ فيه ذِكْر الدنيا إلا بدأتُ بحمدِ الله والثناءِ عليه)[4].

---

(١) السير: ١٢/ ٤٤٥.
(٢) السير: ١٢/ ٤٤٨ـ٤٤٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠٠.
(٣) السير: ١٢/ ٤٤٥؛ تاريخ الإسلام، ص٢٦١. والقنابرى: نوع من البقول.
(٤) السير: ١٢/ ٤٤٥؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٦.

من أقواله الجامعة وحكمه النافعة:

قال محمد بن أبي حاتم: (سمعت أبا عبد الله يقول: لا أعلمُ شيئاً يُحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسُّنَّة، فقلتِ له: يمكن معرفةُ ذلك؟ قال: نعم)[١].

وقال محمد بن يوسف بن رَيْحان: حدَّثني أبي، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (أَفضلُ المسلمين رجلٌ أَحيا سُنَّةً من سُنَنِ الرسول ﷺ قد أُمِيتتْ، فاصْبِروا يا أصحابَ السُّنَن رحمكم الله فإنكم أقلُّ الناس)[٢].

وقال محمد بن أبي حاتم: (سمعت أبا عبد الله يقول: ما ينبغي للمسلم أن يكون بحالةٍ إذا دَعَا لم يُسْتَجَبْ له. فقالت له امرأة أخيه بحضرتي: فهل تبيَّنْتَ ذلك أيها الشيخُ من نفسك، أو جرَّبتَ؟ قال: نعم، دعوتُ ربي عز وجل مرتين، فاستجابَ لي، فلن أُحبَّ أن أدعوَ بعد ذلك، فلعلَّهُ يُنقَصُ من حسناتي، أو يُعَجَّلُ لي في الدنيا. ثم قال: ما حاجةُ المسلم إلى الكذِب والبُخل؟!)[٣].

---

(١) السير: ١٢/ ٤١٢؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٢؛ التغليق: ٥/ ٤١٩؛ الهدي، ص٤٨٨.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي: رقم (٩١).

(٣) السير: ١٢/ ٤٤٨؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٧؛ التغليق: ٥/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧؛ الهدي، ص٤٨٠.

وقال أبو حسَّان مَهيب بن سُلَيم: سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: (الحامِدُ والذامُّ عندي واحدٌ، أو قال: سواءٌ)[1].

* * *

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٠؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٨.

الفصل الخامس

عقيدته

●● الذي عليه السلف الصالح من هذه الأمة من لدن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان فمن بعدهم جيلاً بعد جيل من أهل السنة والجماعة، والذي اتفقت عليه كلمتُهم: أن الله سبحانه وتعالى ليس كمثلِه شيءٌ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

وكما يقول ابن تيمية: (مذهبُ السَّلَف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يُمثِّلون صفات الله بصفات خَلْقِه، كما لا يُمثِّلون ذاته بذات خلقه، ولا يَنْفُون عنه ما وَصَفَ به نفسه، ووصَفَه به رسولُه ﷺ، فيعطِّلوا أسماءَه الحسنى، وصفاته العليا، ويحرِّفوا الكَلِمَ عن مواضعه، ويُلْحِدوا في أسماء الله وآياته)[1].

ويُثْبِتون صفات الحياة والسمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والكلام لله سبحانه، والفوقية والاستواء والنزول وغير ذلك من صفاته تعالى، التي ثبتت في الكتاب العزيز والسنن الصحيحة، كما يليق بعظمته

---

(١) الحموية، ص٩٩.

وجلال صفاته، بلا تكييف وتحديد ولا تحريف وتشبيه وتأويل.

قال الإمام أبو محمد الجُوَيْنيُّ: (استوى على عَرْشه، فَبَانَ من خَلْقه، لا يَخفى عليه منهم خافيةٌ، علمُه بهم محيطٌ، وبصَرُه بهم نافِذٌ، وهو في ذاته وصفاته لا يُشْبهه شيءٌ من مخلوقاته، ولا يُمثَّل بشيء من جوارح مُبْتَدَعَاته. هي صفات لائقة بجلاله وعظمته، لا تتخيَّل كيفيتَها الظنُونُ، ولا تراها في الدنيا العيون. بل نؤمن بحقائقها وثبوتها، واتصافِ الربِّ تعالى بها، وننفي عنها تأويلَ المتأوِّلين، وتعطيلَ الجاحدين، وتمثيلَ المُشبِّهين، تبارك الله أحسنُ الخالقين.

فبهذا الربِّ نؤمنُ، وإياه نعبدُ، وله نصلّي ونسجدُ. فمن قصد بعبادته إلى إلهٍ ليست له هذه الصفاتُ، فإنما يَعبدُ غيرَ الله، وليس معبودُه ذلك بإلـهٍ)[1].

وقال الإمام الحافظ الخطيب البغدادي في رسالة «الصِّفات»: (أما الكلامُ في الصفات: فإنَّ ما روي منها في السُّنَن الصحاح؛ مذهبُ السلف رضوان الله عليهم إثباتُها وإجراؤها على ظواهرها، ونَفْيُ الكيفية والتشبيه عنها. وقد نَفَاها قومٌ فأَبْطَلوا ما أثبتَهُ الله سبحانه. وحقَّقَها من المُثْبِتين قومٌ فخَرجوا في ذلك إلى ضَرْبٍ من التشبيه والتكييف. والقَصْدُ

---

(١) مقدمة رسالة «الاستواء والفوقية»، نقلاً عن «مقدمة مختصر العلو» للألباني، ص٥٥ ـ ٥٦.

إنما هو سلوكُ الطريقة المتوسطة بينِ الأمرين، ودينُ الله بين الغالي فيه والمُقصِّر عنه.

والأصل في هذا أن الكلامَ في الصفات فرعٌ على الكلام في الذات ويحتذي في ذلك حذوَهُ ومثالَه. فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: لله تعالى يدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ؛ فإنما هي صفاتٌ أَثبتَها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد: القدرةُ، ولا إن معنى السمع والبصر: العلمُ، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نُشبِّهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنما وَجَب إثباتُها لأن التوقيف وردَ بها، ووَجَب نفيُ التشبيه عنها لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

ولمَّا تعلَّق أهلُ البدعِ على عيبِ أهل النقل برواياتهم هذه الأحاديثَ، ولبَّسوا على من ضَعُفَ علمُهُ بأنهم يروون ما لا يَليق بالتوحيد ولا يصحُّ في الدين، ورموهم بكُفْر أهل التشبيه وغَفْلَة أهل التعطيل، أُجيبوا: بأن في كتاب الله تعالى آياتٍ محكماتٍ يُفهم منها المرادُ بظاهرها، وآياتٍ متشابهاتٍ لا يُوقَفُ على معناها إلا بردِّها إلى المُحْكَم، ويجبُ تصديقُ الكلِّ والإيمانُ بالجميع، فكذلك أخبارُ الرسول ﷺ

جاريةٌ هذا المجرى، ومنزَّلةٌ على هذا التنزيل، يُردُّ المُتشابِهُ منها إلى المُحْكَم، ويُقْبل الجميع)[١].

ومذهبُ أهلِ السنَّة والجماعة أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقصُ، وقد جاء عن جمع كثير من الصحابة والتابعين، وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين[٢]. والإيمان عندهم اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالأركان، بخلاف المُرْجِئة فقالوا: هو اعتقاد ونطق فقط. والكَرَّاميَّة قالوا: هو نطق فقط. والمُعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته، والسلف جعلوها شرطاً في كماله.

وذَهب السَّلفُ إلى أن الإيمان يزيد وينقص، وأنكر ذلك أكثر المتكلِّمين وقالوا: متى قُبل ذلك كان شكاً. قال الإمام النووي: (والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة، ولهذا كان إيمان الصِّدِّيق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة)[٣].

---

(١) رسالة «الصفات» للخطيب، نقلاً عن «مقدمة مختصر العلو» للألباني، ص٥٥ـ ٥٦، وقد ذكر الذهبي طرفاً من هذه الرسالة في كتابه «العلو»، انظر مختصره، ص٢٧٢ـ٢٧٣ رقم (١٥٤).

(٢) فتح الباري: ١/ ٤٧.

(٣) انظر: شرح مسلم: ١/ ١٨٥؛ وقد ذكر فيه فصلاً نفيساً. وما ذكرته هنا نقله عنه الحافظ في «الفتح» وتصرف فيه.

وقال الحافظ: (ويؤيده أن كل أحدٍ يعلمُ أن ما في قلبه يتفاضَلُ، حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظمَ يقيناً وإخلاصاً وتوكلاً منه في بعضها، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها)[1].

كذلك مذهب أهل السنة والجماعة من لدن الصحابة فمن بعدهم أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، بخلاف المعتزلة.

وقد صنَّف الأئمة على مرِّ العصور في مسائل الاعتقاد هذه وغيرِها كتباً كثيرة جليلة، ومن أمثلة ذلك: «كتاب السنة» لعبد الله بن أحمد بن حنبل، و«السنة» لابن أبي عاصم، و«التوحيد» لابن خُزيمة، و«الشريعة في السنة» لأبي بكر محمد بن الحُسين الآجُرِّي، و«السنة» للطَّبَراني، و«السنة» و«العظمة» لأبي الشيخ، و«السنة» لأبي القاسم اللالَكَائيِّ، و«السنة» لأبي ذرّ عبد بن أحمد الهَرَوي، و«ذم الكلام» لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي، و«التوحيد» و«الصفات» و«الإيمان» لمحمد ابن إسحاق بن مَنْده، و«الردّ على الجهمية» لابن أبي حاتم، و«الرد على الجهمية» و«الرد على بِشْر المَريْسِيّ» لعثمان بن سعيد الدَّارِميِّ، و«إثبات صفة العلو» لابن قُدامة، و«الرؤية» للدَّارَقُطْني، و«العلو» و«الأربعين في صفات رب العالمين» للذهبي، وكذلك تصانيف أبي الحسن الأشعري، والجُويني، وابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وغير ذلك مما يفوت الحصر.

---

(١) الفتح: ١/٤٦.

وقد صنف الإمام الناقد أبو عبد الله الذهبي كتابه «العلو»، وتناول فيه كثيراً من جوانب هذا الموضوع، كالحديث في: العلوّ، والعَرْش، والاستواء، وإثبات الصفات بلا كيف، وكلام الرب سبحانه وتعالى، وأن القرآن الحكيم كلام الله غير مخلوق، وساق في ذلك الأحاديثَ الكثيرة جداً الثابتة في هذا الباب، ثم نقل كلاماً طيباً عن (١٦٨) إماماً من لدن التابعين فمن بعدهم، من المحدثين والمفسرين والفقهاء والمجتهدين والمتكلمين من أهل السنة وأئمة العربية وغيرهم.

●● ولم يكن الإمام البخاري بمنأًى عن هذا المعترَك الصعب، والمسلك الشائك، خاصة وأنه اكتوى ـ ظلماً ـ بنار فتنة «القول بخلق القرآن». ولكنه بمسلكه المتفرِّد لم ينصرف لخوضِ غمار تلك المعركة، ولا بَذَل لها جُلَّ وقته وجهده، وإنما بأسلوبه البارعِ، ولمساته البديعة، وإيماءاته الذكية، وعباراته الورعة، وقلمه العَفّ؛ استطاع بسهولة وجرأة، وحجة قوية، ودليل ناصع ـ والحق قوي بنفسه مهما خاتل الباطلُ ورَبَا طيفُه ـ أن يردَّ على كل الانحرافات الزائفة، والبِدع الباطلة، التي كانت قائمة في عصره، ونبَّه على أخطاء أصحابها وأوهامهم، دون ذِكْر بِدْعتهم أو إظهارِ أسمائهم، وهذا أسلوبٌ لا يَقدِرُ عليه إلا أولو العزم من الأئمة، وهو منهج قرآني ومسلك نبوي.

فردَّ ـ رضي الله عنه ـ على المُرْجِئة، والرافضة، والمعتزلة، والجَهْميّة، كما يظهر لمن أمعن النظر وكَدَّ الذِّهن وقلَّبَ الفكر في أبواب

بعض كتب «الجامع الصحيح»، مثل كتب: «الإيمان»، و«الفتن»، و«الأحكام»، و«الاعتصام بالكتاب والسنة»، و«التوحيد».

وأفرد كتاباً مستقلاً هو «خلق أفعال العباد، والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل.

ودراسةُ هذا الكتاب، وأبواب كُتب «الجامع الصحيح» المشار إليها؛ تعطي فكرةً كاملة عن عقيدة الإمام البخاري. وقد تناول الإمامُ الحافظ ابن حجر بالبيان والتفصيل تلك اللفتات والإيماءات والمناسبات التي أرادها البخاري في تراجمه لتلك الأبواب، ومطابقة الآيات والأحاديث والآثار التي يوردها فيها للمراد من تلك التراجم. ولقد أجاد الحافظ في ذلك وأفاد، جزاه الله عن الإسلام والسنة النبوية خير الجزاء.

●● قال محمد بن أحمد بن محمد البُخاريُّ المعروف بغُنْجَار: حدثنا أبو الحُسين محمد بن عمران بن موسى الجُرْجَاني، قال: سمعت أبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن البخاري ـ بالشاش ـ يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (لَقِيتُ أكثرَ من ألف رجل من أهل العلم، أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر، . . .)، وذكر أسماءَ جماعات ممن لَقِيهم من أهل هذه البلدان، ثم قال: (واكتفَيْنَا بتسميةِ هؤلاء حتى يكون مختصراً وألا يَطول ذلك، فما رأيت واحداً منهم يختلِف في هذه الأشياء: أنَّ الدين قول وعمل، وذلك لقول الله

تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، وأن القرآنَ كلامُ الله، قال أبو عبد الله: كلام غيرُ مخلوق؛ لقوله: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]. قال أبو عبد الله: قال ابن عُيينة: فبيَّن الله الخَلْق من الأَمْر؛ لقوله: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]. وأن الخيرَ والشَّرَ بقَدَرٍ؛ لقوله: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١ ـ ٢]، ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ولقوله: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

ولم يكونوا يُكفِّرون أحداً من أهل القِبْلَة بالذَّنْب؛ لقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]. وما رأيتُ أحداً منهم يتناولُ أصحابَ محمد ﷺ، قالت عائشة: أُمِروا أن يَستغفروا لهم؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. وكانوا ينهون عن البِدع وما لم يكنْ عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه؛ لقول الله: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ولقوله: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ﴾ [النور: ٥٤]. ويَحثُّون على ما عليه النبي ﷺ واتِّباعِه؛ لقوله: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

[الأنعام: ١٥٣]. وأن لا يُنَازَعَ الأمرُ أهلَه؛ لقول النبي ﷺ: «ثلاثٌ لا يَغِلُّ عليهنَّ قلبُ امرئ مُسْلمٍ: إخلاصُ العملِ لله، ومناصحةُ ولاةِ الأمر، ولزومُ جماعتهم، فإن دَعْوَتَهُم تُحِيط من ورائِهم»[١]، ثم أكَّده في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وألاّ يُرى السيفُ على أمّةِ محمد ﷺ)[٢].

وقال أبو عبد الله الحاكم: سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه، يقول: سمعت محمد بن نعيم، يقول: (سألتُ محمد بنَ إسماعيل ـ لمَّا وَقَع في شأنه ما وقع[٣] ـ عن الإيمان؟ فقال: قولٌ وعملٌ، ويزيدُ ويَنقصُ، والقرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، وأفضلُ أصحاب رسول الله ﷺ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي. على هذا حَيِيتُ، وعليه أموتُ، وعليه أُبعثُ إن شاء الله تعالى)[٤].

---

(١) أخرجه من حديث زيد بن ثابت: أحمد، وأبو داود، والترمذي، والدارمي، وصححه ابن حبان (٦٧) و(٦٨٠)، وتتمة تخريجه في «صحيح ابن حبان»؛ ومجمع الزوائد: ١/ ١٣٧ ـ ١٣٩، وقد رواه جماعة من الصحابة.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: ١/ ١٧٤ ـ ١٧٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٨ ـ ٦٠؛ واختصره الذهبي في السير: ١٢/ ٤٠٧؛ وذكر الحافظ في الفتح: ١/ ٤٧ طرفاً منه وعزاه للالكائي في «كتاب السنة» وصححه.

(٣) يعني ما وقع بينه وبين الذهلي في مسألة اللفظ، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل السادس، ص١١٤.

(٤) التغليق: ٥/ ٤٣٥؛ الهدي، ص٤٩١؛ تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٥.

وروى محمد بن علي الشَّحَّامي ومحمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ عن البخاري نحوَه[1]. وسيأتي بَسْط ذلك في الفصل التالي.

●● وأَسْنَد الإمام البخاري في كتابه «خَلْق أفعال العباد» نقولاً كثيرة جداً عن جمهرة من علماء الأمة وأكابر جهابذتها في أن: القرآن العظيم كلامُ الله[2]، وبه نطق الكتاب العزيز، وتواترت الأخبار عن النبي ﷺ[3]، ونقل ذلك عن جمع جَمّ من الصحابة فمن بعدهم إلى عصره، وفي مختلف الأمصار[4].

وساق الأخبار والأقوال في أنَّ: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص[5].

وأنَّ كلام العباد مخلوق[6].

وأنَّ الإيمان والإسلام والإحسان والشهادة والصلاة بما فيها من أعمال، كل ذلك من أفعال العباد[7].

---

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٩١؛ السير: ١٢/ ٤٥٦.
(٢) خلق أفعال العباد، ص٧ ـ ١٧.
(٣) المصدر السابق، ص٤٠ ـ ٤١.
(٤) المصدر السابق، ص٤٢.
(٥) المصدر السابق، ص٣٠ ـ ٣٣.
(٦) المصدر السابق، ص٣٣.
(٧) المصدر السابق، ص٣٣ ـ ٣٧.

وأنَّ القرآن الكريم كلام الله ووحيه، وهو المتلو، والمقروء كلام العزيز المنان ليس بمخلوق، والقراءة تكونُ من الناس، وقد قال النبي ﷺ: «اقرؤوا إن شئتم قول الله. . .»، والقراءة هي التلاوة، والتلاوة غير المتلو[1].

قال رحمه الله: (وسُئل النبيُّ ﷺ: أيُّ الصلاةِ أفضلُ؟ قال: «طُولُ القُنوت». فذَكَر النبي ﷺ أن بعضَ الصلاة أطولُ من بعض وأخفُّ، وأن بعضَهم يزيد على بعض في القراءة، وبعضهم ينقص، وليس في القراءة زيادة ولا نقصان، فأما التلاوة فإنهم يتفاضلون في الكثرة والقِلَّة والزيادة والنقصان. وقد يُقال: فلانٌ حسنُ القراءة، ورديءُ القراءة، ولا يقالُ: حسنُ القرآن، ورديءُ القرآن. وإنما نُسِب إلى العباد القراءةُ لا القرآن، لأن القرآنَ كلامُ الربِّ جلَّ ذِكْره، والقراءةَ فعلُ العبد. ولا يَخفى معرفةُ هذا القَدْر إلا على من أَعمى الله قلبه، ولم يوفقْه، ولم يَهْدِه سبيلَ الرشاد!)[2].

وبَيَّن أن القرآنَ مكتوبٌ في المصحف في السطور، محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، فالقراءة والحفظ والكتابة مخلوق، وما قُرِئَ وحُفظ وكُتب ليس بمخلوق، قال رضي الله عنه:

---

(١) المصدر السابق، ص٥١ ـ ١٠٠.
(٢) المصدر السابق، ص١٠٠.

(ويُقال لمن زَعَم أني لا أقول: «القرآن مكتوب في المصحف، ولكن القرآن بعينه في المصحف»: يَلزمُك أن تقول: إن مَنْ ذَكر اللهُ في القرآن من الجن والإنس والملائكة والمدائن ومكة والمدينة وغيرهما، وإبليس وفرعون وهامان وجنودهما، والجنة والنار؛ عايَنْتَهم بأعيانهم في المصحف! لأن فرعونَ مكتوبٌ فيه، كما أن القرآن مكتوبٌ. ويَلزمك أكثر من هذا حين تقول في المصحف، وهذا أمر بيّنٌ، لأنك تضعُ يَدَكَ على هذه الآية وتراها بعينك: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فلا يَشكُّ عاقلٌ أن الله هو المعبود. وقوله: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ هو قرآنٌ، وكذلك جميعُ القرآن هو قولُه، والقولُ صفةُ القائل موصوف به. فالقرآنُ قولُ الله عز وجل، والقراءةُ والكتابةُ والحفظُ للقرآن هو فعلُ الخَلْق، لقوله: ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ [المزمل: ٢٠]؛ فقوله: ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾: والقراءةُ فِعلُ الخلق وهو طاعةُ الله، والقرآنُ ليس هو بطاعةٍ إنما هو الأمرُ بالطاعة، ودليلُه قوله: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٢٩]، ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٧]. وقال الله عزَّ وجلّ: ﴿ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [المائدة: ٦٧]، فذلك كلُّه مما أَمر به، ولذلك قال: ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، فالصلاةُ بجملتها طاعة الله، وقراءةُ القرآن من جملةِ الصلاة، فالصلاة طاعة الله، والأمر بالصلاة قرآنٌ، وهو مكتوبٌ في المصاحف، محفوظٌ في الصدور، مقروءٌ على اللسان، والقراءةُ

والحفظُ والكتابةُ مخلوقٌ، وما قُرِئَ وحُفِظَ وكُتب ليس بمخلوق.

ومن الدليل عليه: أن الناس يكتبون «الله»، ويَحفظُونه، ويَدْعُونَه، فالدعاءُ والحِفظُ والكتابةُ من الناس مخلوقٌ، ولا شكَّ فيه، والخالقُ «الله» بصفته.

ويُقال له: أتَرى القرآنَ في المصحف؟ فإن قال: نعم، فقد زَعَم أن من صفاتِ الله ما يُرى في الدنيا، وهذا ردٌّ لقولِ الله عزَّ وجلّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ في الدنيا ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وإن قال: يَرى كتابةَ القرآن، فقد رَجَع إلى الخَلْق)[(١)].

●● وصَدَّرَ كتابَهُ «الجامعَ الصحيح» بكتاب: «بَدْء الوَحْي»، ثم ثنَّى بكتاب «الإيمان» وافتتحه بقوله في الترجمة الأولى منه: (وهو قولٌ وفعلٌ، ويَزِيدُ ويَنْقُص)[(٢)].

ثم شَرع الإمامُ يستدلُّ لذلك بآياتٍ من القرآن مصرِّحةٍ بالزيادة، وبثبوتها يَثبتُ المقابِلُ، فإن كلَّ قابلٍ للزيادة قابلٌ للنقصان ضرورة[(٣)].

وأورد في هذا الكتاب (٤٢) باباً، وذكر فيها الآيات والأحاديث والآثار التي تؤكد مسلكه، فمن ذلك:

---

(١) المصدر السابق، ص١١٢ ـ ١١٤، باختصار.
(٢) الفتح: ١/ ٤٧.
(٣) المصدر السابق: ١/ ٤٥.

ـ (باب أمور الإيمان)، وأسند فيه حديث «**الإيمان بِضْعٌ وسبعونَ شُعبةً**».

قال الحافظ: (ولمّا استدلَّ المصنِّف على زيادة الإيمان ونقصانه بحديث «الشُّعَب»، تتبَّعَ ما ورد في القرآن والسُّنَن الصحيحة من بيانها، فأورده في هذه الأبواب تصريحاً وتلويحاً)[١].

ـ (باب قول النبي ﷺ: «**أَنَا أَعْلَمُكُم بالله**»، وأنَّ المعرفةَ فِعْلُ القلب، لقول الله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٥]).

وبيَّنَ الحافظُ المناسبة بين الآية والحديث، ووجْهَ دخولهما في مباحث الإيمان؛ (فإنَّ فيه دليلاً على بُطلان قول الكَرَّاميَّة: إن الإيمان قولٌ فقط، ودليلاً على زيادة الإيمان ونقصانه، لأن قوله ﷺ: «أنا أعلمُكم بالله» ظاهرٌ في أن العلم بالله درجات، وأن بعضَ الناس فيه أفضلُ من بعض، وأن النبي ﷺ منه في أعلى الدرجات. والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك، فهذا هو الإيمان حقاً)[٢].

ـ (باب تفاضُلِ أهلِ الإيمان في الأعمال)، وأورد فيه حديثَ أبي سعيد الخُدْريِّ، عن النبي ﷺ قال: «يَدخلُ أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٥١، ٥٥.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٧٠.

النارَ، ثم يقول الله تعالى: أَخْرِجوا مَنْ كان في قلْبِه مِثْقَالُ حَبَّةٍ من خَرْدَلٍ من إيمانٍ، فَيُخْرَجُونَ منها. . .» الحديث.

قال الحافظ: (ووَجْهُ مطابَقةِ هذا الحديث للترجمة ظاهرٌ، وأرادَ بإيرادِه الردَّ على المُرْجِئة لِمَا فيه من بَيَانِ ضَرر المعاصي مع الإيمان، وعلى المُعتزِلة في أن المعاصي مُوجِبةٌ للخلود)(١).

ـ (باب: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥])، وذكر فيه **حديث ابن عُمر**: أن رسول الله ﷺ قال: «أُمِرتُ أن أُقاتِلَ الناسَ حتى يَشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسولُ الله، ويُقيموا الصلاةَ، ويُؤتوا الزكاة، . . .» الحديث.

قال الحافظ: (ومناسَبةُ الحديث لأبواب الإيمان من جهة أخرى وهي الردُّ على المُرجئة حيث زعموا أن الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال)(٢).

ـ (باب كُفْرَانِ العَشِيرِ، وكُفْرٍ دونَ كُفْرٍ)، وأورد فيه **حديثَ ابن عباس** عن النبي ﷺ قال: «أُريتُ النارَ فإذا أكثَرُ أهلِها النساءُ، يَكْفُرنَ»، قيل: أَيَكْفُرنَ باللهِ؟ قال: «يَكْفُرْنَ العَشِيرَ، ويَكْفُرْنَ الإحسانَ، . . .» الحديث.

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٧٢، ٧٣.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٧٥.

نقل الحافظ عن القاضي أبي بكر بن العربي في «شرح البخاري» له، قال: (مرادُ المصنِّف أن يبيِّن أن الطاعات كما تُسمَّى إيماناً، كذلك المعاصي تسمَّى كُفْراً، لكن حيث يُطْلَق عليها الكفر لا يُراد الكفر المُخْرِج عن المِلَّة)[1].

ـ (باب المعاصي من أَمْرِ الجاهليةِ، ولا يُكَفَّرُ صاحِبُها بارتكابِها إلا بالشِّرْكِ، لقول النبي ﷺ: «إنكَ امرؤٌ فيكَ جاهليةٌ»، وقولِ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]).

قال الحافظ: (ومُحصَّل الترجمة: أنه لمَّا قَدَّم أن المعاصي يُطْلَق عليها «الكُفْر» مجازاً، على إرادة كُفْر النعمة لا كفر الجحد، أراد أن يبين أنه كفرٌ لا يُخرِج عن المِلَّة، خلافاً للخوارج الذين يُكفِّرون بالذنوب، ونَصُّ القرآن يردُّ عليهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، فصيَّر ما دُونَ الشِّرْكِ تحت إمكان المغفرة، والمرادُ بالشِّرك في هذه الآية الكُفْر)[2].

ـ (باب علامةِ المُنافِق)، وأوردَ حديثَ أبي هريرة عن النبي ﷺ: «آيةُ المنافق ثلاثٌ...»، وحديثَ عبد الله بن عَمْرٍو أن النبيَّ ﷺ قال: «أربعٌ من كُنَّ فيه كان منافقاً خالِصاً،...».

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٨٣.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٨٤، ٨٥.

قال الحافظ: (لمَّا قدَّمَ أن مراتبَ الكفر متفاوتة، وكذلك الظلم، أَتْبَعَه بأن النفاق كذلك. وقال الشيخ محيي الدين ـ النَّووي ـ: مرادُ البخاري بهذه الترجمة أن المعاصي تَنْقُصُ الإيمانَ، كما أن الطاعة تزيده)[1].

ـ وبوَّب البخاري فقال: (باب: الجهادُ من الإيمان)، (باب: تَطَوُّعُ قيامِ رمضانَ من الإيمان)، (باب: صَوْمُ رمضانَ احتساباً من الإيمان)، (باب: الصلاةُ من الإيمان)[2].

ـ (باب زيادةِ الإيمان ونقصانِه، وقولِ الله تعالى: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فإذا تركَ شيئاً من الكمال فهو ناقصٌ)[3].

ـ (باب خوفِ المؤمنِ من أن يُحْبَطَ عملُه وهو لا يَشعُر. وقال إبراهيمُ التَّيْميُّ: ما عَرَضْتُ قولي على عملي إلا خَشِيتُ أن أكون مُكَذِّباً. وقال ابن أبي مُلَيْكَة: أدركتُ ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، كلُّهم يَخافُ النفاقَ على نَفْسِه، ما منهم أحدٌ يقول: إنه على إيمان جبريلَ وميكائيلَ).

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٨٩.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٩٢، ٩٥.
(٣) المصدر السابق: ١/ ١٠٣.

قال الحافظ: (هذا الباب معقودٌ للردِّ على المُرجئة خاصَّةً، وإن كان أكثَرُ ما مضى من الأبوابِ قد تضمَّنَ الردَّ عليهم، لكن قد يَشْرُكهم غيرُهم من أهل البِدع في شيءٍ منها، بخلافِ هذا. والمُرْجِئةُ: نُسبوا إلى الإرجاء وهو التأخيرُ، لأنهم أخَّروا الأعمالَ عن الإيمان فقالوا: الإيمانُ هو التصديق بالقلب فقط، ولم يَشترط جمهورُهم النطقَ، وجعلوا للعصاةِ اسم الإيمان على الكمال، وقالوا: لا يَضرُّ مع الإيمانِ ذَنْبٌ أصلاً!).

ثم قال: (قوله: (ما منهم أحدٌ يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل): أي لا يَجزم أحدٌ منهم بعدم عُروض النِّفاق لهم كما يَجزم بذلك في إيمان جبريل. وفي هذا إشارةٌ إلى أن المذكورين كانوا قائلين بتفاوتِ درجاتِ المؤمنين في الإيمانِ، خلافاً للمرجئة القائلين بأن إيمان الصديقين وغيرهم بمنزلة واحدة)[1].

وغير ذلك كثير، وفيما أوردته كفاية في مثل هذا الكتاب.

●● قال الإمام الفقيه المجتهد الحافظ الكبير ابن حزم في كتابه «الفِصَل»: (فِرَقُ المُقرِّينَ بملَّةِ الإسلام خمسٌ: أهل السُّنَّة، ثم المُعتزلة ومنهم القَدَريَّة، ثم المُرْجِئة ومنهم الجَهْميَّة والكَرَّاميَّة، ثم الشيعة ومنهم الرافضة، ثم الخوارج ومنهم الأزارقة والإباضية. ثم افترقوا فِرَقاً كثيرة، فأكثَرُ افتراقِ أهلِ السُّنَّةِ في الفروع، وأما في الاعتقاد ففي نُبَذٍ يسيرة، وأما

---

(١) المصدر السابق: ١/١٠٩ـ١١١.

الباقون ففي مقالاتهم ما يُخالف أهلَ السُّنَّة الخلافَ البعيد والقريب. . .)، إلى أن قال: (وأما الكلام فيما يُوصَف الله به؛ فمشترك بين الفِرق الخمس، من مُثبت لها ونافٍ: فرأسُ النُّفَاةِ المعتزلة والجَهْمية، فقد بالَغُوا في ذلك حتى كادوا يُعَطِّلُون. ورأسُ المُثْبِتة مُقاتلُ بن سُلَيمان ومَن تبعَهُ من الرافضة والكَرَّاميَّة، فإنهم بالَغُوا في ذلك حتى شَبَّهُوا الله تعالى بخَلْقِه. تعالى الله سبحانه عن أقوالهم عُلوّاً كبيراً. ونَظيرُ هذا التباين قولُ الجَهْميَّة: إن العبد لا قدرةَ له أصلاً، وقولُ القدرية: إنه يَخْلُق فِعْلَ نفسه)[1].

وقد ذكر الإمام البخاري في «كتاب التوحيد» من «الجامع الصحيح» (٥٨) باباً، أورد فيها على عادته الجميلة وطريقته الفريدة ما كان عليه السلف الصالح، وجرى عليه أهل السنة والجماعة في العصور المتلاحقة في مسألة (توحيد الرب تعالى)، ومن ذلك:

- (باب: قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقولُه جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

وذكر ثلاثـةَ أحاديث؛ منها: حديث أبي هريرة مرفوعاً: «فـإن ذَكَرني في نَفْسِه ذكرتُه في نَفْسي».

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ونقله عنه الحافظ في الفتح: ١٣/ ٣٤٦ـ ٣٤٧.

وساق الحافظ أحاديثَ أخرى في الباب، ونقل عن ابن بطَّال قولَه: (في هذه الآيات والأحاديث إثباتُ النَّفْس لله، وللنَّفْس مَعَانٍ، والمرادُ بنَفْسِ الله ذاتُه، وليس بأمرٍ مزيدٍ عليه؛ فوَجَب أن يكون هو)[1].

- (باب: قول الله عزَّ وجَلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]).

وأَسند فيه حديثَ جابرِ بن عبد الله قال: (لمَّا نزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال النبي ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِك...» الحديث).

قال ابن بَطَّال: (في هذه الآية والحديث دلالةٌ على أن لله وجهاً، وهو من صفةِ ذاتِه، وليس بجارحةٍ، ولا كالوجوهِ التي نُشاهِدها من المخلوقين)[2].

- (باب: قولُ الله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]: تُغَذَّى. وقولُه جَلَّ ذِكْرُه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]).

وأورد حديثين في صِفة الدَّجَّال أنه أَعْوَرُ، وقال النبي ﷺ: «وإنَّ ربَّكم ليس بِأَعْوَرَ»[3].

---

(١) الفتح: ١٣/ ٣٨٣، ٣٨٤.
(٢) المصدر السابق: ١٣/ ٣٨٨.
(٣) المصدر السابق: ١٣/ ٣٨٩.

ـ (باب: قولُ الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص: ٧٥]).

وذكر فيه ستة أحاديث، منها ما رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يَدُ اللهِ مَلأى لا يَغيضُها نفقةٌ، سَحَّاءُ الليلَ والنهارَ...» الحديث.

قال ابن بَطَّال: (في هذه الآية إثباتُ يدينِ لله، وهما صفتان من صفات ذاته، وليستا بجارحتين، خلافاً للمشبِّهة من المُثْبِتة، وللجَهْمِيَّة من المُعَطِّلة). وذكر كلاماً طيباً في الردِّ على من يزعم أنهما بمعنى القدرة، أو بمعنى النعمة(١).

ـ (باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]. قال أبو العالية: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: ارتفع، ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩]: خَلَقهنَّ. وقال مُجاهِدٌ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: عَلا ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤])(٢).

ـ (باب: ما جاء في تَخْليقِ السماواتِ والأرضِ وغيرِهما من الخلائقِ، وهو فعلُ الربِّ تبارك وتعالى وأَمْرُهُ، فالربُّ بصفاتِه وفعلِه وأمرِه، وهوَ الخالقُ المُكَوِّنُ غيرُ مخلوقٍ، وما كان بفعلِه وأمرِه وتخليقِهِ وتكوينهِ فهو مفعولٌ مخلوقٌ مُكَوَّنٌ)(٣).

---

(١) المصدر السابق: ١٣/ ٣٩٢ ـ ٣٩٤. وذكر الحافظ أن اليد في اللغة تطلق لمعانٍ كثيرة تبلغ خمساً وعشرين معنًى بين حقيقة ومجاز، ثم أوردها كلها.

(٢) المصدر السابق: ١٣/ ٤٠٣.

(٣) المصدر السابق: ١٣/ ٤٣٨.

وبيّن البخاريُّ مرادَه من هذا في كتابه «خَلْق أفعال العباد»، فقال: (واختلَفَ الناس في الفاعل والمفعول والفعل: فقالت القدرية: الأفاعيلُ كلُّها من البشر، ليست من الله. وقالت الجَبْرِيَّة: الأفاعيل كلها من الله. وقالت الجَهْميَّة: الفعل والمفعول واحد، لذلك قالوا: «كُنْ» مخلوق. وقال أهل العلم: التخليقُ فعلُ الله، وأفاعيلُنا مخلوقةٌ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٣ ـ ١٤]، يعني: السرّ والجهر من القول. ففعلُ الله صفةُ الله، والمفعولُ غيرُه من الخَلْق)(١).

ـ (باب قولِ الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، ولم يَقُلْ: ماذا خلَقَ ربُّكم.

وقال جَلَّ ذِكْرُه: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال مَسْروقٌ، عن ابنِ مسعود: إذا تكلَّم اللهُ بالوحي سَمِعَ أهلُ السماوات شيئاً، فإذا فُزِّعَ عن قُلُوبِهم، وسَكَن الصوتُ، عَرَفُوا أنه الحَقُّ ونادَوْا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ﴾.

ويُذكر عن جابر، عن عبد اللهِ بن أُنَيْسٍ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ

(١) خلق أفعال العباد، ص١١٢؛ ونقله الحافظ في الفتح: ١٣/ ٤٣٩.

يقول: «يَحْشُرُ اللهُ العبادَ، فَيُناديهم بصوتٍ يَسْمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمعُه مَنْ قَرُبَ: أَنا المَلِكُ، أنا الدَّيَّانُ»).

ثم أسند البخاري أربعة أحاديث في كلام الرب سبحانه وتعالى.

قال ابن بَطَّال: (استدلَّ البخاريُّ بهذا على أن قولَ الله قديمٌ لذاتِه قائمٌ بصفاتِه، لم يَزَلْ موجوداً به، ولا يزال كلامُه لا يُشْبه المخلوقين، خلافاً للمعتزلة التي نَفت كلامَ الله...).

وقال الحافظ: (هذا أولُ باب تكلَّم فيه البخاري عن مسألةِ الكلام، وهي طويلةُ الذيل، قد أكثرَ أئمةُ الفِرق فيها القولَ، ومُلخَّص ذلك: قال البيهقي في «كتاب الاعتقاد»: القرآنُ كلامُ الله، وكلام الله صفةٌ من صفاتِ ذاته، وليس شيءٌ من صفاتِ ذاته مخلوقاً ولا مُحْدَثاً ولا حادثاً. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فلو كان القرآنُ مخلوقاً لكان مخلوقاً بـ«كُنْ»، ويَستحيل أن يكون قول الله لشيء بقول، لأنه يُوجِب قولاً ثانياً وثالثاً فيتسلسلُ، وهو فاسد. وقال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٣]، فخصَّ القرآنَ بالتعليم لأنه كلامُه وصفتُه، وخَصَّ الإنسانَ بالتخليق لأنه خلْقُه ومصنُوعُه، ولولا ذلك لقال: خَلَق القرآنَ والإنسانَ. وقال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ولا يجوزُ أن يكون كلامُ المتكلِّم قائماً بغيرِه...)[1]، وساق فصلاً نفيساً.

---

(١) الفتح: ١٣/ ٤٥٢ ـ ٤٥٤، وتكلم على وصل الأحاديث المعلقة، ص٤٥٦ ـ=

ـ (باب قولِ الله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ﴾ [النساء: ١٦٦]. قال مجاهدٌ: ﴿يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]: بين السماء السابعة والأرضِ السابعة).

قال ابن بَطَّال: (المرادُ بالإنزالِ: إفهامُ العبادِ معانيَ الفروض التي في القرآن، وليس إنزالُه له كإنزالِ الأجسام المخلوقة؛ لأن القرآنَ ليس بجسمٍ ولا مخلوقٍ).

وتعقَّبه الحافظ فقال: (والكلامُ الثاني مُتفَق عليه بين أهل السُّنَّة سَلَفاً وخَلَفاً. وأما الأول: فهو على طريقةِ أهل التأويل، والمنقولُ عن السلف اتفاقُهم على أن القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوق، تلقَّاه جبريلُ عن الله، وبَلَّغَه جبريلُ إلى محمد عليه الصلاة والسلام، وبلَّغَه ﷺ إلى أمتِه)[1].

ـ (باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الفتح: ١٥]. ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾: حَقٌّ، ﴿وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ﴾ [الطارق: ١٣ ـ ١٤]: باللَّعِبِ).

قال الحافظ: (والذي يَظهر أنَّ غَرَضَه أن كلامَ الله لا يَختصُّ بالقرآن، فإنه ليس نوعاً واحداً، كما تقدم نقلُه عمَّن قالَه، وأنه وإن كان غيرَ مخلوق، وهو صفة قائمة به؛ فإنه يُلقيه على مَن يشاء من عبادِه،

= ٤٥٧؛ وفي تغليق التعليق: ٥/ ٣٥٣ـ٣٥٧.

(١) الفتح: ١٣/ ٤٦٢ـ٤٦٣.

بحسبِ حاجتهم في الأحكام الشرعية وغيرِها من مصالحهم، وأحاديثُ الباب كالمُصرِّحة بهذا المراد)[1].

ـ (باب: ما جاء في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]).

وذكر في الباب ثلاثة أحاديث.

قال الحافظ: (قال الأئمة: هذه الآية أقوى ما وردَ في الردِّ على المُعتزلة. قال النَّحَّاس: أَجمعَ النَّحْويون على أنَّ الفعلَ إذا أُكِّدَ بالمَصْدرِ لم يكن مَجَازاً، فإذا قال: ﴿تَكۡلِيمٗا﴾، وَجَب أن يكون كلاماً على الحقيقة التي تُعقل... وأجمعَ السَّلَف والخَلَف من أهل السُّنَّة وغيرِهم على أن ﴿كلَّم﴾ هنا من الكلام، ونَقَل «الكشَّاف» عن بِدع بعضِ التفاسير أنه من الكَلْم بمعنى الجرح، وهو مردودٌ بالإجماع المذكور)[2].

وبتتبُّع تراجمِ «كتاب التوحيد» المختلفة، وما أَورده الإمام فيها من استدلالاتٍ قَوية من آيات وأحاديث، وإشارات دقيقة بديعة، وبالتأمُّل فيما كَتَبه الحافظُ في «فتح الباري»، وغيرُه من شرَّاح «صحيح البخاري»، يتبيَّن للمرءِ العقيدةُ الصافية النقية التي كان عليها الإمام البخاري وأَثبتها في كتابه ونافَحَ عنها رحمه الله ورضي عنه.

* * *

(١) المصدر السابق: ١٣/ ٤٦٤، ٤٦٧.

(٢) المصدر السابق: ١٣/ ٤٧٧، ٤٧٩؛ وانظر: خلق أفعال العباد، ص٧.

الفصل السادس

محنة ومواقف

الابتلاء والاختبار والمِحن من السُّنَن التي أجراها الله على الناس في هذه الحياة الدنيا، وقصَّها علينا في كتابه العزيز، وحدَّثنا عنها نبيُّه ﷺ في صحيح سُنَّته. قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقال سبحانه: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

ولقد ابتُلي أنبياءُ الله جميعاً من لدُن آدمَ إلى خاتمهم سيد البشر، وكذلك ابتُلي المؤمنون والصالحون الذين ساروا في طريق الإيمان اللاحب. وكلَّما عَلاَ شأنُ الرجل، وعَظُمت منزلتُه، وازداد إيمانه، وثَخُنَ ورعُه؛ اشتدَّ بلاؤه، وعَظُم اختبارُه، لِيَخْرجَ من الدنيا كالذهب الإبْريز، وقد تخلَّص من ذُنوبه، ونُقِّي من أدرانه، فيعلوَ في الآخرة شأنه، وترتفع في الجنة منزلته.

عن سعد بن أبي وقاص قال: قلتُ: يا رسول الله، أيُّ الناسِ أشدُّ

بلاءً؟ قال: «الأنبياءُ، ثم الأَمْثلُ فالأمثلُ، يُبتلَى الرجلُ على حَسَب دينه، فإن كان دينُه صُلْباً اشتدَّ بلاؤه، وإن كان في دينه رِقَّةٌ ابتُلي على حَسَب دِينه، فما يَبْرَحُ البلاءُ بالعبدِ حتى يَتركَه يمشي على الأرض وما عليه خطيئةٌ»(١).

ولم يترك البلاءُ الإمامَ البخاريَّ، بل رماه بسهمه، وكواه بناره، فخلَّصه من ذُنوبه، فكانت نهايته في هذه الدنيا ملحمة تذرف لها العيون، وتتفطَّر منها القلوب. فلقد رُمي ـ ظُلْماً ـ بالقول بخلق القرآن، وأُخْرِج من بلدته، فمات غريباً عن أهلهِ، ودُفن في منأًى عن مسقط رأسه ومرتع صباه.

وكأنَّ القدرَ الأعلى أراد للبخاريِّ أن يبدأَ حياته بمحنٍ، ويَخْتِمَها بمحنٍ، فاستقبلَ الحياة باليُتْم، وفَقَدَ ضياءَ عينيه، ثم ردَّه الله عليه، واختتَم حياته بوفاته بعيداً عن بخارى الحبيبة إلى قلبه. وبين البداية والنهاية حياةٌ ماجدةٌ مزدحمةٌ بجلائل الأعمال، حيث سطَّر في كتاب الزمان في كل ساعة مَن عمره مأثرة من مآثر الخلود، وأراد اللطيف

(١) أخرجه ابن حبان بهذا اللفظ (٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٢٠، ٢٩٢١)، وأخرجه أحمد، والدارمي، والترمذي، وابن ماجه، والبغوي، والحاكم، والضياء في «المختارة»، وغيرهم، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه الحاكم، وابن حبان، وذكره الألباني في «الصحيحة» (١٤٣)، وصحيح الجامع الصغير (٩٩٢).

الخبير له بذلك أن يبدأ حياته عظيماً، ويموت عظيماً، وذلك فضلٌ ومِنَّةٌ من الله تعالى عليه، ليرفعَ قَدْرَه، ويُعْلي شأنَه، ويُسْكِنه فردوسَ جنته.

ومحنة البخاري محنتان: الأولى كانت مع شيخه محمد بن يحيى الذُّهلي على رأس جماعة من الفقهاء والمحدثين في عصره، حيث رُمي الإمام بالقول بمسألة اللفظ. وهذه المحنة كانت من أسباب محنته الثانية مع حاكم بخارى خالد بن أحمد الذهلي.

المحنة الأولى: مع شيخه محمد بن يحيى الذُّهلي في مسألة اللفظ، وإخراجه من نيسابور:

بداية المسألة وحقيقتها:

نشأت مسألةُ (القول بخَلْق القرآن) في أواخر عهد المأمون، واستمرت طيلة عهد المعتصم والواثق، وبقيت في أوائل عهد المتوكل، وسببتْ فتنةً جائحةً بين أهل السُّنَّة والمعتزلة، واندلعتْ نارُهَا، واستطار شَررُها، وعَمَّ خطرُها، حيث استطاع المعتزلة أن يخلبوا لُبَّ المأمون ويُقنعوه برأيهم فيها، وتمكَّن موقدُ نارها القاضي أحمد بن أبي دُوَاد أن يُغريه بحملِ الناس عليها. فحمل المأمون لواءها، وكَتَب إلى أمراء الأمصار أن يمتحنوا علماءَ الأمة بها، فمن استجاب كان على سبيل السلامة من الأذى، ومن خالف كان جزاؤه التنكيل والتكبيل والضرب والجلد والسجن!.

وامتُحن بذلك أئمة كبار وعلى رأسهم: الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعين، وأبو خَيْثَمة زهير بن حرب، وعُبيد الله بن عُمر القَواريريّ، ومحمد بن نوح، والحَسن بن حماد المعروف بسَجَّادة، والنَّضر بن شُمَيْل، وأبو نَصْر التمَّار، وأحمد بن نَصْر الخُزاعي الشهيد الذي قُتل ولم يرضَ أن يقول: القرآن مخلوق! وأبو يعقوب البُوَيْطيّ الذي مات في قيدِه مسجوناً بالعراق بسبب المحنة!!.

وشَغلت هذه الفتنة الطائشةُ المسلمين نحو خمسَ عشرة سنة، صَبر فيها من صبر، وأُوذي من أوذي، وعُذِّبَ من عُذِّب، وقُتل جماعة، إلى أن أَزال الله المحنة وكَشَف الغُمَّة، فوفَّقَ المتوكلَ على الله إلى إخماد نارها، واجتثاثِ أصلها، فنَهى عن الكلام في هذه المسألة، وانتصر لأهل السنة، وكتَمَ أنفاسَ المعتزلة.

وقد بيَّنا في الفصل السابق[١] أن الذي عليه أهلُ السنة والجماعة أن القرآن الكريم كلام الله غير مخلوق، و(من المقطوعِ به أن الأشاعرة وسائرَ أهلِ السُّنَّة والجماعة، أثبتوا لله صفاتٍ نفيسةً قديمةً، قائمةً بذاته سبحانه، منها صفةُ الكلام. وذهبوا: إلى أن معنى القرآن ومدلوله قديمٌ ونوعٌ من أنواع هذه الصفة. خلافاً للمعتزلة: الذين أنكروا الصفات عامة، وقالوا بحدوث معنى القرآن، فراراً ـ بحسب زعمهم ـ من تعدُّدِ

---

(١) ص ٨٧.

القُدماء المستحيلِ بالضرورة، غير منتبهين إلى أن المستحيل إنما هو تعدّد الذوات في القِدَم، لا أن تكون ذاتٌ واحدةٌ هي القديمة قامَ بها منذ القِدم صفاتٌ متنوعة.

وذَهبَ أهل السنة، بل جميع الأمة: إلى أن لفظَ القرآن ـ أي: حرفه الذي تنطقه ألسنتنا وتتلفظ به، وتكتبه أيدينا في الصحف المختلفة ـ حادثٌ غيرُ قديم. ولا عبرةَ بما نُسِب في بعض كتب الكلام إلى الحنابلة، عن طريق جماعة من غلاة الحشوية: من أنه قديم أيضاً. فهي رواية شاذة مصادمة لصريح العقل، ومنافية لصحيح النقل)[1].

وما رُوي عن الإمام أحمد بن حنبل من رميه من قال: (لفظي بالقرآن مخلوق)، بالاعتزالِ والكفرِ، فليس محمولاً على ظاهره، بل المرادُ منه التنفيرُ من التصريح به، والزجرُ عن الخوضِ فيه، خشيةَ أن يتأثَّرَ به متأثِّرٌ، ويجرَّه ذلك إلى القول بمذهب المعتزلة، ولأن ذلك لم يُؤْثَر عن أحدٍ من السلف، وإنما القول: القرآن كلام الله، وكفى.

ويؤكد ذلك ما قرَّره الإمام تاجُ الدين السُّبْكي في ترجمة الحُسين ابن علي الكَرَابيسيِّ، قال: (والمرويُّ أنه قيل للكرابيسيِّ: ما تقولُ في القرآن؟ قال: كلامُ الله غير مخلوق. فقال له السائل: فما تقول في «لفظي بالقرآن»؟ فقال: لفظُك به مخلوق. فمضى السائل إلى أحمد بن حنبل،

---

(١) البخاري وصحيحه للدكتور عبد الغني عبد الخالق، ص١٦٢.

فشرح له ما جرى، فقال: هذه بِدعةٌ.

والذي عندنا: أنَّ أحمد رضي الله عنه أشار بقوله: «هذه بدعةٌ» إلى الجواب عن مسألة اللّفْظِ، إذ ليست مما يَعني المرءَ، وخوضُ المرء فيما لا يعنيه من علمِ الكلام بدعةٌ، فكان السكوتُ عن الكلام فيه أجملَ وأَولى. ولا يُظَنُّ بأحمدَ رضي الله عنه أنه يدَّعي أن اللفظ الخارج من بين الشفتين قديمٌ.

ومقالةُ الحُسين هذه قد نُقِل مثلُها عن البخاريِّ، والحارث بن أَسَد المُحاسبيِّ، ومحمد بن نَصْر المَرْوَزِيّ، وغيرِهم.

ونُقل أن أحمد لمَّا قال: «هذه بدعةٌ»، رَجَع السائل إلى الحُسين، فقال له: تلفُّظُكَ بالقرآن غيرُ مخلوق. فعادَ إلى أحمد فعرَّفَه مقالةَ الحُسين ثانياً، فأَنكر أحمدُ أيضاً ذلك، وقال: «هذه أيضاً بدعةٌ».

وهذا يدلُّكَ على ما نقوله، من أن أحمد إنما أشار بقوله: «هذه بدعةٌ» إلى الكلام في أصلِ المسألة، وإلا فكيف يُنكِر إثباتَ الشيء ونَفْيَهُ! فافهم ما قلناه، فهو الحق إن شاء الله تعالى.

وبما قال أحمد نقول، فنقول: الصوابُ عدمُ الكلامِ في المسألة رأساً، ما لم تَدْعُ إلى الكلامِ حاجةٌ ماسَّةٌ)[1].

---

(١) طبقات السبكي: ٢/١١٨ـ١١٩.

وقال الذهبي في ترجمة الحُسين الكَرَابيسيِّ: (قال حسينٌ في القرآن: لفظي به مخلوقٌ. فبَلَغ قولُه أحمدَ فأنْكَره، وقال: هذه بدعةٌ. فأوضح حسينٌ المسألةَ، وقال: تلفُّظك بالقرآن يعني: غير الملفوظ. وقال في أحمد: أي شيء نعملُ بهذا الصبيِّ؟ إنْ قلنا: مخلوقٌ، قال: بِدْعةٌ، وإن قلنا: غيرُ مخلوق، قال: بدعـةٌ! فغضب لأحمدَ أصحابُـه، ونالوا من حسين).

وعقَّبَ الذهبي على هذا فقال: (ولا ريبَ أن ما ابتدعه الكَرابيسيُّ، وحرَّره في مسألة التلفُّظِ، وأنه مخلوقٌ؛ هو حقٌّ، لكنْ أباهُ الإمام أحمدُ لئلا يُتَذَرَّعَ به إلى القول بخلقِ القرآن. فَسُدَّ البابَ، لأنك لا تقدِرُ أن تفرزَ التلفُّظَ من الملفوظِ الذي هو كلامُ الله إلا في ذِهْنِك)[1].

وقال في ترجمة الإمام أحمد ـ وهو يتحدث عن مسألة اللفظ ـ: (فقد كان هذا الإمام لا يرى الخوضَ في هذا البحث خوفاً من أن يُتَذَرَّعَ به إلى القول بخلق القرآن، والكَفُّ عن هذا أولى... ومعلوم أن التلفُّظَ شيءٌ من كَسْب القارئ غيرُ الملفوظ، والقراءة غيرُ الشيء المقروءِ، والتلاوةَ وحُسْنَها وتجويدَها غيرُ المَتْلُوِّ، وصوتُ القارئ من كَسْبه فهو يُحْدِث التلفُّظَ والصوتَ والحركةَ والنُّطْقَ، وإخراجَ الكلمات من أدواته المخلوقة، ولم يُحْدِث كلماتِ القرآن، ولا ترتيبَهُ، ولا تأليفَه، ولا

---

(١) السير: ١٢/ ٨١ ـ ٨٢.

معانيه. فلقد أحسنَ الإمام أبو عبد الله حيث مَنَع من الخوضِ في المسألةِ من الطرفين، إذ كلٌّ واحدٍ من إطلاق الخَلْقية وعدمها على اللفظ: مُوهِمٌ، ولم يأتِ به كتابٌ ولا سُنَّة، بل الذي لا نرتابُ فيه أن القرآنَ كلامُ الله منزلٌ غيرُ مخلوق)[1].

حسدُ بعضِ الأكابرِ الإمامَ البخاريَّ واتهامُه بمسألةِ اللفظ:

الإمام محمد بن يحيى الذُّهْلي من أكابر علماء الحديث، وبحور العلم، وكانت له جلالة عجيبة بنيسابور، وقد روى عنه خلق، منهم الإمام البخاري، وهو معدود في (الطبقة الرابعة من شيوخه): وهم رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً[2]. وقد نالَ البخاريَّ أذى شيخه هذا ـ سامحه الله ـ في مسألة اللفظ.

●● قال أبو أحمد بن عَديٍّ: (ذكر لي جماعةٌ من المشايخ أن محمد بن إسماعيل ـ رحمه الله ـ لمَّا ورد نَيْسابورَ، واجتمع الناس عليه وعُقِدَ له المجلس، حَسَدَهُ بعضُ من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور، لمَّا رأى إقبالَ الناس إليه، واجتماعَهم عليه، فقال لأصحاب الحديث: إن محمد بن إسماعيل يقول: اللفظُ بالقرآن مخلوقٌ، فامتحِنُوه به في المجلس! فلما حضر الناسُ مجلسَ البخاري، قام إليه

---

(١) المصدر السابق: ١١/ ٢٩٠.

(٢) الهدي، ص٤٧٩.

رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله، ما تقولُ في اللفظ بالقرآن، أمخلوقٌ هو أم غيرُ مخلوقٍ؟ فأعرض عنه البخاري ولم يُجِبْهُ. فقال الرجل: يا أبا عبد الله، وأعادَ عليه القول، فأعرضَ عنه ولم يُجِبْهُ. ثم قال في الثالثة، فالتفتَ إليه محمد بن إسماعيل وقال: القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق، وأفعالُ العباد مخلوقةٌ، والامتحانُ بِدعةٌ. فَشَغَب الرجل، وشَغَبَ الناس، وتفرَّقوا عنه، وقعَد البخاري في منزله)[1].

وقال محمد بن نُعيم الضَّبيُّ ـ وهو أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ـ: سمعت محمد بن حامد البزَّاز، يقول: سمعت الحسن بن محمد بن جابر، يقول: (سمعت محمد بن يحيى الذُّهْليَّ، لمَّا وردَ محمد بنُ إسماعيل البخاري نيسابور، قال: اذهَبُوا إلى هذا الرجل العالم الصالح فاسمعوا منه. قال: فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه، حتى ظَهر الخَلَلُ في مجالس محمد بن يحيى، فَحَسَدَهُ بعد ذلك، وتكلَّم فيه!)[2].

---

(١) أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي، ص٦٤ ـ ٦٥؛ تقييد المهمل: ١/ ٤٩ ـ ٥٠؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩١ ـ ٩٢؛ السير: ١٢/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٨؛ الهدي، ص٤٩٠.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٠؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٤؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩١؛ السير: ١٢/ ٤٥٣؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٨؛ التغليق: ٥/ ٤٣٠؛ الهدي، ص٤٩٠.

وقال أبو سعيد حاتم بن أحمد بن محمود الكِنْدي: سمعت مسلمَ بن الحَجَّاج، يقول: (لمَّا قدِمَ محمد بن إسماعيل البخاري نَيْسابورَ، ما رأيتُ والياً ولا عالماً فَعَل به أهلُ نيسابور ما فَعَلوا بمحمدِ بن إسماعيل؛ استقبلُوه من مَرْحَلتين وثلاثِ مراحل! وقال محمد بن يحيى الذُّهْليُّ في مجلسِهِ: من أراد أن يستقبلَ محمد بن إسماعيل غداً فليستقبِلْهُ، فإني أَستقبلُه. فاستقبلَهُ محمد بن يحيى وعامةُ علماءِ أهل نيسابور، فدخل البلدَ، فنزل دار البُخاريين. قال: فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيءٍ من الكلامِ، فإنه إن أجابَ بخلافِ ما نحن فيه، وقع بيننا وبينه، ثم شَمِتَ بنا كلُّ حَروريٍّ وكلُّ رافِضيٍّ وكلُّ جَهْميٍّ وكل مُرْجِئ بخراسان. قال: فازدحم الناسُ على محمد بن إسماعيل، حتى امتلأ الدار والسطوح. قال: فلما كان اليوم الثاني أو الثالث، قام إليه رجل فسأله عن اللَّفْظِ بالقرآن، فقال: أفعالُنا مخلوقةٌ، وألفاظُنا من أفعالِنا. قال: فوقع بين الناس اختلافٌ، فقال بعضُهم: قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضُهم: لم يَقُلْ. فوقع بينهم اختلافٌ، حتى تواثَبَ بعضُهم إلى بعض، فاجتمع أهلُ الدار، فأَخرجوا الناسَ من الدار)(١).

---

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٩٢ ـ ٩٣؛ مختصره: ٢٢/ ٢٩؛ السير: ١٢/ ٤٥٨؛ التغليق: ٥/ ٤٣١ ـ ٤٣٢؛ الهدي، ص٤٩٠. والمرحلة: تقدر بنحو (٢٤) ميلاً، أي نحو (٤٤,٣٥٢) كيلومتراً.

قال العلامة جمالُ الدين القاسِميُّ في كتابه «حياة البخاري»: (إنَّ نَهْيَ الذُّهْليِّ عن سؤالِ البخاري عن شيءٍ من الكلام، فيه تلقينٌ للفِتنة، وتعليمٌ لمثارِها، وفتحٌ لِبابِها!)(١).

●● ويؤيد قولَ القاسميِّ ما رواه أبو حامد الشَّرْقيُّ قال: سمعت محمد بن يحيى الذُّهْليَّ، يقول: (القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ من جميع جهاتِه وحيث يُتَصَرَّفُ، فمن لَزِمَ هذا استغنَى عن اللفظ وعمَّا سواهُ من الكلام في القرآن، ومن زَعَم أن القرآن مخلوقٌ فقد كَفَر، وخَرج عن الإيمان، وبانَتْ منه امرأتُهُ، يُستتابُ، فإنْ تاب وإلا ضُرِبَتْ عنقُهُ، وجُعل مالُه فَيْئاً بين المسلمين، ولم يُدْفَنْ في مقابر المسلمين! ومن وَقَفَ وقال: لا أقول مخلوقٌ أو غير مخلوقٍ، فقد ضاهَى الكفرَ، ومن زَعَم: أن لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهذا مبتدعٌ، لا يُجَالَسُ ولا يُكَلَّم. ومن ذَهَب بعد مجلسِنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاريِّ فاتَّهِمُوه، فإنه لا يَحضُر مجلسَه إلا مَنْ كان على مثلِ مذهبِه!)(٢).

وقال أبو حامد الأَعْمَشِيُّ: (رأيت محمد بنَ إسماعيل البخاريَّ في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان، ومحمدُ بنُ يحيى يسألُه عن الأسامي

---

(١) حياة البخاري، ص٢٤.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٣١ ـ ٣٢؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٦ ـ ٣٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩٤؛ السير: ١٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦؛ واختصره الحافظ في التغليق: ٥/ ٤٣٣؛ والهدي، ص٤٩٠ ـ ٤٩١.

والكُنى وعِلَل الحديث، ويمرُّ فيه محمدُ بن إسماعيل مثلَ السَّهْم، كأنه يقرأُ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾. فما أتى على هذا شهرٌ حتى قال محمد بنُ يحيى: أَلاَ من يَخْتَلِف إلى مجلسِه لا يَختلِفْ إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلَّم في اللفظ، ونَهيناه فلم يَنْتَهِ، فلا تقربوه، ومن يَقربْه فلا يَقربْنا. فأقام محمد بن إسماعيل هاهنا مدةً، ثم خرج إلى بُخارى)[1].

وقال أبو عبد الله الحاكم: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الأَخْرَم، سمعت ابنَ علي المَخْلَدي، سمعت محمد بن يحيى يقول: (قد أَظهر هذا البخاريُّ قولَ اللَّفْظيَّةِ، واللفظيةُ عندي شرٌّ من الجَهْميَّة)[2].

وقال الحاكم: سمعت محمد بن يعقوب الحافظ ـ هو ابن الأَخْرم ـ يقول: (لمَّا استوطنَ محمدُ بن إسماعيل البخاريُّ نَيْسابورَ، أكثَر مسلمُ ابن الحجَّاج الاختلافَ إليه، فلما وقع بين محمد بن يحيى الذهليِّ وبين البخاريِّ ما وقع في مسألةِ اللَّفْظ، ونادى عليه، ومَنَع الناسَ من الاختلاف إليه، حتى هُجر، وخرج من نيسابور في تلك المحنة، قطعَهُ أكثرُ الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلَّف عن زيارته... فقال الذهليُّ: أَلاَ مَنْ قال باللفظِ فلا يَحِلُّ له أن يحضُرَ مجلسَنا. فأخذ مسلمٌ الرداءَ فوق عِمَامته،

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٣١؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩٥؛ السير: ١٢/ ٤٥٥؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٩. وتحرف (الأعمشي) إلى (الأعشى) و(الأعمش) في بعض المصادر.

(٢) السير: ١٢/ ٤٥٩.

وقام على رؤوس الناس، وخَرج من مجلسِه، وجَمع كلَّ ما كان كَتب عنه، وبَعث به على ظهر حَمَّال)[١].

وفي رواية أحمد بن منصور الشِّيرازيّ، عن محمد بن يعقوب الأَخْرم قال: (قال محمد بن يحيى الذُّهْلي: من حَضَر مجلسي فلا يَحْضُرْ مجلسَ هذا، فإنه قد أَظهر خلافَ السُّنَّة. قال: فَجُفِيَ، فلم يَقربْه أحدٌ إلا مسلم بن الحجَّاج وأحمد بن سَلَمة. فلما كان في اليوم الثاني، حَضَرا عند محمد بن يحيى، فقال محمد بن يحيى: أُحَظِّرُ على من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، أن يَقْرَبَ مجلسي. قال: فقام مسلم بن الحجَّاج فخرجَ، وتبِعَهُ أحمدُ بن سَلَمة. فقال محمد بن يحيى: لا يُساكِنني هذا الرجلُ في البلد. فخَشِيَ البخاريُّ أن يَلْحَقَه منه مكروهٌ، فخرج)[٢].

بيان حقيقة موقف البخاري وأن الحق في المسألة معه، وأنه أولى بالصواب من جميع من خالفه:

●● تقدَّم في فصل «عقيدة البخاري»[٣] أنه على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة ـ بل هو إمام مُقدَّمٌ فيهم ـ في الإيمان والصِّفاتِ، ونقلنا أقوالَه

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣/١٠٣؛ السير: ١٢/٤٥٩ ـ ٤٦٠، ٥٧٢؛ التغليق: ٥/٤٣٠؛ الهدي، ص٤٩١.

(٢) تقييد المهمل: ١/٤١؛ السير: ١٢/٤٦٠؛ التغليق: ٥/٤٣٤؛ الهدي، ص٤٩١.

(٣) ص ٨٧.

فيها وفي القرآن الكريم خاصة، وأنه كلامُ الله تعالى غيرُ مخلوق، بل كَفَّر مَن قال بخَلْق القرآن. ونزيدُ هنا فنقول: إنَّ البخاريَّ صرَّح بأنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ، ولم يَصِحَّ عنه أنه قال: لَفْظي بالقرآن مخلوقٌ، مع أن هذه العبارة صحيحة نقلاً وعقلاً، والحق فيها بجانبه بكل حال صَرَّح بها أم لم يُصرِّح.

قال محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريَّ، يقول: (أَمَّا أفعالُ العباد فمخلوقةٌ؛ فقد حدَّثنا علي بن عبد الله، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا أبو مالك، عن رِبْعي ابن حِرَاش، عن حذيفةَ قال: قال النبي ﷺ: «إنَّ اللهَ يصنعُ كلَّ صانعٍ وصَنْعَتَه»، وتلا بعضُهم عند ذلك: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. قال أبو عبد الله: وسمعت عُبيد الله بن سعيد، يقول: سمعت يحيى ابن سعيد، يقول: ما زلتُ أسمعُ أصحابنا، يقولون: أفعالُ العباد مخلوقةٌ. قال البخاري: حركاتُهم وأصواتُهم واكْتِسَابُهم وكتابتُهم مخلوقةٌ، فأمَّا القرآنُ المتلوُّ، المُبيَّنُ المُثبَتُ في المَصاحف، المسطورُ المكتوبُ المُوعَى في القلوب؛ فهو كلامُ الله ليس بِخَلْق. قال الله عزَّ وجلّ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

قال البخاري: وقال إسحاق بن إبراهيم: فأما الأوعيةُ فمن يشكُّ في خَلْقها؟! قال الله عز وجل: ﴿وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ٢ ـ ٣]، وقال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١ ـ ٢٢]، فذَكَر أنه يُحْفَظُ ويُسْطَر، وقال: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١].

قال محمد بن إسماعيل: حدثنا رَوْح بن عبد المؤمن، حدثنا يزيد بن زُرَيْع، أنبأنا سعيد، عن قتادة: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾ قال: المَسْطُور: المكتوبُ، ﴿فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ﴾ هو الكتابُ.

قال محمد بن إسماعيل: حدثنا آدم، حدثنا وَرْقاء، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد ﴿وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾: صُحف مكتوبةٌ، ﴿فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ﴾ في صُحُف)[1].

وقال أبو عَمْرو أحمد بن نَصْر النيسابوري الخَفَّاف: (كنا يوماً عند أبي إسحاق القَيْسيِّ، ومعنا محمد بن نَصْر المَرْوَزيُّ، فجرى ذِكْرُ محمد ابن إسماعيل البخاريِّ، فقال محمد بن نَصْر: سمعتُه يقول: من زَعَم أني قلتُ: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو كذابٌ، فإني لم أَقُلْه. فقلت له: يا أبا عبد الله[2]، قد خاضَ الناس في هذا وأكثَروا فيه! فقال: ليس إلا ما أقول وأحكي لك عنه).

قال أبو عَمْرو الخَفَّاف: (فأتيت محمدَ بن إسماعيل، فناظرتُه في شيء من الأحاديث حتى طابَتْ نفسُه، فقلت: يا أبا عبد الله، هاهنا أحدٌ

---

(١) خلق أفعال العباد، ص٢٥ ـ ٢٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩٣، وبأخصر منه في: تاريخ بغداد: ٢/ ٣١؛ وتقييد المهمل: ١/ ٣٥؛ والسير: ١٢/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥؛ وطبقات السبكي: ٢/ ٢٢٨؛ والتغليق: ٥/ ٤٣٢؛ والهدي، ص٤٩٠.

(٢) هي كنية محمد بن نصر المروزي.

يَحكي عنك أنك قلتَ هذه المقالة. فقال: يا أبا عَمْرو، احفَظْ ما أقولُ لك: مَن زَعَم من أهل نَيْسابور وقُومِس والرَّيّ وهَمَذَان وحُلْوَان وبغداد والكوفة والمدينة ومكة والبصرة أني قلتُ: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو كذابٌ، فإني لم أَقُلْ هذه المقالةَ، إلا أني قلتُ: أفعالُ العباد مخلوقة)[١].

وقال أبو العباس الفَضْل بن بسَّام: سمعت إبراهيم بن محمد، يقول: (أنا تولَّيتُ دفنَ محمد بن إسماعيل، لمَّا أن مات بِخَرْتَنْك أردتُ حملَه إلى مدينة سَمَرْقَنْد لأدفنَهُ بها، فلم يتركْني صاحبٌ لنا، فدفنَّاهُ بها. فلما أن فرغْنا ورجعتُ إلى المنزل الذي كنتُ فيه، قال لي صاحبُ القصر: سألتُه أمسِ، فقلت: يا أبا عبد الله، ما تقول في القرآن؟ فقال: القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ. قال: فقلتُ له: إنَّ الناسَ يزعمونَ أنك تقولُ: ليس في المصاحف قرآنٌ، ولا في صدور الناس قرآنٌ؟! فقال: أستغفرُ الله أن تشهدَ عليَّ بشيء لم تسمعْهُ منِّي، أقول كما قال الله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ﴾ [الطور: ١ ـ ٢] أقول: في المصاحف قرآنٌ، وفي صدور الناس قرآنٌ، فمن قال غير هذا يُستتابُ، فإن تابَ وإلا فسبيلُه سبيلُ الكُفْر)[٢].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٢؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٧ ـ ٣٨؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩٥ ـ ٩٦؛ السير: ١٢/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٣٠؛ التغليق: ٥/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤؛ الهدي، ص٤٩١.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٢ ـ ٣٣؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٨؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٨؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩٦.

وقال أبو بكر الإسماعيليُّ: أنبأنا عبد الله بن محمد بن سيَّار، قال: حدثني محمد بن خُشْنَام، وسمعتُه يقول: (سُئِل محمد بن إسماعيل عن اللَّفْظ بنيسابور، فقال: حَدَّثني عُبيد الله بن سعيد - يعني أبا قُدامة - عن يحيى بن سعيد قال: أعمالُ العبادِ كلُّها مخلوقةٌ. فَمَرقُوا عليه. قال: فقالوا له بعد ذلك: ترجِعُ عن هذا القول حتى يعودوا إليك؟ قال: لا أفعلُ، إلا أن تجيؤوا بحجَّةٍ فيما تقولون أقوى من حُجَّتي. وأعجبني من محمد بن إسماعيل ثباتُه)[1].

قلت: من المؤلم حقاً أن اختلافَ العلماء في هذه المسألة الفرعية التي يمكن إرجاعُها إلى نزاع لفظي؛ قد سببتْ شحناءَ وعداوةً وبغضاءَ بين المحدِّثين، يُشْبه ما كان بينهم وبين المعتزلة! ولقد صوَّر ابنُ قُتيبة[2] مدى ضراوة الخلاف في «مسألة اللفظ»، واضطرام المحنة، وأثرها في النفوس والأحكام على المخالفين، والتنابز فيما بينهم حتى رمى بعضهم بعضاً بالكفر والتجهم وغير ذلك من النعوت التي لا يُعبأ بها في باب التعديل والتجريح.

●●قال أحمد بن منصور الشِّيرازي: سمعت القاسمَ بن القاسم، يقول: سمعت إبراهيمَ وَرَّاقَ أحمد بن سيَّار، يقول: (لمَّا قدِمَ البخاريُّ

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٠؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٤ - ٣٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩٤؛ السير: ١٢/ ٤٥٤.

(٢) انظر كتابه «الاختلاف في اللفظ»، ص٩ - ١١.

مَرْوَ استقبلَه أحمدُ بن سَيَّار فيمن استقبلَه، فقال له أحمد بن سيَّار: يا أبا عبد الله، نحن لا نُخالِفُك فيما تقولُ، ولكن العامة لا تحتمِلُ ذا منك، فقال: إني أَخشى النارَ، أُسْألُ عن شيءٍ أَعلمُه حقاً أن أقولَ غيرَه! فانصرف عنه أحمد بن سيار)[1].

وقد كان الإمامُ الكبير مسلم بن الحَجَّاج، ورفيقُه في الرِّحْلة الإمامُ الحافظ الحجة أحمد بن سَلَمة النيسابوري، على مذهب البخاري في مسألة اللفظ، وأعلنَا ذلك على الملأ، وقاما من مجلس محمد بن يحيى الذُّهْليِّ على رؤوس الناس، وهجراه لأجل البخاري.

قال الذهبي في ترجمة علي بن حُجْر: (وأمَّا البخاريُّ فكان من كبار الأئمة الأذكياء، فقال: ما قلتُ: ألفاظُنا بالقرآن مخلوقةٌ، وإنما حركاتُهم وأصواتُهم وأفعالُهم مخلوقةٌ، والقرآنُ المسموعُ المتلوُّ الملفوظُ المكتوبُ في المصاحف كلامُ الله غيرُ مخلوق، وصنَّفَ في ذلك كتاب «أفعال العباد» مجلد. فأَنكر عليه طائفةٌ، وما فهموا مَرامَهُ، كالذُّهْليِّ وأبي زُرْعة وأبي حاتم وأبي بكر الأَعْيَن، وغيرهم)[2].

وقال في ترجمة الحُسين بن علي الكَرَابِيسيِّ: (ولا ريبَ أن ما ابتدعه الكَرابيسيِّ، وحَرَّرَه في مسألة التَّلفُّظ، وأنه مخلوقٌ؛ هو حقٌّ)[3].

---

(١) تقييد المهمل: ١/ ٤٢؛ السير: ١٢/ ٤٦٢.

(٢) السير: ١٢/ ٥١٠ ـ ٥١١.

(٣) السير: ١٢/ ٨٢، وقد مرَّ بأطول منه، ص١١٨ حاشية (١).

كذلك نَصَرَ مذهبَ البخاريِّ في مسألةِ اللفظ الإمامُ ابن القيم في «الصواعق المرسَلَة»، وصَرَّح بأن البخاري أعلمُ بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع مَن خالَفَه، فقال:

(قولُ السلف وأئمة السنَّة والحديث أنهم يميِّزون بين ما قام بالعبد وما قام بالربِّ، والقرآنُ عندهم جميعُه كلامُ الله، حروفُه ومعانيه، وأصواتُ العباد وحركاتُهم وأداؤهم وتلفُّظُهم؛ كل ذلك مخلوقٌ بائنٌ عند الله). ثم قال:

(هذا مذهبُ الإمام البخاري ومذهبُ الإمام أحمد وأصحابهما من سائر أهل السنة، فَخَفِي تفريقُ البخاري وتمييزُه على جماعةٍ من أهل السنة والحديث، ولم يفهم بعضُهم مرادَهُ، وتعلَّقوا بالمنقول عن أحمد نقلاً مستفيضاً أنه قال: من قال: «لفظي بالقرآن مخلوق» فهو جَهْميٌّ، ومن قال: «غير مخلوق» فهو مبتدع. وساعد ذلك نوعُ حسدٍ باطنٍ للبخاري لما كان الله نَشَر له من الصِّيت والمحبَّةِ في قلوب الخَلْق واجتماعِ الناس عليه حيث حَلَّ. حتى هَضَم كثيراً من رياسة أهل العلم وامتعضوا لذلك، فوافَق الهوى الباطنُ الشبهةَ الناشئة من القول المُجْمَل، وتمسَّكوا بإطلاقِ الإمام أحمد وإنكارِه على من قال: «لفظي بالقرآن مخلوق» وأنه جَهْميٌّ؛ فتركَّب من مجموع هذه الأمور فتنةٌ وقعتْ بين أهل الحديث).

وذكر قصته مع الذهلي، ثم قال: (فالبخاريُّ أعلمُ بهذه المسألة

وأولى بالصواب فيها مِن جميع مَن خالَفَه). وساق كلاماً قيِّماً، ثم قال: (وأبو عبد الله البخاري مَيَّز وفَصَّل وأَشبَعَ الكلامَ في ذلك، وفَرَّق بين ما قام بالربِّ وبين ما قام بالعبد، وأوقعَ المخلوقَ على تلفُّظِ العباد وأصواتهم وحركاتهم واكتسابهم، ونفَى اسمَ الخَلْق عن الملفوظ وهو القرآن الذي سمعه جبرائيلُ من الله تعالى وسمعه محمدٌ ﷺ من جبرائيل. وقد شَفَى في هذه المسألة في كتاب «خلق أفعال العباد» وأتى فيها من الفُرقان والبيان بما يزيلُ الشُّبهةَ، ويوضح الحقَّ، ويبيِّن محلَّه من الإمامة والدِّين. . . .)[1].

وسردَ الإمام تاجُ الدين السُّبْكيُّ طرفاً من الأخبار التي ذكرناها في هذا الباب، ومنها قول الذُّهْليِّ: (من زَعَم أن: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو مبتدعٌ، لا يُجالَسُ ولا يُكلَّمُ. ومن زعم أن القرآن مخلوق، فقد كَفَر).

وعقَّبَ السبكي على هذا فقال: (وإنما أراد محمد بن يحيى ـ والعلم عند الله ـ ما أراده أحمد بن حنبل من النهي عن الخوض في هذا، ولم يُرِدْ مخالفةَ البخاري. وإنْ خالفَهُ وزَعَم أن لفظَهُ الخارجَ من بين شفتيه المُحْدَثَتَيْن قديمٌ؛ فقد باءَ بأمرٍ عظيمٍ، والظنُّ به خلافُ ذلك. وإنما أراد هو وأحمدُ وغيرهما من الأئمة النهيَ عن الخوض في مسائل الكلام. وكلامُ البخاري عندنا محمولٌ على ذِكْر ذلك عند الاحتياج إليه،

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ص٦٦١ ـ ٦٦٥، باختصار. وقد ساق فصلاً تكلم فيه بكلام نفيس في هذه المسألة، انظر: ص٦٦١ ـ ٦٧٠.

فالكلامُ في الكلامِ عنـد الاحتياج واجـبٌ، والسـكوتُ عنه عند عدم الاحتياج سُنَّةٌ.

فافهمْ ذلك، ودَعْ خرافـات المؤرِّخين، واضـرِبْ صَفْحاً عـن تمويهات الضالين، الذين يَظنُّون أنهم محدِّثون، وأنهم عنـد السُّـنَّة واقفون، وهم عنها مُبْعَدون! وكيف يُظَنُّ بالبخاري أنه يذهب إلى شيء من أقوال المعتزلة، وقد صحَّ عنه فيما رواه الفِرَبْرِيُّ وغيره، أنه قال: إني لأستجهلُ من لا يُكفِّر الجَهْميَّة.

ولا يرتابُ المنصِفُ في أن محمد بن يحيى الذُّهْليَّ لحقتْهُ آفةُ الحسد، التي لم يَسْلم منها إلا أهلُ العِصْمة!).

ثم قال: (فالحاصلُ ما قدَّمناه في ترجمة الكَرابيسيِّ: من أن أحمد ابن حنبل، وغيره من السادات الموفَّقِين؛ نَهوا عن الكلام في القرآن جملةً، وإن لم يُخالفوا في مسألة اللفظ، فيما نظنُّه فيهم، إجلالاً لهم، وفَهْماً من كلامهم في غير رواية، ورفْعاً لمحلِّهم عن قولٍ لا يَشهد له معقولٌ ولا منقولٌ. ومن أن الكَرَابيسيَّ والبخاريَّ وغيرهما من الأئمة الموفَّقين أيضاً؛ أفصَحُوا بأن لفظَهم مخلوقٌ، لمَّا احتاجوا إلى الإفصاح، هذا إنْ ثَبَت عنهم الإفصاح بهذا، وإلا فقد نقلنا لك قول البخاري، أن مَن نقَل عنه هذا فقد كَذَب عليه.

فإن قلتَ: إذا كان حقاً لِمَ لا يُفْصِحُ به؟.

قلتُ: سبحانَ الله! قد أنبأناك أن السرَّ فيه تشديدُهم في الخوض

في علم الكلام، **خشيةَ أن يجرَّهم الكلام فيه إلى ما لا ينبغي**[1]، وليس كل علم يُفْصَحُ به. فاحفظْ ما نُلقيه إليك، واشْدُدْ عليه يديك)[2].

وقال تاج الدين السبكي في رسالته «قاعدة في الجرح والتعديل»: (إنَّ الحقَّ في مسألة اللفظ مع البخاري؛ إذ لا يَستريب عاقلٌ من المخلوقين في أن تَلَفُّظَه من أفعاله الحادِثة التي هي مخلوقة لله تعالى. وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها)[3].

البخاري يغادر نيسابور وأداً للفتنة، وإيثاراً للسلامة في دينه، وبيانه أن ما وقع له كان باعثه حسدَ مخالفيه له:

قال أبو عبد الله الحاكم: حدثنا طاهر بن محمد الورَّاق، سمعت محمد بن شاذِل يقول: (لمَّا وَقَع بين محمد بن يحيى والبخاري، دخلتُ على البخاري، فقلتُ: يا أبا عبد الله، أَيْشٍ الحيلةُ لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيى، كلُّ من يختلِفُ إليك يُطْرَدُ؟ فقال: كم يَعتري محمدَ بن يحيى الحسدُ في العلم! والعلمُ رزقُ الله يعطيه من يشاء. فقلت: هذه المسألةُ التي تُحكَى عنك؟ قال: يا بنيّ، هذه مسألةٌ مشؤومةٌ، رأيتُ أحمدَ ابن حنبل وما نالَه في هذه المسألة، وجعلتُ على نفسي ألاَّ أتكلَّم فيها)[4].

---

(١) قلت: تشديدهم هذا من باب سدّ الذرائع. (ن).
(٢) طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣١.
(٣) أربع رسائل في علوم الحديث، ص٣٦.
(٤) السير: ١٢/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧؛ تاريخ الإسلام، ص٢٦٨.

وقال الحاكم: سمعت محمد بن صالح بن هانئ، يقول: سمعت أحمد بن سَلَمة النيسابوريَّ، يقول: (دخلتُ على البخاريِّ، فقلتُ: يا أبا عبد الله، هذا رجلٌ ـ يعني الذهليَّ ـ مقبولٌ بخُراسانَ خصوصاً في هذه المدينة، وقد لَجَّ في هذا الحديث حتى لا يَقْدِرَ أحدٌ منا أن يُكلِّمه فيه، فما ترى؟ فقَبَضَ على لحيته، ثم قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤]، اللهمَّ إنك تعلمُ أني لم أُرِدِ المقامَ بنيسابور أَشَراً ولا بَطَراً، ولا طَلَباً للرئاسة، وإنما أَبَتْ عليَّ نفسي في الرجوع إلى وطني لغلبة المُخالِفين، وقد قَصَدني هذا الرجلُ حَسَداً لِما آتاني الله لا غير! ثم قال لي: يا أحمدُ، إني خارجٌ غداً لتتخلَّصوا من حديثه لأجلي!.

قال: فأَخبرتُ جماعةَ أصحابنا، فوالله ما شَيَّعَه غيري، كنتُ معه حين خَرج من البلد، وأقامَ على باب البلد ثلاثةَ أيام لإصلاحِ أمرِه)(١).

قلت: إن المرءَ لَيَفْهَمُ أن يقوم السلطان بطردِ العلماء والصالحين والتضييق عليهم، ويفهمُ كذلك أن يَسعى أعوانُ الحاكم بالوشاية بهذا العالم أو ذاك، حسداً منهم له، وضِيقاً بمنزلته الرفيعة بين الناس، ويفهمُ كذلك مطاردةَ المخالِفين بالفكر والدِّين للمؤمنين وأهلِ الخير والصلاح وملاحقتِهم في أطراف الأرض!! إن المرء يفهمُ ذلك كلَّه وينتظره ويحتمِلُه، أما أن يكون الحسدُ والتضييقُ وضِيقُ العَطَن من علماءَ

---

(١) السير: ١٢/ ٤٥٩؛ التغليق: ٥/ ٤٣٤؛ الهدي، ص٤٩١.

محدِّثين لرجلٍ مباركٍ من أئمة الإسلام الكبار، فهذا ما لا يستطيعُ القلبُ تقبُّلَه، ولا يحتمِلُ العقلُ تصوُّرَه! وكان من الأجدر بالذُّهْليِّ ومن ذَهَب مذهَبَهُ في مسألةِ اللفظ أن يعذرَ مخالفَه، ويعملَ معه في نُصرة السُّنَّة ونشرِ الحديث، لا أن يُطارِده ويمنعَ المسلمين من الانتفاعِ به والأخذ عنه، بسبب مسألةٍ فرعيةٍ الصوابُ فيها مع البخاري في نظر البرهان الصحيح!.

وأما قول مَسْلَمة بن القاسم في البخاري: (وكان يقولُ بخَلْقِ القرآن، فأَنكر ذلك عليه علماءُ خُراسان، فَهَرب، ومات وهو مستخفٍ)؛ فهو كلام في غاية الوَهَاءِ والسقوطِ، نقله عنه الحافظُ في «التهذيب» ضمن كلام آخر ـ سنذكره في موضعه المناسب ـ ثم عَقَّب عليه فقال: (إنما أوردتُ كلامَ مَسْلمة هذا لأُبَيِّنَ فسادَهُ، فمن ذلك: إطلاقُه بأن البخاري كان يقول بخلق القرآن، وهو شيءٌ لم يسبقْهُ إليه أحدٌ، وقد قدَّمنا ما يدلُّ على بطلانِ ذلك)(١).

المحنة الثانية: مع أمير بخارى وإخراجه منها، وسعي الذهلي في ذلك:

لم تنتهِ محنةُ الإمام بخروجه ـ كَرْهاً وظُلماً ـ من نيسابور، بل كانت من أسباب ابتلائه بمحنةٍ أخرى تولاَّها رجلان: أحدُهما إمام عالم محدِّث جَبَل، وثانيهما أمير مسلم، وهذا مبعث الألم الشديد والعجب الذي لا يَنقضي!.

---

(١) تهذيب التهذيب: ٩/٤٦ـ٤٧.

فالإمام الحافظ الكبير محمد بن يحيى الذُّهليُّ ـ سامحه الله وغَفَر له ـ لم يكتفِ بأن نَفَّر جمهرةَ الناس بنيسابور من الإمام البخاري، وصَرَفهم عنه، وتسبَّبَ بإخراجه منها كَرْهاً، ولم يتوقَّفْ عند مغاردة الإمام لها، بل لاحَقَهُ إلى بلدتِه بُخارى، وأَغرى أميرَها بطردِهِ منها، وألَّبَ الناسَ والعلماءَ عليه، فكان ما كان.

الذهلي يحض أمير بخارى على إخراج البخاري منها، ويؤلِّب العلماء عليه:

●● قال أحمد بن منصور الشِّيرازي: سمعت بعضَ أصحابنا، يقول: (لمَّا قدِمَ أبو عبد الله بُخارى نُصِبَتْ له القِباب على فَرْسَخٍ من البلد، واستقبلَه عامَّةُ أهل البلد، حتى لم يَبْقَ مذكورٌ إلا وقد استقبلَهُ، ونثر عليه الدنانير والدراهم والسُّكَّر الكثير. قال: فبقي أياماً. قال: فكَتَبَ بعد ذلك محمدُ بن يحيى الذهليُّ إلى خالد بن أحمد ـ وكان أمير بخارى ـ فقال: إن هذا الرجل قد أظهرَ خلافَ السُّنَّة. فقرأ كتابَهُ على أهل بخارى، فقالوا: لا نُفارِقُه فأمرَه الأميرُ بالخروج عن البلد، فخرج)(١).

وقال أبو عَمْرو أحمد بن محمد بن عُمر المُقْرئ: سمعت أبا سعيد بَكْر بن مُنير بن خُليد بن عَسْكر، يقول: (بعثَ الأميرُ خالد بن أحمد

---

(١) تقييد المهمل: ١/ ٤٢؛ السير: ١٢/ ٤٦٣؛ تاريخ الإسلام، ص٢٧٠؛ التغليق: ٥/ ٤٣٩؛ الهدي، ص٤٩٣. والفرسخ: يساوي (٥٥٤٤) متراً.

الذهليُّ والي بخارى إلى محمدِ بن إسماعيل، أن احملْ إليَّ كتابَ «الجامع» و«التاريخ» وغيرَهما لأسمع منك. فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: أنا لا أُذِلُّ العلمَ، ولا أَحْمِلُه إلى أبواب الناس؛ فإن كانت لك إلى شيء منه حاجةٌ، فاحْضُرني في مسجدي، أو في داري، وإن لم يُعْجبْك هذا فأنت سلطان، فامنعْني من الجلوس، ليكون لي عذرٌ عند الله يوم القيامة، لأني لا أكتمُ العلمَ، لقول النبي ﷺ: «مَن سُئِل عن علمٍ فكَتَمه أُلْجِمَ بلجامٍ من نار». قال: فكان سبب الوحشة بينهما هذا)(١).

●● وكانت للبخاريّ جلالةٌ عجيبةٌ في النفوس، وحبٌّ في القلوب، ومنزلةٌ فوق منزلة الحاكم، مما حالَ دون تمكُّن الأمير من إجبارِه على حَمْل العلم إليه وقراءته في قصره، أو إخراجِه من بلدته، وإزالة أثره العميق من قلوب الناس. فعَمَد إلى الاستعانة بمن يواليه من العلماء، وصادفَ ذلك هوًى في قلوبهم، فتكلَّموا بين الناس بما افتُري على الإمام في مسألة اللفظ، وعَضَدَ ذلك برسالة الذهلي، التي قُرِئتْ على العامة. وأُشيعت الفِريةُ في المدينة، ومَرَج أمرُ الناس، واستفحلت الفتنة،

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٣، ابن عساكر: ٥٢/ ٩٦ ـ ٩٧؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٣؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥؛ السير: ١٢/ ٤٦٤؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣؛ التغليق: ٥/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠؛ الهدي، ص٤٩٣. والحديث أخرجه عن أبي هريرة أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والطيالسي، وصححه ابن حبان (٩٥) ـ وتخريجه فيه ـ والحاكم ووافقه الذهبي.

فتصدَّى لها الإمـام ثانية، واجتثَّ أصلَها، وأخمـدَ نارها، وخَرج من بخارى إلى غير رجعة، وأَرفق خروجَه ذاك بدعوةٍ إلى العزيز الجبار، فكان لشانئيه ما أرادوا من طرده وإخراجه، وله ما أراد من دعائه ربَّه.

قال أبو عبد الله الحاكم: حدثنا خَلَف بن محمد، حدثنا سَهْل بن شاذَوَيْه قال: (كان محمد بن إسماعيل يسكنُ سِكَّة الدِّهْقان، وكان جماعةٌ يختلِفون إليه، يُظْهِرون شعارَ أهل الحديث، من إفراد الإقامة ورفْعِ الأيدي في الصلاة وغير ذلك. فقال حُريث بن أبي الورقاء وغيره: هذا رجلٌ مُشْغِب، وهو يفسِد علينا هذه المدينة، وقد أخرجه محمد بن يحيى من نَيْسابور، وهو إمام أهل الحديث. فاحتجُّوا عليه بابنِ يحيى، واستعانوا عليه بالسلطان في نَفْيِهِ من البلد، فأُخرِج. وكان محمد بن إسماعيل ورعاً، يتجنَّب السلطان ولا يدخل عليهم)[1].

وقال الحاكم: سمعت محمد بن العباس الضَّبِّي، يقول: سمعت أبا بكر بن أبي عَمْرو الحافظ، يقول: (كان سببُ مفارقةِ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري البلدَ ـ يعني بخارى ـ أن خالدَ بن أحمد الذُّهْليَّ الأميرَ خليفةَ الطاهِرِيَّة[2] ببخارى، سأل أن يَحْضُر منزلَه، فيقرأ «الجامع» و«التاريخ» على أولاده، فامتنَعَ أبو عبد الله عن الحضور عنده، فراسلَه أن يَعْقِد مجلساً لأولاده لا يحضرُه غيرهم، فامتنعَ عن ذلك

(١) السير: ١٢/ ٤٦٥.

(٢) في تاريخ بغداد وابن عساكر: (الظاهرية)، وهو تصحيف.

أيضاً، وقال: لا يَسَعُني أن أَخُصَّ بالسماعِ قوماً دونَ قوم. فاستعان خالدُ ابن أحمد بحُريث بن أبي الورقاء وغيرِه من أهل العلم ببخارى عليه، حتى تكلَّموا في مذهبه، ونَفَاهُ عن البلد. فدعا عليهم أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل فقال: اللهمَّ أَرِهِمْ ما قَصَدُوني به في أنفُسِهم وأولادهم وأهاليهم. فأما خالدٌ فلم يأتِ عليه إلا أقلُّ من شهر، حتى وَرَد أمرُ الطاهرية بأن يُنادَى عليه، فنُودِي عليه وهو على أتانٍ، وأُشْخِص على إكافٍ، ثم صار عاقبةُ أمره إلى ما قد اشتَهَر وشاعَ. وأما حُريث بن أبي الورقاء، فإنه ابتُلي بأهله، فرأى فيها ما يَجلُّ عن الوصف. وأما فلانٌ ـ أحدُ القوم، وسمَّاه ـ فإنه ابتُلي بأولادِه، وأَراهُ الله فيهم البلايا)(١).

قلت: هذه دعوةٌ أوَّاهةٌ من إمام مظلوم، افتُري عليه فَصَبر، وأُخرج من نيسابور فَصَابَر، ثم لُوحِق في بلدته، فطاردتْهُ نيرانُ الحسد بعد أيام، وضُيِّق عليه فلم يُترك يَهدأُ له بالٌ، فضاقت على هذا السيد الأرضُ، فاتَّجه إلى السماء، وجأرَ إلى الله بالدعاء، وأَطلَقَها كلماتٍ قليلة لكنها هائلة تُزلزل أرضَ الظالمين تحت أقدامهم، فتفتَّحت لها أبوابُ السماء، وقال لها الله: «وعِزَّتي لأَنْصُرَنَّكِ ولو بعدَ حينٍ»(٢).

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٣ ـ ٣٤؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٩ ـ ٤٠؛ ابن عساكر: ٢٥/ ٩٧؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦؛ السير: ١٢/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٣٣؛ التغليق: ٥/ ٤٤٠؛ الهدي، ص٤٩٣.

(٢) أخرجه عن أبي هريرة: أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والبغوي في «شرح=

ودعوةُ المظلومِ ليس بينها وبين الله حِجابٌ، يَنتصر لها الجبَّار ولو كان صاحبُها فاجراً، فكيف والمظلومُ هنا إمامُ أئمة الدنيا في الحديث وصاحبُ «الجامع الصحيح»! لقد دعا الإمام، فاستجاب ربُّ الإمام، وحلَّ بظالميه ما جاء في الخبر.

وخالد بن أحمد الذهليُّ أميرُ بخارى: قال الحاكم: (له ببخارى آثار محمودةٌ كلُّها، إلا مَوْجِدَتَه على البخاري، فإنها زلةٌ، وسببٌ لزوال مُلْكه. سمع إسحاق بن راهَوَيْه، وعُبيد الله بن عُمر القواريري وطائفة). وكان قد مال إلى يعقوب بن الليث الصفَّار ضد الطاهرية أمراء خراسان، ووالى يعقوبَ الصفار، وخرج على ابن طاهر، ثم حجَّ سنة (٢٦٩هـ)، فأُخِذ وسُجِنَ ببغداد حتى مات[١].

وأما حُريث بن أبي الورقاء: فكان من كبار فقهاء الحنفية ببخارى![٢].

وفي هذه القصة عِبَرٌ بليغةٌ لأولئك العلماء الذين يُعينون الحاكمَ

= السنة»، وصححه ابن حبان (٨٧٤)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وحسنه الهيثمي في «مجمع الزوائد»: ١/ ١٥١؛ والحافظ في «الفتح»: ٣/ ٣٦٠، وقال شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح لغيره. انظر: صحيح ابن حبان: ٣/ ١٥٨.

(١) السير: ١٢/ ٤٦٦، ٥١٣ و١٣/ ١٣٧.

(٢) الجواهر المضية: ٢/ ٣٥؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٣٣.

على ظُلْم المسلم الذي يُخالفهم في الرأي والاجتهاد، فكيف بأولئك (العلماء) الذين يُزيِّنون للحاكم الظالم والطاغوت الآثم ما يبطش بأرواح البُرَآء؟! ولئن لم تنلْهم دعوةُ المظلومين في الدنيا، فبؤساً لهم! لأن لهم موقفاً مهولاً بين يدي الله رب العالمين.

●● قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: (محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله: قدِمَ عليهم الرَّيَّ سنة مئتين وخمسين. روى عن: عَبْدان المَرْوَزي، وأبي همَّام الصَّلْت بن محمد، والفِرْيابي، وابن أبي أويس. سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثَهُ عندما كَتَبَ إليهما محمدُ بن يحيى النيسابوري: أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق!)[1].

قلت: لا أَدري ما هذا!! وليتَ ابنَ أبي حاتم سكتَ هنا، إذاً لَسَلِمَ وغَنِمِ! فإذا قلنا: البخاري متروكٌ، فمن يَسْلَمُ لنا، وماذا يبقى لنا؟! وماذا نفعل بجامعه الصحيح؟! وها هو ابن أبي حاتم يترجم للإمام مسلم فيقول: (كان ثقةً من الحفَّاظ، له معرفة بالحديث، سُئل أبي عنه، فقال: صدوق)[2].

ومسلم أرفعُ من أن يُقال فيه: ثقةٌ، فهو يُسأَل عن الرجال، ولا يُسأَل عنه. وهذا الإمام الجليل كان على مذهبِ شيخه أبي عبد الله

---

(١) الجرح والتعديل: ٧/ ١٩١.
(٢) المصدر السابق: ٨/ ١٨٢ ـ ١٨٣.

البخاري في «مسألة اللفظ»، بل إنه هَجر محمدَ بن يحيى الذهليَّ، وخَرج من مجلسه على الملأ، وردَّ عليه كلَّ ما كَتَبه عنه، ولم يروِ عنه في «صحيحه»؛ انتصاراً للبخاري ومتابعةً له في مذهبه. فكيف يَجرح أبو حاتم وأبو زرعة أبا عبد الله البخاريَّ، ثم يوثِّقان مسلماً؟! لا يَسوغ هذا الصنيعُ إلا بِحمله على العصبية والحسد والهوى، فقد كان منهما مثلُ ما كان من الذهلي، غَفَر الله للجميع، وتلك زلَّةٌ من العلماء لا تُقبل بلا مَثْنَوِيَّة.

قال تاج الدين السُّبْكي في رسالته «قاعدة في الجرح والتعديل»: (ومما ينبغي أن يُتَفَقَّد عند الجرح: حالُ العقائد واختلافُها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالَفَ الجارحُ المجروحَ في العقيدة، فجرحَهُ لذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المُزَكُّونَ بُرآءَ من الشحناءِ والعصبية في المذهب، خَوْفاً من أن يَحمِلَهم ذلك على جَرْحِ عَدْل، أو تزكيةِ فاسقٍ. وقد وقع هذا لكثير من الأئمة جَرَحوا بناءً على مُعتقَدِهم، وهم المخطئون، والمجروح مصيب... ومن أمثلة ما قدَّمنا: قولُ بعضهم في البخاريِّ: تركَه أبو زرعة وأبو حاتم، من أجلِ «مسألة اللفظ». فيا للهِ والمسلمين! أيجوز لأحدٍ أن يقول: البخاريُّ متروك، وهو حاملُ لواء الصناعة، ومُقَدَّمُ أهل السُّنَّة والجماعة؟! ثم يا للهِ والمسلمين! أَتُجْعَلُ مَمادِحُه مَذَامَّ؟! فإن الحق في مسألة اللفظ معه)[1].

---

(١) أربع رسائل في علوم الحديث، ص٣٥ ـ ٣٦.

وعلَّق الذهبي على قول ابن أبي حاتم المتقدّم، فقال: (إنْ تركا حديثَه، أو لم يَتْرُكَاه، البخاريُّ ثقةٌ مأمونٌ محتجٌّ به في العالم)[1].

لكن لا ينقضي عجبي من الذهبي وهو يَذكر الإمامَ البخاري في «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ويقول فيه: (ما سَلِمَ من الكلامِ لأجلِ مسألة اللفظ، تركَه لأجْلِها الرازيَّان).

فهذه زلةٌ كبيرة أربأُ بالذهبيِّ أن يقعَ فيها، وهو الذي تعقَّب العُقيليَّ ووَبَّخَه وقرَّعَه لأنه أوردَ في «كتاب الضعفاء» عليَّ بن المديني من أجل مسألة اللفظ! فلماذا يَنقل الذهبيُّ ما قيل في البخاري لنفسِ السبب، ثم يَسكت على مثل هذا الكلام البائر؟!.

رفعة نفس البخاري واحتماله الأذى وصبره واحتسابه:

قال وراق البخاري محمد بن أبي حاتم: (أتى رجلٌ أبا عبد الله البخاريَّ، فقال: يا أبا عبد الله، إن فلاناً يُكفِّرُكَ! فقال: قال النبي ﷺ: «إذا قال الرجلُ لأخيه: يا كافرُ، فقد باءَ به أحدُهُما»[2].

وكان كثيرٌ من أصحابه يقولون له: إن بعضَ الناس يقعُ فيك، فيقول: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، ويتلو أيضاً: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]. فقال له عبد المجيد بن

---

(١) السير: ١٢/ ٤٦٣.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٠٤)؛ ومسلم (٦٠)؛ وأبو داود (٤٦٨٧)؛ والترمذي (٢٦٣٧)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عُمر.

إبراهيم: كيف لا تدعو الله على هؤلاء الذين يَظْلِمونَكَ ويتناولونك ويَبْهَتُونَكَ؟ فقال: قال النبي ﷺ: «اصْبِروا حتى تَلْقَوني على الحوض»[(1)]، وقال ﷺ: «مَن دَعا على ظالمِه، فقد انتصَرَ»[(2)]).

وقال محمد بن أبي حاتم: (وسمعتُه يقول: لم يكن يَتعرَّض لنا قطُّ أحدٌ من أفناءِ الناس إلا رُميَ بقارعةٍ، ولم يَسْلَم. وكلَّما حَدَّث الجهالُ أنفسَهم أن يَمْكُروا بنا؛ رأيتُ من ليلتي في المنام ناراً تُوقد ثم تُطفأ من غير أن يُنتفعَ بها، فأتأوَّلُ قولَه تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ﴾ [المائدة: ٦٤].

وكان هِجِّيراهُ من الليل إذا أتيتُه في آخِرِ مَقْدَمِه من العراق: ﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ﴾ [آل عمران: ١٦٠])[(3)].

* * *

(١) أخرجه البخاري (٣٧٩٢)؛ ومسلم (١٨٤٥)؛ والنسائي في الكبرى (٥٩٠١)؛ والترمذي (٢١٨٩)، وغيرهم، من حديث أُسَيْد بن حُضَيْر.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٥٢) وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي حمزة ميمون الأعور. وأورد الألباني هذا الحديث في «الضعيفة» (٤٥٩٣)، وضعيف الجامع الصغير (٥٥٧٨).

(٣) السير: ١٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦٢. ومعنى هِجِّيراه: أي دأبُه وعادتُه ودَيْدَنُه.

الباب الثاني

شخصية الإمام البخاري العلمية

تنوّعُ عُلومِهِ وأَرْكانُ مَنْهَجِهِ
وَشفُوفُ ذِهْنِهِ، وَتفوّقُ فَهْمِهِ ووَرَعِهِ

الفصل الأول: مقدِّماتٌ ممهِّداتٌ «مقوماتُ شخصيتِه العلمية. وأسبابُ نبوغه وتفوقه».

الفصل الثاني : طلبُه العلم، ورحلاتُه وأساتيذُه.

الفصل الثالث : محدِّث الأمةِ وجبلُ الحفظ.

الفصل الرابع: ناقدُ الأسانيدِ، وخبيرُ العللِ، وإمامُ الجَرْحِ والتعديل.

الفصل الخامس: الفقيهُ البارعُ المجتهد.

الفصل السادس: فصاحتُه وأدبُه وشعرُه.

الفصل السابع : تلاميذُه.

الفصل الثامن : نشرُهُ العلمَ في الآفاقِ.

الفَصْل الأوَّل

مُقَـدِّمَات مُمهـدَات

مقوِّمات شخصيّته العلميّة وأسبابُ نبوغه وتفوُّقه

رأسُ عوامل النُّبوغ والتميز والتفرُّد: الموهبةُ التي يمنحها الله للمرء، وغرسُه في نفسه التطلُّعَ للمعالي والاضطلاعَ بالمكرمات، وتيسيرُه أسبابَ الوصول إليها وبلوغها، وتوفيقُه لسلوك ما يحقق قيامَها ويشيد بنيانَها. ثم ما يقوم به الرجل من تفجير طاقاته المَوَّارة، واستغلالِ كل ما أوتيه من مواهب ومِنَح، وتوجيه ذلك الحشد من الإمكانات والهبات لتحقيق الهدف الأعلى والغاية الأسمى.

والحقُّ أن الإمام البخاري قد رُزِق من هذا وذاك بالنصيب الأوفى، فبَلَغ أرفَعَ ما يمكن أن يُحقِّقَه أَنْبَهُ نُبهاء الدنيا وأعظمُ عظمائها، حيث كان بحقّ أعجوبةَ زمانه ونادرةَ أقرانه.

فلقد أُلْهِم حفظَ الحديث وهو في الكُتَّاب لم يَبلغ العاشرة من عمرِه، ورُزق من الذكاء المُفرِط والذِّهن السيَّال والفِطْنَة الخارقة؛ ما أدهشَ به أعيانَ أشياخه وأكابرَ معاصريه. وشَفَع ذلك بالحرص الشديد على العلم وتحصيله، فأقبل عليه بقلبه وروحه وعقله وذكائه وجسمه

حتى إنه لَيَلْتَهِمُ العلمَ التهاماً، وتودُّ أعضاؤه لو أن لها أسماعاً تتنعَّم به كما تنعَّمتْ أذناه، وكان حرصُه عليه حِرْصَ الجَموع المنوع في بلوغ لذته للمال، وطلبُهُ له طلبَ المرأة المُضِلَّة ولدَهَا ليس لها غيرُه. وضمَّ إلى هذا رحلاته الواسعة في البلدان الإسلامية، وتفرُّغَه التامَّ للطلب، ومداومتَهُ على الحفظ والمذاكرة ليلاً ونهاراً، وصَبْرَه الشديدَ في ذلك مهما صادفه من عقبات وناله من مشقات. وساعده عليه كذلك كثرةُ العلماء والمحدِّثين والفقهاء في بلدته، وما جاورها والأمصار التي رحل إليها، وفوق هذا وذاك: طِيبُ نفسه، وجميلُ أخلاقه، ولطفُ معاملته، وحسنُ عِشـرته، وورعُه واحتسابُه وتقواه ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

١ ـ نبوغه المبكر وذكاؤه الخارق:

قال محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ: حدثنا أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الورَّاق، قال: (قلتُ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بَدْءُ أمرِك في طلب الحديث؟ قال: أُلْهِمتُ حِفْظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشرُ سنين أو أقلّ. ثم خرجتُ من الكُتَّاب بعد العشر، فجعلت أختلِفُ إلى الدَّاخِليِّ[1] وغيرِه.

---

(١) يبدو من سياق الخبر أن (الداخلي) كان من محدِّثي بُخارى، ولم أقف له على ترجمة، ولا ذكره أصحاب الأنساب، وقال الحافظ في التغليق ـ ٥/ ٣٨٧ ـ: (وأظن أنها نسـبة إلى المدينـة الداخلة بنيسابور). ورجَّح الشيخ عبد الفتاح =

وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: «سفيان، عن أبي الزُّبير، عن إبراهيم»، فقلتُ له: يا أبا فلان، «إن أبا الزُّبير لم يروِ عن إبراهيم». فانْتَهَرَني، فقلتُ له: ارجِعْ إلى الأصل إن كان عندك. فدخل ونَظَرَ فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو «الزُّبير بن عَديّ عن إبراهيم». فأَخذ القلم مني، وأَحْكَم كتابَهُ، فقال: صدقتَ. فقال له بعضُ أصحابه: ابنُ كم كنتَ إذ رددتَ عليه؟ فقال: ابنُ إحدى عشرة. فلما طَعنتُ في ستَّ عشرة سنة، حفظتُ كُتُب ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلامَ هؤلاء[1]. ثم خرجتُ مع أمِّي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججتُ رجع أخي بها، وتَخلَّفتُ في طلب الحديث. فلما طَعنتُ في ثماني عشرة، جعلتُ أُصنِّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلَهم، وذلك أيام عُبيد الله ابن موسى. وصنَّفتُ كتاب «التاريخ» إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المُقْمِرة. وقال: قَلَّ اسمٌ في «التاريخ» إلا وله عندي قِصَّةٌ، إلا أني كَرهتُ تطويلَ الكتاب)[2].

= أبو غدة: (أنه منسوب إلى مدينة بخارى الداخلة، التي هي داخل السور الثاني الأصغر). تحقيق اسمي الصحيحين، ص١٤.

(١) أي: أهل الرأي.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٦ـ٧؛ تقييد المهمل: ١/ ١١ـ١٢؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٧؛ المنتظم: ١٢/ ١١٤؛ صفة الصفوة: ٤/ ١٦٨ ـ ١٦٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠؛ السير: ١٢/ ٣٩٣؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٦؛ التغليق: ٥/ ٣٨٦ـ٣٨٧؛ الهدي، ص٤٧٨.

وقال أبو بكر الكَلْوَاذانيُّ: (ما رأيتُ مثلَ محمد بن إسماعيل، كان يأخذُ الكتاب من العلم، فيطَّلعُ عليه اطِّلاعَةً، فيحفظُ عامَّةَ أطرافِ الأحاديثِ من مرة واحدة)[1].

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت سُلَيم بن مجاهد، يقول: (كنتُ عند محمد بن سَلاَم البِيْكَنْديِّ، فقال لي: لو جئتَ قبلُ لرأيتَ صبيّاً يحفظُ سبعينَ ألف حديث)[2]، يريد البخاريَّ.

وقال الورَّاق: سمعت محمد بن قُتيبة ـ قريبَ أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل ـ يقول: (كنتُ عند أبي عاصم النَّبيل، فرأيتُ عنده غلاماً، فقلتُ له: من أين أنت؟ قال: من بُخارى. قلت: ابنُ من؟ فقال: ابن إسماعيل. فقلت له: أنت قرابتي، فعانقتُه. فقال لي رجلٌ في مجلس أبي عاصم: هذا الغلامُ يُنَاطِحُ الكِبَاشَ)[3].

قال الحافظ في «التغليق» و«الهدي»: (يعني: يقاوِم الشيوخ). قلت: أي يُناظِرهم ويُذاكرهم ويُضارِعُهم في حلبة الحديث روايةً ودرايةً.

---

(١) السير: ١٢/ ٤١٦؛ التغليق: ٥/ ٤١٥؛ الهدي، ص٤٨٦.
(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٤. وسيأتي مطولاً مع تخريجه، ص٢٠١ حاشية (٢).
(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١٨؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٢؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٥؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥؛ التغليق: ٥/ ٤٠٢؛ الهدي، ص٤٨٢.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعتُ بعضَ أصحابي، يقول: (كنتُ عند محمد بن سَلاَم، فدخل عليه محمدُ بن إسماعيل، فلما خرج قال محمد بن سَلاَم: كلَّما دخل عليَّ هذا الصبيُّ تحيَّرتُ، والْتبَس عليَّ أمرُ الحديث وغيرِه، ولا أزالُ خائفاً ما لم يخرج!)[1].

قال الحافظ في «الهدي»: (يعني: يخشى أن يخطئ بحضرته).

قلت: ومحمد بن سَلاَم البِيْكَنْديّ: شيخُ البخاري، إمام حافظ ناقد، من كنوز الحديث.

وقال الوراق: سمعت أبا عبد الله البخاري، يقول: (دخلت على الحُمَيْديِّ وأنا ابنُ ثماني عشرة سنة، وبينه وبين آخَرَ اختلافٌ في حديث، فلما بَصُر بي الحُميدي قال: قد جاء من يَفْصِل بينَنا، فعَرَضا عليَّ، فقضيتُ للحميديِّ، وكان الحق معه)[2].

قلت: والحُميديُّ حافظ إمام، من جِلّة شيوخ البخاري، وأول حديث في «الجامع الصحيح» رواه البخاري عنه.

وقال أبو جعفر الورَّاق: سمعت موسى بن قُريش، يقول: (قال عبد الله بن يوسف التِّنِّيْسِيُّ للبخاريِّ: يا أبا عبد الله، انظُرْ في كُتبي،

---

(١) السير: ١٢/ ٤١٧؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٢؛ التغليق: ٥/ ٤٠٤؛ الهدي، ص٤٨٣.

(٢) التغليق: ٥/ ٤٠٤؛ الهدي، ص٤٨٣، وهو في السير: ١٢/ ٤٠١، وفيه زيادة.

وأَخبِرْني بما فيها من السَّقَط، قال: نعم)[1].

وعبد الله بن يوسف من شيوخ البخاري أيضاً، وأحدُ رواة «موطأ مالك» ومن أثبتِهم فيه، توفي سنة (٢١٨هـ)، فيكون عمر البخاري عندما قال له شيخُه تلك المقالَة أقلَّ من (٢٤) سنة، فللهِ دَرُّه!.

٢ ـ كثرة العلماء الكبار في مدينته والبلدان المجاورة في خراسان، وانتشار الحديث فيها:

خُراسان بلاد واسعة تضمُّ مدناً كثيرة من أشهرها: نَيْسابور، وبُخارى، والرَّيّ، وسَمَرْقَنْد، والشاش، ومَرْو، وهَرَاة، وبَلْخ، وغيرها. وكانت تضجُّ بالعلماء من كل فن، ونَبَغ فيها أكابر أئمة الحديث، وخرج منها أساطين الرواية.

ولقد كان حظُّ البخاري عظيماً إذ وُلد في تلك البلاد، وما إن تفتَّحت مداركُه حتى جالَ على أعيان بلدته بخارى، ثم طوَّف على شيوخ بلدان خراسان:

فحمل ببُخارى عن: محمد بن سَلاَم البِيْكَنْديِّ، ومحمد بن يوسف البِيْكَنْديِّ، وعبد الله بن محمد المُسْنَديِّ، وهارون بن الأشعث، وطائفة.

وسمع ببَلْخ من: مكِّي بن إبراهيم، وقُتيبة بن سعيد، ويحيى بن

---

(١) السير: ١٢/٤١٩؛ التغليق: ٥/٤٠٤؛ الهدي، ص٤٨٣.

بِشْر الزاهد، وجماعة.

وبِمَرْو من: علي بن الحَسن بن شَقيق، وعَبْدان، ومعاذ بن أَسد، وآخرين.

وبنَيْسابور من: يحيى بن يحيى، وبِشْر بن الحَكَم، وإسحاق بن رَاهَوَيْه، وعِدَّة.

وبالرَّيّ من: إبراهيم بن موسى الحافظ، وغيره.

وسمع من خلق غير هؤلاء سنذكر طائفة منهم في الفصل التالي[1]، وحصَّل في تلك البلدان علماً جمّاً، يعبِّر عنه أصدقَ تعبير قولُ شيخه محمد بن سَلاَم لسُليم بن مجاهد: (لو جئتَ قبلُ لرأيتَ صبياً يحفظ سبعين ألف حديث). وكذلك ما ذكره البخاري عن نفسه أنه حفظ كُتب ابن المبارك، ووكيع، وعرف أقوال واجتهادات أصحاب الرأي، وعمره ست عشرة سنة. وكل ذلك كان قبل رحلته خارج خراسان.

٣ ـ رحلاته الكثيرة الواسعة إلى أمصار الإسلام وحواضر العلم التي تشهد فورة علمية جبارة:

بعد أن طوَّف الإمام الشاب في مدن خُراسان، رحل إلى بلاد الحرمين، والشام، والعراق، والجزيرة، ومصر، وتنقل بين مدن تلك الأمصار، ونَهَل من علمائها وعَلَّ، فأَخذ عن شيوخ مكة، والمدينة،

---

(١) سيأتي، ص١٦٣.

ودمشـق، وحِمْـص، وعَسْقَـلان، والمَـوْصِـل، وحَـرَّان، والكُـوفـة، والبصرة، وبغداد، وواسِط، وغيرها.

وكثير من هذه المدن رحل البخاري إليها دفعات، ودخلها مرات. ففي سِنِي رحلته الأولى، بعد أن حجَّ، ذهب إلى البصرة ومكث فيها خمس سنين، وفي كلِّ سنة يرحل إلى مكة والمدينة ثم يعود. ورحل إلى بغداد ثماني مرات، ولا يُحصَى كم دخل الكوفة مع المحدثين.

ولقي في هذه الرحلات من العلماء ما يَجلُّ عن الوصف، وحَمَل عنهم ما يَفوت الحصر، وذلك أن هذه الأمصار الطيبة قد بارك الله فيها، ووَهَب لها رجالاً كانوا منارات هدًى لا تذبُل، وكنوز علمٍ لا يَنْضُب، وعلى رأسها: الحرمان الشريفان مهبط الوحي ومنبع العلم، ودمشق عاصمة الأمويين، والبصرة التي أمرَ عمر الفاروق بتمصيرها، والكوفة بلدة ابن مسعود وعلي من بعده وتلاميذهما من بعدهما، وبغداد حاضرة خلافة العباسيين، وحَسْبُك ما فيها من نشاط علمي كان يرعاه الخلفاء وفي مقدمتهم المأمون، فكانت مركزَ العلوم الإسلامية كلها، وملاذَ العلماء وأصحاب الكمال في كل مجال.

ولتعلم حجم الحديث الذي كان في هذه الأمصار، وكثرة المحدثين والعلماء الذين نبغوا فيها، يكفي أن تُطالع أقوالَ بعض الحفَّاظ في ذلك، ومن أمثلتـه: أن الإمام الحافظ الثقـة مُسْنِد البصرة مسلم بن إبراهيم الفَرَاهيديَّ ـ وهو من شيوخ البخاري وأبي داود ـ قال: (كتبتُ عن ثمان

مئة شيخ، ما جُزْتُ الجِسْر)[1]. وقال العِجْليُّ في مسلم هذا: (وكان ثقة، عَمي بأَخَرةٍ، ويروي عن سبعين امرأة!)[2].

والإمام ابن قُتيبة جاءه طلابُ العلم وطلبوا منه أن يحدِّث، فقال: (تَسْأَلوني أن أُحدِّثَ، وببغدادَ ثمان مئة محدِّث، كلُّهم مثلُ مشايخي!)[3]

٤ ـ تفرغه لطلب العلم وإنفاقه المال في سبيله:

ومما ساعد البخاريَّ على الرحلة والطلب، وتحصيلِ العلم والنبوغ فيه؛ تفرُّغُ بالِه من هموم الكَسْب والمعاش، والنفقة على النفس والأهل، وتوفير متطلبات الرحلة من المال والزاد والراحلة. بل كان لا يدخل السوق لشراء حاجاته، ويجد من يكفيه هذا الشأن.

وهذه السَّعَة التي كان فيها توفرت له مما وَرِثه من أبيه من مال وفير كان يعطيه للتجار مضاربةً، كذلك كانت له أرض يَكْرِيها. فيدرُّ عليه هذا وذاك ما يقوم بشؤون حياته ومتطلبات أسفاره ورحلاته. وكان يُنفِق هذا المال على نفسه ومن معه من طلاب العلم، كما تقدم ذِكْره، ومن ذلك ما رواه وراقه محمد بن أبي حاتم قال: سمعت أبا عبد الله، يقول: (كنتُ

---

(١) سؤالات الآجري: ١/ ٤٤٦ رقم (٩٥١)؛ تهذيب الكمال: ٢٧/ ٤٩١؛ السير: ١٠/ ٣١٥.

(٢) تاريخ الثقات للعجلي، ص٤٢٧ رقم (١٥٦٧)؛ تهذيب الكمال: ٢٧/ ٤٩٠ ـ ٤٩١.

(٣) السير: ١٣/ ٣٠٢.

أَستغِلُّ كلَّ شهر خمسَ مئة درهم، فأنفقتُ كلَّ ذلك في طلب العلم).

وبذلك خَلاَ قلبُ الإمام من هموم الدنيا والكسب، وانصرف بكلِّيَّته لطلبِ العلم، فحصَّل منه ما جعله واحداً من أكابر علماء الأمة.

وهكذا كان دأب علماء الأمة في بَذْلهم المالَ الوفير لتحصيل العلم والارتحال ولقاء الشيوخ، وانقطع رهطٌ جليل منهم للطلبِ، وأنفقوا في سبيله الأموالَ الجزيلة: فأنفق إسماعيل بن عيَّاش (٤٠٠٠) دينار في طلب العلم، وباع زياد البَكَّائي داره وصَحِب محمد بن إسحاق حتى سمع منه «كتاب المغازي»، وأنفق محمد بن الحَسن الشيباني (٣٠) ألفاً على الحديث والفقه والنحو والشعر، وعلي بن عاصم الواسطي أنفق (١٠٠) ألف درهم في طلب الحديث، وأنفق الفقيه هشام بن عُبيد الله الرازي (٧٠٠) ألف درهم في طلب العلم، ويحيى بن مَعين أنفق ألف ألف درهم وخمسين ألفاً، وغيرهم كثير، وقصصهم تدهش الألباب[1].

٥ ـ حرصه الشديد على تحصيل العلم، وانشغال قلبه وفكره فيه ليلاً ونهاراً:

سطَّر علماؤنا من لدُن الصحابة ثم التابعين وأتباعهم وهلمَّ جراً، أروعَ الأمثلة في الإقبال على العلم، وقدَّموا أرفَعَ النماذجِ في الانشغال به والحرص عليه، وتتبُّع جواهره واقتناص شوارده، وتعاهدوه أكثر من

---

(١) انظر في هذا فصلاً نفيساً في كتاب «صفحات من صبر العلماء»، ص٣٠٤ ـ ٣٢٥.

الجَموع المَنوع الحريص على ماله. والإمام البخاري أحدُ الكبار الذين يُشار إليهم في هذا الميدان.

قال أبو بكر بن المُقرِئ: سمعت أبا أحمد محمد بن إسحاق النَّيسابوري، يقول: سمعت أحمد بن يوسف السُّلَمي، يقول: (رأيتُ محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ في مجلس مالك بن إسماعيل، وهو يبكي، فقلت له: ما يُبكيك؟ قال: لا يُمكنني أن أكتبَ ولا أن أَضْبِطَ. ثم جعل الله محمدَ بنَ إسماعيل كما رأيتم!)[1].

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: (بَلَغني أن أبا عبد الله شَرِب دواءً للحِفْظ يُقال له: البلاذُر، فقلت له يوماً خلوةً: هل من دواءٍ يَشربُه الرجل فينتفعُ به للحفظ؟ فقال: **لا أعلمُ، ثم أقبل عليَّ، وقال: لا أعلمُ شيئاً أنفعَ للحفظ من نَهْمَةِ الرجل، ومداومةِ النظر)**[2].

وقال هانئ بن النَّضْر: (كنا عند محمد بن يوسف ـ يعني: الفِرْيابيَّ ـ بالشام، وكنا نتنزَّه فعلَ الشباب في أكل الفِرْصَاد ونحوه، وكان محمد بن إسماعيل معنا، وكان لا يُزاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويُكِبُّ على العلم)[3].

---

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٦؛ التغليق: ٥/ ٣٨٨. ومالك بن إسماعيل هو أبو غسان النهدي، من شيوخ البخاري، توفي سنة (٢١٩هـ).

(٢) السير: ١٢/ ٤٠٦؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٠؛ التغليق: ٥/ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٧ ـ ٤٨٨.

(٣) مر: ص٨٣ حاشية (٣).

وروى وراقه محمد بن أبي حاتم قال: (كان أبو عبد الله إذا كنتُ معه في سفر يجمعنا بيتٌ واحد إلا في القَيْظ أحياناً، فكنت أَراه يقوم في ليلة واحدة خمسَ عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القَدَّاحة فيُوري ناراً بيده ويُسْرِج، ثم يُخْرج أحاديثَ فيعلِّم عليها، ثم يَضَع رأسه!)[1].

وقال محمد بن يوسف الفِرَبْريُّ: (كنتُ عند محمد بن إسماعيل البخاريِّ بمنزله ذاتَ ليلةٍ، فأحصيتُ عليه أنه قام وأَسْرَجَ يَستذكر أشياءَ يُعلِّقها في ليلة ثماني عشرة مرة)[2].

٦ ـ تحمله المصاعب واصطباره على المشقات:

الإمام البخاري من أفقهِ الخَلْق بمنزلةِ العلم وشرفِهِ وسموِّه، وأنه غايةٌ سامية ومطلبٌ عالٍ، ومهرُه كذلك غالٍ، وطريقُه صعب المسالك، جَمُّ العقبات، يتطلَّب من سالكيه أعظم التضحيات، والأخذَ من الدنيا أخذاً خفيفاً، وتجييشَ كلِّ ما يمتلكه المرء لتقديمه ثمناً لنيل العلم وامتلاك مفاخره. فلا بدَّ في سبيل ذلك من بَذْل المال النفيس، والوقت الثمين، والأُنْس بالأحباب، والقُرْب من الأصحاب، والتضحية براحة

---

(١) مر بأطول منه مع تخريجه: ص٦١ حاشية (٣).
(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٤؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٠؛ المنتظم: ١٢/ ١١٥ ـ ١١٦؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٨؛ السير: ١٢/ ٤٠٤؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٠.

الجسد وهدوء البال والدَّعَة والرفاه، والتشمير عن ساعد الجد، والقيام على ساق، واستقبال الصعاب في اختراق الآفاق، بأتم الرضا وأطيب الأخلاق.

وصدق الإمام الحافظ يحيى بن أبي كثير حينما قال: (لا يُسْتطَاعُ العلمُ براحةِ الجِسْم)[1].

ولقد تعرَّض إمامنا لمصاعبَ كثيرة، ومشقات جَمَّة، روتْ لنا كتبُ التراجم في سيرته هذين الموقفين الجليلين:

قال محمد بن أبي حاتم: سمعت البخاريَّ، يقول: (خرجتُ إلى آدمَ بن أبي إياس، فتخلَّفَتْ عنِّي نفقتي، حتى جعلتُ أتناولُ الحشيشَ، ولا أُخْبِرُ بذلك أحداً! فلما كان اليومُ الثالث، أتاني آتٍ لم أعرفْه، فناولَني صُرَّة دنانير، وقال: أنْفِقْ على نفسِك!)[2].

وآدم بن أبي إياس من شيوخ البخاري الشاميين، كان محدِّثَ عَسْقَلان، وعسقلان مدينة بفلسطين على البحر قريبة من غزة إلى الشمال منها.

وقال أبو بكر محمد بن صابر بن كاتب: سمعت عُمر بن حفص

---

(١) صحيح مسلم: عقب الحديث (٦١٢).
(٢) السير: ١٢/ ٤٤٨؛ تاريخ الإسلام، ص٢٦٣؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٧؛ التغليق: ٥/ ٣٩٥؛ الهدي، ص٤٨٠.

الأشقر، يقول: (كنَّا مع محمد بن إسماعيل بالبصرة نكتبُ الحديثَ، ففقدناه أياماً، فطلَبْنَاهُ، فوجدناه في بيتٍ وهو عُرْيان، وقد نَفِد ما عنده ولم يبقَ معه شيءٌ، فاجتمعْنا وجَمَعْنا له الدراهمَ حتى اشترينا له ثوباً وكَسَوْناه، ثم اندفعَ معنا في كتابة الحديث)[1].

هكذا كان انصرافُ الإمام لطلب العلم وجَمْع السُّنَن الشريفة، وقد قَنِع باليسير من العيش، ولم يتكلَّف لمأكلِه وملبسه، ولم يعبأ بقساوة الحياة، وضَحَّى بكل شيء حتى إنه أكلَ الأعشاب لِيُقيم أَوَدَه، وتأبَّتْ عليه نفسُه أن يطلبَ من أحدٍ إعزازاً للعلم وحَمَلةِ حديثِ النبي ﷺ، وأعادَ للأذهان ما وَقَع لأصحاب رسول الله ﷺ في «سَرِيَّة الخَبَط»[2]. بل إن البخاري قد باعَ ملابسَه ليُنفقَ على نفسه في رحلته، ولم يُبْقِ عنده إلا ما يواري جسمَه ولا يمكنه الخروج به أمام الناس لطلبِ العلم، فاحتبسَ لذلك في بيته، حتى افتقده أصحابُه وأَرْفَقوه بمعونتهم.

٧ ـ ورعُه وتقواه واحتسابُه وعملُه بعلْمِه:

لا شك أن الاحتسابَ في طلب العلم والإخلاص لله فيه، يحرسُه ويَحميـه، وأن العمل به يحفظُه من النسيان وينمِّيه ويزكِّيه، وبالورع

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٣؛ تقييد المهمل: ١/ ١٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٨؛ السير: ١٢/ ٤٤٨؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٧؛ تحفة الأخباري، ص٢٠٩.

(٢) وتسمى «غزوة سِيف البحر»، تحت إمرة أبي عبيدة رضي الله عنه. انظر: الفتح: ٨/ ٧٧ الأحاديث (٤٣٦٠ ـ ٤٣٦٢).

والتقوى تُفتح الأقفال وتُفكُّ الطَّلاسم وتُكْشف الخفايا، ومجموعُ ذلك يَقذِف في القلب ـ بإذن الله ـ نوراً ليَفهمَ به ما يُلقى إليه، ويجعل فيه فُرْقاناً يَفْصِل بين الحق والباطل، ويَميز الخبيثَ من الطَّيّب.

قال الإمام القُرْطُبي: (قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]: وعدٌ من الله تعالى بأن من اتَّقاه علَّمَه؛ أي يجعل في قلبه نوراً يَفهم به ما يُلقى إليه، وقد يجعل الله في قلبه ابتداءً فُرْقاناً، أي فَيْصلاً يَفصل به بين الحق والباطل، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩])[1].

ولقد عَلِم علماؤنا ذلك فلزِموه ولازَمُوه، فذلَّ لهم الصَّعْب، وانفتح المُغْلَق، وانكشَفَ المخبوء، وأكرمهم الله بدرجات من العلمَ لا يصل إليها إلا من سلك سبيلهم وحقق سلوكهم.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (إني لأحسَبُ الرجلَ ينسى العلم بالخطيئة يعملُها، وإن العالم من يَخشى الله، وتلا: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨])[2].

وروى سفيان عن إبراهيم قال: (من تعلَّم علماً يريد به وجهَ الله

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٣/ ٣٨٦.

(٢) جامع بيان العلم: ٢/ ٧.

والدارَ الآخرة؛ آتاه الله من العلم ما يحتاج إليه)[١].

وقال سفيان الثوري: (إن استطعتَ أن لا تحكَّ رأسَك إلا بأثرٍ فافعلْ)[٢].

وقال أيضاً: (يهتِفُ العلمُ بالعمل، فإن أجابه وإلاَّ ارتحَلَ)[٣].

وقال عامر الشعبي: (كنا نستعينُ على حفظِ الحديث بالعمل به، وكنا نَستعين على طلبه بالصوم)[٤].

وأما إمامنا البخاري فقد ذكرنا في سيرته وهَدْيه ما كان عليه من الورع والزهد والتقوى والإخلاص ومتابعة سنة النبي ﷺ وعمله بعلمه، وحسبك من ذلك قوله: (ما وضعتُ في كتاب «الصحيح» حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصليت ركعتين).

فتضافَرَتْ هذه العواملُ في تكوين شخصيته، وبروزِ أَلْمَعِيَّتِه، فنبَغَ بين أئمة عصره، فكان إماماً أَحْوَذِيّاً نَسِيجَ وَحْدِه رضي الله عنه ورحمه.

* * *

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ١٣.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي، رقم (١٧٧).

(٣) جامع بيان العلم: ٢/ ١٣؛ فتح المغيث للسخاوي: ٣/ ٢٨٣.

(٤) جامع بيان العلم: ٢/ ١٤؛ فتح المغيث: ٢/ ٢٨٣.

الفَصْل الثَاني

طلب العلم ورحلاته وأساتيذه

استجاب أئمتنا الكرام لأمر الله تعالى حيث يقول: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وعملوا بتوجيه النبي ﷺ: «مَن سلَك طريقاً يَلتمس فيه علماً، سَهَّل الله له به طريقاً إلى الجنة»(١)؛ ابتغاءَ وجه الله، وإيثاراً لرضاه، ونصرةً لدينه، وحمايةً لسُنَّة نبيه ﷺ، وطمعاً في ثوابه.

فرحل الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في طلب الحديث، ومشى على دربهم التابعون، واقتفى آثارَهم علماءُ الأمة جيلاً بعد جيل، وبذلوا في سبيل ذلك كل غالٍ ونفيس، ورَكِبوا الصِّعاب، ولاقوا الأهوال، واستهانوا بالمخاطر، واحتمَلُوا فراقَ الأهل والأحباب والأوطان، وهانَ عليهم كلُّ صعب من أجلِ جَمْع السُّنَنِ وصيانةِ الآثار من الضياع.

---

(١) طرف من حديث رواه أبو هريرة، وأخرجه عنه: مسلم (٢٦٩٩)؛ وأبو داود (٣٦٤٣)؛ والترمذي (٢٦٤٦)؛ وابن ماجه (٢٢٥)؛ وابن حبان (٨٤)، وتتمة تخريجه فيه.

وأمثلة ذلك لا تتسع له سطور هذه الكلمة الموجزة، وقد فَصَّل القولَ فيه جمهرةٌ من أئمة المحدثين، وأوردوا من أدلته الكثير الطيب[١].

قال يحيى بن معين: (أربعة لا تؤنِس منهم رُشْداً: حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابن المحدث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث)[٢].

وللرحلة أهداف سامية ومقاصد جليلة، من أبرزها: تحصيل الحديث، والتثبت منه، وطلب العلو في السند، والبحث عن أحوال الرواة، ومذاكرة العلماء في نقد الأحاديث وعللها، وغيرها.

ولها فوائد جمة يحصِّلها الراحلون، منها: التمكن من الجوانب العلمية، واتساع المعارف، وتنوع العلوم، وتنمية الفضائل والكمالات في النفس، واكتساب صداقات جديدة خالصة، ونشر العلم[٣].

---

(١) انظر مثلاً: الرحلة في طلب الحديث للخطيب مع مقدمة محققه الدكتور نور الدين عتر، معرفة علوم الحديث، ص٥ ـ ١٢؛ الجامع لأخلاق الراوي: رقم (١٧٣٨ ـ ١٨١٢)؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص٤٦؛ فتح المغيث: ٣/ ٢٧٦؛ تدريب الراوي: ٢/ ١٤٢ ـ ١٤٤، وغيرها من كتب مصطلح الحديث.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص٩؛ الرحلة في طلب الحديث: رقم (١٤)؛ الجامع لأخلاق الراوي: رقم (١٧٤٧)؛ فتح المغيث: ٣/ ٢٧٧ـ ٢٧٨.

(٣) انظر الحاشية رقم (١)؛ ومقدمة «الرحلة في طلب الحديث» للمحقق.

والإمام أبو عبد الله البخاري أحدُ فرسان هذا الميدان، بل هو في مقدمة ركبه الميمون، طلب العلم فأكثر جداً، ورحل فأطال الرحلة، وطوَّفَ في البلدان، وأَتْهَم وأَنْجَدَ، وتَعِب ونَصِب، وجاع وعَطِش، وصَبَرَ على المشقات، وصابر قساوة الحياة، وضحَّى بالملذات، وهجر الأوطان والأوطار، وفارَقَ الأحباب والأصحاب، واستعذَبَ الصِّعاب، واستهان بالغُربة، وتبتَّلَ في محاريب العلماء بتحصيل السنن والآثار، وروى عمن هو أكبر منه، ومن في سِنّه، ومن هو أصغر منه، وأخذ عن الأعيان، وجمع فأوعى، وانتقى واختار، وسَلَك في ذلك منهجاً متفرداً لم يُسبق إليه، فكان يلقى الشيخَ فيسألُه عن كل شيء ويستنزِف حديثَه، ويدخل البلدَ فيستوعب ما فيه من علم، فنال ما أراد، وأكرمه الله بأفضل ما ينال المُخْلَصون من البشر، فوَضَع لكتابه القبول في السماء والأرض، ورفع ذِكْره في الخافقين.

أولاً ـ طلبه العلم

●● قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الورَّاق: (قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بَدْءُ أمرك في طلب الحديث؟ قال: أُلْهِمْتُ حِفْظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشرُ سنين أو أقلّ، ثم خرجتُ من الكُتَّاب بعد العشر، فجعلت أَختلِفُ إلى الداخليِّ وغيرِه. . .).

فهذا يُعطيك أن البخاري قد بدأ بطلبِ العلم وسماعِ الحديث سنة (٢٠٤هـ)، وعمره نحو عشر سنين.

وقال في الخبر نفسه: (فلما طَعنتُ في ستَّ عشرة سنة، حَفظتُ كُتُب ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء - يعني أصحابَ الرأي -)[1].

وقال أبو جعفر الورَّاق: سمعت أبا عبد الله، يقول: (كنتُ أَختلِفُ إلى الفقهاء بمَرْو وأنا صبيٌّ، فإذا جئتُ أَستحيي أن أُسَلِّم عليهم، فقال لي مُؤدِّبٌ من أهلها: كم كتبتَ اليومَ؟ فقلتُ: اثنين، وأردتُ بذلك: حديثين، فضحك مَنْ حَضَر المجلس، فقال شيخٌ منهم: لا تضحكوا منه، فلعلَّه يَضحكُ منكم يوماً!!)[2].

●● قال أحمد بن سَيَّار في «تاريخه»: (ومحمدُ بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفيُّ، أبو عبد الله، طلبَ العلمَ، وجالَسَ الناسَ، ورَحل في الحديث، ومَهَر فيه وأَبْصَر، وكان حسنَ المعرفة، حسنَ الحفظ، وكان يتفقَّه)[3].

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت أبا سعيد المُؤَدِّب، يقول: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن، يقول: (لم يكن يُشْبِه طلبُ

(١) مر مطولاً مع تخريجه، ص١٤٩ حاشية (٢).
(٢) السير: ١٢/ ٤٠١؛ التغليق: ٥/ ٣٨٧.
(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٦؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٧ - ٢٨؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٢؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٣٨؛ السير: ١٢/ ٤٣٤ - ٤٣٥؛ التغليق: ٥/ ٤١٢؛ الهدي، ص٤٨٥.

محمد للحديث طلَبَنا، كان إذا نَظَر في حديثِ رجلٍ أَنْزَفَه)[1].

وقال الوراق أيضاً: (سمعت العباس الدُّورِيَّ يقول: ما رأيتُ أحداً أحسنَ طلباً للحديث من محمد بن إسماعيل، كان لا يَدَعُ أصلاً ولا فرعاً إلا قَلَعَه. ثم قال لنا: لا تَدَعُوا شيئاً من كلامه إلا كتبتُموه)[2].

●● قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت أبا عبد الله، يقول: (لم تكن كتابتي للحديث كما كَتَب هؤلاء، كنتُ إذا كتبتُ عن رجلٍ سألتُه عن اسمِه وكُنْيَتِه ونِسْبَتِه وحَمْلِه الحديثَ، إنْ كان الرجل فَهِماً. فإنْ لم يكن، سألتُه أن يُخْرِجَ إليَّ أصلَه ونُسخَته. فأما الآخرون فلا يُبالون ما يكتُبون، ولا كيف يكتبون)[3].

وقال إسحاق بن أحمد بن خلف: سمعت محمد بن إسماعيل غير مرة، يقول: (ما تَصَاغَرْتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المَدِينيِّ، ما سمعتُ الحديث من فِي إنسانٍ أشهى عندي أن أسمعَهُ من فِي عليٍّ)[4].

وقال محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي

---

(١) السير: ١٢/ ٤٢٧. وعبد الله بن عبد الرحمن هو الدارمي الإمام.

(٢) السير: ١٢/ ٤٠٦؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥١؛ التغليق: ٥/ ٣٨٩ وفيه (بَلَغه) بدل (قلعه).

(٣) السير: ١٢/ ٤٠٦؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥١؛ التغليق: ٥/ ٣٨٩.

(٤) تاريخ بغداد: ٢/ ١٧ ـ ١٨؛ تقييد المهمل: ١/ ٢١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٢؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥١.

حاتم الوراق، يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاريَّ، يقول: (دخلتُ البصرة خمسَ مرات أو نحوها، فما تركتُ بها حديثاً صحيحاً إلا كتبتُه، إلا ما لم يَظهر لي)[1].

وعن البخاري قال: (لا يكون المحدِّث محدثاً كاملاً حتى يكتبَ عمَّن هو فوقَه، وعمَّن هو مثلُه، وعمن هو دونَه)[2].

وقد فَعل البخاري هذا والتزمه، كما سنبيِّنه عند الحديث عن طبقات شيوخه، فروى عن رفقائه في الطلب، وعن قوم في عِداد طلبته في السنِّ والإسناد، وروى عن تلامذته، ومن أمثلة ذلك الحديثُ الذي رواه عن الإمام الترمذي:

أخرج الترمذي بإسناده عن أبي سعيد الخُدْريِّ قال: قال رسول الله ﷺ لعليٍّ: «يا عليُّ، لا يَحِلُّ لأحدٍ يُجْنِبُ في هذا المسجد غيري وغيرُك».

ثم قال الترمذي: (سَمِع مني محمدُ بن إسماعيل هذا الحديث فاستغربَهُ)[3].

---

(1) السير: ١٢/ ٤١٦؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٤؛ التغليق: ٥/ ٤١٩؛ الهدي، ص٤٨٨.

(2) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥٥؛ التغليق: ٥/ ٣٩٤؛ الهدي، ص٤٧٩. وجاء مثله عن وكيع، انظر: الجامع لأخلاق الراوي (١٧١٣)؛ السير: ٩/ ١٥٩؛ الهدي، ص٤٧٩؛ فتح المغيث للسخاوي: ٣/ ٢٩٦.

(3) سنن الترمذي (٣٧٢٧)؛ والحديث ضعيف، وانظر كلام الحافظ عليه في =

ثانياً ـ رحلاته

بداية رحلاته خارج خراسان:

روى محمد بن أبي حاتم الوراق، عن البخاري قال: (فلما طَعنتُ في ستَّ عشرة سنةً، حفظتُ كُتُب ابنِ المبارك ووكيع، وعرفتُ كلامَ هؤلاء. ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججتُ رجَعَ أخي بها، وتخلَّفتُ في طَلَبِ الحديث)(١).

فهذا يدل على أن البخاري بدأ رحلتَه خارج خراسان وعمره ست عشرة سنة، ويكون ذلك في سنة (٢١٠هـ).

قال إسحاق بن أحمد بن خَلَف: (رحل محمد بن إسماعيل في آخر سنة عشر ومئتين)(٢).

وهكذا قال الذهبي في «الكاشف» و«العبر»، والسبكي في «طبقات الشافعية»(٣)، والحافظ في «الهدي» حيث ذكر الخبر المتقدم عن الورَّاق، وعقَّبَ عليه فقال: (فكان أول رحلته على هذا سنة عشر ومئتين، ولو رحل أول ما طلب، لأدرك ما أدركَتْه أقرانُه من طبقة عالية ما أدركها،

= «أجوبته عن أحاديث المشكاة»: مشكاة المصابيح: ٣/ ١٧٨٩ ـ ١٧٩١.

(١) انظر تمام الخبر مع تخريجه ص١٤٩ حاشية (٢).

(٢) التغليق: ٥/ ٣٨٧.

(٣) الكاشف: ٣/ ١٨؛ العبر: ١/ ٣٦٨؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٣.

وإنْ كان أدرَكَ ما قارَبَها كيزيد بن هارون وأبي داود الطَّيَالِسيِّ)[1].

قول البخاري في رحلاته إلى الأمصار وسماعه من الأعيان، وأقوال الأئمة في ذلك:

قال محمد بن أحمد غُنْجار: حدثنا أبو الحُسين محمد بن عمران ابن موسى الجُرْجَاني، قال: سمعت أبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن البُخاري ـ بالشاش ـ يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (لقيتُ أكثرَ من ألف رجلٍ من أهل العلم: أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر، لقيتُهم كرَّاتٍ، قَرْناً بعد قَرْن، ثم قَرْناً بعد قَرْن، أدركتُهم وهم متوافرون أكثر من ستٍّ وأربعين سنةً: أهل الشام، ومصر، والجَزيرة مرتين، وبالبصرة أربع مرات في سنينَ ذوي عددٍ، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أُحصي كم دخلتُ الكوفة وبغدادَ مع محدِّثي أهلِ خُراسان، منهم: المَكّيُّ بن إبراهيم، ويحيى بن يحيى، وعليُّ بن الحَسن بن شَقِيق[2]، وقُتيبة بن سعيد، وشِهاب بن مُعَمَّر.

وبالشام: محمد بن يوسف الفِرْيابيّ، وأبا مُسْهر عبد الأعلى بن مُسْهِر، وأبا المُغيرة عبد القدُّوس بن الحجَّاج، وأبا اليَمان الحكم بن نافع، ومن بعدهم عدة كثيرة.

---

(١) الهدي، ص٢٧٨.

(٢) في تاريخ ابن عساكر: (سفيان)، وهو تحريف.

وبمصر: يحيى بن بُكَير، وأبا صالح كاتبَ الليث بن سعد، وسعيدَ بن أبي مريم، وأَصْبَغ بن الفَرَج، ونُعيم بن حمَّاد.

وبمكة: عبد الله بن يزيد المُقْرئ، والحُميدي، وسُليمان بن حَرْب قاضي مكة، وأحمد بن محمد الأزْرَقي.

وبالمدينة: إسماعيل بن أبي أُوَيْس، ومُطرِّف بن عبد الله، وعبد الله بن نافع الزُّبيريِّ، وأحمد بن أبي بكر الزهري أبا مصعب، وإبراهيم بن حمزة الزُّبيري، وإبراهيم بن المُنْذِر الحِزَاميّ.

وبالبصرة: أبا عاصم الضَّحَّاك بن مَخْلَد الشَّيْبانيَّ، وأبا الوليد هشام بن عبد الملك، والحَجَّاج بن المِنْهال، وعليّ بن عبد الله بن جعفر المَدِيني.

وبالكوفة: أبا نُعيم الفَضْل بن دُكَيْن، وعُبيد الله بن موسى، وأحمد بن عبد الله بن يُونُس، وقُبيصة بن عُقْبة، وابن نُمير، وعبد الله وعثمان ابنَي أبي شَيْبة.

وببغداد: أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعين، وأبا مَعْمَرٍ، وأبا خَيْثمة، وأبا عُبيد القاسم بن سَلاَّم.

ومن **أهل الجَزيرة**: عَمْرو بن خالد[1] الحَرَّاني.

---

(١) في تاريخ ابن عساكر: (حماد)، وهو تحريف.

وبواسط: عَمْرو بن عَوْن، وعاصم بن علي.

وبمرو: صَدَقة بن الفَضْل، وإسحاق بن إبراهيم الحَنْظَليّ.

واكتفينا بتسميةِ هؤلاء حتى يكون مختصراً، وأن لا يَطول ذلك)[1].

وقال أبو عبد الله الحاكم النَّيْسابوري في «تاريخ نَيسابور»: (ممَّن سمع منه البخاريُّ رحمه الله تعالى:

بمكة: أبو الوليد أحمد بن محمد الأَزْرَقي، وعبد الله بن يزيد المُقْرِئ، وإسماعيل بن سالم الصَّائغ، وأبو بكر عبد الله بن الزُّبير الحُمَيْدي، وأقرانُهم.

وبالمدينة: إبراهيم بن المُنذر الخِزَاميُّ، ومُطَرِّف بن عبد الله، وإبراهيم بن حمزة، وأبو ثابت محمد بن عُبيد الله، وعبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسِيُّ، ويحيى بن قَزَعة، وأقرانهم.

وممن سمع منه **بالشام**: محمد بن يوسف الفِرْيابيُّ، وأبو النَّضْر إسحاق بن إبراهيم، وآدم بن أبي إياس، وأبو اليَمان الحَكَم بن نافع،

---

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٨ ـ ٥٩، وذكره مختصراً: الذهبي في السير: ١٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨؛ والحافظ في التغليق: ٥/ ٣٨٨؛ والهدي، ص٤٧٨. وللخبر تتمة ذكرتها ص٩٣ ـ ٩٥ حاشية (١).

وحَيْوَة بن شُرَيْح، وخالد بن خَلِيٍّ قاضي حمص، وخَطَّاب بن عثمان، وسُليمان بن عبد الرحمن، وأبو المُغيرة عبد القدوس، وأقرانهم.

وممن سمع منه ببُخَارى: محمد بن سَلاَم البِيْكَنْديُّ، ومحمد بن يوسف، وعبد الله بن محمد المُسْنَديُّ، وهارون بن الأَشعث، وأقرانهم.

وممن سمع منه بمَرْو: علي بن الحَسن بن شَقيق، وعَبْدان[1] بن عثمان، ومحمد بن مُقاتل، وعَبْدة بن الحَكَم، ومحمد بن يحيى الصائغ، وحِبَّان بن موسى، وأقرانهم.

وممن سمع منه من أهل بَلْخ: مَكِّيُّ بن إبراهيم، ويحيى بن بِشْر، ومحمد بن أَبَان، والحَسن بن شُجاع[2]، ويحيى بن موسى، وقُتيبة بن سعيد، وأقرانُهم، وقد أكثَرَ بها.

وممن سمع منه من أهل هَرَاة: أحمد بن أبي الوليد الحَنَفيُّ.

وممن سمع منهم من أهل نَيْسابور: يحيى بن يحيى التَّمِيميُّ، وبِشْر بن الحَكَم، وإسحاق بن إبراهيم الحَنْظَليُّ، ومحمد بن رافع، وأَحمد بن حَفْص، ومحمد بن يحيى الذُّهْلِيُّ، وأقرانهم.

---

(١) هو عبد الله بن عثمان بن جَبَلة المَرْوَزِيُّ، وعَبْدان لقَبٌ.

(٢) في تهذيب الأسماء واللغات: (نجاع)، وهو تحريف.

وممن سمع منهم من أهل **الرَّيِّ**: إبراهيم بن موسى.

وممن سمع منهم من أهل **بغداد**: محمد بن عيسى الطَّبَّاع، ومحمد بن سابق[(١)]، وسُرَيْج بن النعمان، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر ابن أبي الأَسْود[(٢)]، وإسماعيل بن الخليل، وأبو مُسْلم عبد الرحمن بن يونس[(٣)] المُسْتَمْلي، وأقرانُهم.

وممن سمع منهم من أهل **واسِط**: حسَّان بن حسَّان، وحسَّان بن عبد الله، وسعيد بن سُليمان[(٤)]، وأقرانهم.

وممن سمع منهم **بالبصرة**[(٥)]: أبو عاصم النَّبيل، وصفوان بن عيسى، وبُدَل بن المُحَبَّر، وحَرَميُّ بن حَفْص[(٦)]، وعفان بن مُسْلم،

---

(١) في تهذيب الأسماء واللغات: (سائق)، وهو تصحيف.

(٢) في «ما تمس إليه حاجة القاري»: (أبو بكر بن الأسود)، والصواب ما أثبتُّه، واسمه عبد الله بن محمد، بَصْري، سكن بغداد وحَدَّث بها.

(٣) في «ما تمس إليه حاجة القاري»: (بن أبي يونس)، وهو غلط.

(٤) ويعرف بسَعْدَوَيْه، وجاء في تهذيب الأسماء واللغات: (سعيد بن عبد الله بن سليمان)، ولم أجد له ذِكْراً، ولا ذكره بَحْشَل في «تاريخ واسط».

(٥) سقطت هذه العبارة في: «ما تمس إليه حاجة القاري»، واندرجت الأسماء التالية تحت «أهل واسط»!.

(٦) في تهذيب الأسماء واللغات: (حَرَميُّ بن عُمارة)، وهو غلط، لأن البخاري لم يسمع منه، فقد توفي سنة (٢٠١هـ).

ومحمد بن عَرْعَرة، وسُليمان بن حَرْب، وأبو حُذيفة النَّهْديُّ، وأبو الوليد الطَّيَالِسِيُّ، وعارِمٌ، ومحمد بن سِنان، وأقرانهم.

ومن سمع منهم **بالكوفة**: عُبيد الله بن موسى، وأبو نُعيم، وأحمد بن يعقوب، وإسماعيل بن أبان، والحَسن بن الرَّبيع، وخالد بن مَخْلَد، وسَعْد بن حَفْص، وطَلْق بن غَنَّام، وعُمر بن حَفْص، وفَرْوَة بن أبي المَغْرَاء، وقَبِيصة بن عُقْبة، وأبو غسَّان النَّهْديُّ، وأقرانهم.

ومن سمع منهم **بمصر**: عثمان بن صالح، وسعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن صالح، وأحمد بن صالح، وأحمد بن شَبيب، وأَصْبغ بن الفَرَج، وسعيد بن عيسى، وسعيد بن كَثير بن عُفَيْر، ويحيى بن عبد الله ابن بُكَيْر، وأقرانهم.

ومن سمع منهم **بالجزيرة**: أحمد بن عبد الملك الحَرَّاني، وأحمد بن يزيد الحَرَّاني، وعَمْرو بن خالد، وإسماعيل بن عبد الله الرَّقِّيُّ، وأقرانهم).

قال الحاكم: (فقد رحلَ البخاري رحمه الله تعالى إلى هذه البلاد المذكورة في طلب العلم، وأقام في كل مدينة منها على مشايخها. وإنما سَمَّيتُ من كلٍّ ناحية جماعةً من المُتقدِّمين، ليُسْتَدلَّ به على عالي إسنادِه، وبالله التوفيق)[١].

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٣٣ـ٣٦؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧١ـ=

وذكر نحوَ ما تقدَّم: ابنُ نقطة في «التقييد»، والذهبي في «تاريخ الإسلام»، والسُّبْكي في «طبقات الشافعية»، والصَّفَدي في «الوافي بالوفيات».

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي في صدر ترجمته: (رحلَ في طلب العلم إلى سائر محدِّثي الأمصار، وكَتَب بخُراسانَ، والجبال، ومُدنِ العراق كلِّها، وبالحجاز، وبالشام، ومصر).

وذكر طائفة من أشياخه، ثم قال: (وخَلْقاً سِواهم لا يتسعُ ذِكْرهم، وورد بغدادَ دفعاتٍ)[1].

مواقف جليلة ووقفات كاشفة حول رحلاته إلى هاتيك الأمصار:

رحلاته إلى الحجاز:

ذكرنا عن البخاري أنه حَجَّ وعُمره ستَّ عشرة سنة ـ أي: سنة (٢١٠هـ) ـ مع أمه وأخيه، ثم رجع أخوه بأمه إلى بخارى، قال البخاري: (وتخلَّفتُ ـ أي بمكةَ ـ في طلب الحديث: فلما طَعنتُ في ثماني عشرة، جعلت أُصنِّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلَهم، وذلك أيام عُبيد الله

= ٧٢. وفيهما تصحيفات أخرى غير ما ذكرتُه، صَوَّبتُها من كُتُب الرجال.

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٤ ـ ٥؛ تقييد المهمل: ١/ ١٠ ـ ١١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٤.

ابن موسى. وصنَّفتُ كتابَ «التاريخ» إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المُقْمِرة)[١].

وهذا يعني: أنه مكث في الحجاز سنتين، ويؤيد ذلك ما ذكره الحافظ عن البخاري أنه قال: (أقمتُ بالمدينة بعد أن حججتُ سنةً حرْداً أكتبُ الحديث)[٢].

وتقدَّم قولُ البخاري في الخبر الطويل عن رحلاته أنه أقام (بالحجاز ستة أعوام)، لكن هذه المدة لم تكن متوالية، بل كان يذهبُ إلى العراق ويعود إلى الحجاز، كما سيأتي في الفقرة التالية.

وجاء عن البخاري أيضاً أنه صَنَّف كتابه «الجامع الصحيح» في المسجد الحرام وفي بخارى، واستغرق في تصنيفه ستَّ عشرة سنة. كما رووا عنه أنه نَقَل تراجِمَهُ من المُسَوَّدَة إلى المُبَيَّضَة فيما بين القبر الشريف والمنبر[٣].

ويُؤخذ من هذا أن الإمام كان يُصنِّف «الجامع الصحيح» في البلدان: بمكة، والمدينة، والبصرة، وبخارى. ويفيد كذلك بأنه رحل

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٧، وقد مرَّ مطوَّلاً.

(٢) الهدي، ص٤٨٨. والحَرْد: الجِدّ، والقَصْد. ورجلٌ حَرْدٌ: معتزلٌ عن الناس مُتنحٍّ.

(٣) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٢، التغليق: ٥/ ٤٢١؛ الهدي، ص٤٨٩. وسيأتي مفصلاً في الفصل الأول من الباب الثالث، ص٣٢٩.

إلى الحرمين الشريفين مراتٍ أخرى غير ما سبق.

رحلاته إلى العراق:

●● قال خَلَف بن محمد الخَيَّام: سمعت إسحاق بن أحمد بن خَلَف، يقول: (رحلَ محمدُ بن إسماعيل إلى العراق في آخر سنة عشرٍ ومئتين)[1].

وهذه الرحلة هي الأولى التي يدخل فيها البصرة، ويُستنتج من هذه الرواية أنه بعد فراغه من الحج رحل إلى البصرة. كذلك دخل بغداد في هذه الرحلة، كما يُشير إليه قولُ أبي الفَضْل محمد بن طاهر: (قدِمَ البخاريُّ بغدادَ سنة عشرٍ ومئتين)[2]، ويؤيِّده ما جاء عن البخاري أنه قال: (دخلتُ على مُعلَّى بن منصور الرَّازيِّ ببغداد سنة عشر)[3]. ومُعَلَّى مات ببغداد سنة (٢١١هـ) أو (٢١٢هـ).

وهذه الرحلةُ تخلَّلت رحلتَهُ الأولى للحجاز التي استغرقت سنتين، ثم عاد من العراق إلى الحرمين، وصنَّف «التاريخ الكبير» بالمدينة وعمره ثماني عشرة سنة، أي في سنة (٢١٢هـ).

وقال أبو عبد الله الحاكم في «تاريخ نيسابور»: حدثنا أبو عَمْرو

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٧؛ السير: ١٢/ ٤٠٣.
(٢) التغليق: ٥/ ٣٩٠.
(٣) السير: ١٢/ ٣٩٦.

إسماعيل، حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (أقمتُ بالبصرة خمسَ سنين ومعي كُتبي، أُصَنِّف وأَحجُّ في كل سنة، وأَرجِعُ من مكة إلى البصرة)[1].

وهذه رحلة أخرى من عدة رحلاتٍ رحَلَها إلى البصرة، فقد مرَّ قولُه في رحلاته إلى الأمصار: (وبالبصرة أربع مرات، في سنين ذوي عَدد).

وتقدَّم قولُه: (دخلتُ البصرة خمسَ مرات أو نحوها، فما تركتُ بها حديثاً صحيحاً إلا كتبتُه، إلا ما لم يَظهر لي)[2].

وقال حاشِد بن إسماعيل: (كان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل يَخْتَلِفُ معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلامٌ، فلا يَكْتُبُ، حتى أتى على ذلك أيام)[3].

وقوله: (وهو غلام)، يؤيد ما جاء في أول هذه الفقرة أنه رحلَ إلى البصرة سنة (٢١٠هـ)، وعمره آنذاك ست عشرة سنة.

●● قال البخاري: (ولا أُحْصِي كم دخلتُ الكوفةَ وبغدادَ)[4].

---

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٧٢؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٢؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤ـ٧٥؛ التغليق: ٥/ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٨.

(٢) انظر: ص١٦٨ حاشية (١).

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١٤. وسيأتي في خبر طويل، ص١٩٩ ـ ٢٠٠ حاشية (١).

(٤) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٨، وقد مرَّ في خبر طويل، ص١٧٠.

وقال الخطيب: (ووردَ بغدادَ دفعاتٍ)[1].

وقال محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ: سمعت محمد بن إسماعيل البخاريَّ، يقول: (دخلتُ بغدادَ آخِر ثماني مرات، كل ذلك أُجالِس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما وَدَّعْتُه: يا أبا عبد الله، تتركُ العلمَ والناسَ وتصِيرُ إلى خُراسانَ؟! قال أبو عبد الله: فأنا الآن أذكر قوله)[2].

قلت: إنما تمنَّى الإمامُ أحمد على الإمامِ البخاريِّ أن يَبقى ببغدادَ لأنها حاضرةُ الخلافة، ومحطُّ رِحال الطالبين، ومقصدُ العلماء؛ فيَكْثُر الأخـذُ عنه والانتفاعُ بـه. هذا فَضْلاً عن إجلالِه للبخاري، وحبِّه له، ومعرفتِه التامة بعلمه الباهر، فأحبَّ الإمام أحمد أن يُؤْثِر بغدادَ بالبخاري، ويبقى قريباً منه.

رحلته إلى الجزيرة[3]:

مـرَّ قولُ البخاري في ذِكر البلدان التي رحل إليها: (والجزيرة

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٥.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٢ ـ ٢٣؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٥؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٧؛ ابـن عسـاكـر: ٥٢/ ٦٠؛ التقييـد: ١/ ١١؛ السيـر: ١٢/ ٤٠٣؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٧؛ التغليق: ٥/ ٣٩٠.

(٣) هي الأراضي الواقعة بين نهري دجلة والفرات، وتقع الآن بين سورية والعراق وتركيـة، وتضم مدنـاً كثيرة، منها: حَرَّان، والرَّقَّة، والمَوْصِل، والرُّهَا، وماردين.

مرتين)، وذَكَر ممَّن لقيه فيها: عَمْرو بن خالد الحَرَّاني.

وقال الحاكم: (وممن سمع منهم بالجَزيرة: أحمد بن عبد الملك الحَرَّاني، وأحمد بن يزيد الحَرَّاني، وعَمْرو بن خالد، وإسماعيل بن عبد الله الرَّقِّيُّ، وأقرانهم).

وروى الحافظ، عن أبي حاتم سَهْل بن السَّرِيّ قال: قال البخاري: (دخلتُ إلى الشام، ومصر، والجزيرة مرتين...)[(١)].

وأما تاج الدين السُّبْكيُّ فنَفَى أن يكون البخاريُّ رحَل إلى الجزيرة، وقال: (وفي «تاريخ نيسابور» للحاكم: أنه سمع بالجزيرة من أحمد بن يزيد[(٢)] بن الوَرْتَنِّيْس الحَرَّاني، وإسماعيل بن عبد الله بن زُرارة الرَّقِّيّ، وعَمْرو بن خالد، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحَرَّاني.

وهذا وَهَمٌ، فإنه لم يدخل الجزيرة، ولم يَسمعْ من أحمد بن يزيد، إنما روى عن رجلٍ عنه. ولا من ابن زُرارة، إنما إسماعيلُ بن عبد الله الذي يروي عنه هو إسماعيلُ بن أبي أُوَيْس. وأما ابنُ واقد، فإنه سمع منه ببغداد. وعَمْرو بن خالد سمع منه بمصر. نبَّه على هذا شيخُنا

---

(١) الهدي، ص٤٧٨؛ التغليق: ٥/ ٣٨٨، وفيه (رحل...).

(٢) في طبقات السبكي في الموضعين: (الوليد)، والصواب ما أثبته، ورواية البخاري عنه في «صحيحه» حديث (٣٦١٥) بواسطة محمد بن يوسف البيكندي.

الحافظ المِزِّيُّ فيما رأيته بخطِّه)[1].

وقال الذهبي: (وروى عن أحمد بن عبد الملك بن واقد الحَرَّاني، لَقِيه بالعراق، ولم يدخل الجزيرة)[2].

قلت: قد نَصَّ البخاريُّ نفسه على أنه دَخل الجزيرة مرتين، وجاءت الرواية عنه بألفاظ متقاربة: (دخلتُ، رحلتُ، لقِيتُ). وكذا نَصَّ على سماعِه بالجزيرة: الإمامُ الحاكم، ونقَله عنه النَّووي وابن حجر وأقرَّاه. بل إن الذهبي نفسه نقل روايةَ دخول البخاري الجزيرة، ولم يَستنكرْها. ثم إنه لا يُعقل أن يطوف الإمام البخاري مدنَ العراق، ويتركَ بلدان الجزيرة، وفيها مدن كثيرة عامرة بالحديث ومليئة بالمحدثين. فدخوله الجزيرة هو الصحيح، والله أعلم.

أراد الرحلة إلى اليمن ليسمع من عبد الرزاق فلم يُقَدَّر له:

قال أبو الفَضْل محمد بن طاهر: (قدِمَ البخاريُّ بغدادَ سنة عشر ومئتين، وعَزَم على المُضِيِّ إلى عبد الرزاق باليمن، فالتقى بيحيى بن جعفر البِيْكَنْديِّ، فاستخبَرَه، فقال: مات عبد الرزاق. ثم تبيَّن أنه لم يَمُت، فسمعَ البخاريُّ حديثَ عبد الرزاق من يحيى بن جعفر).

وعلَّق البخاريُّ هنا فقال: (ويحيى بن جعفر من الثقات الأثبات،

---

(١) طبقات السبكي: ٢/ ٢١٤.
(٢) السير: ١٢/ ٣٩٦.

وما أَعتقدُ أنه افترى وفاة عبد الرزاق، بل لعلَّه حكاه لإشاعةٍ لم تصحَّ. وكان يحيى بن جعفر بعد ذلك يدعو لمحمد بن إسماعيل، ويُفْرِطُ في مَدْحه)[1]

رحلاته في خراسان:

أما بُخارى وما جاورها من سَمَرْقَنْد والشاش وبِيْكَنْد وغيرها؛ فهي موطنُ البخاري، وقد طاف على علمائها في بَدْء الطلب.

كذلك طوَّف على مُدن خُراسان وعلى رأسها: نَيسابور وبَلْخ ومَرْو والرَّيّ وهَرَاة والجبال، وذلك في سنٍّ مُبكِّرة كما يدلُّ عليه ما رواه الحاكم قال: (أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومئتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومئتين، فأقام بها خمس سنين يحدِّث على الدوام)[2].

فتكون رحلة الطلب وعمره خمس عشرة سنة، قبل ذهابه إلى الحج بسنة.

ثالثاً ـ أساتيذه

عدد أشياخه بعامة، وعددهم في «الجامع الصحيح»، ومن صنف فيهم:

●● قال أبو عَمْرو أحمد بن محمد بن عُمر المقرئ: سمعت أبا

---

(١) التغليق: ٥/ ٣٩٠؛ وبأخصر منه في الهدي، ص٤٧٨.
(٢) السير: ١٢/ ٤٠٤.

حسان مَهِيب بن سُليم، يقول: سمعت جعفر بن محمد القطَّان إمامَ الجامع بكَرْمينية، يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (كتبتُ عن ألف شيخٍ وأكثر، ما عندي حديثٌ إلا أَذكرُ إسنادَهُ)[1].

وفي رواية: (كتبت عن ألفِ شيخ وأكثَر، عن كلِّ واحدٍ منهم عشرةَ آلاف وأكثرَ، ما عندي حديثٌ إلا وأذْكرُ إسنادَه)[2].

وروى الحَسن بن الحَسن بن الوضَّاح ومَكِّي بن خَلَف بن عفان قالا: سمعنا محمد بن إسماعيل، يقول: (كتبتُ عن ألفِ نَفَرٍ من العلماء، وزيادة)[3].

وقولُ البخاري: (وأكثر)، وقوله: (وزيادة)، أوضَحَتْه روايةٌ أخرى ساقها محمد بن أبي حاتم الوراق قال: سمعت أبا عبد الله، يقول: (كتبتُ عن ألفٍ وثمانينَ نَفْساً، ليس فيهم إلا صاحبُ حديث)[4].

وقد ذكر الحافظ المِزِّيُّ في ترجمة البخاري من «تهذيب الكمال» (٧٧) نفساً ممن روى عنهم البخاري في «الجامع الصحيح»، و(١٩)

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٠؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٥؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٣٦؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٢ ـ ٧٣؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٥؛ التغليق: ٥/ ٣٨٩.

(٢) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٨؛ السير: ١٢/ ٤٠٧؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٢.

(٣) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٨؛ التغليق: ٥/ ٣٨٩.

(٤) السير: ١٢/ ٣٩٥؛ التغليق: ٥/ ٣٨٩؛ الهدي، ص٤٧٩.

نفساً ممن روى عنهم في غيره.

●● وعددُ شيوخه في «الجامع الصحيح» (٢٨٩) نفساً، على ما حرَّره الحافظُ أبو أحمد بن عَديّ في كتابه «أسامي من روى عنهم محمد ابن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح»، وقال في آخر الكتاب: (فجميعُ شيوخه الذين في «جامعه»: مئتان وتسعة وثمانون شيخاً، رحمهم الله جميعهم)[(١)].

وكذا قال الكِرْمانيُّ في شرحه لصحيح البخاري «الكواكب الدراري»[(٢)].

لكن محقق «كتاب ابن عدي» بدر بن محمد العماش بَلَّغ عدَدَهُم إلى (٢٩٥) شيخاً، لذا توقَّفَ في قول ابن عدي السابق، وقال معقِّباً: (كذا جاء العدد في النسخة الأخرى، ولكن العدد يزيد على ذلك بستة رجال أو بسبعة على النسخة الأخرى، فإما أن يكون الوَهَمُ من المؤلف، أو أن تكون هناك زيادات أُدْخِلَتْ في النسخة من الناسخ، وكانت في حاشية إحدى النُّسخ، فالله أعلم)[(٣)].

قلت: يبدو أن المحقق توهَّم في عَدِّ الرجل الواحد رجلين، أو

---

(١) أسامي من روى عنهم البخاري، ص١٧٨.
(٢) الكواكب الدراري: ١/ ١٢.
(٣) أسامي من روى عنهم البخاري، ص١٧٨.

أشكل عليه سياقُ الكلام فعَدَّ ما ليس بشيخ للبخاري شيخاً له، ووقع له مِثلُ ما وقع لأبي الوليد الباجي في توهيمه ابنَ عدي، مع أن الحق مع ابن عدي والوَهَم من الباجي، كما بيَّنَ ذلك محققُ «التعديل والتجريح» في مقدمته للكتاب[١].

ومثال ذلك: (حسان بن حسان هو حسان بن أبي عَبَّاد)، كما بيَّنَه البخاري، وأنه رجل واحد، فمرةً يَنْسُبه إلى اسم أبيه ومرة إلى كُنيته، لكن ابن عدي أورده هكذا: (حسان بن حسان: حسان بن أبي عباد)، دون كلمة: (هو)، فأوهم أنه رجلان والواقع أنه واحد.

●● وقد صنَّف في شيوخ البخاري:

١ ـ أبو أحمد عبد الله بن عَدي الجُرْجَانيُّ، وكتابه: **(أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في «جامعه الصحيح» على حروف المعجم)**.

٢ ـ محمد بن إسحاق بن مَنْده الأَصبهاني، وكتابه: **(أسامي مشايخ الإمام البخاري رحمه الله تعالى)** حققه نظر محمد الفاريابي وأَثبت اسمه هكذا: (جزء فيه تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله في كتابه «الجامع الصحيح» الذي صنفه).

---

(١) التعديل والتجريح: ١/ ٢٢٢ـ٢٢٣.

٣ ـ رضي الدين الحَسن بن محمد الصَّغَاني، وكتابه: **(أسامي شيوخ البخاري)**.

٤ ـ أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خَلْفُون، وكتابه: **(المُعْلِم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم)**.

٥ ـ أبو الفَضْل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القَيْسراني، وكتابه: **(شيوخ البخاري ومسلم)**.

٦ ـ أبو علي الحُسين بن محمد الغَسَّاني الجَيَّاني، صنَّف كتاب: **(التعريف بشيوخٍ حدَّث عنهم البخاريُّ وأَهملَ أنسابَهُم)**. وهو أحد أربعة أقسام تضمَّنها كتابه: **(تقييد المُهْمَل)**.

وغيرها من الكتب.

وقال الذهبي في ترجمة البخاري: (وذَكَر أنه سَمع من ألفِ نفس، وقد خرَّج عنهم مشيخةً، وحَدَّث بها، ولم نَرها)[1].

قلت: لعلَّه يُشير إلى ما رواه محمد بن أبي حاتم الورَّاق، قال: سمعت البخاري، يقول: (دخلتُ بَلْخ، فسألَني أصحابُ الحديث أن أُمْلِي عليهم لكلٍّ من لقِيتُ حديثاً عنه، فأَمليتُ ألفَ حديثٍ لألفِ شيخ

(١) تاريخ الإسلام، ص٢٤١. وكتب المشيخات: هي التي تشتمل على ذِكْر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يَلْقَهم.

ممَّن كتبتُ عنهم)[1].

شيوخ لقيهم البخاري وسمع منهم،وروى عنهم كذلك بواسطة:

ذكر هذا الفصلَ النافعَ الإمام أبو عبد الله الحاكم في كتابه «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»، وساق أسماءَهم، وبَيَّن الوسائط بين البخاري وبينهم، كما نبَّه على مواضع روايته عنهم بالواسطة في «الجامع الصحيح». وعدد هؤلاء ستة وأربعون شيخاً.

وذكرهم أيضاً في كتابه «المدخل إلى الصحيح»[2].

طبقات شيوخه:

قال الحافظ في «هدي الساري» و«تغليق التعليق»: (ذِكْر مراتبِ مشايخه الذين حَدَّث عنهم، وهم على خمس طبقات:

الطبقة الأولى:

من حَدَّثَه عن التابعين: مثلُ: محمد بن عبد الله الأنصاري حَدَّثه عن حُميد، ومثلُ مَكِّي بن إبراهيم حَدَّثه عن يزيد بن أبي عُبيد، ومثلُ أبي عاصم النَّبيل حَدَّثه عن يزيد بن أبي عُبيد أيضاً، ومثل عُبيد الله بن موسى

---

(١) السير: ١٢/ ٣٩٥، ٤١٤؛ التغليق: ٥/ ٣٨٩.

(٢) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، ص٢٧١ ـ ٢٨٠، رقم (٢٠٥٠ ـ ٢٠٩٥)؛ المدخل إلى الصحيح: ٤/ ٧ ـ ٢٠.

حَدَّثه عن إسماعيل بن أبي خالد، ومثلُ أبي نُعيم حدَّثه عن الأعمش، ومثل خلاَّد بن يحيى حدثه عن عيسى بن طَهْمان، ومثلُ علي بن عيَّاش وعصام بن خالد حدَّثاه عن حَرِيز بن عثمان.

وشيوخُ هؤلاء كلُّهم من التابعين.

الطبقة الثانية:

من كان في عصر هؤلاء لكن لم يَسمع من ثقات التابعين: كآدم بن أبي إياس، وأبي مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سُليمان بن بلال، وحَجَّاج بن المِنْهال، وثابت بن محمد الزاهد، وغيرهم من أصحاب الأوزاعي، وابن أبي ذِئْب، والثوري، وشعبة، ومالك.

الطبقة الثالثة:

هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يَلْقَ التابعين بل أَخذ عن كبار تَبَع الأتباع، كسُليمان بن حَرْب، وقُتيبة بن سعيد، ونُعيم بن حماد، وعلي بن المَدِيني، ويحيى بن مَعين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهَوَيْه، وأبي بكر وعثمان ابني أبي شَيْبة، وأمثال هؤلاء.

وهذه الطبقة قد شاركه مسلمٌ في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة:

رُفقاؤه في الطلب ومن سَمِع قبله قليلاً، كمحمد بن يحيى

الذُّهْليِّ، وأبي حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وعَبْد بن حُميد، وأحمد بن النَّضر، وجماعة من نظرائهم.

وإنما يُخْرِج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجدْه عند غيرهم.

الطبقة الخامسة:

قوم في عِداد طَلَبتهِ في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة، كعبد الله بن حماد الآمُليِّ، وعبد الله بن أُبَيّ القاضي[1] الخُوَارَزْميّ، وحُسين بن محمد القبَّاني، ومحمد بن إسحاق السَّرَّاج، ومحمد بن عيسى الترمذي، وغيرهم.

وقد روى عنهم أشياءَ يسيرةً)[2].

وساق الذهبي نحوَه بأخصر منه[3].

وسَبقهما إليه الحافظُ أبو الفَضْل محمد بن طاهر المَقْدسي، فيما نقله عنه النَّووي، فذَكَر نحوَ ما أورده الحافظ، وقال في خاتمته: (فهذا

---

(١) في «الهدي»: (العاص)، وهو تحريف.

(٢) الهدي، ص٤٧٩؛ التغليق: ٥/ ٣٩١ـ ٣٩٤؛ ونقله عنه السيوطي في البحر: ٢/ ٥٩٩ ـ ٦٠٤ وعزاه للحافظ في كتابه «النكت الكبرى»، واقتبسه العلامة طاهر الجزائري في توجيه النظر: ١/ ٤١٩ ولم يعزه إليه كعادته.

(٣) السير: ١٢/ ٣٩٥ـ٣٩٦.

تفصيلُ طبقاتهم مختصراً، نَبَّهتُ عليه لئلاً يَظنَّ من لا معرفةَ له إذا حَدَّث البخاري: عن مَكِّيّ، عن يزيد بن أبي عُبيد، عن سَلَمة، ثم حَدَّث في موضع آخر: عن قُتيبة، عن بَكْر بن مُضَر، عن عَمْرو بن الحارث، عن بُكير بن عبد الله بن الأَشَجّ، عن يزيد بن أبي عُبيد، عن سَلَمة رضي الله تعالى عنه؛ أن الإسناد الأول سَقَط منه شيءٌ. وعلى هذا سائر الأحاديث.

وكان البخاري رحمه الله تعالى يُحدِّث بالحديث في موضع نازلاً وفي موضع عالياً)[1].

مشاركة مسلمٍ البخاريَّ في بعض شيوخه:

قال الحافظ ابن الصَّلاَح: (ومسلمٌ مع أنه أخذ عن البخاريِّ واستفادَ منه يُشارِكُه في كثيرٍ من شيوخه)[2].

وقد انتقَدَ الحافظُ هذا القولَ، وردَّ عليه فقال: (وفيه نظرٌ؛ لأن الطبقة الأولى من شيوخ البخاري لَم يَلْقَ مسلمٌ منهم أحداً، وهم الذين حَدَّثُوه عن التابعين).

وذكر كلاماً طويلاً نفيساً، قال في آخره: (فجميعُ من أخرج لهم البخاري في «صحيحه» خمسُ طبقات، أَكْثَرَ منها عن ثلاثٍ، لم يُشارِكْه مسلمٌ إلا في واحدة منها. فتبيَّنَ أنه لم يُشارِكْه في أكثرِ شيوخه. وقد

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥٤. وسلمة هو ابن الأكوع، صحابي جليل.
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح، ص١٨.

طَلَب البخاريُّ الحديث ومَهَر فيه، ومسلمٌ رضيعٌ)[1].

شيوخ اشترك في الرواية عنهم الأئمة الستة:

روى الأئمة الستة البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن شيوخٍ كثيرين، فتفرَّد بعضُهم بالرواية عن بعضِ الشيوخ، واشترَكَ بعضُهم مع غيرِه في الرواية عن آخرين، واشتركوا جميعاً في الرواية عن عشرةِ شيوخ.

وقد أشار إلى هذه الفائدة الإمام بدر الدين الزَّرْكَشِيُّ في «النكت على مقدمة ابن الصلاح»، لكنه ذكر تسعةً فقط، ولم يذكر: (محمد بن مَعْمر).

ونقلها عنه السُّيوطيّ في كتابه «البحر الذي زخر».

والتقطها من غير هذين المصدرين العلامة المحدث أحمد شاكر، ونَشرها في «المجلة السلفية»، ثم أَثبتَها في تقدمته لتحقيق «جامع الترمذي»، لكنه ذكر تسعةَ شيوخٍ كذلك، وفاتَهُ ذِكْرُ العاشر، وهو (أبو كُرَيْب محمد بن العَلاَء)[2].

وكنتُ وقفتُ على ما كتبه أحمد شاكر، وأضفتُ هذا الشيخَ الذي

---

(١) نقله عن الحافظ ابنِ حجر: السيوطيُّ في كتابه «البحر»: ٢/ ٥٩٩ ـ ٦٠٤.

(٢) النكت للزَّرْكَشي: ١/ ١٦١ ـ ١٦٢؛ البحر للسيوطي: ٢/ ٦٠٥ ـ ٦٠٦؛ سنن الترمذي: ١/ ٨١.

فاتَهُ ذِكْرُه، ثم بعد ذلك اطَّلعتُ على ما أفـاده الزَّرْكَشـي وتابعه عليـه السيوطي، فوجدتُهما ذكرا (أبا كُريب)، فللهِ الحمد على توفيقه.

أما هؤلاء الشيوخ العشرة الأجلاء فهم:

١ ـ محمد بن بشَّار المُلقَّب ببُنْدار، توفِّي سنة (٢٥٢هـ).

٢ ـ محمد بن المُثَنَّى أبو موسى المعروف بالزَّمِن، توفي سنة (٢٥٢هـ).

٣ ـ زياد بن يحيى[1] الحَسَّانيُّ العَدَنيُّ البَصْريّ، توفي سنة (٢٥٤هـ).

---

(١) وقع في «النكت» للزركشي: (زياد بن محمد)، وهو تحريف لم يتنبَّه له المحقق بل غيَّره إلى (محمد بن زياد)، وقال: (في النُّسخ كلها: «زياد بن محمد»، وليس في رواة الصحيحين من اسمه كذلك، ولكنه «محمد بن زياد»، فلعله قُلِب على الناسخ، وما أكثر ما يحصل هذا، وهو محمد بن زياد الجُمَحِيّ، وتابعه على ذلك محققُ «البحر».

وما ذكراه كلام واهٍ لا قيمة له من أوله إلى آخره، والصواب أنه وقع في الاسم تحريف كما تقدم، واستظهارُهما بأنه (محمد بن زياد الجمحي)، هو وَهَمٌ شديد وغلط فاحش، لأن محمداً هذا روى له الجماعة ولم يرووا عنه، وبين الأمرين فرق ظاهر كبير. ثم إن محمداً من تلاميذ الصحابة روى عن ابن عمر وأبي هريرة وعائشة وغيرهم، ومات سنة نَيِّف وعشرين ومئة، قبل أن يُخلق آباء أصحاب الكتب الستة.

٤ ـ محمد بن العلاء أبو كُرَيْب الهَمْداني الكوفي، توفي سنة (٢٤٧هـ).

٥ ـ عبد الله بن سعيد الكِنْدي أبو سعيد الأَشَجّ، توفي سنة (٢٥٧هـ).

٦ ـ عَمْرو بن علي أبو حَفْص الفلاَّس الصَّيْرفي البصري، توفي سنة (٢٤٩هـ).

٧ ـ يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقيُّ البغدادي، توفي سنة (٢٥٢هـ).

٨ ـ محمد بن مَعْمَر بن رِبْعي القَيْسي البَصْري، توفي سنة (٢٥٦هـ).

٩ ـ نَصْر بن علي بن نَصْر الجَهْضَميُّ البصري، توفي سنة (٢٥٠هـ).

١٠ ـ عباس بن عبد العظيم العَنْبَرِيُّ البصري(١)، توفي سنة (٢٤٦هـ).

---

(١) قال الزَّرْكشي وحدَه: (رواية البخاري عنه تعليق). انتهى. **قلت**: ذكره الكَلاَباذي في فصل: (من أورد البخاري حديثهم فقال في أول الأسانيد: وقال فلان)، وكذا نبَّه عليه أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح»، لكن ما عَزَاه البخاري لبعضِ شيوخه بصيغة: (قال فلان)، ليس حُكْمُه حكمَ التعليق، بل له حكمُ العَنْعَنة: من الاتصال بشرط اللقاء والسلامة من التدليس، كما حققه الحافظ وغير واحد، وسيأتي بيانه، ص٤٢٨.

التعريف بشيوخ البخاري:

شيوخ الإمام البخاري فيهم كثرةٌ وافرة، وكثيرٌ منهم أئمة أعلام، وحُفَّاظ كبار، وجهابذة نُقَّاد، ومصنِّفون مشاهير. والتعريف بالواحد منهم ببضعة أسطر ليس بذي فائدة تُرجى، وذِكْر أسمائهم والتطويل بتراجمهم لا يتسع له مثل هذا الكتاب. وعددٌ جَمٌّ منهم قد بُسِطت الصفحات بتبيان سِيَرهم، وذِكْر مآثِرهم، والتنبيهِ على نبوغهم في علم الحديث خاصة وعلوم الإسلام الأخرى عامة.

فمن مشايخه الكبار الأجلاء:

أحمد بن حَنْبل، وأحمد بن صالح المِصْريُّ، وإسحاق بن راهَوَيْه، وحَجَّاج بن مِنْهال، والحَكَم بن نافع، وسعيد بن الحَكَم بن أبي مريم، وسعيد بن كَثير بن عُفَيْر، وسُليمان بن حَرْب، وصَدَقة بن الفَضْل، والضحاك بن مَخْلَد، وعبد الله بن الزبير الحُمَيْدي، وعبد الله ابن محمد بن جعفر المُسْنَدي، وعبد الله بن يوسف التِّنِّيْسِيُّ، وعَبْدان عبد الله بن عثمان، وعفَّان بن مُسْلم، وعلي بن المَديني، والفَضْل بن دُكين، وقُتيبة بن سعيد، وبُنْدار محمد بن بشار، ومحمد بن سَلاَم البِيْكَنْدي، ومحمد بن الصَّبَّاح الدُّولابي، ومحمد بن عبد الله بن نُمير، ومحمد بن الفَضْل السَّدوسي عارِم، وأبو موسى محمد بن المُثَـنَّى الزَّمِن، وأبو سَلَمة موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطَّيَالِسيُّ، ويحيى بن معين، ويحيى بن يحيى النَّيْسابوري.

وغيرُ هؤلاء ممن أخرج لهم في «الجامع الصحيح» وغيره، وكل هؤلاء أئمة عِظام، من بحور العلم، وفرسان الحديث، وأركان الرواية.

ولم أرَ كبيرَ فائدة في ذِكْر كلماتٍ تعرِّف بهم، فتراجِمُهم مبسوطةٌ في كُتب التراجم، وأُوفِّر صفحاتِ الكتاب لتجلية موضوعات أَعْوَدَ بالفائدة على جمهور القراء.

* * *

الفصل الثالث

محدّث الأمّة وجبل الحفظ

حين يريد الباحث التحدُّثَ عن «البخاري المحدث الحافظ»، لا يستطيع أن يحيط به بكلمات موجزة وتوطئة مقتضبة، تجلِّي جوانبَ عظمته في هذا الباب، وتبيِّن تفوُّقَ ذكائه، وسيلانَ ذهنه، ليقدِّم صورة ناطقة وفكرة حقيقية متكاملة. فالإمامُ في هذا بحرٌ محيطٌ لا ساحلَ له، بَهَر أشياخَه، وأدهشَ أقرانَه، وحَيَّر ألبابَ مُناظِريه، وشَهِد له الجميع بحقّ، وعن اختبار وعلمٍ ومعرفةٍ ونَقْدٍ: أنه فارسُ هذا الميدان الذي لا يُبارى، والسابق الذي لا يُجارى، والمُبَرِّز الذي لا يُسامَى، والمُتفرِّد الذي لا يُضاهَى. وليس في هذه الكلمات أدنى مبالغة!.

لقد كان الواحد من أشياخه، وهو إمام حافظ من بحور العلم، إذا دخل عليه البخاري ـ وهو فتى ـ لا يزال الشيخ خائفاً وهو يحدِّثُ خشيةَ أن يُخطئ بحضرته. واعترف له إسحاق بن راهَوَيْه ـ وهو هو ـ بأنه أبصرُ منه، والبخاري لا يزال إذ ذاك شاباً. وذكر أحمد بن حنبل ـ وحسبك به ـ أن خراسانَ لم تُخرج مثلَه. ونُقل عن شيخه الإمام الحافظ قُتيبة بن سعيد أنه قال: البخاري في زمانه كعمر في الصحابة. وكان شيخه بُنْدارٌ محمد بن بشار يفتخر به. وصَرَّح أستاذُه أبو مصعب الزهريُّ بأنه أبصرُ

بالحديث من أحمد بن حنبل. وكان شيخه عبد الله بن منير يقول عن البخاري: أنا من تلامذته. وشيخه الكبير علي بن المَديني كان إذا حَدَّث بحضرته التفتَ إليه هيبةً له. وتمنَّى شيخه يحيى بن جعفر البِيْكَنْديُّ أن يزيد من عُمُره في عمرِ البخاري.

ولمعتْ مقدرةُ البخاري الخارقةُ على الحفظِ منذ صغره، ولمَحها فيه أشياخه، فكانوا يتوسَّمون فيه الخير الكبير، ويتوقعون أن يكون له شأن رفيع وصِيتٌ بعيدٌ، وقد كان!.

فبعدَ شهاداتِ أشياخه له، وهُمْ أئمةُ عصرهم، ماذا يَقْدر الباحثُ أن يَرصُف من الكلام، ويُزَوِّد من البيان، ليصفَ به هذا الإمام الفذّ؟! والعقلُ يشهد بأن هذه المِنَح للإمام هي محضُ مِنَّةٍ من الله تعالى على المسلمين، حيث وَهَبهم البخاريَّ وغيرَه الكثيرَ ممن يجري في مضماره من الأئمة الذين حَفِظ الله بهم السُّنَّة.

ويمكن تصنيفُ الأخبار الواردة في هذا الباب في عدَّة محاور تتناغَمُ لتعطي صورة متكاملة صادقة عن هذا الجانب من شخصية الإمام العلمية.

١ ـ توقد ذاكرته، وسيلان ذهنه، وثبات حفظه، ومتانة ضبطه:

●● قال أبو سعيد بَكْر بن منير: سمعت محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفي، يقول: (كنتُ عند أبي حفص أحمد بن

حفص أسمعُ كتابَ «الجامع» ـ جامع سفيان ـ في كتاب والدي، فمرَّ أبو حفص على حَرْف ولم يكن عندي ما ذَكَر، فراجعتُه، فقال الثانية كذلك، فراجعتُه الثانية فقال كذلك، فراجعته الثالثة، فسكتَ سُويعةً ثم قال: من هذا؟ قالوا: هذا ابنُ إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزْبَه، فقال أبو حفص: هو كما قال، واحفظوا، فإن هذا يوماً يصير رجلاً)[١].

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت أبي رحمه الله، يقول: (كان محمد بن إسماعيل يختلِفُ إلى أبي حفص أحمد بن حفص البخاري وهو صغير، فسمعت أبا حفص يقول: هذا شابٌّ كَيِّسٌ، أرجو أن يكون له صِيتٌ وذِكْرٌ)[٢].

وقال حاشِد بن إسماعيل: (لمَّا قدِمَ محمد بن إسماعيل على سُليمان بن حَرْب، نظر إليه سليمان فقال: هذا يكون له يوماً صِيتٌ)[٣].

●● قال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت حاشِد بن إسماعيل وآخَر، يقولان: (كان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري يختلِفُ معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلامٌ، فلا يكتبُ، حتى أتى على ذلك أيامٌ، فكنا نقول له: إنك تختلِفُ معنا ولا تكتب، فما معناك فيما تَصنَعُ؟ فقال

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٧؛ التغليق: ٥/ ٣٨٧. وكتاب «الجامع» لسفيان الثوري.

(٢) السير: ١٢/ ٤٢٥ـ٤٢٦.

(٣) المصدر السابق: ٥/ ٤٢٠؛ التغليق: ٥/ ٤٠٠؛ الهدي، ص٤٨٢.

لنا يوماً بعد ستة عشر يوماً: إنكما قد أكثرتُما عليَّ وأَلْحَحْتُما، فاعْرِضا عليَّ ما كتبتُما، فأخرجنا ما عندنا، فزادَ على خمسة عشرَ ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نُحْكِمُ كُتُبَنا على حفظِه! ثم قال: أَتَرَوْن أني أختلِف هَدَراً، وأُضَيِّعُ أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدَّمُه أحد)[1].

وقال محمد بن الأزهر السِّجْزيُّ: (كنتُ بالبصرة في مجلس سُليمان بن حرب، والبخاري جالس لا يَكتب، فقلت لبعضهم: ما لأبي عبد الله لا يكتب؟! فقال: يرجع إلى بخارى فيكتُبُ من حفظِه)[2].

وقال أبو محمد عبد الله بن محمد بن عُمر الأديب: سمعت أَحْيَد بن أبي جعفر والي بخارى، يقول: (قال محمد بن إسماعيل يوماً: رُبَّ حديثٍ سمعتُه بالبصرة كتبتُه بالشام، ورُبَّ حديثٍ سمعتُه بالشام كتبتُه بمصر. قال: فقلت له: يا أبا عبد الله، بكَمَالِه؟ قال: فسكَتَ)[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٤ ـ ١٥؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦١؛ المنتظم: ١٢/ ١١٦؛ السير: ١٢/ ٤٠٨؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٧؛ تحفة الأخباري، ص١٨٩؛ التغليق: ٥/ ٣٩٠ ـ ٣٩١؛ الهدي، ص٤٧٨.

(٢) الإرشاد للخليلي: ٣/ ٩٦١؛ الهدي، ص٤٧٨؛ التغليق: ٥/ ٣٩١؛ وفيه (محب بن الأزهر)، لعله تحريف.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١١؛ تقييد المهمل: ١/ ١٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٥؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦؛ السير: ١٢/ ٤١١؛ التغليق: ٥/ ٤١٧؛ الهدي، ص٤٨٧.

وقال محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ: حدثنا محمد بن أبي حاتم، قال: (قلتُ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل: تحفظُ جميعَ ما أدخلتَ في «المُصَنَّف»؟ فقال: لا يَخفى عليَّ جميعُ ما فيه)[1].

وتقدَّمتْ قصةُ البخاري مع شيخه الداخلي، وقد أخطأَ في إسنادِ حديث، فاستدرك عليه البخاري، فأَحْكَم الشيخُ كتابَه على حفظِ البخاري، وكان عُمُره آنذاك إحدى عشرة سنة.

٢ ـ سعة حفظه وغزارة أحاديثه في تصانيفه:

●● قال محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ: حدثنا محمد بن أبي حاتم الوراق، قال: سمعت سُلَيم بن مجاهد، يقول: (كنت عند محمد بن سَلاَم البِيْكَنْديِّ، فقال لي: لو جئتَ قبلُ لرأيتَ صَبيًّاً يحفظُ سبعينَ ألف حديث! قال: فخرجتُ في طلبه حتى لقيتُه، فقلت: أنت الذي تقول: أنا أحفظُ سبعين ألفَ حديث؟ قال: نعم، وأكثَرَ منه، ولا أَجيئُك بحديث من الصحابة أو التابعين إلا عرفتُ مولدَ أكثرِهم ووفاتَهُم ومساكنَهُم، ولستُ أروي حديثاً من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي في ذلك أصلٌ، أحفظُ حفظاً عن كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ)[2].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٩؛ تقييد المهمل: ١/ ١٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٣؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٣؛ السير: ١٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣؛ التغليق: ٥/ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٧.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٤ ـ ٢٥؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٨؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٣؛ =

وروى مَهِيب بن سُلَيم، عن جعفر بن محمد القطَّان قال: سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: (كتبتُ عن ألفِ شيخٍ وأكثرَ، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديثٌ إلا وأَذْكُرُ إسناده)[١].

وقال أبو محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم الدَّاغُوني[٢]: سمعت يوسف بن موسى المَرْوَرُّوْذِيَّ، يقول: (كنتُ بالبصرة في جامعها، إذ سمعتُ منادياً يُنادي: يا أهلَ العلم، قد قدِمَ محمدُ بن إسماعيل البخاريُّ، فقاموا في طلبه، وكنتُ معهم، فرأَيْنا رجلاً شاباً، لم يكن في لحيتهِ شيءٌ من البَياض، يصلِّي خلف الأُسْطُوانة. فلما فَرَغ من الصلاة، أَحْدَقُوا به، وسألوه أن يَعْقِد لهم مجلسَ الإملاءِ، فأجابهم إلى ذلك. فقام المُنادي ثانياً، فنادى في جامع البصرة: قد قدِمَ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، فسألناه أن يَعْقِد مجلس الإملاء، وقد أجابَ بأن يجلسَ غداً في موضع كذا.

قال: فلما أن كان بالغَدَاة، حَضَر الفقهاءُ والمحدِّثون والحُفَّاظ

= تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٦٠؛ السير: ١٢/ ٤١٧؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٨ ـ ٢٢٢؛ التغليق: ٥/ ٤٠٥؛ الهدي، ص٤٨٧.

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٨؛ السير: ١٢/ ٤٠٧؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٢؛ تحفة الأخباري، ص١٨٥.

(٢) في تقييد المهمل: (الدغولي)؛ وفي السير: (الزاغوني)، كلاهما تحريف، وانظر: الأنساب: ٥/ ٢٥٧.

والنُّظَّار، حتى اجتمع قريبٌ من كذا وكذا ألفاً. فجلس أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل للإملاء، فقال قبل أن يأخذَ في الإملاء: يا أهلَ البصرة، أنا شابٌّ، وقد سألتُموني أن أُحَدِّثكم، وسأُحَدِّثُكم بأحاديثَ عن أهلِ بلدكم تستفيدونَ الكُلّ[1]. فَبَقِي[2] الناسُ، وتعجَّبوا من قوله! ثم أخذ في الإملاءِ فقال: حدثنا عبد الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي رَوَّاد العَتَكِيُّ بَلدِيُّكم، قال: حدَّثنا أبي، عن شعبة، عن منصورٍ وغيرِه، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن أنس بن مالك: أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، الرجلُ يُحبُّ القومَ، فذَكَر حديث: «المرءُ مع مَنْ أَحَبَّ». ثم قال محمد بن إسماعيل: هذا ليس عندكم، إنما عندكم عن غير منصور عن سالم.

قال يوسف بن موسى: وأَمْلَى عليهم مجلساً على هذا النَّسَق، يقول في كلِّ حديثٍ: روى شعبة هذا الحديثَ عندكم كذا، فأما من روايةِ فلانٍ[3] فليس عندكم. أو كلاماً ذا معناه)[4].

قلت: هذه حادثة عجيبة مدهِشة تدلُّ على أن البخاريَّ حَفِظ

---

(١) في التغليق والهدي: (تستفيدونها)، وقال الحافظ: يعني ليست عندكم.

(٢) أي: بَقوا مُفْحَمِين ساكتينَ مَبْهُوتينَ مُنْقَطِعينَ عن الكلام.

(٣) قال الحافظ: (يعني التي يسوقها).

(٤) تاريخ بغداد: ٢/ ١٥ ـ ١٦؛ تقييد المهمل: ١/ ١٨ ـ ١٩؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٧؛ السير: ١٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٩؛ التغليق: ٥/ ٤١٥ ـ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٦ ـ ٤٨٧.

وضَبَط وأتقنَ حديثَ أهل البصرة، وهي مِصْرٌ عظيم يضجُّ بالعلماء، وعَلِم أن أحداً من البصريين لم يروِ هذه الأحاديثَ من طُرق الرجال الذين أسند هو تلك الأحاديث عنهم، وهذا يؤكِّد صحةَ القول الذي تقدَّم عنه: ما تركت بالبصرة حديثاً إلا كتبته. فللهِ دَرُّه!!.

●● قال علي بن الحُسين بن عاصم البِيْكَنْديُّ: (قدِمَ علينا محمدُ ابن إسماعيل، فاجتمعنا عنده، ولم يكن يتخلَّف عنه من المشايخ أحدٌ، فتذاكَرْنا عنده، فقال رجلٌ من أصحابنا ـ أراه حامدَ بن حفص ـ: سمعت إسحاق بن راهَوَيْه، يقول: كأني أنظرُ إلى سبعينَ ألف حديث من كتابي! قال: فقال محمد بن إسماعيل: أَوَ تَعْجَبُ من هذا؟ لعلَّ في هذا الزمان مَن ينظُرُ إلى مئتي ألفِ حديثٍ من كتابه!! وإنما عنَى به نَفْسَه)(١).

وقال أبو أحمد عبد الله بن عَديّ الحافظ: حدثني محمد بن أحمد القُومِسيُّ، قال: سمعتُ محمد بن حَمْدَوَيْه، يقول: سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: (أَحفظُ مئة ألفِ حديثٍ صحيح، وأحفظُ مئتي ألفِ حديثٍ غيرِ صحيح)(٢).

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٥؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٩؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٣ ـ ٦٤؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٦٠ ـ ٤٦١؛ السير: ١٢/ ٤١٦؛ طبقات السبكي: ٢/ ٤١٨؛ التغليق: ٥/ ٤١٧ ـ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٧ وفيه (مئتي ألف ألف)، وهو غلط.

(٢) مقدمة الكامل، ص١٣١؛ الإرشاد: ٣/ ٩٦٢؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٢٥؛ تقييد=

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت أبا عبد الله، يقول: (كنتُ بنَيْسابور أجلسُ في الجامع، فذهب عَمْرو بن زُرارة وإسحاق بن راهَوَيْه إلى يعقوب بن عبد الله والي نيسابور، فأخبروه بمكاني، فاعتذَرَ إليهم، وقال: مذهبُنا إذا رُفع إلينا غريبٌ لم نعرفْه، حَبَسناه حتى يَظهر لنا أمرُه. فقال له[1] بعضُهم: بَلَغني أنه قال لك: لا تُحْسِنُ تصلِّي، فكيف تَجْلِسُ؟! فقال: لو قيلَ لي شيءٌ من هذا، ما كنتُ أقومُ من ذلك المجلس حتى أروي عشرةَ آلاف حديثٍ في الصلاة خاصة!)[2].

قلت: يُريد الإمام ـ والله أعلم ـ بيانَ سعةِ علْمِه وكثرةَ محفوظه، ردّاً على من أثاره بقوله: (كيف تجلسُ؟!)، ولم يَقْصِدْ أنه يحدِّث في مجلسٍ واحدٍ بعشرةِ آلاف حديث، فهذا مستحيلٌ؛ لأنه يتطلَّب وقتاً يَضيق عنه اليوم واليومان والثلاثة. وأما السائل فلم يكن متعنِّتاً، وإنما أراد استخراجَ ما عند البخاري لا اختبارَهُ، فسُمْعَتُه قد ملأت الآفاق.

= المهمل: ١/ ٢٩؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٤؛ التقييد: ١/ ١٢؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٥ ـ ٢٦؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٦١؛ السير: ١٢/ ٤١٥؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٨؛ التغليق: ٥/ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٧، وغير ذلك.

(١) أي: قال للبخاري.

(٢) السير: ١٢/ ٤١٢؛ وفي التغليق: ٥/ ٤١٩؛ والهدي، ص٤٨٧، الفصل الأخير منه.

●● قال محمد بن أبي حاتم الوراق: (قرأ علينا أبو عبد الله كتابَ «الهِبَة»، فقال: ليس في «هبة» وكيعٍ إلا حديثان مُسْنَدان أو ثلاثة، وفي كتاب عبد الله بن المبارك خمسةٌ أو نحوه، وفي كتابي هذا خمسُ مئة حديث أو أكثر!)[1].

والإمام يدلِّل بهذا على غزارة علمه وسعة حفظه.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله، يقول: (صَنَّفْتُ كتابَ «الاعتصام» في ليلةٍ)[2].

قلت: كتاب الاعتصام أحدُ كُتُب «الجامع الصحيح»، فيه (١٠٣) أحاديث بالمكرَّر، بَوَّبَها الإمام في (٢٨) ترجمة.

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق أيضاً: سمعتُ أبا عبد الله، يقول: (ما نمتُ البارحةَ حتى عَدَدْتُ كم أدخلتُ في مصنَّفاتي من الحديث، فإذا نحو مئتي ألف حديث مُسْنَدة)[3].

---

(١) السير: ١٢/ ٤١٠؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥١؛ التغليق: ٥/ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٨.
(٢) السير: ١٢/ ٤١٢.
(٣) السير: ١٢/ ٤١٢؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٢؛ التغليق: ٥/ ٤١٨ ـ ٤١٩؛ الهدي، ص٤٨٧.
وهذا العددُ الكبير للأحاديث: إنما يُراد به الطُّرُق، لا المُتون. فالأقدمون يُطْلِقون العددَ من الأحاديث على الحديث الواحد المرويِّ بعدَّة أسانيد، فكل=

رحمَ اللهُ هذه الهِممَ الشامخة، وبارَكَ الله بتلك الحافظةِ المتوقِّدة، ورَفَع الله منزلةَ هذه النفوس في أعلى عِلِّيِّين.

انظُرْ يا أخي ـ نَفَعني الله وإياك بما نقرأُ ونكتُب ونسمعُ ـ إلى هذا السيد الذي يَستحضر تصانيفَه وما أَدْخَلَه فيها من أحاديثَ في ذاكرتِه، ويَستعرضها كأنها شريطٌ من الأحداث تَمرُّ أمام ناظريه، ويُشْغِل بذلك قلبَهُ وروحَهُ وفكرَه وخواطرَهُ وهواجسَهُ، فيملأ عليه حياته كلَّها، حتى يَذهل عن النوم، بل عن كل شيء سوى حديث النبي ﷺ! أَلَمْ أقلْ لكم يا رجال إن هذا الإمام هو محضُ مِنَّةٍ من الله تعالى للمسلمين وللسنَّة النبوية؟!.

٣ ـ قصتان عجيبتان مدهشتان في اختبارِ المحدِّثين حفظَه وامتحانِهم فَهْمَه في بغدادَ وسَمَرْقَنْد:

قال أبو أحمد عبد الله بن عدِيٍّ الحافظ: سمعت عدَّة مشايخَ، يحكون: (أن محمد بن إسماعيل البخاري قدِمَ بغداد، فسمع به أصحابُ الحديث، فاجتمعوا، وعَمَدُوا إلى مئةِ حديث، فقَلَبوا مُتونها وأسانيدها،

= كلمةٍ تُروى بإسنادٍ تُعَدُّ عندهم حديثاً، سواء كانت لفظةً لغوية في الحديث، أو روايةً في بعض ألفاظه، أو اختلافاً بين إسنادين، أو ما أَشبه هذا. انظر: النكت للزركشي: ١/ ١٧٨ ـ ١٨٢؛ تدريب الراوي: ١/ ٩٩ ـ ١٠٠؛ البحر الذي زخر: ٢/ ٧٣٦ ـ ٧٤٥؛ توجيه النظر: ١/ ٤٠ ـ ٤١، ٢٣٠ ـ ٢٣٢؛ ظفر الأماني، ص٧٤ ـ ٧٥، وغير ذلك.

وجعلوا مَتْنَ هذا الإسنادِ لإسنادٍ آخَرَ، وإسنادَ هذا المتن لمتنٍ آخر، ودَفَعُوها إلى عشرة أنْفُس، إلى كلِّ رجلٍ عشرةَ أحاديثَ، وأمروهم إذا حَضَروا المجلسَ أن يُلْقُوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعدَ للمجلس.

فحضرَ المجلسَ جماعةُ أصحاب الحديث من الغُرباء من أهل خُراسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمأنَّ المجلسُ بأهلِه، انتدَبَ إليه رجلٌ من العَشَرة، فسأل عن حديثٍ من تلك الأحاديثِ المقلوبةِ، فقال البخاري: لا أعْرِفُه، فسأله عن آخَر، فقال: لا أعرفُه، فما زال يُلْقي عليه واحداً بعد واحد حتى فَرغ من عَشَرته، والبخاريُّ يقول: لا أعرِفُه. فكان الفُهماء ممن حضر المجلسَ يلتفِتُ بعضُهم إلى بعض، ويقولون: الرجلُ فَهِمَ! ومن كان غير ذلك يَقْضي على البخاريِّ بالعجز والتقصير وقلَّة الفَهْم. ثم انتدَبَ رجلٌ آخَر من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديثِ المقلوبةِ، فقال البخاري: لا أَعْرِفُه، فسأله عن آخَر، فقال: لا أعرِفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يُلْقِي عليه واحداً بعد آخَر حتى فَـرغ من عشـرته، والبخاري يقول: لا أعرفُه. ثم انتدَبَ إليه الثالث والرابع، إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلُّهم من الأحاديث المقلوبةِ، والبخاريُّ لا يزيدُهم على: لا أعْرِفُه.

فلمَّا عَلِمَ البخاريُّ أنهم قد فَرَغُوا، التفتَ إلى الأول منهم فقال: أما حديثُك الأولُ فهو كذا، وحديثُك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة. فَرَدَّ كل مَتْنٍ إلى إسنادِه، وكلَّ إسنادٍ إلى مَتْنِه، وفَعَلَ بالآخرين مثلَ ذلك، ورَدَّ مُتُونَ الأحاديث كلها إلى

أسانيدها، وأسانيدَها إلى متونِها. فأقرَّ له الناسُ بالحِفْظِ، وأَذْعَنُوا له بالفَضْلِ)[1].

وقد أورد الحافظ هذه القصة بتمامها في «النكت على كتاب ابن الصلاح» بإسناده إلى ابن عَديٍّ، من طريق شيخه الحافظ أبي الفَضْل عبدِ الرحيم بن الحُسين العراقي، ونَقل تعليقَ شيخه فقال: (سمعت شيخَنا غيرَ مرَّةٍ يقول: ما العجبُ من معرفةِ البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث، لاتساع معرفته، وإنما يُتَعَجَّبُ منه في هذا لكونه حَفِظَ موالاةَ الأحاديث على الخطأ من مرة واحدة!)[2].

وذكرها الحافظ كذلك في «تغليق التعليق» و«هدي الساري»، وعلَّقَ عليها فقال: (قلتُ: هنا يُخْضَعُ للبخاريِّ، فما العجبُ من ردِّهِ

---

(١) أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي، ص٦٢ ـ ٦٣؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٢٠ ـ ٢١؛ التعديل والتجريح: ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤؛ جذوة المقتبس، ص١٣٧ ـ ١٣٨؛ تقييد المهمل: ١/ ٤٧ ـ ٤٨؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٦؛ المنتظم: ١٢/ ١١٧ ـ ١١٨؛ جامع الأصول: ١/ ١٨٦؛ وفيات الأعيان: ٤/ ١٨٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٣، ٤٥٦؛ السير: ١٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩؛ تاريخ الإسلام، ص٢٤٦؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٨ ـ ٢١٩؛ تحفة الأخباري، ص١٩٢ ـ ١٩٣؛ التغليق: ٥/ ٤١٤ ـ ٤١٥؛ الهدي، ص٤٨٦؛ النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/ ٨٦٧ ـ ٨٧٠؛ فتح المغيث: ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، وكثير من كتب مصطلح الحديث في باب «الحديث المقلوب».

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/ ٨٦٩ ـ ٨٧٠.

الخطأَ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً، بل العجبُ من حِفْظِه للخطأ على ترتيب ما أَلْقَوه عليه من مرة واحدة)[1].

وقال الحافظ السَّخَاوي بعد إيرادِه القصة: (ولا يَضُرُّ جهالةُ شيوخ ابن عدي فيها، فإنهم عددٌ يَنْجبرُ به جهالتُهم. ثم إنه لا يُتعجَّبُ من حفظِ البخاري لها، وتيقُّظِه لتمييز صوابِها من خطَئِها، لأنه في الحفظ بمكانٍ، وإنما يُتَعَجَّبُ من حفظِه لتواليها كما أُلْقِيَتْ عليه من مرة واحدة!)[2].

قلت: وهذه الشهادة من ثلاثةِ أئمةٍ كبار، هي في أعلى درجات الثناء والإجلال والإقرار للبخاري ببلوغه أرفَعَ درجات الحفظ والفَهْم والتيقُّظِ والنقدِ.

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت سُلَيم بن مجاهد، يقول: سمعت أبا الأَزْهر[3]، يقول: (كان بسَمَرْقَنْد أربعُ مئةٍ ممن يَطلُبُون الحديثَ، فاجتمعوا سبعةَ أيام، وأَحَبُّوا مغالطةَ محمد بن إسماعيل، فأَدْخَلوا إسنادَ الشام في إسناد العراق، وإسنادَ العراق في إسنادِ الشام، وإسنادَ اليمن في إسنادِ الحَرمين، فما تَعَلَّقُوا منه بسَقْطةٍ، لا في الإسناد،

---

(١) التغليق: ٥/ ٤١٥؛ الهدي، ص٤٨٦.
(٢) فتح المغيث: ١/ ٣٢١. والفصل الثاني من كلامه هو بمعنى كلام شيخه الحافظ ابن حجر.
(٣) هو أحمد بن الأَزْهر بن مَنيع بن سَلِيط العَبْدي النَّيْسابوري، محدِّث خُراسان في زمانه، توفي سنة (٢٦٣هـ).

ولا في المتن)[1].

٤ ـ مذاكراته أشياخه ومعاصريه ومناظراته لهم، وخضوعهم لعلمه، واعترافهم بتقدمه وتفوقه:

ـ قال محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ: سمعت محمدَ بن إسماعيل البخاريَّ، يقول: (ما اسْتَصْغَرْتُ نَفْسي عند أحدٍ إلا عند عليِّ بن المَدينيّ، وربَّما كنتُ أُغْرِبُ عليه)[2].

وفي رواية من طريق آخر: (وربما كنتُ أُغْرِبُ عليه وأُغْرِبُ)[3].

ـ وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت إبراهيم بن محمد بن سَلاَم، يقول: (حضرتُ أبا بكر بن أبي شَيْبة، فرأيتُ رجلاً يقول في مجلِسه: ناظَرَ أبو بكر أبا عبد الله في أحاديثِ سفيان، فعَرَفَ كلَّها، ثم أَقبل محمدٌ عليه، فأَغْرَبَ عليه مئتي حديث! فكان أبو بكر بعد ذلك يقول: ذاك الفتى البازِل). قال الذهبي: (والبازِل: الجَمَلُ المُسِنُّ، إلا أنه يريد هاهنا: البصير بالعلم، الشجاع)[4].

---

(١) السير: ١٢/ ٤١١؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥١ ـ ٢٥٢؛ البداية والنهاية: ١١/ ٢٥؛ التغليق: ٥/ ٤١٥؛ الهدي، ص٤٨٦.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٧؛ تقييد المهمل: ١/ ٢١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨١؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥١؛ السير: ١٢/ ٤١١؛ التغليق: ٥/ ٤٠٦؛ الهدي، ص٤٨٣.

(٣) ابن عساكر: ٥٢/ ٨٢.

(٤) السير: ١٢/ ٤٢٥.

قلت: أبو بكر بن أبي شيبة من شيوخ البخاري، ومن أقرانِ أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهَوَيْه وعلي بن المَديني في السّنّ والمَوْلدِ والحِفْظ وبه يُضرب المثلُ في قوةِ الحفظ[1]، ومع هذا فالبخاري يُغْرِب عليه، وقد توفِّي سنة (٢٣٥هـ)، والبخاري آنذاك ابن إحدى وأربعين سنة!!.

ـ وقال خَلَف بن محمد: سمعت أبا بكر محمد بن حُرَيْث، يقول: (سمعت الفضل بن العباس[2] الرازي، وسألتُه فقلت: أيُّهما أحفَظُ؛ أبو زُرْعَة أم محمدُ بن إسماعيل؟ فقال: لم أكن التقيتُ مع محمد بن إسماعيل، فاستقبَلَني ما بين حُلْوَان وبغدادَ، قال: فرجعتُ معه مرحلةً، قال: وجَهَدْتُ الجَهْد على أن أَجيءَ بحديثٍ لا يَعْرِفُه، فما أَمْكَنني، قال: وأنا أُغْرِب على أبي زرعة عددَ شَعْرِه!!)[3].

وأبو بكر الفَضْل بن العباس، يُعرف بفَضْلَك الرَّازيِّ، حافظٌ ناقدٌ ثقةٌ ثَبْتٌ، طَوَّف وصنَّف، وكان إمامَ عصره في معرفة الحديث، سكن بغداد إلى أن توفي بها سنة (٢٧٠هـ).

---

(١) المصدر السابق: ١١/ ١٢٢ـ ١٢٣.

(٢) انقلب (الفضل بن العباس) إلى: (العباس بن الفضل الرازي الصائغ) في: السير، وتاريخ الإسلام، وطبقات السبكي، ولم يتنبه المحققون لهذا!.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٣؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٤ ـ ٦٥؛ التقييد: ١/ ١١ ـ ١٢؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٨؛ السير: ١٢/ ٤٣٤؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٨؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٥؛ التغليق: ٥٢/ ٤١١؛ الهدي، ص٤٨٥.

ـ وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: (قدِمَ رجاءٌ الحافظُ، فصار إلى أبي عبد الله، فقال لأبي عبد الله: ما أَعددتَ لقُدومي حين بَلَغَك؟ وفي أيِّ شيء نظرتَ؟ فقال: ما أَحدثتُ نَظَراً، ولم أستعِدَّ لذلك، فإن أحببتَ أن تسألَ عن شيءٍ فافعلْ. فجعلَ يُناظِره في أشياء، فبقي رجاء لا يدري أين هو! ثم قال له أبو عبد الله: هل لك في الزيادة؟ فقال استحياءً منه وخجلاً: نعم. قال: سَلْ إنْ شئتَ. فأخذ في أسامي أيوب، فعَدَّ نحواً من ثلاثة عشر، وأبو عبد الله ساكتٌ. فلما فَرغ، قال له أبو عبد الله: لقد جمعتَ، فظنَّ رجاء أنه قد صَنَع شيئاً، فقال لأبي عبد الله: يا أبا عبد الله، فاتَكَ خيرٌ كثير! فزَيَّفَ أبو عبد الله في أولئك سبعةً أو ثمانيةً، وأَغْرَبَ عليه أكثَر من ستين[1]!! ثم قال له رجاء: كم رويتَ في العِمامة السوداء؟ قال: هاتِ، كم رويتَ أنتَ؟ ثم قال: نروي نحواً من أربعين حديثاً! فَخَجِل رجاء من ذاك، ويَبِس رِيقُه)[2].

وساقَ الحافظ الخطيبُ البغدادي رواية أخرى، فأسْنَدَ عن عُمر بن حَفْص الأشقر، قال: (لمَّا قَدِمَ رجاءُ بن مُرَجَّى المَرْوَزِيُّ الحافظ بُخارى، يريد الخروجَ إلى الشاش، نزل الرِّباط، وصار إليه مشايخُنا، وصِرْتُ فيمن صارَ إليه، فسألني عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، فأخبرتُه بسلامته، وقلتُ له: لعلَّه يجيئُك الساعةَ. فأملَى علينا، وانقضَى

---

(١) أورد البخاري في «التاريخ الكبير» (٧٤) نفساً ممن اسمه أيوب.
(٢) السير: ١٢/ ٤١٣ ـ ٤١٤؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٣.

المجلس، ولم يَجئ أبو عبد الله. فلما كان اليومُ الثاني لم يَجِئْه، فلما كان اليوم الثالثُ قال رجاءٌ: إن أبا عبد الله لم يَرَنا أهلاً للزيارة، فَمُرُّوا بنا إليه نَقْضِ حقَّه، فإني[1] على الخروج ـ وكان كالمُتَرَغِّم عليه ـ. فجئنا بجماعتنا إليه، ودخلنا على أبي عبد الله، وسألَ به[2]، فقال له رجاءٌ: يا أبا عبد الله، كنتُ بالأشواق إليك، وأشتهي أن تذكُرَ شيئاً من الحديث، فإنِّي على الخُروج[3]. قال: ما شئتَ. فألْقَى عليه رجاءٌ شيئاً من حديث أيوبَ، وأبو عبد الله يُجيب، إلى أن سكتَ رجاءٌ عن الإلقاء. فقال لأبي عبد الله: ترى بَقِي شيءٌ لم نَذْكُرْه؟ فأخذ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل يُلقي، ويقول رجاء: من روى هذا؟! وأبو عبد الله يَجيءُ بإسنادِه، إلى أن أَلقى قريباً من بضعةَ عشرَ حديثاً أو أكثرَ، أَعُدُّها. وتغيَّر رجاءٌ تغيُّراً شديداً، وحانَتْ من أبي عبد الله نظرةٌ إلى وجهه، فعَرَف التغيُّرَ فيه، فقَطَع الحديثَ. فلما خرج رجاءٌ، قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: أردتُ أن أَبْلُغ به ضِعْفَ ما ألقيتُه، إلاَّ أني خَشِيتُ أن يَدْخُلَه شيءٌ، فأمسكتُ!)[4].

قلت: لعل ذلك حَدَث في واقعتين، واحدة عند قُدوم رجاء، والأخرى عند رحيله.

---

(١) في تاريخ بغداد: (فأبى)، تصحيف.

(٢) أي استَخْبَر عنه، وفي التنزيل العزيز: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

(٣) في تاريخ بغداد: (فأبى عليّ الخروج)، وهو تصحيف.

(٤) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٥ـ ٢٦؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٩ـ ٣٠؛ السير: ١٢/ ٤٣٥.

ورجاءُ بن مُرَجَّى أبو محمد المَرْوَزيُّ، إمامٌ حافظٌ ناقِد مصنِّفٌ جَـوَّال، طوَّفَ في خُراسان والحجاز والعراق والشـام، وسـمع خلقاً كثيراً. ومع هذا الموقف الشديد عليه مع البخاري، فإنه مَدَح أبا عبد الله وزكَّاه جداً. فرحم الله أئمتنا، وأجزل مثوبتهم.

ـ وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت محمدَ بن إسماعيل، يقول: (ذَاكَرني أصحابُ عَمْرو بن علي بحديثٍ، فقلتُ: لا أَعْرِفُـه، فَسُرُّوا بذلك، وساروا إلى عَمْرو بن علي، فقالوا له: ذَاكَرْنا محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ بحديثٍ، فلم يعرفْه! فقال عَمْرو بن علي: حديثٌ لا يَعْرِفُه محمدُ بن إسماعيل ليس بحديثٍ!!)[1].

وعَمْرو بن علي الفَلاَّس إمام حـافظ ناقدٌ، من حَمَلـة الحُجَّـة وفُرسان الحديث، وهو شيخُ الأئمة الستة وأبي زرعة وأبي حاتم، رضي الله عن الجميع.

* * *

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٨؛ تقييد المهمل: ١/ ٢١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٣؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٦ ـ ٢٧؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٤؛ السير: ١٢/ ٤٢٠؛ التغليق: ٥/ ٤٠٧؛ الهدي، ص٤٨٣.

الفَصْل الرَّابِع

ناقد الأسانيد، وخبير العلل وإمام الجرح والتعديل

أئمة الحديث وحُفّاظه الكبار الذين كانوا يحفظون عشرات الألوف من الأحاديث بل مئاتها، ويَسْرُدونها ويُذاكِرون فيها على الشيوخ أو الأبواب؛ هؤلاء الأئمة الذين يجيدون ذلك ويُتْقِنونه، هم جَمٌّ غَفير وعدد كبير.

أما نقدُ الأسانيد والمتون ومعرفةُ عِلل الحديث، وبيانُ الأسباب الخَفِيَّة غيرِ الظاهرة والغامضة غير الواضحة، مما يَقْدَحُ في صحةِ الحديث والاحتجاج به، مثلُ وَصْلِ المُرسَلِ، ورفْعِ الموقوف، وإدخالِ حديث في حديث، وإدراجِ لفظةٍ أو جملةٍ في المتن، أو إبدال راوٍ ضعيفٍ بثقةٍ، وغير ذلك من العِلَل؛ فهذا الفنُّ من أغمضِ علوم الحديث وأدقِّها وأشرفها.

ولم يتصدَّ للتكلُّم في هذا الفن الغزير الوَعِرِ الدقيق إلا جمع قليل من أكابر المحدثين، وهم الجهابذة أهل الحفظ التام، والخبرة الدقيقة، والفَحْص الشديد، والفَهْم الثاقب، ممن آتاهم الله إلهاماً كاشفاً، ونظراً دقيقاً، وعلماً وسيعاً، وحافظة متيقِّظة، واستحضاراً سريعاً، وإحاطة بأطراف الأحاديث وطرقها الكثيرة، من أمثال: شُعبة ويحيى القطّان،

وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن مَعين، وعلي بن المَدِينيَ، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شَيْبة، وأبي زُرْعة، وأبي حاتم، والنَّسائي، والدَّارَقُطْني، ومن حذَا حَذْوَهم.

ويأتي البخاري في الطليعة من هؤلاء، فهو فارسُ الأسانيد، وكشَّاف العلل، ومُبين الخفايا، ومُظْهِر الخَبَايا، وسيِّدُ خبراء علل الحديث. وهو في هذا الفن ابن بَجْدَتِه والعالمُ بِبُجْدَتِه، والذي شهد له بتميُّزِه فيه: أشياخُه وأقرانُه ومعاصروه ومَن بعدهم من أئمة النقاد. فكان أحدُ أشياخه يقول له: بيِّن لنا غَلَط شعبة، وآخَر يتمنَّى عليه أن ينظر في حديثه ويَضْرِب عما لا يرضاه، وثالث يطلب إليه أن يُبيّن له ما في كُتُبه من السَّقَطِ، وفَضَّله بعضُ أشياخه على أنفسهم في هذا العلم وأعلَنوا للطلبة ذلك، وكان شيخُه ورفيقه محمد بن يحيى الذُّهْلِيّ يَسألُه عن العلل فيمرُّ فيها كالسَّهْم، وحَسْبُك أنه كان يجلس في حلقته ويتعلم منه: مسلم وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي، وامتحنه العلماء في الحفظ واختبروه في العلل ومعرفة الأسانيد، فوجدوه بحراً لا يُبْلَغ قعرُه، وإماماً لا يُلْحَق شأْوُه.

وأما معرفتُه بالرجال والجرح والتعديل؛ فإليه المنتهى في ذلك علماً وإحاطة ومعرفة وفهماً، مع تميزه بمنهج وَرِعٍ دقيق في عبارات الجرح حتى صارت عَلَماً عليه، واشْتَهَر باعتداله وإنصافه في ذلك، فكان في فريق المعتدلين من الأئمة الذين خاضوا غِمار هذا الباب وصَنَّفوا فيه، فتوسَّط بين فريقي المتشدِّدين المتعنِّتين وبين المتسامحين المُتساهلين.

ومن أبرز الأدلة على براعته وتميُّزِه تصانيفُه في هذا الفن، وعلى

رأسها «التاريخ الكبير» الذي يضم قريباً من (١٤٠٠٠) ترجمة، صَنَّفه وعُمُره ثماني عشرة سنة! زِدْ على ذلك أن أشياخه وأقرانه ومعاصريه كانوا يسألونه عن الرجال ويحتجُّون بأقواله، حتى إن شيخه علي بن المديني - وحسبك به - كان يسأله عن شيوخ خُراسان ويقول له: من أثنيتَ عليه فهو عندنا الرضا[1].

ناقد الأسانيد والعالم بالصحيح من السقيم، وخضوع أشياخه له في ذلك:

●● قال محمد بن أبي حاتم الوراق: (سمعت أبا عبد الله البخاري، يقول: كنت في مجلس الفِرْيابي، فقال: حدثنا سفيان، عن أبي عُروة، عن أبي الخَطَّاب، عن أبي حمزة. فلم يَعرف أحدٌ في المجلس مَن فوقَ سفيان، فقلتُ لهم: أبو عروة هو مَعْمَر بن راشد، وأبو الخَطَّاب هو قتادة بن دِعامة، وأبو حمزة هو أنسُ بن مالك. قال: وكان الثوريُّ فَعولاً لذلك يكَنِّي المشهورين.

وفي رواية بإظهار اسم أنس دون كُنيته، وذكر حديثاً عن النبي ﷺ أنه «كان يَطُوفُ على نسائِه في غُسْلٍ واحدٍ»)[2].

---

(١) انظر ص٢٣٤، الحاشية (٣).

(٢) السير: ١٢/ ٤١٣؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٢؛ التغليق: ٥/ ٣٩١؛ الهدي، ص٤٧٨. والحديث أخرجه من طرق عن أنس: عبد الرزاق (١٠٦١)؛ وأحمد (١١٩٤٦)؛ والبخاري (٢٦٨)؛ ومسلم (٣٠٩)؛ والنسائي في =

قلت: توفي محمد بن يوسف الفِرْيابي شيخُ البخاري سنة (٢١٢هـ)، فيكون عُمُر البخاريِّ عند وقوع هذه الحادثة نحوَ ثماني عشرة سنة في أبعدِ تقدير!.

وقال أبو بكر المَديني: (كنَّا يوماً بنَيْسابور عند إسحاق بن راهَوَيْه، ومحمد بن إسماعيل حاضرٌ في المجلس، فمرَّ إسحاق بحديث من أحاديث النبي ﷺ، وكان دونَ صاحب النبي ﷺ: عطاءٌ الكَيْخَارانيّ، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، أَيْشٍ كَيْخَاران؟ قال: قريةٌ باليمن كان معاويةُ بن أبي سفيان بَعث هذا الرجلَ من أصحاب النبي ﷺ إلى اليمن، فسمع منه عطاءٌ حديثين. فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، كأنك قد شَهِدْتَ القومَ!)[1].

وقد مرَّ قولُ البخاري: (كتبتُ عن ألف شيخٍ وأكثَر، ما عندي حديثٌ إلا أَذكر إسنادَه).

ومرّت قصَّتُه مع محدِّثي بغداد، ومحدِّثي سَمَرْقَنْد، وكيف قَلَبوا عليه الأسانيد، فما تعلَّقوا عليه بسَقْطة!.

= الكبرى (٢٥٥، ٢٥٦، ٥٢٨٦) وغير موضع؛ والترمذي (١٤٠)؛ وابن ماجه (٥٨٨)؛ وابن حبان (١٢٠٦ ـ ١٢٠٩)، وغيرهم.

(١) تاريخ بغداد: ٢/٨؛ تقييد المهمل: ١/١٣ ـ ١٤؛ ابن عساكر: ٥٢/٧٦؛ تهذيب الكمال: ٢٤/٤٤١؛ السير: ١٢/٤١٥؛ التغليق: ٥/٤٠٥ ـ ٤٠٦؛ الهدي، ص٤٨٣ وفيه: (الكنجاراني، كنجاران)، كلاهما تصحيف.

●● قال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: (سمعت محمد بن إسماعيل يقول: قال لي محمد بن سَلاَم: انظرُ في كُتبي، فما وجدتَ فيها من خطأ فاضْرِب عليه كي لا أَرويه. ففعلتُ ذلك. وكان محمد بن سَلاَم كتب عند تلك الأحاديث التي أَحكمها محمد بن إسماعيل زُهاءَ ألفين: رَضِي الفَتَى، وفي الأحاديث الضعيفة: لم يَرْضَ الفَتى. فقال له بعضُ أصحابه: من هذا الفتى؟ فقال: هو الذي ليس مثله، محمد بن إسماعيل)(١).

ومحمد بن سَلاَم البِيْكَنْدي إمامٌ حافظ كبير من أوعية العلم، وقد نَصَّ على أنه عندما طَلب ذلك من البخاري كان البخاري فتى. وقد توفِّي ابنُ سلام سنة (٢٢٥هـ)، وسِنُّ البخاري إحدى وثلاثون سنة.

وقال الورَّاق: سمعت موسى بن قريش، يقول: (قال عبد الله بن يوسف التِّنِّيسِيُّ للبخاري: يا أبا عبد الله، انظر في كتبي، وأخبرني بما فيها من السَّقَط. قال: نعم)(٢).

وعبد الله بن يوسف إمامٌ حافظٌ متقِنٌ، توفِّي سنة (٢١٨هـ)، والبخاريُّ ابنُ أربعٍ وعشرين سنة!.

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٤؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٧؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠٤؛ الهدي، ص٤٨٣.

(٢) السير: ١٢/ ٤١٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠٤؛ الهدي، ص٤٨٣. والسَّقَط: ما تُسْقِطُه فلا تَعْتَدُّ به، والخطأُ في القولِ والحساب والكتاب.

وقال الوراق أيضاً: حدثني محمد بن إسماعيل، قال: (كنتُ إذا دخلتُ على سُليمان بن حرب يقول: بَيِّنْ لنا غَلَطَ شُعبةَ)[(١)].

وسُليمان بن حرب إمام حافظ جَبَل، من تلاميذ شعبة، وكان يحضُر مجلسه نحو أربعين ألف رجل، وتوفي سنة (٢٢٤هـ)، وللبخاري من العُمُر ثلاثون سنة، فاقرأ واعجبْ لهذا الإمام!!.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: (كان إسماعيلُ بن أبي أُوَيْس إذا انتخبتُ من كتابه، نَسَخَ تلك الأحاديث لنفسِه، وقال: هذه أحاديثُ انتخَبَها محمدُ بن إسماعيل من حديثي)[(٢)].

وفي رواية أخرى للوراق قال: سمعت أبا عبد الله، يقول: (قال لي ابنُ أبي أويس: انظُرْ في كُتُبي، وجميعُ ما أمْلِك لك، وأنا شاكرٌ لك أبداً ما دمتُ حياً)[(٣)].

وهؤلاء الأربعة المذكورون في هذه الفقرة من شيوخ البخاري.

---

(١) السير: ١٢/٤١٩؛ التغليق: ٥/٤٠٠؛ الهدي، ص٤٨٢.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/١٩؛ تقييد المهمل: ١/٢٢؛ ابن عساكر: ٥٢/٧٧؛ تهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٥؛ السير: ١٢/٤١٤؛ التغليق: ٥/٤٠١؛ الهدي، ص٤٨٢.

(٣) السير: ١٢/٤٢٩؛ التغليق: ٥/٤٠١؛ الهدي، ص٤٨٢.

●● قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت محمد بن يوسف الفِرَبْرِيَّ، يقول: (سألَ أبو عبد الله أبا رجاء البَغْلانيَّ ـ يعني قُتيبة ـ إخراجَ أحاديثِ ابن عُيينة، فقال: منذ كتبتُها ما عَرَضْتُها على أحد، فإن احتسبتَ ونظرتَ فيها، وعَلَّمْتَ على الخطأ منها، فعلتُ، وإلا لم أُحَدِّثْ بها، لأني لا آمن أن يكون فيها بعضُ الخطأ، وذلك أنَّ الزحامَ كان كثيراً، وكان الناس يُعارِضون كُتُبهم، فيصحِّحُ بعضُهم من بعض، وتركتُ كتابي كما هو. فَسُرَّ البخاريُّ بذلك، وقال: وُفِّقْتَ. ثم أخذ يختلِفُ إليه كل يوم صلاةَ الغداة، فينظُرُ فيه إلى وقت خروجه إلى المجلس، ويُعَلِّم على الخطأ منه. فسمعتُ البخاريَّ ردَّ على أبي رجاء يوماً حديثاً، فقال: يا أبا عبد الله، هذا مما كَتَبَ عني أهلُ بغداد، وعليه علامةُ يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، فلا أَقْدِرُ أغيِّرُه! فقال له أبو عبد الله: إنما كَتَبَ أولئك عنك لأنك كنت مُجْتازاً، وأنا قد كتبتُ هذا عن عدَّةٍ على ما أقول لك، كتبتُه عن يحيى بن بُكير وابنِ أبي مريم وكاتبِ الليث عن الليث. فرَجعَ أبو رجاء، وفَهِم قولَه، وخَضعَ له)[1].

وقال الوراق: سمعت حاشِدَ بنَ إسماعيل، يقول: (كان عبد الله ابن عبد الرحمن يَدُسُّ إليَّ أحاديثَ من أحاديثه المُشْكِلة عليه، يسألُني أن أَعْرِضَها على محمد، وكان يَشتهي ألاَّ يَعلم محمد، فكنتُ إذا

---

(١) السير: ١٢/ ٤٢٧ـ ٤٢٨.

عَرضتُ عليه شيئاً يقول: مِن ثَمَّ جاءتْ؟)[1].

خبير العلل واستفادة أشياخه الكبار منه في هذا الفن:

●● قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت حاشد بن عبد الله بن عبد الواحد، يقول: (رأيتُ عَمْرو بن زُرَارَة ومحمدَ بنَ رافع عند محمد ابن إسماعيل، وهما يَسألان محمدَ بن إسماعيل عن عِلل الحديث، فلمّا قاما قالا لمن حَضَر المجلس: لا تُخْدَعُوا عن أبي عبد الله، فإنه أفقهُ مِنَّا وأعلمُ وأبصرُ)[2].

قلت: عَمْرو بن زُرَارَة إمام ثقة ثَبْت، ومحمد بن رافع حافظ حجَّة كان شيخَ عصره بخراسان، وهما من شيوخ الإمام البخاري.

وقال الوراق أيضاً: سمعت حاشِد بن إسماعيل، يقول: (رأيتُ إسحاق بن راهَوَيْه جالساً على السرير، ومحمد بن إسماعيل معه، وإسحاق يقول: حدَّثنا عبد الرزاق، حتى مرَّ على حديث، فأَنكر عليه محمد بن إسماعيل، فرجع إلى قول محمد. وقال إسحاق بن راهَوَيْه:

(١) المصدر السابق: ١٢/ ٤٣٠. وعبد الله بن عبد الرحمن هو الدارمي الإمام صاحب السنن.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٧؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٨ ـ ٢٩؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٠؛ السير: ١٢/ ٤٤٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠٨؛ الهدي، ص٤٨٤. ومعنى لا تخدعوا عنه: أي لا تتركوه يفوتكم.

يا معشر أصحاب الحديث، انظُروا إلى هذا الشاب واكْتُبوا عنه، فإنَّه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاجَ إليه الناس، لمعرفتِه بالحديث وفقْهِه)[1].

وقال أبو حامد الأَعْمَشِيُّ[2]: (رأيتُ محمدَ بن إسماعيل البخاريَّ في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان[3]، ومحمدُ بن يحيى يسألُه عن الأسامي والكُنى وعِلل الحديث، ويمرُّ فيه محمدُ بن إسماعيل مثلَ السَّهْم، كأنه يقرأُ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾)[4].

●● قال الحافظ أبو يعلى الخَليليُّ: أخبرني أبو محمد الحَسن بن أحمد بن محمد المَخْلَدي في كتابه، أخبرنا أبو حامد الأَعْمشيُّ الحافظ قال: (كنا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلمُ بن الحجَّاج فسألَه عن حديث عُبيد الله بن عُمر، عن أبي الزُّبير، عن جابر

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٧؛ تقييد المهمل: ١/ ٣١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٦؛ المنتظم: ١٢/ ١١٦؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٧ ـ ٢٨؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٩؛ السير: ١٢/ ٤٢١، ٤٢٨؛ التغليق: ٥/ ٤٠٥؛ الهدي، ص٤٨٣.

(٢) أحمد بن حمدون النيسابوري، إمام حافظ ثَبْت، لُقِّبَ بالأعمشيِّ لحفظِه حديثَ الأعمش واعتنائه به، توفي سنة (٣٢١هـ).

(٣) روى عنه البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره، وهو من أقرانه، توفي سنة (٢٥٢هـ)، وصلى عليه محمد بن يحيى الذهلي.

(٤) تاريخ بغداد: ٢/ ٣١، وللخبر تتمة مرت ص١٢٢ ـ ١٢٣ حاشية (١).

قال: «بَعَثنا رسولُ الله ﷺ في سَرِيّة ومعنا أبو عُبيدة»، فساق الحديثَ بطوله[1].

فقال محمد بن إسماعيل: حدثنا ابن أبي أُويس، قال: حدَّثني أخي أبو بكر، عن سُليمان بن بلال، عن عُبيد الله، عن أبي الزبير، عن جابر، القصةَ بطولها.

فقرأ عليه إنسانٌ حديثَ حجَّاج بن محمد، عن ابن جُريج، عن موسى بن عُقْبة، حدَّثني سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «كفَّارةُ المجلسِ واللغوِ إذا قامَ العبدُ أن يقول: سبحانَكَ اللهمَّ وبحمدِك، أشهدُ أن لا إلـٰهَ إلا أنتَ، أستغفرُكَ وأتوبُ إليك»[2].

فقال له مسلمٌ: في الدنيا أحسنُ من هذا الحديث! ابنُ جُريجٍ، عن موسى بن عُقْبة، عن سُهيل، يُعرف بهذا الإسنادِ حديثٌ في الدنيا؟!.

فقال محمد بن إسماعيل: إلا أنه معلولٌ!.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨٣)؛ ومسلم (١٩٣٥)؛ والنسائي في الكبرى (٤٨٤٤) وفيه غير ما موضع؛ وأحمد (١٤٢٨٦)؛ وابن حبان (٥٢٦٢)، وغيرهم.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٣٣)؛ والنسائي في الكبرى (١٠١٥٧)؛ وأحمد (٨٨١٨)؛ وابن حبان (٥٩٤)، وغيرهم. وقال الترمذي: حسن غريب صحيح، وصححه ابن حبان، والحاكم وأقره الذهبي، وصححه الألباني، وشعيب الأرنؤوط.

فقال مسلمٌ: لا إلهَ إلا الله! وارتَعدَ، أخبرْني به.

قال: استُرْ ما سَتَرَ الله، فإن هذا حديثٌ جليلٌ، رواه الخَلْقُ عن حَجَّاج بن محمد، عن ابن جُريج. فألحَّ عليه، وقَبَّل رأسَهُ، وكادَ أن يَبكي مسلم!.

فقال له أبو عبد الله: اكتُبْ إنْ كان ولا بدّ: حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وُهَيْب، حدثنا موسى بن عُقْبة، عن عَوْن بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «كفَّارةُ المجلسِ...».

فقال له مسلمٌ: لا يُبْغِضُكَ إلا حاسِدٌ، وأشهدُ أنْ ليس في الدنيا مثلُك)[1].

وقد أسند جماعة من الأئمة هذه القصةَ بلفظ آخر عن الحاكم من طريقين:

عن أبي بكر أحمد بن علي بن خَلَف الشِّيرازي وأبي بكر البيهقي قالا: أخبرنا الحاكم أبو عبد الله الحافظ، سمعت أبا نصر أحمد بن

---

(١) الإرشاد: ٣/ ٩٥٩ ـ ٩٦١؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٢٨ ـ ٢٩؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٩ ـ ٧٠؛ تحفة الأخباري، ص١٩٥ ـ ١٩٨؛ النكت: ٢/ ٧١٩ ـ ٧٢٠؛ الهدي، ص٤٨٨؛ التغليق: ٥/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩ وساق الحافظ الخبر هنا من طريق الخليلي كما سقناه، وزاد عزوه للحاكم في «تاريخ نيسابور»، وقال: إسناد هذه الحكاية صحيح.

محمد الوراق يقول: سمعت أحمد بن حمدون القصَّار[1]، يقول: (سمعت مسلمَ بن الحجَّاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاريِّ، فَقَبَّل بين عَيْنَيه، وقال: دَعْني حتى أُقَبِّلَ رِجْلَيْكَ، يا أستاذَ الأُستاذِين، وسيِّدَ المحدِّثين، وطبيبَ الحديث في عِلله! حَدَّثَك محمدُ بن سَلاَم، حدثنا مَخْلد[2] بن يزيد الحَرَّاني، أخبرنا ابن جُريج، حدثني موسى بن عقبة، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في «كفَّارة المجلس»؟ إلى هنا اتفقا، وزاد البيهقي في روايته:

فقال محمد بن إسماعيل: وحدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين[3]، قالا: حدثنا حجَّاج بن محمد، عن ابن جريج، حدثني موسى ابن عقبة، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال في كفارة المجلس، أن يقول إذا قام من مجلسه: «سبحانَكَ ربَّنا وبحمدِك».

فقال محمد بن إسماعيل: هذا حديثٌ مليحٌ، **ولا أعلمُ بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا**، إلا أنه معلولٌ. حدَّثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وُهَيب، حدثنا سُهيل، عن عَوْن بن عبد الله قولَه.

قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى، ولا يُذكَر لموسى بن عقبة

(١) هو أبو حامد الأعمشي، المتقدم ذكره والتعريف به.
(٢) في طبقات الحنابلة: (محمد)، وهو تحريف.
(٣) في طبقات الحنابلة والتقييد بزيادة: (وأبو خيثمة).

مسنَداً عن سهيل).

هذا لفظ رواية البيهقي[1].

لكن الحاكم الذي ساق القصة على السَّداد فيما تقدَّم، ساقها في «معرفة علوم الحديث»، ووقع له فيها وَهَمٌ شديدٌ نَبَّه عليه الإمامُ الحافظ ابنُ حجر.

قال الحاكم: (حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق، قال: سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار، يقول: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبل بين عينيه...)، وذكر تمام الحكاية، وفيها: (قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، **ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث**، إلا أنه معلول...)[2].

وجاء مثل هذه العبارة عند الغسَّاني في «تقييد المُهْمَل»، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه»[3].

---

(١) طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤؛ التقييد لابن نقطة: ١/ ٧١٨ ـ ٧١٩؛ الهدي، ص٤٨٨ ـ ٤٨٩؛ التغليق: ٥/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠. والسياق له. وذكر البخاري الحديث وعلته دون قصته مع مسلم في: التاريخ الكبير: ٤/ ١٠٥؛ والتاريخ الأوسط: ٢/ ٣٣ـ ٣٤.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص١١٣ ـ ١١٤.

(٣) تقييد المهمل: ١/ ٣٣ـ ٣٤؛ توضيح المشتبه: ٩/ ٢٧٦.

وتعقَّبَ الحافظُ ذلك، فقال في «النكت على كتاب ابن الصلاح» - بعد كلام طويل جداً حول الحكاية وحديثها -: (وفي الجملة: اللفظةُ المُنْكَرة في الحكاية عن البخاري هي أنه قال: «لا أَعلمُ في الباب غيرَ هذا الحديث»، وهي وهَمٌ من الحاكم في حالِ كتابته في «علوم الحديث»، كما قدمناه، وقد بَيَّنَّا أن الصوابَ أن البخاري إنما قال: «لا أعلمُ في الدنيا بهذا الإسناد غيرَ هذا الحديث»، وهو كلام مستقيم، والله أعلم)[1].

وقال في «تغليق التعليق»: (فقال محمدُ بن إسماعيل: لا أَعلمُ في الباب غيرَ هذا الحديث الواحد. كذا وقع في «علوم الحديث» للحاكم، وهو وَهَمٌ لا يُتَصَوَّرُ وقوعُه من مِثْل البخاريِّ، لأن في الباب جملةَ أحاديث من غير هذا الوجه)[2].

وقال في «فتح الباري»: (وقوله: «لا أعلمُ بهذا الإسناد في الدنيا» هو المنقولُ عن البخاري، لا قوله: «لا أعلمُ في الدنيا في هذا الباب»، فإن في الباب عدَّةَ أحاديث لا تخفى على البخاري).

وقال نحوه في «هدي الساري»[3].

وكذا أَعَلَّ الحديثَ على طريقة البخاري: أحمدُ بن حنبل،

---

(١) النكت: ٢/ ٧٤٥.

(٢) التغليق: ٥/ ٤٣٠.

(٣) الفتح: ١٣/ ٥٤٤؛ الهدي، ص٤٨٩.

وأبو زُرْعة وأبو حاتم الرازيان[1]. والعِلَّة التي أشار إليها البخاري هي بالإسناد المذكور فحسب، والحديث صحيح صَحَّحه غيرُ واحد كما تقدم.

ـ قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت إبراهيم الخَوَّاص مُسْتملي صَدَقة، يقول: (رأيتُ أبا زرعة كالصبيِّ جالساً بين يدي محمد ابن إسماعيل، يسألُه عن علل الحديث)[2].

ـ وقال الإمام الترمذي في «العلل الملحق بالسنن»: (وما كان فيه[3] من ذِكْر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ، فهو ما استخرجتُه من كُتب التاريخ، وأكثَرُ ذلك ما ناظرتُ به محمدَ بن إسماعيل... ولم أَرَ بالعراق ولا بخُراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل)[4].

وعلَّق الحافظ ابنُ رجب هنا فقال: (مع أنه رأى أبا زرعة،

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢٠٧٨)؛ الفتح: ١٣/ ٥٤٥. وقد أطال الحافظ جداً في «النكت»: ٢/ ٧١٥ ـ ٧٤٥ في بيان طرق الحديث والصحابة الذين رووه، وذكر خلاصة ذلك في «الفتح»: ١٣/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦، وكذا ابن ناصر الدين ذكر في «توضيح المشتبه»: ٩/ ٢٧٣ ـ ٢٨٢ كثيراً ممن خرجوه.

(٢) السير: ١٢/ ٤٠٧؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٢.

(٣) يعني جامعه.

(٤) العلل الملحق بالسنن: ٥/ ٧٣٨؛ شرح علل الترمذي: ١/ ٣٣٨.

وعبد الله بن عبد الرحمن الدارميَّ، وذاكَرَهُما، ولكن أكثرَ عِلْمه في ذلك مستفادٌ من البخاري، وكلامُه كالصريح في تفضيل البخاري في هذا العلم على أبي زرعة والدارمي وغيرهما)[1].

وقد اعتمد الإمام الحافظ البارعُ أبو عيسى الترمذيُّ كثيراً على البخاري في (بيان العلل في أحاديث جامعـه)، كما صرَّح هو بذلك، وكما يَظهر من دراسة الكتاب وتتبُّع كلام الترمذي على أحاديثه، ونقولِه الكثيرة لكلامِ الإمام البخاري في العِلَل.

وكذلك فَعَل في كتابِه «العلل الكبير»، فأكثَرَ من الرجوع للبخاريِّ وتثبيتِ رأيه في العلل ومعرفة الرجال، ولا يكاد يخلو حديثٌ من قول الترمذي: (وسألت محمداً عن هذا الحديث).

وأما قول مَسْلَمة بن القاسم في كتابه «الصلة»:

(وألَّفَ عليُّ بن المَديني كتابَ «العلل»، وكان ضَنيناً به، فغابَ يوماً في بعض ضِياعه، فجاء البخاري إلى بعض بنيه، وراغَبَهُ بالمال على أن يَرى الكتاب يوماً واحداً، فأعطاه له، فدَفَعهُ إلى النُّسَّاخ فكَتَبُوه له، وردَّهُ إليه. فلما حَضَر عليٌّ تكلَّم بشيءٍ، فأجابه البخاري بنصِّ كلامه مراراً، ففَهِم القضيةَ، واغتمَّ لذلك، فلم يزلْ مغموماً حتى مات بعد يسير، واستغنَى البخاريُّ عنه بذلك الكتاب!).

---

(١) شرح علل الترمذي: ١/ ٣٣٨.

فقد نقله عنه الإمام الحافظ ابن حجر، ثم ردَّهُ ونقَضَه فقال: (وأما القصة التي حكاها ـ مَسْلَمة ـ فيما يتعلَّق «بالعلل» لابن المَدينيِّ، فإنها غنيةٌ عن الردِّ، لظهورِ فسادِها، وحَسْبُك أنها بلا إسناد، وأن البخاري لمَّا مات عليٌّ كان مقيماً ببلاده، وأن «العلل» لابن المديني قد سمعها منه غيرُ واحد غير البخاري، فلو كان ضَنيناً بها لم يُخْرِجها، إلى غير ذلك من وجوه البطلان لهذه الأُخلوقة. والله الموفق)[1].

إمام الجرح والتعديل:

قال الإمام الذهبي: (والكلامُ في الرواة يحتاجُ إلى وَرَعٍ تامٍّ، وبراءةٍ من الهوى والمَيْل، وخبرةٍ كاملة بالحديث، وعِلَلِه، ورجالِه)[2].

والإمام أبو عبد الله البخاري كان في كل هذا في ذُروة الذُّروة، ويَشهد له في ذلك علمُه ومنهجُه وأقوالُ الأئمة فيه.

فلقد كان آيةً عجيبةً في علمه بالرواة ومعرفة أسمائهم، ومواليدهم ووفياتهم، ومساكنهم، وطبقاتهم، وأساتيذهم، وطبقات أصحاب الراوي، والمُتْقِن لحديثه والضعيفِ فيه، وأحوالِهم من حيثُ الثقةُ والضعفُ، والتدليس والاختلاط، وأحاديث الصحابة والتابعين من الموقوفات والمنقطعات ونحوها. وحَسْبك تصانيفه في الرجال، وعلى

(١) تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٦ ـ ٤٧.
(٢) الموقظة، ص٨٢.

رأسها «التاريخ الكبير»، ومذاكرته الكبار في هذا الباب، مثلما جرى له مع رجاء بنُ مرجًّى عندما ذَاكرَه في أصحاب أيوب، فأَفْحَمه حتى يَبِس ريقُه!.

وأما ورعُه ومَيْلُه عن الهوى، وعَفَّةُ لسانه في الكلام في الرواة، فقد شَهِد له الأئمة بذلك، ومنهجُه الفذّ في اختيار عبارات الجرح أكبرُ شهادة.

وأما علمُه بالحديث وعِلَلِه، فهو طبيبُ هذا الميدان المتمرِّسُ به، وقد تقدم شيءٌ من خبرِه في ذلك[1].

علمه التام بالرجال، وشهادة الأئمة له في ذلك، واحتجاجهم بأقواله:

●● قال سُلَيم بن مجاهد: قال لي محمدُ بن إسماعيل: (لا أَجيءُ بحديثٍ عن الصحابة أو التابعين، إلا عرفتُ مولدَ أكثرِهم ووفاتَهم ومساكنَهم، ولستُ أروي حديثاً من حديث الصحابة والتابعين - يعني من الموقوفات - إلا ولي في ذلك أصلٌ، أحفظُه حِفظاً عن كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ)[2].

---

(١) ص٢٢٣.
(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٤؛ التغليق: ٥/ ٤١٧، وقد مر مطولاً - ص٢٠١ حاشية (٢) - وذكرت هنا طرفاً منه لبيان المقصود.

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت أبا عبد الله، يقول: (تذكَّرتُ يوماً أصحابَ أنس، فحضَرني في ساعة ثلاثُ مئةِ نَفْسٍ)[1].

وتقدَّم عن البخاري أنه صنَّف «التاريخ الكبير» وعمره ثماني عشرة سنة، وقال: (قَلَّ اسمٌ في «التاريخ» إلاّ وله عندي قصة، إلا أني كرهتُ تطويل الكتاب)[2].

●● قال أبو الفَضْل محمد بن يوسف بن رَيْحان الأميرُ ببخارى: حدثني أبي يوسف بن رَيْحان، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (كان علي بن المديني يَسألُني عن شيوخ خُراسان، فكنتُ أَذكر لـه محمد بن سَلاَم فلا يعرفُه، إلى أن قـال لي يومـاً: يا أبا عبد الله، كلُّ مَن أثنيتَ عليه فهو عند الرِّضا)[3].

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: حدثني صالح بن يونس، قال: (سُئل عبد الله بن عبد الرحمن ـ يعني: الدارمي ـ عن حديث سالم بن أبي حَفْصَة، فقال: كتبناه مع محمد، ومحمد يقول: سالم ضعيف. فقيل له: ما تقول أنت؟ قال: محمد أَبْصرُ مني)[4].

---

(١) السير: ١٢/ ٤١١؛ التغليق: ٥/ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٨.
(٢) انظر: ص١٤٩ حاشية (٢).
(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٦؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥١؛ التغليق: ٥/ ٤٠٦؛ الهدي، ص٤٨٣.
(٤) السير: ١٢/ ٤٢٦.

وقال أبو بكر محمد بن حُرَيْث: (سمعتُ أبا زرعة الرازيَّ يقول: وسألتُه عن ابن لَهِيعة فقال: تركَه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. وسألتُه عن محمد بن حُميد الرازي، فقال: تركه أبو عبد الله. قال محمد ابن حُريث: فذكرتُ ذلك لمحمد بن إسماعيل، فقال: بِرُّهُ لنا قديم)[1].

● وقد أكثر الإمام الترمذي في «جامعه» من سؤالاته البخاري عن الرجال، والاحتجاج بأقواله جرحاً وتعديلاً، فنقل كلامه وسأله عن:

الحَسن بن علي الهاشمي (٥٠)[2]، إسماعيل بن عيَّاش (١٣١)، وعلي بن عبد الأعلى الثَّعْلبي، وأبي سَهْل كَثير بن زياد البُرْسانيِّ (١٣٩)، وعبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقيِّ (١٩٩)، وعُمر بن عبد الله بن أبي خَثْعَم (٤٣٥)، وأبي ظِلال هلال بن أبي هلال القَسْمَلي (٥٨٦)، وعمران بن أنس المَكِّي (١٠١٩)، وعطاء بن دينار (١٦٤٤)، وإسماعيل بن رافع (١٦٦٦)، وعاصم بن محمد بن زيد العُمَريِّ، وعاصم بن عُمر بن حفص العُمريِّ (١٦٧٤)، وسيف بن هارون البُرْجُميِّ، وسيف بن محمد (١٧٢٦)، وحُميد بن علي الأعرج، وحُميد بن قَيس الأعرج (١٧٣٤)، وشَهْر بن حَوْشَب (٢١٢١، ٢٦٩٧)، وأبي سَوْرَة ابن

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٣؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٦؛ السير: ١٢/ ٤٣٤؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٨؛ التغليق: ٥/ ٤٠٩؛ الهدي، ص٤٨٤.

(٢) الأرقام المذكورة تشير إلى أرقام الأحاديث في «جامع الترمذي».

أخـي أبـي أيـوب الأنصـاري (٢٥٤٤)، والخليـل بـن مُـرَّة (٢٦٦٦، ٣٤٧٣)، وأبي فَرْوة يزيد بن سِنان الرُّهَاوي (٢٦٩٤، ٢٩١٨)، وعَنْبَسة ابن عبد الرحمن الأُموي (٢٦٩٩)، والقاسم بن عبد الرحمن الدِّمشقي (٣١٩٥)، وغيرهم كثير[١].

وقال الحافظ أبو يَعْلى الخَليليُّ: (إسحاق بن حمـزة الحافـظ البُخاري: الراوي عن غُنْجار، رضيه محمدُ بن إسماعيل، وأَثنى عليه، وقد أدركه، ولكنه لم يُخَرِّجه في تصانيفه)[٢].

وللخليليِّ في «الإرشـاد» نُقولٌ كثيـرة من أقـوال البخـاري في الرجال.

واحتجاجُ الأئمةِ بأقوالِ البخاري في التجريح والتعديل كثيرة جداً وهي منتشرة لا تحتاجُ مزيدَ بيان.

ورعه واعتداله في الجرح والتعديل:

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: (سمعت أبا عبد الله يقول: لا يكون لي خصمٌ في الآخرة. فقلتُ: إن بعضَ الناس يَنْقِمون عليك كتابَ «التاريخ»، ويقولون: فيه اغتيابُ الناس! فقال: إنما روينا ذلك روايةً،

---

(١) وقد تتبعتُهم في «جامع الترمذي»، وتركتُ ذِكْر كلام البخاري والترمذي هنا خشية الإطالة.

(٢) الإرشاد: ٣/ ٩٦٨.

لم نَقُلْه من عند أنفسِنا، قال النبيُّ ﷺ: «بِئْسَ أخو العَشيرة»)[1].

قال الحافظ: (قلت: البخاري في كلامه على الرجال في غاية التحري والتوقي، ومن تأمَّل كلامَهُ في الجرح والتعديل، عَلِم ورعَهُ وإنصافَهُ، فإن أكثر ما يقول: مُنكَر الحديث، سكتوا عنه، فيه نَظَرٌ، تركُوه، ونحو هذا. وقَلَّ أن يقول: فلانٌ كذاب، أو: يَضَعُ الحديث، بل إذا قال ذلك عزاه إلى غيره بقوله: كَذَّبه فلانٌ، رماه فلانٌ بالكذب. حتى إنه قال: من قلتُ فيه: في حديثه نظرٌ، فهو مُتَّهمٌ، ومن قلتُ فيه: مُنْكَر الحديث، فلا تَحِلُّ الرواية عنه)[2].

وقال بَكْر بن منير: سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: (إني أَرجو أن ألقى اللهَ ولا يُحاسِبَني أني اغتبتُ أحداً)[3].

وعلَّق الذهبي هنا فقال: (قلتُ: صَدَق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل؛ عَلِم ورَعَه في الكلام في الناس، وإنصافَه

---

(١) السير: ١٢/ ٤٤١؛ التغليق: ٥/ ٣٩٧؛ الهدي، ص٤٨٠؛ الإعلان بالتوبيخ، ص٩٥. والحديث أخرجه عن عائشة مرفوعاً: مالك: ٢/ ٩٠٣ ـ ٩٠٤؛ والحميدي (٢٤٩)؛ والبخاري (٦٠٣٢)؛ ومسلم (٢٥٩١)؛ وابن حبان (٤٥٣٨)، وغيرهم كثير، وتتمة تخريجه في «صحيح ابن حبان».

(٢) التغليق: ٥/ ٣٩٧، وبنحوه في الهدي، ص٤٨٠، وقال السخاوي نحوه في: الإعلان بالتوبيخ، ص٩٥ـ٩٦، ١٢٥.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١٣، وقد مرَّ مع تمام تخريجه ص٨١ حاشية (٣).

فيمن يَضَعِّفُه، فإنه أكثر ما يقول: مُنكَر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا. وقَلَّ أن يقول: فلانٌ كذَّاب، أو: كان يَضَعُ الحديث. حتى إنه قال: إذا قلتُ: فلان في حديثه نظر، فهو مُتَّهمٌ واهٍ. وهذا معنى قوله: لا يحاسبُني الله أني اغتبتُ أحداً. وهذا هو والله غايةُ الوَرَع)[١].

ومن أدلَّة ورعِه أنه أَخرج في «صحيحه» عمَّن رُمي ببدعةٍ، مع مخالفته له في ذلك، ما لم يكن هذا الراوي المبتدِع داعيةً، أو كان داعيةً وتابَ، فأخرج عن جماعة من: المُرْجِئة، والقَدَريَّة، والشيعة، والناصِبة، والخوارج، والقَعْدية، والواقِفة في القرآن[٢].

بل إن شيخَه ورفيقَهُ الإمام الحافظ محمد بن يحيى الذُّهليَّ الذي آذاهُ وتسبَّب في إخراجه من بلدته بخارى من أجلِ «مسألة اللفظ»، ما تكلَّم فيه البخاري بما يَجرحُه، بل خَرَّج عنه في «الجامع الصحيح»، وهذا والله هو قمةُ الوَرَع الذي لا يَقْدِر عليه إلا أمثالُ البخاري، فلقد كان بمقدوره أن يُخْرج تلك الأحاديث من غيرِ طريق الذهلي.

قال الحافظ الذهبي في فاتحة رسالته «ذِكْر من يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل»، مُبيِّناً أن الذين تكلَّموا في الرواة، وقَبِل الناسُ قولَهم في الجرح والتعديل، على ثلاثة أقسام، قال:

---

(١) السير: ١٢/ ٤٣٩، ٤٤١، وبنحوه في تاريخ الإسلام، ص٢٥٩، وعنه نقل السبكي في طبقاته: ٢/ ٢٢٤.

(٢) انظر: الهدي، ص٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(قسمٌ منهم متعنِّتٌ في الجرح، متثبِّتٌ في التعديل، يَغْمِزُ الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّنُ بذلك حديثَه، فهذا إذا وَثَّقَ شخصاً فعَضَّ على قوله بناجِذَيْك، وتمسَّكْ بتوثيقه، وإذا ضَعَّفَ رجلاً فانظرْ هل وافقَه غيرُه على تضعيفه، . . . وابنُ معين، وأبو حاتم، والجُوْزَجاني: متعنِّتون.

وقسمٌ في مقابَلَة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

وقسمٌ كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرْعة، وابن عَدِيّ: معتدلون منصفون)[1].

من اصطلاحاته في «الجرح والتعديل»، وتحريه في إطلاق ألفاظ «التجريح» ورقة عباراته فيها:

١ ـ فيه نظر:

قال ابن كثير في كتابه «اختصار علوم الحديث»: (إذا قال البخاري

(١) أربع رسائل في علوم الحديث، ص١٧١ ـ ١٧٢، وذكر معناه مختصراً في الموقظة، ص٨٣، ونقله عنه مع تصرف وزيادة: السَّخَاوي في رسالته «المتكلِّمون في الرجال» ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ١٣٦ ـ ١٤٥؛ وفتح المغيث: ٤/ ٣٦٤؛ والإعلان بالتوبيخ، ص٣٥٣ فما بعدها؛ واللكنوي في «الرفع والتكميل»، ص٢٨٢، وظفر أحمد العثماني التهانوي في «قواعد في علوم الحديث»، ص١٨٨ ـ ١٨٩.

في الرجل: «سَكَتُوا عنه»، أو «فيه نظرٌ»، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئِها عنده، ولكنه لطيفُ العبارة في التجريح، فَلْيُعلم ذلك)[1].

وقال الحافظ العراقي في «شرح الألفية»: (فلانٌ فيه نظرٌ، وفلانٌ سكَتُوا عنه، يقولُهما البخاري فيمن تركوا حديثه)[2].

وقال العراقي أيضاً في «جزئه» حول أحاديث في «مسند أحمد» عند ذِكْره: (أوس بن عبد الله بن بُريدة بن الحُصَيْب): (قال البخاري: فيه نظر. وهذه العبارة يقولها البخاري فيمن هو متروك)[3].

وقال السيوطي: (البخاري يُطْلق: «فيه نظر» و«سكتوا عنه» فيمن تركوا حديثه)[4].

ومشى على هذا غير واحد[5].

وقال الذهبي: (عادة البخاري إذا قال: «فيه نظر»، بمعنى أنه متَّهم، أوليس بثقة. فهو عنده أسوأُ حالاً من «الضعيف»)[6].

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص١٠١.
(٢) شرح الألفية: ٢/ ١١.
(٣) القول المسدَّد في الذب عن مسند الإمام أحمد لابن حجر، ص٤٣.
(٤) تدريب الراوي: ١/ ٣٤٩.
(٥) انظر: الرفع والتكميل للكنوي، ص٣٨٨؛ قواعد في علوم الحديث للتهانوي، ص٢٥٤.
(٦) الموقظة، ص٨٣.

وقيَّدَ الذهبيُّ في بعضِ المواضع من «ميزان الاعتدال» هذا الحكمَ بقوله: (غالباً)، ومن ذلك:

ما جاء في ترجمة عبد الله بن داود الواسِطي التمَّار: (وقد قال البخاري: فيه نظر. ولا يقولُ هذا إلا فيمن يَتَّهِمُه غالباً)[(١)].

وقال السَّخَاوي: (فلان «فيه نظر»، وفلان «سكتوا عنه»؛ كثيراً ما يعبِّر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثَه)[(٢)].

وهذه القاعدة التي استنتجها هؤلاء الأئمة أغلبية، وليست بمطردة ولا على إطلاقها، ولعلَّ الذهبي تنبَّه إلى ذلك فقيَّدها بقوله: (غالباً)، وكذا السَّخاوي بقوله: (وكثيراً ما يعبر). وذلك لأنه قد جاء قولُ البخاري في جماعة من الرواة: (فيه نظر)، وهم ثقات، وثَّقَهم الأئمة وأدخلوهم في الصحيح.

قال العلامة المحدث حبيب الرحمن الأعظمي منتقداً كلامَ الذهبي والعراقي[(٣)]: (لا يَنقضي عَجبي حين أقرأ كلامَ العراقي هذا، وكلامَ

---

(١) ميزان الاعتدال: ٢/ ٤١٦. وانظر مثالاً آخر في: ٣/ ٥١ـ٥٢.
(٢) فتح المغيث: ٢/ ١٢٢.
(٣) نقله عنه تلميذه العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته النفيسة على: قواعد في علوم الحديث للتهانوي، ص٢٥٤ ـ ٢٥٧؛ والرفع والتكميل للكنوي، ص٣٨٩ـ٣٩١.

الذهبي؛ أن البخاري لا يقول: «فيه نظر»، إلا فيمن يتَّهِمُه غالباً. ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعبؤون بهذا، فيوثِّقون مَن قال فيه البخاري: «فيه نظر»، أو يُدخلونه في الصحيح، وإليك أمثلتَهُ:

١ ـ **تمَّام بن نَجيح**، قال فيه البخاري: «فيه نظر»، ووثَّقه ابن معين. وقال البزار في موضع: هو صالح الحديث. وروى له البخاري نفسه أثراً موقوفاً معلَّقاً في رفع عمر بن عبد العزيز يديه حين يركع. أعني فلم يتركْه البخاري نفسُه، ولم يتركه أبو داود ولا الترمذي.

٢ ـ **ثعلبة بن يزيد الحِمَّاني**، قال فيه البخاري: «في حديثه نظر، لا يتابع في حديثه». وقال النسائي: ثقة. وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق شيعي).

وذكر أحد عشر نفساً، ثم قال:

(والصوابُ عندي: أن ما قاله العراقي ليس بمطَّرِد ولا صحيح على إطلاقه، بل كثيراً ما يقول البخاري ولا يوافقُه عليه الجهابذة.

وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناداً خاصاً، كما قال في «التاريخ الكبير» في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد رائي الأذان: «فيه نظر، لأنه لم يَذكر سماعَ بعضهم من بعض»، وكما في ترجمته في «تهذيب التهذيب»[1].

(١) التاريخ الكبير: ٥/ ١٨٣؛ تهذيب التهذيب: ٦/ ٩.

وكثيـراً ما يقوله ولا يعني الراوي، بل حديثَ الراوي. فعليك بالتثبت والتأني). انتهى.

٢ ـ سكتوا عنه:

جاء في «تهذيب الكمال» في ترجمة إبراهيم بن يزيـد الأمـوي المَكّي الخُوزِيّ: (قال أبو بِشْر الدُّولابيُّ عن البخاري: سَكَتُوا عنه. قال الدُّولابي: يعني تركوه)[١].

وقال الذهبي: (أما قولُ البخاري: «سكتوا عنه»، فظاهِرُها أنهم ما تَعرَّضوا له بجَرْح ولا تعديل، وعَلِمْنا مقصدَه بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه)[٢].

وتقدم قـول السـخاوي أن عبارة «سكتوا عنه»، كثيـراً ما يعبّـر البخاري بها فيمن تركوا حديثه.

٣ ـ منكر الحديث:

قال الحافظ الناقد أبو الحَسن بن القطَّان: (قال البخاري: كلُّ مَن قلتُ فيه: «مُنْكَر الحديث»، فلا تحِلُّ الروايةُ عنه)[٣].

---

(١) تهذيب الكمال: ٢/ ٢٤٣، ترجمة: ٢٦٧.
(٢) الموقظة، ص٨٣.
(٣) بيان الوهم والإيهام: ٣/ ٣٧٧، حديث (١١٢٠).

ونقله عن أبي الحسن بن القطان وعزاه إليه: الذهبي في «الميزان»، والسبكي في «طبقات الشافعية»، والحافظ في «اللسان»[1].

وعـزاه للبخاري دون ذكـر ابن القطان فيه: الحافظ في «تغليـق التعليق»، والسخاوي في «فتح المغيـث»، والسـيوطي في «تدريـب الراوي»[2].

وقال الحافظ في «اللسان»: (وهذا القول مرويٌّ بإسنادٍ صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخَفَّاف عن البخاري)[3].

وينبغي التنبُّه إلى أن البخاري قد يُطْلِق قولَه: (مُنْكَر الحديث) في ترجمة الراوي، ولا يريدُ به صاحبَ الترجمة، وإنما يريد بعضَ من في السَّنَد إليه، ويُعرف ذلك بقرينة المقام[4].

٤ ـ ليس بالقوي:

قال الذهبي: (وبالاستقراء: إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»،

---

(١) ميزان الاعتدال: ١/ ٦؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٤؛ لسان الميزان: ١/ ٢٠.

(٢) التغليق: ٥/ ٣٩٧؛ فتح المغيث: ٢/ ١٢٥؛ تدريب الراوي: ١/ ٣٤٩. وانظر: الرفع والتكميل، ص٢٠٨؛ قواعد في علوم الحديث، ص٢٥٨.

(٣) لسان الميزان: ١/ ٢٠.

(٤) أشار إلى هذا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته على الرفع والتكميل، وذكر نموذجاً لذلك، انظر: ص٢٠٩ ـ ٢١٠.

يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت. والبخاري قد يطلق على الشيخ: «ليس بالقوي»، ويريد أنه ضعيف)[1].

٥ ـ ذاهب الحديث:

روى الترمذي، عن البخاري قال: (سيف بن محمد عن عاصم، ذاهِبُ الحديث)[2].

وسيفٌ هذا كَذَّبه غيرُ واحد[3].

قال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبو داود: كان كَذَّاباً.

وقال النَّسائي: ليس بثقةٍ ولا مأمون، متروك.

وقال زكريا بن يحيى الساجي: يَضَعُ الحديثَ.

وقد تكرر قولُ البخاري: «ذاهب الحديث» كثيراً في «تاريخه»[4]، وبالمقارنة مع أقوال الجهابذة يتبيَّن أنه يُطْلق هذا اللفظَ فيمن كان متروكَ الحديث. والله أعلم.

فانظر إلى تَورُّعِ البخاري ورقَّةِ ألفاظِه في الجرح.

---

(١) الموقظة، ص٨٣.
(٢) سنن الترمذي (١٧٢٦).
(٣) انظر: تهذيب الكمال: ١٢/ ٣٢٩ـ٣٣١.
(٤) انظر مثلاً: ١/ ٢١٨ ترجمة (٦٨٦)، ٣/ ١٨٤ ترجمة (٦٢٢)، ٥/ ٢٠٦ ترجمة (٦٥٣)، ٦/ ١٣٨ ترجمة ١٩٥١.

أمثلة لقول البخاري: (فلان كذاب، أو: يرمى بالكذب، أو: كان يضع الحديث):

قَلَّ أن يقول البخاري: (فلانٌ كذَّاب)، أو: (يَضَع الحديث)، ونحوها من عبارات الجرح القاسية، ويحرِص على أن يكون لفظُ الجرح من قولِ غيره، فينقلُه عنه، فإذا لم يَظْفَر بذلك قاله من عنده نفسه، وهذه نماذجُ من ذلك القليل:

١ ـ (**الحَسن بن عَمْرو العَبْدي**: بصري، يروي عن علي بن سُويد وأبي نَعَامة، كذَّاب)[١].

٢ ـ (**خَصِيب بن جَحْدَر**: قال يحيى بن سعيد: خصيب كذَّاب)[٢].

٣ ـ (**سعيد بن سَلاَّم أبو الحَسن العطَّار**: يُذكر بوضع الحدِيث)[٣].

٤ ـ (**عباد بن جويرية البصري**: قال أحمد: كذَّاب)[٤].

٥ ـ (**عبد الحكيم بن منصور أبو سفيان الخُزاعي**: كذَّبه بعضُهم،

---

(١) التاريخ الكبير: ٢/ ٢٩٩ ترجمة (٢٥٣٦).

(٢) التاريخ الكبير: ٣/ ٢٢١ ترجمة (٧٤٨)؛ التاريخ الأوسط: ٢/ ١٤٣.

(٣) التاريخ الأوسط: ٢/ ٢٤٣، وذكره في التاريخ الكبير: ٣/ ٤٨٢ بقوله: (منكر الحديث). ونقل القولين عنه: ابن عدي في الكامل: ٣/ ٤٠٤.

(٤) التاريخ الكبير: ٦/ ٤٣ ترجمة (١٦٤٤)؛ التاريخ الأوسط: ٢/ ٢٣٣؛ الكامل لابن عدي: ٤/ ٣٤٤.

فيه نظر)[1].

٦ ـ (**عَمْرو بن أَزْهَر**، يُقال: العَتَكي، نزل بغداد، يُرمى بالكذِب، رماه أبو سعيد الحدَّاد بالكَذِب)[2].

٧ ـ (**نَصْر بن باب**: يرمونه بالكذب)[3].

٨ ـ (**عبد العزيز بن يحيى المدني**: ليس من أهل الحديث، يَضَعُ الحديث)[4].

وثَمَّة أمثلةٌ أخرى[5].

ومن ألفاظه في «الجرح» التي استخدمها في كتابه «التاريخ الكبير»:

تركوه، عنده عجائب، عنده مناكير، كذَّبه بعضهم، يتكلَّمون فيه، ليس بذاك، ليس بالقوي عندهم، ذاهبُ الحديث جداً، فيه ضَعْف، لا أَعرفه، لا يُعرف، يُعْرَف منه ويُنْكَر، لا تقوم به الحجة، مضطرب

---

(١) التاريخ الكبير: ٦/ ١٢٥ ترجمة (١٩١٥).
(٢) التاريخ الكبير: ٦/ ٣١٦ ترجمة (٢٥٠٧)؛ الكامل: ٥/ ١٣٤.
(٣) التاريخ الكبير: ٨/ ١٠٦ ترجمة (٢٣٥٧).
(٤) تهذيب الكمال: ١٨/ ٢١٩؛ ميزان الاعتدال: ٢/ ٦٣٦.
(٥) وقد ذكر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بعضَ من ذكرتُهم مع نماذج أخرى، في تعليقاته على الرفع والتكميل، ص٣٩٩ ـ ٤٠١.

الحديث، حديثُه مُنكر، لم يصحَّ حديثُه، يُخالِف في بعض حديثه، في حديثه نظر، وغير ذلك.

ويمكن تتبُّع أقواله في كُتبه، وسَبْرُها، واستقراءُ منهجه فيها، ومقارنتها مع أقوال الجهابذة الآخرين، لاستنباط قواعد عامة منها في الجرح.

وكل هذه العبارات المتقدمة تؤكِّد وَرَعَ البخاري ورقةَ عباراته في إطلاق ألفاظ التجريح في الرواة.

* * *

الفَصْلُ الخَامِسُ

الفقيه البارع المجتهد

أطبق الأئمة الكبار والعلماء المخلصون والنقاد المنصفون على أن الإمام أبا عبد الله البخاري من أكابر الفقهاء وجِلَّة المجتهدين، وظهر ذلك على ألسنة أشياخه وأقرانه ممن اشتهر فضلُهم وعلمُهم ومنزلتُهم عند عامة المسلمين وخاصتهم. وتبعهم على ذلك على مرِّ العصور جمهرةُ أئمة الدين المؤتَمَنين الذين لا يُلْقون القول جُزافاً، بل يقولون الحق ويَزِنُون بالقِسطاس المستقيم.

ووصف جمعٌ جَمٌّ منهم البخاريَّ بأرفعِ الكلمات، فَلَقَّبوه بـ«سيد الفقهاء»، و«فقيه هذه الأمة»، و«أفقه خلقَ الله»، و«تاج الفقهاء»، و«رأس في الفقه» و«مجتهد مُطْلَق»، وأنه في زمانه «كعمر في الصحابة»، وشَبَّهه آخَر بمالكٍ، وفَضَّله بعضُهم على إسحاق بن راهَوَيْه وأحمد!!.

ولقد مَنَح اللهُ البخاريَّ همَّة عالية وفكراً ثاقباً، فجمع بين الحديث والفقه، فمنذ بداية أمره حفظ كُتب ابن المبارك، ووكيع، واستوعبَ كلامَ أهل الرأي حيث كان فقهُ الإمام أبي حنيفة شائعاً في خُراسان.

فاستفاد البخاري جداً من طريقتهم في الاستنباط والغوص على المسائل ودقائق الفقه، وانتفع بأبي حفص أحمد بن حفص البخاري الحنفي فقيهِ المشرق، وكذلك بأصحاب مالك وعلى رأسهم أبو مصعب الزهري شيخُ دار الهجرة بعد مالك وفقيهُ المدينة غير مُدَافَع، كما انتفع بأصحاب الشافعي كالحُميدي وأبي ثَوْر والزَّعْفَراني، واجتمع بالإمام أحمد مرات ببغداد.

فتهيأ للإمام الاطلاعُ على اجتهاداتِ المدارس الفقهية للمذاهب الأربعة وطرائق استنباطها، ونَهَل من عِلْم فقهائها، حيث لم يكن عندهم جمود المُقلِّدين المتأخرين، بل كانوا يتفقهون ويجتهدون، ويوافِقون ويُخالِفون، بالحجَّة والبرهان.

وجَمع البخاريُّ إلى هذا الفقه الواسع النيِّر المتحرِّر: حِفْظَ الحديث النبوي مع الضبط والإتقان وسرعة الاستحضار، ومعرفةً واسعةً بقضايا الصحابة والتابعين وفقههم واجتهاداتهم حيث صنَّف في ذلك وهو ابن ثماني عشرة سنة، إضافةً إلى ما مَنَحه الله من ذِهْن سيَّال وذكاء وقَّاد وقريحةٍ صافية. فتمكَّن من أن يُوائم بين السُّنَن والآثار وبين ذخيرته الفقهية وطرائق المجتهدين في الاستنباط، ويُسخِّر ذلك في الغوص على معاني ما يحفظه من كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، واستخراجِ كنوزهما واستنباط مسائل الفقه ودقائقه منهما، سالكاً في ذلك طرائقَ أكابر المجتهدين، غيرَ مقلِّد لواحد من المذاهب الأربعة المباركة، ولا ملتزمٍ بواحدة من المدارس الفقهية المشتهرة آنذاك، ويومئ إلى ذلك قولُه: (لا

أَعْلمُ شيئاً يُحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة).

ولقد استطاع الإمام إبرازَ إمامته الباهرة في فقهه الذي تميَّز به عن غيره من المحدِّثين، بمسلكه في «الجامع الصحيح» حيث لم يَقصِد نقْلَ الأحاديث نقلاً صِرْفاً فيه، بل أراد أن يجعلَه كتاباً جامعاً للأحكام وغيرها، كما يتجلَّى ذلك في براعته المتفردة في تراجم أبوابه، حتى اشتهر بين العلماء والفضلاء القول بأن: (فقه البخاري في تراجمه)، حيث شَيَّد فيها فقهَهُ الشخصي واجتهاده المتميز، وضَمَّنَها أنواعَ الأدلة المختلِفة من الكتاب والسنَّة وأقوالِ الصحابة والتابعين، وأومأ في عناوينها إلى استنباطاته الفقهية، حتى أصبحت تراجمُ كتابه تضمُّ ـ بحق ـ فِقهاً بأدلّته، وتحتوي علوماً متفرقة من الفقه وأصوله، بأَبْلَغ إشارة وأخصرِ عبارة، وذلك على حسب مسلكه واختياراته، بحسب ما أدَّاه إليه فهمُه الثاقبُ واجتهادُه الخاص، فوافَقَ مَن وافقَ من المذاهبِ وخالفَ من خالف، ولا ضَيْر في ذلك، فلا يزالُ المجتهدون يختلِفون.

وتراجمُ أبواب «الجامع الصحيح» التي تبلُغ (٣٩١٨) ترجمة، تمثِّل فقهَ الإمام الدقيقَ المتميزَ، وتُعتبر رؤوساً للمسائل في العقائد والعبادات والمعاملات والآداب والسِّيَر وغير ذلك مما احتواه «صحيحه» من كنوز.

واجتهاداتُ الإمام وفقهُهُ لم تُجمع في كتاب على طريقة أصحاب المذاهب الأربعة وأصحابهم، ومن جاء بعدهم من علمائهم، لأن

البخاري ما قَصَد ذلك ولا أراده، بل سَلَك في طريقته منهجاً آخر كما قدَّمنا، وفقهُهُ مبثوثٌ في كُتُبه وعلى رأسها «الجامع الصحيح» وحسبك به، كما أنه صنَّف في مسائلَ فقهية مصنَّفات مستقلةً في مسائل معينة كان يجري حولَ بعضها خلافٌ كبير، مثل: «القراءة خَلْف الإمام»، و«رفْعُ اليدين في الصلاة»، وصنَّف في «الأشربة» و«الهبة» وغير ذلك كما سيأتي بيانه[1].

وأفتى البخاري واجتهد في حضرة أكابر أشياخه، بل ربما أشاروا إليه أن يقول رأيه في مسألة ما، وأحياناً كان يُخالِفُهم في الاجتهاد، أو يُنير لهم كُنْهَ فقهِ المسألة.

ولكن الكبار دائماً يتقحَّم عليهم حَسَدُ الحاسدين، فما سَلِم الإمامُ في هذا الباب من الكلام، وافتُرِيت عليه فريةٌ صغيرة ساقطة، حيث رماهُ بعضُ الشانئين بأنه قال في طِفْلَين رَضَعا لبنَ شاةٍ واحدة: قد ثبتتْ بينهما حرمةُ الرَّضاع!!.

كما حَمَل بعضُهم قولَ البخاري في «جامعه»: (وقال بعضُ الناس)، على أنه أراد به الإمامَ الأجلَّ أبا حنيفة والغمزَ به، وهو كلام قائم على الظنّ، سيأتي بيانُ وجهِ الحق فيه.

وأصحابُ المذاهب المتبوعة ـ على عادتهم ـ تنازَعُوا في «مذهب

---

(١) ص٦١٢.

البخاري»، ومن أي مدرسة فقهية هو، كما فعلوا مع غيره من أصحاب الكتب الستة وبعض الحفاظ الكبار، فادَّعَاه كل من الشافعية والحنابلة وأنه على مذهبهم، والحقُّ أنه مجتهدٌ مُطلَق كما سنبينه.

اطِّلاعه على فقه الصحابة والتابعين والأئمة، وانتفاعه بهم، وكونه محدثاً فقيهاً مجتهداً:

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت أبي رحمه الله، يقول: (كان محمد بن إسماعيل يختلِفُ إلى أبي حفص أحمد بن حفص البخاري وهو صغير، فسمعتُ أبا حفص يقول: هذا شاب كَيِّس، أرجو أن يكون له صِيتٌ وذِكْر)[1].

وروى الورَّاق، عن البخاري قال: (لمَّا طعنتُ في ستَّ عشرة سنةً، حفظتُ كُتُب ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلامَ هؤلاء[2] فلما طَعنتُ في ثماني عشرةَ جعلتُ أُصَنِّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلَهم، وذلك أيام عُبيد الله بن موسى)[3].

وعُبيد الله بن موسى إمام حافظ، وهو من كبار شيوخ البخاري وفي الطبقة الأولى منهم، توفِّي سنة (٢١٣هـ)، وعُمُر البخاريِّ آنذاك

---

(١) السير: ١٢/ ٤٢٥ - ٤٢٦. وأبو حفص هو الكبير، فقيه أهل الرأي فيما وراء النهر.

(٢) يعني: أصحاب الرأي.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٧، وقد مر مطولاً، ص١٤٩ حاشية (٢).

تسع عشرة سنة، فهذا يدلُّك على أن الإمام استوعبَ فقهَ الصحابة والتابعين وقضاياهم، وصنَّف فيها، وضَمَّ إلى ذلك فقهَ ابن المبارك ووكيع، واجتهادات أصحاب الرأي مما أخذه عن علماء بخارى من الحنفية وعلى رأسهم أبو حفص الكبير، وكل ذلك في تلك السِّنِّ المبكِّرة المباركة!.

وقد أفرغ البخاري هذا الفقه العالي الغزير من قضايا الصحابة والتابعين وغيرهم في تراجم أبواب «الجامع الصحيح»، كلاًّ في الباب المناسب، حسبما يؤدِّيه إليه شفوفُ نظره ودقَّةُ فهمه.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت أبا عبد الله يقول: (ما جلستُ للتحديث حتى عرفتُ الصحيحَ من السقيمِ، وحتى نظرتُ في كُتُب أهل الرأي)[1].

وقال ابن القيم في «الوابل الصَّيِّب»: (انقسم العلماءُ على قسمين: قسمٌ حُفَّاظٌ معتنون بالضبط والحفظ والأداء كما سَمِعوا، ولا يَستنبطون ولا يَستخرجون كنوزَ ما حَفِظُوه، وقسمٌ معتنون بالاستنباط واستخراج الأحكام من النصوص، والتفقُّه فيها.

فالأولُ كأبي زُرْعة، وأبي حاتم، وابن وارَهْ، وقَبْلَهم كبُنْدار

---

(١) السير: ١٢/٤١٦؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٤؛ التغليق: ٥/٤١٩؛ الهدي، ص٤٨٨.

محمد بن بشار، وعَمْرو الناقد، وعبد الرزاق، وقبلَهم كمحمد بن جعفر غُنْدَر، وسعيد بن أبي عَروبة، وغيرِهم، من أهل الحفظ والإتقان والضبط لِمَا سمعوه، من غيرِ استنباط وتصرُّفٍ واستخراجِ الأحكام من ألفاظ النصوص.

والقسمُ الثاني كمالكٍ، والليث، وسفيان، وابن المبارك، والشافعي، والأوزاعي، وإسحاق، والإمام أحمد بن حنبل، والبخاريِّ، وأبي داود، ومحمد بن نَصْر المَرْوَزِي، وأمثالِهم، ممن جَمَع الاستنباطَ والفقهَ إلى الرواية)[1].

وألَّف الحافظ أبو الفَضْل محمد بن طاهر المقدسي في فوائد تكرير البخاري الأحاديثَ جزءاً سمَّاه «جواب المُتعنِّت على البخاري»، قال فيه: (اعلَمْ أن البخاري كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع، ويَستدلُّ به في كل باب بإسناد آخر، ويَستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه)[2].

شذرات من أقوال الأئمة في براعة فقهه ودقَّة اجتهاده:

●● قال صالح بن مِسْمار: سمعت نُعيم بن حمَّاد، يقول: (محمد بن إسماعيل فقيهُ هذه الأمة)[3].

---

(١) الوابل الصيب، ص١٢٨.
(٢) الهدي، ص١٥؛ البحر: ٢/ ٧٢٤.
(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٤؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٧؛ تهذيب=

ـ وقال إسحاق بن راهَوَيْه: (لو كان محمد بن إسماعيل في زمن الحسن بن أبي الحسن ـ البصري ـ لاحتاج إليه الناس، لمعرفته بالحديث وفقهه)[1].

ـ وقال محمد بن يوسف الهَمَذاني: (كنا عند قُتيبة بن سعيد، فجاء رجل شَعْرانيٌّ يقال له: أبو يعقوب، فسأله عن محمد بن إسماعيل، فنكَس رأسَه، ثم رفعَه إلى السماء، فقال: يا هؤلاء، نظرتُ في الحديث، ونظرتُ في الرأي، وجالستُ الفقهاء والزهَّاد والعُبَّاد، فما رأيتُ منذ عَقَلْتُ مثلَ محمد بن إسماعيل)[2].

وفي رواية: (جالستُ الفقهاء والزهاد والعُبَّاد، فما رأيتُ منذ عقلتُ مثلَ محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمرَ في الصحابة)[3].

ـ وقال أبو جعفر الوراق: حدثني بعضُ أصحابي: (إن أبا عبد الله البخاري صار إلى أبي إسحاق السُّرْمَارِيِّ عائداً، فلما خَرج من عنده قال أبو إسحاق: من أراد أن ينظُرَ إلى فقيهٍ بحقِّه وصِدْقه، فلينظُرْ إلى محمد ابن إسماعيل. وأجلَسَه في حِجْرِه)[4].

= الكمال: ٢٤/ ٤٥٩؛ السير: ١٢/ ٤١٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠٤؛ الهدي، ص٤٨٣.

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٧، وقد مر بأطول منه ص٢٢٤ حاشية (١).

(٢) السير: ١٢/ ٤٣١؛ التغليق: ٥/ ٤٠٢؛ الهدي، ص٤٨٢.

(٣) التغليق: ٥/ ٤٠٢؛ الهدي، ص٤٨٢.

(٤) السير: ١٢/ ٤١٧؛ التغليق: ٥/ ٤٠٨؛ الهدي، ص٤٨٤.

ـ وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت حاشِد بن عبد الله، يقول: (قال لي أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهْرِيُّ المَدِينيُّ: محمد ابن إسماعيل أفقهُ عندنا وأبصرُ من ابنِ حنبل. فقال له رجلٌ من جلسائه: جاوزتَ الحدَّ! فقال أبو مصعب: لو أدركتَ مالكاً، ونظرتَ إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل، لقلتَ: كلاهُما واحدٌ في الفقه والحديث)(١).

وعَلَّق الحافظ في «هدي الساري» على الخبر فقال: (قلت: عَبَّر بقوله: «ونظرتَ إلى وجهه» عن التأمُّلِ في معارِفه).

ـ وقال الوراق: حدثني محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ، قال: (كنَّا مع أبي عبد الله عند محمد بن بشار، فسأله محمد بن بشار عن حديثٍ، فأجابه، فقال: هذا أفقهُ خلقِ الله في زماننا. وأشار إلى محمد بن إسماعيل)(٢).

وقال الورَّاق أيضاً: سمعت حاشِد بن إسماعيل، يقول: (كنت بالبصرة، فسمعت بقدوم محمد بن إسماعيل، فلما قدم قال محمد بن بَشَّار(٣): دخل اليوم سَيِّدُ الفقهاء)(٤).

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٩؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٣؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٦؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٥؛ السير: ١٢/ ٤٢٠؛ التغليق: ٥/ ٤٠١؛ الهدي، ص٤٨٢

(٢) السير: ١٢/ ٤٢٩، وذكر الحافظ فصلاً منه في التغليق: ٥/ ٤٠٤؛ والهدي، ص٤٨٣.

(٣) في تاريخ بغداد: (يسار)، وهو تصحيف.

(٤) تاريخ بغداد: ٢/ ١٦؛ تقييد المهمل: ١/ ١٩؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٤؛ ما تمس=

ـ وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: حدثني حاشد بن عبد الله، قال: سمعت يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقيَّ، يقول: (محمد بن إسماعيل فقيهُ هذه الأمة)[1].

ـ وقال أحمد بن محمد بن عُمر المَرْوَزِيُّ: سمعت أحمد بن سيَّار، يقول: (رحل محمد بن إسماعيل في الحديث، ومَهَر فيه وأَبْصَر، وكان حسنَ المعرفة حسنَ الحفظ، وكان يتفقَّه)[2].

هذه أقوال شيوخه وأساتيذه في فقهه وبراعته فيه:

●● قال محمد بن أبي حاتم الوراق: (كتب إليَّ سُليمان بن مجالد: إني سألتُ عبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرْقنديَّ عن محمدٍ، فقال: محمد بن إسماعيل أَعْلَمُنا وأفقهُنا وأَغْوَصُنا، وأكثَرُنا طلباً)[3].

وعبد الله بن عبد الرحمن هو الإمام الحافظ الجِهْبِذ أبو محمد الدارِميُّ صاحب «السنن».

= إليه حاجة القاري، ص٢٦؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٩؛ السير: ١٢/ ٤٢٢؛ الهدي، ص٤٨٣.

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٢؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٤؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٤؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٧؛ السير: ١٢/ ٤٢٤؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٣؛ التغليق: ٥/ ٤٠٤؛ الهدي، ص٤٨٣.

(٢) مرَّ مع تمام تخريجه ص١٦٦ حاشية (٣).

(٣) السير: ١٢/ ٤٢٦؛ التغليق: ٥/ ٤١٠؛ الهدي، ص٤٨٤.

ـ وقال الورَّاق: سمعت سُلَيم بن مجاهد، يقول: (ما رأيتُ منذ ستين سنةً أحداً أفْقَهَ، ولا أورعَ، ولا أزهدَ في الدنيا، من محمد بن إسماعيل)[1].

ـ وقال الورَّاق أيضاً: سمعت عبد الله بن محمد بن سعيد بن جعفر، يقول: (لمَّا مات أحمد بن حَرْب النَّيْسابوري، ركب إسحاق بن راهَوَيْه ومحمدُ بن إسماعيل يُشيِّعان جنازتَه، فكنتُ أسمع أهلَ المعرفة بنيسابور ينظرون، ويقولون: محمد أفقهُ من إسحاق)[2].

●● سُئل شيخُ الإسلام ابنُ تيمية: (هل البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنَّسائي، وابن ماجه، وأبو داود الطيالسي، والدارِميُّ، والبزَّار، والدارَقُطْني، والبَيْهقي، وابن خُزيمة، وأبو يعلى المَوْصِلي؛ هل كان هؤلاء مجتهدين لم يُقلِّدوا أحداً من الأئمة، أم كانوا مقلِّدين؟. . .).

فأجاب رضي الله عنه: (أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد. . .) إلى آخر ما قال[3].

---

(١) السير: ١٢/ ٤٤٩؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٧؛ التغليق: ٥/ ٤١٢؛ الهدي، ص٤٨٥.
(٢) السير: ١٢/ ٤١٨؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٥؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٣؛ التغليق: ٥/ ٤٠٩؛ الهدي، ص٤٨٤.
(٣) مجموع الفتاوى: ٢٠/ ٣٩ـ ٤٠.

ـ وقال الذهبي في «الكاشف»: (كان رأساً في الفقه والحديث مجتهداً)[١].

ـ وافتتح الحافظ ترجمته في «تغليق التعليق» بقوله: (الإمامُ العَلَم الفَرْدُ، تاجُ الفقهاء)[٢].

فقه البخاري في تراجمه[٣]:

لقد صَدَق القائلون: (فقهُ البخاري في تراجمه)، لأن الإمام قد أَفْرَغ في «تراجم الجامع الصحيح» فقهَهُ العالي، الذي يدلُّ على شُفوف ذِهْنه، وثاقب فهمه، ودِقَّة استنباطه، وبراعته في استخراج الحُكْم أو الإشارة للمسألة التي يتضَمَّنُها الحديث. وأَبانَ عن ذوقٍ رفيع، واختيارٍ مُلْهَم لعباراتِ «التراجم»، وسياقِ أحاديثها، وترتيبها في الباب ثم في الكتاب الواحد ثم في «الجامع الصحيح» كلِّه.

ـ قال العلامة الفقيه ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري المعروف بابن المُنَيِّر ـ المتوفى سنة ٦٨٣هـ ـ في فاتحة

---

(١) الكاشف: ٣/ ١٨.

(٢) التغليق: ٥/ ٣٨٤.

(٣) أوردت هنا عن «التراجم» ما يتعلَّق بالجانب الفقهي، وسيأتي بَسْطُ الحديث على مقاصِد الإمام المتنوعة في «تراجمه» عند الكلام على «الجامع الصحيح».

كتابه «المُتواري»: سمعت جَدّي، يقول: (كتابان فِقْهُهُما في تراجمهما: كتاب البخاري في الحديث، وكتاب سِيْبَوَيْه في النحو).

وتكلَّم على مغزى التراجم وبيَّنَ أنواعَها، ثم قال: (وكأنَّ البخاريَّ ـ رحمه الله ـ تحرَّجَ أن يُصنِّف في الفقه على نَعْت التصانيف المشحونة بالوقائع التي عسى كثيرٌ منها لم يَقَعْ، فيدخل في حيِّز المتكلِّف الذي هُدِّدَ بأنه لا يُعَانُ على الصواب، ولا يُفتح له بابُ الحق في الجواب... فسَاقَ الفقهَ في التراجم، سياقةَ المخلِّصِ للسُّنَن المَحْضَة عن المُزاحِم، المستثيرِ لفوائد الأحاديث من مكامنها، المستبينِ من إشارات ظواهرها مغازي بواطنها. فجمع كتابُه العِلْمَيْن والخَيْرين الجَمَّيْن، فحازَ كتابُه من السُّنَّة جلالتَها ومن المسائل الفقهية سُلالَتَها. وهذا عِوَضٌ ساعده عليه التوفيق، ومذهبٌ في التحقيق دقيق)(١).

ـ وقال الحافظ أبو الفَضْل محمد بن طاهر المَقْدِسيُّ: (كان البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ يَذكُر الحديثَ في مواضِع، ويَستخرج منه بحسنِ استنباطه وغزارة فقهه معنًى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه)(٢).

ـ وقال الإمام النَّوويُّ: (اعلَمْ أن البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ كانت له الغايةُ المَرْضيَّة من التمكُّنِ في أنواع العلوم ودقائقِ الحديث

---

(١) المتواري على تراجم أبواب البخاري، ص٣٧، ٣٨ ـ ٣٩، بتصرف واختصار.

(٢) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥٢، ومرَّ بنحوه ص٢٥٥ حاشية (٢).

واستنباطِ اللطائف منه، فلا يكادُ أحدٌ يقارِبُه فيها. . . وإذا نظرتَ في كتابه جزمتَ بذلك بلا شك.

ثم ليس مقصودُه بهذا الكتاب الاقتصارَ على الحديث وتكثيرَ المُتون بل مرادُه الاستنباط منها، والاستدلال لأبوابٍ أرادها من الأصول، والفروع، والزهد، والآداب، والأمثال، وغيرها من الفنون)[1].

- وقال الحافظ في «هدي الساري» في «فصل: بيان موضوع «الصحيح» والكشف عن مغزاه فيه»: (ثم رأى أن لا يُخْليه من الفوائد الفقهية، والنُّكَت الحُكْمية؛ فاستخرج بفَهْمِه من المُتون معاني كثيرة، فرَّقَها في أبواب الكتاب بحسب تناسُبِها، واعتنى فيها بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة، وسَلَكَ في الإشارة إلى تفسيرها السُّبُل الوسيعة)[2].

ثم تكلَّم في أواخر هذا الفصل بكلام غاية في النفاسة، ومن ذلك قوله:

(ولْنَشرع الآن في الكلام عليها[3]، ونبيِّن ما خَفِي على بعض مَن لم يُمْعِن النظرَ، فاعتَرَضَ عليه اعتراضَ شابٍّ غِرٍّ على شيخٍ مجرِّبٍ أو

---

(١) المصدر السابق، ص٥١؛ ونقل بعضه الحافظ في الهدي، ص٨.

(٢) الهدي، ص٨.

(٣) يعني: التراجم.

مُكْتهِل، و«أوردها إيرادَ سعدٍ وسعدٌ مشتمِل، ما هكذا تُوردُ يا سعدُ الإبل». . .

وقد تكون الترجمة بلفظ المترجَم له أو بعضه أو بمعناه، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثَر من معنى واحد، فيعيِّن أحدَ الاحتمالين بما يَذكر تحتها من الحديث.

وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك، بأن يكون الاحتمالُ في الحديث، والتعيينُ في الترجمة، والترجمةُ هنا بيانٌ لتأويل ذلك الحديث، نائبةٌ منابَ قولِ الفقيه مثلاً: المرادُ بهذا الحديثِ العامِّ الخصوصُ، أو بهذا الحديثِ الخاصِّ العمومُ؛ إشعاراً بالقياس لوجود العلَّة الجامعة، أو أن ذلك الخاصَّ المرادُ به ما هو أعمُّ مما يدل عليه ظاهرُه بطريق الأعلى أو الأدنى. ويأتي في المطلَق والمُقَيَّد نظيرُ المُجْمَل. وهذا الموضعُ هو معظَمُ ما يُشْكِل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتَهَر من قول جَمْعٍ من الفُضلاء: «فقهُ البخاريِّ في تراجمه».

وأكثَرُ ما يفعلُ البخاري ذلك، إذا لم يجدْ حديثاً على شَرْطه في الباب، ظاهرَ المعنى في المقصد الذي ترجم به، ويستنبط الفقه منه.

وقد يفعل ذلك لغرضِ شحذِ الأذهان في إظهار مُضْمَرِه، واستخراجِ خَبيئه)[1].

---

(١) الهدي، ص١٣ ـ ١٤، باختصار.

ـ وفي ختـام «كتاب الإكراه» بوَّبَ البخاري بقوله: (بـاب يمينِ الرجلِ لصاحبه: إنَّه أَخوهُ، إذا خافَ عليه القتلَ أو نحوَهُ)، وأورد فيه فروعاً فقهية كثيرة، وناقشَ فيها مخالفَهُ بإسهاب[1].

فاعترَض الكِرْمانيُّ على ذلك، وقال متعقِّباً: (وأمثالُ هذه المباحثِ غيرُ مناسبة لوضعِ هذا الكتاب، إذ هو خارجٌ عن فَنِّه).

فردَّ عليه الحافظُ بكلام نفيس، فقال: (وهو عَجَبٌ منه، لأن كتاب البخاري كما تقدم تقريره[2] لم يقصِدْ به إيرادَ الأحاديث نقلاً صِرفاً، بل ظاهِرُ وضْعِه أنه يَجعلُ كتاباً جامعاً للأحكام وغيرها، وفقهُهُ في تراجمه، فلذلك يُورد فيه كثيراً: الاختلافَ العالي، ويرجِّح أحياناً، ويَسكت أحياناً توقفاً عن الجزم بالحُكْم، ويُورد كثيراً من التفاسير، ويشير فيه إلى كثير من العلل وترجيح بعض الطرق على بعض، فإذا أورد فيه شيئاً من المباحث لم تُستغرب. وأما رمزُهُ إلى أن طريقة البحث ليست من فَنِّه، فتلكَ شَكاةٌ ظاهِرٌ عنك عارُهَا! فللبخاريِّ أسوةٌ بالأئمة الذين سَلَك طريقهم، كالشافعي وأبي ثور والحميدي وأحمد وإسحاق، فهذه طريقتُهم في البحث وهي محصِّلةٌ للمقصود، وإن لم يُعرِّجوا على اصطلاح المتأخرين)[3].

---

(١) الفتح: ١٢/ ٣٢٣.
(٢) في الهدي «الفصل الثاني»، ص٩، ١٣ ـ ١٤.
(٣) الفتح: ١٢/ ٣٢٥.

ـ وقال العلاَّمة المحدِّث الشاه ولي الله الدهلوي في رسالته «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» في بيان مقاصد البخاري من تصنيف «الجامع الصحيح» وطريقته فيه:

(وأراد أيضاً أن يُفْرِغ جهدَهُ في الاستنباط من حديث رسول الله ﷺ، ويَستنبطَ من كل حديث مسائلَ كثيرة جداً، وهذا أمرٌ لم يَسبقْه إليه غيره، غير أنه استَحْسَنَ أن يُفَرِّقَ الأحاديثَ في الأبواب، ويُوْدِعَ في تراجِم الأبواب سِرَّ الاستنباط)[1].

ـ والبخاري قد أَوْدَع فقهه للأحاديث في تراجم أبواب كتابه وعناوين مباحِثه، فوافَقَ في فَهْمه ومسلكه بعضَ الأئمة الذين سبقوه وخالَفَ آخرين، وهو في الحالين كما يقول العلامة المحدث محمد بدر عالَم الْمِيْرتَهي الهندي:

(سَبَّاق غايات، وصاحبُ آيات، في وَضْع التراجم، لم يَسْبقه إليه أحدٌ من المتقدمين، ولم يَستطعْ أن يُحاكيه أحدٌ من المتأخرين، فكان هو الفاتحَ لذلك الباب، وصار هو الخاتم.

وَضَع في كل ترجمة آياتٍ تناسِبها وربما استقصاها، مما يتعلَّق من هذا الباب، ونبَّه على مسائل الفروع وطرق استنباطها من الحديث، مع الإيماء إلى مختاراته، وعلَّم مظانَّ أبواب الفقه في القرآن، بل أقامها

---

(١) رسالة شرح تراجم أبواب صحيح البخاري، ص٩.

منه، ودَلَّ على طُرق التَّأْنِيس من القرآن، وبه يتَّضحُ ربطُ الفقه والحديث والقرآن بعضِه مع بعض.

ومن رفعةِ اجتهاده ودقتِه في الاجتهاديات وبَسْطِها في التراجم، قيل: إن فقهَ البخاري في تراجمه، فكان في تراجمه علومٌ متفرقة من الفقه وأصوله والكلام، وأومأ إليها بغايةِ إيجازٍ واختصار، قَلَّ من يهتدي إليها، وذلك لِمَعَانٍ: منها...).

ثم شرح الشيخ تلك المعاني والمقاصد للإمام البخاري، في تراجمه في نحو أربع صفحات كبار، بكلام تفرَّد به، ثم قال:

(وبالجملة: تراجِمُهُ حَيَّرت الأفكارَ، وأَدْهَشت العقولَ والأبصار، ونِعم ما قيل:

أعيا فُحُولَ العلمِ حَلُّ رموزِ ما أَبْداهُ في الأبوابِ والأسرارِ)[1]

ـ وقال العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غُدَّة في تقديمه لكتاب «كَشْف الالتباس» لعبد الغني الغُنَيْميِّ الدمشقيِّ: (إن الإمام البخاري في كتابه «الجامع المسند الصحيح»: قد أبرزَ فيه إمامته الباهرة في الحديث الشريف وعلومه، وأبرَزَ إلى جانب ذلك فقهَهُ الذي تميَّزَ به على سائر

---

(١) مقدمة كتاب محمد أنور شاه الكشميري: «فيض الباري على صحيح البخاري»: ١/ ٤٠ ـ ٤٤، تحت عنوان: «ذِكْرُ تراجِمِ صحيح البخاري وكشفُ رموزها».

المحدِّثين، وذلك في تراجم كتابه، وعناوين أبوابه، إذ جَسُرَ على ما جَبُنَ عنه غيرُه، فبَوَّب كتابه أبواباً، أودَعَ في عناوينها فقهَهُ وفهمَهُ للأحاديث بحسب ما أدَّاه إليه اجتهادُه، فوافقَ في فقهه وعناوين مباحثه بعضَ الأئمة السابقين وخالفَ بعضَهم)[1].

- وقال العلامة الدكتور عبد الغني عبد الخالق: (كلُّ ما تدلُّ عليه تراجمُ صحيحه: أنه فقيهٌ في أعلى مراتب الفقه، مدرِكٌ أتمَّ الإدراك لأحكامِ ما دَوَّنه، خبيرٌ أتمَّ الخبرة بأسرارِ ما صَنَّفَه)[2].

قلت: ومع كل ما جاء في هذه الفقرة، وما قدَّمناه من ثناء شيوخ البخاري عليه، وشهاداتهم له بتقدُّمِه في الفقه وبراعته فيه، يقول العلامة محمد زاهد الكوثري:

(على أن الرواة مهما بَرَعوا قلَّما يُصيبون في تفقُّهاتِهم، وليس أدل على ذلك مما رُدَّ على أبي عبد الله البخاري من تفقُّهاته في «صحيحه»، مع جلالة مقداره في الحفظ وعِظَمِه في النفوس)[3].

وهو كلامٌ يَلوحُ عليه عدمُ الإنصاف، ووصفُهُ فقهَ البخاري بقوله:

---

(١) كشف الالتباس، ص٥ ـ ٦، باختصار.

(٢) الإمام البخاري وصحيحه، ص١٤٥.

(٣) من تعليقاته على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي، انظر: ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، ص١٤١ حاشية (٢).

(تفقهاته)، فيه ما فيه! وكل ذلك لا يساوي شيئاً بجانب شهادات الأكابر، وأقوال الذين عاصروا الإمام، وأولئك الأئمة الذين خبروا «صحيحه» وتصانيفه، وقالوا قولتهم على وجه الاعتدال والإنصاف.

طائفة من الأحكام التي يقول البخاري بها، أو تؤخذ من «صحيحه»:

أوردُ من ذلك شذوراً، تكملة لجوانب الموضوع، وتثبيتاً لحقيقة براعة الإمام في الفقه، والأمرُ طويل الذيل، والإشارة تغني عن الإطالة.

بَوَّب البخاري في «كتاب الأذان» فقال: (بابُ وجوبِ صلاةِ الجماعة. وقال الحَسن: إنْ مَنَعَتْهُ أمُّه عن العِشاءِ في الجماعةِ شفقةً، لم يُطِعْها).

وأسند حديثاً فقال: (حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالكٌ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسولَ الله ﷺ قال: «والذي نَفْسي بيدِه، لقد هَمَمْتُ أن آمُرَ بحطبٍ فَيُحْتَطَبُ، ثم آمُرُ بالصلاة فيؤذَّنُ لها، ثم آمرُ رجلاً فيؤمُّ الناسَ، ثم أُخالِفُ إلى رجالٍ فأحَرِّق عليهم بُيُوتَهم...»).

قال الحافظ: (قوله: (باب وجوب صلاة الجماعة): هكذا بتَّ الحُكْمَ في هذه المسألة، وكأنَّ ذلك لقوَّةِ دليلها عنده، لكن أَطْلَق الوجوبَ وهو أعمُّ من كونه وجوبَ عَيْن أو كِفاية، إلا أن الأثرَ الذي ذَكره عن الحسن يُشْعِر بكونه يريد أنه وجوبَ عَيْن، لِما عُرف من عادته أنه

يَستعمل الآثار في التراجم لتوضيحها وتكميلها، وتعيين أحد الاحتمالات في حديث الباب، وبهذا يُجاب مَن اعترَض عليه بأن قولَ الحسن يُستدلُّ له لا به)[1].

وقال الحافظ في موضع آخر: (اختياره[2] يؤخذ في العادة من الآثار التي يُودِعُها في الترجمة)[3].

١ ـ طهارة سُؤْر الكلب[4].

٢ ـ خروج الدم في الصلاة لا يُبْطِلها[5].

٣ ـ الكلام في أثناء الأذان بغير ألفاظه جائز[6].

٤ ـ الإمام يتذكَّر أنه جُنُب وقد أُقيمت الصلاة، يَخْرج ويغتسلُ ويعود، ويَنتظره المصلُّون.

(قيل لأبي عبد الله البخاري: إذا وقع هذا لأحدِنا، يَفعل مثلَ هذا؟ قال: نعم. قيل: فينتظرون الإمام قياماً أو قعوداً؟ قال: إنْ كان قبلَ

---

(١) الفتح: ٢/ ١٢٥ حديث (٦٤٤).
(٢) أي في المسألة.
(٣) الفتح: ١/ ٤٨٢، ومثله في: الفتح: ٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣.
(٤) الفتح: ١/ ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٧٩.
(٥) المصدر السابق: ١/ ٢٨١.
(٦) المصدر السابق: ٢/ ٩٧.

التكبير فلا بأسَ أن يقعدوا، وإن كان بعدَ التكبير انتظروه قياماً)[1].

٥ ـ صلاة الجماعة واجبة وجوب عين[2].

٦ ـ رَفْعُ اليدين في الصلاة إذا كَبَّر، وإذا رَكع، وإذا رَفَع؛ سُنَّة ثابتةٌ.

وأَفرد هذه المسألة بالتصنيف في «جزء رفع اليدين في الصلاة»، وقال فيه: (مَن زَعَم أنه بدعةٌ فقد طعن في الصحابة، فإنه لم يَثْبُتْ عن أحدٍ منهم تركُه. ولا أسانيدَ أصحُّ من أسانيد الرفع)[3].

٧ ـ الغُسْل للجمعة لا يُشْرع إلا لمن وجبتْ عليه[4].

٨ ـ جواز دفن الميت ليلاً.

قال البخاري: (باب الدَّفْنِ بالليل. ودُفِنَ أبو بكر رضي الله عنه ليلاً)[5].

٩ ـ العمرة واجبة[6].

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ١٢٢.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ١٢٥، وقد مرَّ في صدر الفِقْرة.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٢٢٠.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٣٨٣.

(٥) المصدر السابق: ٣/ ٢٠٧.

(٦) المصدر السابق: ٣/ ٥٩٧.

١٠ ـ جواز اغتسال الصائم كل الأغسال المسنونة والواجبة والمباحة[١].

١١ ـ يُشْرَع صومُ الصِّبيان.

وبَوَّب عليه بقوله: (بابُ صومِ الصِّبيان. وقال عمرُ رضي الله عنه لنشوانٍ في رمضانَ: ويلكَ، وصِبيانُنا صِيامٌ؟! فضَرَبَه). وأورد حديثاً.

قال الحافظ: (والمشهور عن المالكية أنه لا يُشْرع في حَقِّ الصبيان، ولقد تلطَّفَ المصنِّفُ في التعقُّب عليهم بإيرادِ أثرِ عمر في صَدْر الترجمة، لأن أقصى ما يَعتمدونه في مُعارضة الأحاديث دعوى عملِ أهل المدينة على خلافها، ولا عمل يُستند إليه أقوى من العمل في عهد عمر مع شدَّة تحرِّيه، ووفورِ الصحابة في زمانه، وقد قال للذي أفطر في رمضانَ موبِّخاً له: «كيف تُفْطِرُ وصِبيانُنا صيامٌ»؟!)[٢].

١٢ ـ لا يَجوز تلقِّي الرُّكْبَان[٣].

١٣ ـ وفي «كتاب الإجارة» بَوَّب فقال: (باب: إذا استأجَرَ أجيراً فبيَّنَ له الأجَلَ، ولم يبيِّن العملَ. لقولهَ: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٞ﴾[القصص ٢٧ ـ ٢٨].

(١) المصدر السابق: ٤/ ١٥٣.
(٢) المصدر السابق: ٤/ ٢٠٠ ـ ٢٠١. ونَشْوان: كَسَكْران، وزناً ومعنًى.
(٣) المصدر السابق: ٤/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

قال الحافظ: (مالَ البخاريُّ إلى الجوازِ، لأنه احتجَّ لذلك فقال: لقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ الآية، ولم يُفْصِح مع ذلك بالجواز لأجلِ الاحتمال)[1].

١٤ ـ وفي «كتاب الهبة»، قال البخاري: (باب: لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يَرجِعَ في هِبَتِه وصَدَقتِه).

وأسند ثلاثة أحاديث.

قال الحافظ: (كذا بَتَّ الحُكْم في هذه المسألةِ لقوَّةِ الدليلِ عنده فيها)[2].

١٥ ـ وبَوَّب في «كتاب النكاح»، فقال: (بابُ النظرِ إلى المرأةِ قبلَ التَّزويجِ).

وقال: (حدَّثنا مُسدَّد، حدثنا حمَّاد بنُ زيد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «أُرِيتُكِ في المنام يَجيءُ بكِ المَلَكُ في سَرَقةٍ من حريرٍ، فقال لي: هذه امرأتُكَ، فكشفْتُ عن وجْهِك الثوبَ، فإذا أنتِ هيَ، فقلتُ: إنْ يكُ هذا من عندِ الله يُمْضِه»)[3]. وساق حديثاً آخر.

---

(١) المصدر السابق: ٤/ ٤٤٤.
(٢) المصدر السابق: ٥/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(٣) الفتح: ٩/ ١٨٠ حديث (٥١٢٥).

قال تاج الدين السُّبْكي: (استدلَّ البخاري على جواز النَّظَرِ إلى المخطوبة، بقول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «رأيتُك في المنام...» الحديث.

قال الوالد رحمه الله في «شرح المنهاج»: وهذا استدلالٌ حَسَن؛ لأن فعلَ النبي ﷺ في النوم واليقظة سواءٌ، وقد كشف عن وجهها)[1].

وقد ذكر الشيخ جمال الدين القاسمي في كتابه «حياة البخاري» بعضَ اجتهادات الإمام واختياراته الفقهية[2]. وكذلك الدكتور عبد الغني عبد الخالق في كتابه «البخاري وصحيحه»[3].

من مواقفه مع شيوخه في مسائل فقهية:

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: قال أبو عبد الله: (سُئلَ إسحاقُ ابن إبراهيم[4] عمَّن طَلَّق ناسياً؟ فسكتَ ساعةً طويلة متفكِّراً، والْتَبَس عليه الأمرُ. فقلتُ أنا: قال النبي ﷺ: «إنَّ الله عز وجل تجاوزَ عن أُمَّتي ما حَدَّثَتْ به أَنْفُسَها ما لم تعملْ به أو تكَلَّمْ»[5]. وإنما يُراد مباشرةُ هذه

---

(١) طبقات السبكي: ٢/ ٢٤٠.

(٢) حياة البخاري، ص١٦ ـ ١٩.

(٣) البخاري وصحيحه، ص١٤٦ ـ ١٤٧.

(٤) هو ابن راهَوَيْه الإمام الحافظ الفقيه المجتهد.

(٥) أخرجه من حديث أبي هريرة: البخاري (٢٥٢٨، ٥٢٦٩، ٦٦٦٤)؛ ومسلم (١٢٧)؛ وأبو داود (٢٢٠٩)؛ والترمذي (١١٨٣)، والنسائي في الكبرى =

الثلاث: العمل، والقلب، أو الكلام والقلب، وهذا لم يَعتقدْ بقلْبِه. فقال إسحاق: قَوَّيْتَني قوَّاكَ الله. وأفتى به)[1].

وقال الورَّاق أيضاً: سمعت محمد بن يوسف الفِرَبْري، يقول: (كنَّا عند أبي رجاء ـ هو قُتيبة ـ فَسُئل عن طلاق السَّكْران؟ فدَخل محمدُ ابن إسماعيل، فقال قُتيبة للسائل: هذا أحمدُ بن حنبل وابنُ المَديني وابن راهَوَيْه، قد ساقَهم اللهُ إليك. وأشار إلى محمد بن إسماعيل، وكان مذهب محمد: أنه إذا كان مغلوبَ العَقْل حتى لا يَذكر ما يُحدِثُ في سُكْره، أنه لا يجوزُ عليه من أمرِه شيءٌ)[2].

فرية ساقطة:

●● ذكر عبد القادر القُرشي في ترجمة «الإمام الفقيه الحنفي أبي حَفْص الكبير» من «الجواهر المُضية»، وتابعه تقي الدين التَّميمي في «الطبقات السنية»، عن شمس الأئمة أبي بكر السَّرْخَسي قال: (قدِمَ محمدُ بن إسماعيل البخاريُّ بخارى، زمنَ أبي حفص الكبير، وجعل

= (٥٥٩٧ ـ ٥٥٩٩)؛ وابن ماجه (٢٠٤٠، ٢٠٤٤)؛ وأحمد (٧٤٧٠)، وغيرهم.

(١) السير: ١٢/ ٤١٤؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٣ ـ ٢٥٤؛ التغليق: ٥/ ٤٠٥؛ الهدي، ص٤٨٣.

(٢) السير: ١٢/ ٤١٨؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٥؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٢؛ التغليق: ٥/ ٤٠٢؛ الهدي، ص٤٨٢.

يُفتي، فنَهاه أبو حفص، وقال: لستَ بأهلٍ له. فلم يَنْتَهِ. حتى سُئل عن صَبِيَّيْنِ شَرِبا من لبن شاةٍ أو بقرةٍ، فأَفتى بثبوتِ الحُرْمةِ. فاجتمع الناسُ وأخرجوه!)[1].

وسكتَ عبد القادر القرشي والتميمي على هذه الحكاية وأَقرَّاها!.

ـ وكذلك ذكرها عبد الحي اللَّكْنَوي في «الفوائد البهية»، لكنه أنصَفَ فردَّها وزيَّفَها من أوجه كما سيأتي.

ـ وذكرها كذلك وأَيَّدها المفسِّرُ الفقيهُ الحنفي حافظُ الدين النَّسَفيُّ في كتابه «كشف الأسرار» معلِّلاً لقولِ محمد بن الحسن الشيباني: (لا يَستقيمُ الحديثُ إلا بالرأي)، فقال: (إنَّ المحدِّث غيرَ الفقيه يَغلطُ كثيراً، فقد رُوي عن محمد بن إسماعيل صاحب «الصحيح»: أنه استُفتي في صَبِيَّيْن شَربا من لبن شاة، فأفتى بثبوت الحُرمة بينهما، وأُخرج به من بخارى. إذ الأُختيَّة تتبع الأُميَّة، والبَهِيميَّة لا تَصلُح أمّاً للآدمي)[2].

ـ وكذلك ذكرها العلامة محمد زاهد الكوثري في كتابه «حُسْن التقاضي»، لكنه بيَّن أن صاحبَ القصة مع البخاري هو أبو حفص الصغير ابن أبي حفص الكبير، فقال:

(ولمَّا رَحَل البخاري وعادَ إلى بخارى، حَسَده علماءُ بلده، شأنَ

---

(١) الجواهر المضية: ١/ ١٦٦؛ الطبقات السنية: ١/ ٣٤٣.
(٢) كشف الأسرار شرح المنار: ١/ ٧.

كل من يرتحلُ للعلم ويعود إلى أهله بالجَمِّ منه، حتى أَمسكوا له فتوى كان أخطأ فيها، فأَخرَجُوه من بخارى بسببها. وأبو حفص الصغير هو صاحب القصة في إخراج البخاري من بخارى، لا أبوه، لتقدُّمِ وفاةِ أبيه.

فلما أَخْرَجوه من بخارى بسبب تلك الفتوى انقلَب عليهم، وجرى بينه وبينهم ما جرى، كما سبق للبخاري مثيلُه مع المحدِّثين في نَيْسابور[(١)] فأخذ يُبدي بعضَ تشدُّدٍ نحوَهم في كُتبه، مما هو من قَبيل نَفْثَة مَصْدورٍ، لا تقوم بها الحجَّة، ويُرْجَى عفوها له ولهم، سامحهم الله تعالى)[(٢)].

ـ وأكَّد وقوعَها أيضاً المحدِّثُ الفقيه محمد عبد الرشيد النعماني في كتابه «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن»، فقال في معرض حديثه على فقه الأئمة أصحاب الكتب الستة ومذاهبهم الفقهية:

(وأما البخاري ففتياهُ في ثبوتِ الحرمة بين صبيين شَرِبا من لبن شاة معروفة، والقصةُ مشهورة، ذكرها القاضي حُسين بن محمد بن الحَسن الدياربكري المالكي في تاريخه المعروف «بالخميس»، وأشار إليها العلامة ابن حجر المكِّي الشافعي في «الخَيْرات الحِسان»، ولا استبعادَ في وقوعِ هذا عن البخاري، ولو تدبَّرتَ كتابَهُ لبَانَ لك أن أكثر استنباطاته

---

(١) يشير إلى موقف البخاري من «مسألة اللفظ».

(٢) حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، ص٨٦ ـ ٨٩، ونقلها تلميذه عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي، ص٣٨٢؛ و«الانتقاء» لابن عبد البر، ص٢٧٩ ـ ٢٨٠.

لا تجري على أصول الفقهاء!)[1].

●● **قلت**: هذه أُقصوصةٌ واهيةٌ، وأُخلوقةٌ باطلةٌ، وفريةٌ ساقطةٌ، وهي مردودةٌ روايةً ودرايةً، نقلاً وعقلاً، ولولا أنها ذُكرت في سيرة الإمام لمَا ألقينا لها بالاً، ولا رَفَعْنا بها رأساً!.

وغَفَر الله لهؤلاء العلماء الذين تواردوا على ذِكْرها، واستسلمُوا لها وصدَّقوها ولم يَنتقدوها، وكثيرٌ منهم قادرٌ على ذلك!.

ـ ولقد زيَّفَها وبيَّن وَهَاءَها عددٌ من العلماء، في مقدمتهم العلامة الجِهْبِذ الناقد عبد الحي اللكْنَوي حيث أوردها في «الفوائد البهيّة» وبَهْرَجَها فقال:

(وهي حكاية مشهورة في كُتب أصحابنا، ذكرها أيضاً صاحبُ «العناية» وغيرُه من شُرَّاح «الهداية». لكني أستبعدُ وقوعَها بالنسبة إلى جلالـة قَدْر البخاري، ودِقَّة فَهْمه، وسَعة نَظَرِه، وغَوْرِ فكْرِه، مما لا يَخفى على من انتفَعَ بصحيحه، وعلى تقدير صحتها فالبشر يخطئ)[2].

ـ وأطالَ العلاَّمة جمال الدين القاسمي في إبطالها، وبيَّن أن البخاري لم يُطرد من بخارى بسببها[3].

---

(١) الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، ص١٢٩ ـ ١٣٠.
(٢) الفوائد البهية، ص١٣.
(٣) حياة البخاري، ص٢٠ ـ ٢٢.

ـ وقال العلاَّمة الدكتور عبد الغني عبد الخالق: (فتلك فريةٌ على البخاري حقيرةٌ، ما أنزل الله بها من سلطان، ولم يَقُمْ على صحتها أدنى شبهة أو برهان، وهي ـ فَضْلاً عن كونها أضعفَ من الضَّعْف، وأسْخَفَ من السُّخْفِ ـ لا يملكُ سامعُها المنصفُ وقارئُها المخلِصُ؛ إلا أن يَقطع بكذِبها، ويَسخر من راويها ومدوِّنها، ويترحَّم على الطائي إذ يقول:

على أنَّها الأيامُ قد صِرْنَ كلُّها عجائبَ، حتَّى ليسَ فيها عجائبُ

ويتمثَّل بقول المتنبي:

وهَبْني قلتُ: هذا الصبحُ ليلٌ أَيَعْمى العالَمُون عن الضِّياءِ

أو بقول البديع الهَمَذَانيِّ:

تريدُ على مكارِمنا دليلاً؟ متى احتاجَ النهارُ إلى دليلِ؟!

ولعمرُ الحقِّ إذا كان مَثلُ البخاري ـ في فَضْله وعلمِه، واجتهادِه وفقهِه ـ ليس من أهل الاجتهاد والفقه، ويُفتي بهذا الحُكْمِ المعلومِ بالضرورة بطلانُه، والمستلزمِ تحريمَ الزواج بين معظم أفراد الأمة ـ فمن همُ المجتهدون؟ وأين هم المتفقِّهون؟ ومن منهم من لا يفتي بمثله أو بأخطر منه؟!.

وإن لنا لملءَ الحقِّ بأن نتيقَّنَ أن راوي تلك الفرية ومخترعَها، أو من دَوَّنَها مستشهداً بها ـ لم يَطَّلعْ على «صحيح البخاري»، أو لم يَفهم شيئاً منه، بل لم يقرأ شيئاً من سائر مصنَّفاته وكتبه، إلا إن كان الحقدُ

الشديدُ، أو التعصُّبُ الأعمى، قد أَضَلَّ عقلَهُ وأفقدهُ صوابَه، وحَمَلَه على ما لا يَقبلِ مَن به مَسْكةٌ من عقل، وشيءٌ من دِين، وقَدْر من خُلُق؛ أن يرتكبَهُ ويُقْدِمَ عليه: من الافتراءِ والتشنيعِ على ذلك الإمام الأجلّ الذي أجمعت الأمة على تقديره، وانتفعت بعلمه...

وإن تلك الفِرية لم تُحْدِثْ أثراً، ولم تغيِّر رأياً، ولن تضرَّ البخاريَّ في شيء؛ فإنه:

لا يَضُرُّ البحرَ أمسى زاخراً أنْ رمى فيه غلامٌ بحجر

والناس ـ ولله الحمد ـ أعقلُ من أن يتأثروا بالتُّرَّهات، ويُغيِّروا الأحكامَ عن طريق المُفْتَرَيات)[1].

ـ **قلت**: وزيادة على ما ذكره هؤلاء الأفاضل، فإن هذه الحكاية باطلة من وجوه:

أولُها: عُزيت القصة لأبي حفص الكبير، وأن البخاري أُخرج من بخارى بسببها، وأبو حفص هذا توفي سنة (٢١٧هـ)، وإخراجُ البخاري من بلدته كان بعد سنة (٢٥٢هـ)، لأنه حضر مع شيخه الذُّهْليِّ جنازةَ أبي عثمان سعيد بن مروان البغدادي الذي توفي سنة (٢٥٢هـ) بنَيْسابور[2]، وبين وفاة أبي حفص وإخراج البخاري من بخارى نحو خمس وثلاثين

(١) البخاري وصحيحه، ص١٤٠ ـ ١٤٢، باختصار.

(٢) مرَّ ذلك ص١٢٣ حاشية (١).

سنة، فكيف يكون سبباً في إخراجه، أَتُراهُ بُعِث بعد الموت؟! .

ولذا تفادى الكوثريُّ ذِكْر أبي حفص الكبير في الحكاية، وأسندها إلى ابنه أبي حفص الصغير، ليبيِّن وجاهةَ الأقصوصة ويقوِّيها، ونقضَ بذلك ما نقله المتقدمون، فأضاف إلى ضَعْفها الاضطرابَ في تسمية صاحبها، فزادها نكارةً ووهاءً.

ثانيها: ليس لهذه الأُخلوقة إسنادٌ قائم متصل، والذي حُكيت عنه هو شمسُ الأئمة السَّرْخَسي المتوفى سنة (٤٩٠هـ)، وبينه وبين البخاري مفاوز تنقطع فيها أعناق المَطِيِّ. وأيضاً مَن حكاها عن السَّرْخَسي لم يُسندْها، وبينهما مفازات لا تسدُّها أسانيد صحيحة ولا مظلمة! .

ثالثها: لم يكن خروج الإمام البخاري من بلدته بسبب هذه القصة المفتراة، بل لِما جرى بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي في «مسألة اللفظ»، وحضَّه أميرَ بخارى على إخراجه منها، ففعل، كما قدَّمناه مفصَّلاً.

ـ والعجيب من الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله ـ وهو العالم الناقد، أن هذه الأُخلوقة قد مرَّت عليه في أكثر من موضع في الكتب التي حققها، ولم يَنتقدها ويكشف عُوَارَها إلا في موضع واحد بكلمات مقتضبة جداً، حيث قال في تعليقه على كتاب النعماني الذي نقل الحكاية من تاريخ الدياربكري:

(لكنه ـ يعني الدياربكري ـ لم يذكر سندَها لا هو ولا غيرُه فيما

أعلمُ، ففي نسبتها للإمام البخاري وقفة)[1].

وكانْ من حقِّ العلم على الشيخ، ومن حقِّ الإمام البخاري عليه ـ وعلى كل مَن سَوَّدَ وجْهَ كتابه بذِكْر هذه الفِرية ـ أن يُسهب في بيانِ بُطْلانها وبَهْرَجتها، وهو قادر على ذلك، وأن يستبسل في هذا مثلما يفعل ـ وهو محق ـ عند دفاعه عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله!.

البخاري مجتهد مطلق، وذكر ما قيل: إنه شافعي أو حنبلي:

●● قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد)[2].

ـ وقال الحافظ السَّخَاوي في كتابه «عمدة القارئ والسامع» في معرض ترجمته للبخاري:

(ومن تأمَّل اختياراته الفقهية في «جامعه»؛ عَلِم أنه كان مجتهداً موفَّقاً مسدَّداً، وإنْ كان كثيرَ الموافقة للشافعي).

وذكر قولَ تاج الدين السُّبْكي وعدَّه الإمامَ البخاريَّ شافعياً حيث ذكره في «طبقاته»، وعلَّقَ عليه فقال: (والميلُ لِما تقدَّمَ من كونه مجتهداً أكثر)[3].

---

(١) الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، ص١٢٩ حاشية (٢).
(٢) مجموع الفتاوى: ٢٠/ ٤٠.
(٣) عمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع، ص٥٩ ـ ٦٠.

ـ وقال العلامة إسماعيل بن محمد العَجْلُونيُّ: (وقيل: كان مجتهداً مُطْلَقاً، واختاره السَّخَاوي، قال: وأميلُ لكونه مجتهداً مطلقاً. وصرَّح به تقي الدين ابن تيمية فقال: إنه إمام في الفقه من أهل الاجتهاد)[1].

ـ وقال العلامة الحافظ محمد أنور الكشميري في «فيض الباري»: (واعلَمْ أن البخاريَّ مجتهدٌ لا ريبَ فيه، وما اشتَهَر أنه شافعي فلموافقتِهِ إياه في المسائل المشهورة، وإلا فموافقتُه للإمام الأعظم ـ أبي حنيفة ـ ليس أقلَّ مما وافَقَ فيه الشافعي)[2].

ـ وقال العلامة المحدث محمد زكريا الكاندهلوي: (والأوجَهُ عندي أن الإمام البخاري مجتهدٌ مستقلٌّ، كما يَظهر من إمعان النظر في «الصحيح»، فإن إيراداته في فروع الشافعية ليست بأقلَّ من إيراداته في فروعه الحنفية)[3].

ـ وقال الفقيه المحدث عبد الغني الغُنَيمي: (إن الإمامَ البخاري هو الإمام الكبير، والحافظ الشهير، وهو من الصدر الأول، وصاحبُ المقام الذي لا يُجْهَل، ومن المجتهدين كغيره من الحفَّاظ المتقدِّمين... والبخاري وأمثالُه من المجتهدين، مكلَّفون بما أدَّى إليه اجتهادُهم،

(١) مقدمة تحفة الأحوذي: ١/ ٣٥٥؛ سيرة الإمام البخاري للمباركفوري: ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧.
(٢) فيض الباري على صحيح البخاري: ١/ ٥٨.
(٣) الإمام البخاري للدكتور تقي الدين الندوي، ص٥٨ ـ ٥٩.

وبَذَلوا فيه وسعَهم، وليس لهم أن يُقلِّدوا غيرهم، لأن المجتهدَ ليس له أن يقلِّد مجتهداً)[1].

ـ وكذا صرَّح العلامة جمال الدين القاسمي: أن البخاري مجتهد مطلَق[2].

ـ وقال العلامة الفقيه المحدث محمد زاهد الكوثري: (قد أقرَّ أصحابُ الشأن بأن للبخاريِّ أروعَ منهج في استنباطِ المعاني الدقيقةِ من ألفاظ السُّنَّة النبوية، يكرِّر ذِكْرَ الأحاديث في الأبواب للتدليل على معانٍ رتَّب عليها الكتاب. ولم يكن البخاري يكتفي بالرواية المجرَّدة، بل كان يجولُ في ميدان الاجتهاد مزاحماً أئمة الفقه المعروفين على تأخُّر زمنه عنهم، فَيَرْتئي آراءً فقهيةً يوافِق من سبقه أو يُخالِفه على ما فتح الله عليه. وفي أغلب ما ينفردُ به من المسائل عن الأئمة الأربعة تجده موافقاً لآراء الإمام المجتهد أبي عُبيد القاسم بن سَلاَّم)[3].

●● وقد تنازَعَ علماءُ المذاهب الأربعة ممن صَنَّف في «الطبقات»

---

(١) كشف الالتباس، ص٦١، باختصار.

(٢) حياة البخاري، ص١٦.

(٣) من كلمة نفيسة قدم بها كتاب «فهارس البخاري» للأستاذ رضوان محمد رضوان، وهذا القول من الكوثري هو اللائق به وبمنزلته من العلم ومعرفته بمرتبة البخاري في الاجتهاد والفقه، بخلاف قوله المتقدم، ص٢٧٥ ـ ٢٧٦ حاشية (٢).

في مذاهب الأئمة أصحاب الكتب الستة، وكلٌّ يريد أن يجعلَ هذا الإمامَ أو ذاك من أتباع مذهبه. ومن هذا القبيل ما جرى في «مذهب البخاري الفقهي»، فادَّعى بعضُ الشافعية أنه شافعي، وزعم بعض الحنابلة أنه حنبلي، في حين لم يذكره الحنفية ولا المالكية في أتباع مذهبهم.

- فذكره العَبَّادي في «طبقاته»، وترجم له السُّبْكي في «طبقاته» فقال: (ذَكَر أبو عاصم العَبَّادي أبا عبد الله في كتابه «الطبقات»، وقال: سمع من الزَّعْفَرانيِّ، وأبي ثَوْر، والكَرَابيسيِّ. قلت[1]: وتفقَّه على الحُميدي، وكلُّهم من أصحاب الشافعي)[2].

وترجم له أيضاً ابن قاضي شُهْبَة في «طبقات الشافعية».

وكذا عَدَّه صِدِّيق حسن خان في الشوافع[3].

وقد ردَّ ذلك غيرُ واحد، منهم: محمد أنور شاه الكشميري، والشاه ولي الله الدهلوي، ومحمد زكريا الكاندهلوي.

وتلمذةُ البخاري على الحُميدي وغيرِه ليست سبباً للتقليد حتى يُعَدَّ كلُّ من تتلمذ على إمام بأنه على مذهبه ومن مقلِّديه وأتباعِه، وإلا لكان الشافعي مالكياً، وأحمد بن حنبل شافعياً.

---

(١) القائل هو السبكي.
(٢) طبقات السبكي: ٢/ ٢١٤.
(٣) أبجد العلوم، ص٨١٠.

ـ كذلك ترجم بعض الحنابلة للبخاري في «طبقات الحنابلة»، منهم:

ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»، وابن مفلح في «المقصد الأرشد»، والعليمي في «المنهج الأحمد»، ومختصره «الدرُّ المنضد».

وقال ابن القيم في «أعلام الموقِّعين» في الوجه الرابع والأربعين من وجوه ردِّ التقليد: (البخاريُّ ومسلم وأبو داود والأَثْرمُ وهذه الطبقة من أصحاب أحمد، أتبعُ له من المقلِّدين المَحْضِ المنتسبين إليه)[1].

وهذا أيضاً لا دليلَ ينصره، ولا برهانَ يؤيِّده، ولو كان البخاري حنبلياً لأَطْبقَ مصنِّفو «طبقات الحنابلة» على ترجمته في كتبهم، ولو كان شافعياً لأطبقَ ـ كذلك ـ مصنِّفو «طبقات الشافعية» على ترجمته فيها، تماماً كما تجد إجماعَهم ـ مثلاً ـ على أن الطَّحَاويَّ حنفي، وعياضاً مالكيٌّ، والبيهقيَّ شافعي، وابنَ الجوزي حنبلي.

والذي نرجِّحُه أن البخاري إمامٌ فقيهٌ مجتهدٌ مُطْلَقٌ لا يقلِّد أحداً، وإنْ وافقَ في بعض بحوثه واختياراته هذا الإمام أو ذاك، والله أعلم.

ما أورده البخاري في بعض تراجم «صحيحه» بقوله: (وقال بعض الناس)، ومَنِ المقصود بذلك:

أظهرَ الإمام البخاري فقهه واجتهاده في تراجم أبواب «الجامع

(١) أعلام الموقعين: ٢/ ٢٢٣.

الصحيح»، وألمعَ في كثير من الترجمات وعناوين الأبواب إلى الردِّ على مَن رأى غيرَ رأيه في تلك المسائل والأبواب، واكتفى في الردِّ دون أن يذكر أحداً باسمه[1].

وهذا أدبٌ عالٍ وورعٌ سامٍ قد دَرَج عليه البخاري في «صحيحه»، وكذا فيما صنَّفه في الرجال كما تقدم بيانُه، وكأنه يقتفي في هذا الهديَ النبوي حيث يقول ﷺ: «ما بالُ أقوامٍ يفعلون كذا»، فالغرضُ تضعيفُ هذا الرأي أو ذاك، وليس الطعنَ على قائله ولا الانتقاصَ من عِلْمِه ومنزلتِه.

قال الإمام الحافظ محمد أنور شاه الكشميري في «فيض الباري» في كتاب الزكاة في (بابٌ في الرِّكاز.. وقال بعضُ الناس...): (اعلَمْ أن هذا أولُ موضع استَعمل المصنِّف[2] فيه هذا اللفظ. ولم يُرِد به أبا حنيفة في جميع المواضع كما زُعِم، وإن كان المرادُ هاهنا هو الإمامَ الهُمَام، بل المرادُ في بعضها عيسى بنُ أبان، وفي بعض آخر: الشافعيُّ نفسه، وفي آخر محمدُ ـ بن الحسن ـ)[3].

والبخاري لم يُعبِّر بـ(بعض الناس)، جهلاً بقَدْر أبي حنيفة أو غيرِه ممن يُخالِفُه في الاجتهاد، ولا تنقيصاً من مكانته، بل (لأن غيرَ أبي حنيفة

(١) من مقدمة عبد الفتاح أبو غدة لكتاب «كشف الالتباس»، ص٦ ـ ٧.
(٢) يعني: البخاري.
(٣) فيض الباري على صحيح البخاري: ٣/ ٥٤.

قد يكون مشاركاً له في هذا الرأي الذي ذكره البخاري وردَّ عليه، فأراد التعبيرَ بعبارةٍ جامعة ليست بخاصة؛ دَفْعاً لتوهُّمِ أن أبا حنيفة قد استقَلَّ بهذا الرأي وانفردَ به)[1].

وقال الإمام الكشميري: (ثم هذا اللفظ «وقال بعضُ الناس»، لا يَستعمله المصنِّفُ للردِّ دائماً، بل رأيتُه قد يقول: «بعضُ الناس»، ثم يختارُهُ، وقد يتردَّدُ فيه)[2].

ومخالفةُ البخاري الإمام الفقيه المجتهد للحنفية في (٢٥) مسألة أومأ إليها في تراجم «صحيحه»، ليس بالشيء الكبير في جنب (٣٩١٨) ترجمة، تتضمَّن أضعافَها من المسائل الفقهية التي اتفق فيها اجتهادُه مع اجتهاد مَن سَبَقه من الحنفية وغيرهم.

وقد خالَفَ أبا حنيفة أكابرُ أصحابه كالأئمة أبي يوسف ومحمد وزُفَر، الذين تفقَّهوا بالإمام، وقلَّدوه ووافقوه في جمهور مسائل المذهب؛ ومع ذلك فقد خالَفُوه في مسائل كثيرة جداً.

فلا بِدْعَ أن يختلفَ اجتهادُ البخاري عن مذهب الحنفية وغيرِهم في بعض المسائل أو كثير من المسائل، فإن الدليل الذي يَلُوحُ لمجتهدٍ لا

---

(١) البخاري وصحيحه، ص١٤١ ـ ١٤٢.
(٢) فيض الباري على صحيح البخاري: ٣/ ٥٤، وانظر كذلك: ٣/ ٣٨١، ٣٨٢، كمثال لما يختاره البخاري أو يتردد فيه من قوله: «بعض الناس».

يلزمُ أن يلوح بنفس الدلالة لغيره من المجتهدين. هذا مع أن هذه المسائل الخمس والعشرين ذهب إليها مع أبي حنيفة غيرُه من الأئمة المجتهدين المتبوعين وغيرهم[1].

●● وقد أُلِّفت في هذا الموضوع عدة رسائل وبحوث، وهي[2]:

١ ـ **كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس**، للفقيه المحدث عبد الغني الغُنَيْمي الدمشقي.

٢ ـ **بعضُ الناس في دَفْع الوسواس**، لأحدِ علماء الهند، ولم يُذْكَر عليها اسمُ مؤلِّفها.

٣ ـ **رَفْعُ الالتباس عن بعض الناس**، لشمس الحق العظيم آبادي.

٤ ـ **إيقاظ الحواس فيما قال بعض الناس**، لم يُذكر اسمُ مؤلِّفها، وهو حنفي كما يظهر من كلامه وشرحه المسائل فيها.

٥ ـ صنَّف الدكتور عبد المجيد محمود الشافعيُّ المذهب كتابَه النافع «**الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري**»، وعَقَد في آخره باباً كبيراً جداً استغرق (١٨٧) صفحة، وعنوانه: «الباب الخامس: موضوعاتُ الخلاف بين أهل الحديث وأهل

---

(١) من مقدمة «كشف الالتباس»، ص١٢، باختصار وتصرف.

(٢) انظر التعريف بها في مقدمة «كشف الالتباس»، ص١٣ ـ ١٥.

الرأي ـ دراسةً، وموازنةً، وتصنيفاً. ويشتمل على تمهيد، وعلى الفصل الأول: بين ابن أبي شيبة وأبي حنيفة، والفصل الثاني: بين البخاري وأهل الرأي».

ودرس في الفصل الثاني ـ البالغ ٦٣ صفحة ـ المسائلَ الخمسَ والعشرين[١] التي انتقدها الإمام البخاري في «الجامع الصحيح» بقوله: (وقال بعض الناس).

ويُلاحظ أن الإمام البخاري (قد اعتَنى ببيان وجهةِ نظرِ أهل الرأي، ولم يَضنَّ عليهم بذِكْر حُجَّتِهم أو موضع شُبهتِهم، في حدود ما تسمَحُ به ظروف التأليف، لأن الغرض من «صحيحه» لم يكن عَرْض الآراءِ الفقهية ومناقشتَها، بل هو جَمْعٌ لما صَحَّ من الأحاديث، واستنباطٌ للأحكام الفقهية منه)[٢].

* * *

(١) وعدها الدكتور عبد المجيد محمود (أربعاً وعشرين) مسألة.

(٢) مقدمة «كشف الالتباس»، ص١٧.

الفَصْلُ السَّادِسُ

فصاحته وأدبه وشعره

فصاحته وأدبه:

كان الإمام البخاري صافيَ القريحة، متوقِّدَ الذهن، زكيَّ الجَنَان، فصيحَ اللسان، رفيعَ البيان، صحيحَ العبارة، دقيق الإشارة، كما يدلُّ على ذلك تصانيفُه البديعة، وتعبيراته المختارة، وحُسْنُ ترصيفه للكلام، وما أُثِر عنه من كلمات مأثورة، وأقوال مشهورة، وكما يَستلزمُه حِفْظُه لكتاب الله الكريم، وحديثِ النبي ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين وخُطَبهم ومأثوراتهم العقليـة، حفظاً مطبوعـاً، انضمَّ إليـه جودةُ الغَوْص على الأغراض والمقاصد، وإظهار الكنوز واللآلئ، بفَهم صحيح، وتذوّق سليم.

وأشار الدكتور العلامة عبد الغني عبد الخالق إلى هذا الجانب عند البخاري، فوصفه بأنه (كان أديباً بالمعنى الأعمِّ عند المتقدِّمين؛ وهو: مَن أدرك أسرار العربية، وعرف الأساليب البلاغية، وألَمَّ بأهمِّ القواعد النحوية، ووقف على بعض خُطَب العرب وأمثالِهم، وحَفِظ شيئاً من منثورِهم ومنظومِهم. سواء أَزاوَلَ كتابة الرسائل ونَظَمَ الشعرَ،

أم لا)[1].

ولم يَبرز البخاري في هذا الباب كالفحول فيه، مثل الشافعي ـ مثلاً ـ فهذا عربي بأصله، أديب بطبعه، وُلد في بلاد العرب، ونشأ بينهم، وتنقَّل بين قبائلهم، فعرف آثارهم، وعَلِم أنسابهم، وحفِظَ لسانَهم، وروى أشعارهم، وأصبح حُجَّة في لغته وأدَبه.

أما البخاري ففَضْلاً عن كونه فارسيَّ الأصل[2]، حوَّل جُلَّ اهتمامه منذ صغره إلى طلب الحديث وحفظِه وجمعِه والتصنيفِ فيه وفي سائرِ فنونه، فقدَّم للأمة الإسلامية أجلَّ ثورة حديثية وأصحَّ كتاب في السُّنَّة النبوية.

ولم يكن البخاري من الكتَّاب المُترسِّلين ولا فحول الشعراء المُكثِرين، وليس ذلك لنقص في قدرته، أو ضَعْف في ملكاته، فمواهبُه جمَّة، وملكاتُه باهرة، وقدرته نادرة، وإنما السبب نشأتُه الحديثية الصِّرفة، فكان يرى ـ كما يرى كثيرون غيره من الفقهاء والمحدِّثين ـ أن الاشتغالَ بالحديث والفقه أولى وأفضلُ، وأجدرُ بالتقديم، وأعظمُ فائدةً، وأسلَمُ عاقبةً، وكلٌّ مُيسَّرٌ لِما خُلق له[3].

---

(١) البخاري وصحيحه، ص١٣٣.

(٢) قلت: البخاري تركي وليس فارسياً، فبلاد ما وراء النهر ـ وبخارى من أشهر مدنها ـ هي بلاد الترك. (ن).

(٣) البخاري وصحيحه، ص١٣٣ ـ ١٣٥، باختصار وتصرف.

قال الحافظ: (وكان صاحبَ فُنونٍ ومعرفةٍ باللغة العربية والتصريف)[1].

وثَبَتَ عنه أنه أنشد الشعرَ ونظَمَه، لكنه كان من القِلَّة بحيث إنه لا يُفيد أكثرَ من استنتاج أنه كان قادراً على تعاطيه، مُقِلاً فيه، لا يقوله إلا في نواحٍ خاصة ومواقف معدودة.

شعره:

مما وصل إلينا من شعره: ما رواه أبو عبد الله الحاكم في «تاريخه»، أنه قرأ بخط أبي عَمْرو المُسْتَملي: (من شعر البخاري قوله:

اغتنِمْ في الفراغِ فَضْلَ ركوعٍ　　فَعَسى أن يكونَ موتُك بَغْتَهْ
كم صحيحٍ رأيتَ من غيرِ سُقْمٍ　　ذهبتْ نفسُه الصحيحةُ فَلْتَهْ)[2]

ومنه قوله:

(خالِقِ الناسَ بِخُلْقٍ واسعٍ　　لا تَكُنْ كَلْباً على الناسِ تَهِرّ)[3]

وأنشد أبو عبد الله:

(١) التغليق: ٥/ ٤٠٠.
(٢) طبقات السبكي: ٢/ ٢٣٥؛ التغليق: ٥/ ٤٠٠؛ الهدي، ص٤٨١. وقال الحافظ هنا: (وكان من العجائب أنه هو وقع له ذلك أو قريب منه).
(٣) طبقات السبكي: ٢/ ٢٣٥.

(مِثلُ البهائم لا ترى آجالَها حتى تُسَاقَ إلى المجازرِ تُنْحَرُ)[1]

وقال إسحاق بن أحمد بن خَلَف البخاريُّ: (كنَّا عند محمد بن إسماعيل، فوردَ عليه كتابٌ فيه نَعي عبد الله بن عبد الرحمن، فنكَّس رأسَه، ثم رفعَ واسترجَعَ، وجعل تسيلُ دموعُـه على خَدَّيْـه، ثم أنشـأ يقول:

إنْ تبـقَ تُفْجَـعْ بـالأحِبَّـةِ كلِّهِـمْ وفَنَاءُ نَفْسِكَ ـ لا أبَا لَكَ ـ أَفْجَعُ

قال إسحاق بن أحمد: وما سمعناه يُنْشِدُ شعراً إلا ما يجيءُ في الحديث)[2].

وعلَّق الإمام تاج الدين السُّبْكي هنا فقال:

(**قلت**: هذا أحسنُ وأجمعُ من قول القائل:

ومَـنْ يُعَمَّـرْ يَلْـقَ فـي نفسِـهِ مـا يتمنَّـاهُ لأعـدائـهِ

ومن قول الطُّغْرَائيِّ:

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق نفسه؛ التغليق: ٥/ ٤٠٠؛ الهدي، ص٤٨١. وذكره في ترجمة الدارمي: المِزِّيُّ في تهذيب الكمال: ١٥/ ٢١٧؛ والذهبي في السير: ١٢/ ٢٢٨ـ٢٢٩.

هذا جزاءُ امرئ أقرانُه دَرَجُوا مِـن قَبْلِـه فتمنَّـى فُسْحـةَ الأَجَـلِ

وهي من قصيدته التي تسمَّى «لاميَّة العجم»)[1].

حكاية «الرباعيات» المنسوبة للبخاري:

أسند القاضي عِياض في «الغنية» و«الإلماع»، والمِزِّيُّ في «تهذيب الكمال»، والسُّيوطي في «تدريب الراوي»، وغيرُهم، عن أبي المُظفَّر محمد بن أحمد بن حامد بن إبراهيم بن الفَضْل البُخاريِّ قال:

(لمَّا عُزل أبو العباس الوليد بن إبراهيم بن زيد الهَمَذَاني عن قضاء الرَّي، وردَ بخارى سنة ثماني عشرة وثلاث مئة، لتجديد مودَّة كانت بينه وبين أبي الفَضْل محمد بن عُبيد الله البَلْعَميِّ، فنزل في جوارنا. قال: فحملَني معلِّمي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الخُتُّلي إليه، وقال له: أسألُك أن تحدِّثَ هذا الصبيَّ بما سمعتَ من مشايخك رحمهم الله. فقال: ما لي سماعٌ. فقال: فكيف وأنت فقيهٌ، فما هذا؟ قال: لأني لمَّا بلغتُ مبلَغَ الرجال، تاقتْ نفسي إلى طلب الحديث، ومعرفةِ الرجال، ودرايةِ الأخبار، وسماعِها، فقصَدْتُ محمدَ بن إسماعيل البخاري ببخارى، صاحبَ «التاريخ» والمنظورَ إليه في معرفة الحديث، فأعلَمْتُه مرادي، وسألتُه الإقبال عليَّ بذلك. فقال لي: يا بُنيَّ، لا تدخُلْ في أمرٍ إلا بعد معرفة حدوده، والوقوفِ على مقاديره.

---

(١) طبقات السبكي: ٢/ ٢٣٥.

قال: فقلتُ له: عرِّفْني حدودَ ما قصدتُ له، ومقاديرَ ما سألتُكَ عنه.

قال: اعلَمْ أن الرجل لا يصيرُ محدِّثاً كاملاً في حديثه، إلا أن يَكتب أربعاً مع أربع كأربعٍ، مثل أربع في أربع، عند أربع بأربع، على أربع عن أربع لأربعٍ، وكلٍّ هذه الرُّباعيات لا تتمُّ إلا بأربع مع أربع، فإذا تمَّت له كلُّها: هانَتْ عليه أربع، وابتُلي بأربع، فإذا صبر على ذلك: أَكرمه الله تعالى في الدنيا بأربع، وأثابَهُ في الآخرة بأربع!.

قال: قلت له: فَسِّرْ لي ـ رحمك الله ـ ما ذكرتَ من أحوال هذه الرُّباعيات، عن قَلْب صافٍ، بشرحٍ كافٍ، وبيان شافٍ، طلباً للأجر الوافي.

قال: نعم؛ أما الأربعةُ التي تحتاج إلى كِتْبَتِها هي: أخبارُ الرسول ﷺ وشرائعِه، والصحابة ومقاديرهم، والتابعين وأحوالهم، وسائر العلماء وتواريخهم، مع أسماء رجالها وكُناهم وأمكنتهم وأزمنتهم. كالتحميد مع الخطب، والدعاء مع الترسُّل، والبَسْملة مع السُّوَر، والتكبير مع الصلوات. مثل المُسْنَدات، والمرسَلات، والموقوفات، والمقطوعات. في صِغَره، وفي إدراكه، وفي شبابه، وفي كهولته، عند شغله، وعند فراغه، وعند فقره، وعند غِناه، بالجبال والبحار والبلدان والبراري، على الأحجار والأصواف والجُلود والأكْتَاف، إلى الوقت الذي يمكنه نقلُها إلى الأوراق. عن من هو فوقه، وعن من هو مثله، وعن من هو دونه، وعن كتاب أبيه، يتيقن أنه بخطِّ أبيه دون غيره. لوجه

الله تعالى، طالباً لمرضاته، والعمل بما وافق كتاب الله منها، ونشرها بين طالبيها ومحبِّيها، والتأليف في إحياء ذِكْره بعده.

ثم لا تتمُّ له هذه الأشياء إلا بأربع، التي هي من كَسْب العبد؛ **أعني**: معرفة الكتابة، واللغة، والصَّرف، والنحو. مع أربع هي من إعطاء الله عزَّ وجلّ، **أعني**: الصحة، والقدرة، والحرص، والحفظ.

فإذا تمت له هذه الأشياء؛ هانَ عليه **أربع**: الأهل، والولد، والمال، والوطن. وابتُلي **بأربع**: بشماتة الأعداء، وملامة الأصدقاء، وطَعْن الجُهلاء، وحَسَد العلماء.

فإذا صَبَر على هذه المِحن؛ أكرمَهُ الله تعالى في الدنيا **بأربع**: بعزِّ القَناعة، وبهَيْبَةِ النفس، وبلذَّةِ العِلْم، وبحياة الأبد. وأثابَهُ في الآخرة **بأربع**: بالشفاعة لمن أراد من إخوانه، وبظلِّ العَرْش حيث لا ظِلَّ إلا ظلُّه، وبِسَقْي من أراد من حوضِ نبيِّه محمد ﷺ، وبجوار النبيين في أعلى عِلِّيين في الجنة.

فقد أعلمتُك يا بُنيَّ مجملاً جميعَ ما كنتُ سمعتُ من مشايخي متفرِّقاً في هذا الباب، فأقبِل الآن على ما قَصَدْتَني له، أو دَعْ.

قال: فهالَني قولُه، وسكتُّ متفكِّراً، وأطرقتُ نادماً.

فلما رأى ذلك مني قال: فإنْ لا تُطِق احتمالَ هذه المشاقّ كلِّها، فعليك بالفقه الذي يُمْكِنك تعلُّمُه وأنت في بيتك قارٌّ ساكِنٌ، لا تحتاج إلى بُعْد الأسفار، ووطي الدِّيار، وركوب البحار. وهو مع ذا ثمرةُ

الحديث، وليس ثوابُ الفقيه بدونِ ثواب المحدِّث في الآخرة، ولا عِزُّه بأقلَّ من عِزِّ المحدِّث.

فلما سمعتُ ذلك نَقَص عَزْمي في طَلَب الحديث، وأقبلتُ على عِلْم ما أَمكنني من علمه بتوفيق الله ومَنِّه. فلذلك لم يكن عندي ما أُمليه على هذا الصبي يا أبا إبراهيم.

فقال أبو إبراهيم: إن هذا الحديثَ الذي لا يُوجد عند أحدٍ غيرك، خيرٌ من ألف حديث يوجد مع غيرك)[1].

قلت: لمَّا قرأت هذه الأقصوصةَ، استهجنتُها واستغربتها، واستبعدتُ صدورَها عن الإمام البخاري، الذي شغل الحديثُ عليه روحَه وقلْبَه وعقلَه ووقته، وزيَّن به لسانَهُ وبيانَه، ولم يُعهد عنه تشقيقُ الكلام، ولا سَجْعُ الألفاظ، وتكلُّف العبارات، بل كان كلامُه في مجالسه، وطريقتُه في تصانيفه؛ تأتي عفوَ الخاطر، مسترسِلةً سهلةً واضحة مبينة، لا تقعُّرَ فيها ولا شَقْشَقة؛ لذا استنكرتُ صدورَ هذه الحكاية عنه، ومِلْتُ إلى بُطلانها.

---

(١) الغنية، ص١٣٦ ـ ١٣٩ «ترجمة أبي بكر بن العربي»؛ الإلماع، ص٢٩ ـ ٣٤ «باب شرف علم الحديث وشرف أهله»؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٦١ ـ ٤٦٤ «ترجمة البخاري»؛ تدريب الراوي: ٢/ ١٥٧ ـ ١٥٩ «النوع ٢٨»؛ نفح الطيب: ١/ ٦٢٢ «ترجمة أبي حيان الأندلسي»؛ إرشاد الساري للقسطلاني: ١/ ١٦.

وتعجَّبتُ من هؤلاء الأئمة كيف أوردوها، ولم يُعمِلوا النقدَ فيها، ولا أشاروا إلى استبعاد صدورها عن البخاري، وبُعْدِها عن منهجه وكسوةِ لسانه!.

ثم وقفتُ على نقدٍ رائعٍ مختصر للإمام الحَفَّاظِ شيخ السُنَّة في عصره أبي الفضْل بن حَجر العَسْقلاني، نقله عنه تلميذُه الحافظ الناقد الإمام السَّخَاوي في كتابه النافع الماتع «الجواهر والدرر»، وذكره ضمن تعقُّبات ابن حجر التي كان يُثْبتها على هوامش الكتب والأجزاء، قال السخاوي:

(ومنه[1]: مقابِل الحكاية الرُّباعية المنسوبة للبخاري، التي في آخر «جزء اليُونارتي»، ما نصه:

يقول الفقير أحمد بن علي بن حجر: إنني منذ قرأتُ هذه الحكاية إلى أن كتبتُ هذه الأسطر، وقلبي نافِرٌ من صحَّتِها، غيرُ مستعدٍّ لقبولها، تلُوح أمارات الوَضْع عليها، وتلمعُ إشارات التلفيق فيها، ولا يقعُ في قلبي أن محمدَ بن إسماعيل يقول هذا ولا بَعْضه. وأما قول القائل الذي في آخِره: «إن هذا خيرٌ من ألف حديث»، فكَذِبٌ لا مزيدَ عليه)[2].

* * *

(١) أي: من باب التعقبات.

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: ١/ ٣٠٧ـ٣٠٨.

الفَصْلُ السَّابِعُ

تلاميذه

يصعب على الباحث أن يُطْلِق لفكرِه العِنَان في هذا الفصل لتتبُّعِ أسماء تلاميذ الإمام البخاري، أو أن يتركَ القلمَ يسترسل في تقييد أخبار مشاهيرهم، وبيان منزلتهم، وتدوينِ مآثرهم وجلائل أعمالهم، ولئنْ فعلَ ذلك فسيطول به الكلام جداً بما لا تحتمِلُه صفحات هذا الكتاب.

ولئن كان ثَمَّة رهطٌ من أكابر أئمة العلماء ممن يُقال فيهم: أَخذ عنهم عشراتُ الألوف من العلماء، ولا يُحيط بتلامذتهم كتابٌ؛ فإن إمامنا أبا عبد الله يأتي في طليعة هذا الرَّهْط الكريم.

وليس من المبالغة البتَّةَ أن نعترف بالعجز عن الإحاطة بأسماء تلاميذ البخاري وأخبارهم، لأنه إمام قد سطعتْ شمسُه فأضاءَتْ سماءَ العلم نحوَ نصف قَرْن، وبقيت تمدُّ العالَمِين بالعلم النبوي والسُّنَن الشريفة في مختلف أمصار الإسلام، فأخذ الناس عنه طبقةً بعد طبقة، وازدحموا عليه، وغصَّتْ مجالسُه بالطالبين، فكان المجلس الواحدُ يضمُّ عشرين ألفاً من أصحاب المحابر، وروى «صحيحه» مراراً، فسمعَه منه ورواه عنه تسعون ألف نفسٍ كما يقول أشهرُ رواته الإمام الفَرَبْرِيُّ،

ونحن لا نَعرف من أسماء هؤلاء إلا أقلَّ القليل.

فكيف لنا بأن نطمع بالإحاطة بتلامذته والآخذين عنه، وهذا العدد الهائل منهم لم يُحْصِ أسماءَهم عادٌّ، ولا أحاطَ بتراجمهم كتابٌ، بل ذَكَروا القليلَ منهم والمشاهير فيهم، أمَّا الجمُّ الغفير فقد سُحب عليهم ذيْلُ النسيان، ولا يَعلم أسماءَهم وسِيرَهم إلا الله، وكفى به حَسيباً، وأجرُهم عنده محفوظٌ مبارك.

والذين أَخذوا عن الإمام وانتفعوا به طبقات، فلقد حَمَل عنه أشياخُه وأقرانه وأكابر أئمة عصره، ممن جمعوا بين الرواية والدراية، والحديث والفقه، وأَضْحَوا أساطينَ الحديث في عصر البخاري وبعده، وحَفِظَ اللهُ بهم وبأمثالهم السُّنَنَ والآثار.

قال الإمام النووي: (وأمَّا الآخِذون عن البخاريِّ ـ رحمه الله تعالى ـ فأكثر من أن يُحْصَروا، وأَشهرُ من أن يُذكَروا)[1].

وللحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المَقْدسيِّ جزءٌ فيه «الرواة عن البخاري»[2].

وأُوردُ في هذا الفصل تراجمَ مختصرة لطائفة من تلاميذه[3] من

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٣؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٣٦.

(٢) المعجم المفهرس لابن حجر، ص١٧٥ رقم (٦٨٩)، وهو من مسموعاته.

(٣) رواة «الجامع الصحيح» من أكابر تلامذة البخاري، وقد أَخَّرتُ تراجمهم إلى=

جِلَّة الأئمة المشاهير وأعلامِ الحفاظ وأكابر النقَّاد، ثم أُتْبِعُ ذلك بذكْر قائمةٍ بأسماء رَهْطٍ آخرين، مبيِّناً في الجميع: اسم العلم ونسبه وبلده وتاريخ وفاته؛ ليتحقق من ذلك أمران:

الأول: بيانُ تنوُّع بلدان الآخذين عنه، على سَعَة أمصار الدولة الإسلامية.

والثاني: الإشارةُ إلى استمرارِ تلقي العلم عنه على مدى دهرٍ طويل من عمرِه المبارك.

١ ـ إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي (١٩٨ ـ ٢٨٥هـ):

كان إماماً في العِلْم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفِقْه، بَصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، مميِّزاً لعِلَله، قيِّماً بالأدب، جَمَّاعة لِلُّغةِ، صنَّف «غريب الحديث»، وكتباً كثيرة، وكان يُقاس بأحمدَ بن حنبل في زُهْدِه وعلمه وورعه. وأصلُه من مَرو.

٢ ـ أبو حامد أحمد بن حمدون النيسابوري الأعمشي (ت ٣٢١هـ):

إمام حفَّاظٌ ثَبْتٌ مصنِّفٌ، كان من كبار الحفاظ، لُقِّب بالأعْمَشِيِّ لحفظِه حديث الأعمش، واعتنائِه به.

= الفصل الرابع من الباب الثالث، وفيه البحث حول «محتويات الصحيح وموضوعاته ورواته»، ص٤٢٨.

سمع: محمدَ بن رافع، وإسحاق بن منصور، وأبا زُرْعة الرازي، وأبا سعيد الأشَجَّ، وطبقتَهم.

توفي سنة (٣٢١هـ)، وقد قارب التسعين.

٣ ـ أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل قاضي أصبهان (٢٠٦ ـ ٢٨٧هـ):

إمام بارعٌ، حافظ كبير، متَّبِعٌ للآثار، مجوِّد للقراءة، ظاهريُّ المذهب، كثير التصانيف.

ذهبتْ كُتبه بالبصرة في فتنة الزّنْج، فأعادَ من حفظِه خمسين ألف حديث!.

قدِم أصبهانَ على قضائها، وكان من الصيانة والعِفَّة بمحلٍّ عجيب.

ولمَّا مات شهِدَ جنازتَهُ مئتا ألف من بين راكبٍ وراجلٍ.

٤ ـ أبو الفضل أحمد بن سلمة بن عبد الله النيسابوري (ت٢٨٦هـ):

إمام حافظ حجَّة مأمون مجوِّد، كان رفيقَ الإمام مسلم في الرِّحْلة.

سمع: قُتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهَوَيْه، وعثمان بن أبي شَيْبة، وأحمد بن مَنِيع، وخَلْقاً كثيراً.

وحَدَّث عنه: محمد بن مسلم بن وارَة، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرَّازِيُّون، وأبو حامد الشَّرْقي، وغيرهم.

وكان ممن جَمَع وصَنَّف.

٥ ـ أبو عَمْرو أحمد بن نصر النيسابوري الخَفَّاف (ت٢٩٩هـ):

إمام حافظ كبير، كان يَسْرُد الحديثَ سَرْداً حتى المنقطِع والمرسَل، ويُذاكر بمئة ألف حديث.

سمع خَلْقاً من الأئمة بمكة، والمدينة، ونَيْسابور، والكوفة، وبغداد.

قال الحاكم: كان نسيجَ وحدِه جلالةً، ورئاسةً، وزهداً، وعُبادة، وسَخَاء نَفْس.

٦ ـ الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي الملقب بعُبَيْدٍ العِجْل (ت ٢٩٤هـ):

من تلاميذ يحيى بن معين، وحدَّث عن داود بن رُشَيد، ومحمد ابن عبد الله بن عمَّار، وأبي هَمَّام الوليد بن شُجاع، وطائفة.

كان إماماً حافظاً، ثقة، مُتْقِناً مجوِّداً، من المتقدِّمين في حِفْظ المسنَد خاصة.

٧ ـ صالح بن محمد بن عَمْرو الأسَدِيُّ البغدادي الملقب بصالح جَزَرَة (٢٠٥ ـ ٢٩٣هـ):

رحل وطوَّف، وسمع خلْقاً بالحَرَمين، والشام، والعراق،

ومصر، وخراسان، وما وراء النهر.

وكان إماماً جليلاً، حافظاً كبيراً، ثقة حجَّة، محدِّثَ المشرق، استوطن بُخارى، وحديثُه عند أهلها، وكان غازياً، صاحبَ دُعَابة.

فخَّم ابنُ عديٍّ وغيرُه أمرَه، وقال الحافظ أبو سَعْد الإدريسي: ما أعلمُ في عصره بالعراق وخراسان في الحِفْظ مثلَه.

٨ ـ أبو بكر عبد الله بن سليمان أبي داود السِّجِسْتاني (٢٣٠ ـ ٣١٦هـ):

الإمام ابنُ الإمام، الحافظُ العلاَّمة شيخُ بغداد، صاحبُ التصانيف مثل «السنن»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«المصاحف»، وغيرها.

روى عن: أبيه أبي داود، وأحمد بن صالح، ومحمد بن بشار، وعلي بن خَشْرَم، وعَمْرو بن علي الفلاَّس، وخَلْق كثيرٍ بخُراسان، والحجاز، والعراق، والشام، ومصر، وأَصْبهان، وفارس.

وكان من بحور العلم، بحيث إن بعضَهم فَضَّله على أبيه!.

حـدَّث عنه خلقٌ كثير، منهم: ابن حِبَّان، وأبو أحمد الحاكم، وأبو الحَسن الدارَقُطْني، وأبو حَفْص بن شاهين، وأبو طاهر المُخَلِّص، وآخرون.

٩ ـ أبو زرعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرازي (٢٠٠ ـ ٢٦٤هـ):

الإمام العَلَم، الجِهْبِذ الناقد، سيد الحفاظ، محدِّثُ الرِّي.

طلب الآثار الشريفة وهو حَدَث، وارتحل إلى الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، والجزيرة، وخُراسان، وكتب ما لا يُوصفُ كثرةً.

قال أحمد بن حنبل: أبو زرعة يحفظ ستَّ مئة ألفِ حديث!.

وقال أبو زرعة: عجبتُ ممَّن يُفتي في مسائل الطلاق، يحفظُ أقلَّ من مئة ألفِ حديث!.

وكان إماماً حافظاً ربانياً، جَمَّ التواضع، يُشَبَّه بأحمدَ بن حنبل، رحمهم الله ورضي عنهم جميعاً.

١٠ ـ عُمر بن محمد بن بُجَيْر الهَمْداني السَّمَرْقَنْديُّ (٢٢٣ ـ ٣١١هـ):

محدِّث ما وراء النهر، وأحدُ أوعية العلم، له الغايةُ في طلب الآثار والرحلة.

وكان إماماً حافظاً، ثَبْتاً فاضلاً خيراً.

صَنَّف المسندَ، والصحيح، والتفسير، وغير ذلك.

١١ ـ الفَضْل بن العباس المعروف بفَضْلَك الرازي (ت ٢٧٠هـ):

روى عن: قُتيبة بن سعيد، وعبد العزيز الأُوَيْسي، وهُدْبة بن خالد، وطبقتهم.

طوَّفَ وصنَّف، وهو أحدُ الأئمة، حافظ ناقد محقق، ثقة ثبت.

حدَّث عنه: أبو عَوَانة الإسْفراييني، وأبو بكر الخَرائِطي، ومحمد بن مَخْلَد العطَّار، وآخرون.

١٢ ـ أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي (١٩٥ ـ ٢٧٧هـ):

الإمام الحافظ الناقد المجوِّد، شيخُ المحدِّثين، وأحدُ أكابر أئمة الجرح والتعديل.

كان من بحور العلم، طوَّف البلاد، وبَرَع في المتن والإسناد، وجَمَع وصنَّف، وجَرَّح وعَدَّلَ، وصَحَّحَ وعَلَّل، وهو من نُظراء البخاري وطبقته.

حَمَل عن خَلْق كثير، وتبلُغُ مشيختُه قريباً من ثلاثة آلاف نَفْس.

١٣ ـ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة السُّلَمي النيسابوري (٢٢٣ ـ ٣١١هـ):

إمام الأئمة، شيخ الإسلام، الحافظ الحجة الفقيه الكبير الشهير، أحدُ من يُضْرَب به المَثَلُ في سَعَة العلم والإتقان.

كان إماماً ثَبْتاً، معدومَ النظير، جِهْبذاً بَصيراً بالرجال، له عظمةٌ في النفوس وجلالةٌ في القلوب، لعلمِه ودِينه واتباعِه السُّنَّة.

قال أبو حاتم بن حِبَّان ـ وهو من تلاميذه ـ: ما رأيتُ على وجه الأرض من يحفظُ صناعةَ السُّنَن، ويحفظُ ألفاظَها الصحاح وزياداتِها، حتى كأنَّ السننَ كلَّها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خُزيمة.

١٤ ـ أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق:

ذكره الحافظ في رواة كتب البخاري، فقال: (وورَّاقُه الإمام الجليل أبو عبد الله محمد بن أبي حاتم الوراق ـ وهو الناسِخ ـ وكان ملازِمَهُ سفراً وحضراً، فكَتَب كُتبه)[١].

وبهذه الملازمة التامة للبخاري يكون الورَّاق قد حَمَل عنه عِلماً جَمّاً ولا شكَّ، وكذلك التقى العلماء والمحدِّثين في رحلاته مع البخاري، لكن المصادر لم تُسعفنا بذلك.

ولقد صَنَّف الوراق كتاباً ضخماً في سيرة شيخه سماه: «شمائل البخاري»، قد أكثرَ النقلَ عنه الخطيب والذهبي والحافظ وغيرهم. وبتتبُّع ما أوردوه عن الوراق يمكن الوقوف على طائفة ممَّن حَمل عنهم، منهم: حاشِد بن إسماعيل، وحاشد بن عبد الله، وسُليم بن مجاهد، وعبَّاس الدُّورِي، ومحمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ، ويحيى بن جعفر البِيْكَنْديُّ، وآخرون.

---

(١) التغليق: ٥/ ٤٣٧. وكناه الحافظ هنا: (أبا عبد الله)، فلعل له كنيتين.

١٥ ـ محمد بن عبد الله بن سُليمان الحَضْرميُّ المُلَقَّب بِمُطَيَّن (٢٠٢ ـ ٢٩٧هـ):

محدِّث الكوفة، الإمام الحافظ الثقة المُتقِن، مصنِّف «المسند»، و«التاريخ».

كَتَب عن أكثرَ من خمسِ مئة شيخ.

وحَدَّث عنه: الطَّبَراني، وأبو بكر الإسماعيلي، وأبو بكر النَّجَّاد، وأبو بكر بن أبي دارِم.

قال ابن أبي دارم: كتبتُ بأصْبُعيَّ عن مُطَيَّن مئةَ ألفِ حديث.

١٦ ـ محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (٢١٠ ـ ٢٧٩هـ):

الحافظ العَلَم، الفقيه الجليل، الإمام البارع، الورع الزاهد.

ارتحل في طلب العلم، فسمع بخُراسان، والعراق، والحَرمين، ولم يرحل إلى الشام ومصر.

وكان يُضْرَب به المَثَل في الحفظ، وجَمَع وصنَّف، وحَفِظ وذاكَر.

وقد حَمل الترمذيُّ عن البخاري علماً غزيراً، وتخرَّج به، وأكثر من الاعتماد عليه، وسأله عن الأسانيد والعِلل والرجال، وروى عنه في كتابه «الجامع» واحداً وأربعين حديثاً[١].

---

(١) وقد تركتُ الإشارة إلى مواضعِها هنا طلباً للتخفيف. وقد ذكر أبو بكر كافي في=

١٧ـ محمد بن محمد بن سُليمان الواسطي الباغَنْدِيُّ (ت٣١٢هـ):

محدِّث العراق، الإمام الحافظ الكبير، أحدُ أئمة الحديث ببغداد.

رحل في الحديث إلى الأمصار، وعُني به عنايةً عظيمة، وأخذ عن الحفَّاظ والأئمة، وكان حافِظاً فَهِماً عارفاً، جَمَع وصَنَّف، وعُمِّر وتفرَّد.

قال هبةُ الله اللاَّلَكائيُّ: كان الباغَنْدِيُّ يَسْردُ الحديثَ من حفظِه، ويهذُّه مثلَ تلاوة القرآن السريع القراءة.

١٨ ـ محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (٢٠٢ ـ ٢٩٤هـ):

شيخُ الإسلام، الحافظ الفقيه المجتهد، إمام عصره في الحديث بلا مُدافَعَة.

سمع من خلائق بخُراسان، والرَّي، وبغداد، والبصرة، والكوفة، والحرمين، والشام، ومصر، وغيرها.

كتَب الكثير، وبرَع في علوم الإسلام، وكان إماماً مجتهداً علاَّمة، من أعلمِ أهل زمانه باختلاف الصحابة والتابعين.

وكانوا يتعجَّبون من حُسْنِ صلاته، ويُضْرب بخشُوعِه المَثَل، قلَّ

= كتابه «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها»، ص١٨٤ أن الترمذي لم يروِ في «جامعه» عن البخاري سوى حديثين! وهو غلط فاحش.

أن ترى العيونُ مثلَه .

١٩ ـ مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٤ ـ ٢٦١هـ):

الإمام الحافظ الكبير الناقد المجوِّد الحجَّة، صاحبُ «الصحيح».

رحل إلى الأمصار، وسمع بالعراق والحرمين ومصر، وروى عن خلائق.

كان أحدَ أكابرِ حفَّاظ الإسلام، ومن أعيان علماء نَيْسابور، انتفَعَ كثيراً بالبخاريِّ، وكان يسأله عن عِلل الأحاديث.

صنَّف «صحيحه» من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة.

وله كُتب كثيرة منها: التمييز، والعلل، والوُحدان، والانتفاع بأُهُب السِّبَاع، وأوهام المحدِّثين، ومشايخ شعبة، ومشايخ الثوري، ومشايخ مالك، وغيرها.

٢٠ ـ يحيى بن محمد بن صاعد البغدادي (٢٢٨ ـ ٣١٨هـ):

محدِّث العراق، إمام حافظ مجوِّد، رحَّال جوَّال، عالم بالعلل والرجال.

ارتحل إلى الشام ومصر والحجاز وغيرها، وسمع خلقاً كثيراً، وجمع وصنَّف وأملَى، وكان يُقارَن بابن خُزيمة وابن أبي داود في الحفظ.

روى عنه: الطَّبَرانيُّ، وابن عَديّ، والإسماعيليُّ، وغيرهم من الأكابر.

ومن تلاميذه والرواة عنه أيضاً:

٢١ ـ إبراهيم بن موسى الجَوْزي: نزيلُ بغداد، إمام ثقة حُجَّة، (ت ٣٠٣هـ).

٢٢ ـ أحمد بن شُعيب النَّسائي: الإمام الحافظ الجَبَل صاحبُ السنن، (ت ٣٠٣هـ).

واختُلِف في روايته عن البخاري: فنَفَى ذلك المِزِّيُّ والذهبيُّ، وأثبتَها الحافظ.

٢٣ ـ أبو بكر أحمد بن عَمْرو البزَّار: الإمام الحافظ الكبير، صاحب المسنَد، (ت ٢٩٢هـ).

٢٤ ـ أبو بكر أحمد بن هارون البَرْدِيجيُّ: الإمام الحافظ الحجَّة الجوَّال، (ت ٣٠١هـ).

٢٥ ـ جعفر بن محمد بن موسى النَّيسابوري: نزيلُ حَلَب، إمام حافظ رحَّال، (توفي بعد ٣١٠هـ).

٢٦ ـ الحُسين بن محمد النَّيسابوري: شيخُ المحدِّثين بخُراسان، (ت ٢٨٩هـ).

٢٧ ـ زَنْجَوَيْه بن محمد بن الحَسن النَّيْسابوري: كان صاحبَ رحلةٍ ومعرفة، ثقةً عابداً، (ت ٣١٨هـ).

٢٨ ـ عبد الله بن أحمد بن عبد السلام النَّيْسابوري الخَفَّاف: حافظ عالم ثقة، (ت ٢٩٤هـ).

٢٩ ـ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَويُّ البغدادي: إمام حافظ حجَّة مسنِد عصره، (ت ٣١٧هـ).

٣٠ ـ أبو بكر عبد الله بن محمد بن عُبيد بن أبي الدنيا البغدادي: العالم المحدث صاحبُ التصانيف السائرة، (ت ٢٨١هـ).

٣١ ـ عبد الله بن محمد بن ناجية البَرْبَرِيُّ البغدادي: إمام حافظ ثقة ثَبْت حجَّة، (ت ٣٠١هـ).

٣٢ ـ عُبيد الله بن واصل بن عبد الشكور البخاري: محدِّث بخارى في وقته، (ت ٢٧٢هـ).

٣٣ ـ علي بن الحُسين بن الجُنَيد الرازي: إمام حافظ حجَّة من أئمة الحديث، (ت ٢٩١هـ).

٣٤ ـ علي بن العباس بن الوليد المَقَانِعيُّ الكوفي: محدِّث صدوق، (ت ٣١٠هـ).

٣٥ ـ القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي المعروف بالمطرِّز: إمام محدِّث مقرِئ مصنِّف ثقة مأمون، (ت ٣٠٥هـ).

٣٦ ـ أبو بِشر محمد بن أحمد بن حمَّاد الدُّولاَبيُّ الرازيُّ: الإمام الحافظ البارع، (ت ٣١٠هـ).

٣٧ ـ أبو قُرَيْش محمد بن جمعة بن خَلَف القُهُسْتانيُّ: إمام حافظ كبير متقِن مصنِّف، (ت ٣١٣هـ).

٣٨ ـ أبو بكر محمد بن أبي عَتَّاب البغدادي الأَعْيَن: إمام حافظ ثَبْت، (ت ٢٤٠هـ).

٣٩ ـ محمد بن هارون بن عبد الله الحَضْرمي البغدادي: إمام محدِّث ثقة مُعَمَّر، (ت ٣٢١هـ).

٤٠ ـ موسى بن هارون بن عبد الله البغدادي الحمال[1]: محدِّث العراق، حافظ كبير حجَّة ناقد، (ت ٢٩٤هـ).

٤١ ـ يعقوب بن يوسف الشَّيْباني النَّيْسابوري الأَخْرم: إمام فقيهٌ، والد الحافظ الحجة أبي عبد الله محمد بن يعقوب ابن الأخرم، (ت٢٨٧هـ).

* * *

(١) في الهدي، ص٤٩٢: (الجمال)، وهو تصحيف.

الفصل الثامن

نشر العلم في الآفاق

طَبّقتْ شهرةُ الإمام البخاري الآفاق، وطار اسمُه في الدنيا كل مَطَار، واشتهَرت مصنَّفاتُه العظيمة الجليلة في الأقطار، وسارت فيها مسيرَ النهار، وأدهشت العقول، وحَيَّرت الأبصار، وتبوَّأ في العلم مكاناً لا يُرَام، ونزل عند العامة والخاصة منزلةً هي فوق الغَمام، وعلا ذِكْره، وسَما قدْرُه، وتحدَّث الناس عنه في كل نادٍ، فأصبح مهوى أفئدة الطالبين، ومحطَّ رحالِ المحدِّثين، وتقاطر عليه طلاب العلم وحَمَلة الآثار وأكابرُ العلماء، ونَهَلوا من مَعين علمه الغزير الفياض، وأخذوا عنه عَلَلاً بعد نَهَل، فحمَلُوا عنه الحديثَ والآثار، وعلومَ الأسانيد والعلل والرجال، والتفسيرَ والفقه، والأدبَ والزهد، والعقائدَ، وغير ذلك.

وتخرَّج به من العلماء الجهابذة، والنقاد الكبار، والمحدِّثين ورواة الآثار، ما لا يَدخل تحت الحَصْر، وحَرِصوا على الأخذ عنه والسماع منه، وروايةِ كُتبه وبخاصة «الجامع الصحيح»، واستمروا في ذلك دهراً طويلاً، وقَصَدوه مُذْ كان فتًى لم يَنْبُت وجْهُه، وبَقَوا مثابرين على استخراج كنوز علمه، إلى أن لقيَ وجْهَ ربِّه.

وكان إذا دخل مِصْراً من الأمصار، أَذَّن مؤذِّن في الناس: إن محمد بن إسماعيل قد قدِمَ، ثم يُنادي المنادي بأنه سيَعقد مجلسَ الإملاء في مكان كذا. فيتسارع العلماء إلى حضور دروسه، حتى إنَّ المرءَ لَيسمعُ للشوارع هَدَّةً من كثرةِ الساعين وشدَّة تسارعهم، فتزدحم الرُّكَب، وتتلاصق المناكب، حتى يجتمعَ في المجلس زُهاء عشرين ألفاً، كل واحد منهم قد أخذ محبرته، وشحَذ قلمه، وألقى سمعَه، وفتح قلْبَه، وأوقد عقلَه؛ ليدوِّن ما يُمليه هذا الحَبْر المُلْهَم. ويتصدَّى المُسْتملي في مجلسه ليبلِّغ من لا يَصِله صوتُ البخاري أو من لم يَفهم كلامه، وكان المستملي من العلماء الحفاظ المتيقِّظين، ومنهم في مجلس البخاري: صالح جَزَرَة الإمام الحافظ الجِهْبِذ، ولربَّما اجتمع في مجلس تحديثه ثلاثةُ مُسْتَملين من شدَّة الزحام!.

وبَلَغ بهم حرصُهم على تحصيل العلم من البخاري أنهم لا ينتظرونه حتى يستقرَّ في مكان ما، بل كانوا في بعض الأحايين يَعْدُون خلفه في أثناء مسيره، حتى يَغلِبُوه على نفسه ويُجْلِسوه ببعض الطريق، فينزل على رغبتهم، ويجلس لهم ويحدِّثهم.

وإنك لتجدُ بعضَ رفقائه في الطلب قد أخذوا عنه وهُمْ على باب أحدِ الشيوخ ينتظرون خروجَه أو بدايةَ درسه. بل إنهم لَيهتبلون الفُرص التي لا يَفطن إليها ولا يحرص عليها إلا القِلَّة، فترى أحدَهم يسألُه عن عِلل الأحاديث أثناء مسيرهم في جنازة أحد العلماء، والبخاري لا يَستنكف عن

بثِّ العلم وإفادة الطالبين في تلك اللحظات.

فكان البخاري في نشره العلم في كل أحيانه، وكذا العلماءُ في حِرْصهم الشديد على الإفادة منه في كل لحظة؛ أولى الناس بقول ابن الجَوَاليقي:

وأَرى لكــم أن تَكْتُبــوا أَنْفَــاسَــهُ   إنْ كانتِ الأنفاسُ مما يُكْتَبُ!

وقد روى عن الإمام وأخذ عنه وسمع منه وانتفع به: جماعة من أشياخه، مثل: عبد الله بن محمد المسنَدي، وعبد الله بن مُنير، وأحمد ابن إسحاق السُّرْمَارِيُّ البخاري، ونحوهم. وجمهرة من أقرانه، ممن يُسامونه في العلم والفَضْل والجلالة: كأبي زُرعة، وأبي حاتم، وأبي بكر بن أبي عاصم، وإبراهيم الحَرْبي، وموسى بن هارون الحمَّال، وأبي بكر الأَعْيَن، وجماعة في هذه الحلبة. وطائفةٍ من الكبار الذين بَلَغوا أوجَ الشرف والعلم والمعرفة والنقد والفقه: كمسلم، والترمذي، وابن خُزيمة، ومحمد بن نَصْر. وحسبُكَ بهؤلاء العظماء جلالةً وفضلاً، وكفَى بأخذِهم عن البخاري دليلاً على علوِّ كَعْبِه، وسعة معرفته وتنوُّع علومه.

تصدره لنشر العلم في الأمصار في سنٍّ مبكِّرة مع الأهلية التامَّة لذلك:

قال محمد بن يوسف الفِرَبْرِي: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي

حاتم الورّاق، يقول ـ في الزيادات المذيَّلة على «شمائل أبي عبد الله» ـ: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (ما جلستُ للتحديث حتى عرفتُ الصحيحَ من السقيم، وحتى نظرتُ في عامة كتب الرأْي، وحتى دخلتُ البصرة خمسَ مرات أو نحوَها، فما تركت بها حديثاً صحيحاً إلا كتبتُه، إلاَّ ما لم يَظهر لي)[1].

وقد نشر الإمام علومَه في كل الأمصار التي دخلها: في بُخارى، وفَرَبر، وبِيْكَنْد، وبَلْخ، ونَيْسابور، وسَمَرْقَند، وطَرَسُوس، ومكة، والمدينة، وبغداد، والكوفة، والبصرة، والشام، وغيرها.

وقال الذهبيُّ والسُّبْكي والصَّفَدي: (حدَّث البخاري بالحجاز، والعراق، وخُراسان، وما وراء النهر، وكَتَبوا عنه وما في وجهه شعرةٌ)[2].

قال أحمد بن المِنْهال العابد: (حدَّثنا أبو بكر محمد بن أبي عَتَّاب[3] الأَعْيَن قال: كَتَبْنا عن محمد بن إسماعيل على باب محمد بن يوسف الفِرْيَابي، وما في وجْهِه شعرةٌ. فقلتُ: ابنُ كم كنتَ؟ قال: كنتُ ابنَ سبع عشرة سنة)[4].

---

(١) السير: ١٢/ ٤١٦، وقد مرَّ بأخصر منه ص٢٥٤ حاشية (١).
(٢) تاريخ الإسلام، ص٢٤١؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٥؛ الوافي بالوفيات: ٢/ ٢٠٧.
(٣) في الهدي: (عياش)، وهو تحريف.
(٤) تاريخ بغداد: ٢/ ١٥؛ الجامع لأخلاق الراوي (٧٣١)؛ ابن عساكر: =

وعلَّق الحافظ في «هَدْي الساري» على هذا الخبر، فقال: (كان موتُ الفِرْيابي سنة اثنتي عشرة ومئتين، وكان سنُّ البخاري إذ ذاك نحواً من ثمانية عشر عاماً أو دونها).

قلت: الفِريابي من كبار شيوخ البخاري. وأبو بكر الأَعْين: من شيوخ مسلم وأبي داود، توفِّي سنة (٢٤٠هـ)، قبل البخاري بستَّ عشرةَ سنة.

إعزازه العلم واحتسابه فيه، وتحديثه عند حصول نعمة له شكراً لله تعالى:

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: (كتب إلى أبي عبد الله بعضُ السلاطين في حاجة له، ودعا له دعاء كثيراً. فكتبَ إليه أبو عبد الله: سَلاَمٌ عليك، فإني أحمدُ إليك اللهَ الذي لا إله إلا هو، أما بعد: وَصلَ إليَّ كتابُك، وفهِمْتُه، وفي بيته يُؤتى الحَكَم، والسلام)[1].

ومن هذا القَبيل ما جَرى له مع أمير بخارى، فيما رواه بَكْر بن منير قال: (بعثَ الأميرُ خالد بن أحمد الذهليُّ والي بخارى إلى محمد بن

= ٥٢/ ٦١؛ المنتظم: ١٢/ ١١٦؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٩؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٠؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٩؛ السير: ١٢/ ٤٠١؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٧؛ التغليق: ٥/ ٣٩٠؛ الهدي، ص٤٧٨.

(١) السير: ١٢/ ٤٠٦.

إسماعيل: أن احملْ إليَّ كتابَ «الجامع» و«التاريخ» وغيرَهما، لأسمع منك. فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: أنا لا أُذِلُّ العلمَ، ولا أَحْمِلُه إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجةٌ، فاحْضُرني في مسجدي أو في داري).

وفي رواية: (أن الأمير سأل البخاريَّ أن يَحْضُرَ منزلَه، فيقرأ «الجامع» و«التاريخ» على أولاده، فامتنع أبو عبد الله عن الحضور عنده. فراسَلَه أن يَعْقِد مجلساً لأولاده لا يحضُرُه غيرهم، فامتنَعَ عن ذلك أيضاً، وقال: لا يَسعُني أن أخصَّ بالسَّماعِ قوماً دون قوم)[1].

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: (سمعت سُلَيم بن مجاهد يقول: ما بَقي أحدٌ يعلِّمُ الناسَ الحديث حِسْبةً غيرُ محمد بن إسماعيل. ورأيتُ سُلَيم بن مجاهد يَسألُ أبا عبد الله أن يحدِّثه كل يوم بثلاثة أحاديث، ويُبيِّنَ له معانيها وتفاسيرَها وعِلَلَها. فأجابه إلى ذلك قَدْر مُقامه. وكان أقام في تلك الدفعة جمعةً)[2].

وذَكر ورَّاقُ البخاري قصةً طويلة في وَرَع أبي عبد الله عند خروجه للرَّمْيِ ذات مرَّة، وأنه رمى بسَهْمٍ فأصاب وَتِد قَنْطرةٍ لأحدِهم، فسبَّبَ فيه خللاً، فلمَّا سامَحَه صاحبُ القنطرة (تهلَّلَ وجْهُه، واستنار، وأَظهر

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٣. وقد مر مطولاً مع تخريجه في فصل «محنته»، ص١٣٧ حاشية (١)، وص١٣٨ ـ ١٣٩ حاشية (١).
(٢) السير: ١٢/ ٤٤٩.

سروراً، وقرأ في ذلك اليوم على الغُرباء نحواً من خمس مئة حديث!)[1].

انتفاعُ أشياخِه والأكابرِ بعلمِه، وحَضُّهم الطالبينَ على حضور مجالسه:

●● قال حاشِد بن عبد الله: (رأيتُ عَمْرو بن زُرارة ومحمد بن رافع عند محمد بن إسماعيل، وهما يسألان محمد بن إسماعيل عن عِلل الحديث، فلما قاما قالا لمن حَضر المجلس: لا تُخْدَعُوا عن أبي عبد الله، فإنَّه أفقهُ منا وأعلمُ وأبصَرُ. قال: وكنا يوماً عند إسحاق بن راهَوَيْه، وعَمْرو بنُ زُرارة ثَمَّ، وهو يَستملي على أبي عبد الله، وأصحابُ الحديث يَكتبون عنه، وإسحاق يقول: هو أبصرُ مني. قال: وكان محمد يومئذ شاباً)[2].

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت جعفر بن محمد الفَرَبْرِيَّ، يقول: (رأيتُ عبد الله بن مُنير يكتب عن البخاري. وسمعتُه يقول: أنا من تلاميذ محمد بن إسماعيل، وهو معلِّمي)[3].

وقال الحَسن بن محمد بن جابر: سمعت محمد بن يحيى الذُّهْليَّ،

---

(١) انظر القصة بتمامها ص٦٦ حاشية (١).
(٢) السير: ١٢/ ٤٢٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩؛ الهدي، ص٤٨٤. وقد مر بعضه ص٢٢٣ حاشية (٢).
(٣) السير: ١٢/ ٤١٤ ـ ٤١٥، ٤٢٤؛ التغليق: ٥/ ٤٠٧؛ الهدي، ص٤٨٤.

يقول: (لمَّا وَرَد محمد بن إسماعيل البخاري نَيْسابور، قال: اذهَبُوا إلى هذا الرجلِ العالم الصالح فاسمعوا منه. قال: فذهَب الناس إليه، وأقبلُوا على السماع منه، حتى ظهر الخَلَلُ في مجالس محمد بن يحيى، فحَسَده بعد ذلك وتكلَّم فيه!)(١).

قلت: كل هؤلاء الأئمة من شيوخ البخاري، والذهلي رفيقه في الطلب وشيخُه، قد روى عنه في «الجامع الصحيح».

وقال الورَّاق: قال لنا عبَّاس الدُّورِيُّ: (لا تَدَعوا من كلامه ـ أي البخاري ـ شيئاً إلا كتبتمُوه)(٢).

وقال أيضاً: سمعت أبا عبد الله، يقول: (ما قدِمتُ على أحدٍ إلا كان انتفاعُه بي أكثرَ من انتفاعي به)(٣).

●● قال أبو عبد الله الحاكم: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب ـ ابن الأَخْرم ـ الحافظ، يقول: سمعت أَبي، يقول: (رأيتُ مسلمَ بنَ الحجَّاج بين يدي محمد بن إسماعيل البخاري وهو يسألُه سؤالَ الصبيِّ المتعلِّم)(٤).

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٠، وقد مر الخبر مع تخريجه ص١٢٠ حاشية (٢).
(٢) السير: ١٢/ ٤٠٦. وتقدم بأطول منه ص١٦٧ حاشية (٢).
(٣) المصدر السابق: ١٢/ ٤١١؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥١؛ التغليق: ٥/ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٨.
(٤) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٩؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٩؛ ما تمس إليه حاجة القاري، =

وقال عبد المؤمن بن خَلَف التَّميميُّ: سمعت الحُسين بن محمد المعروف بعُبَيْدٍ العِجْل، يقول: (رأيتُ أبا زُرْعة وأبا حاتم يستمعون إلى محمد بن إسماعيل أيَّ شيء يقول، يجلسون بجَنْبه)(١).

حرصهم الشديد على السماع منه، وكثرة الآخذين عنه، واكتظاظ مجلسه بالعلماء لكتابة حديثه:

قال محمد بن أبي حاتم: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر، يقولان: (كان أهلُ المعرفة من أهل البصرة يَعْدُون خلْفَ البخاري في طَلَب الحديث، وهو شابٌّ، حتى يَغْلِبُوه على نفسه، ويُجْلِسُوه في بعض الطريق، فيجتمعُ عليه ألوف، أكثرهم ممن يُكْتَبُ عنه. قالا: وكان أبو عبد الله عند ذلك شاباً لم يَخْرج وجْهُه)(٢).

وقال محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ: (سَمِع كتابَ «الصحيح» لمحمد ابن إسماعيل تسعونَ ألف رجلٍ، فما بَقِي أحدٌ يروي عنه غيري)(٣).

= ص٢٨؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٠؛ السير: ١٢/ ٤٣٢.

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٩ ـ ٣٠؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٥؛ السير: ١٢/ ٤٣٦. وسيأتي مطولاً في فصل «الثناء عليه»، ص٦٣٢.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٥؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٧٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٢؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٩؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٠؛ السير: ١٢/ ٤٣٧، وغير ذلك، وقد مرَّ القسم الأول من الخبر ص١٩٩ ـ ٢٠٠ حاشية (١). قوله: (لم يخرج وجهه): أي لم يَنْبت شعر وجهه.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٩. وسيأتي مع تمام تخريجه ص٤٦١ حاشية (١).

وقال أبو صالح خَلَف بن محمد: سمعت محمد بن يوسف بن عاصم، يقول: (رأيتُ لمحمد بن إسماعيل ثلاثةَ مُسْتَمْلِينَ ببغدادَ، وكان اجتمعَ في مجلسه زيادةٌ على عشرين ألف رجل)[1].

وقال إسحاق بن أحمد بن خَلَف: سمعت أبا علي صالح بن محمد جَزَرَة، يقول: (حَزَرْتُ في مجلسِ محمد بن إسماعيل بضعةَ عشر أو خمسةَ عشر ألفاً)[2].

وقال إسحاق بن أحمد بن خَلَف أيضاً: سمعت أبا سعيد الحَسن ابن محمد الذهبي، يقول: (حزرتُ في مجلس محمد بن إسماعيل عشرين ألفاً. قال: وكان أبو عليّ صالح بن محمد مُسْتَمْلي محمد بن إسماعيل ببغداد)[3].

نماذج رفيعة من تحديثه بالأمصار:

ـ قال يوسف بن موسى المَرْوَرُّوْذِيُّ: (كنتُ بالبصرة في جامعها، إذ سمعتُ منادياً يُنادي: يا أهلَ العلم، قد قدِمَ محمدُ بن إسماعيل البخاري، فقاموا في طَلَبه، وكنتُ معهم، فرأَيْنا رجلاً شاباً، لم يكن في

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٠؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩٠؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٩؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٠؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٢.

(٢) ابن عساكر: ٥٢/ ٩٠.

(٣) المصدر السابق نفسه.

لحيتِه شيءٌ من البَياض، يصلّي خلف الأُسْطُوانة. فلما فَرَغ من الصلاة. أَحْدَقُوا به، وسألوه أن يَعْقِد لهم مجلس الإملاء، فأجابَهُم إلى ذلك. فقام المنادي ثانياً، فنادَى في جامع البصرة: قد قدِمَ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، فسألناه أن يَعْقِد مجلسَ الإملاء، وقد أجابَ بأن يجلسَ غداً في موضع كذا.

قال: فلما أن كان بالغَدَاة، حَضر الفقهاء والمحدِّثون والحُفَّاظ والنُّظَّار، حتى اجتمع قريبٌ من كذا وكذا ألفاً...).

فجلس أبو عبد الله البخاري للإملاء، وأملَى عليهم مجلساً من حديث بلدِهم بأسانيد ليست عندهم[1].

ـ وقال الحافظ أبو بكر الخطيب في صدر ترجمته: (ووردَ بغدادَ دفعاتٍ، وحَدَّث بها، فروى عنه من أهلها: إبراهيم بن إسحاق الحَرْبيُّ، ...)، وذكر جماعة[2].

ـ وقال إسحاق بن أحمد بن خَلَف: سمعت أبا علي صالح بن محمد ـ جَزَرَة ـ البغدادي، يقول: (كان محمد بن إسماعيل يجلِسُ ببغدادَ، وكنتُ أَسْتَمْلِي له، ويجتمع في مجلسِه أكثرُ من عشرين ألفاً)[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٥ـ١٦، وقد ذكرت الخبر مطولاً مع تمام تخريجه ص٢٠٢ ـ٢٠٣ حاشية (٤).

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٥.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٢٠؛ الجامع لأخلاق الراوي (١١٧٤)؛ تقييد المهمل: =

ـ وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت أبا عبد الله، يقول: (دخلتُ بَلْخ، فسألَني أصحابُ الحديث أن أُمْلِيَ عليهم لكلٍّ من كتبتُ عنه حديثاً، فأمليتُ ألفَ حديثٍ لألفِ رجلٍ ممن كتبتُ عنهم)(١).

ـ وقال أبو عبد الله الحاكم: (أول ما ورد البخاري نَيْسابور سنة تسعٍ ومئتين، ووردَها في الأخير سنةَ خمسين ومئتين، فأقام بها خمسَ سنين يُحدِّث على الدوام)(٢).

ـ وقال أبو أحمد بن عَدِيّ: ذَكر لي جماعةٌ من المشايخ: (أن محمدَ بن إسماعيل لمَّا وردَ نَيْسابور، واجتمع الناس عليه، حَسَده بعضُ من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور، لمَّا رأوا إقبالَ الناسِ إليه، واجتماعَهم عليه، . . .)(٣).

ـ وجاء عن الإمام مسلم: أن البخاري لمَّا قدِم نَيْسابور، استقبلَه محمدُ بن يحيى الذُّهليُّ وعامَّة العلماء، ونَزل دار البُخاريين، وجَلَس

= ١/ ٢٣؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٨؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٩؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٠؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٢؛ السير: ١٢/ ٤٣٣؛ التغليق: ٥/ ٤١١؛ الهدي، ص٤٨٥.

(١) السير: ١٢/ ٣٩٥، ٤١٤؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٣؛ التغليق: ٥/ ٣٨٩.

(٢) السير: ١٢/ ٤٠٤؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٠؛ التغليق: ٥/ ٤٣٠؛ الهدي، ص٤٩٠.

(٣) مرَّ مطوَّلاً ص١١٩ ـ ١٢٠ حاشية (١).

الإمام للتحديث (فازْدَحَم الناس على محمد بن إسماعيل، حتى امتلأ الدار والسطوح)[1].

- وقال أبو عبد الله الحاكم: سمعت أحمد بن محمد بن واصل البِيْكَنْديَّ، قال: سمعت أَبي، يقول: (مَنَّ الله علينا بخُروجِ أبي عبد الله، ومُقامِه عندنا، حتى سمعنا منه هذه الكُتُب، وإلا؛ مَن كان يصل إليه؟! وبمقامه في هذه النواحي: فِرَبْر وبِيْكَنْد، بَقيتْ هذه الآثار فيها، وتخرَّج الناسُ به)[2].

- وقال جعفر بن محمد المُسْتَغْفِريُّ في «تاريخ نَسَف» وذَكَر البخاريَّ: (لو جازَ لي لفضَّلْتُه على مَن لقِيَ من مشايخه، ولقلتُ: ما رأى بعينِه مثلَ نفسه. دخل نَسَف سنة ست وخمسين - ومئتين - وحَدَّث بها «بجامعه الصحيح»)[3].

* * *

---

(١) انظر الخبر بطوله ص١٢١ حاشية (١).
(٢) السير: ١٢/ ٤٦٥ - ٤٦٦؛ تاريخ الإسلام، ص٢٧٢.
(٣) تاريخ الإسلام، ص٢٥٠.

البَابُ الثَّالِثُ

الجَامِعُ المُسْنَدُ الصَّحِيحُ المُخْتَصَرُ

مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ
المَشْهُورُ بِصَحِيحِ البُخَارِيِّ

الفصل الأول: تحقيقُ اسمِ «الصحيح»، والباعثُ على تصنيفِه، وبيانُ كيفية تأليفِه، ومكانُ جَمْعِه، ومدّتُه.

الفصل الثاني: طريقةُ البخاري في «صحيحه» في اختيار كُتُبه وأبوابِه وتراجِمه، وترتيبِها ومقاصدها، وتقطيعِ أحاديثِه واختصارِها.

الفصل الثالث: بيانُ شرطِ البخاري في «صحيحه»، ومنهجُه في اختيارِ أحاديثه وانتقاءِ رجاله وعلوِّ أسانيده.

الفصل الرابع: تفصيلُ محتوياتِ «الصحيح» وموضوعاتِه، وعددُ كُتُبِه وأبوابِه وأحاديثِه، والتعريفُ بأشهر المتقدِّمين من رواتِه.

الفصل الخامس: منزلةُ «الصحيح» بين كُتُب السُّنَّة وعند جَهَابذة علماءِ الأمة.

الفصل السادس الانتقاداتُ على أحاديثِ «الصحيح» ورجالِه.

الفصل السابع: اعتناءُ الأمة «بالصحيح» والكتبُ التي أُلِّفَتْ حولَه.

الفَصْل الأوَّل

تحقيق اسم «الصّحيح» والباعث على تصنيفه
وبَيَان كيفيّة تأليفه، وَمَكانُ جَمْعِهِ وَمُدّتِهِ

تحقيق اسم «الصحيح»[1]:

كان للعلماء اهتمام شديد وعناية بالغة باختيار أسماء كُتُبهم وصَوْغِ العناوين المناسبة لها، وذلك ليكون العنوان دالاً بدقة واستيعاب على ما في الكتاب، وما يَدْخُل فيه وما لا يَدخل فيه، ويبيِّن موقعَهُ من العلم ومدى حاجة الناس إليه، فيكون العنوانُ أشبهَ بالتعريفِ الجامعِ المانع لموضوع الكتاب ومادته ومنهجه.

●● والإمام البخاري (عنونَ كتابَهُ بما يدلُّ أوضحَ الدلالة على مقصِده من تأليفه وما بناه عليه، فذكَرَ فيه أوصافاً تُشخِّصُ معالمَ الكتاب والأَسسَ التي قام التأليفُ عليها)[2].

---

(١) صنف الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رسالة قيمة نافعة بعنوان «تحقيق اسمَي الصحيحين واسم جامع الترمذي» استفدت منها في هذه الفقرة.

(٢) تحقيق اسمي الصحيحين، ص٦.

والاسمُ العَلَميُّ الذي اختاره الإمام هو: (**الجامعُ المُسنَدُ الصحيحُ المختصَرُ من أمورِ رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامِه**).

هكذا نقل اسمه عن البخاري: أبو نَصْر الكَلاَباذِيُّ في صدر مقدمة كتابه «رجال صحيح البخاري»، وبمثله سمَّاه المحدِّث الإمام عبد الخالق بن غالب بن عَطيَّة في كتابه «فِهْرِسْت ابن عطية»[1]، وبمثله تماماً الحافظ ابن خَيْر الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه»، والإمام الحافظ الجِهْبذ أبو عَمْرو ابن الصلاح في «علوم الحديث»، والإمام النَّووي في القطعة التي شرحها من «الصحيح» وطُبعت باسم: «ما تمسُّ إليه حاجةُ القاري لصحيح الإمام البخاري»، وفي كتابه الآخر «تهذيب الأسماء واللغات»، والحافظ ابن رُشَيْد الأندلسي في كتابه «إفادة النَّصِيح في التعريف بسند الجامع الصحيح»، والإمام الحافظ البدر العَيْني في «عمدة القاري»[2].

وجاء هذا الاسم بعَيْنِه على وجه مخطوطتين قديمتين من «الجامع الصحيح».

---

(١) لكنه أسقط كلمة «المسنَد».

(٢) رجال صحيح البخاري: ١/ ٢٣؛ فهرست ابن عطية، ص٦٤؛ فهرست ابن خير، ص٩٤؛ علوم الحديث، ص٢٦؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٣٩؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٣؛ إفادة النصيح، ص١٦؛ عمدة القاري: ١/ ٥.

●● وتصرَّفَ بعضُ الأئمة بهذه التسمية التي نصَّ عليها البخاري، فوقع لهم قصورٌ واضطرابٌ في ذِكْر اسمِه العَلَمي:

فسمَّاه الإمام القاضي عِياض في أوائل كتابه «مشارق الأنوار على صحاج الآثار»[1] هكذا: (الجامع المسنَد الصحيح المختصر من آثارِ رسول الله ﷺ). وفيه اختصار وتصرف يسير.

وسمَّاه الحافظ في «هدي الساري»: (الجامع الصحيح المسنَد من حديث رسول الله ﷺ وسُننه وأيامه)[2].

وهذا الاسم فيه قصورٌ وتقديم وتأخير، وما قدَّمناه عن جماعة من الأئمة أدق وأشمل.

وابنُ حجر إمام حافظ جِهْبذ ناقِد في الذّروة من التيقُّظ والضبط والإتقان، ويبدو أنه كَتب هذا الاسمَ في حال شغل الخاطر، فإنه يروي «الجامع الصحيح» بأسانيدِه من عدّة طُرق إلى مصنِّفه، فلا يخفى عليه اسمُه العَلَمي.

●● وقد اشتَهَر «الجامعُ الصحيح» قديماً وحديثاً في أشهرِ كُتب الفقه والتفسير وأكثر شروح الحديث، ومختلف الفنون الأخرى، وعلى ألسنة معظم الناس وجمهرة العلماء، باسمٍ مختصر هو: «صحيح

---

(١) مشارق الأنوار، ص٩٤.

(٢) الهدي، ص٨.

البخاري»، وأصبح هذا الاختصار معهوداً مألوفاً ومَرْضيّاً في الحديث عنه والعَزْو إليه، اعتماداً على شهرة الكتاب وشهرة مؤلِّفه التي طبَّقت جنبات الأرض.

وقد انسَحَب ذلك على كثير من كاتبيه حيث وقع هذا الاسم المختصر في كثير من النسخ المخطوطة، مما حمل جميعَ محققيه وطابعيه وناشريه على إثبات هذا الاسم «صحيح البخاري» على كل طبعاته المختلفة الكثيرة، مما أنسى العامَّةَ ومعظمَ الخاصة الاسمَ العَلمي للكتاب.

ومن الواجب أن يُثْبَتَ الاسمُ الكامل له كما وضَعَهُ مؤلِّفُه على وجْه كل جزء من أجزائه، وفي جميع طبعاته؛ لأنه هو الذي يدل على مقصده وبنيته والأسس التي قام تأليفه عليها(١).

الباعث على تصنيفه:

ـ قال إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفيُّ: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل، يقول: (كنتُ عند إسحاق بن راهَوَيْه، فقال لنا بعضُ أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصَراً لسُنَن النبي ﷺ، فوَقَع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمع هذا الكتاب ـ يعني: كتاب «الجامع» ـ)(٢).

---

(١) انظر معنى هذا الكلام في: حياة البخاري، ص١٢؛ البخاري وصحيحه، ص١٧٩؛ تحقيق اسمي الصحيحين، ص١١ـ١٢.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/٨؛ شروط الأئمة الخمسة للحازمي، ص١٦٣؛ ابن =

ـ ووقع عند النَّووي: (لو جَمعتم كتاباً مختصَراً في الصحيح لسُنَن رسول الله ﷺ، . . .)، بزيادة لفظة: (الصحيح)[1]، ولا بدَّ منها.

وفي رواية ساقها الحافظ أبو الوليد الباجي، عن البخاري قال: (كنتُ على باب إسحاق بن إبراهيم بنَيْسابور، فسمعتُ أصحابنا يقولون: لو جَمَع جامعٌ مختصَرَ صحيحِ الحديث تُعرَف به الآثار. فأخذتُ في جمع هذا الكتاب)[2].

ويؤكِّد ذلك روايةُ الحافظ بإسنادِه ـ من طريق الخطيب البغدادي ـ إلى إبراهيم بن مَعْقِل النَّسفي قال: قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: (كنا عند إسحاق بن راهَوَيه، فقال: لو جَمعتُم كتاباً مختصراً لصحيحِ سُنَّة رسول الله ﷺ. قال: فوَقَع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمع «الجامع الصحيح»)[3].

فهذه أولى من الرواية الأولى، ليكون ثَمَّةَ معنًى للطلب وتلبيتِه، وإلا فقد جمع كثيرٌ من الأئمة قبلَ البخاري وفي عَصْره من أشياخه

= عساكر: ٥٢/ ٧٢؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٢؛ السير: ١٢/ ٤٠١؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢١؛ التغليق: ٥/ ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٠؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤.

(٢) التعديل والتجريح: ١/ ٢٨٥.

(٣) الهدي، ص٧؛ ونقله عنه السيوطي في تدريب الراوي: ١/ ٨٨؛ والبحر: ٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٢.

وغيرِهم كُتباً كثيرةً في حديثِ النبي ﷺ مثل: المسانيد والسُّنَن والمصنَّفات والجوامع وغيرها.

ـ وقال الحافظ في «هَدْي الساري»: (وروينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سُليمان بن فارس قال: سمعت البخاريَّ، يقول: رأيتُ النبيَّ ﷺ وكأني واقفٌ بين يديه، وبيدي مِرْوَحةٌ أَذِبُّ بها عنه، فسألتُ بعضَ المُعبِّرين، فقال لي: أنتَ تَذِبُّ عنه الكذبَ. فهو الذي حَمَلني على إخراج «الجامع الصحيح»)(١).

ولا تَعَارُضَ بين هذا الخبر وسابِقِه، بل هما متكاملان، فيكون طلبُ ابن راهَوَيْه، قد أَحْدَث في قلبِ البخاري رغبةً قويةً، وجاء المنامُ يُبارِكُ تلك الرغبةَ ويؤجِّجُها، ويُوحي بأن ذلك عمل عظيم مبارَك. والله أعلم.

البخاري أولُ من صَنَّف في «الصحيحِ المُجرَّد»، ومدلولُ تسميةِ كتابه «الجامع المُسْنَد الصحيح المُخْتَصَر»:

ابتدأ تدوينُ الحديث منذ العهد النبوي على يدي بعض الصحابة بصورة صُحُف ونُسَخ ضَمَّنُوها ما رووه أو بعضَ ما رووه عن النبي ﷺ،

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤١؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤؛ التغليق: ٥/ ٤٢٠؛ الهدي، ص٧؛ تدريب الراوي: ١/ ٨٨؛ البحر: ٢/ ٥٢٢.

وكان ذلك بصورة محدودة. ثم ازداد التدوين ونما على رأس القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني، واستمر ذلك تطوراً واطِّراداً إلى منتصف القرن وحتى نهايته، فبرز أئمة كبار دَوَّنوا الحديثَ والآثار بصورة كبيرة ومنتشرة، مثل: ابن جُريج، ومحمد بن إسحاق، ومَعْمر ابن راشد، وسعيد بن أبي عَرُوبة، والأوزاعي، وابن أبي ذِئْب، والرَّبيع ابن صَبِيح، وشعبة بن الحجَّاج، وسفيان الثوري، وحماد بن سَلَمة، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وهُشَيْم بن بَشير، وعبد الله بن وَهْب، ووكيع، وسفيان بن عُيينة، وغيرهم.

وكانت طريقة هؤلاء في الجمع والتصنيف: أنهم يَضَعون الأحاديثَ المتناسبة في باب واحد، ثم يضمُّون جملةً من الأبواب بعضها إلى بعض، ويجعلونها في مصنَّف واحد، ويَخْلِطون الأحاديثَ بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

وشكَّلَت الكتبُ والسُّنَن والموطآتُ والمجاميعُ والجوامعُ والأجزاءُ التي صنَّفها هؤلاء المادةَ الرئيسة للأئمة الذين صَنَّفوا في القرن الثالث الهجري.

وصَنَّف عبد الرزاق وابن أبي شيبة مصنَّفَيْهما، وخَلَطا فيهما الأحاديثَ بالآثارِ وأقوال الصحابة والتابعين.

وفي أوائل القرن الثالث رأى بعضُ الأئمة أن يُفْرِدوا أحاديثَ النبي ﷺ خاصةً، ويَمْحَضُوها من آثار الصحابة وأقوال التابعين واجتهاداتهم،

فصنَّفوا المسانيدَ، ولمعتْ في هذا الباب أسماءُ أئمةٍ جهابذة كبار، منهم: أبو داود الطَّيَالِسيُّ، ومحمد بن يوسف الفِرْيابي، وعُبيد الله بن موسى العَبْسي، وعبد الله بن الزبير الحُميدي، وأحمد بن مَنِيع، ومُسَدَّد ابن مُسَرْهَد، وعبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر المُسْنَدي.

وتلاهم جماعة من الأكابر، مثل: إسحاق بن راهَوَيْه، وأبي بكر ابن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وعَبْد بن حُميد[(١)].

وقلَّ من الحفَّاظ من لم يُدوِّن أحاديثَه ومروياته على المسانيد:

والملاحظ أن هؤلاء الأئمة قد قصدوا في كتبهم هذه التصنيفَ في «العقائد»، أو «الأحكام»، أو «المغازي والسِّير»، أو «الفضائل»، أو «الآداب»، أو «الزهد والرقائق»، أو «الفِتن والملاحم»، أو «التفسير»، أو غيرها من علوم الإسلام. ومَن صَنَّف في «المسانيد» يَسوق أحاديث الصحابي كلَّها غيرَ مرتَّبة ولا مبوَّبة.

كذلك فإن هذه التصانيفَ كلَّها قد جَمعت الصحيحَ والحسنَ والضعيفَ، دون التزامِ الصحة في تخريج أحاديثها.

فلما جاء الإمام البخاري سَلَك سبيلاً متفرِّداً، وانتَهَج طريقاً

(١) مادة هذه الفقرة موجودة مطولة في كتب «مصطلح الحديث» للمتقدمين والمتأخرين، والرسالة المستطرقة، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، وغيرها، فلا أطيل بذكرها.

متميزاً، فكان الرائدَ في ميدانه، والمتفرِّدَ فيه بين مَن سَبَقه وبين أقرانه، وصَدَق فيه قولُ الحافظ: (فلما رأى البخاريُّ ـ رضي الله عنه ـ هذه التصانيفَ ورَواها، وانتَشق ريَّاها، واستجلَى مُحيَّاها؛ وَجدها بحسب الوَضع جامعةً بين ما يَدْخُل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يَشمله التضعيفُ، فلا يُقال لغَثِّه: سَمين ـ فحرَّك همَّتَه لجمْعِ الحديث الصحيح الذي لا يرتابُ فيه أمين)[1].

فصنَّف «الجامع المسنَد الصحيح»، الذي جرَّد فيه الأحاديث الصحيحة، وكان كما نقل النوويُّ عن العلماء كافة: (أولَ مُصنَّف صُنِّف في الصحيحِ المُجرَّد)[2].

ووصفَ البخاري كتابهُ بـ(الجامع):

لأنه جعله جامعاً لكثيرٍ من العلوم التي تفرَّقت في الكُتب التي صُنِّفت قبله، فضمَّ بين دَفَّتَيْه مختلفَ علوم الإسلام من: الإيمان والتوحيد، وأحكام العبادات، والمعاملات، والجهاد، والمغازي والسير، والفضائل والمناقب، والتفسير، والنكاح، والآداب، والزهد والرقائق، وغير ذلك، فهو بهذا جامع لكل هذه العلوم.

---

(١) الهدي، ص٦.
(٢) تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٣.

وأما وصفُه إياه بـ«المُسنَد»:

فلأن الأئمة قبله قد جمعوا في مصنفاتهم: الأحاديثَ المرفوعة، والآثارَ الموقوفة، والمتصلَ والمنقطعَ والمُعْضَلَ والبلاغات، بينما أصلُ كتابِ البخاري هو: الأحاديث المرفوعة المسنَدة المتصلة، وما جاء من تعاليق وغيرها فلم يكن مقصوداً بالأصالة. لذا وَصف كتابه بـ«المسند»[1].

وأما وصفُه إياه بـ«الصحيح»[2]:

فلأن الأئمة الذين صنفوا قبله جمعوا في كُتبهم بين الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة، وقد يوجد فيها الموضوع أحياناً بقلّة نادرة، ولم يَلتزم أحدٌ منهم الصحة فيما يُخرجه من حديث، بخلاف البخاري فقد مَحَضَ كتابَهُ بالأحاديث الصحيحة.

ولا يُعترض على ذلك بموطأ مالك، لأن «الموطأ» وإن كان أولَ مصنَّفٍ في الصحيح، لكنه لم يُجرِّدْ فيه الصحيحَ عن غيره، بل ضَمَّ إليه

---

(١) انظر: توجيه النظر: ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) انظر في هذا الموضوع: علوم الحديث، ص١٧؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٣؛ الباعث الحثيث، ص٢٢؛ النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: ١/ ١٦١؛ النكت للحافظ: ١/ ٢٧٦ ـ ٢٨٠؛ الهدي، ص٦، ١٠؛ فتح المغيث: ١/ ٢٨؛ تدريب الراوي: ١/ ٨٨ ـ ٩١؛ البحر: ٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٩، وغيرها من كتب الفن.

المرسَل والمنقطعَ والبلاغات وأقوالَ الصحابة وفتاوى التابعين على سبيل الأصَالة والاحتجاج.

أما ما أورده البخاري في «الجامع الصحيح» من التعاليق ونحوِها: فإنه (قد حَذَف أسانيدها عَمْداً لِيُخْرِجَها عن موضوع الكتاب، وإنما يَسُوقها في تراجم الأبواب تنبيهاً واستشهاداً واستئناساً وتفسيراً لبعضِ الآيات)[1].

وكذلك لا يَرِدُ هنا ما ادَّعَاه بعضُهم من أنَّ الإمام أحمد أفرد الصحيحَ في «مسنده»، فهذه دعوى غير صحيحة، ففي «المسند» أحاديث كثيرة ضعيفة، كما اشتمل على بعض الأحاديث الموضوعة، وقد جمعها الحافظ العراقي في «جزء»[2].

كما ردَّ الحافظُ في «النكت على كتاب ابن الصلاح» زَعْمَ بعضِهم أن الدارميَّ قد صَنَّف كتابه الذي وصفه بعضُهم «بالمسنَد الصحيح الجامع»، وهي دعوى عارية عن الصحة، ففيه الضعيف، كما يشتمل على المرسَل والمُعْضَل والمقطوع وما إليه.

وأما وَصْفُه إياه بـ«المختصر»:

فلأنه لم يَستوعبْ فيه الأحاديثَ الصحيحة، بل ضَمَّنَه جملةً كثيرة

---

(١) النكت للحافظ: ١/ ٢٧٨.

(٢) انظر: النكت للحافظ: ١/ ٢٨٠، والقول المسدد.

منها، وما تَركَهُ من الصحيح أكثَرُ، كما صرَّح هو بذلك، حتى لا يَطول الكتاب.

وبهذا يَستبينُ لك بجلاء أن الإمامَ البخاري قد جَمع مميزات الكتب التي سبقَتْه من حيثُ المادة، وتميَّزَ من حيثُ المنهجُ والنقدُ، مع الاختصار في إيراد الأحاديث المسنَدة، فأصبح اسمُه «الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر» عَلَماً على مضمونه ومحتواه ومنهجه.

كيفية تأليف «الجامع الصحيح» ومدته ومكان جمعه:

●● قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت أبا عبد الله، يقول: (صنَّفتُ جميع كُتبي ثلاث مرات)[١].

وقال أبو الهَيْثم محمد بن مكّي الكُشْمِيْهَنِيُّ: سمعت محمد بن يوسف الفِرَبْرِيَّ، يقول: قال لي محمدُ بن إسماعيل البخاري: (ما وَضعتُ في كتاب «الصحيح» حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك، وصلَّيتُ ركعتين)[٢].

---

(١) السير: ١٢/ ٤٠٣.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٩؛ تقييد المهمل: ١/ ١٤؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٤؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٢؛ صفة الصفوة: ٤/ ١٧٠؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤١؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٣؛ السير: ١٢/ ٤٠٢؛ التغليق: ٥/ ٤٢١؛ الهدي، ص٤٨٩.

وعلّق الذهبي في «تاريخه» على هذا الخبر فقال: (يعني ما جلستُ لأضعَ في تصنيفِه شيئاً إلا وفعلتُ ذلك، لا أَنه يفعل ذلك لكلِّ حديث)[1].

قلت: وهذا الكلام يأباهُ النصّ، ولم يقلْه أحدٌ غير الذهبي، والصواب أن كلامَ البخاري على ظاهره، وله طريق آخَر سيأتي، فلا حاجةَ إلى تأويله والخروجِ به عن مراده فيه، ولا غرابةَ في ذلك إذا عَلمنا أن الإمام مكث في تصنيف «الجامع» ستَّ عشرةَ سنةً.

●● قال أبو إسحاق الزَّنْجاني[2]: سمعت عبد الرحمن بن رساين البخاري، يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (صنَّفتُ كتابي «الصَّحيح» لستَّ عشرةَ سنة، خرَّجْتُه من ست مئة ألف حديث، وجعلتُه حجةً فيما بيني وبين الله تعالى)[3].

وعلّق الذهبي في «تاريخه» على هذا الخبر بقوله: (رُوي من

---

(١) تاريخ الإسلام، ص٢٤٨.
(٢) في بعض المصادر: (الريحاني).
(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١٤؛ تقييد المهمل: ١/ ١٤، ١٧؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٢، ٧٣؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤١؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩؛ السير: ١٢/ ٤٠٥؛ تاريخ الإسلام، ص٢٤٩؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢١؛ التغليق: ٥/ ٤٢١؛ الهدي، ص٧، ٤٨٩.

وجهين ثابتين عنه).

ونقله عنه تلميذُه تاج الدين السُّبْكي في «طبقاته».

وقال أبو عبد الله الحاكم في «تاريخ نيسابور»: (حدَّثنا أبو عَمْرو إسماعيلُ، حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي، قال: سمعت محمدَ بن إسماعيل البخاريَّ، يقول: أقمتُ بالبصرة خمسَ سنين ومعي كُتبي، أُصَنِّفُ وأحجُّ في كل سنة، وأرجِعُ من مكة إلى البصرة. قال: وأنا أرجو أن الله ـ تبارك وتعالى ـ يُبارك للمسلمين في هذه المُصنَّفات. قال أبو عَمْرو: قال أبو عبد الله: فلقد بارَكَ الله تعالى فيها)[1].

وروى أبو الفَضْل محمد بن طاهر المَقْدِسيُّ في «جواب متعنِّت البخاري»، قال: (صنَّف البخاري «صحيحه» ببخارى. وقيل: صنَّفه بمكة)[2].

وعن عُمر بن محمد بن بُجَيْر قال: سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: (صَنَّفْتُ كتابي «الجامع» في المسجد الحرام، وما أَدخلتُ فيه حديثاً حتى استخرتُ الله تعالى، وصلَّيتُ ركعتين، وتَيقَّنتُ صِحَّتَه)[3].

---

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٧٢؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٢؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤ـ٧٥؛ التغليق: ٥/ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٨.

(٢) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٢.

(٣) المصدر السابق نفسه؛ التغليق: ٥/ ٤٢١؛ الهدي، ص٤٨٩.

قال أبو الفَضل بن طاهر: (الأصحُّ أنه صنَّفه ببخارى).

وعقَّبَ النووي على هذا فقال: (قلت: الجَمع بين هذا كلّه ممكنٌ، بل مُتعيِّنٌ، فإنَّا قد قَدَّمنا عنه أنه صنَّفه في ستَّ عشرةَ سنةً، فكان يُصنِّفُ منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى، والله أعلم)[1].

وقال الحافظ في «تغليق التعليق»: (قلت: قد تقدَّم عنه أنه صنَّفه في ستَّ عشرة سنة، فيُحمل على أنه كان يصنِّفه في البلاد التي يَرحل إليها، فلا تنافي بين القولين).

وقال في «هَدْي الساري»: (الجمعُ بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنِّفُه في البلاد: أنه ابتدأَ تصنيفَهُ وترتيبَهُ وأبوابَه في المسجد الحرام، ثم كان يُخَرِّج الأحاديثَ بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلُّ عليه قولُه: إنه أقامَ فيه ستَّ عشرة سنة، فإنه لم يُجاوزْ بمكة هذه المدة كلَّها)[2].

●● قال أبو أحمد بن عَديّ: سمعت عبد القدوس بن همَّام، يقول: سمعت عِدَّةً من المشايخ، يقولون: (حَوَّلَ محمد بن إسماعيل البخاري تراجمَ «جامعِه» بين قبر النبي ﷺ ومِنْبره، وكان يصلِّي لكلِّ ترجمةٍ ركعتين)[3].

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٢؛ وبنحوه في تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤.

(٢) التغليق: ٥/ ٤٢١؛ الهدي، ص٤٨٩.

(٣) أسامي من روى عنه البخاري، ص٦١؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٩؛ تقييد المهمل: =

قال الحافظ في «هَدْي الساري»: (قلت: ولا يُنافي هذا أيضاً ما تقدَّم، لأنه يُحمل على أنه في الأول كَتبه في المُسَوَّدَة، وهنا حَوَّله من المُسَوَّدةِ إلى المُبيَّضَةِ).

وقال الحافظ أبو الفَضْل بن طاهر: (كان البخاري عَمِل قبلَ كتاب «الصحيح» كتاباً يُقال له: «المَبْسُوط»، وجمعَ فيه جميعَ حديثه على الأبواب، ثم نَظرَ إلى أصحِّ الحديث على ما يَرْسِمُه، فأخرجه بجميعِ طُرقه)[1].

وقول ابن طاهر يشير إلى أن البخاري ألَّف «المبسوط» ثم انتقى منه «الجامع الصحيح».

عَرْضُ البخاريِّ «الجامعَ الصحيحَ» على جماعةٍ من الأئمة الحفَّاظ النقَّاد، وتحديدُ سنةِ فراغه من تصنيفه:

قال مَسْلَمة بن القاسم: (سمعتُ بعضَ أصحابنا يقول: سمعتُ أبا جعفر العُقَيْليَّ يقول: لمَّا ألَّف البخاريُّ كتابَه «الصحيح»، عَرَضَه على

= ١/ ٤٧؛ التعديل والتجريح: ١/ ٢٨٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧١؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤١؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٣؛ السير: ١٢/ ٤٠٤؛ الهدي، ص٤٨٩. ومعنى (حَوَّل تراجمه): أي بيَّضها.

(١) التغليق: ٥/ ٤٢٠.

عليِ بن المَديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرِهم، فامتحَنُوه، وكلُّهم قال: كتابُك صحيحٌ إلا أربعةَ أحاديثَ. قال العُقيليُّ: والقولُ فيها قولُ البخاري، وهي صحيحة)[(١)].

قلت: في هذا الإسنادِ جَهالةٌ، وهي قوله: (سمعتُ بعض أصحابنا)، ولم يَذكرها الذهبي في ترجمة البخاري المبسوطة في «السير»، لكن ذكرها ابن خَيْر الإشبيلي، وكذلك ذكرها الحافظ في ثلاثة من كُتبه عن العقيلي، فلعلَّه وقف على صحة سندها[(٢)].

ويمكن من هذا الخبر استنتاجُ سنةِ فراغِ البخاري من تصنيف «الجامع الصحيح»:

فيحيى بن معين توفِّي سنة (٢٣٣هـ)، وتوفِّي ابنُ المَديني سنة (٢٣٤هـ)، وأما أحمد فتوفي سنة (٢٤١هـ)، والبخاريُّ عرضَ «الجامع الصحيح» على جماعةٍ منهم هؤلاء الثلاثة، وذلك بعد فراغه من تأليفه، كما يدلُّ عليه قولُه: (وكلهم قال: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث).

وأَقدمُ الثلاثة وفاةً هو يحيى بن معين، فيكون البخاري قد فرغ من

---

(١) تهذيب التهذيب: ٩/٤٦؛ التغليق: ٥/٤٢٣؛ الهدي، ص٧، ٤٨٩؛ فهرست ابن خير الإشبيلي، ص٩٥.

(٢) وانظر تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على سند هذه الحكاية، في رسالته «تحقيق اسمي الصحيحين»، ص٢٨.

تأليفِ كتابه في سنة وفاة ابن معين (٢٣٣هـ)، أو في السنة التي قبلها (٢٣٢هـ).

واستغرق الإمام في تصنيفه (١٦) سنة، كما نقلنا عنه، فيكون بدأ به نحو سنة (٢١٧هـ)، وعُمُره إذ ذاك (٢٣) سنة، وفرغَ منه وعمره (٣٩) سنة[1]!! وهو أمرٌ باهرٌ نادرٌ، لا يتحقق إلا للواحد بعد الواحد من أفذاذِ بني آدم كالبخاري ومن كان على شاكلته، ممن وهبهم الله سبحانه وتعالى طاقات هائلة، ومَنَحهم العونَ والتوفيق والسَّدادَ، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء.

وأرى أن هذا الخبر صحيح مقبول معقول، إذا نظرنا إلى حقيقة واضحة هي أن الإمام البخاري قد حَدَّث بكتابه «الجامع الصحيح» مراراً، وفي بلدان شتى، وسَمِعه منه الجَمُّ الغَفير، حتى قال الفِرَبْرِيُّ: سمعه منه تسعون ألف رجل. ولا يتهيَّأ له سماعُ هذا العدد منه إلا إذا كان الإمام قد فرغَ من تصنيفه منذُ دهرٍ، وحَدَّث به زمناً طويلاً يُقارب عشرين سنة والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١) أشار إلى نحو ما ذكرته: الدكتور تقي الدين الندوي في كتابه عن «البخاري»، ص٨٦ ـ ٨٧؛ والعلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة في رسالته «تحقيق اسمي الصحيحين»، ص٧٢ ـ ٧٣؛ وألمع إليه فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي»: ١/ ٢٢٦.

الفَصْلُ الثَّانِي

طريقة البخاري في صحيحه

في اختيار كتبه وأبوابه وتراجمه وترتيبها ومقاصدها، وتقطيع أحاديثه واختصارها

كتب «الجامع الصحيح» وروائعه في اختيارها وترتيبها:

أَطلق الإمام البخاري على كتابه اسمَ «الجامع» ليكون عنواناً معبِّراً عن مضمونه ومحتواه ومنهجه فيه، حيث جَمع أكثر من خمسين فناً من العلوم الإسلامية التي تقوم بها أمور الدين، وتنتظم شؤون الدنيا والآخرة، وتتناول الأمورَ الكلية والجزئية، والعامة والخاصة، والثابتة والمتجددة، بحيث يكون هذا «الجامع» منهج حياة للفرد والجماعة والأمة والدولة، وما بين هذه العناصر من علائق وتفاعلات، وما بينهم وبين غير المسلمين والدول غير الإسلامية من قوانين ومعاملات في كل الحالات وعلى جميع المستويات. وبَلَغ هذا «الجامع» درجة من الشمولية والكمال، جعلَتْه متميزاً في بابه، سابقاً في ميدانه، حيث بَدأ بكتاب «بَدْء الوحي» وهو الأساس الذي يُشيَّد عليه بناءُ الإسلام، ومنبعُ العلوم التي تصدر عنه، وخَتَم بكتاب «التوحيد» الذي هو مصدرُ الوحي وأصلُ العصمة، وضَمَّ

بين دَفَّتَيْه علوماً جَمَّة، لا تقوم الدولة بدونها، ولا تستقيم شؤون الناس بغيرها.

ولقد وُفِّق الإمام أتمَّ التوفيق في اختيار كُتُب «جامعه»، وسُدِّدَ أرشدَ تسديد في ترتيبها وتنسيقها، وأبدع غايةَ الإبداع في خَتْم كلِّ كتاب منها، وأَحْسَن في البدء والختام، وحَلَّق في رَبْط الأبواب بعضها ببعض في سماء التفوق وشفوف الذهن، حتى بدا الكتاب لُحمة واحدة، يتناغم مبتدؤه مع منتهاه، وتتلاحم كل لؤلؤة مع أختها، وتنسجم كل جوهرة مع شقيقتها، لتنتظم لآلئُه في عِقْد بديع.

●● وقد نقل الإمام الحافظُ ابن حَجر العَسْقلاني، عن شيخه الإمامِ الحافظ الفقيه المفسِّر عُمر بن رَسْلان البُلْقِينيِّ، كلاماً نفيساً لم يُسبق إليه، في بيان ترتيب كُتب «الجامع الصحيح» وأبوابه، والأسرار في تقديم بعضها وتأخير بعضها الآخر، وأورده الحافظ في «هدي الساري» ملخصاً من كلام شيخه، فقال:

(قال رضي الله عنه: بدأ البخاريُّ بقوله: «كيف بَدْء الوحي»، ولم يقلْ: كتابُ الوحي، ولا: كتابُ بَدْءِ الوحي، لأن بدءَ الوحي من بعض ما يَشتمل عليه الوحي. قلت(١): ويَظهر لي أنه إنما عرَّاه من «باب»، لأن

(١) القائل هو الحافظ ابن حجر، وهو من استدراكاته وإضافاته على كلام شيخه، وقد تكرر ذلك عدة مرات.

كل باب يأتي بعده يَنقسم منه، فهو أُمّ الأبواب فلا يكون قَسيماً لها. قال: وقدَّمه لأنه مَنْبَعُ الخيرات، وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات، ومنه عُرف الإيمان والعلوم، وكان أولُه إلى النبي ﷺ بما يَقتضي الإيمانَ من القراءة والربوبية وخَلْق الإنسان، فذَكَر بعده «**كتاب الإيمان**» والعلوم، وكان الإيمانُ أشرفَ العلوم فعقَّبَه «**بكتاب العلم**». وبعد العلم يكون العملُ، وأفضل الأعمال البدنية الصلاة، ولا يُتَوصَّل إليها إلا بالطهارة، فقال: «**كتاب الطهارة**»، فذكر أنواعَها وأجناسَها، وما يَصنع من لم يجدْ ماء ولا تراباً، إلى غير ذلك مما يشترك فيه الرجال والنساء، وما تنفرد به النساء. ثم «**كتاب الصلاة**» وأنواعها. ثم «**كتاب الزكاة**» على ترتيب ما جاء في حديث: «بُني الإسلام على خمس». واختَلَفت النُّسخ في «الصوم» و«الحج» أيُّهما قبل الآخر، وكذا اختلَفت الرواية في الأحاديث. وترجَم عن الحج بـ«**كتاب المناسك**»[1]، ليعُمَّ الحجَّ والعمرةَ وما يتعلَّق بهما. وكان في الغالب من يحج يجتاز بالمدينة الشريفة، فذكر ما يتعلَّق بزيارة النبي ﷺ، وما يتعلَّق بِحَرَم المدينة.
قلت: ظهر لي أن يُقال في تعقيبه «الزكاة» بـ«الحج»: أن الأعمال لمَّا كانت بَدَنية مَحْضَةً، وماليةً محضةً، وبدنيةً ماليةً معاً؛ رتَّبها كذلك، فذَكَر الصلاة ثم الزكاة ثم الحج. ولمَّا كان الصيام هو الركن الخامس

(١) هذا في رواية الأصِيلي، ولغيره: «كتاب الحج»، كما نَبَّه عليه الحافظ في الفتح: ٣/ ٣٧٨.

المذكور في حديث ابن عمر: «بُني الإسلام على خمس»؛ عَقَّب بذِكْره، وإنما أخَّره لأنه من التُّروك، والتَّرك وإن كان عملاً أيضاً، لكنه عملُ النفس لا عمل الجسد، فلهذا أخَّره، وإلا لو كان اعتمد على الترتيب الذي في حديث ابن عمر؛ لقدَّم الصيام على الحج، لأن ابن عمر أنكر على من روى الحديث عنه بتقديم الحج على الصيام.

وهذه التراجم كلُّها معامَلَة العبد مع الخالق، وبَعدها معاملةُ العبد مع الخَلْق؛ فقال: «**كتاب البيوع**»، وذكر تراجم بيوع الأعيان، ثم بيعَ دَيْن على وجه مخصوص وهو «**السَّلَم**». وكان البيع يَقَع قَهْرياً، فذكر «**الشُّفْعَة**» التي هي بَيعٌ قهريٌّ. ولمَّا تمَّ الكلام على بيوع العَيْن والدَّين الاختياري والقهري، وكان ذلك قد يقع فيه غُبْنٌ من أحدِ الجانبين، إما في ابتداء العَقْد أو في مجلس العقد، وكان في البيوع ما يقع على دَيْنين لا يجبُ فيهما قبضٌ في المجلس، ولا تعيينُ أحدِهما، وهو «**الحَوَالة**»، فذكرها. وكانت الحوالة فيها انتقال الدَّين من ذِمَّةٍ إلى ذِمَّة، أَردفها بما يقتضي ضَمَّ ذِمَّة إلى ذِمَّة، وهو «**الكَفَالة**».

فلمَّا تمَّت المعاملاتُ، كان لا بد أن يقع فيها شيءٌ من منازعات، فذَكَر: الإشخاصَ والملازمة والالتقاط، وكان الالتقاط وَضْعَ اليد بالأمانة الشرعية، فذكر بعده وَضْع اليد تعدياً وهو «**الظلم**» و«**الغَصْب**». وعقَّبه بما قد يُظن فيه غَصْبٌ ظاهِر وهو حقٌّ شرعيٌّ، فذكر: وَضْعَ الخَشب في جدار الجار، وصَبُّ الخَمْر في الطريق، والجلوسُ في الأفنية، والآبار في الطريق. وذكر في ذلك الحقوق المشتركة، وقد يقع

في الاشتراك نُهْبَى، فتَرجم «النُّهْبَى» بغير إذن صاحبه. ثم ذكر بعد الحقوقِ المشتركة العامة الاشتراكَ الخاصَّ، فذكر «كتاب الشَّركة» وتفاريعها. ولمَّا أن كانت هذه المعاملات في مصالح الخَلْق، ذكر شيئاً يتعلَّق بمصالح المعاملة وهي «الرَّهْن»، وكان الرَّهنُ يحتاج إلى فَكِّ رَقَبة، وهو جائزٌ من جهة المُرتهِن لازمٌ من جهة الرَّاهن؛ أَرْدَفه بـ«العِتْق» الذي هو فَكُّ الرَّقَبة. والمِلْك الذي يترتب عليه جائز من جهة السيد لا من جهة العبد، فذكر متعلقات العِتْق من: التدبير، والولاء، وأم الولد، والإحسان إلى الرقيق، وأحكامهم ومكاتبتهم. ولمَّا كانت الكتابة تستدعي إيتاءً لقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْۚ﴾ [النور: ٣٣]؛ فأَردفه «بكتاب الهِبة»، وذكر معها «العُمْرَى» و«الرُّقْبَى». ولمَّا كانت الهِبة نقلَ مُلْك الرَّقَبة بلا عِوَض، أَردفه بنَقْل المنفعة بلا عِوَض، وهو «العاريَّة» و«المَنيحة».

ولما تمَّت المعاملات وانتقالُ الملْك على الوجوه السابقة، وكان ذلك قد يقع فيه تنازعٌ، فيحتاجُ إلى الإشهاد، فأردفَه «بكتاب الشهادات». ولمَّا كانت البيِّنات قد يقع فيها تعارضٌ؛ ترجَم «القُرْعة في المُشْكِلات». وكان ذلك العارض قد يقتضي صُلْحاً، وقد يقع بلا تعارض؛ ترجم: «كتاب الصُّلح». ولما كان الصلح قد يقع فيه الشرط؛ عقَّبَه بـ«الشروط في المعاملات». ولما كانت الشروط قد تكون في الحياة وبعد الوفاة؛ ترجم: «كتاب الوصيَّة» و«الوَقْف».

فلمَّا انتهى ما يتعلَّق بالمعاملات مع الخالق، ثم ما يتعلق بالمعاملات

مع الخَلْق؛ أردفها بمعاملةٍ جامعةٍ بين معاملةِ الخالق وفيها نوعُ اكتساب؛ فترجم «**كتاب الجهاد**»، إذ به يحصُل إعلاءُ كلمة الله تعالى وإذلالُ الكفار. . . وكان القادمون من الجهاد قد تكون معهم الغنيمة؛ فترجم: «**فَرْضُ الخُمُس**». وكان ما يؤخذ من الكفار تارة يكون بالحرب ومرَّةً بالمصالحة؛ فذكر «**كتاب الجِزية وأحوال أهل الذِّمَّة**». ثم ذكر تراجمَ تتعلق بالمُوادَعة والعَهْد والحَذَر من الغَدْر.

ولمَّا تمت المعاملات الثلاث، وكلُّها من الوحي المترجَم عليه: «بَدْءُ الوحي»، فذكر بعد هذه المعاملات: «بَدْء الخَلْق». قلت: ويَظهر لي أنه إنما ذكر «بَدْء الخَلْق» بعد «كتاب الجهاد»؛ لِما أن الجهاد يشتمل على إزهاقِ النَّفْس، فأراد أن يُذكِّر أن هذه المخلوقات مُحدَثات، وأن مآلَها إلى الفناء، وأنه لا خلودَ لأحدٍ. انتهى. ومن مناسبته ذِكْر الجنة والنار اللتين مآلُ الخَلْق إليهما. وناسَبَ ذِكْر إبليسَ وجنودِه عَقِب صفة النار لأنهم أهلُها. ثم ذَكر الجنّ. ولما كان خَلْق الدوابّ قبلَ خلق آدم؛ عقَّبه بخَلْق آدم، وترجم الأنبياءَ نبياً نبياً على الترتيب الذي يعتقدُه، وذَكَر فيهم ذا القَرْنين لأنه عنده نبيٌّ وأنه قبل إبراهيم، ولهذا ترجمه قبل(١) ترجمة إبراهيم. وذكر ترجمة أيوب بعد يوسف لِما بينهما من مناسبة الابتلاء. وذَكر قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ

---

(١) في هدي الساري: (بعد)، والصواب ما أثبته كما هو في «الصحيح»، ويقتضيه سياق الكلام هنا.

ٱلْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] بعد قصة يونس، لأن يونس التَقَمه الحوت فكان ذلك بلوى له فصبر فنَجَا، وأولئك ابتُلوا بحِيتانٍ، فمنهم من صَبرَ فنجا، ومنهم من تعدَّى فعُذِّب، وذَكر لقمانَ بعد سليمان، إما لأنه عنده نبيٌّ، وإما لأنه من جُملة أتباعِ داود عليه السلام.

ثم ذكر «**الفضائل والمناقب**» المتعلقة بهذه الأمة، وأنهم ليسوا بأنبياء مع ذلك، وبدأ بقريش لأن بلسانهم أُنزل الكتاب. ولمَّا ذَكر أَسْلَم وغِفاراً ذكر قريباً منه إسلامَ أبي ذَرٍّ لأنه أولُ مَن أسْلَم من غِفار. ثم ذَكر أسماء النبي ﷺ وشمائلَه وعلاماتِ نبوَّته في الإسلام، ثم فضائل أصحابه، ولمَّا كان المسلمون الذين اتَّبعوا وسبقَوا إلى الإسلام هم المهاجرون والأنصار، والمهاجرون مقدَّمون في السَّبْق؛ ترجم: «**مناقب المهاجرين**»، ورأسُهم أبو بكر الصديق، فذكرهم، ثم أتْبَعهم «**بمناقب الأنصار وفضائلهم**». ثم شرع بعد ذِكْر مناقب الصحابة في سياق سيرهم في إعلاء كلمة الله تعالى مع نبيهم...

ثم ساق «**المغازي**» على ترتيب ما صحَّ عنده، وبدأ بإسلام ابن سَلاَم تفاؤلاً بالسلامة في المغازي. ثم بعد إيراد المغازي والسرايا ذكر الوفودَ، ثم حجَّةَ الوَداع، ثم مَرَضَ النبي ﷺ ووفاته. وما قُبض ﷺ إلا وشريعتُه كاملةٌ بيضاءُ نقيةٌ، وكتابه قد كَمُل نزولُه؛ فأَعقبَ ذلك «بكتاب التفسير»، ثم ذكر عَقِب ذلك «**فضائلَ القرآن**» ومتعلقاته وآداب تلاوته. وكان ما يتعلق بالكتاب والسُّنَّة من الحفظ والتفسير وتقرير الأحكام يحصُل به حِفْظُ الدِّين في الأقطار واستمرار الأحكام على الأعصار،

وبذلك تحصل الحياة المعتبَرة؛ أَعقبَ ذلك بما يحصل به النَّسْل والذُّرِّيَّة التي يقوم منها جيل بعد جيل، يَحفظُون أحوال التنزيل، فقال: «**كتاب النكاح**». ثم أعقبه «**بالرَّضاع**» لِما فيه من متعلقات التحريم به، ثم ذكر ما يَحْرُم من النساء وما يَحِلُّ. ثم أردف ذلك بالمُصاهرة، والنكاح الحرام والمكروه، والخطبة والعَقْد والصَّدَاق والولي وضَرْب الدُّف في النكاح، والوليمة، والشروط في النكاح، وبقية أحوال الوليمة، ثم عِشْرة النساء. ثم أردفه «**كتاب الطلاق**»، ثم ذكر أنكحةَ الكفار. ولما كان الإيلاءُ في كتاب الله مذكوراً بعد نكاح المشركين؛ ذكره البخاري عَقِبه. . .

ولمَّا انتهت الأحكام المتعلِّقة بالنكاح، وكان من أحكامه أمرٌ يتعلقُ بالزوج تعلقاً مستمراً وهو «**النَّفَقة**»، ذكرها. ولمَّا انقضت النفقات، وهي من المأكولات غالباً؛ أَردف «**كتاب الأطعمة**» وأحكامها وآدابها. ثم كان من الأطعمة ما هو خاص؛ فذكرَ «**العقيقة**»، وكان ذلك مما يحتاج فيه إلى ذَبْح؛ فذكر «**الذبائح**»، وكان من المذبوح ما يُصاد؛ فذكر «**أحكام الصيد**»، وكان من الذبح ما يُذبح في العام مرة؛ فقال: «**كتاب الأضاحي**»، وكانت المآكلُ تعقُبُها المشارِبُ، فقال: «**كتاب الأشربة**»، وكانت المأكولات والمشروبات قد يحصُل منها في البدن ما يحتاج إلى طبيب، فقال: «**كتاب الطب**». وذكر تعلقات المرض، وثواب المرض، وما يجوز أن يُتداوى به، وما يجوز من الرُّقَى وما يُكره منها ويَحْرُم.

ولمَّا انقضى الكلام على المأكولات والمشروبات، وما يُزيل الداء المتولِّد منها؛ أردف «**بكتاب اللباس والزينة**» وأحكام ذلك، والطِّيب

وأنواعه. وكان كثير منها يتعلق بآداب النفس؛ فأردفها بـ: «**كتاب الأدب**» والبرِّ والصِّلَة، و«**الاستئذان**». ولما كان السلام والاستئذان سبباً لفتح الأبواب السُّفْلية؛ أردفها «**بالدعوات**» التي هي فتح الأبواب العُلْوية. ولما كان الدعاء سببَ المغفرة؛ ذكرَ «**الاستغفار**»، ولما كان الاستغفار سبباً لهدم الذُّنوب؛ قال: **باب التوبة**، ثم ذكر الأذكار المؤقتة وغيرها والاستعاذة. ولما كان الذِّكْر والدعاء سبباً للاتِّعاظ؛ ذكر المواعظَ والزهْدَ وكثيراً من أحوال يوم القيامة.

ثم ذكر ما يبيِّن أن الأمور كلَّها بتصريف الله تعالى؛ فقال: «**كتاب القَدَر**»، وذكر أحواله. ولما كان القدر قد تُحال عليه الأشياء المنذورة؛ قال: «**كتاب النُّذور**»، وكان النَّذْر فيه كفَّارة؛ فأضاف إليه «**الأَيْمان**»، وكانت الأيمان والنذور تحتاج إلى الكفَّارة؛ فقال: «**كتاب الكفَّارة**».

ولمَّا تمَّت أحوالُ الناس في الحياة الدنيا؛ ذكر أحوالَهم بعد الموت فقال: «**كتاب الفَرائض**»، فذكر أحكامه، ولمَّا تمَّت الأحوال بغير جناية؛ ذكر الجنايات الواقعة بين الناس فقال: «**كتاب الحدود**»، وذكر في آخره أحوالَ المرتدين، ولما كان المرتد قد لا يَكْفر إذا كان مُكْرَهاً؛ قال: «**كتاب الإكراه**»، وكان المُكْره قد يضمر في نفسه حيلةً دافعةً؛ فذكر «**الحِيَل**»، وما يَحِلُّ منها وما يَحْرُم. ولما كانت الحِيل فيها ارتكابُ ما يَخفى؛ أردف ذلك «**بتعبير الرؤيا**» لأنها مما يَخفى وإن ظهر للمُعبر. وقال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]؛ فأَعْقب ذلك بقوله: «**كتاب الفِتن**». وكان من الفتن ما

يُرجَع فيه إلى الحُكَّام، فَهُم الذين يَسْعَون في تسكينِ الفتنة غالباً؛ فقال: «**كتاب الأحكام**»، وذكر أحوال الأمراء والقضاة. ولما كانت الإمامة والحُكْم قد يتمنَّاها قومٌ؛ أردف ذلك «**بكتاب التَّمنِّي**». ولما كان مدارُ حُكْم الحُكَّام في الغالب على أخبارِ الآحاد؛ قال: «**ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق**». ولما كانت الأحكام كلها تحتاج إلى الكتاب والسُّنَّة؛ قال: «**الاعتصام بالكتاب والسنة**»، وذكر أحكام الاستنباط من الكتاب والسنة والاجتهاد وكراهية الاختلاف.

وكان أصلُ العِصْمة أولاً وآخراً هو توحيد الله؛ فخَتَم «**بكتاب التوحيد**». وكان آخِرُ الأمور التي يظهر بها المفلحُ من الخاسِر ثِقَلَ الموازين وخِفَّتَها؛ فجعلَه آخرَ تراجم كتابه فقال: باب قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وأن أعمال بني آدم تُوزَن.

فبدأ بحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وخَتَم بأن أعمال بني آدم تُوزن، وأشار بذلك إلى أنه إنما يُتَقَبَّل منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى؛ وهو حديث: «كلمتانِ حَبيبتانِ إلى الرحمن، خَفيفتان على اللسانِ، ثقيلتان في الميزانِ: سبحانَ اللهِ وبحمدِه، سبحانَ اللهِ العظيمِ». فقولُه: «كلمتان»: فيه ترغيبٌ وتخفيفٌ، وقوله: «حبيبتان»: فيه حَثٌّ على ذِكْرهما لمحبَّةِ الرحمن إياهما، وقولُه: «خفيفتان»: فيه حثٌّ بالنسبة إلى ما يتعلق بالعمل، وقوله: «ثقيلتان»: فيه إظهارُ ثوابهما. وجاء الترتيب بهذا الحديث على أسلوب عظيم وهو: أن حُبَّ الربِّ

سابقٌ، وذِكْرَ العبد وخفَّةَ الذِّكْر على لسانه تالٍ، وبعد ذلك ثواب هاتين الكلمتين إلى يوم القيامة. وهاتان الكلمتان معناهما جاء في ختام دعاء أهل الجنة لقوله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

انتهى كلامُ الشيخ ملخَّصاً، ولقد أبدى فيه لطائفَ وعجائبَ، جزاهُ الله خيراً بمنِّه وكرمه)[١].

●● وأولُ حديثٍ في «الجامع الصحيح» هو حديث «النية»، أخرجه البخاري عن شيخه عبد الله بن الزُّبير القُرشي الحُميدي المَكِّي عن سفيان بن عُيينة، والحديث الثاني أخرجه من طريق مالك بن أنس إمام دار الهجرة، وتكلَّم الحافظ على هذه اللفتة البارعة، فقال:

(فكأنَّ البخاري امتثَل قوله ﷺ: «قَدِّموا قُريشاً»، فافتتح كتابَهُ بالرواية عن الحُميدي لكونه أفقهَ قُرشيٍّ أخذ عنه. وله مناسبة أخرى: لأنه مَكيٌّ كشيخِه[٢]، فناسبَ أن يُذكرَ في أول ترجمة «بَدْء الوحي»، لأن ابتداءَه كان بمكة. ومن ثَم ثنَّى بالرواية عن مالك، لأنه شيخُ أهل المدينة، وهي تاليةٌ لمكَّة في نزول الوحي وفي جميع الفَضل، ومالكٌ وابن عُيينة قرينان)[٣].

---

(١) الهدي، ص٤٧٠ـ٤٧٣، باختصار أسطر قليلة.
(٢) يعني: سفيان بن عيينة.
(٣) الفتح: ١/ ١٠.

وخَتَم «الصحيحَ» بكتاب التوحيد، وختم كتابَ التوحيد بحديث: «كلمتان حَبيبَتان إلى الرحمن، خَفيفتان على اللِّسان، ثقيلتان في الميزان: سُبحان الله وبحمدِه، سُبحان الله العظيم».

ونقل الحافظُ كلامَ شيخه سراج الدين البُلْقِيْنيّ على مناسبة خَتْم «الصحيح» بهذا الحديث[1]، ثم قال:

(والذي يَظهر أنه قَصَد خَتْم كتابه بما دلَّ على وَزْن الأعمال لأنه آخِرُ آثار التكليف، فإنه ليس بعد الوزن إلا الاستقرارُ في أحدِ الدارين، إلى أن يريد الله إخراجَ من قضى بتعذيبه من الموحِّدين، فيخرجون من النار بالشفاعة. قال الكِرْماني: وأشار أيضاً إلى أنه وَضَع كتابه قِسْطاساً وميزاناً يُرجَع إليه، وأنه سهلٌ على من يَسَّره الله تعالى عليه، وفيه إشعارٌ بما كان عليه المؤلف في حالتَيْه أولاً وآخراً، تقبَّلَ الله تعالى منه وجَزَاه أفضلَ الجزاء)[2].

روائع البخاري في ترتيب أبواب الكتاب الواحد، وأحاديث الباب الواحد، وختام كل كتاب:

لم يقفْ ذِهنُ الإمام المتوقد وشفافيتُه النادرة عند ترتيب كُتُب

---

(١) المصدر السابق: ١٣/ ٥٤٢، وتقدم قبل قليل ضمن كلامه الطويل الذي نقلته من «هدي الساري».

(٢) المصدر السابق نفسه.

«الجامع الصحيح»، بل أَبدع غاية الإبداع في ترتيب أبواب كل كتاب، فجاءت الأبواب متناسقةً مترابطة متلاحمة متكاملة، وتعدَّى ذلك فرتَّبَ على نَمَطٍ فَذٍّ أحاديثَ الباب الواحد، بما يَظهر للقارئ الثَّقِفِ اللَّقِنِ أحياناً، وقد يَعْتاضُ عليه فلا تظهر مناسبتُه إلا للعالم المتعمق المتبحِّر، ولربما خَفِي أحياناً أخرى على الجميع نُقَّاداً وباحثين.

●● ومن أمثلة ذلك ما أبداه الحافظ في ترتيب أبواب «كتاب الصلاة»، فقال:

(وتأمَّلتُ «كتابَ الصلاة» منه، فوجدتُه مشتملاً على أنواع تزيد على العشرين، فرأيت أن أَذكر مناسبتَها في ترتيبها قبل الشروع في شَرْحها، فأقول:

بدأَ أولاً بالشروط السابقة على الدخول في الصلاةِ وهي: **الطهارةُ، وسَتْر العورة، واستقبالُ القبلة، ودخولُ الوقت**، ولمَّا كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفردها بكتاب. واستفتح «كتاب الصلاة» بذكْر فرضيتها، لتعيُّنِ وقته دون غيره من أركان الإسلام. وكان سَتْر العورة لا يختصُّ بالصلاة، فبدأ به لعمومه، ثم ثنَّى بالاستقبال للزومه في الفريضة والنافلة، إلا ما استُثْني كشدَّة الخوف ونافلة السفر. وكان الاستقبال يستدعي مكاناً، فذكر **المساجدَ**، ومن توابع الاستقبال **سُتْرةُ المصلي**، فذكرها. ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت وهو خاصٌّ بالفريضة. وكان الوقت يُشرع الإعلام به، فذكرَ **الأذان**، وفيه إشارة إلى أنه حق

الوقت. وكان الأذانُ إعلاماً بالاجتماع إلى الصلاة، فذكر **الجماعة**، وكان أقلُّها إماماً ومأموماً؛ فذكر **الإمامة**. ولمَّا انقضت الشروط وتوابعُها ذكر **صفة الصلاة**، ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تختصُّ بهيئةٍ مخصوصة ذَكَر **الجمعة والخوف**، وقدَّم الجمعة لأكثريتها. ثم تلا ذلك بما يُشرع فيه الجماعة من النوافل؛ فذكر **العيدين والوتر والاستسقاء والكسوف**، وأَخَّره لاختصاصه بهيئةٍ مخصوصةٍ وهي زيادةُ الركوع، ثم تلاه بما فيه زيادةُ سجودٍ فذكر **سجودَ التلاوة**، لأنه قد يقع في الصلاة، وكان إذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة، فتلاه بما يقع فيه نقصٌ من عددها، وهو **قَصْر الصلاة**. ولما انقضى ما يُشرع فيه الجماعة؛ ذكر ما لا يُستحب فيه وهو سائر التطوعات. ثم للصلاة بعد الشروع فيها شروط ثلاثة وهي: تَرْكُ الكلام وتَرْكُ الأفعال الزائدة وترك المُفطِر؛ فترجم لذلك. ثم بُطلانُها يختصُّ بما وقع على وجه العَمْد، فاقتضَى ذلك ذِكْـر **أحكام السـهو**. ثم جميع ما تقدم متعلِّق بالصلاة ذات الركـوع والسجود، فعَقَّب ذلك بصلاةٍ لا ركوع فيها ولا سجود، وهي **الجنازة**.

هذا آخِر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا «الجامع الصحيح»، ولم يتعرَّض أحدٌ من الشراح لذلك، فلله الحمد على ما أَلْهم وعَلَّم)[1].

●● وفي ترتيب أحاديث الباب الواحد:

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٤٥٨.

ـ في «**كتاب العلم**» ترجم البخاري: (باب إثمِ مَن كَذَبَ على النبيِّ ﷺ)، وذَكَر فيه عدة أحاديث.

قال الحافظ: (رتَّبَ المصنِّف أحاديثَ الباب ترتيباً حسناً؛ لأنه: بدأ **بحديث عليٍّ** وفيه مقصودُ الباب، وثَنَّى **بحديث الزبير** الدالِّ على توقِّي الصحابة وتحرُّزِهم من الكَذِب عليه، وثَلَّثَ **بحديث أنس** الدالِّ على أن امتناعَهم إنما كان من الإكثار المُفْضِي إلى الخطأ، لا عَنْ أصلِ التحديث، لأنهم مأمورون بالتبليغ، وخَتَم **بحديث أبي هريرة** الذي فيه الإشارة إلى استواء تحريم الكذب، سواء كانت دعوى السماع منه في اليقظة أو في المنام)[1].

ـ ثم ترجم البخاري (**باب كتابة العلم**)، وساق فيه أربعة أحاديث، قال الحافظ:

(قدم **حديث عليٍّ** أنه كتب عن النبي ﷺ، ويطرقه احتمال أن يكون إنَّما كَتَب ذلك بعد النبي ﷺ ولم يَبْلُغْه النهيُ، وثَنَّى **بحديث أبي هريرة**، وفيه الأمرُ بالكتابة، وهو بعدَ النهي، فيكون ناسخاً، وثَلَّثَ بحديث **عبد الله بن عَمْرو**، وقد بيَّنْتُ أن في بعض طُرقه إذنَ النبي ﷺ له في ذلك، فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الأمر أن يَكتبوا لأبي شاه، لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أُميّاً أو أعمى، وخَتَم **بحديث ابن عباس** الدالِّ

---

(١) الفتح: ١/ ٢٠٢ـ٢٠٣.

على أنه ﷺ هَمَّ أن يَكتب لأمَّتِه كتاباً يَحصُل معه الأمنُ من الاختلاف، وهو لا يَهُمُّ إلا بحقٍّ)[1].

ـ وفي «**كتاب مواقيت الصلاة**» ترجَم البخاري قائلاً: (باب الإبْراد بالظهر في شدة الحَرِّ)، وأخرج فيه أربعة أحاديث. قال الحافظ:

(رتَّبَ المصنِّف أحاديثَ هذا الباب ترتيباً حسناً: فبدأ بالحديث المُطْلَق، وثنَّى بالحديث الذي فيه الإرشادُ إلى غاية الوقت التي ينتهي إليها الإبرادُ وهو ظهورُ فَيْءِ التُّلولِ، وثَلَّثَ بالحديث الذي فيه بيان العِلَّة في كون ذلك المُطْلَق محمولاً على المُقَيَّدِ، ورَبَّع بالحديث المُفْصِح بالتقييد)[2].

●● ومن أمثلة براعته ودقته في ختم أبوابه وكتبه:

ـ ختم «**كتاب الإيمان**» بباب النصيحة، وختم الباب **بحديث جرير بن عبد الله البجلي**:

عن زياد بن عِلاَقة قال: (سمعتُ جرير بنَ عبد الله يقول: يومَ مات المُغيرة بنُ شعبة، قام فحمدَ اللهَ وأَثنى عليه، وقال: عليكم باتِّقاءِ الله وحْدَه لا شريكَ له، والوقارِ والسَّكينةِ، حتى يأتيَكُم أميرٌ، فإنما يأتِيكُمُ الآن. ثم قال: استَعْفُوا لأميرِكم فإنه كان يحبُّ العفوَ. ثم قال: أما بعدُ،

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٢١٠.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٢٠.

فإني أتيتُ النبيَّ ﷺ قلتُ: أبايعُكَ على الإسلام، فشَرَط عليَّ: «والنُّصْحِ لكلِّ مسلمٍ»، فبايعتُهُ على هذا وربِّ هذا المسجدِ إني لناصِحٌ لكم. ثم استغفرَ ونزَلَ).

قال الحافظ: (ختمَ البخاري «**كتاب الإيمان**» بباب النَّصيحة مُشيراً إلى أنه عَمِلَ بمقتضاهُ في الإرشاد إلى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم، ثم ختمه بخطبة جرير المتضمِّنة لشرح حاله في تصنيفه فأومأ بقوله: «فإنما يأتيكم الآن» إلى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتي من يُقِيمها، إذ لا تزال طائفة منصورة، وهم فقهاء أصحاب الحديث. وبقوله «فاستعفوا لأميركم» إلى طلب الدعاء له لعملِه الفاضل. ثم خَتم بقوله: «استغفَر ونزل»، فأشعَر بخَتْم الباب)[١].

- وختم البخاري «**كتابَ الوضوء**» بباب «فَضْل مَن بات على الوضوء»، وأوردَ فيه **حديثَ البرَاء بن عازب** عن النبي ﷺ: «إذا أتيتَ مضجَعَكَ فَتوضَّأْ وُضوءَكَ للصلاةِ، ثم اضْطَجِعْ على شِقِّكَ الأيمنِ، ثم قُلْ: اللهمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهي إليكَ، . . . واجْعَلْهُنَّ آخِرَ ما تتكلَّمُ به».

قال الحافظ: (النُّكْتة في خَتْم البخاري «**كتابَ الوضوء**» بهذا الحديث: من جهة أنه آخِرُ وضوءٍ أُمر به المُكلَّف في اليقظة. ولقوله في الحديث نفسه: «واجعلهنَّ آخِرَ ما تقول»، فأشعر ذلك بخَتْم الكتاب.

---

(١) المصدر السابق: ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠.

والله الهادي للصواب)[1].

- وخَتَم «كتابَ فضائل المدينة» بحديث أميرِ المؤمنين عمر، قال: (اللهمَّ ارزُقْني شهادةً في سبيلك، واجعلْ موتي في بلدِ رسولِك ﷺ).

قال الحافظ: (أثرُ عمر الذي خَتَم به فيه إشارةٌ إلى حُسْن الخِتام)[2].

قلت: وفيه إشعار بختم الكتاب.

- وفي هذا الباب أَورد الحافظ فصلاً نفيساً جداً في آخر «فتح الباري»، فقال:

(ومما اتَّفَق له من المناسبات التي لم أَر من نَبَّه عليها؛ أنه يعتني - غالباً - بأن يكون في الحديث الأخير من كل كتاب من كُتُب هذا «الجامع» مناسبةٌ لِخَتْمِه، ولو كانت الكلمةُ في أثناءِ الحديث الأخير أو من الكلام عليه:

كقوله في آخر حديث بدء الوحي: «فكانَ ذلك آخِرَ شأنِ هِرَقلَ». وقوله في آخر كتاب الإيمان: «ثم استغفَرَ ونزَل». وفي آخر كتاب الوضوء: «واجعلهنَّ آخِرَ ما تتكلَّمُ به». وفي آخر كتاب الغُسْل: «وذلك الأخيرُ إنما بَيَّنَّاه لاختلافهم». وفي آخر كتاب الجمعة: «ثم تكون القائلة». وفي آخر كتاب العيدين: «لم يُصَلِّ قبلَها ولا بعدها». وفي آخر

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٣٥٧-٥٣٨.

(٢) المصدر السابق: ٤/ ١٠٠، ١٠١.

الاستسقاء: «بأيِّ أرضٍ تموت». وفي آخر **التهجد والتطوع**: «وبعد العصر حتى تَغْرُبَ». وفي آخر **البيع والإجارة**: «حتى أجلاهم عُمر». وفي آخر **الحَوَالة**: «فصلِّى عليه». وفي آخر الكَفَالة: «مَن تَرَكَ مالاً فلورثته». وفي آخر **الجزية والموادعة**: «فهو حَرامٌ بِحُرْمَةِ الله إلى يوم القيامة». وفي آخر **المناقب**: «تُوفِّيت خديجةُ رضي الله عنها قبل مخرج النبي ﷺ». وفي آخر **المغازي**: «الوفاةُ النبوية». وفي آخر **فضائل القرآن**: «اختلَفوا فأُهْلِكوا»...)[1].

تراجم «الجامع الصحيح»: ابتكارها واختيارها وصياغتها وترتيبها ومقاصدها:

١ ـ ابتكاره في تراجمه وسبقه إليها وعدم تقليده أحداً فيها:

ـ قال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في معرض حديثه عن تفضيل «الجامع الصحيح» على غيره من الكُتب التي صُنِّفت قبلَه وبعده: (وقد نَحَا نحوَه في التصنيف جماعةٌ، منهم الحسن بن علي الحُلْوَانيُّ وأبو داود ومسلم... غير أن أحداً منهم لم يَبلُغْ من التشدُّد مبلَغَ أبي عبد الله، ولا تسبَّبَ إلى استنباط المعاني، واستخراج لطائف فقهِ الحديث، وتراجمِ الأبواب الدالَّة على ما له وُصْلَةٌ بالحديث المروي فيه ـ تسبُّبَهُ، ولله الفضْل يختصُّ به من يشاء)[2].

---

(١) المصدر السابق: ١٣/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤، باختصار.

(٢) التغليق: ٥/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧؛ الهدي، ص١١؛ البحر: ٢/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤؛ فتح =

ـ وقال الحافظ في فاتحة كتابه العظيم «هَدْي الساري» متحدِّثاً عن فصوله العشرة: (الفصل الثاني: في بيان موضوعه[1] والكشف عن مغزاه فيه، والكلام على تحقيق شروطه... ويَلتحق به الكلامُ على تراجمه البديعةِ المَنَال، المنيعةِ المِثَال، التي انفردَ بتدقيقه فيها عن نُظرائِه، واشْتَهَر بتحقيقه لها عن قُرنائه)[2].

وقال وهو يبيِّن وجوهَ تفضيل «الجامع الصحيح» على صحيح مسلم: (وكذلك الجهةُ العظمى المُوجبة لتقديمه: وهي ما ضَمَّنَه أبوابَهُ من التراجم التي حَيَّرَتِ الأفكارَ، وأدْهشتِ العقولَ والأبصار. وإنما بَلَغَتْ هذه الرتبةَ، وفازت بهذه الحُظْوة؛ لسببٍ عظيمٍ أوجَبَ عِظَمَها، وهو ما رواه أبو أحمد بن عَديّ عن عبد القدوس بن همَّام قال: شَهِدتُ عدةَ مشايخ يقولونَ: حَوَّلَ البخاريُّ تراجمَ «جامعه» ـ يعني بَيَّضَها ـ بين قَبْر النبي ﷺ ومِنْبَره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين)[3].

ـ أورد البخاري حديثَ ابن عُمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ من الشَّجَر شجرةً لا يَسْقُطُ وَرَقُها، وإنَّها مَثَلُ المُسلمِ» في عشرة مواضع، منها أربعة في «كتاب العلم»، قال في الأول: (حدثنا قُتيبة، حدثنا

= المغيث: ١/ ٣٣.

(١) يعني: موضوع «الجامع الصحيح».

(٢) الهدي، ص٣.

(٣) المصدر السابق، ص١٣.

إسماعيلُ بن جعفر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمر)، وفي الموضع الثاني بإسنادٍ آخَرٍ قال: (حدثنا خالد بن مَخْلَد، حدثنا سُليمان، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر)[1].

قال الحافظ: (وإنما أَورده بإسنادٍ آخر، إيثاراً لابتداءِ فائدةٍ تَدفَعُ اعتراضَ من يدَّعي عليه التكرار بلا فائدة. وأما دعوى الكَرْمانيِّ أنه لمراعاةِ صنيعِ مشايخه في تراجمِ مصنَّفاتهم، وأن رواية قُتيبة هنا كانت في بيان معنى التحديث والإخبار، وروايةَ خالد كانت في بيان طَرْح الإمام المسألةَ، فذكَر الحديثَ في كلِّ موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الأمر: فإنها غيرُ مقبولةٍ، ولم نجدْ عن أحدٍ ممن عَرف حال البخاري وسعةَ علمِه وجودةَ تصرُّفه؛ حَكى أنه كان يقلِّد في التراجم، ولو كان كذلك لم يكن له مزيَّة على غيره.

وقد توارَدَ النقلُ عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتازَ به كتابُ البخاري دقَّةُ نظرِه في تصرفه في تراجمِ أبوابه. والذي ادَّعَاه الكِرْماني يقتضي أنه لا مزيةَ له في ذلك، لأنه مقلِّد فيه لمشايخه. ووراء ذلك أن كلاًّ من قتيبة وخالد بن مَخْلَد، لم يَذكر لأحدٍ منهما ممن صَنَّف في بيان حالهما أن له تصنيفاً على الأبواب فَضْلاً عن التدقيقِ في التراجم. وقد أعادَ الكِرْماني هذا الكلام في «شرحه» مراراً، ولم أَجد له سَلَفاً في ذلك،

---

(١) الفتح: ١/ ١٤٥، ١٤٧، حديث (٦١، ٦٢).

والله المستعان)[1].

وقال في موضع آخر ـ ردّاً على الكِرْماني في هذا أيضاً ـ: (والمعروفُ الشائعُ عنه أنه هو الذي يَستنبط الأحكامَ في الأحاديث، ويُترجم لها، ويَتفنَّن في ذلك بما لا يُدركُه فيه غيره)[2].

ـ وقال العلامة المحدث محمد بدر عالَم المِيرْتَهي الهِنْدي في مقدمته لكتاب شيخه الإمام الحافظ محمد أنور شاه الكشميري «فيض الباري»: (والبخاري سبَّاقُ غاياتٍ، وصاحبُ آيات، في وَضْع التراجم، لم يَسبقْه به أحدٌ من المتقدِّمين، ولم يَستطع أن يُحاكيه أحدٌ من المتأخرين، فكان هو الفاتحَ لذلك الباب، وصار هو الخاتم)[3].

٢ ـ اختيار التراجم وصياغتها ومبناها:

ـ قال الإمام النَّووي: (ليس مقصودُ البخاري الاقتصارَ على الأحاديث فقط، بل مرادُه الاستنباطُ منها، والاستدلالُ لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أَخْلَى كثيراً من الأبواب عن إسنادِ الحديث، واقتصرَ فيه على قوله: «فيه فلانٌ عن النبي ﷺ» أو نحو ذلك، وقد يَذكر المتنَ بغير إسناد، وقد يُورده معلَّقاً. وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاجَ للمسألة

---

(١) المصدر السابق: ١/ ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٨٢، حديث (٢٨).
(٣) انظر كلامه النفيس في «فيض الباري على صحيح البخاري»: ١/ ٤٠ ـ ٤٤.

التي ترجمَ لها، وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً، وقد يكون مما تقدَّم، وربما تقدم قريباً)[1].

(ويَذكر في تراجم الأبواب آياتٍ كثيرة من القرآن العزيز، وربما اقتصر في بعض الأبواب عليها ولا يذكر معها شيئاً أصلاً. وذكر أيضاً في تراجم الأبواب أشياءَ كثيرة جداً من فتاوى الصحابة والتابعين فمن بعدَهم)[2].

ـ وقال الحافظ: (ظَهر لي أن البخاريَّ فيما يُوردُه من تراجم الأبواب على أطوار: إنْ وَجَد حديثاً يُناسِب ذلك الباب ـ ولو على وجه خَفِيٍّ ـ ووافَقَ شرطَهُ؛ أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه، وهي: «حدثنا» وما قام مقام ذلك، و«العَنْعَنة» بشرطها عنده. وإنْ لم يجدْ فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطَهُ، مع صلاحيته للحجَّة؛ كتَبه في الباب مُغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثَمَّةَ أَورد التعاليق. وإنْ لم يجد فيه حديثاً صحيحاً ـ لا على شرطه، ولا على شرط غيره ـ وكان مما يُستأنس به، ويُقدِّمه قوم على القياس؛ استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة «باب»، ثم أورد في ذلك إما آيةً من كتاب الله تشهد له، أو حديثاً يؤيد عمومَ ما دلَّ عليه ذلك الخبر)[3].

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥١ ـ ٥٢، ونقله عنه الحافظ في الهدي، ص٨ بتصرف، ومنه نقلته هنا.
(٢) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥٢.
(٣) الهدي، ص٨ ـ ٩.

ـ فالبخاري قد صاغَ تراجم كتابه بطريقة فريدة، ونوَّعَ في مبنى تلك التراجم ومحتواها، واتَّبعَ أسلوباً حسناً بديعاً، فقد (وَضعَ في كل ترجمة آياتٍ تناسبها وربما استقصاها، مما يتعلَّق من هذا الباب، ونبَّه على مسائل الفروع وطرق استنباطها من الحديث، مع الإيماء إلى مختاراته، وعلَّم مظانَّ أبواب الفقه في القرآن، بل أقامها منه، ودَلَّ على طُرق التَّأْنيس من القرآن، وبه يتضحُ ربطُ الفقه والحديث والقرآن بعضه مع بعض)[1].

ويُورِد في الترجمة ـ أحياناً ـ الآيات القرآنية والأحاديثَ المسنَدة والمُعلَّقة وآثارَ الصحابة وأقوالَ التابعين، وأحياناً يذكر في بعض التراجم الآيـات الكريمـة فقط، وقد يَجمع بين الآيات والأحاديث، ولا يورد غيرها، وهنـاك تراجم وأبواب كثيرة جداً يذكر في الواحد منها عدة أحاديث حسب، وأحياناً يكتفي بالحديث الواحد، أو يذكر متن الحديث ويحذف السند، أو يذكره معلَّقاً، وربما اكتفى بالإشارة إلى الحديث فيقول في الباب: فيه عن فلان، مشيراً بذلك إلى حديث قد سبق له ذِكْره قريباً أو بعيداً. وغير ذلك مما تَفنَّن فيه في تراجمه، وله من وراء ذلك مقاصد عالية سيأتي بيانها.

---

(١) من كلام العلامة المحدث محمد بدر عالم، وقد ذكرته مطولاً، ص٢٦٥ ـ ٢٦٦ حاشية (١).

٣ ـ وجودُ تراجم ليس فيها أي آية أو حديث أو أثر، وأحاديث بدون ترجمة، وما قيل «إنه ترك الكتاب في المُسَوَّدَة»:

●● قال الحافظ: (ويقعُ في كثير من أبوابه الأحاديثُ الكثيرةُ، وفي بعضها ما فيه إلاَّ حديثٌ واحد، وفي بعضها ما فيه إلاَّ آيةٌ من كتاب الله، وبعضُها لا شيءَ فيه البتةَ، وقد ادَّعَى بعضُهم أنه صَنَع ذلك عَمْداً، وغَرَضُه أن يُبيِّن أنه لم يَثْبُتْ عنده حديثٌ بشَرْطِه في المعنى الذي ترجَم عليه، ومن ثَمَّة وقع مِن بعض مَنْ نَسَخَ الكتابَ ضَمُّ بابٍ لم يُذكر فيه حديثٌ إلى حديثٍ لم يُذكر فيه بابٌ، فأَشْكَل فَهْمُه على الناظر فيه.

وقد أوضح السببَ في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في «أسماء رجال البخاري»[١]، فقال: أخبرني الحافظ أبو ذَرّ عَبْدُ بن أحمد الهَرويُّ[٢]، قال: حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَملي، قال: انتسختُ كتابَ البخاري من أصلِه الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفِرَبْرِيّ، فرأيتُ فيه أشياءَ لم تتمَّ، وأشياءَ مُبَيَّضةً، منها تراجمُ لم يُثبِت بعدَها شيئاً، ومنها أحاديثُ لم يترجِمْ لها، فأضفنا بعضَ ذلك إلى بعضٍ.

---

(١) واسمه: «التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح».

(٢) في هدي الساري: (أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد)؛ وفي الفتح ـ ١/ ٦ ـ: (أبو ذر عبد الله بن أحمد)، ولفظ (الرحيم) ولفظ الجلالة مقحَمان غَلَطاً من النُّسَّاخ، وابن حجر حافظٌ يَقِظٌ لا يفوتُه مثل هذا.

قال أبو الوليد الباجيُّ: ومما يدلُّ على صحَّةِ هذا القول أن روايةَ أبي إسحاق المُسْتملي، ورواية أبي محمد السَّرْخسِي، ورواية أبي الهَيْثم الكُشْمِيْهَني، ورواية أبي زيد المَرْوَزيّ ـ مختلفةٌ بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتَسَخُوا من أصلٍ واحد، وإنما ذلك بحَسَب ما قَدَّر كلٌّ واحد منهم، فيما كان في طُرَّةٍ أو في رقعةٍ مضافةٍ أنه من موضع ما، فأضافَهُ إليه، ويُبيِّن ذلك أنك تجدُ ترجمتين وأكثر من ذلك متصلةً، لَيس بينها أحاديث.

قال الباجي: وإنما أوردتُ هذا هنا لِما عُنِيَ به أهلُ بلدنا من طلَب معنًى يَجمعُ بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلُّفِهم من ذلك من تعسُّفِ التأويل ما لا يَسوغُ. انتهى.

قلت[١]: وهذه قاعدةٌ حسنةٌ يُفزَعُ إليها حيث يتعسَّر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضعُ قليلة جداً[٢].

●● ومعنى كلام الباجي أن «الجامع الصحيح» يوجد في بعض المواضع منه تراجم ليس بعدها شيء من الحديث وغيره، وأحاديث لم يتضح للبخاري ما يرتضيه في الترجمة عنها فجعل لها أبواباً بلا تراجم، وهي مواضع قليلة جداً كما قال الحافظ وبينه في شرحه «فتح الباري».

---

(١) القائل هو الحافظ.

(٢) هدي الساري، ص٨؛ وكلام الباجي في كتابه «التعديل والتجريح»: ١/ ٢٨٧.

وأخطأ بعض النساخ في ضم «باب» لم يذكر فيه حديث، إلى حديث لم يذكر فيه «باب»، ولم يتركوا البياض الذي تركه البخاري عمداً.

وليس معنى ذلك أن «الجامع الصحيح» قد تركه مؤلفه في المسودة ولم يبيضه كما فهم بعضهم.

قال العلامة محمد زاهد الكوثري: (وقد مات البخاري ولم يَفْرُغ من تبييض كتابه تبييضاً نهائياً)[1].

وقال الدكتور أكرم العمري: (وقد بيَّنَ الحافظُ ابن حجر أن الإمام البخاري تَرَكَ كتابَه مُسَوَّدةً حين وفاته دُون تبييض)[2].

ونقل العمري كلامَ الحافظ الذي ذكره في شرح مناقب أبي عُبيدة ابن الجراح رضي الله عنه، حيث يقول:

(ولم أقفْ في شيء من نُسَخ «البخاري» على ترجمةٍ لمناقب عبد الرحمن بن عوف، ولا لسعيد بن زيد، وهما من العَشَرة، وإن كان قد أفرد ذِكْر إسلامِ سعيد بن زيد بترجمة في أوائل السيرة النبوية. وأظنُّ ذلك من تصرُّفِ النَاقلين لكتاب البخاري، كما تقدَّم مراراً أنه ترَكَ الكتاب

---

(١) من تعليقاته على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي، ص١٧٢.
(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص٣٢٠ ـ ٣٢١.

مُسَوَّدَةً، فإن أسماء مَنْ ذَكَرهم هنا لم يقعْ فيهم مراعاةُ الأفضلية ولا السابقية ولا الأسَنيَّة، وهذه جهاتُ التقديم في الترتيب، فلمَّا لم يُراع واحداً منها، دَلَّ على أنه كَتَب كل ترجمة على حِدَة، فضَمَّ بعضُ النَّقَلَةَ بعضَها إلى بعض حسبما اتفق)[1].

قلت: هذا ذهولٌ من الحافظ رحمه الله تعالى، وغلطٌ ممن قلَّده فيه في هذا الموضع من «الفتح»، **والصحيح أن البخاري قد نقل كتابه إلى المُبَيَّضَة، وأدلة ذلك كثيرة؛ منها:**

١ ـ قال عبد القدوس بن همَّام: سمعت عدَّة من المشايخ، يقولون: (حوَّل محمدُ بن إسماعيل البخاري تراجمَ «جامعه» بين قَبْر النبي ﷺ ومِنْبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين)[2].

ولا يمكن القول بأن البخاري بَيَّضَ عناوينَ التراجم فقط، بل بيَّضَ التراجمَ وما تتضمَّنُه من آيات وأحاديث وآثار وغيرها.

والحافظُ قد نَقَل هذا الكلامَ وأقرَّه، وقرَّرَ أن البخاريَّ حوَّلَ كتابَهُ من المُسَوَّدَة إلى المُبَيَّضَة في الروضة الشريفة، كما نقلناه عنه آنفاً[3].

٢ ـ فرغ البخاري من تصنيف «الجامع الصحيح» قبل وفاته بأزيد

---

(١) الفتح: ٧/ ٩٣.
(٢) تقدم تخريجه ص٣٤٣ حاشية (٣).
(٣) ص٣٤٣، وانظر: الهدي، ص١٣، ٤٨٩.

من عشرين سنة، حيث عَرضَه على جماعة من الأئمة كما سبق بيانه، ولو سلَّمنا بأنه عَرض عليهم كتابَهُ في المسوَّدة، فلا يُعقل أنه تركَه فيها طيلةَ عشرين سنة، فلا يَفعلُ مثلَ هذا آحادُ المصنِّفين، ناهيكَ برجلٍ مثلِ البخاري في علوِّ همته وجلالةِ كتابه!.

٣ ـ حَدَّث البخاري «بالجامع الصحيح» في البلدان مراراً، وسَمِعَه منه أممٌ وخلائق، وهو قد حدَّث الناس به مبوَّباً مرتَّباً بلا شك، ولا يمكن أن يتركَه لاجتهادِ النُّسَّاخ يَضمُّون تراجمَهُ كيفما اتَّفق، كما هو ظاهرُ كلامِ الحافظ!.

٤ ـ إن قبولَ القولِ بأن البخاريَّ (كَتَب كلَّ ترجمةٍ على حِدَة، فضَمَّ بعضُ النَّقَلة بعضَها إلى بعضٍ حسبما اتَّفَقَ)، يُلغي الميزةَ الفذَّةَ التي تفرَّد بها البخاري في «صحيحه»، المتمثِّلَةَ في تناسقِ تراجمه وتناسُبها في الكتاب الواحد، وتناسق الكتب وترابطها فيما بينها. وقد نقل الحافظ عن شيخه الإمام البُلْقِيْني كلاماً رفيعاً في هذا كما قدمناه، بل إن الحافظ نفسه أَطْنَبَ في إبراز هذه المَعْلَمة عند البخاري وتفرُّدِه فيها، وتكلَّم كثيراً في «الفتح» على براعة الإمام في ترتيب تراجمه وترابطها وتناسقها في الكتاب الواحد كما قدمناه عنه.

وهذه البراعة لم يَدَّعِها أحدٌ من النقَّاد والشُّرَّاح لواحدٍ من رواة البخاري أو نُسَّاخ «صحيحه»، ولو أن أحدَهم أو بعضَهم كان بِمُكْنَتِه ذلك، لما اتَّفقت جماعتُهم على ترتيب واحد، ولَحدث في النُّسخ تبايُنٌ

واسعٌ في السياق والترتيب، وواقع حال «جامع الصحيح» يُخالف ذلك.

٥ ـ وما ذكره بعضُهم من أنه: (وقَع مِن بعض مَنْ نَسَخَ الكتابَ ضَمُّ بابٍ لمْ يُذكر فيه حديثٌ إلى حديثٍ لم يُذكر فيه بابٌ، فأَشْكَلَ فَهْمُه على الناظِر فيه).

وكذلك دَعْوى من قال بأن البخاري ترك الكتابَ في المسوَّدة.

فهذا وذاك قد أبطلهما الإمام بدرُ الدين بن جماعة، فقال في كتابه «مناسبات تراجم البخاري»:

(وضَمَّنَ تراجمَ بعض الأبواب ما يَبْعُدُ فَهْمُه من حديث ذلك الباب، وأوقَعَ ذلك بعضَ التباسٍ على كثير من الناس: فبعضُهم مصوِّبٌ له ومتعجِّبٌ من حُسْن فَهْمه. وبعضٌ نَسَبه إلى التقصير في فهمه وعِلْمه، وهؤلاء ما أَنصفوا، لأنهم لم يَعرفوه. وبعضٌ قال: لم يُبيِّض الكتابَ، وهو قول مردودٌ، فإنه أَسمعَ الكتابَ مراراً على طريقة أهل هذا الشأن، وأخذه عنه الأئمةُ الأكابر من البلدان. وبعضٌ قال: جاء ذلك من تحريف النُّسَّاخ، وهو قول مردود، فإنه لم يَزَلْ مروياً من أئمة الحديث على شَرْطهم، من تصحيحهم له وضَبْطِهم)[1].

٦ ـ إن الحافظ نفسه قد نَصَّ في غير موضع من «هدي الساري» على

(١) نقلاً عن كتاب «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» للدكتور نور الدين عتر، ص٢٩٧ ـ ٢٩٨.

أن البخاري قد نقل كتابه إلى المُبَيَّضَة، ورَدَّ على من زعم خلاف ذلك:

ففي آخر الفصل الثاني بَيَّنَ بكلامٍ نفيسٍ مقاصدَ البخاري في تراجمه، وخَتَم ذلك بقوله:

(وللغفلةِ عن هذه المقاصد الدقيقة، اعتَقَد من لم يُمعن النظر، أنه تَرَك الكتابَ بلا تبييضٍ، ومن تأمَّلَ ظَفِر، ومن جَدَّ وَجَد)[1].

وفي موضع آخر ذكر الحافظ أن البخاري صَنَّف «الجامع الصحيح» في البلاد، وابتدأ تصنيفَه وترتيبه في المسجد الحرام، ثم كان يُخرج الأحاديث في بلدته وغيرها، ثم ذكر حكاية تحويله تراجمه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، فقال: (ولا يُنافي هذا ما تقدم، لأنه يُحمَل على أنه في الأول كَتَبه في المسوَّدة، وهنا حوَّله من المُسوَّدة إلى المُبَيَّضَة)[2].

٧ ـ وردَّ ذلك أيضاً العلامة المحدث شهابُ الدين القَسْطَلاني في مقدمة شرحه «إرشاد الساري»، محتجاً بأن (الكتابَ قُرِئَ على مؤلِّفه، ولا ريبَ أنه لم يُقرأ عليه إلا مرتَّباً ومبوَّباً)[3].

٤ ـ تفصيل مقاصد تراجم البخاري:

تكلَّم العلماء بكلامٍ عالٍ رفيعٍ نفيسٍ على دقَّةِ البخاري في

---

(١) الهدي، ص١٤.

(٢) المصدر السابق، ص٤٨٩.

(٣) إرشاد الساري: ١/ ٢٣ ـ ٢٤.

تراجمه[1]، وبراعتِه في اختيارها وصياغتها، وشُفوفِ ذهنه في مراميها ومقاصدها. ومنهم من أَفرد ذلك بتصانيف، وآخرون نَبَّهوا على ذلك في أثناء شرح «الجامع الصحيح»، وفريق ثالث ألمع إليها في غضون ترجمة البخاري وبيان منهجه في «صحيحه» وسَبْقِه في انتقاء تراجمه وجلالة مقاصدها.

وأراد البخاري من «صحيحه» (أن يُفرِغ جهدَه في الاستنباط من حديث رسول الله ﷺ، ويستنبطَ من كل حديث مسائلَ كثيرة جداً، وهذا أمرٌ لم يسبقْه إليه غيرُه، غير أنه استحسن أن يُفرِّق الأحاديثَ في الأبواب، ويُودِع في تراجم الأبواب سِرَّ الاستنباط)[2].

وجملة تراجم أبوابه تنقسم أقساماً:

١ ـ منها أن يُترجِم البخاري أحياناً بحديث ليس على شَرْطه، ثم يُورد في الباب حديثاً أو أكثر على شرطه، تشهدُ لصحة الحديث المذكور في الترجمة، ويَقْصِد من ذلك تصحيحَ الحديث المشار إليه في ترجمة الباب.

٢ ـ وأحياناً يُترجمُ بمسألةٍ استنبطَها من الحديث بنحوٍ من

---

(١) انظر الكتب التي صنفها العلماء حول «تراجم البخاري» في الفصل السابع من الباب الثالث، ص٥٢٣.
(٢) رسالة «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» للشاه ولي الله الدهلوي، ص٩.

الاستنباط من نَصِّه أو إشارتِه أو عمومِه أو إيمائِه. ثم يورد في الباب أحاديثَ أو آياتٍ تكون دليلاً للمسألة المذكورة في ترجمة الباب.

٣ ـ وأحياناً يترجِمُ بمسألة قال بها فقيهٌ أو أكثر، وأخذ بها مذهبٌ أو عدَّة مذاهب، ويَذكر في الباب حسبما يؤديه إليه اجتهاده ما يدلُّ عليه بنحوٍ من الدلالة، أو يَشهد له، أو يُرجِّحه، من غير قَطْع بترجيحِ ذلك المذهب. وفي مِثل هذه المواضع يقول البخاري في الترجمة: باب من قال كذا، أو ذهب إلى كذا.

٤ ـ وأحياناً يُترجِم بمسألة وردت فيها أحاديثُ مختلفةٌ، فَيَجمع تلك الأحاديث المختلفةِ في الباب، ويقصد من هذا التسهيلَ في البحث فيها، ويُقرِّب إلى الفقيه من بعدِه أمرَها.

مثالُه: (باب خروج النساء إلى البَراز)، جمع فيه حديثين مختلفين.

٥ ـ وأحياناً تكون الأدلة متعارِضة في مسألة ما، وتترجَّحُ عند البخاري أو تتحققُ صورةُ التوفيق بينها، بحمل كلِّ واحد على مَحْمِل، فيترجم بذلك المَحْمِل، إشارة إلى وجه الجمع والتوفيق، ثم يُورِد تلك الأدلة المتعارضة لكي تنشأ في المتعلِّم قوةُ الجمع والتوفيق بين تلك الأدلة التي ظاهرُها التعارض.

مثاله: (باب خوفِ المؤمنِ أن يَحْبَطَ عملُه، وما يُحْذَر من الإصرارِ على التقاتلِ والعِصْيان)، ذكر فيه حديث: «سِبابُ المُسلم فُسُوقٌ، وقتالُه كُفْرٌ».

٦ ـ ومنها أنه يُترجم بمذهبِ بعض الناس، ومما كاد يذهَبُ إليه بعضُهم، أو بحديثٍ لم يَثبُت عنده، ثم يأتي بحديثٍ يستدلُّ به على خلاف ذلك المذهب والحديث، إما بعمومه أو غير ذلك.

٧ ـ وأحياناً يذكر تحت ترجمة الباب حديثاً لا يدلُّ على الترجمة، ولا علاقةَ له بها حسب الظاهر من ألفاظ الحديث المذكور، لكن له طُرق وبعضُ طرقه يدل عليها إشارةً أو عموماً، مُشيراً بذِكْر الحديث إلى أن له أصلاً صحيحاً يتأكَّد به ذلك الطريق، ومثل هذا لا ينتفع به إلا المَهَرةُ من أهل الحديث.

٨ ـ وأحياناً يُورِد في ترجمة الباب حديثاً ليس بصحيح عنده، ويورِدُ في الباب أحاديثَ صحيحةً، ويقصد منها الردَّ على ذلك المذهب، أو ذلك الحديث المذكور في الترجمة.

٩ ـ وقد يَذكُر في ترجمة الباب حديثاً لم يَصِحَّ على شرْطه، ويورد في الباب ما يؤدي معناه، تارةً بأمرٍ ظاهرٍ، وتارةً بأمر خَفِيٍّ.

من ذلك قوله: (باب الأمراء من قريش)، وهذا لفظ حديث يُروى عن عليٍّ رضي الله عنه، وليس على شَرْط البخاري، وأورد فيه حديث: «لا يزال والٍ من قريش».

١٠ ـ وأحياناً يذكر بعد ترجمة الباب أثراً لصحابي أو تابعي بدلاً من الحديث المرفوع، وقد يورد آية كريمة، ويفعل مثل هذا غالباً إذا كان

لفظ الترجمة جزءاً من حديث ليس على شَرْطه، ويُشير بهذا إلى أن الحديث وإنْ ورَدَ بهذا اللفظ لكنه لم يصحَّ على شرطه، ومع ذلك فهو صالح للعمل.

١١ ـ وأحياناً يَقْصِد تمرينَ طلاب الحديث على الاستدلال بالحديث حسبَ المسألة المطروحة.

١٢ ـ ويرمي أحياناً إلى شَحْذِ الأذهان في إظهار مُضْمَره، واستخراجِ خَبيئه، وكثيراً ما يفعل ذلك حيث يَذكر الحديثَ المفسِّر لذلك في موضع آخر، متقدِّماً أو متأخِّراً، فكأنه يُحيل عليه، ويومئ بالرمز والإشارة إليه.

١٣ ـ ويذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السِّيَر في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارة طرق الحديث، وربما يتعجَّبُ الفقيه من ذلك لعدمِ ممارسته لهذا الفنّ، ولكن أهل السير لهم اعتناءٌ شديدٌ بمعرفة تلك الخصوصيات.

١٤ ـ وأحياناً يذكر في ترجمة الباب آية من القرآن ويَشرحها بالحديث، أو يُخصِّصُ عمومَها، أو يُقيِّد إطلاقَها، أو يُعَيِّن بعض محتمِلاتها دون بعضها الآخر. وكثيراً ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات، وبشواهد الآية من الأحاديث تظاهراً. ومثلُ هذا لا يُدْرَك إلا بفَهْمٍ ثاقبٍ وقلْبٍ حاضرٍ.

١٥ ـ وكثيراً ما يترجِم بأمرٍ ظاهرُه قليلُ الجدوى، لكنه إذا حَقَّقه

المتأمِّلُ أَجدى؛ كقوله: (باب قول الرجل: ما صَلَّينا)، فإنه أشار به إلى الردِّ على مَنْ كَرِه ذلك. ومنه قوله: (باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة)، وأشار بذلك إلى الردِّ على مَن كَرِه إطلاقَ هذا اللفظ.

١٦ ـ وكثيراً ما يُترجِم بأمرٍ مختصٍّ ببعض الوقائع لا يَظهر في بادي الرأي، كقوله: (باب استياك الإمام بحضرة رعيته)، فإنه لمَّا كان الاستياكُ قد يُظَنُّ أنه من أفعال المِهْنة، فلعلَّ بعض الناس يتوهَّمُ أن إخفاءَهُ أَوْلى، مراعاةً للمروءة، فلما وقع في الحديث أن النبي ﷺ استاك بحضرة الناس؛ دَلَّ على أنه من باب التطيُّبِ، لا من الباب الآخَر[1].

وغير ذلك كثير من المقاصد الجليلة الدقيقة البديعة، وفيما ذكرناه غُنية ومَقْنَعٌ، ولا يتسع المقام لمزيد من التفصيل والتطويل.

تكرار الأحاديث وتقطيعها واختصارها:

من لطائفِ البخاري ودقائقِه وأماراتِ نبوغه وتفوقِ منهجه في «صحيحه»: أنه يُكرِّر الحديث في مواضعَ منه، أو يختصِره، أو يُقطِّعُه إلى فُصول يُورِدُها في تراجمَ شتى، ويَستخرج منه بحُسْن استنباطه وعُمْق

---

(١) الهدي، ص١٣ ـ ١٤؛ شرح تراجم أبواب صحيح البخاري للشاه ولي الله الدهلوي، ص٩ ـ ١٢ وهو مستفاد من «الهدي»؛ سيرة الإمام البخاري للمباركفوري: ١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٩ وما كتبه منقول عن المرجعين السابقين بتصرف وإيضاح.

فَهْمِه فوائدَ فقهيةَ، ونُكتاً حكمية، ولطائفَ إسنادية، وغير ذلك، ويَنْثُره في «صحيحه»، مما يَظهر للبعض ويَخفى على آخرين.

وقد تكلَّم العلماء على جواز تقطيع الأحاديث واختصارها، واستكْنَهوا طريقةَ البخاري في التكرار والتقطيع والاختصار، وكشفوا عن كثير من بدائعه وروائعه في هذا الباب. وأجابوا عن اعتراضات من أَلقى باللوم على البخاري في عدم مناسبة هذا الحديث أو ذاك لِما تَرْجَم له، مما هو ناجمٌ عن النظرة العَجْلى والفَهْمِ القاصر وقصورِ الإحاطة بألفاظِ الحديث وأغراضه ومراميه ومقاصده.

١ ـ جواز تقطيع الحديث واختصاره:

ـ قال الحافظ في شرح حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «أُرِيتُ النارَ، فإذا أكثَرُ أهلها النساءُ»:

(وننبِّه هنا على فائدتين:

إحداهما: أن البخاري يذهبُ إلى جواز تقطيع الحديث، إذا كان ما يفصلُه منه لا يتعلَّق بما قبله ولا بما بعده تعلُّقاً يُفضي إلى فساد المعنى...

الفائدة الثانية: تقرَّر أن البخاري لا يُعيد الحديث إلا لفائدة..)[1].

---

(١) الفتح: ١/ ٨٤ حديث (٢٩)، وتتمة كلامه عن الفائدة الثانية سيأتي في الفقرة التالية.

ـ وقال الحافظ ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث» في الفرع السابع من النوع (٢٦): (هل يجوز اختصارُ الحديث الواحد وروايةُ بعضه دون بعض؟). فذكر الأقوال في ذلك، ثم قال:

(والصحيحُ التفصيل، وأنه يَجوز ذلك من العالِم العارف إذا كان ما تَركَه متميِّزاً عمَّا نقَلَه غيرَ متعلِّق به، بحيث لا يختلُّ البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقلَه بترْكِ ما تركَهُ، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى، لأن الذي نقله والذي تركه ـ والحالة هذه ـ بمنزلة خَبَرَيْنِ منفصلَيْن في أمرين لا تعلُّقَ لأحدهما بالآخَر). ثم قال:

(وأما تقطيعُ المصنِّف متنَ الحديث الواحد وتفريقُه في الأبواب: فهو إلى الجواز أقربُ، ومن المنعِ أبعدُ. وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث، ولا يخلو من كراهية. والله أعلم)[1].

ـ واستدرَك النوويُّ على ابنِ الصلاح في قوله: (ولا يخلو من كراهية)، فقال: (وما أظنه يُوافَقُ عليه).

ـ وزاد السيُوطي قائلاً: (فقد فعله الأئمة: مالك، والبخاري، وأبو داود والنَّسائي، وغيرهم)[2].

ـ وقال الزَّرْكَشيُّ: (واعلمْ أن من مسوِّغات الاختصار: أنه لو ذُكِر

---

(١) علوم الحديث، ص٢١٥، ٢١٦، ٢١٧.

(٢) تدريب الراوي: ٢/ ١٠٥.

بطوله لم يُفهم منه موضعُ الغرض. قال أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة»: وربما اختَصرتُ الحديثَ الطويلَ، لأنني لو كتبتُه بطوله، لم يَعلم بعضُ من سَمِعَه المرادَ منه، ولا يَفهمُ موضعَ الفقهِ منه، فاختصرته لذلك)[1].

٢ ـ أسرار التكرار وفوائده:

قال الحافظ: (قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المَقْدسيُّ فيما رويناه عنه في جزء سماه: «جواب المُتعنِّت»: اعلَمْ أن البخاري ـ رحمه الله ـ كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع، ويستدلُّ به في كل باب بإسنادٍ آخرَ، ويَستخرج منه بحُسْن استنباطه وغزارةِ فقهه معنًى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلَّما يُورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ نذكرها، والله أعلم بمراده منها.

فمنها: أنه يُخَرِّج الحديثَ عن صحابي، ثم يورده عن صحابي

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: ٣/ ٦١٣؛ رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، ص٣٢. وانظر تفصيل هذا الموضوع في: علوم الحديث لابن الصلاح، ص٢١٥ ـ ٢١٧؛ الباعث الحثيث، ص١٣٩؛ النكت للزركشي: ٣/ ٦١٢ ـ ٦١٨؛ تدريب الراوي: ٢/ ١٠٣ ـ ١٠٥؛ فتح المغيث: ٣/ ١٥١ ـ ١٥٨؛ توجيه النظر: ٢/ ٧٠٦، وغير ذلك من كتب مصطلح الحديث.

آخر، والمقصودُ منه أن يُخْرِجَ الحديث عن حدِّ الغَرابة. وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهَلُمَّ جَرّاً إلى مشايخه. فيعتقدُ من يرى ذلك من غير أهل الصَّنْعة أنه تكرارٌ، وليس كذلك، لاشتماله على فائدة زائدة.

ومنها: أنه صَحَّح أحاديثَ على هذه القاعدة، يشتمل كل حديث منها على معانٍ متغايرة، فيوردُه في كل باب من طريق غير الطريق الأولى.

ومنها: أحاديث يرويها بعض الرواة تامةً، ويرويها بعضُهم مختصرةً، فيوردها كما جاءت، ليزيلَ الشبهةَ عن ناقليها.

ومنها: أن الرواة ربما اختلفت عباراتُهم، فحدَّث راوٍ بحديث فيه كلمةٌ تحتمِل معنًى، وحَدَّث به آخر فعبَّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمِل معنًى آخر، فيوردهُ بطرُقه إذا صحَّتْ على شَرْطه، ويُفرِد لكل لفظة باباً مفرداً.

ومنها: أحاديثُ تعارَضَ فيها الوَصْل والإرسالُ، ورَجح عنده الوصلُ، فاعتمدَهُ، وأوردَ الإرسالَ مُنبِّهاً على أنه لا تأثيرَ له عنده في الوصل.

ومنها: أحاديثُ تعارَضَ فيها الوَقْفُ والرَّفعُ، والحُكْم فيها كذلك[1].

---

(١) أي: الراجح عنده الرفع، وأورد الوقف منبهاً على أنه لا يضر في صحة الرفع.

ومنها: أحاديث زاد فيها بعضُ الرواة رجلاً في الإسناد، ونَقَصَهُ بعضُهم، فيوردها على الوجهين، حيث يصحُّ عنده أن الراوي سَمِعه من شيخٍ حدَّثه به عن آخر، ثم لقي الآخرَ فحدَّثه به، فكان يرويه على الوجهين.

ومنها: أنه ربما أورد حديثاً عَنْعَنَهُ راويه، فيورده من طريق أخرى مُصَرَّحاً فيها بالسماع، على ما عُرِف من طريقته في اشتراط ثُبوتِ اللقاء في المُعَنْعَن.

فهذا جميعُه فيما يتعلق بإعادة المَتْن الواحد في موضع آخَر أو أكثر)[1].

وقال ابن طاهر أيضاً: (كان البخاري عَمِل قبل كتاب «الصحيح» كتاباً يُقال له: «المَبْسوط»، وجَمع فيه جميعَ حديثه على الأبواب، ثم نَظَر إلى أصحِّ الحديث على ما يرسمه، فأخرجه بجميع طُرقه، فربما صَحَّ الحديث عنده من طُرُق فأخرجه بجميع طرقه الصحيحة. فلو أخرج طريقاً واحداً منها، لاستُدرِك عليه الباقي، ولو أخرجها كلَّها في موضع

---

(١) الهدي، ص١٥؛ البحر: ٢/ ٧٢٤ ـ ٧٢٧؛ وانظر: ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥١ ـ ٥٢. ونقله عن الحافظ بحروفه: جمال الدين القاسمي في «قواعد التحديث»، ص٢٢٦ ـ ٢٢٧؛ ونقله كذلك المباركفوري في «سيرة الإمام البخاري»: ١/ ٣٥٦ـ٣٥٧، لكنه تصرف فيه بزيادة إيضاح وبيان.

واحد، احتاج في الباب الآخر إلى حديثٍ موافقٍ للمعنى الذي سطَّر له الباب. فكأنه رأى أن يوردها على المعاني التي فيها في كل باب يَدخل ذلك الحديث فيه)[1].

٣ـ تقطيعُ البخاري للحديث وطريقتُه فيه وفوائدُه:

نقل الحافظ في «هدي الساري»، عن الحافظ أبي الفضل بن طاهر المقدسي ـ أيضاً ـ قال:

(وأما تقطيعُه للحديث في الأبواب تارة، واقتصارُه منه على بعضه أخرى:

فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً، أو مرتبطاً بعضه ببعض، وقد اشتمل على حُكْمين فصاعداً: فإنه يُعيده بحسب ذلك، مراعياً مع ذلك عدمَ إخلائه من فائدة حديثية؛ وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، كما تقدم تفصيله. فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.

وربما ضاق عليه مَخْرَجُ الحديث، حيث لا يكون له إلا طريق واحدة، فيتصرف حينئذٍ فيه، فيورده في موضع موصولاً، وفي موضع مُعَلَّقاً، ويورده تارة تاماً، وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

---

(١) التغليق: ٥/ ٤٢٠؛ البحر: ٢/ ٧٢٧ـ٧٢٩ وفيه زيادة.

فـإن كان المتن مشتمِلاً على جُمَـلٍ متعددةٍ، لا تعلُّقَ لإحداهـا بالأخرى، فإنه يُخَرِّج كلَّ جملةٍ منها في باب مستقل، فراراً من التطويل، وربما نَشِطَ فَسَاقَه بتمامه.

فهذا كله في التقطيع)[1].

٤ ـ معنى قول البخاري: إنه لا يريد أن يُدْخل في «صحيحه» حديثاً مُعَاداً، وبيانُ أنه لا يُعيد إلا لفائدة:

مما تقدم يتبين أن الإمام البخاري لا يعيد الحديثَ بعينه سنداً ومتناً، بل يُضمِّنُه فوائدَ كثيرة في الإسناد أو المتن كما ذكرنا، ويرويه في كل باب من طريق جديدة وبلفظ آخر حسبما يُروى له الحديث، فإذا ضاق عليه مَخْرَجُه فإنه يتصرَّف فيه بالاختصار أو التعليق.

وبالتحقيق في هذا المنهج، وعلى طريقة المحدِّثين، فإنه لا تكرارَ في الكتاب، لأنه أتى بطُرُق الحديث المختلفة وألفاظه المحفوظة عن الرواة مفرَّقة على الأبواب، وهذا يجعل الحديث جديداً عند المحدِّثين كما هو معروف.

ويومئ إلى ذلك ما جاء في بعض نُسخ «الجامع الصحيح» في «كتاب الحج» بعد باب قَصْرِ الخُطْبة بعَرَفةَ: (باب تعجيلِ الوقوف. قال أبو عبد الله: يُزاد في هذا الباب حديثُ مالك عن ابن شهاب، ولكني لا

---

(١) الهدي، ص١٥.

أُريد أن أُدْخِل فيه مُعَاداً).

قال الحافظ: (وهو يقتضي أنه لا يتعمَّد أن يُخرج في كتابه حديثاً مُعاداً بجميع إسناده ومَتْنِه، وإنْ كان قد وقع له من ذلك شيءٌ فعن غيرِ قصدٍ، وهو قَليل جداً)[1].

وترجَم البخاري في «كتاب الحجِ»: (باب التعجيلِ إلى الموقف)، ولم يَذكر حديثاً. ونقل الحافظ عنه قولَه المتقدِّمَ، وعقَّب عليه فقال:

(قلت: وهو يقتضي أن أصلَ قصدِه أن لا يُكرِّر، فيُحمل على أن كل ما وقع فيه من تكرار الأحاديث، إنما هو حيث تكون هناك مغايرةٌ إما في السَّنَد وإما في المتن، حتى إنه لو أخرج الحديث في الموضعين عن شيخَيْن حدَّثَاهُ به عن مالكٍ، لا يكون عنده مُعَاداً ولا مُكرَّراً، وكذا لو أخرجه في موضعين بسند واحد لكن اختَصَر من المتن شيئاً، أو أورده في موضع موصولاً وفي موضعٍ مُعَلَّقاً.

وهذه الطريق لم يُخالِفْها إلا في مواضع يسيرة مع طول الكتاب، إذا بَعُدَ ما بين البابين بُعْداً شديداً)[2].

ونَبَّه الحافظ في أوائل «فتح الباري» على تصرُّف البخاري في إخراج الحديث وطريقتِه في تكراره، فقال:

---

(١) المصدر السابق، ص١٥ ـ ١٦.
(٢) الفتح: ٣/ ٥١٥.

(عُـرف بالاستقراء من صنيعه أنه لا يَذكر الحديـثَ الواحـد في موضعين على وجهين، بل إن كان له أكثر من سَنَد على شَرْطه ذَكَره في الموضع الثاني بالسَّنَد الثاني، وهكذا ما بعده، وما لم يكن على شرطه يُعلِّقه في الموضع الآخر تارةً بالجزم إن كان صحيحاً، وتارةً بغيره إن كان فيه شيءٌ. وما ليس له إلا سندٌ واحدٌ يتصرَّف في مَتْنه بالاقتصار على بعضه بحسب ما يتفق. ولا يوجد فيه حديثٌ واحدٌ مذكور بتمامه سنداً ومتناً في موضعين أو أكثر إلا نادراً، فقد عُنِيَ بعضُ من لقيتُه بتتبُّعِ ذلك، فحصَّلَ منه نحوَ عشرين موضعاً)[1].

وقال في موضع آخر من «فتح الباري»: (تقرَّرَ أن البخاري لا يُعيد الحديثَ إلا لفائدة، لكن تارةً تكون في المتن، وتارة في الإسناد، وتارة فيهما. وحيث تكون في المتن خاصةً لا يُعيده بصورته بل يتصرَّف فيه، فـإن كثُرت طُرقُه أورد لكلِّ باب طريقـاً، وإن قَلَّت اختَصر المتـنَ أو الإسنادَ... فلا يوجد في كتابه حديثٌ على صورة واحدة في موضعين فصاعداً إلا نادراً)[2].

وهذا القليل النادر الذي أشار إليه الحافظ، وأفاد بأن بعض العلماء قد أحصاه فحصَّل منه نحوَ عشرين موضعاً، قد نَقَله العلامة القَسْطَلاَّنيُّ

---

(١) المصدر السابق: ١/ ١٦.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٨٤.

من ورقة بخط الحافظ، ويَبلغ (٢١) حديثاً خالفَ البخاريُّ فيها القاعدة، فكرَّرَها بنَفْس السند والمتن. وزاد القسطلاني على ابن حجر حديثاً آخر تكرَّرَ بنفس سنده ومتنه ليس في تلك الأحاديث[١].

وقال حاجي خليفة: (والأحاديث التي ذكرها في موضعين سنداً ومتناً مُعَاداً ثلاثة وعشرون حديثاً)[٢].

* * *

(١) مقدمة القسطلاني في شرحه «إرشاد الساري»: ١/ ٣٢_٣٣.
(٢) كشف الظنون: ١/ ٥٤٣.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

بيان شرط البخاري في صحيحه

وَمَنْهَجُهُ فِي اخْتِيَارِ أَحَادِيثِهِ، وَانْتِقَاءِ رِجَالِهِ، وَعُلُوُّ أَسَانِيدِهِ

بيان الشروط التي ذكروها للبخاري في الحديث والرواة:

لم يُصرِّح البخاري بشرطه في كتابه ولا في غيره، ولم يُنقل عنه أنه قال: شرطتُ أن أُخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني(١)، كما جزم به غير واحد من الأئمة. وإنما يَعرف ذلك مَنْ سَبَرَ كتابَهُ، وتتبَّعَ أسانيدَه، وعَلِمَ أحوالَ رجالِه، فتوصَّل إلى شَرْطِه في «صحيحه»(٢).

●● قال ابن طاهر المقدسي: (واعلَمْ أن شرطَ البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المتفَقَ على ثقة نَقَلَتِه إلى الصحابي المشهور، من غير

---

(١) بخلاف الإمام مسلم فقد بيَّن شرطَه في «مقدمة صحيحه»، وأبي داود في «رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه»، كما يمكن أن يؤخذ من «العلل الصغير» للترمذي شرطه في «جامعه» ومنهجه فيه. وانظر تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على «شروط الأئمة الستة»، ص٨٦.

(٢) انظر: شروط الأئمة الستة، ص٨٥؛ البحر: ٢/ ٦٩٧؛ فتح المغيث: ١/ ٥٢ ـ ٥٣.

اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد إذا صحَّ الطريقُ إلى ذلك الراوي أخرجاه)[1].

وعقَّب الحافظ العراقي على قول ابن طاهر: (أن يُخرجا الحديث المتفَقَ على ثقة نقلته)، فقال: (ليس ما قاله ابن طاهر بجيد، لأن النَّسائي ضَعَّف جماعةً أخرج لهما الشيخان أو أحدُهما).

وأجاب بعضُهم: (بأنهما أخرجا من أُجْمِع على ثقتِهِ إلى حين تصنيفهما، فلا يَقدح في ذلك تضعيفُ النسائي بعد وجود الكتابين).

وقال الحافظ: (تضعيفُ النسائي إن كان باجتهاده أو نقلَه عن معاصر فالجوابُ ذلك، وإن نقلَه عن متقدِّم فلا). ثم قال: (ويمكن أن يُجابَ بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنَيا عليه أمرهما، وقد يَخْرُجان عنه لمرجِّح يقومُ مقامَه)[2].

●● وذكر الحافظ أبو بكر الحازمي أن شرط الصحيح: أن يكون إسنادُه متصلاً، وأن يكون راويه مسلماً عاقلاً، صادقاً، غيرَ مدلِّس، ولا مختلِط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً لمَا سمعه، متحفِّظاً على شيخه في روايته من أن يُدلِّسه إن كان ممن يُعرف بالتدليس، متيقِّظاً سليمَ

---

(١) شروط الأئمة الستة، ص٨٦.

(٢) تدريب الراوي: ٢/ ١٢٥؛ البحر: ٢/ ٦٩٩ـ ٧٠٠.

الذِّهن، قليلَ الغلط والوَهَم، حسنَ السَّمْت، سليمَ الاعتقاد[1].

ثم قال الحازمي: (ومذهبُ من يُخرِّج الصحيح: أن يعتبر حالَ الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقاتٌ أيضاً، وحديثُه عن بعضهم صحيحٌ ثابتٌ يلزمُه إخراجُه، وعن بعضهم مدخولٌ لا يَصلُحُ إخراجُه إلا في الشواهد والمتابَعات)[2].

ثم قال: (وهذا بابٌ فيه غموضٌ، وطريقُ إيضاحه معرفةُ طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتبِ مَدارِكهم، فلنوضِّحْ ذلك بمثال؛ وهو أن تعلَمَ أن أصحابَ الزهري ـ مثلاً ـ على خمسِ طبقات، ولكل طبقة منها مزيَّةٌ على التي تليها.

فمن كان في (**الطبقة الأولى**): فهو الغايةُ في الصحة، وهو مقصِدُ البخاري.

(**والطبقة الثانية**): شاركت الأولى في التثبت، إلا أن الأولى جمعتْ بين الحفظ والإتقان وبين طولِ الملازمةِ للزهري، حتى كان فيهم من يُزَامِلُه في السفر ويُلاَزِمُه في الحَضَر، والطبقةُ الثانية لم تُلازِم الزهريَّ إلا مدة يسيرة فلم تمارِسْ حديثَه، فكانوا في الإتقان دون الأولى، وهم شَرْطُ مسلم.

---

(١) شروط الأئمة الستة، ص١٤٤ ـ ١٥٠.

(٢) المصدر السابق، ص١٥٠.

ثم مثَّلَ **الطبقة الأولى** بيونس بن يزيد، وعُقَيْل بن خالد الأَيْلِيَّيْن، ومالك بن أنس، وسفيان بن عُيينة، وشُعيب بن أبي حمزة.

والثانية بالأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وابن أبي ذِئْب.

قال: **(والطبقة الثالثة)**: نحو جعفر بن بُرْقان، وسفيان بن حُسين، وزَمْعة بن صالح المَكّي.

(والرابعة): نحو إسحاق بن يحيى الكَلْبي، ومعاوية بن يحيى الصَّدَفي، والمثنى بن الصَّبَّاح.

(والخامسة): نحو عبد القدوس بن حبيب، والحَكَم بن عبد الله الأَيْلي، ومحمد بن سعيد المَصْلوب.

فأما الطبقة الأولى: فهم شَرْطُ البخاري، وقد يُخْرِجُ من حديث أهلِ الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب.

وأما مسلم فَيُخْرِج أحاديثَ الطبقتين على سبيل الاستيعاب، ويُخْرج أحاديثَ أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يَصنعه البخاري في الثانية.

وأما الرابعة والخامسة: فلا يُعرِّجان عليهما)[1].

---

(١) المصدر السابق، ص١٥٠ ـ ١٥٥؛ الهدي، ص٩ ـ ١٠، وما أثبته منه لأنه=

وقال الحافظ في «هدي الساري» بعد أن ذكر كلام الحازمي ملخَّصاً ما نصه: (وأكثرُ ما يُخَرِّجُ البخاري حديثَ الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسيرَ من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً. وهذا المثال الذي ذكرنـاه هو في حـق المكثرين، فيُقاسُ على هذا أصحابُ نافع، وأصحابُ الأعمش، وأصحابُ قتادة، وغيرهم. فأما غيرُ المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قَوِيَ الاعتمادُ عليه فأخرجا ما تفرَّد به كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقوَ الاعتمادُ عليه فأخرجا له ما شاركَهُ فيه غيرُه وهو الأكثر)[1].

ونقل العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة هذا الكلام، وعلَّقَ عليه فقال: (وهذا الذي قَيَّد به ابنُ حجر كلامَ الحازمي لا بدَّ منه، فإن من المقرَّر عند أهل العلم أنه لا يُشْتَرَط عند البخاري في الحديث المُعَنْعَن إلا لقاء المُعَنْعِنِ المُعَنْعَنَ عنه ولو مرةً، ولا يُشترط طولُ الملازمة أبداً، وأما مسلم فيكتفي بإمكان اللقاء فحسب. وما دام أن الأمر على ذلك فلا يصحُّ

= مختصر محرر. ونقله عن الحازمي غير واحد، انظر مثلاً: النكت للزركشي: ١/ ٢٦٧ ـ ٢٧١؛ شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٦١٣ ـ ٦١٥؛ تدريب الراوي: ١/ ١٣٠ ـ ١٣١؛ البحر: ٢/ ٧٠٠ ـ ٧٠٧؛ توجيه النظر: ١/ ٢١٥ ـ ٢١٧؛ ظفر الأماني، ص١٢٩ ـ ١٣٠.

(١) الهدي، ص١٠.

إطلاقُ القولِ بأن البخاري يشترط في رواة «صحيحه» أن يكونوا طويلي الملازمة لشيوخهم، أو أن مسلماً يشترط الملازمةَ وإن كانت يسيرة. ونبَّه على نحوِ ما ذكرتُه العلامةُ الأمير محمد بن إسماعيل الصَّنْعاني في «توضيح الأفكار»[1].

دعوى الحاكم أن البخاري يشترط في «الأحاديث المسنَدة في صحيحه» أن يروي عن كل صحابي راويان ثقتان، ويروي عن كل تابعي راويان ثقتان، وهكذا في السلسلة إلى الإمام البخاري:

قال أبو عبد الله الحاكم في «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل»: (والصحيح من الحديث منقسمٌ على عشرة أقسام، خمسةٌ متفَقٌ عليها، وخمسةٌ منها مختلَفٌ فيها:

فالقسم الأول من المتَّفَقِ عليها: اختيارُ البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح.

ومثالُه: الحديثُ الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن الرسول ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعيُّ المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظُ المتقِنُ المشهورُ، وله رواةٌ ثقاتٌ من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخُ

---

(١) من تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة»، ص١٥٥ ـ ١٥٦؛ وانظر: توضيح الأفكار: ١/ ١٠٣.

البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته.

فهذه الدرجة الأولى من الصحيح)[1].

وتابعه على هذا تلميذه الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي في «السنن الكبرى»[2]، وأيده الإمام مجد الدين ابن الأثير في «جامع الأصول»[3].

وقد ردَّ على الحاكم في ذلك: ابنُ طاهر المقدسي، وأبو بكر الحازمي، وابن الجوزي، وابن دقيق العيد، وعبد الغني بن سعيد، والحافظ، وغيرهم[4].

قال الحافظ في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (أما القسمُ الأول الذي ادَّعَى أنه شَرْطُ الشيخين: فمنقوضٌ بأنهما لم يَشترطا ذلك

(١) المدخل، ص٧٣، ونقله عنه غير واحد، انظر: شروط الأئمة الستة، ص٩٦؛ شروط الأئمة الخمسة، ص١١٥؛ جامع الأصول: ١/ ١٦٠ ـ ١٦١؛ النكت للزركشي: ١/٢٥٨ ـ ٢٥٩؛ النكت للحافظ: ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩؛ التغليق: ٥/ ٤٢٣؛ تدريب الراوي: ١/ ١٢٥؛ البحر: ٢/ ٦٦٢ ـ ٦٦٣؛ فتح المغيث: ١/ ٥٤، وغير ذلك. وانظر قول الحاكم في معرفة علوم الحديث، ص٦٢.

(٢) انظر مثلاً: السنن الكبرى: ٤/ ١٠٥؛ والنكت للزركشي: ١/ ٢٥٩.

(٣) جامع الأصول: ١/ ١٦٠ ـ ١٦١.

(٤) انظر: شروط الأئمة الستة، ص٩٦ ـ ٩٧؛ شروط الأئمة الخمسة، ص١١٣ ـ ١١٥؛ ١٢٩ ـ ١٣٣، ١٣٤ ـ ١٣٨؛ النكت للزركشي: ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٦؛ النكت للحافظ: ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩، ٣٦٧ ـ ٣٦٨؛ الهدي، ص٩؛ البحر: ٢/ ٦٦٢ ـ ٦٦٣، ٦٦٧ ـ ٦٧٢.

ولا يقتضيه تصرُّفُهما، وهو ظاهرٌ بيِّنٌ لمن نظر في كتابيهما.

وأما زَعْمُه: بأنه ليس في «الصحيحين» شيءٌ من رواية صحابي ليس له إلا راوٍ واحد، فمردودٌ بأن البخاري أخرج حديثَ مِرْداس الأسلميِّ رضي الله عنه، وليس له راوٍ إلا قيسُ بن أبي حازم، في أمثلةٍ كثيرةٍ مذكورة في أثناء الكتاب.

وأما قوله: بأنه ليس في «الصحيحين» من رواية تابعي ليس له إلا راوٍ واحد، فمردودٌ أيضاً، فقد خـرَّج البخاري حديثَ الزهري عن عُمر بن محمد بن جُبير بن مُطْعِم، ولم يروِ عنه غيرُ الزهري، في أمثلة قليلة لذلك).

وقال في «هدي الساري» معقِّباً على كلام الحاكم هذا: (والشرطُ الذي ذَكره الحاكم وإن كان مُنْتَقَضاً في حقِّ بعض الصحابة الذين أَخرج لهم[1]، فإنه مُعتبَرٌ في حق مَن بعدَهُم، فليس في الكتاب حديثٌ أصلٌ من رواية من ليس له إلا راوٍ واحد قط[2])[3].

اشتراط لقيّ الراوي لمن روى عنه بصيغة (عن)، وعدمُ قبولِ رواية المُعَنْعِن بمجرد المُعَاصَرة:

●● الحديث المُعَنْعَن: هو الذي يُقال في سَنده: فلان عن فلان،

---

(١) أي البخاري.

(٢) أي من غير الصحابة.

(٣) النكت: ١/ ٣٦٧-٣٦٨؛ الهدي، ص٩.

من غير تصريح بالتحديث أو الإخبار أو السماع.

قال الحافظ في «هدي الساري»: (مذهبُ مسلم على ما صرَّح به في «مقدمة صحيحه» وبالغَ في الرد على مَن خالَفَه: أن الإسنادَ المُعَنْعَنَ له حُكمُ الاتصال، إذا تعاصَرَ المُعَنْعِن ومن عَنْعَنَ عنه، وإن لم يَثبت اجتماعُهما، إلا إن كان المَعَنْعِن مدلِّساً. والبخاريُّ لا يَحمل ذلك على الاتصال حتى يَثْبت اجتماعُهما ولو مرة. وقد أظهر البخاري هذا المذهبَ في «تاريخه»، وجَرَى عليه في «صحيحه»، وأكثر منه، حتى إنه ربما خرَّجَ الحديث الذي لا تعلُّقَ له بالباب جُملةً إلا ليبيِّن سماعَ راوٍ من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً مُعَنْعَناً، وسترى ذلك واضحاً في أماكنه، إن شاء الله تعالى، وهذا مما ترجَّح به كتابُه)[1].

فمذهبُ البخاريِّ ومذهبُ شيخه علي بن المَديني في «الحديث المُعَنْعَن» أنه يُحمل على الاتصال بشرطين: **الأول**: أن يَثْبت لقاءُ الراوي لمن روى عنه بالعنعنة، **والثاني**: أن يكون بريئاً من وَصْمَة التدليس.

وخالَفَ مسلمٌ في اشتراطِ ثبوتِ اللقاء، وذهب إلى أنه يُكتفى بمجرَّد إمكانِ اللقاء دونَ ثبوتِ أصلِه، فمتى كان الراوي بريئاً من تهمة التدليس، وكان لقاؤه لمن روى عنه بالعنعنة ممكناً من حيثُ السِّنُّ والبلدُ؛ كان الحديث متصِلاً وإن لم يأتِ أنهما اجتمعا قط[2].

---

(١) الهدي، ص١٢.

(٢) انظر: الموقظة، ص٤٤؛ جامع التحصيل، ص١٣٥؛ فتح المغيث: ١/ ١٩١=

واختلف العلماءُ النقَّاد من أئمة الحديث في قبول «المُعَنْعَن» على ستة أقوال، كلُّها مرجوحةٌ مردودةٌ إلا مذهبَ البخاري ومَن تبِعَهُ، وهو أحـوطُ، ومذهبَ مسلم ومن تَبِعَه، وهو أوسع، فقد دارت الفتـوى بينهما[1].

●● ولقد تصدَّى الإمامُ مسلمٌ في «مقدمة صحيحه» للردِّ على من خالفَه في حُكْم الحديث المُعَنْعَن، فافتتح كتابَه (بالحَطّ على مَن اشترط اللُّقيَّ لمن رَوَى عنه بصيغة «عَنْ»، وادَّعى الإجماعَ في أن المعاصَرة كافيةٌ، ولا يُتوقَّفُ في ذلك على العلم بالتقائهما، ووبَّخَ من اشترَطَ ذلك)[2].

وقد ردَّ على الإمام مسلم رأيَهُ في دعوى الإجمـاع على مذهبـه وقسوتَهُ في الردِّ على مُخالِفه: جماعةٌ من الأئمة الجهابذة النقاد، منهم ابن رجَب الحنبلي، والعَلائي، والحافظ، والسَّخَاوي، وغيرهم.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي، بعد أن تعرَّض لشرح مذهب مسلم، ومذهب علي بن المديني والبخاري، في «الحديث المُعَنْعَن» بشرطه، ورجَّح مذهبَهما وأطال في ترجيحه، قال:

= ـ ١٩٢؛ تدريب الراوي: ١/ ٢١٤ ـ ٢١٦؛ ظفر الأماني، ص٢١٨ ـ ٢٢١، وغير ذلك.

(١) ظفر الأماني، ص٢٢٢.

(٢) السير: ١٢/ ٥٧٣ «ترجمة مسلم».

(وكثيرٌ من العلماء المتأخرين على ما قاله مسلم رحمه الله تعالى، من أنّ إمكانَ اللُّقيِّ كافٍ في الاتصال من الثقة غير المدلِّس. وهو ظاهرُ كلام ابن حِبَّان وغيره. . . .

وأما جمهورُ المتقدمين فعلى ما قاله ابن المديني والبخاري، وهو القول الذي أنكره مسلم على من قاله. . . وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ. . . **فإن قال قائل**: هذا يَلزمُ منه طَرْحُ أكثرِ الأحاديث، وتَرْكُ الاحتجاج بها؟ **قيل**: من هاهنا عَظُمَ ذلك على مسلم رحمه الله تعالى.

والصوابُ أن ما لم يَرِدْ فيه السَّماعُ من الأسانيد: **لا يُحْكَمُ** باتِّصاله، ويُحْتَجُّ به مع إمكانِ اللُّقِيِّ كما يُحتَجُّ بمرسَلِ أكابر التابعين، كما نَصَّ عليه الإمام أحمد)[1].

وإلى ما ذَهَب إليه مسلمٌ ذَهب جماعة من العلماء والنقاد، منهم: ابن حِبَّان، وأبو بكر الباقِلاَّنيُّ، وأبو بكر الصَّيْرفي، وأبو عبد الله الحاكم، وابن جماعة، والنَّووي، والذهبي، والأمير محمد بن إسماعيل الصَّنْعاني، وغيرهم.

ومسلمٌ ومن تابعه، والبخاري ومن وافَقَه، رضي الله عنهم جميعاً، كلٌّ قصَد الخير والحِفَاظ على السنة المطهرة: (فمسلمٌ أراد الحفاظَ عليها

---

(١) باختصار شديد من شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٨٨ـ٥٩٧.

من أن يُعطَّل شَطْرٌ كبير منها بالتشدُّد في شروط قبولها، والبخاري أراد الحِفاظ عليها بأن لا يُحتَجَّ منها إلا بما ثبت بأحَوطِ الطرق في ثبوتها)[1].

●● واختلف العلماء في تحديد المَعْنيِّ بالنقد والردِّ في كلام مسلم في «مقدمة صحيحه»:

فذهب فريق إلى أن المَعْنيَّ هو البخاري، ومن هؤلاء: الأمير الصنعاني، وحَبيب الرحمن الأعظمي، وشيخه شَبِّير أحمد العثماني.

وذهب فريق آخر إلى أن المَعْنيَّ هو علي بن المديني، ومن هؤلاء: ابن كثير، وسِراج الدين البُلْقِيْنِي، وتلميذه الحافظ، وتلميذُ الحافظ برهانُ الدين البِقاعيُّ.

وإليه ذهب عبد الله بن الصديق الغُمَاري في آخر قوليه، وكذا تلميذُه العلامة المحقق عبد الفتاح أبو غدة، وأطال في بحثه القيِّم في هذا، ونقل أقوالَ العلماء والجهابذة فيه، ثم أورد دليلاً تاريخياً خلاصته:

مكث مسلم في تصنيف صحيحه (١٥) سنة، وفرغ من تأليفه سنة (٢٥٠هـ)، وقد كتب «مقدمته» قبل الشروع في تأليفه لا بعده كما هو صريحُ قولِه في «مقدمته»، وأن البخاري لمَّا ورد نَيسابور في آخر أمره،

---

(١) من كلام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في «تتمة في بيان مذهب مسلم في الحديث المعنعن بشرطه» ملحقة بالموقظة، ص١٢٣؛ وانظر «التتمة» كلها، ص١١٥ - ١٤٠، ففيها فوائد قيمة.

لازمه مسلمٌ وقَفَا طريقَهُ، ونَظر في علمه، وحَذَا حَذْوَه، ولازَمَه خمس سنوات من سنة (٢٥٠هـ) إلى (٢٥٥هـ). فلا يُعقل أبداً أن يكون البخاري هو المَعْنيَّ بتلك اللهجة الشديدة في «مقدمة صحيح مسلم» التي لا تُطاق معها مقابلةٌ ولا لقاء، فضلاً عن الصحبة والملازمة خمسَ سنين، بل إن مسلماً قاطَعَ شيخَهُ محمد بن يحيى الذُّهليَّ، وناصَرَ البخاريَّ في «مسألة اللفظ».

ولا يُعقل أيضاً إضافةً إلى مناصرته البخاريَّ، أن يقول له: لا يُبْغِضُك إلا حاسدٌ، وأشهدُ أن ليس في الدنيا مثلُك، ويقول له: دَعْني أقَبِّلُ رجلَيْك يا أستاذَ الأُستاذين وسيِّدَ المحدثين وطبيبَ الحديث في علله. ثم بعد ذلك يصفُه ـ كما في «مقدمته» ـ بتلك الصفات النابزة، والأقوالِ القاسية، والكلمات الجارحة، ويتصاحبا مع ذلك دهراً طويلاً[1]!.

رجال البخاري (منزلتهم وأقسامُهم، ومنهج البخاري في انتقائهم وتخريج حديثهم، وعددُهم، ومن تفرَّد عنهم دونَ مسلم، وورعُه في الرواية عنهم):

١ ـ منزلتهم وأقسامهم:

قال الحافظ الذهبي: (من أَخرج له الشيخان على قسمين:

---

(١) انظر «التتمة الثالثة الملحقة بالموقظة»، ص١٣٤ ـ ١٤٠.

أحدهما: ما احتجَّا به في الأصول. **وثانيهما**: من خرَّجا له متابعةً وشهادةً[1] واعتباراً.

فمن احتجَّا به أو أحدُهما، ولم يُوثَّق، ولا غُمِزَ، فهو ثقةٌ، حديثُه قوي.

ومن احتجَّا به أو أحدُهما، وتُكلِّم فيه:

فتارةً يكون الكلام فيه تعنُّتاً، والجمهورُ على توثيقه، فهذا حديثُه قوي أيضاً.

وتارةً يكون الكلام في تليينه وحِفْظه له اعتبار، فهذا حديثُه لا يَنحطُّ عن مرتبة الحَسن، التي قد نُسمِّيها: من أدنى درجات الصحيح.

فما في «الكتابين» بحمد الله رجلٌ احتجَّ به البخاري أو مسلم في الأصول، ورواياتُه ضعيفة، بل حَسَنةٌ أو صحيحة.

ومن خرَّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابَعات: ففيهم من في حفظه شيءٌ، وفي توثيقه تردُّد.

فكلُّ من خُرِّجَ له في «الصحيحين» فقد قَفَزَ القَنْطَرة، فلا مَعْدِلَ عنه إلا ببرهان بَيِّنٍ)[2].

---

(١) قوله (وشهادة): أي استشهاداً وعلى سبيل الشاهد لا الأصل.

(٢) الموقظة، ص٧٩ ـ ٨٠. ومعنى (قفز القنطرة): أي صار في عِداد الثقات، فلا=

٢ ـ منهج البخاري في انتقائهم، وتخريج أحاديثهم، وتشدده في الرواية لهم:

●● يظنُّ بعض العلماء أن صاحبَي «الصحيحين» يكتفيان في التصحيح بمجرد النظر إلى حال الراوي في العدالة والضبط وعدم الإرسال، من غير نظر إلى غير ذلك. وليس الأمر كما يظنون، بل ينظران مع ذلك إلى حال من رَوَى عنه في كثرة ملازمته له أو قِلَّتها، أو كونه من بلدِه مُمارِساً لحديثه، أو غريباً عن بلد مَن أَخَذ عنه، إلى غير ذلك من الأمور المهمة الغامضة التي لا يَشعُر بها إلا من أمْعَن النظر فيها، مع البراعة في الحديث وأصوله.

وقد يروي أحدهما عن رجل في المتابعَات والشواهد دونَ الأصل، وقد يروي عنه ما عُرِف من طريق غيره، ولا يروي ما انفَرَد به، وقد يَتْرُكُ من حديث الثقة ما عَلِمَ أنه أخطأ فيه، فيَظُنُّ من لا خبرةَ له أن كلَّ ما رواه ذلك الشخص يَحتجُّ به أربابُ الصحيح، وليس الأمر كذلك[1].

وقال الحافظ في مَعْرِض الدفاع عن مَن طُعِن فيهم من رجال البخاري وأسباب ذلك الطعن:

= يُلتفَتُ إلى ما قيل فيه. وسيأتي مزيد بيان لمنزلة رجال البخاري، في الفصل السادس من الباب الثالث، ص ٥٠٥.

(١) تدريب الراوي: ١/ ١٢٨؛ البحر: ٢/ ٧١٠؛ توجيه النظر: ١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، والنقل منه باختصار.

(ينبغي لكل مُنصِف أن يعلم أن تخريج صاحب «الصحيح» لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحةِ ضبطه، وعدمِ غَفْلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين «الصحيحين».

وهذا معنًى لم يَحصُل لغيرِ من خُرِّج عنه في «الصحيح»، فهو بمثابةِ إطباق الجمهور على تعديل من ذُكِر فيهما، هذا إذا خُرِّج له في الأصول.

فأما إنْ خُرّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق: فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصِّدْق لهم...).

ثم ذكر أن الطَّعْنَ في أحدٍ من رجال «الصحيح» لا يُقبل إلا بقادحٍ واضح، وبَيّن أن أسباب القَدْح مدارُها على خمسة أشياء منها الغَلَط، وقال: (وأما الغَلَطُ: فتارةً يكثُر من الراوي وتارةً يَقِلُّ، فحيث يُوصَف بكونه كثيرَ الغلط، يُنظر فيما أخرج له: إن وُجِد مروياً عنده أو عند غيره، من رواية غير هذا الموصوف بالغلط؛ عُلِمَ أن المعتمَدَ أصلُ الحديث لا خصوص هذه الطريق. وإن لم يوجد إلا من طريقه، فهذا قادحٌ يُوجِب التوقُّفَ عن الحكْم بصحة ما هذا سبيلُه، وليس في «الصحيح» بحمد الله من ذلك شيء. وحيث يُوصَف بقلّة الغَلَط، كما يُقال: سَيِّئ الحِفْظ، أَوْ له أوهام، أَوْ له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكْم فيه كالحكم

في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثرُ منها عند المصنِّف من الرواية عن أولئك)[1].

وقال الإمام الناقد شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي: (وأصحابُ «الصحيح» إذا رَوَوْا لمن تُكلِّم فيه وضُعِّف، فإنهم يُثْبِتون من حديثه ما لم يَنفرد به، بل وافقَ فيه الثقات وقامَتْ شواهدُ صِدْقه.

وفي هذا الموضع يَعْرِض الغلطُ لطائفتين من الناس:

إحداهما: يَرون الرجل قد أُخرج له في «الصحيح»، فيحكمون بصحة كلِّ ما رواه، حيث رأوه في حديث قالوا: «هذا حديث صحيح على شرط الصحيح». وهو غلطٌ، فإن ذلك الحديثَ قد يكون مما أُنكِر عليه من حديثه، أو يكون شاذّاً أو مُعلَّلاً، فلا يكون من شرط أصحاب الصحيح، بل ولا يكون حَسناً، وقد أخرج البخاري حديث جماعة ونكَّبَ عن بعضها خارج «الصحيح».

والثانية: يرون الرجل قد تُكلِّم فيه وقد ضُعِّفَ، فيجعلون ما قيل فيه من كلام الحُفَّاظ موجباً لترْك جميع ما رواه، ويُضعِّفُون ما صحَّ من حديثه لطَعْن من طَعَن فيه... وهذه طريقةٌ ضعيفةٌ، وسالِكُها قاصرٌ في معرفةِ الحديث وذَوْقِهِ عن معرفة الأئمة وذوقهم)[2].

---

(١) الهدي، ص٣٨٤، وسيأتي مزيد بيان وتفصيل لهذا ص٥١٥.

(٢) النكت للزركشي: ٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٣؛ وانظر: تدريب الراوي: ١/ ١٢٩؛ والبحر: ٢/ ٧١٤ـ٧١٧.

●● ويَعتمد البخاري في تخريج حديث المُدلِّس على رواية أصحابِه الذين يُميِّزون بين ما صَرَّح به بالسَّماع وبين ما دَلَّسه.

ومن رُمي بالاختلاط: يُخرِّج حديثَه من رواية أصحابه القُدماء الذين أخذوا عنه قبل اختلاطه، ومن أمثلة ذلك:

قال الحافظ في «هدي الساري» في ترجمة حَفْص بن غياث: (اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش، لأنه كان يُميز بين ما صرَّح به الأعمش بالسماع وبين ما دَلَّسه. نَبَّه على ذلك أبو الفَضْل بن طاهر، وهو كما قال)[1].

وقال في ترجمة سعيد بن إياس الجُرَيْرِيّ: (وما أَخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى، وعبد الوارث، وبِشْر بن المُفَضَّل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط. نعم وأخرج له البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه، ولم يَتحرَّر لي أمرُه إلى الآن هل سَمِع منه قبل الاختلاط أو بعده، لكن حديثه عنه بمتابعةِ بِشْر بن المُفَضَّل)[2].

وبَيَّن ابن الصلاح في النوع (٦٢) (معرفة مَنْ خَلَط في آخرِ عُمره من الثقات): أسبابَ الاختلاط، وحُكْم حديث المختلِط، وسمَّى جماعة من المُختلِطين، ثم قال:

---

(١) الهدي، ص٣٩٨.
(٢) المصدر السابق، ص٤٠٥، وانظر أمثلة أخرى ص٤٠٦، ٤٢٣، ٤٣١.

(واعلَمْ أن مَنْ كان من هذا القَبيلِ محتجًّاً بروايته في «الصحيحين» أو أحدِهما؛ فإنا نَعرف على الجملة أن ذلك مما تميَّز، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط)[1].

●● قال الحافظ في ترجمة إسماعيل بن أبي أُوَيْس في «هدي الساري»: (احتجَّ به الشيخان، إلا أنهما لم يُكْثِرا من تخريج حديثه، ولا أَخرج له البخاري مما تفرَّد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقلَّ مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون، سوى النَّسائي فإنه أَطْلَق القولَ بضَعْفِه ورَوَى عن سَلَمة بن شَبيب ما يُوجِب طَرْحَ روايتِه، واختلَف فيه قولُ ابن معين فقال مرةً: لا بأسَ به، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: كان يَسرق الحديث هو وأبوه، وقال أبو حاتم: محلُّه الصدق وكان مغفّلاً، وقال أحمد بن حنبل: لا بأسَ به، وقال الدَّارَقُطْني: لا أختارُه في الصحيح. قلت: وروينا في «مناقب البخاري» بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصولَه، وأذِنَ له أن ينتقي منها، وأن يُعلّمَ له على ما يُحدِّثُ به ويُعْرِض عما سواه، وهو مُشْعِرٌ بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يُحتجُّ بشيء من حديثه غير ما في «الصحيح» من أجل ما قدَح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيرُه فيُعْتَبرُ فيه)[2].

---

(١) علوم الحديث، ص٣٩٧-٣٩٨.

(٢) الهدي، ص٣٩١. وتقدم خبر البخاري مع شيخه إسماعيل في انتخاب حديث، ص٢٢١ حاشية (٢)، وص٢٢٢، حاشية (١).

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: (سئل محمد بن إسماعيل عن خبر حديث، فقال: يا أبا فلان، تراني أُدَلِّس؟! تركتُ أنا عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركتُ مثلَه أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر)[1].

وروى الترمذي عن البخاري قال: (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى هو صدوق، ولا أَروي عنه، لأنه لا يَدْري صحيحَ حديثه من سَقِيمه، وكلُّ من كان مثلَ هذا فلا أروي عنه شيئاً)[2].

٣ـ ورعُه وعدمُ تعصُّبِه وإخراجُه عن المُبْتَدِعَة:

●● بَلَغ من ورعِ الإمام البخاري ووفورِ ديانته وحِرْصه على إبراز ما رواه من حديث وعدَمِ كتمانه، أنه روى عن محمد بن يحيى الذُّهْليِّ الذي آذاه باتِّهامِه بمسألة اللفظ، ونَهَى الناسَ عن مجالسته، وظاهَرَ على إخراجه من بلدته! وكان بمقدور البخاري أن يُخرج تلك الأحاديث التي سمعها من الذهلي من غير طريقه، لكن حَجَزَه عن ذلك ورعُه وتقواه.

فقد أخرج البخاري عن الذُّهلي في مواضع من «صحيحه»، فتارةً يقول: حدثنا محمد فلا يَنْسُبُه، وتارة يقول: حدثنا محمد بن عبد الله

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٧؛ تحفة الأخباري، ص١٨٤؛ التغليق: ٢/ ٩ـ ١٠، ٥/ ٤٠٠؛ الهدي، ص٤٨١.

(٢) سنن الترمذي: ٢/ ١٩٩ حديث (٣٦٤)، وبنحوه في ٤/ ٢١٤ حديث (١٧١٥)، وانظر: ٢/ ٤٣٨ حديث (٥٥٢).

فينسُبه إلى جدِّه، وتارة يقول: حدثنا محمد بن خالد فينسُبه إلى جدِّ أبيه، ولم يَقُلْ في موضع منها: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي[1].

وفي تعليل رواية البخاري عن الذهلي وعدم تصريحه باسمه المشهور، يقول ابن المُنَيِّر: (لعلَّه لمَّا اقتضَى التحقيق عنده أن يُبقي روايتَهُ عنه خشية أن يَكتم علماً رزقه الله على يديه، وعَذَره في قَدْحِه فيه بالتأويل والتعويل على تحسين الظن، خَشِي على الناس أن يقعوا فيه بأنه قد عَدَّل من جرَحه، وذلك يُوهِم أنه صَدَّقه على نفسه، فيجرُّ ذلك إلى البخاري وَهْناً، فأخفَى اسمَهُ وغَطَّى رسمَهُ وما كتَم علمه، فجمعَ بين المصلحتين)[2].

وبهذا الصَّنيع يكون البخاري قد أخذ بعلم الذهلي ودَفَع ما يُتوهَّمُ من أنه محقٌّ في طَعْنه لو صرَّحَ باسمه.

وقد روى عنه (٣٤) حديثاً كما قال الحافظ[3].

●● ومن لطائف ورعِه وشدَّةِ احتياطه وسعة صدره وبُعْدِ نظره؛ روايتُه في «صحيحه» عمن يُخالفُه في بعض فروع العقائد، وتخريجُه

---

(١) التعديل والتجريح: ٢/ ٧٥٢؛ تهذيب الكمال: ٢٦/ ٦٢٢.

(٢) المتواري على تراجم أبواب البخاري، ص٤٧. واقتبسه بمعناه: السخاوي في فتح المغيث: ١/ ٢٢٥؛ وتابعه اللكنوي في ظفر الأماني، ص٣٩٧.

(٣) تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٥٥.

الأحاديثَ عن بعض المُبتدِعة، كالشيعة والخوارج والمُرْجئة والقَدَرِيَّةِ والنواصِب والواقِفة، بشرط أن لا يَعتقد من رُمي ببدعةٍ إباحةَ الكذب بحالٍ من الأحوال.

وقد عَقَد الحافظ في «هَدْي الساري» فصلاً نفيساً جمع فيه أسماء من طُعن فيهم من رجال البخاري بأمر يرجع إلى الاعتقاد ولم يؤثر ذلك فيهم، فبلغوا (٦٩) رجلاً[١].

كذلك ساق السيوطي في «تدريب الراوي» جمهرة كبيرة رُموا بأنواع مختلفة من البدعة، وأخرج لهم الشيخان أو أحدُهما، فبلغوا (٧٨) نفساً[٢].

وقد اختلفَتْ أنظارُ النقَّاد في قبول رواية المبتدعة، وبَسَطوا الأقوالَ فيها في كُتب «مصطلح الحديث»، ونُجْمِل القولَ فيها بما حققه الحافظ في مواضع من كتبه.

ذكر في الفصل التاسع من «هدي الساري» أن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء[٣] منها البدعة، وقال: (وأما البدعةُ: فالموصوفُ بها إما أن يكون ممن يُكفَّر فيها أو يُفسَّق، فالمُكَفَّر بها: لا بدَّ

---

(١) الهدي، ص٤٥٩ ـ ٤٦٠.
(٢) تدريب الراوي: ١/ ٣٢٨ـ٣٢٩.
(٣) انظر أسباب الجرح هذه، ص٥١٦.

أن يكون ذلك التكفيرُ مُتَّفَقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غُلاة الروافض من دعوى بعضِهم حلولَ الإلهيَّةِ في عليٍّ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في «الصحيح» من حديث هؤلاء شيءٌ البتَّة. والمُفَسَّق بها: كبِدَع الخوارج والروافض الذين لا يَغْلُون ذلك الغلوّ، وغير هؤلاء من الطوائف المخالِفين لأصول السُّنَّة خلافاً ظاهراً، لكنه مستنِدٌ إلى تأويل ظاهرُه سائغٌ، فقد اختلف أهلُ السنة في قبول حديث من هذا سبيلُه إذا كان معروفاً بالتحرُّزِ من الكَذِب، مشهوراً بالسلامة من خَوَارِم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة: فقيل: يُقْبَل مُطْلَقاً، وقيل: يُرَدُّ مطلقاً، والثالث التفصيل: بين أن يكون داعيةً، أو غير داعية، فيُقبل غيرُ الداعية، ويُرَدُّ حديثُ الداعية، وهذا المذهبُ هو الأعدلُ، وصارت إليه طوائف من الأئمة)[1].

وبتتبُّع أسماء من رُمي ببدعة من رجال البخاري الذين أوردهم الحافظ في «هدي الساري»، وبالتأمُّل فيما ساقه من أقوال الأئمة، وبيَّنَه من حالِ روايتهم في «الصحيح»؛ يتبين ما يلي:

ليس فيهم من رُمي ببدعة مكفِّرة.

وطائفة منهم لا يَصحُّ ما رُمي به من البدعة.

وأكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته.

---

(١) الهدي، ص٣٨٥؛ وبنحوه في نزهة النظرشرح نخبة الفكر، ص١٠١ ـ ١٠٤.

وقليل جداً منهم كان داعية، وبعض هذا القليل تـابَ من بدعتـه ورجع عنها، وهؤلاء يُخرج عنهم ما توبعوا عليه.

وما ذهبَ إليه البخاري من رواية حديث المبتدعة، قد مَشَى عليه الإمامُ مسلم كذلك، وهو مذهبُ كثيرٍ من المحدثين المحققين النقاد، وهو مذهب صحيح معتدل. ولقد أحسنَ الشيخان في موقفهما هذا، حيث لم يمتنعا من الرواية في «صحيحيهما» عمَّن رُمي بتلك البِدع غير الجارحة، بل أخرجا عنهم بوزن القسطاس المستقيم. ولو تُرِكَ حديثُ كل مبتدِعٍ أو مَن رُمي ببدعة، لكان فيه تضييعٌ لشَطْر السُّنَّة.

وقد أفرد الحافظ الخطيب في «الكفاية» باباً ذكر فيه: (ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج برواياتهم)، وخَتَمه بقوله:

(دوَّن أهلُ العلم قديماً وحديثاً رواياتهم، واحتجُّوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظنُّ في مقارَبةِ الصواب)[1].

٤ ـ عدد رجال «الجامع الصحيح»، ومن انفرد بإخراجهم دون مسلم:

●● قال أبو بكر الحازمي: عددُ من خرَّجهم البخاري في «جامعه»

---

(١) الكفاية، ص١٢٥.

دون ألفين[1].

وتابعه الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، والسيوطي في «البحر الذي زخر»[2].

وعددُهم في كتاب «التعديل والتجريح» للباجي: (١٥٩٧) نفساً.

وفي «الهداية والإرشاد» للكَلاباذِيِّ: (١٥٢٥) نفساً، وقد جمع فيه رجال «الجامع الصحيح» من الصحابة والتابعين ومن بعدَهم إلى شيوخ البخاري.

●● عددُ الذين انفرَدَ البخاري بالإخراج لهم دون مسلم (٤٣٥) رجلاً.

والذين انفرَدَ مسلمٌ بإخراج حديثهم دون البخاري (٦٢٠) رجلاً[3].

وقال ابن الصلاح: (قرأت بخط الحاكم أبي عبد الله الحافظ في كتابه «المدخل إلى معرفة المستدرك»: أن عددَ من أخرجهم البخاري في «الجامع الصحيح»، ولم يُخرجهم مسلم أربع مئة وأربعة وثلاثون شيخاً.

---

(١) شروط الأئمة الخمسة، ص١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢) السير: ١٢/ ٤٧٠؛ البحر: ٢/ ٧٣٣.

(٣) النكت للحافظ: ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧؛ الهدي، ص١١، ونقله عنه السخاوي في فتح المغيث: ١/ ٣١ ـ ٣٢؛ والسيوطي في تدريب الراوي: ١/ ٩٢؛ والبحر: ٢/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠؛ واللكنوي في ظفر الأماني، ص١٢٢، وغيرهم.

وعددُ من احتجَّ بهم مسلم في «المسند الصحيح» ولم يحتجَّ بهم البخاري في «الجامع الصحيح» ست مئة وخمسة وعشرون شيخاً)(١).

طريقة البخاري في سوق الأسانيد التي فيها اختلاف، وفي الحديث الذي يرويه عن غير واحد:

قال الحافظ في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (من عادةِ البخاري أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتجُّ بها خلافٌ على بعضِ رواتها: ساقَ الطريق الراجحةَ عنده مُسنَدةً متصلةً، وعلَّق الطريقَ الأخرى، إشعاراً بأن هذا الاختلاف لا يضرُّ، لأنه: إما أن يكون للراوي فيه طريقان فحدَّث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، فلا يكون ذلك اختلافاً يَلزم منه اضطرابٌ يوجِب الضعفَ، وإما ألاَّ يكون له فيه إلا طريقٌ واحدة والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهِمٌ عليه، ولا يضرُّ الطريقَ الصحيحةَ الراجحةَ وجودُ الطريقِ الضعيفة المرجوحة، والله أعلم)(٢).

وقال البخاري في أول أبواب «كتاب التيمم»: (حدثنا محمد بن سِنان، قال: حدَّثنا هُشَيْمٌ، ح(٣)، قال: وحدَّثني سعيد بن النَّضْر قال:

---

(١) صيانة صحيح مسلم، ص٧٤؛ شرح مسلم للنووي: ١/ ٣٢؛ والنكت للزركشي: ١/ ١١٧. وانظر تفصيل ذلك في كتاب الحاكم «المدخل إلى الصحيح».

(٢) النكت: ١/ ٣٦٢ـ٣٦٣.

(٣) حرف (ح) رمز عند المحدثين إلى التحول والانتقال من إسناد إلى آخر.

أخبرنا هُشيم، قال: أخبرنا سَيَّار، قال: حدثنا يزيدُ ـ هو ابن صُهيب الفَقيرُ ـ قال: أخبرنا جابر بنُ عبد الله، أن النبيَّ ﷺ قال: «أُعْطِيتُ خمساً لم يُعْطَهُنَّ أحدٌ قبلي. . .» الحديث.

قال الحافظ: (قوله: (حدثني سعيد بن النَّضر، قال: أخبرنا هُشيم): إنما لم يجمع البخاري بين شيخَيْه في هذا الحديث مع كونهما حدَّثاه به عن هُشيم لأنه سمعه منهما متفرقَيْن، وكأنه سَمِعَه من محمد بن سِنان مع غيره فلهذا جمَعَ فقال: «حدثنا»، وسمعه من سعيدٍ وحدَه فلهذا أفرد فقال: «حدثني». وكأن محمداً سمعه من لفظ هُشيم فلهذا قال: «حدثنا»، وكأن سعيداً قرأه أو سمعه يُقرأ على هُشيم فلهذا قال: «أخبرنا». ومراعاةُ هذا كلِّه على سبيل الاصطلاح. ثم إن سياقَ المَتْن لفظُ سعيد، وقد ظَهر بالاستقراء من صَنيع البخاري أنه إذا أوردَ الحديثَ عن غيرِ واحدٍ فإن اللفظ يكون للأخير. والله أعلم)[1].

وبوَّب البخاري في «كتاب جزاء الصيد» فقال: (باب لا يُعينُ المُحْرِمُ الحَلالَ في قتلِ الصَّيدِ)، وأسندَ حديثاً فقال:

(حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا سفيان[2]، عن صالح بن كَيْسان، عن أبي محمد نافعٍ مولى أبي قتادة، سمع أبا قتادة رضي الله عنه

---

(١) الفتح: ١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦ حديث (٣٣٥).
(٢) عبد الله بن محمد هو المُسْنَدي، وسفيان هو ابن عُيينة.

قال: «كنا مع النبي ﷺ بالقاحَةِ من المدينة على ثلاثٍ»، ح، وحدَّثنا عليُّ بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا صالحُ بن كَيْسان، عن أبي محمدٍ، عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: «كنا مع النبي بالقاحَةِ، ومِنَّا المُحْرِمُ ومِنَّا غيرُ المُحْرِمِ»...) الحديث.

قال الحافظ: (قوله: (وحدثنا علي بن عبد الله): هو ابن المديني، هكذا حَوَّل المصنِّف الإسنادَ إلى رواية علي للتصريح فيه عن سفيان بقوله: «حدَّثنا صالح بن كيسان». وقد اعتبرتُه فوجدتُه ساقَ المتنَ على لفظِ عليٍّ خاصة، وهذه عادةُ المصنف غالباً إذا تحوَّل إلى إسنادٍ ساق المتنَ على لفظِ الثاني)[1].

العلو والنزول في «الجامع الصحيح»:

١ ـ أعلى ما في «الصحيح» ثلاثيات:

للإمام البخاري في «صحيحه» أحاديث عَلاَ فيها بإسناده بحيث كان بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة أنفس، شيخه والتابعي والصحابي، وهي المسمَّاة بالثلاثيات، وعددُها في «الجامع الصحيح» (٢٢) حديثاً، وقد جمعها وشرحها عددٌ من العلماء[2].

وتتصل هذه الثلاثيات بثلاثة من الصحابة هم: سَلَمة بن الأكْوَع،

---

(١) الفتح: ٤/ ٢٦ ـ ٢٧ حديث (١٨٢٧).

(٢) سأذكر ذلك في الفصل السابع، ص٥٢٣.

وأنس بن مالك، وعبد الله بن بُسْر. أخرج منها (١٧) حديثاً عن سلمة، و(٤) أحاديث عن أنس، وحديثاً واحداً عن عبد الله.

وتفصيلها كما يلي:

أحاديث سَلَمة بن الأَكوع:

(١١) حديثاً: رواها البخاري عن شيخه المَكّيِّ بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي عُبيد، عن سلمة بن الأكوع. وأرقامها هي: (١٠٩، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٦١، ٢٠٠٧، ٢٢٨٩، ٢٩٦٠، ٣٠٤١، ٤٢٠٦، ٥٤٩٧، ٦٨٩١).

(٦) أحاديث: رواها البخاري عن شيخه أبي عاصم النَّبيل، عن يزيد بن أبي عُبيد، عن سلمة.

وأرقامها هي: (١٩٢٤[(١)]، ٢٢٩٥[(٢)]، ٢٤٧٧، ٤٢٧٢، ٥٥٦٩، ٧٢٠٨[(٣)]).

أحاديث أنس:

(٣) أحاديث: أخرجها البخاري عن شيخه محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حُميد، عن أنس.

---

(١) وهو مكرر (٢٠٠٧) الوارد من طريق المكي.
(٢) وهو مكرر (٢٢٨٩).
(٣) وهو مكرر (٢٩٦٠).

وأرقامها هي: (٢٧٠٣، ٤٤٩٩، ٦٨٩٤). ومردُّها إلى حديث واحد.

حديث واحد: أخرجه البخاري عن شيخه خلاَّد بن يحيى، عن عيسى بن طَهْمان، عن أنس.

ورقمه (٧٤٢١).

حديث عبد الله بن بُسْر:

أخرجه البخاري عن شيخه عصام بن خالد، عن حَرِيز بن عثمان، عن عبد الله بن بُسْر.

ورقمه (٣٥٤٦).

٢ ـ أمثلةُ العلوِّ والنزولِ في «الجامع الصحيح»، وأَنْزَلُ ما فيه:

●● قسم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي «طبقات شيوخ البخاري» إلى خمس طبقات، ونقله عنه النووي والحافظ كما قدمنا[1]، ثم قال ابن طاهر:

(وكان البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ يحدث بالحديث في موضع نازلاً وفي موضع عالياً.

---

(١) انظر: ص١٩٠ ـ ١٩١.

فقد حَدَّث في مواضع كثيرة جداً عن رجل عن مالك، وحدَّث في مواضع: عن عبد الله بن محمد المُسْنَديِّ، عن معاوية بن عَمْرو، عن أبي إسحاق الفَزَاريِّ، عن مالك.

وحدث في مواضع عن رجل عن شعبة، وحدَّث في مواضع عن ثلاثة عن شعبة؛ منها: حديثه عن حماد بن حُميد، عن عُبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة.

وحدَّث في مواضع عن رجل عن الثوري، وحدَّث في مواضع عن ثلاثة عنه: فحدث عن أحمد بن عُمر، عن أبي النَّضْر، عن عُبيد الله الأَشْجعي، عن الثوري.

وأعجبُ من هذا كلِّه: أن عبد الله بن المبارك ـ رحمه الله تعالى ـ أصغر من مالك وسفيان وشعبة، ومتأخِّر الوفاة، وحدَّث البخاري عن جماعة من أصحابه عنه، وتأخَّرت وفاتُهم، ثم حدَّث: عن سعيد بن مروان، عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمة، عن أبي صالح سَلْمُويه، عن عبد الله بن المبارك.

فقِسْ على هذا أمثاله.

وقد حَدَّث البخاري عن قوم خارج «الصحيح»، وحدث عن رجل عنهم في «الصحيح»، منهم أحمد بن مَنِيع، وداود بن رُشَيْد.

وحدث عن قوم في «الصحيح»، وحدث عن آخرين عنهم، منهم:

أبو نُعيم، وأبو عاصم، والأنصاري، وأحمد بن صالح، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وفيهم كثرة.

فإذا رأيتَ مثلَ هذا فأصلُه ما ذَكرنا.

وقد رُوِّينا عنه قال: لا يكون المحدِّث محدِّثاً كاملاً حتى يَكتب عمَّن هو فوقَهُ، وعمَّن هو مثلُه، وعمن هو دونَه)[1].

●● وقال الحافظ السَّخَاوي: (وأَنْزَلُ ما في «الصحيحين» مما وقفتُ عليه ما بينهما وبين النبي ﷺ فيه ثمانيةٌ، وذلك في غيرِ ما حديث: كحديث توبة كعب في «تفسير براءة»، وحديث بعث أبي بكر لأبي هريرة في الحج في «براءة» أيضاً، وحديث «من أعتق رقبة» في الكفّارة تلوَ «الأيْمان والنذور» في باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وحديث: «أنه ﷺ طرق علياً وفاطمة ليلاً» في المشيئة والإرادة من «التوحيد»، وأربعتها في «البخاري»)[2].

٣ ـ البخاري لم يخرِّج عن أحمد إلا حديثين، ولم يخرِّج عن الشافعي شيئاً، طلباً للعلوِّ وحرصاً عليه:

حرِصَ البخاري وغيره من الأئمة المصنِّفين على العلوِّ في الإسناد،

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥٤ ـ ٥٥.

(٢) فتح المغيث: ٣/٣٥٩ ـ ٣٦٠، والأحاديث المشار إليها هي بالترتيب: (٤٦٧٧، ٤٦٥٧، ٦٧١٥، ٧٤٦٥).

لذا تراه لم يروِ عن أحمد بن حنبل سوى حديثين، مع أنه جالَسَه ولازَمَه. ولم يُخرج عن الشافعي من طريق أصحابه الذين عاصر الكثير منهم وتلقى عنهم، لأنه عاصر كثيراً من أقران الشافعي ونظرائه، فروى عنهم مباشرة ما شاركهم الشافعي في روايته.

وهذا الإمام مسلم لم يُخْرج في «صحيحه» عن شيخه البخاريّ شيئاً، وقد لازَمَه طويلاً وانتفَعَ به كثيراً. وكذلك أحمد لم يُخرج في «مسنده» عن مالك عن نافع بطريق الشافعي، وهو أصحُّ الطرق أو من أصحِّها، إلا أربعةَ أحاديث، وما رواه عن الشافعي بغير هذا الطريق لا يَبلغ عشرين حديثاً، مع أنه جالَسَ الشافعيَّ وسمع «موطأ مالك» منه وعُدَّ من رواة القديم[1].

●● قال البخاري في «كتاب المغازي ـ باب كم غزا النبي ﷺ»: (حدَّثني أحمد بن الحسن، حدثنا أحمد بن محمد بن حَنبل بن هلال، حدثنا مُعْتَمِر بنُ سُليمان، عن كَهْمَس، عن ابن بُريدة، عن أبيه قال: «غَزا مع رسول الله ﷺ ستَّ عشرةَ غزوةً»)[2].

وقال في «كتاب النكاح ـ باب ما يَحِلُّ من النساء وما يَحْرُمُ»: (وقال لنا أحمد بنُ حنبل: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثني

(١) انظر تعليقات العلامة الكوثري على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي، ص١٦١.

(٢) الفتح: ٨/ ١٥٣ حديث (٤٤٧٣).

حَبيب، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس: «حَرُمَ من النَّسَبِ سبعٌ، ومن الصِّهْر سبعٌ، . . .) الحديث.

قال الحافظ: (ليس للمصنِّف في هذا الكتاب روايةٌ عن أحمدَ إلا في هذا الموضع، وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة. وكأنه لم يُكْثِر عنه لأنه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمدُ قد قطع التحديث فكان لا يحدِّث إلا نادراً، فمن ثَمَّ أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد)[1].

●● وقال السُّبْكي: (قال أبو عاصم العَبَّادي: لم يروِ البخاري عن الشافعيِّ في «الصحيح» لأنه أدرك أقرانَهُ، والشافعيُّ مات مكتهِلاً، فلا يرويه نازلاً. وروى عن الحُسين وأبي ثور مسائلَ عن الشافعي).

ثم قال السبكي: (قلت: وذَكَر الشافعيَّ في موضعين من «صحيحه» في «باب في الرِّكاز الخُمس»، وفي «باب تفسير العرايا» من «البيوع». ورَقَمَ شيخُنا المِزِّيُّ في «التهذيب» للشافعي بالتعليق، وذكر هذين المكانين)[2].

---

(١) الفتح: ٩/ ١٥٣ ـ ١٥٤ حديث (٥١٠٥)، وسفيان المذكور في إسناده هو الثوري، وحبيب هو ابن أبي ثابت.

(٢) طبقات السبكي: ٢/ ٢١٥. وانظر الموضعين المشار إليهما في الفتح: ٣/ ٣٣٦٣، ٤/ ٣٩٠.

وذكر نحوَ هذا ابنُ قاضي شُهْبَة في ترجمة البخاري في «طبقات الشافعية»[1].

وقال السَّخَاوي في «بحث العالي والنازل»: (إن البخاري لم يُورِدْ في «صحيحه» حديثَ مالكٍ من جهة الشافعيِّ لكونه لا يَصلُ لمالك من طريقه إلا بواسطتين، وهو قد استغنى عن ذلك بإدراكه أصحابَهُ كالقَعْنَبِيِّ، فلم يَرَ النزولَ مع إمكان العلوِّ)[2].

* * *

(١) طبقات الشافعية: ١/ ٨٤.
(٢) فتح المغيث: ٣/ ٣٣٨ـ٣٣٩.

الفَصْل الرَّابِع

تفصيل محتويات الصّحيح وموضوعاته

وَعَدَدُ كُتُبِهِ وَأَبْوَابِهِ وَأَحَادِيْثِهِ
وَالتَّعْرِيْفُ بِأَشْهَرِ المُتَقَدِّمِيْنَ مِنْ رُوَاتِهِ

محتويات «الصحيح» وموضوعاته:

أصلُ موضوع «الجامع الصحيح» هو الحديث الصحيحُ المجرَّد عن غيره، إلا أن الإمام البخاري لم يقتصر فيه عليه، بل ذكر معه المُعلَّقات والموقوفات والمتابَعات والشواهدَ والأقوال المأثورة والتفسير وغير ذلك.

١ ـ موضوعه: الصحيح المجرَّد، وقولُ البخاري (ما أَدخلتُ في كتابي إلا ما صَحَّ)، وتوجيهُهُ بوجود المعلَّقات وغيرِها:

ـ قال أبو بكر الحازمي: (قَصْدُ البخاري كان وَضْعَ مختصر في الحديث، وأنه لم يَقْصِد الاستيعابَ لا في الرجال، ولا في الحديث، وأن شَرْطَه أن يُخرجَ ما صحَّ عنده، لأنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، ولم يتعرَّض لأمرٍ آخر)[١].

---

(١) شروط الأئمة الخمسة، ص١٦٣.

ـ وبيَّن ابن الصلاح أن قولَ البخاري: (ما أدخلتُ في كتاب «الجامع» إلا ما صحَّ)؛ محمولٌ على مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب المسنَدة دون التراجم وغيرها[1].

ـ وقال الحافظ في الفصل الثاني من «هدي الساري» الذي عقده لبيان موضوع «الصحيح» والكشف عن مغزاه فيه:

(تقرَّر أنه التزم فيه الصحةَ، وأنه لا يُورِد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصلُ موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه: «الجامع الصحيح المُسنَد من حديث رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامِه»، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً)[2].

ـ وقال إبراهيم بن مَعْقِل: سمعت محمد بن إسماعيل البخاريَّ، يقول: (ما أدخلتُ في كتابي «الجامع» إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصِّحَاح لحالِ الطول)[3].

ـ وقال النووي: (ليس مقصودُه بهذا الكتاب الاقتصارَ على الحديث وتكثيرِ المتون، بل مرادُه الاستنباطُ منها والاستدلالُ لأبواب أرادها من

---

(١) علوم الحديث، ص٢٦.
(٢) الهدي، ص٨. وانظر ما كتبته في الفصل الأول من هذا الباب، ص٣٢٩.
(٣) تاريخ بغداد: ٢/٨ ـ ٩؛ ابن عساكر: ٥٢/٧٣. وسيأتي تفصيل ذلك ص٤٥٥.

الأصول والفروع والزهد والآداب والأمثال وغيرِها من الفنون. ولهذا المعنى أخلَى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر على قوله: «فيه فلانٌ الصحابي عن النبي ﷺ» أو: «فيه حديثُ فلانٍ» ونحو ذلك، وقد يذكُر متنَ الحديث بغير إسنادٍ، وقد يحذف من أول الإسناد واحداً فأكثر، وهذان النوعان يُسمَّيان تعليقاً. وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاجَ بالمسألة التي ترجمها واستغنَى بها عن ذِكْر الحديث، أو عن إسناده ومتْنِه، وأشار إليه لكونه معلوماً، وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريباً. وذكر في تراجم الأبواب آياتٍ كثيرة من القرآن العزيز، وربما اقتصر في بعض الأبواب عليها. وذَكَر أيضاً في تراجم الأبواب أشياءَ كثيرة جداً من فتاوى الصحابة والتابعين فمن بَعْدَهم وهذا يُصرِّحُ لك بما ذكرناه)[1].

ـ وقرَّر الحافظ أن أصلَ موضوعه الحديثُ الصحيح، ثم قال: (ثم رأى أن لا يُخْلِيه من الفوائد الفقهية، والنكت الحكمية، فاستخرج بفَهْمِه من المتون معانيَ كثيرة، فرَّقَها في أبواب الكتاب بحسب تناسُبها، واعتنَى فيه بآيات الأحكام فانتزَع منها الدلالات البديعة، وسَلَك في الإشارة إلى تفسيرها السُّبُل الوسيعة)[2]. ثم أورد خلاصة كلام النووي الذي ذكرناه.

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥١ ـ ٥٢، وتقدم طرف منه ص٣٦٨ ـ ٣٦٩ حاشية (١، ٢) لمناسبته ثَمّ.

(٢) الهدي، ص٨.

وقال الحافظ في الفصل الذي عقده لبيان «السبب في إيراد البخاري للأحاديث المُعلَّقة»:

(فالمقصودُ من هذا التصنيف بالذات: هو الأحاديثُ الصحيحة المُسْنَدة، وهي التي تَرْجم لها. والمذكور بالعَرَض والتَّتَبع: الآثارُ الموقوفة، والأحاديثُ المُعلَّقة، نعم والآياتُ المكرّمة؛ فجميعُ ذلك مترجَمٌ به. إلا أنها إذا اعتُبرت بعضُها مع بعض، واعتُبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث: يكون بعضها مع بعض منها مفسِّر ومنها مفسَّر، فيكون بعضها كالمترجَم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل فافهم هذا فإنه مخلَصٌ حَسَنٌ يندفع به اعتراضٌ كثيرٌ عما أورده المؤلف من هذا القبيل، والله الموفق)[1].

ـ وقال نحوَه تلميذُه الحافظ السَّخَاوِي في «فتح المغيث» فصل «حكم الصحيحين والتعليق»[2].

ـ وقال العلامة محمد زاهد الكوثري في تعليقاته على «شروط الأئمة الخمسة»: (فغَرَضُ البخاري تخريجُ الأحاديث الصحيحة المتصلة، واستنباطُ الفقهِ والسيرة والتفسير، فذَكَر عَرَضاً الموقوف والمعلَّق وفتاوى الصحابة والتابعين وآراء الرجال)[3].

---

(١) المصدر السابق، ص١٩.
(٢) فتح المغيث: ١/ ٦٣.
(٣) شروط الأئمة الخمسة، ص١٦٩.

٢ ـ المتابعات والشواهد[1]:

أكثرَ البخاري في «صحيحه» من المتابَعات والشواهد، وقد بيَّنَّا أن: (مَن خَـرَّج له في المتابَعات والشـواهد والتعاليق: فهذا يتفاوت درجاتُ من أخرج له منهم في الضبط وغيرِه، مع حصول اسمِ الصدق لهم)[2].

وقـال الذهبي: (مَن خَرَّجَ له البخـاري أو مسـلم في الشـواهد والمتابَعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردُّد)[3].

وعليه فإن المتابَعات والشواهد قد يُتَحمَّلُ فيها ما لا يُتَحَمَّل في الأصول[4].

والمتابَعَة: هي أن يوافَقَ راوي الحديث على ما رواه من قِبل راوٍ آخَر فيرويه عن شيخه أو عمَّن فوقه.

والشاهِدُ: هو حديثٌ مرويٌّ عن صحابي آخَر يُشابه الحديثَ الذي

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص٨٢؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٨٣ ـ ٨٤؛ شرح مسلم للنووي: ١/ ٥٩ ـ ٦٠؛ النكت للزركشي: ١/ ١٦٩ ـ ١٧١؛ النكت للحافظ: ٢/ ٦٨١ ـ ٦٨٥؛ فتح المغيث: ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤٥؛ تدريب الراوي: ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٤، وغير ذلك.

(٢) الهدي، ص٣٨٤. وانظر ما قدمناه ص٤٠٦ حاشية (١).

(٣) الموقظة، ص٨٠.

(٤) انظر: الهدي، ص٣٨٧، ٤٤٢، ترجمة أحمد بن يزيد الحراني، ومحمد بن يزيد الكوفي.

يُظَنُّ تفرُّدُه، سواء شابَهَهُ في اللفظِ والمعنى، أو في المعنى فقط[1].

قال النووي في القطعة التي شرحها من «صحيح البخاري»: (قد أكثر البخاري ـ رحمه الله تعالى ورضي عنه ـ من ذِكْر المتابَعَة في كتابه).

ثم بيَّن معنى «الاعتبار، والمتابعة، والشاهد» مع التمثيل لها، وذكر مثل ذلك في أوائل «شرح صحيح مسلم»، وقال: (ويَدخُل في المتابَعات والشواهد بعضُ من لا يُحتجُّ به)[2].

وقال ابن الصلاح: (قد يَدخل في المتابعة والاستشهاد روايةُ من لا يُحتجُّ بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتابَي البخاري ومسلم جماعةٌ من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يَصلحُ لذلك، ولهذا يقول الدارَقُطْني وغيره في الضعفاء: «فلان يُعتبر به، وفلان لا يُعتبر به»)[3].

وفائدةُ المتابَعة والشاهد كما يقول الزَّرْكَشيُّ: (تكثيرُ الطرقِ للحديث، وجمعُه في موضع واحد ليفسِّرَ بعضُه بعضاً، وليُعْلَم أن ذلك الضعيف لم يَنْفرد به)[4].

وقال النووي: (واعلم أنه يَدخل في المتابَعات والاستشهاد رواية

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث، ص٤١٨.
(٢) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٨٣ ـ ٨٤؛ شرح صحيح مسلم: ١/ ٥٩ ـ ٦٠.
(٣) علوم الحديث، ص٨٤.
(٤) النكت: ٢/ ١٧١.

بعض الضعفاء، ولا يَصلح لذلك كل ضعيف، وإنما يفعلون هذا لكون المتابِع لا اعتمادَ عليه وإنما الاعتمادُ على مَن قبله)[1].

ونقله عنه السَّخَاوي وزاده توضيحاً وتحريراً فقال: (ولا انحصارَ له في هذا، بل قد يكون كل من المتابِع والمتابَع لا اعتمادَ عليه، فباجتماعهما تَحصُل القوة)[2].

٣ ـ المُعَلَّقات[3]:

الحديث المُعلَّق: هو ما حُذف مبتدأُ سَنَده، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السَّنَد.

أ ـ أقسام الحديث المعلق في «الجامع الصحيح»، وأسباب التعليق، وحكمه ودرجاته:

قال الحافظ في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (الأحاديث

(١) شرح مسلم: ١/ ٦٠.
(٢) فتح المغيث: ١/ ٢٤٣.
(٣) انظر في هذا الفصل: علوم الحديث، ص٢٤ ـ ٢٥؛ صيانة صحيح مسلم، ص٧٦ ـ ٧٧؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٩١ ـ ٩٢؛ شرح صحيح مسلم: ١/ ٣٦ ـ ٣٧؛ الباعث الحثيث، ص٣١ ـ ٣٢؛ النكت للزركشي: ١/ ٢٣٢ ـ ٢٤٨؛ النكت للحافظ: ١/ ٣٢٥ ـ ٣٤٢؛ الفتح: ١/ ٣٨٦، ٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، ٥/ ٧٢؛ فتح المغيث: ١/ ٦١ ـ ٦٣؛ تدريب الراوي: ١/ ١١٧ ـ ١٢٢؛ ظفر الأماني، ص١٣٣ ـ ١٤٠؛ منهج النقد، ص٣٧٤، وغير ذلك.

المرفوعة[1] التي لم يُوصِل البخاري إسنادها في «صحيحه»: منها ما يوجد في موضع آخر من كتابه، ومنها ما لا يوجد إلا معلَّقاً.

فأما **الأول**: فالسببُ في تعليقه أن البخاري من عادته في «صحيحه» أن لا يُكرِّر شيئاً إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام كرَّره في الأبواب بحسبها، أو قَطَّعَه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالُها من الجملة الأخرى، ومع ذلك فلا يُكرِّر الإسنادَ، بل يُغاير بين رجاله إما شيوخِه أو شيوخِ شيوخه أو نحو ذلك.

فإذا ضاقَ مَخْرَجُ الحديث، ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام، واحتاج إلى تكريرها؛ فإنه والحالة هذه: إما أن يَختصِر المتن، أو يختصِر الإسناد.

وهذا أحدُ الأسباب في تعليقه الحديثَ الذي وَصَلَه في موضع آخر.

وأما **الثاني**: وهو ما لا يوجد إلا مُعلَّقاً، فهو على صورتين: إما بصيغة الجَزْم، وإما بصيغة التمريض.

فأما **الأول**: ـ وهو **المعلق بصيغة الجزم** ـ فهو صحيحٌ إلى مَن عَلَّقه عنه، وبقي النظر فيما أَبرز من رجاله: فبعضُه يَلتحق بشَرْطه، والسبب في تعليقه له: إما لكونه لم يَحصُل له مسموعاً، وإنما أخذه على طريق المُذَاكرة أو الإجازة أو كان قد خَرَّج ما يقوم مقامه، فاستغنَى بذلك عن

---

(١) أما الأحاديث الموقوفة المعلقة فسيأتي البحث فيها ص٤٤٤.

إيراد هذا المعلَّق مستوفَى السياق، أو لمعنى غير ذلك. وبعضُه يتقاعَدُ عن شرطه، وإن صحَّحه غيره أو حَسَّنه. وبعضه يكون ضعيفاً من جهة الانقطاع خاصة.

وأما الثاني: ـ وهو **المُعلَّق بصيغة التمريض** مما لم يُورِده في موضع آخر ـ فلا يوجد فيه ما يَلتحق بشرطه، إلا مواضع يسيرة قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى.

نعم، فيه ما هو **صحيحٌ** وإن تقاعَدَ عن شرطه، إما لكونه لم يُخرج لرجاله، أو لوجود عِلَّة فيه عنده، ومنه ما هو **حسن**، ومنه ما هو **ضعيف**، وهو على قسمين:

أحدهما: **ما يَنْجبر بأمر آخر**.

وثانيهما: **ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف**، وحيث يكون بهذه المثابة فإنه يبيِّن ضَعْفَه ويُصرِّح به حيث يورده في كتابه.

ولنذكُرْ أمثلة لِما ذكرناه)[1]. وذكر أمثلة لكل تلك الأقسام التي فَصَّلها، فأفاد وأجاد رضي الله عنه. وردَّ قولَ ابن الصلاح في «التعليق الممرَّض»: (ليس في شيء منه حكمٌ منه بصحة ذلك عمَّن ذَكَره عنه)، فقال: (هذا غير مُسَلَّم؛ لأن جميعَه صحيحٌ عنده، وإنما يَعْدِل عن الجَزْم

---

(١) النكت: ١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦؛ وذكر نحوه في التغليق: ٢/ ٨؛ والهدي، ص١٧ ـ ١٩.

لعلَّةٍ تُزحزحه عن شرطه، وهذا بشرط أن يَسوقه مساقَ الاحتجاج به، فأما ما أورده من ذلك على سبيل التعليل له والردّ أو صَرَّح بضَعْفِه، فلا)[1].

وذكر في الأمثلة: مثال التعليـق الممرَّض الذي يكون إسـناده حسناً، والذي يكون إسناده ضعيفاً لكنه انجبر بأمر آخر، والذي لا يرتقي عن درجة الضعيف ولم ينجبر بأمر آخر وعَقَّبه البخاريُّ بالتضعيف[2].

وخَتَم هذا الفصل النفيس بقوله: (فقد لاحَ بهذه الأمثلة واتَّضح: أن الذي يَتقاعدُ عن شرط البخاري من التعليق الجازم جملة كثيرة. وأن الذي عَلَّقه بصيغة التمريض: متى أورده في مَعْرِض الاحتجاج والاستشهاد: فهو صحيح، أو حسن، أو ضعيف مُنْجَبر، وإن أورده في مَعْرِض الردِّ فهو ضعيف عنده، وقد بيَّنَّا أنه يبيِّن كونه ضعيفاً. والله الموفق)[3].

ب ـ قول البخاري (قال فلان ـ أي شيخه ـ وقال لي فلان، أو: ذكر لي فلان)، والرد على من وصف البخاري بالتدليس[4]:

---

(١) النكت: ١/ ٣٢٤.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٣٣٧ ـ ٣٤٠.

(٣) النكت: ١/ ٣٤٢. وللزركشي في «النكت» بحث قيم في هذا الباب، يتلاقى فيه ـ في الجملة ـ مع كلام الحافظ.

(٤) انظر في هذا الفصل: علوم الحديث، ص٦٧ ـ ٧٠، ١٧٢؛ صيانة صحيح مسلم، ص٨٢ ـ ٨٤؛ النكت للزركشي: ٢/ ٤٥ ـ ٥٥؛ النكت للحافظ: ٢/ ٦٠٠ ـ ٦٠٣؛ التغليق: ٢/ ٨ ـ ١٠؛ الهدي، ص١٧؛ الفتح: ٢/ ٣٣٥، ٥١٣، ٤/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨، ٥/ ٣، ١٠/ ٥٢ ـ ٥٣؛ تدريب الراوي: ١/ ٢٢٠ ـ=

بيَّن الحافظ في خطبة كتابه العظيم «تغليق التعليق»: (تعريف التعليق، وأسباب وروده في «الجامع الصحيح»، وألفاظه، وحُكْمه)، ثم قال:

(إذا ما عَلَّق ـ البخاري ـ الحديثَ عن شيوخه الذين سمع منهم: **فقد ذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح أن حكم «قال» حكم «عن»، وأن ذلك محمولٌ على الاتصال**. ثم اختلف كلامه في موضع آخر، فمثل التعاليق التي في «البخاري» بأمثلة ذكر منها شيوخ البخاري كالقَعْنَبِيِّ[1].

والمختارُ الذي لا مَحِيدَ عنه: أن حُكْمَه مثلُ غيره من التعاليق، فإنه وإنْ قلنا: يفيد الصحة لجزمه به، فقد يَحْتَمِل أنه لم يَسمعْه من شيخه الذي عَلَّق عنه، بدليل أنه عَلَّق عدة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم، ثم أَسندها في موضع آخر من كتابه بواسطة بينه وبين من عَلَّق عنه. وقد رأيتُه عَلَّق في «تاريخه» عن بعض شيوخه شيئاً، وصَرَّح بأنه لم يسمعه منه، فقال في ترجمة معاوية[2]: قال إبراهيم بن موسى فيما

= ٢٢١، ٢/ ١١؛ فتح المغيث: ١/ ٦٥ ـ ٦٧، ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤، ٣١٧، ٣/ ٢٠٧؛ ظفر الأماني، ص١٣٤ ـ ١٣٧، ٥٠٩ ـ ٥١١. وغير ذلك.

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص٢٥، ٦٥ ـ ٦٧؛ وتدريب الراوي: ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، والخبر في ترجمته من التاريخ الكبير: ٧/ ٣٢٧.

حَدَّثوني عنه، عن هشام بن يوسف، فذكر خبراً.

فإن قلتَ: هذا يقتضي أن يكون البخاريُّ مدلِّساً، ولم يَصِفْه أحد بذلك إلا أبو عبد الله بن مَنْده، وذلك مردودٌ عليه.

قلتُ: لا يَلزم من هذا الفعلِ الاصطلاحي له أن يُوصَفَ بالتدليس، لأنا قد قدَّمنا الأسبابَ الحاملةَ للبخاري على عدم التصريح بالتحديث في الأحاديث التي عَلَّقها، حتى لا يَسوقها مساقَ أصل الكتاب، فسواء عنده علَّقها عن شيخه أو شيخ شيخه، وسواء عنده كان سمعها من هذا الذي علَّقه عنه أو سمعها عنه بواسطة.

ثم إن «عن» في عُرْف المتقدمين محمولةٌ على السماع قبل ظهور المدلِّسين، وكذا لفظة «قال» لكنها لم تشتهر اصطلاحاً للمدلِّسين مثل لفظة «عن»؛ فحينئذٍ لا يَلزم من استعمال البخاري لها أن يكون مدلِّساً. وقد صرَّح الخطيب بأن لفظة «قال» لا تُحمل على السماع إلا إذا عُرِف من عادة المحدِّث أنه لا يُطْلقها إلا فيما سمع)[1].

ثم قال الحافظ: (فأما إذا قال البخاري: «قال لنا»، أو «قال لي»،

---

(١) التغليق: ٢/ ٨ ـ ٩. وقد رد على ابن منده دعواه أن البخاري مدلس: العراقي في التقييد والإيضاح، ص٩١؛ وسبط بن العجمي في التبيين لأسماء المدلسين، ص١٧٤؛ والحافظ في النكت: ١/ ٦٠١ ـ ٦٠٢؛ وتعريف أهل التقديس، ص٢٤؛ والفتح: ١٠/ ٥٣ حديث (٥٥٩٠)؛ وانظر: تدريب الراوي: ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١؛ وفتح المغيث: ٢/ ١٦٥ ـ ١٦٦.

أو «زادنا»، أو «زادني»، أو «ذَكَر لنا»، أو «ذَكَر لي»: فهو وإن ألحقه بعض من صنف في «الأطراف» بالتعاليق، فليس منها، بل هو متصلٌ صريحٌ في الاتصال، وإن كان أبو جعفر بن حمدان قد قال: «إن ذلك عَرْضٌ ومناولةٌ»، وكذا قال ابن منده: إن «قال لنا» إجازة.

فإن صحَّ ما قالاه، فحُكْمه الاتصالُ أيضاً على رأي الجمهور، مع أن بعض الأئمة ذكر أن ذلك مما حَمَلَه عن شيخه في المذاكرة. والظاهر أن كل ذلك تحكُّمٌ، وإنما للبخاري مَقْصد في هذه الصيغة وغيرها، فإنه لا يأتي بهذه الصيغة إلا في المتابَعات والشواهد، أو في الأحاديث الموقوفة، فقد رأيتُه في كثير من المواضع التي يقول فيها في «الصحيح»: «قال لنا»، قد ساقها في تصانيفه بلفظ: «حدَّثنا»، وكذا بالعكس. فلو كان مثلُ ذلك عنده إجازة أو مناولة أو مكاتبة، لم يَسْتَجِزْ إطلاقَ «حدَّثنا» فيه من غير بيان)[1].

وقال في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (والذي تبيَّن لي بالاستقراء من صنيعه أنه لا يُعبِّر في «الصحيح» بذلك إلا في الأحاديث الموقوفة أو المستشهَد بها، فَيُخرج ذلك حيث يحتاج إليه عن أصل مساقِ الكتاب. ومن تأمَّل ذلك في كتابه وجده كذلك، والله الموفق)[2].

---

(١) التغليق: ٢/ ١٠. وأبو جعفر هو أحمد بن حمدان بن علي النيسابوري الإمام الحافظ، ترجم له الذهبي في السير: ٤/ ٢٩٩ ـ ٣٠٣ وذكر قوله هذا.

(٢) النكت: ٢/ ٦٠١؛ ونقله عنه السخاوي في فتح المغيث: ٢/ ٦١٤، ٣١٧.

وقال في ترجمة حماد بن سلمة في «هدي الساري»: (وهذه الصيغة ـ «قال لنا» ـ يستعملُها البخاري في الأحاديث الموقوفة، وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسنادها من لا يُحتجُّ به عنده)[1].

وقال البخاري في «كتاب الأذان ـ باب مُكْثِ الإمامِ في مُصلاَّه بعد السلام»: (وقال لنا آدمُ: حدَّثنا شعبةُ، عن أيوبَ، عن نافعٍ قال: كان ابنُ عُمر يصلِّي في مكانِه الذي صلَّى فيه الفريضةَ).

قال الحافظ: (قوله: (وقال لنا آدم... إلخ): هو موصول، وإنما عبَّر بقوله: «قال لنا» لكونه موقوفاً، مغايرةً بينه وبين المرفوع، هذا الذي عرفتُه بالاستقراء من صنيعه. وقيل: إنه لا يقول ذلك إلا فيما حَمله مذاكرةً، وهو مُحْتَمِل لكنه ليس بمطَّرِد، لأني وجدتُ كثيراً مما قال فيه: «قال لنا» في «الصحيح» قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة «حدَّثنا»)[2].

وبناءً على ما تقدم في حكم قول البخاري عن شيوخه «قال فلان»، ردَّ الأئمةُ على ابن حزم دعواه أن «حديث المعازف» منقطع:

وهو ما رواه البخاري في «الصحيح»، فقال: (وقال هشام بن

---

(1) الهدي، ص٣٩٩.

(2) الفتح: ٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥ حديث (٨٤٨)؛ وانظر أمثلة أخرى في: الفتح: ٢/ ١٨٨ حديث (٦٩٥)، ٣/ ٥١٣ حديث (١٠٢٢)، ٥/ ٣ حديث (٢٣٢٠).

عمار، حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر . . .) الحديث[1].

قال ابن حزم في «المحلَّى»: (هذا حديث منقطعٌ لم يتصل ما بين البخاري وصدقةَ بن خالد، ولا يصحُّ في هذا الباب شيء وكلُّ ما فيه موضوعٌ!)[2].

وقد رَدَّ قولَ ابنِ حزم: الأئمةُ ابن الصلاح والنَّووي والزَّرْكَشيُّ والحافظُ وغيرهم[3].

وأَطْنَب الحافظ في بيان طُرقه وإثباتِ اتصالِه وصحته وأنه لا عِلَّةَ له ولا مَطعنَ فيه، وخَتم بحثَه في «تغليق التعليق» بقوله: (وهذا كما تراه قد سُقْتُه من رواية تسعة عن هشام متصلاً، فيهم مثلُ: الحَسن بن سفيان، وعَبْدان، وجعفر الفِرْيابي، وهؤلاء حفَّاظ أثبات).

جـ ـ وصلُ المعلَّقات والمُتابَعَات:

صنَّف الحافظ كتابه «تغليق التعليق»، وَصَل فيه معلَّقات البخاري، فأَطْنَب فيه وأَعْجَب، وأفادَ وأجادَ وبَلَغ المراد، فجاء كتاباً

---

(١) الفتح: ١٠/ ٥١ حديث (٥٥٩٠).

(٢) انظر: المحلى: ٩/ ٥٥ ـ ٦٣ رقم (١٥٦٥).

(٣) انظر: علوم الحديث، ص٦٧ ـ ٦٨؛ صيانة صحيح مسلم، ص٨٢ ـ ٨٣؛ شرح صحيح مسلم للنووي: ١/ ٣٦ ـ ٣٧؛ النكت للزركشي: ٢/ ٤٥ ـ ٤٧؛ الفتح: ١٠/ ٥١ ـ ٥٥؛ التغليق: ٥/ ١٧ ـ ٢٢.

حافلاً ليس لأحد مثلُه ولم يُسبق إليه، والعجيب أنه فرِغ من مُسَوَّدَتِه سنة (٨٠٣هـ) وعمره ثلاثون سنة[1]!.

ولخص الحافظ هذا الكتاب في فصل عظيم جليل في «هدي الساري» استغرق (٧٣) صفحة كبيرة، وجعله كالعنوان لهذا الكتاب كما قال هو في خاتمة هذا الفصل.

وقال في أوائل هذا الفصل ـ بعد بيان سبب إيراد المعلقات وشرح أحكامها وذكر أمثلتها ـ:

(وهذا حين الشروع في سياق تعاليقه المرفوعة، والإشارة إلى من وصلها، وأضفتُ إلى ذلك المتابَعات لالتحاقها بها في الحُكْم. وقد بَسطتُ ذلك جميعَه في تصنيف كبير سميته: «تغليق التعليق»، ذكرتُ فيه جميع أحادِيثه المرفوعة وآثارِه الموقوفة، وذكرت من وصلها بأسانيدي إلى المكان المعلَّق، فجاء كتاباً حافلاً وجامعاً كاملاً، لم يُفْرِده أحد بالتصنيف).

وقال في خاتمته: (ومن تأمَّل هذا الفصلَ حقَّ تأمُّلِه، عَرف سعة حفظ البخاري وكثرةَ روايته، وجودَة استحضاره وقوةَ ذاكرته، رحمه الله تعالى ورضي عنه وكرَّمه، والله الموفق لا إلـٰه إلا هو)[2].

---

(١) انظر التعريف بهذا السِّفْر في كتابي «ابن حجر العسقلاني ـ أمير المؤمنين في الحديث»، ص٣٩١ـ٤٠١.
(٢) الهدي، ص١٩، ٧٢.

٤ ـ الأحاديث الموقوفة والآثار المقطوعة وفتاوى الصحابة والتابعين وتفاسيرهم، وما يورده في التراجم من أحاديث دون أن يصرِّح بكونها أحاديث:

أورد البخاري في «صحيحه» كثيراً من موقوفات الصحابة والآثار المقطوعة من أقوال التابعين ومن بعدهم، كذلك ذكر كثيراً من تفاسيرهم، وقد تصدَّى الحافظ إلى وَصْلها ولم يَفُتْه منها إلا القليل، وضمَّنَ ذلك في كتابه «تغليق التعليق».

قال الحافظ في «هدي الساري»: (وأمَّا الموقوفات: فإنه ـ أي البخاري ـ يجزم منها بما صحَّ عنده ولو لم يكن على شَرْطِه، ولا يَجزم بما كان في إسناده ضعفٌ أو انقطاعٌ إلا حيث يكون مُنْجَبِراً: إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمَّن قاله.

وإنما يُورِد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لِما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة)[١].

وقال في «النكت على ابن الصلاح»: (أما الموقوفات: فإنه يَجزم بما صحَّ منها عنده ولو لم يَبلغ شرطَه، ويُمرِّض ما كان فيه ضعفٌ وانقطاعٌ.

---

(١) الهدي، ص١٩.

وإذا علَّق عن شخصين وكان لهما إسنادان مختلفان ممَّا يصحّ أحدُهما ويُضَعَّفُ الآخر: فإنه يعبِّر فيما هذا سبيلُه بصيغة التمريض، والله أعلم.

وهذا كله فيما صَرَّح بإضافته إلى النبي ﷺ[1] وإلى أصحابه.

أما ما لم يُصرِّح بإضافته إلى قائل، وهي الأحاديثُ التي يورِدها في تراجم الأبواب من غير أن يصرِّح بكونها أحاديث:

فمنها ما يكون صحيحاً وهو الأكثر.

ومنها ما يكون ضعيفاً، كقوله في باب: «اثنان فما فوقهما جماعة»[2].

ولكن ليس شيءٌ من ذلك ملتحِقاً بأقسام التعليق التي قدمناها إذا لم يَسُقْها مساقَ الأحاديث، وهي قسم مستقلٌّ ينبغي الاعتناءُ بجمعه والكلامُ عليه)[3].

عدد كتب «الجامع الصحيح»:

قال حاجي خليفة: (عدد كتبه مئة وشيء)[4].

---

(١) بين الحافظ قبل هذا حكم التعاليق المرفوعة، وقد ذكرنا ذلك.
(٢) انظر: الفتح: ٢/ ١٤٢ الترجمة المعقودة للحديث (٦٥٨).
(٣) النكت: ١/ ٣٤٣.
(٤) كشف الظنون: ١/ ٥٤٤.

وفي مقدمة «مفتاح الصحيحين» للتوقادي: أن عدد كتب «الجامع الصحيح» (٦٨) كتاباً[١].

وفي «دليل فهارس البخاري» للشيخ مصطفى البَيُّومي: أن عدد كتبه (١٢٦) كتاباً.

وبَلَغ عددُ الكتب في «فهارس البخاري» للأستاذ رضوان محمد رضوان: (٩٢) كتاباً.

وبَلَغ تعدادُ الكتب في «دليل القاري إلى مواضع الحديث من صحيح البخاري» للشيخ عبد الله الغنيمان: (٩١) كتاباً.

وبَلَغ تعدادُ الكتب في «فهرس أحاديث وآثار صحيح البخاري» لخمسة من المؤلفين: (١٠٠) كتاب.

وفي «تيسير المنفعة» لمحمد فؤاد عبد الباقي: بلغ عدد الكتب (٩٧) كتاباً.

وسببُ الاختلاف هو أن تسميةَ بعضِ كتب «الصحيح» ليس محلَّ اتفاقٍ بين رواة «الصحيح»، فبعضُهم يقول: «كتاب كذا»، بينما يقول الآخر عنه: «باب كذا»، فمثلاً: «كتاب التمنِّي» ثَبَت عند بعضِ رواة «الصحيح» لا جميعِهم.

---

(١) مفتاح الصحيحين، ص٤ ـ ٦.

عدد الأبواب في «الجامع الصحيح»:

بَلَغ تعدادُ الأبواب في «دليل القاري إلى مواضع الحديث من صحيح البخاري»: (٣٨٨٢) باباً.

وبلغ تعدادُ الأبواب في «فهرس أحاديث وآثار صحيح البخاري»: (٣٧٣٣) باباً.

بينما بَلَغ تعدادُها في «مفتاح الصحيحين»: (٣٧٣٠) باباً، على ما حرَّره صاحبُه ونصَّ عليه في مقدمته.

وبَلَغ عددُها في «فهارس البخاري»: (٣٧٧٧) باباً تقريباً.

وبلغ تعدادُها في «تيسير المنفعة» على ما عددتُه بجَمْعِ أعدادِ الأبواب في كل كتاب: (٣٩١٨) باباً.

ولعل ما عَدَّه وأحصاهُ العلامة محمد فؤاد عبد الباقي في «تيسير المنفعة» هو أدقُّ وأصوبُ من جميع ما سبقَ، والله أعلم.

عدد الأحاديث[1] المُسْنَدة:

١ ـ عدد الأحاديث بالمكرر:

ـ قال ابن الصلاح: (جملة ما في كتابه «الصحيح» سبعة آلاف

---

(١) انظر عن «عدد أحاديث الصحيح» بأنواعها وبالمكرر وبحذف المكرر: الباعث الحثيث، ص٢٣؛ النكت للزركشي: ١/ ١٨٩؛ تدريب الراوي: ١/ ١٠٢ ـ ١٠٤؛ البحر: ٢/ ٧١٩ ـ ٧٢٢؛ ظفر الأماني، ص١١٩ ـ ١٢٠؛ توجيه النظر: ١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤. مع الحواشي في هذه الفقرة وما بعدها.

ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المتكررة)[1].

ـ وتبعه على ذلك النووي في «التقريب والتيسير»[2].

لكنه خالَفَ هذا في «شرح البخاري» و«تهذيب الأسماء واللغات»، فقيَّد العددَ (بالأحاديث المُسْنَدة)، ولفظه: (جملةُ ما في «صحيح البخاري» من الأحاديث المسنَدة سبعةُ آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة)[3].

ـ قال الحافظ معقِّباً على كلام ابن الصلاح والنووي:

(هكذا أَطْلَق ابنُ الصلاح، وتبعَهُ الشيخُ محيي الدين النوويُّ في «مختصره»، ولكن خالَفَ في «الشرح» فقيَّدها «بالمُسْنَدة» ولفظُه: «جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسنَدة بالمكرر»، فذكر العِدَّة سواءً، فأخرج بقوله: «المُسْنَدة» الأحاديثَ المعلَّقة وما أورده في التراجم والمتابَعَة وبيان الاختلاف بغير إسناد موصِل، فكل ذلك خَرج بقوله «المسنَدة»، بخلاف إطلاق ابن الصلاح)[4].

ثم قال الحافظ: (قال الشيخ محيي الدين ـ النووي ـ: وقد رأيتُ

---

(١) علوم الحديث، ص٢٠؛ صيانة صحيح مسلم، ص١٠٢؛ الهدي، ص٤٦٥.

(٢) تدريب الراوي: ١/ ١٠٢، وهو شرح «التقريب».

(٣) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٥؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٥.

(٤) الهدي، ص٤٦٥.

أن أَذكرها مفصَّلة لتكون كالفِهرست لأبواب الكتاب، وتسهل معرفة مظانِّ أحاديثه على الطلاب. قلت[1]: ثم ساقها ناقلاً لذلك من كتاب «جواب المُتعنِّت» لأبي الفَضْل بن طاهر بروايته من طريق أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّويه السَّرْخَسي)[2].

وساق الحافظ ما ذكره النووي مفصَّلاً، واستدرك عليه باباً باباً بما حرَّرَهُ وأَتْقَنَه وثَبَت لديه بكلامٍ نفيس[3]، ثم قال:

(فجميعُ أحاديثه بالمكرَّر ـ سوى المعلَّقات والمتابَعات ـ على ما حرَّرْتُه وأتقنتُه (٧٣٩٧) سبعةُ آلاف وثلاثُ مئة وسبعةٌ وتسعون حديثاً. فقد زاد على ما ذكروه مائةُ حديث واثنان وعشرون حديثاً، على أنني لا أدَّعي العِصمة ولا السلامة من السهو، ولكن هذا جُهْدُ من لا جُهْدَ له، والله الموفق)[4].

ـ وقام محمد فؤاد عبد الباقي بعدِّ أحاديث «الصحيح» وترقيمها بصورة متسلسلة، فبلغ مجموعُ الأحاديث عنده بالمكرر (٧٥٦٣) حديثاً، لكن يُلاحظ على عمله ما يلي:

---

(١) القائل هو الحافظ.
(٢) الهدي، ص٤٦٥.
(٣) الهدي، ص٤٦٥ ـ ٤٦٨، وانظر كلام النووي في: ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٥ـ٤٩.
(٤) الهدي، ص٤٦٨؛ وانظر: فتح المغيث: ١/ ٣٨ـ٣٩.

أَدخل في التعداد بعضَ المعلَّقات المرفوعة كالأحاديث: (٨٥٠، ٢٣١١، ٥٥٩٠).

كما أدخل في التعداد بعض الأحاديث الموقوفة على الصحابة والتابعين، مسنَدة ومعلَّقة، مثل الأحاديث: (١٧٠، ٦٩٥، ٨٤٨، ١٠٢٢، ١٦٠٨).

والحديث الوارد بإسناد واحد عن صحابيين جعله حديثين، مثلاً: (١٣٩٩، ١٤٠٠).

ولعل ذلك هو منشأ زيادة العدد عمَّا حرره وأتقنه الإمام الحافظ ابن حجر.

تنبيه واستدراك حول اختلاف عدد الأحاديث حسب روايات «الجامع الصحيح»:

عقَّب الحافظ العراقي على ما ذكره ابن الصلاح من عدَّة أحاديث «الصحيح»، فقال: (والمرادُ بهذا العدد رواية محمد بن يوسف الفِرَبْري، فأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمئتي حديث، وأنقصُ الروايات رواية إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي فإنها تنقُص عن رواية الفِربري ثلاث مئة حديث)[1].

---

(١) التقييد والإيضاح، ص٢٧.

ونقل الحافظُ كلامَ شيخه هذا، وردَّ عليه فقال: (وظاهرُ هذا أن النقص في هاتين الروايتين وقعَ من أصل التصنيف أو مفرَّقاً من أثنائه، لأنه اعترَضَ على ابن الصلاح في إطلاقه هذه العِدَّة من غير تمييز قاعدة. وليس كذلك، بل كتابُ البخاري في جميع الروايات الثلاث في العدد سواء. وإنما حَصَل الاشتباه من جهة أن حماد بن شاكر وإبراهيم بن مَعْقِل لمَّا سَمِعا «الصحيحَ» على البخاري فاتَهُما من أواخر الكتاب شيءٌ، فروياه بالإجازة عنه).

ثم بيَّن الحافظ ما فات ابنَ معقل وابنَ شاكر من سماع «الصحيح»، وخَتم بقوله: (فتبيَّنَ أن النقصَ في رواية حماد بن شاكر وإبراهيم بن مَعْقِل إنما حَصَل من طريان الفَوْت لا من أصلِ التصنيف. فظهر أن العِدَّة في الروايات كلها سواء)[1].

وقال الزَّرْكَشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح»[2] مثلَ قولِ العراقي، وهو مُتعقَّبٌ بما قدمناه عن الحافظ في الردِّ على شيخه العراقي.

٢ ـ عدد الأحاديث بحذف المكرر:

ـ قال الإمام ابن الصلاح: عِدَّة أحاديث كتاب البخاري (٤٠٠٠)

---

(١) النكت: ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥؛ ونقله السيوطي في: تدريب الراوي: ١/ ١٠٣؛ والبحر: ٢/ ٧٢١ـ ٧٢٢.

(٢) النكت للزركشي: ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠.

أربعةُ آلاف حديث بإسقاطِ المكرَّرات[1].

ـ وتابعه الإمام النووي على ذلك[2].

ـ وعقد الحافظ في «هدي الساري» فصلاً قيِّماً بيَّنَ فيه (عِدَّة ما لكلٍّ صحابي في «صحيح البخاري» موصولاً ومعلَّقاً)، وتعرَّض فيه لكلام ابن الصلاح والنـووي من كون جملـة أحاديثـه بحذف المكـرر (٤٠٠٠) حديث، وقال في صدر هذا الفصل: (وسيظهر لك أنه لا يَبْلغ هذا القَدْر، ولا يُقارِبُه).

ثم سـرَد أسـماءَ الصحابـة الذين لهم رواية في «الصحيح» على حروف المعجم، وذكر عدَّة ما لكلٍّ منهم من أحاديث، وختم الفصلَ بقوله: (فجميعُ ما في «صحيح البخاري» من المتون الموصولة بلا تكرير على التحرير: ألفا حديث وست مئة حديث وحديثان. ومن المتون المعلَّقة المرفوعة التي لم يُوصِلْها في موضع آخر من «الجامع» المذكور: مئة وتسعة وخمسون حديثاً. فجميع ذلك ألفا حديث وسبعُ مئة وأحد وستون حديثاً. وبين هذا العدد الذي حرَّرتُه والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوتٌ كبير، وما عرفتُ من أين أتى الوَهَم في ذلك، ثم تأوَّلْتُه على أنّه يَحتمل أن يكون العادُّ الأول الذي قلَّدوه في ذلك، كان إذا رأى الحديث

---

(١) علوم الحديث، ص٢٠؛ صيانة صحيح مسلم، ص١٠٢.

(٢) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٥؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٥.

مطـوَّلاً في موضع ومختصراً في موضع آخر، يَظنُّ أن المختصَر غيـر المطوَّل، إما لبُعْدِ العهد به، أو لقلَّة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النَّمط شيءٌ كثير، وحينئذٍ يتبيَّن السببُ في تفاوت ما بين العددين، والله الموفق)[1].

وقد ذكـر الحافظ في آخر «فتح الباري» ما يخالف ذلـك قليـلاً، فقال: (فجميع ما في «الجامع» موصولاً ومعلَّقاً بغير تكرار: ألفا حديث وخمس مئة حديث وثلاثة عشر حديثاً، فمن ذلك المعلَّق وما في معناه من المتابعة مئة وستون حديثاً، والباقي موصول)[2].

ـ وفي ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي وتعدادِه للأحاديث بالمكرَّر، وتبيانِ أطراف كلِّ حديث، ثم حَصْر عددِ الأحاديث بلا تكرار، بلَغ العددُ عنده (٢٦٠٧)، وهو قريبٌ جداً مما ذكره الحافظ.

ـ وقام العلاَّمة المحـدِّث محمد ناصـر الديـن الألبـاني بـاختصار «الجامع الصحيح»، فبلغ عنـده عدد الأحاديـث المرفوعـة المسنَدة بلا تكرار (٢٧٥٢) حديثاً.

عدد المعلَّقات والمتابَعات والتنبيه على اختلاف الروايات:

حـرَّر الحافظ في الفصل العاشر من «هدي الساري» عدد مـا في

---

(١) الهدي، ص٤٧٤ ـ ٤٧٧.

(٢) الفتح: ١٣/ ٥٤٣، وانظر: ١/ ٨٤ شرح الحديث (٢٩).

«الصحيح» من التعاليق والمتابَعات في كل كتاب من كتبه على ترتيبها، ثم ختم البحث فقال: (فجملةُ ما في الكتاب من التعاليق: (١٣٤١) ألف وثلاث مئة وأحد وأربعون حديثاً، وأكثرها مكرَّر مخرَّج في الكتاب أصولُ متونه، وليس فيه من المتون التي لم تُخَرَّج في الكتاب ولو في طريق أخرى إلا مئة وستون حديثاً، قد أفردتُها في كتاب مفرَد لطيف متَّصلة الأسانيد إلى مَن عَلَّق عنه.

وجملةُ ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات: (٣٤١) ثلاث مئة وأحد وأربعون حديثاً)[١].

العدد الإجمالي للأحاديث (المسندة والمعلقة والمتابعات):

بعد أن ذكر الحافظ أن عدد الأحاديث المسندة بالمكرر: (٧٣٩٧)، والتعاليق (١٣٤١)، والمتابعات (٣٤١)، قال: (فجميعُ ما في الكتاب على هذا بالمكرَّر: (٩٠٨٢) تسعةُ آلاف واثنان وثمانون حديثاً. وهذه العِدَّة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم)[٢].

وقال مثله في آخر «فتح الباري»[٣].

---

(١) الهدي، ص٤٦٩.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) الفتح: ١٣/ ٥٤٣.

قلت: وفيه تأمل، حيث ينقص العدد عما ذكره الحافظ ثلاثة أحاديث، وذلك لأن حاصل جمع الأنواع الثلاثة هو: (٧٣٩٧+ ١٣٤١+ ٣٤١=٩٠٧٩). والله أعلم.

عدد الآثار الموقوفة على الصحابة والمقطوعة عن التابعين فمن بعدهم:

قال الحافظ في آخر «فتح الباري» ـ بعد أن ذكر عدة الأحاديث بأنواعها ـ: (وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم: (١٦٠٨) ألف وست مئة وثمانية آثار وقد ذكرتُ تفاصيلها عقب كل كتاب ولله الحمد. وفي الكتاب آثار كثيرة لم يُصرِّح بنسبتها لقائلٍ مسمًّى ولا مُبْهَم خصوصاً في «التفسير» وفي التراجم، فلم يدخل في هذه العِدّة، وقد نبَّهتُ عليها أيضاً في أماكنها)[1].

«الجامع الصحيح» لم يَستوعب الحديثَ الصحيح، ولا التزم مصنِّفُه ذلك:

قال إبراهيم بن معقل النَّسفي: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (ما أَدخلتُ في كتابي «الجامع» إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصِّحَاح لحالِ الطول).

---

(١) المصدر السابق نفسه، وأشار إلى ذلك في الهدي، ص٤٦٩.

وفي رواية عن البخاري قال: (ما أدخلتُ في هذا الكتاب ـ يعني «جامعه الصحيح» ـ إلا ما صَحَّ، وتركتُ من الصحاح كي لا يطولَ الكتاب)[1].

وقال أبو بكر الإسماعيلي: سمعت من يحكي عن البخاري، أنه قال: (لم أُخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركتُ من الصحيح أكثر)[2].

ونقله الحافظ في «هدي الساري» وفيه زيادة: (قال الإسماعيلي: لأنه لو أَخرج كلَّ صحيح عنده، لجمَعَ في الباب الواحد حديثَ جماعة من الصحابة، ولذكرَ طريقَ كل واحد منهم إذا صحَّتْ، فيصير كتاباً كبيراً جداً)[3].

وأورد الحافظ في «تغليق التعليق» توضيحاً آخر، فقال: (قال الإسماعيلي: فإخراجُه ما أخرج صحيحٌ محكومٌ بصحته، وليس تركُ ما

---

(١) أسامي من روى عنهم البخاري، ص٦٨؛ مقدمة الكامل لابن عدي: ١/ ١٣١؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٨ ـ ٩؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٥؛ الإرشاد للخليلي: ٣/ ٩٦٢؛ تقييد المهمل: ١/ ٥٠؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٣؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤؛ تهذيب الكمال: ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨؛ ٢٤/ ٤٤٢؛ السير: ١٢/ ٤٠٢؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢١؛ الهدي، ص٧؛ التغليق: ٥/ ٤٢٠.

(٢) شروط الأئمة الخمسة، ص١٦٠.

(٣) الهدي، ص٧؛ ونقله السخاوي في فتح المغيث: ١/ ٣٦ ـ ٣٧.

تركَ حُكْماً منه بإبطاله، وقد نَحَا نحوَهُ ممن عرفتُه من المؤلِّفين جماعة)[1].

ويشهد لذلك ما ذكرناه من قول البخاري: (أحفظُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ)، والذي أودعه في «جامعه» دون ذلك بكثير.

ويؤيِّده أيضاً عنوانُ كتابه: (الجامعُ المُسْنَد الصحيح المختصَر)، فوصْفُه بـ(المختصر) دليلٌ على أنه لم يَقْصِد الاستيعاب.

وتقدم قولُ إسحاق بن راهَوَيْه وغيرِه: (لو جمعتم كتاباً مختصراً لسُنَنِ النبي ﷺ)، فقال البخاري: (فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمع هذا الكتاب)[2].

وعلَّق أبو بكر الحازمي على هذا فقال: (فقد ظهر بهذا أنَّ قَصْدَ البخاري كان وَضْعَ مختصر في الحديث، وأنه لم يَقْصِد الاستيعابَ لا في الرجال، ولا في الحديث)[3].

أقوال الأئمة في أن البخاري لم يستوعب الحديث الصحيح في «جامعه»، وليس هناك مصنف استوعب الصحيح من حديث النبي ﷺ، بل لم تستوعبه الكتب الستة مجتمعة:

ـ قال أبو عبد الله الحاكم في خطبة كتابه «المستدرك على

(١) التغليق: ٥/٤٢٦.
(٢) انظر: ص٣٣٢ فقرة «الباعث على تصنيفه».
(٣) شروط الأئمة الخمسة، ص١٦٣.

الصحيحين»: (لم يَحكما ولا واحدٌ منهما أنه لم يَصحَّ من الحديث غيرُ ما أخرجه)[1].

ـ وقال البيهقي في «المدخل»: (وقد بقيتْ أحاديثُ صِحاح لم يُخْرجاها، وليس في تركهما إياها دليلٌ على ضَعْفِها، وعُذْر البخاري كي لا يطولَ الكتاب فيُملّ، فإنه قال: وتركتُ من الصحاح لحال الطول)[2].

ـ وقال ابن الصلاح: (لم يَستوعبا الصحيح في «صحيحيهما» ولا التزما ذلك)[3].

ـ وتابعه النووي في «التقريب والتيسير»[4].

وقال في «شرح صحيح مسلم»: (إن البخاري ومسلماً لم يلتزما استيعابَ الصحيح، بل صحَّ عنهما تصريحُهما بأنهما لم يَستوعباه، وإنما قَصَدا جَمْعَ جُمَلٍ من الصحيح، كما يَقْصِدُ المصنِّف في الفقه جمعَ جُملةٍ من مسائله، لا أن يحصُر جميعَ مسائله)[5].

ـ وقال ابن كثير: (ثم إن البخاري ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع

---

(١) المستدرك: ١/ ٢.
(٢) النكت للزركشي: ١/ ١٧٢ ـ ١٧٣.
(٣) علوم الحديث، ص١٩.
(٤) تدريب الراوي: ١/ ٩٨.
(٥) شرح صحيح مسلم: ١/ ٤٥.

ما يُحْكَم بصحته من الأحاديث، فإنهما قد صحَّحا أحاديثَ ليست في كتابيهما، كما يَنقل الترمذيُّ وغيرُه عن البخاري تصحيحَ أحاديث ليست عنده، بل في السنن وغيرها).

ثم قال: (وقد خُرِّجتْ كتبٌ كثيرة على الصحيحين، يؤخَذ منها زيادات مفيدة، وأسانيدُ جيدة، كصحيح أبي عَوَانة، وأبي بكر الإسماعيلي، والبَرْقاني، وأبي نُعيم الأصبهاني، وغيرهم. وكُتُبٌ أُخَر التزم أصحابُها صحَّتَها، كابن خُزيمة، وابن حِبَّان البُسْتي، وهما خير من «المستدرك» بكثير، وأنظفُ أسانيدَ ومتوناً.

وكذلك يوجد في «مسند الإمام أحمد» من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما ولا عند أحدهما، بل ولم يُخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه)[1].

ووصف العلاَّمة المحدِّث أحمد شاكر كلامَ ابن كثير هذا بأنه: كلامٌ جيدٌ محقَّقٌ.

ـ وقال الحافظ السَّخاوي: (وبالجملة: فكتاباهما أصحُّ كُتُب الحديث، ولكنهما لم يستوعبا كلَّ الصحيح في كتابيهما، بل لو قيل: إنهما لم يستوعبا مشروطهما لكان موجَّهاً، وقد صرَّح كل منهما بعدم

---

(١) الباعث الحثيث، ص٢٣، ٢٥.

الاستيعاب)[1].

وأقوال الأئمة في هذا كثيرة منتشرة، وهي متفقة على أن الشيخين لم يستوعبا الصحيح في كتابيهما، وهي مبسوطة في كتب مصطلح الحديث.

●● ومما تقدم يتبين أن ما أورده الدارقطني في كتابه «الإلزامات»[2] والذي ألزم فيه البخاريَّ ومسلماً إخراجَ أحاديثَ وجدها على شرطهما وليست بمذكورة في كتابيهما: ليس بلازمٍ، وقد ردَّ الأئمة ذلك عليه.

قال السَّخاوي: (إلزامُ الدارقطنيِّ لهما في «جزء» أفرده بالتصنيف بأحاديثَ رجالٍ من الصحابة رُويت عنهم من وجوه صِحاح، تركاها مع كونها على شَرْطهما، وكذا قولُ ابن حِبَّان: ينبغي أن يُناقَشَ البخاريُّ ومسلمٌ في تركهما إخراجَ أحاديثَ هي من شَرْطهما: ليس بلازمٍ)[3].

---

(١) فتح المغيث: ١/ ٣٣.
(٢) كتاب «الإلزامات» للإمام الجهبذ أبي الحسن الدارقطني، جمع فيه ما وجده على شرط الشيخين من الأحاديث وليست بمذكورة في «الصحيحين» وألزمهما ذكرها. انظر: الرسالة المستطرفة، ص٢٣.
(٣) فتح المغيث: ١/ ٣٤، وانظر أيضاً: صيانة صحيح مسلم، ص٩٣ ـ ٩٥؛ شرح صحيح مسلم للنووي: ١/ ٤٥؛ النكت للزركشي: ١/ ١٧٤؛ البحر: ٢/ ٧٣٤؛ توجيه النظر: ١/ ٢٢٨ـ٢٢٩.

رواة الصحيح:

أ ـ عدد من سمع «الجامع الصحيح» من البخاري، وتواتره عنه:

قال أبو العباس أحمد بن عبد الله الصفار البَلْخيُّ: سمعت أبا إسحاق المُسْتَملي، يروي عن محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ أنه كان يقول: (سَمِع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعونَ ألف رجل، فما بقي أحدٌ يرويه عنه غيري)(١).

وذكره الحافظ في «هدي الساري» وتعقَّبه فقال: (وأطْلَق ـ الفِربري ـ ذلك بناءً على ما في علمه، وقد تأخَّر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِيْنَة البَزْدَوِيُّ، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمئة)(٢).

وقال نحوه في «تغليق التعليق»(٣).

قلت: وقولُ الحافظ هذا أوْلى وأحسنُ من قولِ الذهبي في ترجمة

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٩؛ تقييد المهمل: ١/ ١٥؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٤؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٤؛ المنتظم: ١٢/ ١١٥؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢١؛ جامع الأصول: ١/ ١٨٦؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٣؛ السير: ١٢/ ٣٩٨، ٤٦٩.

(٢) الهدي، ص٤٩١، وتصحف (قرينة) إلى (قريبة).

(٣) التغليق: ٥/ ٤٣٦.

الفَرَبْرِيّ في «سير أعلام النبلاء»: (ويُروى ـ ولم يصحَّ ـ أن الفربري قال: سَمِع «الصحيح» من البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أحدٌ يرويه غيره). ثم ذكر أن أبا طلحة البَزْدَوي بقي إلى سنة (٣٢٩هـ)(١).

قال الإمام النووي: (اعلَمْ أن «صحيح البخاري» رحمه الله تعالى متواترٌ عنه من رواية الفربري)(٢).

وقال ابنُ رُشَيْد: (ثم تواترَ الكتابُ من الفِربري، بل زاد، فتطوَّق به المسلمون، وانعقد الإجماع عليه، فلَزِمت الحُجّة، ووضَحت المَحَجَّة، والحمد لله)(٣).

ب ـ أشهر رواة «الجامع الصحيح» عن البخاري (وهم الطبقة الأولى من رواته):

أشهرُ من روى «الصحيح» عن مصنِّفه خمسة أئمة، وأشهر الخمسة الإمام الفربري، وقد روى عن كل واحد منهم جماعة، وهذا تعريف بهؤلاء الأكابر، ثم نذكر مشاهير الرواة عنهم.

قال الحافظ في خطبة كتابه العظيم «فتح الباري»:

(اتصلَتْ لنا روايةُ البخاري عنه:

---

(١) السير: ١٥/ ١٢.
(٢) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢١.
(٣) إفادة النصيح، ص١٩.

من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْر الفِرَبْرِي، وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاث مئة، وكان سماعُه للصحيح مرتين: مرةً بِفِرَبْر سنة ثمان وأربعين، ومرَّةً ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومئتين.

ومن طريق إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجَّاج النَّسَفي، وكان من الحفَّاظ، وله تصانيف، وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومئتين، وكان فاته من «الجامع» أوراقٌ رواها بالإجازة عن البخاري، نَبَّه على ذلك أبو علي الجَيَّاني في «تقييد المُهْمَل»[1].

ومن طريق حماد بن شاكر النَّسَوي، وأظنُّه مات في حدود التسعين[2]، وله فيه فَوْتٌ أيضاً.

ومن رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِيْنَة ـ بقاف ونون بوزن يَسِيرة ـ البَزْدَوِي بفتح الموحدة وسكون الزاي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مئة، وهو آخر من حَدَّث عن البخاري بصحيحه، كما جزم به ابنُ ماكَوْلا وغيره.

وقد عاش بعده ممن سَمِع من البخاري القاضي الحُسينُ بن إسماعيل المَحَامِلي ببغداد، ولكن لم يكن عنده «الجامعُ الصحيح»،

---

(١) انظر: تقييد المهمل: ١/ ٦٢.

(٢) توفي سنة (٣١١هـ) كما سأبين في ترجمته.

وإنما سَمِع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قَدْمة قَدِمَها البخاري، وقد غَلِطَ من روى «الصحيح» من طريق المَحَامِلي المذكور غَلطاً فاحشاً)[1].

١ ـ محمد بن يوسف الفِرَبْرِي[2] (٢٣١ ـ ٣٢٠هـ):

محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بِشر الفِربـري، الإمـام العالـم المحدِّث الثِّقة.

وُلد سنة (٢٣١هـ)، نصَّ على ذلك وقيَّدَه بالحروف: السَّمعاني وابن نُقْطة والنَّووي وابن خَلِّكان والذهبي[3].

ومات لعشر بَقين من شوال سنة عشرين وثلاث مئة، وقد أشرف على التسعين.

---

(١) الفتح: ١/ ٥.

(٢) انظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف للدارقطني: ٤/ ١٨٩٦ ـ ١٨٩٧؛ الإكمال: ٧/ ٨٤؛ الأنساب: ٩/ ٢٦٠ ـ ٢٦١؛ معجم البلدان: ٤/ ٢٤٦؛ التقييد لابن نقطة: ١/ ١٣١ ـ ١٣٢؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٥٩ ـ ٦٠؛ وفيات الأعيان: ٤/ ٢٩٠؛ السير: ١٥/ ١٠ ـ ١٣؛ الوافي بالوفيات: ٥/ ٢٤٥؛ التغليق: ٥/ ٤٣٥؛ الهدي، ص٤٩١ ـ ٤٩٢، وغير ذلك.

(٣) وذكر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في رسالته «تحقيق اسمي الصحيحين»، ص١٣ ـ ١٤: أنه ولد سنة (٢٤١هـ) وهو ذهول وخطأ، والصواب (٢٣١هـ) كما نقلته عن جماعة من الأئمة مقيداً بالحروف، وأكد الذهبي ذلك بأنه توفي سنة (٣٢٠هـ) وقد أشرف على التسعين.

قال الفَرَبْرِيُّ: (سمعتُ «الجامعَ» في سنة ثمان وأربعين ومئتين، ومرة أخرى سنة اثنتين وخمسين ومئتين)(١).

وفي رواية عن الفِرَبري قال: (أنبأنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة البخاري، قراءةً عليه وأنا أسمعُ، مرتين: مرَّةً ببخارى، ومرة بِفَرَبْر)(٢).

وقال النَّووي: (رُوِّينا عن الإمام أبي نصر أحمد بن محمد الكَلاَباذِيِّ قال: كان سماعُ الفِربري من البخاري - يعني «صحيحه» - مرتين: مرة بِفَرِبر سنة ثمان وأربعين ومئتين، ثم مرة ببخارى سنة ثنتين وخمسين ومئتين)(٣).

قلت: فيكون عُمُره في السماع الأول سبع عشرةَ سنة، وفي السماع الثاني إحدى وعشرين سنة، وهي سِنٌّ واعيةٌ متيقِّظة مُتْقِنة ضابِطة.

وبنى الشيخُ عبد الفتاح أبو غدة على أن الفِربري ولد سنة (٢٤١هـ)، فعليه يكون عمره في السماع الأول نحوَ ثماني سنين، وفي السماع الثاني

---

(١) السير: ١٥/ ١١.
(٢) المعجم المفهرس للحافظ، ص٢٥.
(٣) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٦٠؛ وقد ذكره الكلاباذي في رجال البخاري: ١/ ٢٤؛ ونقله عنه أيضاً: ابن نقطة في التقييد: ١/ ١٣٢.

إحـدى عشـرة سـنة، قال: (وهي سِنٌّ واعيةٌ ضابطةٌ يقِظة عند بعض الناشئين والسلف الصالحين!)[1].

وما اعتمد عليه الشيخ من سنة ولادة الفربري غلطٌ ظاهرٌ، والقولُ بتحمُّلِه «صحيحَ البخاري» وهو ابنُ ثمان سنين فيه وقفةٌ طويلة وتأمُّلٌ شـديد، فلا يُعقل من غـلامٍ في هذه السِّنّ أن يَتحمَّل بإتقان كتاباً مثل «الجامع الصحيح»، ثم يرويه للخلق!!.

حَـدَّث عن الفِربري خلق كثير، ورحلوا إليـه مـن أنحاء الدنيـا، وسـمعوا منـه «الجامع الصحيح». وسـيأتي التعريف بأشـهر من روى «الصحيح» عنه.

قال الحافظ في «فصل رواة كُتُب البخاري»: (فأشهرُهم بالروايةِ عنه: الفِربري محمد بن يوسف بن مطر بن صالح، روى عنه «الجامع الصحيح»، وكتابَ «خَلْق أفعال العباد»، وغيرَ ذلك، وروايتُه للصحيح أتمُّ الروايات)[2].

وقال ابنُ رُشَيْد: (والطريقُ المعروفُ اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتّصال السماع: طريقُ الفربري، وعلى روايته اعتمد الناس؛ لكمالها وقُربِها وشهرةِ رجالِها)[3].

---

(١) تحقيق اسمي الصحيحين، ص١٤.
(٢) التغليق: ٥/ ٤٣٥.
(٣) إفادة النصيح، ص١٨.

٢ - إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي[١] (توفي ٢٩٤ أو ٢٩٥هـ):

أبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقِل الحجَّاج النَّسفي، الإمام الحافظ الفقيه المجتهد قاضي مدينة نَسَف. قال السَّمعاني في «الأنساب»: (كان من جِلَّة أهل السنة وأصحاب الحديث ومن ثقاتهم وأفاضلها). له رحلة واسعة، وسمع: قتيبة بن سعيد، وهشام بن عمار، وأبا كُريب، وأحمد بن مَنيع، وطبقتهم. وأخذ الحديث عن البخاري.

قال الحافظ في خطبة «فتح الباري»: (كان من الحفاظ، وكان فاتَهُ من «الجامع» أوراقٌ رواها بالإجازة عن البخاري، نبَّه على ذلك أبو علي الجَيَّاني في «تقييد المُهْمَل»)[٢].

توفي سنة (٢٩٤هـ) أو (٢٩٥هـ).

٣ - حماد بن شاكر[٣] (توفي سنة ٣١١هـ):

أبو محمد حماد بن شاكر بن سَوِيَّة النَّسوي[٤]، الإمام المحدِّث

---

(١) انظر ترجمته في: الإرشاد: ٣/ ٩٦٨؛ الأنساب: ١٢/ ٨١؛ معجم البلدان: ٥/ ٢٨٥؛ السير: ١٣/ ٤٩٣؛ تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٨٦ - ٦٨٧؛ الوافي بالوفيات: ٦/ ١٤٩؛ طبقات المفسّرين: ١/ ٢٤؛ وغير ذلك.

(٢) الفتح: ١/ ٥؛ وانظر: تقييد المهمل: ١/ ٦٢.

(٣) انظر ترجمته في: الإكمال: ٤/ ٣٩٤ - ٣٩٥؛ التقييد: ١/ ٣١٤؛ السير: ١٥/ ٥؛ توضيح المشتبه: ٥/ ٢١٢؛ النكت للحافظ: ١/ ٢٩٤ - ٢٩٥؛ المعجم المفهرس له، ص٢٧؛ التغليق: ٥/ ٤٣٥.

(٤) في السير: (النسفي)، وقد ترجم له جعفر المستغفري في «تاريخ نسف».

الصدوق.

حدَّث عن البخاري، والترمذي، وعيسى بن أحمد العَسْقَلاني، وغيرِهم.

وروى عنه غير واحد.

قال جعفر بن محمد المُسْتَغْفِريُّ في «تاريخ نَسَف»: (روى عن محمد بن إسماعيل: «الجامع»، ثقةٌ مأمون، رحل إلى الشام)[1].

توفي سنة (٣١١هـ)، قاله ابن ماكولا وغيره.

وروايتُه للصحيح فيها فَوْتٌ كما تقدَّم، قال الحافظ في «تغليق التعليق»: (وحماد بن شاكر روى عنه «الصحيح» إلا أوراقاً من آخِرِه رواها بالإجازة).

٤ ـ منصور بن محمد البزدوي[2] (توفي سنة ٣٢٩هـ):

أبو طلحة بن منصور بن علي بن قَرِيْنَة بن سوية البَزْدَوِيُّ النَّسَفيُّ دِهْقَانُ قرية بَزْدة. الإمام المُعَمَّر الشيخُ الكبيرُ المُسْنِدُ.

---

(١) التقييد لابن نقطة: ١/ ٣١٤.

(٢) انظر ترجمته في: الإكمال: ٧/ ٢٤٣؛ التقييد: ٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩؛ السير: ١٥/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠؛ توضيح المشتبه: ١/ ٤٥١؛ التغليق: ٥/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦؛ الهدي، ص٤٩١؛ الفتح: ١/ ٥؛ لسان الميزان: ٦/ ١٠٠.

قال ابن ماكولا: (حدَّث عن محمد بن إسماعيل بكتاب «الجامع الصحيح»، وهو آخِرُ من حَدَّثَ به عنه، وكان ثقة).

وقال جعفر المستغفري في «تاريخ نَسَف»: (يُضَعِّفون روايتَه من جهة صِغره حيث سَمِعَ، ويقولون: وجدوا سماعَهُ بخطِّ جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دِهْقان تُوبَن، فقرؤوا كلَّ الكتاب من أصلِ حماد بن شاكر)[1].

وكذا قال غير واحد بأنَّ أبا طلحة هو آخر من روى «الصحيح» عن البخاري، منهم: الذهبي، والسبكي، وابن ناصر الدين، والحافظ.

٥ ـ مَهِيب بن سُليم البخاري:

ذكره الحافظ أبو يعلى الخليلي في رواة «الجامع الصحيح» عن البخاري، وتابعه الحافظ في «تغليق التعليق»[2].

وترجم له الخَليلي فقال: (أبو حسان مَهيب بن سُليم: بخاري ثقة، متفَق عليه، مُكْثِرٌ عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه «المبسوط» وكتباً أخرى لم يروِها غيره)[3].

---

(١) التقييد: ٢/ ٢٥٩؛ السير: ١٥/ ٢٧٩؛ وذكره السمعاني في الأنساب: ٣/ ٩٩: رسم «التُّوْبَنِي»، وتُوْبَن: قرية من قرى نسف.
(٢) الإرشاد: ٣/ ٩٥٩، التغليق: ٥/ ٤٣٥.
(٣) الإرشاد: ٣/ ٩٧٣.

وترجم الأمير له ولأبيه فقال: (أبو عُمر سُليم بن مجاهد بن بعيش: **روى عن**: موسى بن إسماعيل، والقَعْنَبي، وعبدِ الله بن رجاء، وعبد الله ابن يزيد المقرئ، وغيرِهم. مات في سنة خمس وخمسين ومئتين. **روى عنه**: ابنه أبو حسان مَهيب بن سُليم.

وابنه أبو حسان مهيب بن سليم بن مجاهد بن بعيش: حدَّث عن أبيه، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وظُلَيْم بن حُطَيط. حدَّث عنه أبو عبيدة بن عروة السلمي، وغيره)[1].

جـ - المَحَامِلي[2] وما قيل في روايتِه «الجامعَ الصحيحَ» عن البخاريِّ، وروايةِ «الصحيح» من طريقه:

●● أبو عبد الله الحُسينُ بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل البغدادي المَحَامليُّ، الإمام العلاّمة، الحافظ الثقة، القاضي الفقيه، مُسْنِد الوقت، شيخُ بغداد ومحدِّثها.

ولد في أول سنة (٢٣٥هـ)، وأول سماعه في سنة (٢٤٤هـ).

سمع من: محمدِ بن إسماعيل البخاري، وعَمْرو بن علي

---

(١) الإكمال: ٧/ ٤٣٠؛ وانظر: توضيح المشتبه: ٩/ ٢٤٣.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٨/ ١٩ - ٢٣؛ الأنساب: ١١/ ١٥٣؛ السير: ١٥/ ٢٥٨ - ٢٦٣؛ تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٢٤ - ٨٢٦؛ الوافي بالوفيات: ١٢/ ٣٤١-٣٤٢؛ وغير ذلك.

الفَلأَس، ومحمد بن عبد الرحيم صاعِقة، وخلق كثير.

وصار أسنَدَ أهل العراق مع التصدُّر للإفادة والفُتيا ستين سنة، وولي قضاء الكوفة ستين سنة، وكان محموداً في ولايته.

أملَى مجالس عدَّة، وكان يحضُر مجلسه عشرة آلاف رجل.

عُمِّرَ طويلاً، وكانت وفاته سنة (٣٣٠هـ) عن نحو (٩٥) سنة رحمه الله.

●● ذكر السمعاني والمِزِّيُّ والذهبيُّ أنَّ المحاملي روى عن البخاري[١].

وقال الخطيب: آخِرُ مَن حَدَّث عن البخاريِّ ببغدادَ الحُسين بن إسماعيل المَحَامِلي[٢].

وتابَعَه عليه: ابنُ أبي يعلى، وابن عساكر، والنووي، والمِزِّيّ[٣].

ولم يذكره الحافظ في «هدي الساري» في «رواة الجامع الصحيح» بل أورده في جملة كبار الآخذين عن البخاري، وقال: (وهو آخِرُ مَن

(١) الأنساب: ١١/ ١٥٣؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٣٤؛ السير: ١٥/ ٣٥٩.
(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٥.
(٣) طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٥؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٣٧؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٣٤.

حَـدَّثَ عنه ببغدادَ)، كما قال الخطيب وغيره. وقـال مثلَـه في «تغليـق التعليق»[١].

وذكر في «تغليق التعليق» أنَّ أبا طلحة البَزْدَوِيَّ هو آخِرُ من كان يَروي «الصحيح» عن البخاري موتاً، ثم قال: (وأَطْلَقَ جعفر المُسْتَغْفِرِيُّ الحافِظ أنَّه ـ أي: البَزْدوي ـ آخر من حدَّث عن البخاري، وليس جيداً، لأنَّ الحُسين بن إسماعيل المَحَامِليَّ عاش بعده مدَّةً، وكان عنده عن البخاري جُملةُ أحاديث)[٢].

وهذا يُفيد بأن المَحامِلي لم يَحمل كلَّ «الصحيح» عن البخاري، وقد أكَّد ذلك الحافظُ في فاتحة «فتح الباري» وصرَّح به فقال: (وقد عاش بعد البَزْدَوِي ممَّن سَمِعَ من البخاري: القاضي الحُسينُ بن إسماعيل المَحَامِليُّ ببغداد، ولكن لم يكن عنده «الجامع الصحيح»، وإنَّما سمع مجالسَ أملاها ببغداد في آخر قَدْمَةٍ قَدِمَها البخاري، **وقد غَلِطَ مَن روى «الصحيح» من طريق المَحَامِلي المذكور غَلْطاً فاحشاً)**[٣].

د ـ رواة «الصحيح» عن الفربري (وهم الطبقة الثانية من رواة الصحيح):

روى «الجامعَ الصحيح» عن الفِربري خلقٌ كثير، ذكروا منهم تسعةً

---

(١) الهدي، ص٤٩٢؛ التغليق: ٥/ ٤٣٩.
(٢) التغليق: ٥/ ٤٣٥ـ٤٣٦.
(٣) الفتح: ١/ ٥؛ ونقله عنه السيوطي في البحر: ٢/ ٥٨٦.

من الأئمة الحفَّاظ، يمثّلون الجيلَ الثاني الفاضل المبارك ممن سمع «الصحيح» وضَبطوه وأَتْقَنوه، ورووه كما تحمَّلوه، وأدَّوه كما وَعوه.

وهؤلاء السادة هم[1]:

١ ـ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن المِصْري، الإمام الحافظ المجوِّد الكبير، سمع «الصحيح» بخراسان من الفَرَبْرِيِّ، وكان أولَ من جَلَب «الصحيحَ» إلى مصر، وحَدَّث به. توفي سنة (٣٥٣هـ)[2].

٢ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البَلْخِيّ المُسْتَملي، الإمام الحافظ أحدُ الثقات المُتقِنين ببَلْخ. كان سماعه للصحيح في سنة (٣١٤هـ). توفي سنة (٣٧٦هـ)[3].

٣ ـ أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيْكَتي. لم أقف له على ترجمة.

٤ ـ أبو زَيْد محمد بن أحمد بن عبد الله المَرْوَزِيُّ، الإمامُ المُفتي الفقيه شيخُ الشافعية، وأحدُ أئمةِ المسلمين. روى «الصحيح» عن

---

(١) ذكر الغساني منهم ستة: تقييد المهمل: ٢/ ٥٦٦؛ وذكر النووي ثمانية: ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢١؛ وذكر الحافظ التسعة: الفتح: ١/ ٥ ـ ٦؛ المعجم المفهرس، ص٢٥ ـ ٢٧؛ تغليق التعليق: ٥/ ٤٤٤ ـ ٤٤٦؛ ونقله عنه السيوطي في البحر: ٢/ ٥٨٦ ـ ٥٨٩.

(٢) السير: ١٦/ ١١٧ ـ ١١٩.

(٣) السير: ١٦/ ٤٩٢.

الفَرَبري، وهو أجلُّ من رواه، وحدَّث به بمكـة وغيرهـا. توفي سـنة (٣٧١هـ)[١].

٥ ـ أبو علي محمد بن عُمر بن شَبُّويه الشَّبُّوِيُّ، الشيخ العالم الثقة الفاضل، أحدُ كبار مشايخ الصوفية. سمع «الصحيح» من الفِربري سنة (٣١٦هـ)، وحَدَّثَ به بمَرو في سنة (٣٧٨هـ)[٢].

٦ ـ أبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجُرْجَاني، رحل إلى الشام ومصر، وروى «الصحيحَ» عن الفَربري بالبصرة. توفي سنة (٣٧٣ أو ٣٧٤هـ)[٣].

٧ ـ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّوْيَهْ السَّرْخَسي المشهور بـالحَمُّوْيِي[٤]، الإمام المحدِّث المُسـنِد الثقـة. سمع «الصحيحَ» من الفَربري سنة(٣١٦هـ). مولده في سنة(٢٩٣هـ)، وتوفي سنة (٣٨١هـ)[٥].

٨ ـ أبو الهيثم محمد بن مكّي بن محمد المَرْوَزِيُّ الكُشْمِيْهَنِيُّ، الإمام المحدِّثُ الثقة، الأديب الفقه، الزاهد الورع. رحل إلى العراق

---

(١) السير: ١٦/ ٣١٣ـ٣١٥.
(٢) السير: ١٦/ ٤٢٣.
(٣) تاريخ جرجان، ص٤٢٧؛ وانظر: السير: ١٥/ ١١ ترجمة الفربري.
(٤) نسبة إلى جده (حَمُّوْيَهْ)؛ انظر: الأنساب: ٤/ ٢٣٠؛ تكملة الإكمال: ٢/ ١٨ ـ١٩، ٣٥٨؛ توضيح المشتبه: ٣/ ٣٢٥.
(٥) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٦٠ ـ ٦١؛ السير: ١٦/ ٤٩٢ـ٤٩٣.

والحجاز، وسَمِع «الصحيحَ» من الفِربري، وحدَّث به مرّات، واشتَهَر في الشرق والغرب بروايته «الجامع الصحيح» لأنه آخِرُ من حَدَّثَ به عالِياً بخُراسان. توفي سنة (٣٨٩هـ)[١].

٩ ـ أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَانيُّ السَّمَرْقَنديُّ، الشيخُ المُسْنِدُ الثقة. سمع «الصحيح» من الفِربري بفِربر سنة (٣١٦هـ)، وهو آخر من حدَّث في الدنيا بالصحيح عن الفِربري، رحل إليه الناس وسمعوا منه. توفي سنة (٣٩١هـ)[٢].

هـ ـ الطبقة الثالثة من رواة «الجامع الصحيح»:

روى عن أولئك الأئمةِ التسعة الذين عرَّفنا بهم جماهيرُ غفيرةٌ وأممٌ كثيرةٌ في أمصار الإسلام المختلفة، نَشَروا بدورهم «الصحيحَ» في المشارقِ والمغارب، واشتَهَر من هذا الجيل الثالث لرواة «الصحيح» جماعةٌ، ذكروا منهم اثني عشر إماماً ممن رووا عن تلاميذ الفِربري المتقدّم ذِكْرُهم، أشير هنا إليهم مع تعريفٍ مقتضب بهم:

١ ـ عبد الله بن محمد الجُهَنِيّ (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ)[٣]:

أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أَسَد الجُهَنيّ

---

(١) الأنساب: ١٠/ ٤٣٧؛ السير: ١٦/ ٤٩١.

(٢) الأنساب: ١١/٤، ١٠/ ٣١؛ السير: ١٦/ ٤٨١.

(٣) تاريخ علماء الأندلس، ص٤٢٨؛ جذوة المقتبس، ص٢٥١ ـ ٢٥٢؛ السير: ١٧/ ٨٣؛ الفتح: ١/ ٦.

الطُّلَيْطِليُّ، عالم الأندلس، كان من أوعية العلم، رأساً في اللغة، فقيهاً محرِّراً، عالماً بالحديث.

روى «الصحيح» عن أبي علي بن السَّكَن.

٢ ـ أبو ذَرّ الهَرَويُّ (٣٥٥ أو ٣٥٦ ـ ٤٣٤ هـ)[١]:

أبو ذرّ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الخُراسانيُّ الهَرَويُّ، الإمام الكبير الشهير، الحافظ المجوِّد، العلاّمة شيخُ الحرم، صاحب التصانيف.

روى «الصحيح» عن الثلاثة: المُسْتَمِلي، والحَمُّوْيِيِّ، والكُشْمِيْهَنِيِّ.

٣ ـ عبد الرحمن بن عبد الله الهَمْداني (٣٣٨ ـ ٤١١ هـ)[٢]:

أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهَمْدَانيُّ المَغْرِبيُّ، الإمام المحدِّث الثقة الجليل الصالح، من شيوخ ابن عبد البر وأبي محمد ابن حزم.

روى «الصحيح» عن: المُسْتَملي، والشَّبُّوِيِّ.

٤ ـ إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصَّفَّار[٣]:

روى «الصحيح» عن الأَخْسِيْكَتِي.

---

(١) السير: ١٧/ ٥٥٤ ـ ٥٦٣. ومصادر ترجمته كثيرة معروفة.

(٢) جذوة المقتبس، ص٢٧٥؛ الصلة: ١/ ٣١٧ ـ ٣١٩؛ السير: ١٧/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣؛ الفتح: ١/ ٦.

(٣) الفتح: ١/ ٦. ولم أقف على ترجمةٍ له.

٥ ـ أبو نُعيم الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠ هـ)[١]:

أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأَصْبَهاني، شيخُ الإسلام، الإمامُ الحافظُ الكبير، الصوفيُّ، صاحب «الحلية».

روى «الصحيح» عن: أبي زيد المَرْوِزِيِّ، وأبي أحمد الجُرْجَانيِّ.

٦ ـ الأَصِيليُّ (٣٢٤ ـ ٣٩٢ هـ)[٢]:

أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأَصِيليُّ، الإمامُ الحافظُ، الفقيه شيخُ المالكية، عالم الأندلس.

روى «الصحيح» عن أبي زَيد المَرْوِزيِّ.

٧ ـ القابِسيُّ (٣٢٤ ـ ٤٠٣ هـ)[٣]:

أبو الحَسن علي بن محمد بن خَلَف المَعَافِريُّ القابِسيُّ، الإمام الحافظ الفقيه، عالم المغرب. كان عارفاً بالعلل والرجال والفقه والأصول والكلام، مصَنِّفاً يقِظاً، وكان ضَريراً، وهو من أصحِّ العلماء كُتباً، كَتَبَ له ثقاتُ أصحابه، وضَبَطَ له بمكة «صحيحَ البخاري» وحرَّره

---

(١) السير: ١٧/ ٤٥٣ ـ ٤٦٤؛ ومصادر ترجمته كثيرة جداً.

(٢) جذوة المقتبس، ص٢٥٧ ـ ٢٥٨؛ تاريخ علماء الأندلس: ١/ ٢٤٩؛ السير: ١٦/ ٥٦٠؛ الفتح: ١/ ٦.

(٣) السير: ١٧/ ١٥٨ ـ ١٦١. وفيه مصادر ترجمته.

وأتقَنَه رفيقُه أبو محمد الأَصيلي.

روى «الصحيح» عن: أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجرجاني.

٨ ـ العَيَّار (٣٤٥ ـ ٤٥٧ هـ)[١]:

أبو عثمان سعيد بن أحمد بن محمد بن نُعيم بن إِشكاب النَّيسابوري المعروف بالعَيَّار، العالم المحدِّث، الزاهد المُعَمَّر.

سمع «الصحيح» بمرو من محمد بن عُمر الشَّبُّوِيِّ..

٩ ـ الداوودي (٣٧٤ ـ ٤٦٧ هـ)[٢]:

أبو الحَسَن عبد الرحمن بن محمد بن المُظَفَّر الداوودي البُوشَنْجِيّ، الإمام المحدِّث، الفقيه الأديب المفسِّر، الوَرِع الزاهد، كان من سادات رجال خراسان، ومن كبار أئمة الشافعية.

سمع «الصحيح» من أبي محمد الحمُّوْيِيِّ ببُوشَنْج، وتفرَّد في الدنيا بعُلُوِّ ذلك.

١٠ ـ أبو سَهْل الحَفْصِيُّ (توفي سنة ٤٦٥ هـ)[٣]:

محمد بن أحمد بن عُبيد الله المَرْوَزِيُّ الحَفْصيّ، الشيخُ المُسْنَد،

---

(١) التقييد: ٢/ ٢٠ ـ ٢١؛ السير: ١٨/ ٨٦ ـ ٨٨؛ الفتح: ١/ ٦.

(٢) السير: ١٨/ ٢٢٢ ـ ٢٢٦. وفيه مصادر ترجمته.

(٣) الأنساب: ٤/ ١٧٥؛ التقييد: ١/ ٣٧؛ السير: ١٨/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

كان من جُملةِ العوام إلاّ أنه صحيح السماع.

روى «الصحيح» عن أبي الهيثم الكُشْمِيْهَني، وحَدَّث به بمرو ونيسابور.

١١ ـ المُسْتَغْفِرِيُّ (بعد ٣٥٠هـ ـ ٤٣٢هـ)[١]:

أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتزّ بن محمد بن المُسْتَغْفِر المُسْتَغْفِري النَّسْفيُّ، الإمامُ الحافظ المجوِّد، الفقيه المصنِّف، محدِّث ما وراء النهر في زمانه.

روى «الصحيحَ» عن أبي علي الكُشَانيِّ.

١٢ ـ كريمة المَرْوَزِيّة (٣٦٣ ـ ٤٦٣هـ)[٢]:

أم الكرام كريمةُ بنت أحمد بن محمد بن حاتم المَرْوَزِيّة، الشيخةُ العالمة، المحدِّثة المسنِدة، المجاورة بحرم الله تعالى بمكة المكرّمة. ماتت بكراً لم تتزوَّج رحمة الله عليها.

سمعت «الصحيح» من الكُشْمِيْهَنِيِّ، وحَدَّثت به مرّات كثيرة، مرةً بقراءة الحافظ الخطيب البغدادي في أيام الحج.

* * *

(١) السير: ١٧/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥. وفيه مصادر ترجمته.
(٢) السير: ١٨/ ٢٣٣ ـ ٢٣٥. وفيه مصادر ترجمتها.

مخطط توضيحي للطبقات الثلاث الأولى من رواة «الصحيح»

الإمام البخاري

- ١ ـ الفِرَبْرِي
  - ابن السَّكَن — عبد الله بن محمد الجُهَني
  - المُسْتَملي — أبو ذر الهَرَوي
    - عبد الرحمن الهَمْدَاني
  - الأَخْسِيْكَتي — إسماعيل بن إسحاق الصفَّار
  - أبو زيد المَرْوَزي — أبو نُعيم الأصبهاني
    - أبو محمد الأَصِيلي
    - أبو الحسن القَابِسِي
  - أبو علي الشَّبُّوي — سعيد بن أحمد العَيَّار
    - عبد الرحمن الهَمْدَاني
  - الجُرجاني — أبو نُعيم الأصبهاني
    - أبو الحسن القابسي
  - الحمُّويِيّ — أبو ذر الهروي
    - الداوودي
  - الكُشْمِيْهني — أبو ذر الهروي
    - أبو سهل الحفصي
    - كريمة المروزية
  - أبو علي الكُشَّاني — جعفر محمد المُسْتَغْفِري
- ٢ ـ النَّسفي
- ٣ ـ حماد بن شاكر
- ٤ ـ البَزْدَوي
- ٥ ـ مَهِيب بن سُليم
- ٦ ـ المَحَاملي [سمع من «الصحيح» مجالس]

الفصل الخامس

منزلة الصحيح بين كتب السنّة

وعند جهابذة علماء الأمّة

يتبوَّأ «الجامع الصحيح» المرتبة الأولى بعد كتاب الله تعالى عند الأمة الإسلامية على مرِّ العصور، ولا يوجد على وجه المعمورة مكان وصل إليه الإسلام إلا وتجد فيه عند المسلمين هذا الكتاب المبارك. وقد كَتَبَ الله سبحانه له من القَبول ما لم يَكتبه لكتابٍ غيره حاشا كتابه العزيز، وأجمع جمهور علماء الأمة وأكابر أئمتها على أنّه أصحُّ كُتب السنّة المطهَّرة على الإطلاق، وانعقدت الخناصر على أفضليته وتقديمه على صحيح مسلم وغيره.

وذلك لِما يتميّز به هذا الكتاب الجليل من صحةِ أحاديثه، وقوةِ أسانيده، وثقةِ رجاله وضَبْطِهم وإتقانهم، وحُسْنِ تصنيفه، ودقّةِ منهجه، وروعةِ تراجمه، وغير ذلك.

ونَبْسط في هذا الفصل جوانبَ جديدة تُكمل ما سبق، وتسلِّطُ الضوءَ على أمورٍ مهمّة تتعلّق «بالصحيح»، لبيان مميزاته وفضائله، وأنه أصحُّ الكتبِ بعد القرآن الكريم، وأقوال الأئمة في تفضيله على صحيح

مسلم وغيره من كتب السنة، ووجوه هذا التفضيل، وبواعث هذا التقديم، وأن التفضيلَ من حيثُ الجملة لا بالنسبةِ إلى كلِّ فردٍ، ومنزلة «الصحيحين» معاً وتلقّيهما بالقبول، ووجوب العمل بهما.

فضائل «الجامع الصحيح» ومميّزاته:

١ ـ من أجلِّ فضائلِ «الصحيح» إطباقُ الأمة على صحّة أحاديثه، وتلقّيه بالقَبول ووضعُه بالمحلّ الأسنى، ولم يَنَلْ أيُّ مصنَّف حديثي لأيّ محدِّث، ولا أيُّ كتاب لإمام أو فقيه من المتقدّمين والمتأخّرين، ما ناله «الصحيح» من الشرف والفضل والقبول والمدح والثناء، وأقرَّ علماء الأمّة بأنّه ثاني كتب الإسلام بعد القرآن الحكيم.

لـهُ الكتـابُ الـذي يتلُـو الكتـابَ هُـدًى
هــذِي السيــادةُ طَــوداً ليــس يَنْصَــدِعُ
قـاصـي المَـراتـبِ دَانـي الفَضْـلِ تَحْسِبُـهُ
كـالشَّمْـسِ يَبْـدُو سَنَـاهـا حيـنَ تَـرْتَفِـعُ
ذَلَّــتْ رِقَــابُ جَمَــاهِيــرِ الأنَــامِ لَــهُ
فَكُلُّهــمْ وهــوْ عــالٍ فيهِــمُ خَضَعُــوا[١]

٢ ـ ومنها: أنَّ البخاري تحرّى أعلى درجات الدقّة والضبط والثقة والإتقان في انتقاء أحاديثه واختيار رجاله، وأنَّ رجالَه من الطبقة العليا

---

(١) طبقات السبكي: ٢/ ٢١٢.

من الرواة من حيث صفاتُ القبولِ في التحمُّلِ والأداء، ومَن فيه كلامٌ منهم لضَعْفٍ أو اختلاطٍ أو غيرِ ذلك مما يَجرح الرواة؛ فقد انتقى البخاريُّ حديثَهم بما يُبعُد عنهم شبهة الجرح. والصفاتُ التي تدور عليها صحَّةُ الحديث هي فيه أعلى وأتمُّ مما في كُتُبِ السنَّة الأخرى.

٣ ـ ومنها: **أنَّ مصنِّفَه عَرَضه بعد الفراغ منه على جماعة من شيوخه وأعيان حفَّاظ عصره**، منهم ابن معين وابن المديني وأحمد بن حنبل، فشهدوا له بالصحّة إلاّ أربعة أحاديث، والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة.

٤ ـ **ومنها**: أنَّ صاحبه قال: (ما وضعتُ في كتاب «الصحيح» حديثاً إلاّ **اغتسلتُ قبل ذلك وصلَّيتُ** ركعتين). وكذلك عندما بَيَّضَ تراجِمَهُ كان يصلّي لكلّ ترجمة ركعتين.

٥ ـ ومنها: **أنَّه ابتدأ تصنيفَه** وترتيبَهُ وصياغةَ أبوابه **في المسجد الحرام**، وأكملَه في البلدان، فتجلَّتْ عليه أنوار الوحي في مهبط الوحي ومنبع النور ومهوى قلوب المؤمنين وقِبلة صلاتهم ودعائهم.

٦ ـ ومنها: **أنَّه حَوَّل تراجمَهُ** فنقلَها من المُسَوَّدَةِ إلى المُبَيَّضَة في تلك البقعة المباركة **بين قبر النبيّ ﷺ ومنبره**.

فاجتمع لهذا الكتاب: حُسنُ النيّة، وصدق العبادة، والاستخارة، وعلوّ الضبط والإتقان، وشهادة الأساطين، وأحاط ذلك بركات البقاع المقدّسة وأنوار الوحي، ونفحات النبوّة في المسجدين الطاهرين.

٧ ـ **ومنها: أنّه أولُ كتاب في «الصحيح المجرّد»**، حيث تصدَّى مؤلِّفه لتمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة، ومَحَضَ كتابَهُ بالحديث الصحيح، فكان له قَصَب السَّبْقِ بين أقرانه ومعاصريه في هذا الباب.

٨ ـ **ومنها**: ما انفرَدَ به عن باقي من صَنَّف في الحديث **باشتراط اللُّقِيِّ مع المعاصَرة في الحديث المُعَنْعَن**، بخلاف مسلم ومن على مذهبه في هذا.

٩ ـ **ومنها**: ما فيه من **التراجم البديعة** المِثال المنيعةِ المَنال، التي تفرَّد بتدقيقه فيها عن نُظرائه، واشتهر بتحقيقه لها عن قرائنه، والتي حيَّرت الأفكار وأدهَشَتِ العقولَ والأبصار.

١٠ ـ **ومنها: تكرارُه الأحاديثَ وتقطيعُها وإيرادُه لها على المعاني** التي فيها كل باب يَدخل ذلك الحديث فيه، ويَستنبط منها المعانيَ الفقهية الكثيرة، والمعارفَ الظاهرة والخفيّة، وغيرها من فرائد الفوائد التي كشف عنها شرّاح هذا الكتاب.

وفي ثنايا كتابنا هذا أشياء أخرى من مزايا «الصحيح» وفضائله.

«الجامع الصحيح» أصحُّ الكتب بعد القرآن الكريم:

اتفقتْ كلمةُ حفَّاظِ الحديث ونقّادِه وصيارفته وغيرِهم من علماء الأمة على أنَّ «الصحيحين» هما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، وجمهورُهم على أنَّ «صحيح البخاري» أصحُّ من «صحيح مسلم» ومقدَّم

عليه في الجملة كما سنبيِّنُه.

ـ قال أبو عَمْرو بن الصلاح: (أولُ مَن صنَّفَ الصحيح: محمدُ بن إسماعيل، وتلاه مسلم بن الحجاج، وكتاباهما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله العزيز)[1].

ـ وقال النَّووِي: (أولُ مُصَنَّفٍ في الصحيح المجرَّد: صحيحُ البخاري، ثم مسلم، وهما أصحُّ الكُتب بعد القرآن، و«البخاريُّ» أصحُّهما وأكثرَهُما فوائدَ، وقيل: «مسلمٌ» أصحُّ، والصواب الأول)[2].

وقال في «شرح صحيح مسلم»: (اتفق العلماء ـ رحمهم الله ـ على أنَّ أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز: «الصحيحان» للبخاري ومسلم، وتلقَّتْهُما الأمةُ بالقَبول، وكتابُ البخاري أصحُّهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة)[3].

ـ وقال ابن تيمية: (وأما كُتب الحديث المعروفة مثل البخاري ومسلم: فليس تحت أديم السماء كتاب أصحُّ من البخاري ومسلم بعد القرآن).

وقال في موضعٍ آخر: (الذي اتّفق عليه أهل العلم أنّه ليس بعد

---

(١) علوم الحديث، ص١٧ ـ ١٨، باختصار.
(٢) تدريب الراوي: ١/ ٨٨، ٩١.
(٣) شرح صحيح مسلم: ١/ ٣٠.

القرآن كتاب أصحّ من كتابي البخاري ومسلم)[1].

ـ وقال **الذهبي** في ترجمة البخاري: (وأما «جامعه الصحيح» فأجَلُّ كُتُبِ الإسلام وأفضلُها بعد كتاب الله تعالى)[2].

ـ وقال **البدر العَيْني**: (اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله تعالى أصحُّ من صحيحي البخاري ومسلم، فرجَّح البعضُ ـ من المغاربة ـ صحيحَ مسلم على صحيح البخاري، والجمهور على ترجيح صحيح البخاري على مسلم، لأنّه أكثر فوائد منه. . .)[3].

«الجامع الصحيح» للبخاري أصح من «صحيح مسلم» وأفضل، وأقوال الأئمة في ذلك من حيث الإجمال:

ـ قال **أبو الفَضْل جعفر بن الفَضْل**: حدَّثنا محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون، قال: (سُئِلَ أبو عبد الرحمن ـ يعني النَّسائي ـ عن العَلاء وسُهيل، فقال: هما خيرٌ من فُلَيْح، ومع هذا فما في هذه الكُتب كلِّها أجودُ من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري)[4].

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٨/ ٧٤، ٢٠/ ٣٢١.

(٢) تاريخ الإسلام، ص٢٤٢.

(٣) عمدة القاري: ١/ ٥.

(٤) تاريخ بغداد: ٢/ ٩؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٣؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٤؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤؛ ما تمسّ إليه حاجة القاري، ص٤٠؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٢؛ التغليق: ٥/ ٤٢٣؛ الهدي، ص٤٨٩.

قال أبو علي الغَسَّاني في «تقييد المُهْمَل»: (يعني أنَّ البخاري خَرَّجَ عن فُليح، ولم يُخَرِّج عن العلاء وسُهيل).

وأورد الحافظُ قولَ النَّسائي، وصحَّحَهُ، وعقَّب عليه فقال: (والنَّسائي لا يعني بالجودة إلا جَودةَ الأسانيد، كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث. ومِثلُ هذا من مِثلِ النسائي غايةٌ في الوصف، مع شدّةِ تحرِّيه وتوقِّيه وتثبُّتِه في نقدِ الرجال، وتقدُّمِه في ذلك على أهل عصره...)[1].

ـ وقال أبو بكر الإسماعيلي في كتاب «المدخل» له: (أما بعدُ، فإنّي نظرتُ في كتاب «الجامع» الذي ألَّفه أبو عبد الله البخاري، فرأيتُه جامعاً ـ كما سُمِّيَ ـ لكثيرٍ من السُّنَنِ الصحيحة، ودالاً على جُمَلٍ من المعاني الحسنة المستنبطة، التي لا يَكمُلُ لمثلِها إلا من جَمع إلى معرفةِ الحديث ونَقَلَتِه، والعلمِ بالروايات وعِللها: عِلْماً بالفقه واللغة، وتمكُّناً منها كلِّها وتبحُّراً فيها. وكان يرحمه الله الرجلَ الذي قَصَر زمانَهُ على ذلك، فبَرَعَ وبَلَغَ الغايةَ فحازَ السَّبْق، وجَمع إلى ذلك حُسنَ النيّة والقصدَ للخير، فنفعَه الله ونَفَعَ به. قال: وقد نحا نحوَه في التصنيف جماعةٌ، منهم: الحسن بن علي الحُلْواني، لكنّه اقتصر على السنن، ومنهم: أبو داود السِّجِسْتاني... ومنهم: مسلم بن الحجاج، وكان يُقارِبُه في

(١) الهدي، ص١٠ـ١١، واقتبسه السيوطي في البحر: ٢/ ٥٣١ ـ ٥٣٢.

العصر، فرامَ مَرامَه، وكان يأخذُ عنه أو عن كتبه، إلاّ أنه لم يُضايق نفسَه مضايقةَ أبي عبد الله، وروى عن جماعةٍ كثيرة لم يتعرَّض أبو عبد الله للرواية عنهم. وكلٌّ قَصَدَ الخير، غير أنَّ أحداً منهم لم يَبلغ من التشدُّد مبلَغَ أبي عبد الله، ولا تسبَّبَ إلى استنباطِ المعاني واستخراجِ لطائفِ فقه الحديث، وتراجمِ الأبوابِ الدالَّةِ على ما لَهُ وُصْلَةٌ بالحديث المروي فيه تسبُّبَه، ولله الفضلُ يختصُّ به من يشاء)[1].

ـ وقال **الحافظ أبو أحمد الحاكم النَّيْسابوري**[2]: (رحمَ اللهُ الإمامَ محمد بن إسماعيل، فإنّه الذي ألَّفَ الأصول[3]، وبيَّنَ للناس، وكلُّ من عَمِلَ بعدَه فإنما أخذ من كتابه، كمسلم بن الحجاج فرَّقَ أكثر كتابِه في كتابه، وتجلَّدَ فيه حقَّ الجَلادةِ حيث لم يَنْسِبْه إلى قائله!)[4].

ـ وقال **الحافظ الفريد أبو الحَسن الدارَقُطْني** لمَّا ذُكِرَ عنده الصحيحان: (لولا البخاريُّ لَمَا ذهبَ مسلمٌ ولا جاء). وقال مرة أخرى:

---

(١) الهدي، ص١١؛ التغليق: ٥/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧؛ البحر: ٢/ ٥٣٢ ـ ٥٣٤؛ ظفر الأماني، ص١١٨ ـ ١١١٩؛ توجيه النظر: ١/ ٣٠٥.

(٢) قال الحافظ في الهدي، ص١١: (وهو عصري أبي علي النيسابوري ومقدَّم عليه في معرفة الرجال).

(٣) قال الحافظ: (يعني أصول الأحكام من الأحاديث).

(٤) الإرشاد: ٣/ ٩٦٢؛ الهدي، ص١١، ٤٨٩، ٤٩٠؛ النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٢٨٥؛ البحر: ٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥.

(وأيَّ شيءٍ صَنَعَ مسلمٌ! إنَّما أخذَ كتابَ البخاريِّ فعَمِلَ عليه مُستخرَجاً، وزاد فيه زيادات)[1].

قلت: لا شكَّ في تقديم «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم»، ولا شكَّ أيضاً في أنَّ الخاري أعلمُ من مسلم في الحديث وغيرِه، لكنْ في كلام أبي أحمد الحاكم والدارقطني مبالغة وإجحاف بحق الإمام مسلم، وما قالاه يردُّه الواقع الموجود في «صحيح مسلم»، مما لا يَخفى عليهما وعلى المتمرّس بعلمِ الحديث الشريف.

- وقال **الحافظ أبو بكر الخطيب**: (إنما قَفَا مسلمٌ طريقَ البخاري، ونظر في علمه، وحذَا حَذْوَهُ)[2].

وقرَّرَ الإمامُ **العلاّمة أبو المظفَّر السَّمْعاني** في كتابه «القواطع»: ترجيحَ صحيح البخاري على صحيح مسلم[3].

- وقال ابن الصلاح: (إنَّ كتابَ البخاري أصحُّ الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد)[4].

---

(١) الهدي، ص١١، ٤٩٠؛ النكت: ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦؛ التغليق: ٥/ ٤١٣، ٤٢٨؛ البحر: ٢/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦؛ والخبر الأول في تاريخ بغداد: ١٣/ ١٠٢.

(٢) تاريخ بغداد: ١٣/ ١٠٢.

(٣) النكت للزركشي: ١/ ١٦٦؛ البحر للسيوطي: ٢/ ٥٦٣.

(٤) علوم الحديث، ص١٨؛ وانظر شرح كلامه في النكت للزركشي: ١/ ١٦٥ ـ ١٦٨.

ـ ورجَّحَ النووي «صحيح البخاري» كذلك، وقال: (وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهبُ المختارُ الذي قاله الجماهير وأهلُ الإتقانِ والحِذْقِ والغوصِ على أسرار الحديث)[١].

ثم ذكر بعض مرجِّحات «صحيح البخاري».

ـ وقال تاج الدين السُّبكي في ترجمة البخاري: (وأما كتابُه «الجامع الصحيح» فأجَلُّ كُتب الإسلام وأفضلُها بعد كتاب الله، ولا عبرةَ بمن يرجِّح عليه «صحيحَ مسلم»، فإنَّ مقالته هذه شاذّة لا يُعوَّلُ عليها)[٢].

ـ وقال ابن كثير: (الصحيحان أصحُّ كُتب الحديث، والبخاري أرجَح. . .)[٣].

ـ وأورد الحافظ كلاماً قيّماً لأكابر الحفَّاظ في تفضيل «صحيح البخاري» وتقديمه على «صحيح مسلم»، ثم قال: (والكلامُ في نَقْل كلامِ الأئمة في تفضيله كثيرٌ، ويكفي منه اتفاقُهم على أنّه كان أعلمَ بهذا الفن من مسلم، وأنَّ مسلماً كان يَشهد له بالتقدّم في ذلك والإمامة فيه، والتفرُّد بمعرفة ذلك في عصره)[٤].

---

(١) شرح صحيح مسلم: ١/ ٣٠ ـ ٣١؛ وانظر: تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٣؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٣٩ ـ ٤٠.

(٢) طبقات السبكي: ٢/ ٢١٥.

(٣) الباعث الحثيث، ص٢٣.

(٤) الهدي، ص١١.

وقـرَّر ترجيحَ «صحيح البخاري» كذلك: **الحافظُ العِراقي** في «الألفية» و«شرحها»، **والسَّخَاوي** في «فتح المغيث»، **والسُّيوطي** في «تدريب الراوي» و«البحر الذي زخر»، **وزكريا الأنصاري** في «فتح الباقي»، وغيرُهم من الجهابذة النقّاد، وأقوالُهم في هذا الباب كثيرة مشهورة.

أوجه تفضيل «الجامع الصحيح» على «صحيح مسلم» من حيث التفصيل:

حَقَّقَ الحافظ في الفصل الثاني من «هَدْي الساري» شرطَ البخاري في «جامعه»، وقَرَّرَ بالنقل عن الأئمّة أنّه أصحُّ الكُتبِ المصنَّفة في الحديث النبوي، وأورد جملةً صالحةً من كلامهم في تفضيله على «صحيح مسلم»، ثم بَيَّن تفصيلَ أوجهِ التفضيل. وفَعَلَ مثلَ ذلك في «النكت على كتاب ابن الصلاح».

قال رحمه الله تعالى: (وأما من حيث التفصيلُ: فقد قرَّرنا أنَّ مدارَ الحديث الصحيح على: الاتصال، وإتقان الرجال، وعدم العِلل، **وعند التأمّل يَظهر أنَّ كتابَ البخاريّ أتقنُ رجالاً وأشدُّ اتصالاً، وبيان ذلك من أوجه**:

أحدها: أنَّ الذين انفردَ البخاريُّ بالإخراجِ لهم دون مسلم أربعُ مئةٍ وخمسةٌ وثلاثون رجلاً، المُتكلَّم فيه بالضَّعف منهم ثمانون رجلاً. والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستٌّ مئة وعشرون

رجلاً، المُتكلَّمُ فيه بالضعف منهم مئة وستون رجلاً. ولا شكّ أنّ التخريج عمَّن لم يُتكَلَّم فيه أصلاً أولى من التخريج عمَّن تُكلِّم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلامُ قادحاً.

ثانيها: أنَّ الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكلِّم فيه لم يُكْثِر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحدٍ منهم نسخةٌ كبيرةٌ أخرجها كلّها أو أكثرَها، إلا ترجمةَ عِكْرِمة عن ابن عباس. بخلاف مسلم فإنَّه أخرج أكثر تلك النُّسَخ التي رواها عمَّن تُكلِّمَ فيه: كأبي الزُّبير عن جابر، وسُهيل عن أبيه، والعلاء ابن عبد الرحمن عن أبيه، وحماد بن سَلَمة عن ثابت، وغير ذلك.

ثالثها: أنَّ الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكلِّمَ فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطَّلع على أحاديثهم وميَّزَ جيِّدَها من مَوْهُومها. بخلاف مسلم فإنّ أكثر من تفرَّد بتخريج حديثه ممن تُكلِّمَ فيه ممن تقدَّم عن عصره من التابعين ومَن بعدهم. ولا شك أنَّ المحدِّثَ أعرفُ بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدَّم عن عصرهم.

رابعها: أنَّ البخاري يُخْرِجُ من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاءً، ومسلم يُخْرِجُها أصولاً.

فهذه الأوجهُ الأربعةُ تتعلَّق بإتقان الرواة.

وبقي ما يتعلَّق بالاتصال وهو **الوجه الخامس**: وذلك أنَّ مسلماً كان مذهبُه على ما صرَّح به في «مقدمة صحيحه» وبالَغَ في الردِّ على مَن

خالَفَهُ: أنَّ الإسنادَ المُعَنْعَنَ له حُكْم الاتصال إذا تعاصَرَ المعنعِن ومن عنعَنَ عنه، وإن لم يَثْبُت اجتماعهما إلا إن كان المُعَنْعِن مدلِّساً. والبخاري لا يَحمل ذلك على الاتصال حتى يَثْبت اجتماعهما ولو مرة. وقد أظهر البخاري هذا المذهبَ في «تاريخه»، وجَرَى عليه في «صحيحه»، وأكثر منه حتى إنّه ربّما خَرَّجَ الحديثَ الذي لا تعلُّقَ له بالباب جملةً، إلا ليبيِّن سماعَ راوٍ من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً مُعَنْعَناً. وهذا ممّا ترجَّحَ به كتابُه، لأنّا وإنْ سَلَّمْنا ما ذكره مسلم من الحُكْم بالاتّصال، فلا يخفَى أنَّ شرط البخاري أوضحُ في الاتصال. والله أعلم.

وأما ما يتعلّق بعدم العلّة **وهو الوجه السادس**: فإنَّ الأحاديث التي انتُقِدَتْ عليهما بَلَغَتْ مئتي حديثٍ وعشرةَ أحاديث، اختصَّ البخاري منها بأقلَّ من ثمانين، وباقي ذلك يَخْتَصُّ بمسلم، ولا شكَّ أنَّ ما قلَّ الانتقادُ فيه أرجَحُ مما كَثُرَ. والله أعلم)(١).

●● ترجيحُ «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم» هو من قبيل ترجيح الجملة على الجملة:

قال الإمام الزَّرْكَشي: (قد يقدِّمون بعضَ ما رواه مسلم على ما رواه

---

(١) الهدي، ص١١ ـ ١٢؛ النكت: ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٩. ونقله عنه جماعة، انظر: تدريب الراوي: ١/ ٩٢ ـ ٩٣؛ البحر: ٢/ ٥٣٩ ـ ٥٤٥؛ فتح المغيث: ١/ ٣١ ـ ٣٢؛ ظفر الأماني، ص١٢١ ـ ١٢٤؛ توجيه النظر: ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤؛ وللأمير الصنعاني تعقيب واستدراك على كلام الحافظ هذا أورده في توضيح الأفكار: ١/ ٤٠ ـ ٤٥.

البخاري لمرجِّحٍ اقتضى ذلك، ومَن رجَّحَ كتابَ البخاري على مسلم إنَّما أراد ترجيحَ الجُملةِ على الجملة، لا كلٍّ واحدٍ واحدٍ من أحاديثه على كلِّ واحدٍ واحدٍ من أحاديث الآخر)[١].

وقال الحافظ في «نزهة النظر»: (قد يَعْرِضَ للمَفُوقِ ما يجعله فائقاً، كما لـو كان الحديثُ عند مسلم ـ مثلاً ـ وهو مشـهورٌ قاصرٌ عـن درجة التواتر، لكن حفَّتْهُ قرينـةٌ صار بها يفيـد العلم، فإنّـه يُقدِّم على الحديث الذي يُخْرجه البخاري إذا كان فرداً مطلَقاً)[٢].

ـ مقال المحدِّث الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي: (دعوى أَصحيَّة «البخاري» على «صحيح مسلم» وغيرِه، إنَّما تصحُّ باعتبارِ الإجمال ومن حيث المجموع، دون التفصيل باعتبار حديثٍ حديث)[٣].

وهذا معروفٌ مشهور عند النقَّاد المحقِّقين، وأقوالُهم في ذلـك كثيرة، وقد جمعَ كثيراً منها العلاَّمة المحدِّث عبـد الفتـاح أبو غـدة في تعليقاته على كتاب «توجيه النظر»[٤].

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧؛ ونقله السيوطي في تدريب الراوي: ١/ ١٢٤؛ واللكنوي في الأجوبة الفاضلة، ص٢٠٥.
(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص٤١؛ واقتبسه اللكنوي في الأجوبة الفاضلة، ص٢٠٦؛ وانظر: النكت للحافظ: ١/ ٣٦٥ـ٣٦٦.
(٣) قواعد علوم الحديث، ص٦٥ ـ ٦٦.
(٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر: ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٥.

ما قيل بأنَّ «صحيح مسلم» أصح من «صحيح البخاري» ومقدَّم عليه:

قال محمد بن إسحاق بن مَنْدَه: سمعتُ أبا علي الحسين بن علي النيسابوري، يقول: (ما تحت أديم السماء أصحُّ من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث)[1].

وقد نقل جمهرةٌ من الأئمة هذا القولَ وتعقَّبوه، منهم: الحافظ ابن الصلاح حيث يقول: (هذا القول وقولُ مَن فَضَّلَ من شيوخ المغرب كتابَ مسلمٍ على كتاب البخاري: إن كان المرادُ به أنَّ كتاب مسلم يترجَّحُ بأنّه لم يمازِجْه غيرُ الصحيح ـ فإنّه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيحُ مسروداً غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يُسْنِدها على الوصف المشروط في الصحيح ـ فهذا لا بأسَ به، وليس يَلزم فيه أنّ كتاب مسلم أرجحُ فيما يرجع إلى نَفْس الصحيح على كتاب البخاري. وإن كان المرادُ به أنّ كتاب مسلم أصحُّ صحيحاً فهذا مردودٌ على من يقوله، والله أعلم)[2].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (١٦١٤)؛ تاريخ بغداد: ١٣/ ١٠١؛ صيانة صحيح مسلم، ص٦٨ ـ ٦٩؛ علوم الحديث، ص١٨ ـ ١٩؛ تهذيب الكمال: ١/ ١٦٨؛ النكت للزركشي: ١/ ١٦٨؛ الهدي، ص١٠.

(٢) علوم الحديث، ص١٩؛ وبأطول منه في صيانة صحيح مسلم، ص٦٩.

وقال النووي: (قال الحافظ أبو علي النيسابوري: صحيحُ مسلم أصحُّ. ووافَقَهُ بعضُ علماء المغرب. وأُنْكِر ذلك عليهم، والصواب ترجيحُ صحيح البخاري على مسلم)[1].

ـ وقال الحافظ في «هدي الساري»: (وأما قولُ أبي علي النيسابوري، فلم نقف قطُّ على تصريحه بأنَّ كتاب مسلم أصحُّ من كتاب البخاري، بخلاف ما يقتضيه إطلاقُ الشيخ محيي الدين ـ النووي ـ في «مختصره في علوم الحديث» وفي «مقدمة شرح البخاري» أيضاً حيث يقول: اتفق الجمهور على أنّ «صحيح البخاري» أصحُّهما صحيحاً وأكثرهما فوائد. وقال أبو علي النيسابوري وبعضُ علماء المغرب: صحيح مسلم أصحُّ. انتهى.

ومقتضى كلام أبي علي نفيُ الأصحيَّة عن غيرِ كتاب مسلم عليه، أما إثباتُها له فلا، لأنَّ إطلاقه يَحْتَمِلُ أن يريد ذلك، ويَحتمِلُ أن يريد المساواة.

والذي يَظهر لي من كلام أبي علي أنه إنَّما قَـدَّمَ «صحيحَ مسلم» لمعنًى غيرِ ما يرجِع إلى ما نحنُ بصدده من الشرائط المطلوبة الصحة، بل ذلك لأنّ مسلماً صنَّفَ كتابه في بلده، بحضور أصوله في حياة كثير من

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٣٩؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٣ ـ ٧٤؛ شرح صحيح مسلم: ١/ ٣٠.

مشايخه، فكان يتحرَّزُ في الألفاظ، ويتحرَّى في السياق، ولا يتصدَّى لِما تصدَّى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوِّبَ عليها، ولزِمَ من ذلك تقطيعُه للحديث في أبوابه، بل جَمَعَ مسلمٌ الطرقَ كلَّها في مكانٍ واحد، واقتصرَ على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يُعرِّج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل النُّدور تبعاً لا مقصوداً، فلهذا قال أبو علي ما قال...)[1].

وقال العلاَّمة طاهر الجزائري موضحاً مدلولَ كلام أبي علي النيسابوري: (وهذه العبارةُ ليست صريحةً في كون كتاب مسلم أصحَّ من كتاب البخاري، وذلك لأنَّ ظاهرها يدلُّ على نفيِ وجودِ كتابٍ أصحّ من كتاب مسلم، ولا يدلُّ على نفيِ وجود كتابٍ يساويه في الصحة، وإنما تكون صريحة في ذلك أن لو قال: كتابُ مسلم أصحُّ كتاب تحت أديم السماء)[2].

وقال حافظ اليمن ومسنِدُه عبد الرحمن بن علي بن الدَّيْبَع في

---

(١) الهدي، ص١٢ ـ ١٣ ولكلامه تتمة، وبنحوه في: النكت له: ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥؛ وتغليق التعليق: ٥/ ٤٢٥؛ ونقله عنه: تلميذه السخاوي في فتح المغيث: ١/ ٢٨ ـ ٣٠؛ والسيوطي في تدريب الراوي: ١/ ٩٣ ـ ٩٥؛ والبحر: ٢/ ٥٤٩ ـ ٥٥٧؛ والصنعاني في توضيح الأفكار: ١/ ٤٨؛ واللكنوي في ظفر الأماني، ص١٢٤ ـ ١٢٦؛ وطاهر الجزائري في توجيه النظر: ١/ ٣٠٠ـ٣٠٢ ولم يعزه إليه كعادته.

(٢) توجيه النظر: ١/ ٣٠٠.

«الصحيحين»:

تنازَعَ قومٌ في البخاري ومسلمٍ لـديَّ وقـالـوا: أيُّ ذَيْـنِ يُقَـدَّمُ؟
فقلتُ: لقد فاقَ البخاريُّ صِحَّةً كما فاقَ في حُسْنِ الصناعةِ مُسلِمُ(١)

وله فيهما أيضاً:

قـالـوا: لمسلـم سبـقٌ قلـتُ: البخـاريُّ جَلَّـى
قـالـوا: المكـرَّرُ فيـهِ قلـت: المكـرَّرُ أحلَـى(٢)

«الجامع الصحيح» أصح من «موطأ مالك»:

نقلَ غيرُ واحدٍ عن الإمام الشافعي أنّه قال: (ما أعلمُ في الأرضِ كتاباً في العلم أكثرَ صواباً من كتابِ مالك).

وفي روايةٍ أخرى عنه قال: (ليس تحت أديمِ السماءِ بعد كتابِ الله أصحُّ من موطّأ مالك)(٣).

---

(١) فهرس الفهارس والأثبات: ١/ ٤١٤؛ الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص١٩٢.

(٢) فهرس الفهارس والأثبات: ١/ ٤١٤.

(٣) تقدمة الجرح والتعديل، ص١٢؛ الحلية: ٦/ ٣٢٩؛ التمهيد: ١/ ٧٦ ـ ٧٩؛ الجامع لأخلاق الراوي (١٦١٨)؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص١٨؛ تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٧٧؛ فتاوى ابن تيمية: ١٨/ ٧٤؛ فتح المغيث: ١/ ٢٨، وغير ذلك.

وهذا الكلام أطلقَه الإمام الشافعي بالنسبةِ للكتب الحديثية التي كانت مجموعةً ومصنَّفةً في عصره، وقبل أن يصنِّف الشيخان «صحيحهما».

ـ قال ابن الصلاح: (إنَّما قال ـ الشافعي ـ ذلك قبل وجود كتابَي البخاري ومسلم)[١].

ـ وقال النووي: (قال العلماء: إنما قال الشافعي هذا قبل وجود صحيحي البخاري ومسلم، وهما أصحّ من «الموطأ» باتفاق العلماء)[٢].

ـ وقال ابن كثير مثله[٣].

ـ وقال الحافظ في «هَدْي الساري»: (استشكَلَ بعضُ الأئمةِ إطلاقَ أصحيَّةِ كتاب البخاري على كتاب مالك، مع اشتراكِهما في اشتراطِ الصحة، والمبالغةِ في التحرّي والتثبّت، وكونُ البخاري أكثرَ حديثاً لا يَلزَمُ منه أفضليةُ الصحّة. والجوابُ عن ذلك:

أنَّ ذلك محمولٌ على أصلِ اشتراط الصحّة، فمالكٌ لا يَرى الانقطاع في الإسناد قادحاً، فلذلك يُخرج المراسيلَ والمنقطِعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاريُّ يرى أنَّ الانقطاعَ عِلَّةٌ، فلا يُخرج ما هذا

---

(١) علوم الحديث، ص١٨.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٧٧.

(٣) الباعث الحثيث، ص٢٨.

سبيلُه إلا في غيرِ أصل موضوع كتابه، كالتعليقات والتراجم. ولا شكَّ أنَّ المنقطِعَ وإن كان عند قوم من قبيل ما يُحتجُّ به، فالمتصل أقوى منه إذا اشتركَ كلٌّ من رواتِهما في العدالة والحفظ.

فبانَ بذلك شفوفُ كتاب البخاري، وعُلِمَ أنَّ الشافعي إنما أَطْلَق على «الموطأ» أفضليةَ الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه، كجامع سفيان الثوري، ومصنَّف حماد بن سَلَمة، وغير ذلك، وهو تفضيل مسلَّم لا نزاعَ فيه)[1].

ـ وذكر تلميذه الحافظُ السَّخَاوي معنى هذا الكلام مختصراً[2].

إجماع الأمة على صحة ما في (الصحيحين) وتلقّيهما بالقبول، ووجوب العمل بهما، وكون أحاديثهما تفيد القطع:

●● نقل أبو عَمْرو بن الصلاح عن الحافظ المجوِّد الإمام أبي نَصْر عُبيد الله بن سعيد الوائلي السِّجْزِي قال:

(أجمع أهل العلمِ الفقهاء وغيرُهم على أنَّ رجلاً لو حَلَفَ بالطلاق أنَّ جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي ﷺ قد صحَّ عنه ورسولُ الله ﷺ قالَه لا شكَّ فيه: أنَّه لا يَحنث، والمرأةُ بحالِها في حِبَالته)[3].

---

(١) الهدي، ص١٠؛ وانظر: النكت: ١/ ٢٧٨ـ ٢٧٩.
(٢) فتح المغيث: ١/ ٢٨.
(٣) علوم الحديث، ص٢٦.

وقال الإمام الكبير شيخُ الشافعية أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجُوينْي: (لو حَلَفَ إنسانٌ بطلاقِ امرأتِه: أنَّ ما في كتابَي البخاري ومسلم ممَّا حَكَما بِصِحَّتِه من قولِ النبي ﷺ، لَمَا ألزمْتُه الطلاقَ ولا حَنَّثْتُه، لإجماعِ علماء المسلمين على صحّتهما)[1].

وقال النَّووي: (أَجمعتِ الأمَّةُ على صحَّةِ هذين الكتابَين ووجوبِ العملِ بأحاديثهما)[2].

وقال الإمامُ الفقيه المحدِّث شاه وليّ الله الدهلوي في «حجة الله البالغة»: (أما الصحيحان: فقد اتّفقَ المحدِّثون على أنَّ جميع ما فيهما من المتصِلِ المرفوع صحيحٌ بالقَطْع، وأنّهما متواترانِ إلى مصنِّفَيْهما، وأنَّ كلَّ مَنْ يُهوِّنُ من أمرِهما فهو مبتدِعٌ متَّبعٌ غيرَ سبيل المؤمنين)[3].

وقال العلاَّمة المحدِّث الناقد أحمد شاكر: (الحقُّ الذي لا مريةَ فيه عند أهل العلم بالحديث من المحقّقين، وممن اهتدى بهَدْيهم وتبِعَهم على بصيرةٍ من الأمر: أنّ أحاديثَ الصحيحين صحيحةٌ كلُّها، ليس في واحدٍ منها مَطْعَنٌ أو ضعفٌ)[4].

---

(١) صيانة صحيح مسلم، ص٨٦؛ شرح صحيح مسلم للنووي: ١/ ٣٨؛ تدريب الراوي: ١/ ١٣١ـ١٣٢؛ البحر: ١/ ٣٣٥ـ٣٣٦.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤٠.

(٣) حجة الله البالغة: ١/ ٢٨٢.

(٤) الباعث الحثيث، ص٣٣. وسأورد كلامه بتمامه ص٥١٤ حاشية (١).

●● وبيَّن ابن الصلاح أنَّ أعلى أقسام الصحيح ما أخرجه الشيخان، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث: صحيح متَّفَق عليه، قال ابن الصلاح: (يُطْلِقون ذلك ويَعنون به اتفاقَ البخاري ومسلم، لا اتفاقَ الأمّةِ عليه، لكن اتّفاقَ الأمة عليه لازِمٌ من ذلك وحاصلٌ معه؛ لاتفاقِ الأمة على تلقّي ما اتفقا عليه بالقَبول. وهذا القسمُ جميعُه مقطوعٌ بصحته، والعلمُ اليقيني النظري واقعٌ به، خلافاً لقولِ مَن نَفَى ذلك)[1].

ونقل الزَّرْكَشي قولَ ابن الصلاح: (إنَّ أحاديثَ الصحيحين مقطوعٌ بصحتهما لتلقّي الأمة لها بالقبول)، وأورد كلامَ من خالفه[2] في ذلك ـ مثل النووي وعز الدين بن عبد السلام ـ ثم قال:

(واعلَمْ أنَّ هذا الذي قاله ابن الصلاح هو قولُ جماهير الأصوليين من أصحابنا، وغيرِهم، وقد جَزَمَ به الأستاذُ أبو إسحاق الإسْفَراييني فقال في كتابه أصول الفقه: «الأخبارُ التي في الصحيحين مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها، ولا يَحصُل الخلافُ فيها بحالٍ، وإن حَصَلَ في ذلك اختلافٌ في طُرُقها أو رواتها، فمن خالَفَ حكمُه خبراً منها وليس له تأويلٌ سائغ للخبر نَقَضنا حكمَهُ، لأنَّ هذه الأخبار تلقَّتْها الأمةُ بالقبول»)[3].

---

(١) علوم الحديث، ص٢٨ ـ ٢٩، ولكلامه تتمة، وبنحوه في كتابه صيانة صحيح مسلم، ص٨٥ ـ ٨٦.

(٢) خالفه بعضهم في مسألة: (هل الحديثُ الصحيحُ يوجبُ العلمَ اليقيني القطعي، أو الظنَّ). والجمهور مع ابن الصلاح على أنه يوجب العلم القطعي.

(٣) النكت للزركشي: ١/ ٢٨٠.

ـ وقال ابن كثير: (حكى ابنُ الصلاح أنَّ الأمَّة تلقَّتْ هذين الكتابين بالقبول، سوى أحرف يسيرة انتقدَها بعضُ الحفّاظ كالدارقُطْني وغيرِه. ثم استَنبط من ذلك القَطْعَ بصحة ما فيهما من الأحاديث، لأنَّ الأمةَ معصومةٌ من الخطأ، فما ظنَّتْ صحتَه ووجَبَ عليها العملُ به، لا بُدَّ وأن يكون صحيحاً في نفس الأمر. وهذا جيد.

وقد خالَفَ في هذه المسألة الشيخُ محيي الدين النووي وقال: لا يُستفاد القطعُ بالصحة من ذلك.

قلت: وأنا مع ابن الصلاح فيما عَوَّلَ عليه وأرشد إليه، والله أعلم).

ثم نقل ابن كثير عن شيخه ابن تيمية كلاماً مضمونه: أنه نُقِلَ القَطْعُ بالحديث الذي تلقَّتْهُ الأمة بالقبول عن جماعاتٍ من الأئمة، وذكر أسماءَ بعضهم، ثم قال ابن تيمية: (وهو قولُ أكثرِ أهل الحديث قاطبةً، ومذهبُ السلف عامةً)[1].

والكلامُ في تأييد ما ذَهَبَ إليه ابن الصلاح طويلُ الذيل، بَحَثَهُ كثيرٌ من الأئمةِ غيرُ من ذكرنا، كالزَّرْكَشي والبُلْقِيْني وابنِ حجر والسُّيوطي وغيرِهم في كتبهم في «علم مصطلح الحديث»[2].

* * *

---

(١) الباعث الحثيث، ص٣٣ـ٣٤. مع تعليقات العلامة أحمد شاكر القيمة النفيسة.

(٢) انظر: النكت للزركشي: ١/ ٢٧٦ـ ٢٨٦؛ النكت للحافظ: ١/ ٣٧١ـ ٣٨٠؛ تدريب الراوي: ١/ ١٣١ـ ١٣٤؛ البحر: ١/ ٣٣٣ـ ٣٦٢؛ وغير ذلك.

الانتقادات على أحاديث الصحيح ورجاله

انتَقَـدَ بعضُ الحفّاظ كالدارَقُطْنـي وغيـرِه بعضَ الأحاديـث من «الصحيح»، ومعنى انتقادهم أنَّ تلـك الأحاديـث لم تَبلغ في الصحـةِ الدرجةَ العليا التي التَزَمها البخاريُّ في «جامعه»، وأما صِحَّةُ الحديث فلم يُخالِف فيها أحد.

وقد ردَّ تلك الانتقادات ـ في الجملة أو التفصيل ـ غيرُ واحد من الأئمة النقاد كالنووي، وابن تيمية، والعِراقي، والعَيْني، وابن حجر وعملُه أفضلُ وأوسعُ وأدقُّ وأشملُ من كل من تناول هذا الموضوع بالبحث والنقاش، وأفردَ لذلك فصلاً نفيساً في كتابه الفذّ «هدي الساري»، كما نثر طرفاً من ردوده وبحوثه في شرحه العظيم «فتح الباري».

كذلك مَسَّ بعضُ الحفاظ جماعةً من رجال «الصحيح» بضُروب من الطعون والتجريح، وقد تصدَّى جمعٌ من الأئمةِ للدفاع عن رجال البخاري، وبيانِ عُـذْرِ الإمام في التخريج لهم، وحُجَّتِه في الاحتجـاجِ بهم، وطريقته في الرواية لهم وانتقاء حديثهم. وخيرُ من بحث في هذا الجانب أيضاً الإمام الحافظ ابن حجر في فصل جليل من كتابه «هدي الساري».

الانتقادات على أحاديث «الصحيح»:

●● تقدَّم أنَّ البخاري بعد الفراغ من تصنيف «جامعه» عَرَضه على جماعة من أئمة عصره منهم شيوخه الثلاثة: ابن معين وابن المديني وأحمد، فشهدوا له بالصحة غير أربعة أحاديث، وعلَّقَ العُقيلي فقال: (والقولُ فيها قول البخاري وهي صحيحة).

وبَحَثَ أئمةُ الحديث ونقّادُه في «الصحيح» فاختبَروا أسانيدَهُ ومتونَه ورجالَه، وشهدوا له بالصحّةِ وتلقَّوْهُ بالقَبول، لكنّهم انتقدوا عليه أحاديثَ يسيرةً، ومن أبرز الأعلام الذين انتقدوه: الحافظ الجهْبذ النقَّاد أبو الحسن الدَّارَقُطْني، فاختبرَ «الصحيح» حديثاً حديثاً، وإسناداً إسناداً، بلا تقليد ولا محاباة، وصَرَّحَ بما أدّاه إليه اجتهاده، متَّبعاً القواعدَ التي انتهجها صيارفة الحديث بعدالة وإنصاف، ودَوَّن ما توصَّلَ إليه من شُبهات وانتقادات والتي تتعلّق بالرواة أو الأسانيد أو المتون وأخرجها في كتابه «التتبّع»، وذكرَ فيه الأحاديثَ التي رآها معلولةً واشتمل عليها كتابا البخاري ومسلم أو أحدهما.

وللإمام أبي مسعود الدمشقي أيضاً: «استدراك» على «الصحيحين»

وللحافظ أبي علي الغسَّاني في كتابه «تقييد المُهْمَل» في جزء العلل منه استدراكٌ أكثرُهُ على الرواة[1].

---

(١) انظر: تقييد المهمل: ٢/ ٥٦٥ ـ ٧٦٠، القسم المتعلّق بصحيح البخاري.

قال النووي في القطعة التي شرحها من «صحيح البخاري»: (قد استدرك الدارقطنيُّ على البخاري ومسلم أحاديثَ وطَعَنَ في بعضها، وذلك الطعنُ الذي ذكره فاسِدٌ مبنيٌّ على قواعدَ لبعضِ المحدّثين ضعيفةٍ جداً، مخالفةٍ لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، ولقواعد الأدلّة، فلا تغترّ بذلك)[1].

وقال في «شرح صحيح مسلم»: (قد استَدرك جماعةٌ على البخاري ومسلم أحاديثَ أخلاً بشرطيهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألَّف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عُمر الدارَقُطْني في بيان ذلك كتابه المسمَّى «الاستدراكات والتتبّع»، وذلك في مئتي حديث مما في الكتابين. ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراك. ولأبي علي الغَسَّاني الجَيَّاني في كتابه «تقييد المُهْمَل» في جزء العلل منه استدراكٌ أكثَرُه على الرواة عنهما وفيه ما يلزمهما. وقد أُجيب عن كلِّ ذلك أو أكثره)[2].

وقد استوعبَ الحافظُ انتقاداتِ الدارقطني وغيرِه، وردودَ العلماء عليها كابن الصلاح والنووي والعراقي، وتكلَّم على ذلك بدقّة وإنصاف متَّبعاً القواعدَ التي جرى عليها أولئك الأئمة، وقال في صدر الفصل الذي عَنْوَنَه بقوله: (الفصل الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٦٧.

(٢) شرح صحيح مسلم: ١/٤٩، ونقل كلامه السيوطي في البحر: ٢/٦٠٨ - ٦١١.

حافظُ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيرُه من النقَّاد، وإيرادها حديثاً حديثاً على سياق الكتاب، وسياق ما حَضَر من الجواب عن ذلك)، قال: (وقبل الخَوْض فيه ينبغي لكلِّ منصفٍ أن يَعلمَ أنَّ هذه الأحاديث وإنْ كان أكثَرُها لا يَقدح في أصل موضوع الكتاب، فإنَّ جميعَها واردٌ من جهةٍ أخرى وهي ما ادَّعاه الإمام أبو عَمْرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقّي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحّة جميع ما فيه، فإنَّ هذه المواضعَ متنازَعٌ في صحّتها، فلم يحصُل لها من التلقّي ما حَصَل لمعظم الكتاب، وقد تعرَّض لذلك ابن الصلاح في قوله: «إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره»، وقال في مقدمة شرح مسلم له: «ما أُخذ عليهما ـ يعني على البخاري ومسلم ـ وقَدَحَ فيه مُعْتَمَدٌ من الحفَّاظ، فهو مستثنًى مما ذكرناه لعَدَمِ الإجماعِ على تلقّيه بالقبول»[1] انتهى، وهو احترازٌ حَسَنٌ).

وتابَعَ الحافظ قائلاً: (واختلَفَ كلامُ الشيخِ محيي الدين ـ النووي ـ في هذه المواضع، فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصُّه... وقال في مقدمة شرح البخاري...)، فذكر كلامه الذي أوردته آنفاً.

وعقَّبَ الحافظ عليه فقال: (وسيظهر من سياقها[2] والبحث فيها

---

(١) انظر قول ابن الصلاح هذا في كتابيه: علوم الحديث، ص٢٩، صيانة صحيح مسلم، ص٨٧.

(٢) أي: الأحاديث المُنتَقَدة التي ذكر النووي ـ في شرح البخاري ـ أنَّ الطعنَ فيها فاسدٌ مبنيٌّ على قواعد ضعيفة جداً.

على التفصيل أنها ليست كلها كذلك، وقولُه في شرح مسلم: «وقد أُجيب عن ذلك أو أكثرِه» هو الصوابُ، فإنَّ منها ما الجوابُ عنه غيرُ منتهِض)[1].

ثم قال: (وعِدَّة ما اجتَمَع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضه: مئةٌ وعَشَرةُ أحاديث، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثاً، ومنها ما انفَرَدَ بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً.

والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريبَ في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومَن بعدَه من أئمةِ هذا الفنِّ في معرفةِ الصحيح والمُعلَّل، فإنهم لا يختلفون في أنَّ علي بن المَديني كان أعلمَ أقرانه بعلل الحديث، وعنه أَخذ البخاري ذلك، حتى كان يقول: «ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المَديني»، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بَلَغه ذلك عن البخاري يقول: «دَعُوا قولَه، فإنّه ما رأى مِثْلَ نَفْسِه»، وكان محمد بن يحيى الذُّهْلي أعلمَ أهلِ عصرِه بعلل حديث الزهري وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً. وروى الفَربري عن البخاري قال: «ما أَدخلتُ في «الصحيح» حديثاً إلا بعد أن استخرتُ الله تعالى وتيَقَّنْتُ صحَّتَه». وقال مكيُّ بن عَبْدان[2]: سمعت مسلمَ بن الحجاج، يقول: «عَرَضْتُ كتابي هذا على أبي زُرْعة الرازيِّ، فكلُّ ما أَشار

---

(١) الهدي، ص٣٤٦.

(٢) في الهدي: (عبد الله)، وهو تحريف.

أن له عِلَّةً تركتُه». فإذا عُرِفَ وتقرَّر أنَّهما لا يُخرجان من الحديث إلاَّ ما لا عِلَـةَ له، أو له علَّةٌ إلاَّ أنها غيرُ مؤثِّرة عندهما: فبتقديرِ توجيهِ كلام مـن انتقَدَ عليهما، يكون قولُه معارِضاً لتصحيحهما، ولا ريبَ في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فَيَندفعُ الاعتراض من حيثُ الجملةُ.

وأما من حيث التفصيلُ فالأحاديثُ التي انتُقِدَت عليهما تنقسِمُ أقساماً:

القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد:

فإن أخرجَ صاحبُ «الصحيح» الطريقَ المَزيدةَ، وعَلَّله الناقدُ بالطريق الناقصة، فهو تعليلٌ مردودٌ؛ لأنَّ الراوي إن كان سَمِعَه فالزيادة لا تضرّ، لأنَّه قد يكون سَمِعَه بواسطةٍ عن شيخه، ثم لَقِيَه فسَمِعَهُ منه. وإن كان لم يَسْمَعْه في الطريق الناقصة فهو منقطعٌ، والمنقطعُ من قسم الضعيف، والضعيفُ لا يُعِلُّ الصحيحَ.

وإن أخرجَ صاحب «الصحيح» الطريقَ الناقصة، وعَلَّلـه الناقـد بالطريق المزيدة، تضمَّن اعتراضُه دعوى انقطاع فيما صحَّحَه المُصنِّفُ، فَيُنظَرُ: إن كان ذلك الراوي صحابياً، أو ثقةً غيرَ مدلِّس قد أَدركَ مَن روى عنه إدراكاً بَيِّناً أو صرَّحَ بالسماع إن كان مدلِّساً من طريقٍ أُخرى، فإن وُجِدَ ذلك اندفعَ الاعتراضُ بذلك. وإن لم يُوجد وكان الانقطاعُ فيه ظاهراً، فمحصَّل الجواب عن صاحب «الصحيح»: أنّه إنّما أخرجَ مِثْلَ

ذلك في باب ما لهُ متابعٌ وعاضِدٌ أَوْ ما حَفَّتْهُ قرينةٌ في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموعُ.

وربَّما علَّل بعض النقَّاد أحاديث ادّعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة، كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب «الصحيح» لمثل ذلك دليل على صحّة الرواية بالإجازة عنده.

القسم الثاني منها: ما تختلِفُ الرواةُ فيه بتغيير رجال بعض الإسناد:

فالجواب عنه: إن أمكَنَ الجمعُ بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً، فأخرجهما المصنِّف ولم يقتصر على أحدِهما، حيث يكون المختلِفون في ذلك متعادِلين في الحفظ والعدد. وإن امتنَع[1] بأن يكون المختلِفون غيرَ متعادِلين بل متقاربين[2] في الحفظ والعدد، فيُخْرج المُصنِّف الطريقَ الراجحة ويُعْرِض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها.

فالتعليلُ بجميع ذلك من أجلِ مجرَّدِ الاختلافِ غيرُ قادحٍ، إذ لا يَلزم من مجرَّد الاختلاف اضطرابٌ يُوجِبُ الضعفَ، فينبغي الإعراضُ أيضاً عمّا هذا سبيلُه.

---

(١) أي: الجمع.

(٢) في تدريب الراوي والبحر: (متفاوتين).

القسم الثالث منها: ما تفرَّد بعضُ الرواة بزيادة فيه دونَ من هو أكثرُ عدداً أو أضبطُ ممن لم يذكرها.

فهذا لا يؤثِّـرُ التعليلُ به إلا إذا كانت الزيادة منافيةً بحيث يتعذَّر الجمعُ. أما إن كانت الزيادةُ لا منافاةَ فيها بحيث تكون كالحديث المستقلّ فلا، اللهمَّ إلا إن وَضَحَ بالدلائل القوية أنَّ تلك الزيادةَ مُدْرَجةٌ في المتن من كلام بعض رواته، فما كان من هذا القسم فهو مؤثِّر.

القسم الرابع منها: ما تفرَّد به بعضُ الرواة ممَّن ضُعِّفَ من الرواة.

وليس في «الصحيح» من هذا القبيل غيرُ حديثين، وسيأتي الكلامُ عليهما، وتبيينُ أن كلاً منهما قد تُوبع.

القسم الخامس منها: ما حُكِمَ فيه بالوَهَم على بعض رجاله، فمنه ما يؤثِّر ذلك الوَهَم قَدْحاً، ومنه ما لا يؤثِّر.

القسم السادس منها: ما اختُلِفَ فيه بتغييرِ بعضِ ألفاظِ المَتْن، فهذا أكثَرُه لا يترتَّبُ عليه قَدْحٌ، لإمكانِ الجمعِ في المختلِف من ذلك أو الترجيح.

فهذه جملةُ أقسام ما انتقَدَه الأئمة على «الصحيح» وقد حَرَّرْتُها وحقَّقْتُها وقَسَّمْتُها وفَصَّلْتُها، لا يَظهر منها ما يؤثِّر في أصلِ موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر. وهذا حين الشروع في إيرادها على ترتيب

ما وقع في الأصل، لتَسْهُلَ مراجعتُها إن شاء الله تعالى)[1].

ثم أوردها الحافظ رضي الله عنه حديثاً حديثاً، وعِدَّتُها مئةٌ وعشرةُ أحاديث، وتكلَّم عليها بكلامٍ لم يُسبَق إليه، وأصبح عُمدةً لمن جاء بعده، وخَتَم الفصل بقوله:

(هذا جميعُ ما تعقَّبه الحفَّاظ النُّقَّاد العارفون بعلل الأسانيد، المُطَّلِعون على خَفَايا الطريق، وليست كلُّها من أفراد البخاري بل شارَكَه مسلمٌ في كثيرٍ منها كما تراه واضحاً ومَرْقُوماً عليه رَقْمُ مسلم وهو صورةُ «م»، وعِدَّة ذلك اثنان وثلاثون حديثاً، فأفرادُهُ ثمانيةٌ وسبعون فقط وليست كلُّها قادحةً، بل أكثَرُها الجوابُ عنه ظاهر، والقدحُ فيه مندفِعٌ، وبعضُها الجواب عنه مُحْتَمِل، واليسيرُ منه في الجواب عنه تعسُّفٌ، كما شرحتُه مجمَلاً في أوّل الفصل، وأوضحتُه مُبَيَّناً إِثْر كلِّ حديثٍ منها.

فإذا تأمَّلَ المُنْصِفُ ما حرَّرْتُه من ذلك: عَظُمَ مقدارُ هذا المُصَنِّف في نفسه، وجَلَّ تصنيفُه في عينِه، وعَذَرَ الأئمةَ من أهل العلم في تلقِّيه بالقَبول والتسليمِ، وتقديمِهِم له على كلِّ مُصَنَّفٍ في الحديث والقديم.

---

(١) الهدي، ص٣٤٦ ـ ٣٤٨؛ وذكر في النكت كلاماً مختصراً مفيداً، انظر: ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨٣. ونقل كلامه في الهدي: السيوطي في تدريب الراوي: ١/ ١٣٤ ـ ١٤٠؛ والبحر: ٢/ ٦١١ ـ ٦٣٠ مع ذكر الأمثلة لهذه الأقسام ونقلها عن الحافظ أيضاً، وطاهر الجزائري في توجيه النظر: ١/ ٢٣٥ ـ ٢٤٦، ٢/ ٧٣٠ـ٧٤٤.

وليسا سواءً: مَن يَدْفَعُ بالصَّدْر فلا يأمَنُ دَعْوى العصبيَّة، ومن يَدْفَعُ بيدِ الإنصافِ على القواعد المَرْضيَّة، والضوابطِ المَرْعِيَّة.

فللهِ الحمدُ الذي هدانا لهذا وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والله المستعانُ وعليه التُّكْلان)[1].

●● وأشار شيخُ الإسلام ابن تيمية إلى ما انتُقِدَ على «الصحيحين» فقال في كتابه «منهاج السنة»:

(قد نَظَر أئمـةُ هذا الفنِّ في كتابيهما، ووافقوهما على صحَّة مـا صَحَّحاهُ إلاَّ مواضعَ يسيرةً نحو عشرين حديثاً[2]، انتَقَدَها عليهما طائفةٌ من الحفَّاظِ، وهذه المواضعُ المُنتَقَدَةُ غالبُها في مسلم.

وقد انتصَرَ طائفةٌ لهما فيهما، وطائفـةٌ قـرَّرَتْ قـولَ المنتقِـدِ، والصحيحُ التفصيل، فإن فيهما مواضعَ منتَقَدةٌ بلا ريب، وفيهما مواضعَ لا انتقادَ فيها في البخاري، فإنّه أبعدُ الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظاً فيه انتقادٌ إلا ويروي اللفظَ الآخَرَ الذي يُبَيِّنُ أنَّه منتَقَدٌ، فما في كتابه لفظٌ منتَقَدٌ إلا وفي كتابه ما يبيِّنُ أنَّه منتقَد)[3].

---

(١) الهدي، ص٣٨٣.
(٢) فيه نظر طويل، والصواب ما نقلناه عن الحافظ: أنَّ الأحاديث المُنْتَقَدَة على الصحيحين بلغت مئتي حديث وعشرة أحاديث. الهدي، ص١٢.
(٣) منهاج السنة: ٤/٥٨ـ٥٩.

وقال العلاَّمة المحدِّث الناقد أحمد شاكر: (الحقُّ الذي لا مريةَ فيه عند أهلِ العلم بالحديث من المحقّقين، وممَّن اهتَدى بهديهم وتَبِعَهم على بصيرةٍ من الأمر: أنَّ أحاديثَ الصحيحين صحيحةٌ كلُّها، ليس في واحدٍ منها مَطْعَنٌ أو ضَعْفٌ، وإنَّما انتَقَد الدارقطنيُّ وغيرُه من الحفَّاظ بعضَ الأحاديث، على معنى أنَّ ما انتَقدوه لم يَبلغْ في الصحَّة الدرجةَ العليا التي التَزَمها كلُّ واحدٍ منهما في كتابه، وأما صحَّةُ الحديث في نفسه فلم يُخالِفْ أحدٌ فيها. فلا يَهُولَنَّكَ إرجافُ المُرْجِفين وزَعْمُ الزاعِمين أنَّ في الصحيحين أحاديثَ غيرُ صحيحةٍ، وتَتبَّعِ الأحاديثَ التي تكلَّموا فيها، وانقُدْها على القواعد الدقيقة التي سارَ عليها أئمةُ أهل العلم، واحكُمْ على بَيِّنَةٍ. واللهُ الهادي إلى سواء السبيل)(١).

الانتقادات على رجال «الصحيح»:

كما انتقد بعضُ الأئمةِ على «الجامع الصحيح» بعضَ أحاديثه، كذلك تكلَّم بعضُهم في طائفةٍ من رجاله يَبلغون (ثمانين رجلاً) ممَّن انفَرَد البخاري بالإخراجِ لهم عن مسلم، وهؤلاء المُتكَلَّم فيهم (لم يُكْثِرِ البخاري من تخريج أحاديثهم، وليس لواحدٍ منهم نسخةٌ كبيرة أخرجها كلَّها أو أكثرَها، إلاّ ترجمةَ عِكْرِمة عن ابن عباس)(٢).

---

(١) الباعث الحثيث، ص٣٣.

(٢) الهدي، ص١١.

وقد نافحَ عن رجال «الصحيح» جمعٌ من الأئمةِ الجهابذة، وردُّوا على المتكلّمين فيهم ردّاً إجمالياً، وتصدَّى الإمامُ النقّاد الحافظ ابن حجر لذلك، فأفْرَدَ فصلاً جليلاً في «هدي الساري»، افتتحه بردٍّ إجماليٍّ مركَّزٍ، ثم تناوَلَ بالتفصيل أولئك المتكلَّم فيهم، وبيَّنَ سببَ الطعن، ونبَّه على وَجْهِ الردّ، فأَحْسَنَ وأجادَ وأفادَ.

قال الحافظ: (الفصل التاسع: في سياقِ أسماءِ من طُعِنَ من رجالِ هذا الكتاب مرتَّباً لهم على حروف المعجم، والجوابِ عن الاعتراضات موضعاً موضعاً، وتمييزِ من أَخرج له في الأصول أو في المتابَعات والاستشهادات، مُفصِّلاً لذلك جميعه).

وصدَّرَ كلامَه قائلاً: (يَنبغي لكلِّ مُنْصِفٍ أن يَعْلَمَ أنَّ تخريجَ صاحب «الصحيح» لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحةِ ضبطه، وعدمِ غفلته، ولا سيّما ما انضافَ إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسميةِ الكتابين «بالصحيحين»، وهذا معنى لم يَحصُل لغير من خُرِّجَ عنه في «الصحيح»، فهو بمثابة إطباقِ الجمهور على تعديل من ذُكِرَ فيهما، هذا إذا خُرِّج له في الأصول.

فأما إن خُرِّجَ له في المتابَعات والشواهد والتعاليق: فهذا يتفاوت درجات مَن أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصولِ اسم الصدقِ لهم.

وحينئذٍ إذا وجدنا لغيره في أحدٍ منهم طَعناً، فذلك الطعنُ مقابلٌ لتعديلِ هذا الإمام، فلا يُقبل إلاَّ مبيَّنَ السبب مفسَّراً بقادحٍ يقدَحُ في عدالة

هذا الراوي وفي ضبطه مُطلَقاً، أو في ضَبْطِه لخبرٍ بعينه، لأنَّ الأسبابَ الحاملةَ للأئمة على الجرحِ متفاوتةٌ؛ منها ما يَقدح، ومنها ما لا يَقدح.

وقد كان الشيخُ أبو الحسن المَقْدِسيُّ يقول في الرجل الذي يُخَرَّجُ عنه في «الصحيح»: «هذا جاز القَنْطَرة»، يعني بذلك أنّه لا يُلْتَفَتُ إلى ما قيل فيه.

قال الشيخ أبو الفتح القُشَيْريُّ في «مختصره»[1]: «وهكذا نعتقدُ، وبه نقولُ، ولا نَخرج عنه إلاّ بحجّةٍ ظاهرةٍ وبيانٍ شافٍ يزيدُ في غلبةِ الظنّ على المعنى الذي قدَّمناه من اتفاقِ الناسِ بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازِمِ ذلك تعديلُ رواتهما».

قلتُ: فلا يُقبَلُ الطعنُ في أحدٍ منها إلاّ بقادحٍ واضحٍ، لأنَّ أسبابَ الجرحِ مختلفة).

ثم فَصَّلَ الحافظُ أسبابَ جرح الرواة فقال: (**أسباب الجرح مختلفةٌ ومدارها على خمسة أشياء: البِدْعة، أو المُخالَفَة، أو الغَلَط، أو جَهالةُ الحال، أو دَعْوى الانقطاعِ في السَّنَد بأن يُدَّعى في الراوي أنَّه كان يُدلِّسُ أو يُرسِل.**

---

(١) أبو الفتح القشيري: هو الإمام الحافظ الفقيه محمد بن علي بن وهب القُشَيْري الصَّعِيْديّ المشهور بابن دقيق العيد، توفي سنة (٧٠٢هـ)، وكتابه يُسمَّى: «الاقتراح في بيان الاصطلاح»، وفيه كلامه المذكور وكلام المقدسي، ص٣٢٧.

فأمَّا جهالةُ الحالِ: فمندفِعَةٌ عن جميعِ من أُخرج لهم في «الصحيح» لأنَّ شرطَ الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زَعم أنَّ أحداً منهم مجهولٌ فكأنَّه نازَعَ المُصَنِّفَ في دعواه أنَّه معروف، ولا شكَّ أنَّ المدَّعي لمعرفتِه مُقدَّمٌ على من يَدَّعي عدمَ معرفته، لِما مع المُثْبِت من زيادة العلم. ومع ذلك فلا تجدُ في رجال «الصحيح» أحداً ممن يَسوغ إطلاقُ اسم الجهالة عليه أصلاً، كما سنبيِّنُه.

وأما الغلطُ: فتارةً يَكْثُر من الراوي، وتارةً يَقِلُّ، فحيثُ يُوصف بكونه كثيرَ الغلط يُنظر فيما أَخرج له: إن وُجِد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوفِ بالغلط، عُلِمَ أنَّ المُعْتَمَدَ أصلُ الحديث لا خصوصَ هذه الطريق. وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادِحٌ يُوجِبُ التوقُّفَ عن الحُكْمِ بصحَّةِ ما هذا سبيلُه، وليس في «الصحيح» بحمد الله من ذلك شيءٌ. وحيثُ يُوصَفُ بقلَّةِ الغَلَطِ، كما يُقال: سيِّئ الحفظ، أوْ له أوهامٌ، أوْ له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحُكْمُ فيه كالحُكْم في الذي قبله، إلاَّ أنَّ الرواية عن هؤلاء في المتابَعَات أكثَرُ منها عند المصنِّف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة، وينشأ عنها الشذوذ والنكارة: فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى، بحيث يتعذَّر الجمعُ على قواعد المحدِّثين، فهذا شاذٌّ.

وقد تشتدُّ المخالَفَةُ أو يَضْعُفُ الحفظُ، فيُحكَم على ما يُخالف فيه

بكونه مُنْكَراً. وهذا ليس في «الصحيح» منه إلا نَزْرٌ يَسير.

وأما دعوى الانقطاع: فمدفوعة عمَّن أَخرج لهم البخاري، لِما عُلِم من شرطه، ومع ذلك فَحُكْمُ من ذُكر من رجاله بتدليسٍ أو إرسالٍ أن تُسْبَرَ أحاديثُهم الموجودة عنده بالعَنْعَنة، فإن وُجد التصريحُ بالسماع اندفَعَ الاعتراضُ، وإلاَّ فلا.

وأما البدعة: فالموصوفُ بها إما أن يكون ممَّن يُكَفَّر بها أو يُفَسَّق، فالمُكَفَّر بها لا بدَّ أن يكون ذلك التكفيرُ مُتَّفَقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غُلاة الروافض من دعوى بعضهم حلولَ الإلـٰهية في عليٍّ أو غيرِه، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في «الصحيح» من حديث هؤلاء شيءٌ البتَّةَ.

والمُفَسَّق بها: كبِدَع الخوارجِ، والروافضِ الذين لا يَغْلُون ذلك الغُلُوَّ، وغير هؤلاء من الطَوائف المخالفين لأصول السنّة خلافاً ظاهراً لكنَّه مستنِدٌ إلى تأويلٍ ظاهرُه سائغٌ، فقد اختَلَف أهلُ السُّنَّة في قبول حديثٍ من هذا سبيلُه إذا كان معروفاً بالتحرُّز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خَوَارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة: فقيل: يُقْبَلُ مُطلَقاً، وقيل: يُرَدُّ مطلَقاً، والثالث: التفصيل: بين أن يكون داعيةً أو غير داعية، فَيُقْبَلُ غيرُ الداعيةِ ويُرَدُّ حديثُ الداعية، وهذا المذهبُ هو الأعدلُ، وصارت إليه طوائف من الأئمة...).

ثم قال: (واعلَمْ أنَّه قد وقع من جماعةٍ الطعنُ في جماعةٍ بسبب

اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبُّهُ لذلك وعدمُ الاعتداد به إلا بحقٍّ. وكذا عابَ جماعةٌ من الورِعين جماعةً دخلوا في أمر الدنيا، فضَعَّفُوهم لذلك، ولا أثَرَ لذلك التضعيف مع الصدق والضبط. والله الموفق»[1].

ثم سَرَدَ أسماءَ من طُعِن فيه من رجال البخاري، مع حكاية ذلك الطعن، والتنقيب عن سببه، والقيام بجوابه، والتنبيه على وجه ردِّه، وبيَّن الصحيحَ من أمرِ هؤلاء الرجال.

وبعد فراغه من ذِكْرِ الأسماء وبيانِ وجهِ الحقِّ فيما قيل فيهم، أفرد فصلاً مكمِّلاً لما سَبَق ساق فيه (مَن عَلَّقَ البخاريُّ شيئاً من أحاديثهم ممن تُكلِّم فيه)، وقال: (وما يُعلِّقُه البخاري من أحاديث هؤلاء إنَّما يُوردُه في مقام الاستشهاد وتكثيرِ الطرق، فلو كان ما قيل فيهم قادحاً ما ضَرَّ ذلك. وقد أوردتُ أسماءَهم سَرْداً، مقتصِراً على الإشارة إلى أحوالهم، بخلاف من أخرج أحاديثهم بصورة الاتصال الذين فرغنا منهم، فقد وَضَحَ من تفاصيل أحوالهم ما فيه غِنًى للمتأمِّلِ، ولاح من تمييز المقالات فيهم ومقدار ما أَخرج المؤلِّف لكلٍّ منهم: ما يَنفي عنه وجوهَ الطعن للمتعنِّت)[2].

وسَرَدهم على حروف المعجم.

---

(١) الهدي، ص٣٨٤ ـ ٣٨٥.
(٢) الهدي، ص٤٥٦.

وأَتْبَعَ ذلك بفصلٍ آخَر[1] بيَّنَ فيه أسبابَ الطعن في المذكورين، ومنه يتَّضِحُ مَنْ يَصْلُح منهم للاحتجاج به ومن لا يَصْلُح، وهو على قسمين:

القسم الأول: مَن ضُعِّفَ بسبب الاعتقاد: فذَكَرَ البِدَعَ التي رُمُوا بها، وساقَ أسماءَهم مع بيان البدعة التي رُمي بها كلٌّ واحد منهم.

القسم الثاني: من ضُعِّفَ بأمرٍ مردودٍ: كالتحامُل، أو التعنُّتِ، أو عدمِ الاعتمادِ على المُضَعِّف لكونه من غيرِ أهل النقد، أو لكونه قليلَ الخبرة بحديث من تكلَّم فيه أو بحاله، أو لتأخُّر عصرِه، ونحو ذلك.

وخَتَم الحافظ بحثَه القيِّم هذا فقال:

(فجميعُ مَن ذُكِر في هذين الفصلين ممَّن احتَجَّ به البخاري لا يَلحقه في ذلك عَابٌ، لِما فسَّرْناه. وأمَّا مَن عَدَا مَن ذُكِر فيهما ممَّن وُصِف بسُوءِ الضبط أو الوَهَم أو الغلط ونحو ذلك، وهو القسم الثالث: فلم يُخرِّج لهم إلاّ ما تُوبِعوا عليه عنده أو عند غيره)[2].

فأفادَ الحافظُ وأجاد وبَلَغَ المرادَ، فرحمَه الله ورضي عنه وجزاه خيرَ الجزاء.

---

(١) الهدي، ص٤٥٩ ـ ٤٦٤.

(٢) الهدي، ص٤٦٤.

●● ويؤيّد قولَ الحافظ في الجملة ويزيدُه فائدةً ومتانـةً أقـوالُ جمهرةٍ من الأئمة:

ـ قال الحافظ أبـو بكر الخطيب البغدادي: (ما احتَجَّ البخـاري ومسلم به من جماعة عُلِمَ الطعنُ فيهم من غيرِهم، محمولٌ على أنَّه لم يَثبُت الطعنُ المؤثر مفسَّر السبب)[1].

ـ وقال النووي: (قال جمهور العلماء: لا يَثْبت الجَرْح إلاّ مفسَّراً مبيَّـن السـبب، لئلاّ يَجرحَ بما يتوهَّمُه جارحـاً وليـس جارحـاً. وفـي «الصحيحين» جماعةٌ قليلةٌ جَرَحَهم بعضُ المتقدِّمين، وهو محمولٌ على أنّه لم يَثْبت جَرْحُهم بشرطه)[2].

ـ وقال الذهبي: (فما في «الكتابين» بحمـدِ الله رجـلٌ احتَجَّ بـه البخاري أو مسلم في الأصول، ورواياتُه ضعيفة، بل حَسَنَةٌ أو صحيحةٌ.

ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلم في الشواهد والمتابَعَات، ففيهم من في حفظه شيءٌ، وفي توثيقه تردُّدٌ.

فكلُّ مَن خُرِّجَ له في «الصحيحين» فقد قَفَزَ القَنْطَرَة، فلا مَعْدِلَ عنه

---

(١) البحر: ٢/٥٧٦؛ قواعد التحديث، ص١٩٠؛ وانظر: الكفاية، ص١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢) ما تمسّ إليه حاجة القاري، ص٦٥.

إلا ببرهانٍ بيِّن)[1].

ـ وقال الإمام الحافظ الزَّيْلَعِيُّ: (صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أَخرجا لمن تُكلِّمَ فيه، فإنَّهم ينتقون من حديثِهِ ما تُوبِعَ عليه، وظَهرتْ شـواهدُه، وعُلِمَ أنَّ له أصلاً، ولا يَروون ما تفرَّد به، سِيَّما إذا خالَفَـه الثقات)[2].

* * *

(١) الموقظة، ص٨٠، وقد أوردته مطوّلاً، ص٤٠٦ حاشية (٢).

(٢) نصب الراية: ١/ ٣٤١.

الفَصْلُ السَّابِعُ

اعتناء الأمّة بالصحيح
وَالكُتُبُ الّتِي أُلِّفَتْ حَوْلَهُ

أوجهُ اعتناء الأمّة «بالجامع الصحيح»:

ليس من المبالغة في شيء، إذا قلنا: إنَّ المسلمين لم يُعنوا بكتابٍ بعد القرآن الكريم عنايتَهم «بالجامع الصحيح»: من حيثُ سماعُه وروايتُه، وتحقيقُ ألفاظِه وضبطُه، وكتابتُه، وشرحُ أحاديثه، وتبيينُ دقائقه، واختصارُه، وتجريدُ أسانيده، والكلامُ على رجاله وعلومه والانتقادات عليه، والدفاعُ عنه، ونَسْخُه وطبعُه ونشرُه، وما إلى ذلك ممَّا سنبيِّنُه في هذا الفصل.

١ ـ فمن حيث السماع والرواية:

قدَّمنا أنَّه سمع «الصحيحَ» من مصنِّفه تسعون ألف رجل، وعرَّفْنا بأشهرِ مشاهيرهم، وبيَّنَّا أنَّ هذا الكتابَ العظيمَ متواترٌ عن صاحبه من رواية الفِرَبْرِي.

وسَمِع «الصحيحَ» عن هؤلاء الرواة المشاهير جماهيرُ من العلماء والأئمة طبقةً بعد طبقةٍ، وقد عرَّفْنا بأكابر الطبقتين الثانية والثالثة.

وتوالَتْ سلسلةُ السماع في الأمّة قَرْناً بعدَ قَرْن، وجيلاً إِثْرَ جيل، والمتأمِّلُ بدقَّة لكُتُبِ «الفهرسة» يجدُ العَجَب العُجاب من حِرْصَ الأئمة على سماعِ «الصحيح»، وذِكْرِ أسانيدِهم المتَّصِلَة إلى الإمام البخاري.

ومن أقرب الأمثلة على ذلك: «فهرست ابن عَطِيَّة»، و«فهرست ابن خَير»، و«المجمع المؤسِّس» للحافظ، و«برنامج الوادي آشي»، و«برنامج المُجاري»، و«صِلَة الخَلَف» للرّوداني، و«فهرس الفهارس» للكَتَّاني، وغيرها كثير.

وقد صنَّف العلاَّمة أبو حفص عُمر بن محمد النَّسْفي السَّمَرْقَنْدي شرحاً «للصحيح» سمَّاه: **«النجاح في شرح أخبار كتاب الصحاح»**، وذكَر في أوَّله أسانيدَه العوالي التي تتَّصل بالإمام البخاري من خمسين طريقاً[(١)].

والشيخُ المحدِّثُ المُعَمَّر أحمد بن أبي طالب أبو العباس الحَجَّار، المتوفَّى سنة (٧٣٠هـ) حَدَّث «بالصحيح» أكثر من سبعين مرة بدِمشق والصَّالِحيَّة وكَفْربَطْنَا وحِمْصَ وحَمَاة وبَعْلَبَكّ والقاهرة وغيرها[(٢)].

والشيخُ المسنِد المُعَمَّر أحمد بن عثمان الكُلُوتانيُّ قرأ «الصحيح» أكثرَ من أربعين مرّة[(٣)].

---

(١) كشف الظنون: ١/ ٥٥٣، ٢/ ١٩٢٩.

(٢) الدرر الكامنة: ١/ ١٤٢.

(٣) المجمع المؤسس: ٣/ ٥١.

ومحدِّثُ اليَمن العلاَّمة سُليمان بن إبراهيم التَّعِزِّيُّ ذكَرَ أنَّه مرَّ على «الصحيح» ما بين قراءةٍ وإسماعٍ وغيرها مئة وخمسين مرّة[1].

وغير ذلك جداً وذِكْرُه يَطول.

وقد قال الإمام الحافظُ الجِهْبذ أبو عبد الله الذهبي في ترجمة البخاري: (وأما «جامعُه الصحيح»: فلو رَحَل الشخص لسماعِه من مسيرة ألفِ فَرْسَخ[2] لَما ضاعَتْ رحلتُه! وأنا أَدري أنَّ طائفةً من الكبار يَستقلُّون عقلي في هذا القول، ولكن:

ما يَعْرِفُ الشَّوقَ إلاَّ مَنْ يُكَابِدُهُ ... ولا الصَّبَابَةَ إلاَّ مَنْ يُعَانِيها

ومَنْ جَهِلَ شيئاً عاداهُ، ولا قوَّة إلا بالله)[3].

٢ ـ وأما مِن جهة ضبطه وتحقيق ألفاظه:

فقد اهتمَّ رواة «الصحيح» وشرَّاحُه والمعتنون به بذلك بما لا مَزيدَ عليه، ومن يتأمَّل «الطبعة السُّلْطانية» التي طُبعت عن «النسخة اليُونينية» ويَرْجِع البصر ويُدقِّق الفكرَ؛ يقف مشدوهاً أمام الجهد الجبَّار والدقَّة المتناهية والأمانة العجيبة: في الحرص على نَقْل جميع الروايات،

---

(١) المجمع المؤسس: ٣/ ١١٦.

(٢) الفرسخ: نحو خمسة كيلومترات.

(٣) تاريخ الإسلام، ص٢٤٢؛ وانظر: السير: ١٢/ ٤٠٠.

وتثبيتِ جميع الاختلافات ببعض الجُمل أو الكلمات أو الحروف، مما نَقله الرواة عن البخاري، وما أَتْقَنه رواةُ الطبقة الثانية عن الفِرَبْرِيّ.

ونجدُ كذلك هذه الأمانة والدقّة والضبط في بعض شروح «الصحيح»، وفي مقدّمتها الكتاب العظيم «فتح الباري»، الذي نبَّه فيه صاحبُه على اختلافِ الرواياتِ وتصويبِ الراجح منها.

٣ ـ وأما العناية بنسخه وطبعه:

فشاهِدُ الوجودِ قائمٌ على عظيمِ عنايةِ الأمة عامَّتِها وخاصَّتِها «بالجامع الصحيح»، وطباعة مَتْنه، أو مَتْنه مع شروحه. وقد ملأت نُسَخُه مكتبات العالم، وانتشرت في كلِّ أقطار الإسلام، وتكاد توجد مخطوطاته في كلِّ مكتبةٍ من مكتبات العالم. وتمَّتْ ترجمتُه إلى الإنكليزية والفرنسية والألمانية والبنغالية والأُردية وغيرها من اللغات الحيّة.

وبالَغَ المسلمون بالاعتناء بنَسْخِه وطبعِه، فَحَلَّوا بالذهب أوائلَ أجزائه، ولوَّنوا بالأحمر والأخضر سائرَ جداوله، وطبعوا متنه، فميَّزوا الكَلِمَ النبويّ بلون مغاير لبقية نصِّ الحديث.

٤ ـ وأمَّا شرحه والتعليق عليه والكتب التي أُلِّفت حوله في مجالات كثيرة جداً:

فهذا أمرٌ يحتاج إلى بَسْط ومزيدِ بيان، للوقوف على الجهودِ العظيمة المباركة، الجديرة بالإكبار والإجلال، التي قام بها أئمة الإسلام وحَمَلَةُ الآثار ومحبُّو السنَّة، خدمةً لهذا الكتاب الجليل، والتي بدأت بُعَيْدَ انتشار

«الصحيح» في البلدان، واستمرَّت إلى عصرنا، وستبقى إلى ما شاء الله. فلم يَدَعُوا بحثاً يرتبط به إلا طَرَقوه ووفَّوْه حقَّه، ولا مُشْكِلاً إلا بيّنُوه وأزالوا الشُّبَهَ عنه.

وأما قولُ العلاَّمة الكبير ابن خلدون في «مقدّمته»: (فأمَّا «صحيحُ البخاري» وهو أعلاها رتبةً: فاستصعَبَ الناسُ شَرْحَهُ، واستغْلَقُوا مَنْحاه، من أجلِ ما يحتاج إليه: من معرفةِ الطرقِ المتعدّدةِ ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفةِ أحوالهم، واختلافِ الناس فيهم. وكذلك يحتاجُ إلى إمعانِ النظر في التفقّه في التراجم.. ولقد سمعتُ كثيراً من مشايخنا ـ رحمهم الله ـ يقولون: شَرْحُ كتاب البخاري دَيْنٌ على الأمة. يَعْنون: أنَّ أحداً من العلماءِ لم يُوَفِّ ما يَجب له من الشرح بهذا الاعتبار)[1].

وابن خلدون أتمَّ مقدّمته سنة (٧٧٩هـ)، قبل أن يُصنِّفَ ابنُ حجر كتابه «فتح الباري»، ولو وقف عليه لقَرَّتْ عينُه، ولَعَلِمَ أنَّ هذا الدَّيْن قد وُفِّيَ بحمدِ الله تعالى.

قال السَّخاوي ـ في ترجمة شيخه ابن حجر في «التبر المسبوك» ـ عن «فتح الباري»: (ولو وَقَفَ عليه ابنُ خلدون القائلُ: «بأنَّ شَرْحَ البخاري إلى الآن دَيْنٌ على هذه الأمة»، لَقَرَّتْ عينُه بالوفاءِ والاستيفاء)[2].

---

(١) مقدمة ابن خلدون، ص٤٤٣.
(٢) التبر المسبوك، ص٢٣١.

الكتب التي أُلِّفت حول «الصحيح» في مختلف المجالات[1]:

من الصعبِ استقصاءُ ما أُلِّف حول «الجامع الصحيح» من شروح وغيرها، وبَسْطُ الكلام عليها، وتفصيلُ موضوعاتِها، وبيانُ مميزاتها، والإشارةُ إلى فائدةِ كلٍّ منها وجدّيَّتِها وجديدِها: أمرٌ طويلٌ لا يمكن الإحاطةُ بأطرافه في مِثْل هذا الكتاب. ولكننا سنشير إشارات كافية، ونُلمع بإلماعات شافية، لفروعِ هذا الباب؛ لتقريبِ أطرافه، وجَمْعِ أشتاتِه، في عناوينَ بارزة تدلُّ على المجالات الرَّحيبة التي خاضها عَلماءُ الأمة لخدمة هذا الكتاب الجليل، بما يُعطي فكرة موجزة لكنها متكاملة حوله، تقرِّبُ بعيدَه، وتُدني ثمارَهُ، وتَفِي بعضَ حقِّ الأعلام الذين خَدَموه واعتنوا به على مرِّ الزمان.

١ ـ شروح «الجامع الصحيح»:

لا يمكن الإحاطةُ بشروح «الصحيح» لا بأسمائها ولا التعريف

---

(١) استفدتُ في هذا الفصل من الكتب التالية: «المجمع المؤسس»، و«المعجم المفهرس» كلاهما للحافظ، «صلة الخلف» للروداني، «كشف الظنون» لحاجي خليفة، «الرسالة المستطرفة» للكتاني، «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين، «سيرة الإمام البخاري» للمباركفوري، «البخاري وصحيحه» لعبد الغني عبد الخالق، «إتحاف القاري» لمحمد عصام عرار، كتب مصطلح الحديث وفي مقدّمتها: «النكت» للزركشي، و«النكت» للحافظ، و«فتح المغيث» للسخاوي، و«تدريب الراوي» و«البحر الذي زخر» كلاهما للسيوطي.

بها، فبعضُها نالَتْه يَدُ الحَدَثان فلا نعلمُ عنه شيئاً، وبعض آخَر لا يزال مخطوطاً موزَّعاً في مكتبات العالم ببلدانه المترامية، بل وبعض آخَرُ منها لا نَعلم حتى اسمه، ويُشير إلى ذلك ما ذَكَرَه العلاَّمة عبد الرحمن بن سُليمان الأَهْدَل اليَماني[1] في كتابه «النَّفَس اليماني»، قال:

(ومن شيوخي: الشيخ العلاَّمة المتقن عُمر بن عبد القادر، من بلاد بلغار، مكث لدينا مدة، وذكَر لي أنَّه شاهَدَ عند قاضي بَلْخ أحدَ عشر شرحاً على «صحيح البخاري» كلُّها تساوي «فتح الباري» في الحجم)[2].

وقد وقفتُ على أسماء أكثر من (٧٠) شرحاً «للصحيح»، ما بين مخطوط ومطبوع، ولا شكَّ أنَّ ثمَّة شُروحاً أخرى لم أقف عليها، ولعلَّ قادمَ الأيام يُميط عنها اللِّثامَ بالتعريف والطَّبع والنشر. وأُوجزُ الكلامَ بالتعريفِ بأشهرِ تلك الشروح وأجلِّها:

١ ـ أعلام السُّنَن

للإمام أبي سليمان حَمْد بن محمد البُسْتي المعروف بالخَطَّابيِّ، المتوفى سنة (٣٨٨هـ):

شرح مختصر في مجلَّد، فيه نكت لطيفة، ولطائف شريفة، أَلَّفه

---

(١) الأهدل اليماني: إمام محدِّث فقيه مفسِّر مؤرِّخ، من شيوخ الشوكاني، توفي بزَبيد سنة (١٢٥٠هـ). الأعلام: ٣/ ٣٠٧؛ معجم المؤلِّفين: ٥/ ١٤٠.

(٢) نقلاً عن «سيرة الإمام البخاري» للمباركفوري: ١/ ٣٦٤.

بعدَ كتابه «معالم السنن»، استجابةً لطلب أهل بَلْخ. وهو أوَّل الشروح المعروفة.

٢ـ شرح صحيح البخاري

لأبي القاسم المُهَلَّب بن أحمد بن أَسِيد بن أبي صُفْرة الأَسَديّ الأندلسيِّ، المتوفَّى سنة (٤٣٥هـ):

أخذ عن أبي محمد الأصيلي، وأبي الحسن القابِسي، وأبي ذر الهَرَويِّ، وكان أحدَ الأئمة الفصحاء، ومن أهل الذكاء المُفْرِط.

شرح «الصحيح»، واعتنى فيه بشرح الخطابي، وزاد عليه، وأخذه عنه الناس.

٣ـ شرح الجامع الصحيح

للإمام أبي الحسن علي بن خلف القرطبي المالكي المعروف بابن بطَّال، المتوفى سنة (٤٤٩هـ):

ملأَهُ بفقهِ المالكية، حتى كأنَّه حادَ عن المقصِد الأساسي من شرح «الصحيح»، فانتُقِدَ لذلك. وللحافظ في «الفتح» نُقول منه مهمة كثيرة[(١)]

٤ـ المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح

لأبي محمد عبد الواحد بن التين السَّفَاقِسي المالكي، المتوفّى سنة (٦١١هـ):

---

(١) طبع مؤخَّراً بمكتبة الرشد بالرياض.

وشرحُه فيه اعتناءٌ زائدٌ في الفقه ممزوجاً بكثيرٍ من كلامِ المدوَّنة وشُرَّاحها، مع رشاقة العبارة ولطف الإشارة. وينقل الحافظ في «الفتح» منه كثيراً للاستشهاد أو الردّ.

٥ ـ شرح الجامع الصحيح

للإمام زين الدين علي بن محمد بن منصور الإسكندراني المالكي، المعروف بابن المُنَيِّر، المتوفَّى سنة (٦٩٥هـ).

وهو شرح ضخم في نحو عشر مجلَّدات، لم يتم:

٦ ـ البدر المنير الساري في الكلام على البخاري

للحافظ الفقيه قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن مُنِير الحَلَبي ثم المِصْري الحَنَفي، المتوفَّى سنة (٧٣٥هـ):

لم يكمله وقد بَلَغَ إلى نصفِ الكتاب في عشر مجلَّدات.

٧ ـ التلويح في شرح الجامع الصحيح

للحافظ الفقيه المؤرِّخ علاء الدين مُغَلْطاي بن قَلِيْج التُّركي المِصْري الحنفي، المتوفَّى سنة (٧٦٢هـ):

وهو شرح طويل في نحو عشرين مجلَّداً، وقد انتقده الكَرْماني فقال: (وشروحُه بتتميم الأطراف أشبَهُ، وبصُحُف تصحيح التعليقات أَمثلُ، وكأنَّه من إخلائه من مقاصِدِ الكتاب على ضمانٍ، ومن شروحِ ألفاظه وتوضيحِ معانيه على أمانٍ!).

٨ ـ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري

للإمام المحدِّث الفقيه المفسِّر شمس الدين بن يوسف بن علي الكِرْمانيّ الشافعي، المتوفَّى سنة (٧٨٦هـ):

وهو شرح مشهور مفيد جداً، جامع للفوائد، نافع لأهل العلم، وينقل الحافظ في «الفتح» منه كثيراً من الاستشهاد أو الردّ، وانتقده بأنّه قد وقعت فيه أوهامٌ كثيرةٌ في النقل من الكتب الأخرى.

٩ ـ شرح الجامع الصحيح

للإمام بدر الدين محمد بن بهادُر بن عبد الله الزَّرْكَشِيِّ المصري الشافعي، المتوفَّى سنة (٧٩٤هـ):

شرح كبير تركَه في المُسَوَّدة، قال الحافظ في ترجمته في «الدرر الكامنة»: (شَرِعَ في شرح البخاري، فتَرَكَه مسوَّدة، وقفتُ على بعضها، ولخَّصَ منه «التنقيح» في مجلد).

١٠ ـ التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح

للإمام بدر الدين الزركشي أيضاً:

مختصر من شرحه الكبير، اعتنى فيه بإيضاح الغريب، وإعراب الغامض، وضبط ما يُخاف فيه الاشتباه أو التصحيف من الأسماء والأنساب، واختارَ من المعاني أوضحها، ومن الأقوال أصحّها، وألحق به فوائد هامّة.

١١ ـ فتح الباري بشرح الجامع الصحيح للبخاري

للإمام الناقد الحافظ الفقيه زين الدين عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب الحنبلي، المتوفّى سنة (٧٩٥هـ):

شرح قطعة من «الصحيح» وصل فيه إلى كتاب الجنائز.

١٢ ـ شواهد التوضيح لشرح الجامع الصحيح

للحافظ سراج الدين عُمر بن علي بن أحمد المعروف بابن المُلَقِّن المِصْري الشافعي، المتوفَّى سنة (٨٠٤هـ):

وهو شرحٌ ضخمٌ يقع في عشرين مجلَّداً، اعتمدَ فيه على شرح القطب الحلبي وشرح مُغَلْطاي، وزاد فيه قليلاً، وانتقده تلميذُه الحافظ ابن حجر فقال: (وهو في أوائله أقعدُ منه في أواخره، بل هو من نصفه الثاني قليل الجدوى).

١٣ ـ فتح الباري بالسيح الفسيح الجاري في شرح صحيح البخاري

للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشافعي، المتوفى سنة (٨١٧هـ):

لم يكمل، وَصَل إلى ربع العبادات في عشرين مجلَّداً، عِيب عليه أنَّه ملأَهُ بغرائب المنقولات من مقالة ابن عربي في «فتوحاته»، فكان سبباً لشَيْن الكتاب، كما قال تلميذُه الحافظ ابن حجر.

١٤ ـ اللامع الصبيح المرشد إلى الجامع الصحيح

للعلاَّمة الفقيه المحدِّث شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى البِرْمَاوي المِصْري الشافعي، المتوفَّى سنة (٨٣١هـ):

شرحٌ جيدٌ يقع في أربعة مجلَّدات، ذكر مؤلِّفه أنَّه جَمعَ بين شرح الكرماني باقتصار، والتنقيح للزركشي بتنبيه وإيضاح، ومن أصوله فيه كذلك «هدي الساري» للحافظ.

١٥ ـ التلقيح لفهم قارئ الصحيح

للحافظ البارع برهان الدين إبراهيم بن خليل الحَلَبي المعروف بِسِبْط ابن العَجَميّ، المتوفَّى سنة (٨٤١هـ):

ويقع في أربعة مجلَّدات، وهو شرحٌ مفيدٌ فيه فوائد حسنة.

١٦ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري

للإمام الكبير الحافظ الشهير شيخ الإسلام أبي الفَضْل أحمد بن علي بن حجر العَسْقلانيِّ الشافعي، المتوفَّى سنة (٨٥٢هـ):

هو أعظمُ شروح البخاري على الإطلاق بلا مِراء، كَسَفَ به الكُتُب المتقدِّمة في هذا الشأن، لم يُصنَّف في نوعه مثلُه، أتى فيه بكلّ نفيسة، وجَمَعَ فيه حسنات الشروح التي كانت قبله، وكلٌّ من جاء بعده فهو عيال عليه، اشتهر في حياته، وتنافَسَ الكبار في تحصيله، وسارت به الربان.

مكث الإمام في تصنيفه خمساً وعشرين سنة، ابتدأ به سنة (٨١٧هـ)

وانتهى منه سنة (٨٤٢هـ)، ولمَّا كَمَل أُقيم لخَتْمِه حفلٌ كبير في القاهرة حضَرَهُ أركانُ الدولة والعلماءُ والرؤساءُ والقضاة والفضلاء، وأقيمت وليمة أُنفِقَ فيها نحو (٥٠٠) دينار، وخرجَ الباعة وأهل الأسواق، رجالاً ونساء للفرجة، حتى إنّه لم يتخلَّف عن الحضور في ذلك اليوم في القاهرة كبيرُ أحد!.

وبَيانُ خصائص هذا الكتاب العظيم ومميزاته لا تحتمله هذه السطور، وقد أَفردتُ له في كتابي (الحافظ ابن حجر العسقلاني)[1] فصلاً مستقلاً يربو على مئة صفحة، فمن شاء التفصيل والإحاطة به فلينظره.

١٧ ـ عُمدة القاري في شرح صحيح البخاري

للإمام الحافظ بدر الدين محمود بن أحمد العَيْني الحَنَفي، المتوفَّى سنة (٨٥٥هـ):

شرح كبير حافل، نافع كامل في معناه، لكنه لم ينتشر كانتشار «فتح الباري»، وكان مؤلّفه يستمدّ كثيراً من «الفتح» ويعتمد عليه في معظم بحوثه كما يظهر عند المقارنة.

١٨ ـ التوشيح على الجامع الصحيح

للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيُوطي

---

(١) وقد صدر ضمن هذه السلسلة المباركة إن شاء الله.

الشافعي، المتوفى سنة (٩١١هـ):

شرح موجز، وجامع لطيف، وحجمه يقارب «التنقيح» للزَّرْكَشي، ولعلَّه مختصر منه.

١٩ ـ الترشيح على الجامع الصحيح

للسيوطي أيضاً: لم يُتِمَّ تأليفَهُ.

٢٠ ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري

للإمام العلاَّمة الفقيه المسنِد شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القَسْطَلاَّني الشافعي، المتوفّى سنة (٩٢٣هـ):

شرح نافع مشهور، لخَّصَه من عدَّة شُروح، و«الفتح» مصدره الأساسي وفاضَ عليه نورُه.

٢١ ـ تحفة الباري بشرح صحيح البخاري

للإمام الحافظ المُعمَّر شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري المصري الشافعي، المتوفى سنة (٩٢٦هـ)، من تلاميذ الحافظ:

وشرحه مطبوع في اثني عشر مجلَّداً.

٢٢ ـ فيض الباري على صحيح البخاري

للإمام الحافظ الفقيه المفسِّر الأصولي الأديب محمد أنور شاه الكشميري، المتوفَّى سنة (١٣٥٢هـ):

شرح جليل في أربعة مجلَّدات كبار، فيه الجديدُ الكثيرُ من العلم الذي لا تجده في شروح البخاري للسابقين.

٢٣ ـ كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري

للإمام المحدِّث العلاَّمة محمد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشِّنْقِيطي، المتوفّى سنة (١٣٥٤هـ):

وهو شرح قيّم جليل نافع لا يُستغنى عنه، اشتملَ على فنون كثيرة، وقد طبع في (١٤) مجلَّداً.

٢ ـ مختصرات شروح «الصحيح» وشروح مختصراته:

أولاً ـ مختصر الشروح:

١ ـ مختصر «الكواكب الدراري»

لتاج الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن عُمر النُّعْماني البغدادي الكوفي الدمشقي الحنفي، المتوفى سنة (٨٣٤هـ):

اختصر به «الكواكب الدراري» للكِرْماني.

٢ ـ تلخيص أبي الفتح لمقاصد الفتح

لأبي الفتح محمد بن أبي بكر بن الحُسين الأُموي المَرَاغي القاهري الشافعي، المتوفى سنة (٨٥٩هـ):

اختصر به «فتح الباري» للحافظ في نحو أربعة مجلَّدات.

٣ ـ مختصر «التلقيح لفهم قارئ الصحيح»

لكمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن المِصْري الشافعي المعروف بابن إمام الكامِليَّة، المتوفى سنة (٨٧٤هـ):

اختصر كتاب «التلقيح» لسِبْط ابن العَجَمي.

٤ ـ مختصر «فتح الباري»

للعلاَّمة الفقيه المحقّق محمد بن قاسم الرصَّاع التُّونُسي المالكي، المتوفى سنة (٨٩٤هـ):

اختصر «فتح الباري» للحافظ.

٥ ـ المنهل الجاري من فتح الباري

لقطب الدين محمد بن محمد بن عبد الله الخَيْضَري الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة (٨٩٤هـ):

وكتابه مختصر لكتاب «فتح الباري» للحافظ.

٦ ـ مختصر «تحفة الباري في شرح البخاري»

لمحدِّث المدينة الفقيه المفسّر نور الدين محمد بن عبد الهادي السِّنْدي المَدَني الحَنَفي، المتوفى سنة (١١٣٨هـ):

اختصر «تحفة الباري» للشيخ زكريا الأنصاري.

٧ـ مختصر شرح القَسْطَلاَّني

للمحدِّث الفقيه عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الله التَّغَارْغِرتي المَغْربي المالكي، المتوفى سنة (١٢٧٨هـ):

اختصر «إرشاد الشاري» للقسطلاَّني.

٨ـ روح التوشيح على الجامع الصحيح

للعلاَّمة الفقيه علي بن سُليمان الدِّمْنَاتي البُجُمْعَوِي المَغْربي، المتوفى سنة (١٣٠٦هـ):

وكتابه مختصرُ «التوشيح» للسيوطي.

ثانياً ـ شروح مختصرات الصحيح:

١ ـ شرح «مختصر الجامع الصحيح»

لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المالكي، المتوفى سنة (٦٥٦هـ):

له «مختصر الجامع الصحيح» وشرحه.

٢ ـ بهجةُ النفوسِ وتحلِّيها ومعرفةُ ما عليها وما لَها

لأبي محمد عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي، المتوفى سنة (٦٩٥هـ):

شرح به مختصره لصحيح البخاري الذي سمَّاه: «الجمع والنهاية

في بدء الخير والغاية».

٣ـ شرح مختصر ابن أبي جمرة

لنور الدين علي بن محمد بن عبد الرحمن الأُجْهُوري المِصْري المالكي، المتوى سنة (١٠٦٦هـ):

شرح مختصر البخاري «الجمع والنهاية» لابن أبي جمرة.

٤ ـ فتح المُبْدِي بشرح مختصر الزَّبِيدي

للشيخ الفقيه عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي المصري الشافعي، المتوفى سنة (١٢٢٧هـ):

شرح مختصر البخاري المعروف باسم «التجريد الصريح» لأبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي.

٥ ـ عون الباري في حل أدلة البخاري

للعلاَّمة السيد محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني البخاري القَنُّوجي، المتوفى سنة (١٣٠٧هـ):

وهو شرح لمختصر البخاري «التجريد الصريح».

٦ ـ النور الساري على متن مختصر البخاري

للعالم الفقيه أحمد بن أحمد بن محمد السُّجَاعِيّ المصري الشافعي، المتوفى سنة (١١٩٧هـ):

شرح مختصر ابن أبي جمرة «الجمع والنهاية».

٣ ـ غريب «الجامع الصحيح»:

١ ـ تفسير غريب ما في الصحيحين

للحافظ المتقن أبي عبد الله محمد بن فُتُوح بن عبد الله بن فُتُوح بن حُميد الحُميدي الأندلسي الظاهري، المتوفى سنة (٤٨٨هـ):

٢ ـ شرح غريب الجامع الصحيح

لأبي الحسن محمد بن أحمد الجَيَّاني الأندلسي النَّحْوي المالكي، المتوفى سنة (٥٤٠هـ).

٣ ـ فتح الباري في شرح غريب البخاري

لأبي العباس أحمد بن قاسم بن محمد ساسي البُوني ـ نسبة إلى بونة في الجزائر وتسمى الآن عنَّابة ـ المتوفى سنة (١١٣٩هـ).

٤ ـ فيض الباري في شرح غريب صحيح البخاري

لأبي الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد المصري الشافعي، المتوفى سنة (٩٦٣هـ).

٥ ـ النجم الهادي الساري إلى حل ألفاظ صحيح البخاري

لأبي المحامد محمود بن أحمد بن عبد السيد البخاري الحَصِيري الحنفي، المتوفى سنة (٦٣٦هـ).

٦ ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار

للإمام الكبير الشهير القاضي عياض بن موسى اليَحْصَبي السَّبْتي المالكي، المتوفى سنة (٥٤٤هـ):

وهو في شرح غريب «الموطأ» و«الصحيحين» وضبط الألفاظ، وهو كتاب جليل لو كُتب بماء الذهب ووُزِنَ بالجوهر لكان قليلاً في حقّه.

٧ ـ مطالع الأنوار على صحاح الآثار

لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوَهْراني المالكي المعروف بابن قُرْقُول، المتوفى سنة (٥٦٩هـ):

والكتاب في شرح غريب «الصحيحين» و«الموطأ»، وهو مختصر «مشارق الأنوار» للقاضي عياض.

٨ ـ تهذيب المَطَالع لترغيب المُطَالع

لأبي الثناء محمود بن أحمد بن محمد الفَيُّومي الأصل الحَمَوِيّ المولد الشافعي المعروف بابن خطيب الدَّهْشَة، المتوفى سنة (٨٣٤هـ):

وكتابه هذا في ستة مجلّدات، هَذَّبَ به «مطالع الأنوار» لابن قُرْقُول.

٤ ـ مُشْكِلات «الجامع الصحيح»:

١ ـ شرح مُشْكِل ما وقع في البخاري والموطأ

لأبي عبد الله محمد بن خَلَف بن موسى الإلْبِيري الأندلسي

المالكي، المتوفى سنة (٥٣٧هـ).

٢ ـ شرح مُشْكِلات الصحيحين

للقاضي عياض بن موسى اليَحْصَبيّ السَّبْتي المالكي، المتوفى سنة (٥٤٤هـ).

٣ ـ شرح مُشْكِل البخاري

للحافظ أبي عبد الله محمد بن سعيد بن يحيى الواسِطي الشافعي المعروف بابن الدُّبَيْثي، المتوفى سنة (٦٣٧هـ).

٤ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكِلات الجامع الصحيح

للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النَّحْوِيِّ الشافعي، المتوفى سنة (٦٧٢هـ).

٥ ـ مُشْكِل الصحيحين

للحافظ صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْديّ العَلاَئي الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة (٧٦١هـ).

٦ ـ العقد الجلي في حل إشكال الجامع الصحيح للبخاري

لأبي سعيد أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحُسين الهَكَّاري المصري، المتوفى سنة (٧٦٣هـ).

٧ ـ تيسير منهل القاري في تفسير مُشْكِل البخاري

لناصر الدين محمد بن محمد بن يوسف المنزلي الشافعي الشهير

بابن سويدان وهو سِبْطه، المتوفى سنة (٨٥٢هـ).

٨ ـ شرح مُشكِلات البخاري

لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن عُمر السَّنُوسِي التِّلِمْسَانيِّ المالكي، المتوفى سنة (٨٩٥هـ).

٥ ـ مُبْهَمَات «الجامع الصحيح»:

١ ـ الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام

لجلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البُلْقِيني المصري الشافعي، المتوفى سنة (٨٢٤هـ).

٢ ـ التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح

لأبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الشافعي المعروف كأبيه بِسِبْط ابن العَجَمي، المتوفى سنة (٨٨٤هـ).

٦ ـ معلقات «الجامع الصحيح»:

١ ـ تغليق التعليق

للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة (٨٥٢هـ).

٢ ـ التشويق إلى وصل المهم من التعليق

للحافظ ابن حجر:

وهو مختصر تغليق التعليق بلا أسانيد.

٣ـ التوفيق بتغليق التعليق

للحافظ ابن حجر:

اقتصر فيه على وصل الأحاديث التي لم تقع في «الصحيح» إلا معلقة، ولم توصل في موضع آخر من «الصحيح» وهي (١٦٠) حديثاً.

٤ ـ التحقيق في أصل التعليق

لأبي العباس أحمد بن قاسم بن محمد ساسي البُوني، المتوفى سنة (١١٣٩هـ).

٧ ـ تراجم «الجامع الصحيح»:

١ ـ فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة

لأبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغربي السِّجِلْمَاسِيّ المالكي:

تكلَّم في مئة من تراجم أبواب «الصحيح».

٢ ـ المتواري على تراجم أبواب البخاري

لناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المُنَيِّر الإسكندراني، المتوفى سنة (٦٨٣هـ).

٣ـ ترجمان التراجم

للإمام الحافظ الشهير محمد بن عُمر بن محمد المعروف بابن

رُشَيْد السَّبْتي المالكي، المتوفى سنة (٧٢١هـ).

٤ ـ مناسبات تراجم البخاري لأحاديث الأبواب

لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكِناني الحَمَويِّ الشافعي، المتوفى سنة (٧٣٣هـ):

وهو تلخيص «المتواري» لابن المُنيِّر.

٥ ـ مناسبات تراجم أبواب البخاري

للحافظ سراج الدين عمر بن رسلان البُلْقِيني المصري الشافعي، المتوفى سنة (٨٠٥هـ).

٦ ـ تعليق المصابيح

لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي القرشي المعروف ابن الدَّمَامِيني، المتوفى سنة (٨٢٧هـ).

٧ ـ شرح تراجم أبواب صحيح البخاري

للعلاَّمة أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي الهندي الحنفي المعروف بشاه ولي الله الدهلوي، المتوفى سنة (١١٧٦هـ).

٨ ـ أمالي على أبواب صحيح البخاري

للمحدِّث الفقيه محمد بن عثمان بن محمد النجَّار التونسي المالكي، المتوفى سنة (١٣٣١هـ).

٩ ـ الأبواب والتراجم

للشيخ المحدِّث محمد زكريا الكاندهلوي، المتوفى سنة (١٤٠٢هـ).

٨ ـ مكررات «الجامع الصحيح»:

١ ـ أنوار الدراري في مكررات البخاري

للمحدِّث المفسِّر محمد بن أحمد بن محمد العَجِيسي التِّلْمِسَانيِّ المالكي المعروف بالحفيد ابن مرزوق، المتوفى سنة (٨٤٢هـ).

٢ ـ منحة الباري بمكررات البخاري

للمحدِّث الفقيه محمد عابد بن أحمد بن علي السِّنْدي المدني الحنفي، المتوفى سنة (١٢٥٧هـ).

٩ ـ عوالي البخاري:

١ ـ عوالي البخاري

لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المتوفى سنة (٧٢٨هـ).

٢ ـ بيان ما أخرجه البخاري عالياً عن شيخ، أخرج ذلك الحديث أحد الأئمة عن واحد عنه

للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ).

١٠ ـ ثلاثيات البخاري وشروحها:

١ ـ ثلاثيات البخاري

للحافظ المُعَمَّر أبي الخير محمد بن أبي عمران موسى بن عبد الله المَرْوَزِيّ الصَّفَّار، المتوفى سنة (٤٧١هـ).

٢ ـ شرح ثلاثيات البخاري

للفقيه المحدِّث شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى البِرْمَاوِيِّ المصري الشافعي، المتوفى سنة (٨٣١هـ).

٣ ـ تجريد ثلاثيات البخاري

للحافظ ابن حجر العسقلاني. وقد نبَّه في «الفتح» على مواضعها.

٤ ـ شرح ثلاثيات البخاري

لمحمد شاه بن حسن بن محمد المعروف بابن الحاج حسن الرومي الحنفي، المتوفى سنة (٩٣٩هـ).

٥ ـ تعليقات القاري على ثلاثيات البخاري

للعلاَّمة المحدِّث الفقيه نور الدين علي بن سلطان محمد الهَرَوي المكي الحنفي الشهير بالمُلا علي القاري، المتوفى سنة (١٠١٤هـ).

٦ ـ شرح ثلاثيات البخاري

لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المصري

الشافعي المعروف بالشهاب العجمي، المتوفى سنة (١٠٨٦هـ).

٧ ـ نظم اللآلي في شرح ثلاثيات البخاري

للعالم عبد الباسط بن رستم بن علي بن علي أصغر القَنُّوجي الهندي الحنفي، المتوفى سنة (١٢٢٣هـ).

٨ ـ غنية القاري بترجمة ثلاثيات البخاري

للعلاَّمة السيد محمد صديق خان بن حسن بن علي القَنُّوجي المشهور بصديق حسن خان، المتوفى سنة (١٣٠٧هـ).

٩ ـ فضل الباري شرح ثلاثيات البخاري

للعلاَّمة المحدِّث الكبير أبي الطيب محمد شمس الحق بن أمير علي الهندي الحنفي المشهور بشمس الحق العظيم آبادي، المتوفى سنة (١٣٢٩هـ).

١٠ ـ إنعام المنعم الباري بشرح ثلاثيات البخاري

للشيخ عبد الصبور بن عبد التواب المُلْتَاني، المتوفى سنة (١٣٤٩هـ).

١١ ـ رباعيات البخاري:

١ ـ الدرر الدراري في شرح رباعيات البخاري

للعلاَّمة أحمد بن محمد الشامي الشافعي.

٢ ـ لوامع اللآلي في الأربعين العوالي

للمحدِّث الفقيه برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني ثم المدني الشافعي، المتوفى سنة (١١٠١هـ).

جمعه في رباعيات البخاري، فكانت أربعين حديثاً، وختمها بالثلاثيات. وسمَّاها أيضاً: «جناح الجناح بالعوالي الصحاح».

١٢ ـ غرائب «الصحيح»:

١ ـ غرائب الصحيحين

للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي الدمشقي الصالحي الحنبلي، المتوفى سنة (٦٤٣هـ):

ذكر فيه الأحاديث الغرائب الأفراد المخرجة في «الصحيحين»، وعددها ينوف على مئتي حديث كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني.

١٣ ـ مختصرات «الجامع الصحيح»:

١ ـ إرشاد الساري إلى اختصار صحيح البخاري

لأبي القاسم علي بن الحسن بن محمد بن عبيد الله اليزدي، كان حياً سنة (٤٨٨هـ).

٢ ـ مختصر صحيح البخاري

للإمام الحافظ الفقيه عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المالكي، المتوفى سنة (٥٨١هـ).

٣ـ التصحيح في اختصار الصحيح

للمحدِّث الفاضل أبي بكر بيبش بن محمد بن علي بن بيبش العَبْدَري الشاطبي المالكي، المتوفى سنة (٥٨٢هـ).

٤ ـ مختصر الجامع الصحيح

لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المالكي، المتوفى سنة (٦٥٦هـ).

٥ ـ الجمع والنهاية في بدء الخير والغاية

لأبي محمد عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأندلسي المالكي، المتوفى سنة (٦٩٥هـ).

٦ ـ إرشاد السامع والقاري المنتقى من صحيح البخاري

لبدر الدين الحَسن بن عمر بن الحسن بن حبيب بن عُمر الحلبي الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة (٧٧٩هـ).

٧ـ التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

للحافظ أبي العباس زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشَّرْجِي الزَّبِيدي الحنفي، المتوفى سنة (٨٩٣هـ).

٨ـ الكوكب الساري في اختصار البخاري

لأبي علي محمد بن عيسى بن عبد الله بن حرزوز المغربي المالكي، المتوفى سنة (٩٦٠هـ).

٩ ـ مختصر الجامع الصحيح للبخاري

لنور الدين إسماعيل بن عبد الله الأُسْكُداري الحنفي، المتوفى سنة (١١٨٢هـ).

١٠ ـ مختصر صحيح الإمام البخاري

لمحدِّث العصر محمد ناصر الدين الألباني، المتوفَّى سنة (١٤٢٠هـ).

١٤ ـ الجمع بين الصحيحين:

جمع بين صحيحي البخاري ومسلم جمهرة من الأئمة الحفَّاظ والعلماء النجباء، نذكر منهم:

١ ـ الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الجَوْزَقي، المتوفى سنة (٣٨٨هـ).

٢ ـ الحافظ أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عُبيد الدمشقي، المتوفى سنة (٤٠٠هـ).

٣ ـ الحافظ أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن محمد السَّرْخَسِي الهَرَوي القَرَّاب، المتوفى سنة (٤١٤هـ).

٤ ـ الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البَرْقاني، المتوفى سنة (٤٢٥هـ).

٥ ـ الحافظ أبـو عبد الله محمد بن فُتُـوح بن عبـد الله بـن فُتُـوح الحُمَيْدي الأندلسي، المتوفى سنة (٤٨٨هـ).

٦ ـ الحافظ محيي السُّنَّة الحُسين بن مسعود بن محمد بن الفرَّاء البَغَوي، المتوفى سنة (٥١٦هـ).

٧ ـ الحافظ أبـو نُعيم عُبيد الله بـن الحَسـن بن أحمد الأَصبهانـي الحدَّاد، المتوفَّى سنة (٥١٧هـ).

٨ ـ الحافظ أبو محمد عبد الحق بـن عبد الرحمـن الإشـبيلي، المتوفى سنة (٥٨١هـ).

٩ ـ المحـدِّث أبـو حفـص عمـر بـن بـدر بـن سعيـد المـوصلـي الدمشقي، المتوفى سنة (٦٢٢هـ).

١٠ ـ المحدِّث الفقيه اللغوي الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر الصاغاني، المتوفى سنة (٦٥٠هـ).

١١ ـ الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المتوفى سنة (٦٥٦هـ).

١٢ ـ الشيخ صالح بن أحمد الشامي الدومي (معاصر)(١).

١٥ ـ ما اتفق عليه البخاري ومسلم:

١ ـ بيان ما اتفق عليه البخاري ومسلم وما انفرد أحدهما عن الآخر

للحافظ الكبير أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْني الشـافعي،

---

(١) وكتابه الجامع بين الصحيحين مطبوع بدار القلم بدمشق.

المتوفى سنة (٣٨٥هـ).

٢ ـ البيان عما اتفق عليه الشيخان

للمحدِّث الفقيه إسماعيل بن هبة الله بن سعيد المَوْصِلي المعروف بابن باطِيش، المتوفى سنة (٦٥٥هـ).

٣ ـ مفيد السامع والقاري مما اتفق عليه مسلم والبخاري

للعلاَّمة المُسْنِد أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الحريري المَقْدِسي الصالحي الحنبلي، المتوفى سنة (٧٥٨هـ).

٤ ـ زاد المسلم فيما اتّفق عليه البخاري ومسلم

للعلاَّمة المحدِّث حبيب الله بن عبد الله بن أحمد الشَّنْقِيطي، المتوفى سنة (١٣٦٣هـ).

٥ ـ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان

للعلاَّمة المحقِّق محمد فؤاد بن عبد الباقي المصري، المتوفى سنة (١٣٨٨هـ).

١٦ ـ المُسْتَدْرَكات على «الجامع الصحيح»:

١ ـ الإلزامات

للحافظ الجِهْبِذ أبي الحَسن علي بن عُمر الدَّارقُطْني، المتوفى سنة (٣٨٥هـ).

٢ ـ المستدرك على الصحيحين

للحافظ الشهير أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري الشافعي، المتوفى سنة (٤٠٥هـ).

٣ ـ المستدرك على الصحيحين

للحافظ أبي ذَرّ عَبْد بن أحمد بن محمد الهَرَويّ المالكي، المتوفى سنة (٤٣٤هـ).

١٧ ـ المُسْتَخْرَجَات على «الجامع الصحيح»:

صنَّفَ «المُسْتَخْرَجَ» على صحيح البخاري بمفرده أو على الصحيحين معاً جماعة من الأئمة.

أولاً ـ المستخرجات على «البخاري»: صنَّف فيها الأئمة الحفَّاظ:

١ ـ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرْجَاني الإسْمَاعيلي الشافعي، المتوفى سنة (٣٧١هـ).

٢ ـ أبو أحمد محمد بن أحمد بن حسين بن القاسم الغطريفي الجُرجاني، المتوفى سنة (٣٧٧هـ).

٣ ـ أبو عبد الله محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصْم الضَّبِّي الهَرَوي المعروف بابن أبي ذُهْل، المتوفى سنة (٣٧٨هـ).

٤ ـ أبو بكر أحمد بن موسى بن مَرْدُوَيْه الأَصْبهاني، المتوفى سنة (٤١٠هـ).

ثانياً ـ المستخرجات على الصحيحين في كتابين منفصلين: صنَّف جماعة من الأئمة على كل من البخاري ومسلم مستخرجاً منفصلاً، منهم:

١ ـ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشَّيْباني النَّيسابوري المعروف بابن الأَخْرم، المتوفى سنة (٣٤٤هـ).

٢ ـ أبو علي الحُسين بن محمد بن أحمد الماسَرْجِسِيّ النيسابوري، المتوفى سنة (٣٦٥هـ).

٣ ـ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البَرْقاني، المتوفى سنة (٤٢٥هـ).

٤ ـ أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن مَنْجُوَيْه الأَصبهاني، المتوفى سنة (٤٢٨هـ).

٥ ـ أبو نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني الصوفي، المتوفى سنة (٤٣٠هـ).

٦ ـ أبو ذر عَبْد بن أحمد بن محمد الهَرَوِي، المتوفى سنة (٤٣٤هـ).

٧ ـ أبو محمد الحسن بن أبي طالب بن الحسن بن علي البغدادي الخَلاَّل، المتوفى سنة (٤٣٩هـ).

٨ - أبو مسعود سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان الأصبهاني المِلَنْجِيّ، المتوفى سنة (٤٨٦هـ).

ثالثاً - المستخرجات على الصحيحين في كتاب واحد: صنَّف على هذا النمط:

١ - الحافظ أبو بكر أحمد بن عَبْدان بن محمد بن الفَرَج الشِّيرازي محدِّث الأهواز، المتوفى سنة (٣٨٨هـ).

١٨ - تعليقات على «الجامع الصحيح»:

١ - المجالس: شرح كتاب البيوع من صحيح البخاري

للإمام الحافظ المجتهد أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشهير بالشاطبي، المتوفى سنة (٧٩٠هـ).

٢ - تعليقة على الجامع الصحيح

للإمام الفقيه المحقّق يحيى بن أحمد بن عبد السلام العُلَمي المالكي، المتوفى سنة (٨٨٨هـ).

٣ - تعليقة على الجامع الصحيح

للمحدِّث الفقيه أبي العباس أحمد بن أحمد بن محمد الفاسي المالكي المعروف بزَرُّوق، المتوفى سنة (٨٩٩هـ) في ضبط الألفاظ.

٤ - تعليقة على الجامع الصحيح

للعالم الفقيه لطف الله بن حسن التَّوْقَادي الرومي الحنفي، المتوفى سنة (٩٠٤هـ): على أوائل الصحيح فقط.

٥ ـ تعليقة على الجامع الصحيح

للعلاَّمة المحدِّث شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا التركي الحنفي، المتوفى سنة (٩٤٠هـ).

٦ ـ تعليقة على الجامع الصحيح

للعلاَّمة المحقِّق الفقيه عبد الواحد بن أحمد بن يحيى الوَنْشَرِيسي الفاسي المالكي، المتوفى سنة (٩٥٥هـ)، لم تكمل.

٧ـ تعليقة على الجامع الصحيح

للعلاَّمة مصلح الدين مصطفى بن شعبان الرومي الحنفي المعروف بسُرُوري، المتوفى سنة (٩٦٩هـ): حاشية كبيرة إلى نصف الصحيح.

٨ ـ تعليقة على الجامع الصحيح

للفقيه المحدِّث فُضَيْل بن علي بن أحمد الجَمَالي التركي الحنفي، المتوفى سنة (٩٩١هـ).

٩ ـ تعليقة على الجامع الصحيح:

للمولى حسين بن رستم الكَفوي الرومي الحنفي، المتوفى سنة (١٠١٠هـ).

١٠ ـ تعليقة على الجامع الصحيح

للفقيه علاء الدين محمد بن علي بن محمد الحَصْكَفي الحنفي، المتوفى سنة (١٠٨٨هـ).

١١ ـ حاشية على الجامع الصحيح تسمى: الفوائد المتعلقة بصحيح البخاري

للمحدِّث الفقيه محمد بن عبد الهادي السِّنْدي المَدَني الحنفي، المتوفى سنة (١١٣٨هـ): تضم تعليقات على فصول البخاري.

١٢ ـ شرح الكتاب الأخير من صحيح البخاري

للشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري المعروف بالجمل، المتوفى سنة (١٢٠٤هـ).

١٣ ـ شرح فاتحة صحيح البخاري وخاتمته

للمحدِّث عبد القادر بن أحمد بن أبي جيدة الكُوهِن الفاسي المالكي، المتوفى سنة (١٢٥٣هـ).

١٤ ـ تحرير على كتاب العلم من صحيح البخاري

للفقيه المحدِّث المفسِّر محمد بن عثمان النجار التونسي المالكي، المتوفى سنة (١٣٣١هـ).

١٩ ـ مفاتيح «الجامع الصحيح»:

١ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري

للإمام الكبير الشهير حافظ السنة في عصره ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ):

كتابٌ فَذٌّ لا نظيرَ له، ولا غِنًى لباحث عنه، تكلَّم فيه بكلامٍ لم يُسبَق إليه، وكلُّ من جاء بعده اعتمد عليه، ساق فيه عشرةَ فصول؛ كلُّ فصلٍ منها تُشَدُّ إليه الرِّحَال، وهي مفاتيحُ للتعامل مع «الصحيح» تبيِّن قواعدَه، وتفتحُ مُستغلَقَه، وتذلِّلُ صِعَابَه، وتهدي قرَّاءَهُ، وتُدني فرائدَ فوائدِه.

٢٠ ـ متفرّقات على «الجامع الصحيح»:

١ ـ المدخل إلى صحيح البخاري

للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرْجَانيّ الإسماعيلي الشافعي، المتوفى سنة (٣٧١هـ).

٢ ـ المدخل إلى الصحيح

للحافظ الشهير الكبير أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري الشافعي، المتوفى سنة (٤٠٥هـ).

٣ ـ الأجوبة المُوعِبة على المسائل المُستغرَبة في كتاب البخاري

لشيخ الإسلام حافظ المغرب أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد

ابن عبد البر الأندلسي المالكي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ):

وهي أسئلة سئل عنها المهُلَّب شارح البخاري.

٤ ـ جواب المُتَعَنِّت على البخاري

للحافظ أبي الفَضْلِ محمد بن طاهر علي بن أحمد المَقْدِسي الظاهري المعروف بابن القَيْسَراني، المتوفى سنة (٥٠٧هـ).

٥ ـ تجريد التفسير من صحيح البخاري

للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ): مترتبٌ على ترتيب السور.

٦ ـ أسئلة على البخاري

للعلاَّمة الفقيه المُسْنِد شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القَسْطَلاَّني الشافعي، المتوفَّى سنة (٩٢٣هـ): وصل فيه إلى أثناء الصلاة.

٧ ـ صيانة القاري عن الخطأ واللحن في صحيح البخاري

للفقيه المحقِّق نور الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن خلف المنوفي المصري المالكي، المتوفَّى سنة (٩٣٩هـ).

٨ ـ إعراب القاري على أول صحيح البخاري

للعلاَّمة المحدِّث الفقيه نور الدين علي بن سلطان محمد الهَرَوي المكي الحنفي المعروف بمُلاّ علي القاري، المتوفى سنة (١٠١٤هـ).

٩ ـ إشارات صحيح البخاري وأسانيده

للمحدِّث الفقيه عبد الله بن سالم بن محمد البصري المكي الشافعي، المتوفى سنة (١١٣٤هـ).

١٠ ـ كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس

للعلاَّمة المحدِّث الفقيه عبد الغني بن طالب بن حمادة الغُنَيْمي الدمشقي، المتوفى سنة (١٢٩٨هـ):

رسالة تتعلَّق بالمسائل التي قال فيها البخاري عقب ذكره ترجمة الباب: (وقال بعض الناس). حقّقها العلاَّمة المحدِّث عبد الفتاح أبو غدة، وذكر في مقدمة التحقيق ثلاثَ رسائل أُخرى في هذا الباب.

١١ ـ أحكام صحيح البخاري

للعلاَّمة محمد الشريف بن مصطفى التوقادي.

٢١ ـ الانتقادات على «الجامع الصحيح»:

١ ـ التتبّع

للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عُمر الدَّارقُطْني الشافعي، المتوفّى سنة (٣٨٥هـ):

وهو في الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على «الصحيح»

وعدَّتُها مئة وعشرة أحاديث، وقد فَصَّلْتُ القولَ في ذلك في الفصل السابق[1].

٢ ـ التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرواة

للإمام الحافظ البارع أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني الأندلسي المالكي، المتوفى سنة (٤٩٨هـ):

وهو قسم من كتابه الجليل «تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكِل»، أفرد فيه قسماً للبخاري، وآخر لمسلم، وصَدَّرَه بقوله: (هذا كتابٌ يتضمَّن التنبيهَ على الأوهام الواقعة في المُسنَدين الصحيحين، وذلك فيما يخصُّ الأسانيدَ وأسماءَ الرواة، والحَمْلُ فيها على نَقَلَةِ الكتابين عن البخاري ومسلم، وبيانَ الصواب في ذلك.

واعلَمْ ـ وفَّقكَ الله ـ أنَّه قد يندر للإمامين مواضعُ يسيرةٌ من هذه الأوهام، أو لمن فوقهما من الرواة. . .)[2].

٣ ـ أوهام الجامع الصحيح

للحافظ الفقيه شرف الدين عبد المؤمن بن خَلَف الدِّمْيَاطي الشافعي، المتوفى سنة (٧٠٥هـ).

---

(١) ص٥٠٤.

(٢) تقييد المهمل: ٢/ ٥٦٥.

٤ ـ الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تُكَلِّم فيها بضعف وانقطاع (وفي كشف الظنون: كتاب ما ضعف من أحاديث الصحيحين والجواب عنها)

للحافظ الجهبذ أبي الفَضْل عبد الرحيم بن الحُسين بن عبد الرحمن العِراقي المصري الشافعي، المتوفّى سنة (٨٠٦هـ).

٥ ـ التوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح

لأبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الشافعي المعروف كأبيه بِسِبْطِ ابن العَجَمي، المتوفى سنة (٨٨٤هـ).

٢٢ ـ ختم «الجامع الصحيح»:

١ ـ مجلس في ختم صحيح البخاري

للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد بن أحمد القَيْسي الحَمَوِي الدمشقي الشافعي الشهير بابن ناصر الدين، المتوفى سنة (٨٤٢هـ).

٢ ـ تحفة السامع والقاري في ختم صحيح البخاري

للعلاَّمة المحدِّث شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن زيد الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن زيد، المتوفى سنة (٨٧٠هـ).

٣ ـ عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع

للحافظ الناقد شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السَّخاوي المصري الشافعي، المتوفى سنة (٩٠٢هـ).

٤ ـ تحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري

للإمام العلاَّمة شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القَسْطَلاَّني الشافعي، المتوفى سنة (٩٢٣هـ).

٥ ـ بداية القاري في ختم صحيح البخاري

للعلاَّمة الفقيه ناصر الدين محمد بن سالم بن علي المصري الأزهري الشافعي المعروف بالطَّبَلاوي، المتوفى سنة (٩٦٦هـ).

٦ ـ التوضيح في ختم أحاديث الجامع الصحيح

لعلي بن أحمد بن محمد بن خالد الخزرجي، المتوفى سنة (١٠٣٣هـ).

٧ ـ فتح الباري بختم صحيح البخاري

للعلاَّمة المؤرِّخ عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوسِي اليَمني الحَضْرَمي الشافعي، المتوفى سنة (١٠٣٨هـ).

٨ ـ الوجه الصبيح في ختم الصحيح

للمحدِّث المفسِّر محمد علي بن محمد عَلاَّن بن إبراهيم البَكْري

الصديقي المكّي الشافعي، المتوفى سنة (١٠٥٧هـ).

٩ ـ شرح ختم صحيح البخاري

للعلاَّمة المحدّث محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني المالكي، صاحب «الرسالة المستطرفة»، المتوفى سنة (١٣٤٥هـ).

٢٣ ـ أطراف «الجامع الصحيح»:

١ ـ أطراف الصحيح

للإمام الحافظ أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، المتوفى سنة (٤٠٠ أو ٤٠١هـ).

٢ ـ أطراف الصحيحين

للإمام الحافظ خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي، المتوفى سنة (٤٠١هـ).

٣ ـ أطراف الصحيحين

للحافظ أبي نُعيم عُبيد الله بن الحَسن بن أحمد الأصبهاني الحدَّاد، المتوفَّى سنة (٥١٧هـ)، وليس بصاحب الحلية.

٤ ـ أطراف الصحيحين

للحافظ الكبير أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ).

٥ ـ حياة القاري بأطراف صحيح البخاري

للمحدِّث محمد بن هاشم بن عبد الغفور بن عبد الرحمن السِّنْدِي الحنفي، المتوفى سنة (١١٧٤هـ).

٢٤ ـ فهارس «الجامع الصحيح» ومفاتيح أحاديثه:

١ ـ فهرس اللغات والجُمَل للصحيحين

للشيخ حسين عطاء الله بن صبغة الله بن محمد بن غوث المدراسي الشافعي الهندي.

٢ ـ هدية الزمن في ترتيب أبواب البخاري

للفقيه المحدِّث عبد الله بن عودة بن عبد الله صوفان بن عيسى القَدُّومي الحنبلي، المتوفى سنة (١٣٣١هـ).

٣ ـ مفتاح البخاري

لمحمد شكري بن حسن.

٤ ـ دليل فهارس البخاري للكتب والأبواب الأساسية

للشيخ مصطفى بن علي بن محمد البَيُّومي المصري، المتوفى بعد سنة (١٣٥٢هـ).

٥ ـ هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري

للعلاَّمة عبد الرحيم بن عنبر الطَّهْطَاوِيّ المصري، المتوفى سنة (١٣٦٥هـ):

وهو مرتَّب على حروف المعجم ويذكر الحديث تاماً مع الراوي الصحابي، ويذكر موضعاً واحداً للحديث بلا تكرار مع الإشارة للباب والكتاب، فهو بذلك مختصر للبخاري مرتَّب على الحروف.

٦ ـ مفتاح الصحيحين

للعلاَّمة محمد الشريف بن مصطفى التوقادي.

٧ ـ فهارس البخاري

للأستاذ رضوان محمد رضوان.

٨ ـ دليل القاري إلى مواضع الحديث من صحيح البخاري

للشيخ عبد الله الغنيمان.

٩ ـ تيسير المنفعة

للعلاَّمة محمد فؤاد بن عبد الباقي المصري، المتوفى سنة (١٣٨٨هـ): القسم الأول خاص بصحيح البخاري.

٢٥ ـ شيوخ الإمام البخاري:

١ ـ أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في «جامعه الصحيح»

للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني الشافعي، المتوفى سنة (٣٦٥هـ).

٢ ـ أسامي مشايخ الإمام البخاري

للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده الأصبهاني، المتوفى سنة (٣٩٥هـ).

٣ ـ التعريف بشيوخ حدَّث عنهم البخاري وأهمل أنسابهم

للحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني الأندلسي المالكي، المتوفى سنة (٤٩٨هـ):

وهو أحد أربعة أقسام تضمّنها كتابه الجليل «تقييد المهمل».

٤ ـ شيوخ البخاري ومسلم

للحافظ أبي الفَضْل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المَقْدسي الظَّاهِري المعروف بابن القَيْسَراني، المتوفى سنة (٥٠٧هـ).

٥ ـ الاستدراك على جزء «أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي»

للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي الحنبلي الشهير بابن نقطة، المتوفى سنة (٦٣٩هـ).

٦ ـ المُعْلِم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم

للحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن خَلْفُون الأَزْدِي الأندلسي المالكي، المتوفى سنة (٦٣٦هـ).

٧ ـ أسامي شيوخ البخاري

للمحدِّث الفقيه اللغوي الحسن بن محمد بن الحَسن بن حيدر الصَّاغَاني الحنفي، المتوفى سنة (٦٥٠هـ).

٢٦ ـ أسماء الصحابة الرواة في «الجامع الصحيح»:

١ ـ أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد به أحدهما عن الآخر

للإمام الحافظ علي بن عُمر الدَّارَقُطْني البغدادي الشافعي، المتوفى سنة (٣٨٥هـ).

٢ ـ التعريف بأسماء أصحاب النبي ﷺ المخرج حديثهم في كتاب البخاري ومسلم

للحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن خَلْفُون الأَزْدي الأندلسي المالكي، المتوفى سنة (٦٣٦هـ).

٣ ـ كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب

للحافظ صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْديّ العَلائي الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة (٧٦١هـ).

٤ ـ الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة

للمحدِّث المؤرّخ يحيى بن أبي بكر بن محمد العامري اليمني،

المتوفى سنة (٨٩٣هـ).

٥ ـ منظومة في أسماء الصحابة الذين روى عنهم البخاري في صحيحه

لأحمد بن محمد بن أبيّ بن محمد اليمني المعروف بصاحب الخال، المتوفى سنة (١٠٦٥هـ).

٢٧ ـ رجال البخاري:

صَنَّفَ الأئمة كُتباً كثيرةً في هذا الباب، فأَفردَ بعضُهم رجالَ البخاري بالتصنيف، وفريقٌ آخَر صنَّف في رجال الشيخين، بينما جَمع آخرون رجال الصحيحين وغيرِهما: كالكتب الستة مثلاً، وهذا فصلٌ طويلٌ أكتفي بالإشارة لبعض ما صُنِّف في النوعين الأولين:

أولاً ـ مصنَّفات في رجال البخاري وحده:

١ ـ ذكر أسماء مَن اشتمل عليه كتاب البخاري من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه على حروف المعجم

للحافظ الكبير أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة (٣٨٥هـ).

٢ ـ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه

للإمام الحافظ أبي نَصْر أحمد بن محمد بن الحُسين البخاري

الكَلاَباذِيّ، المتوفى سنة (٣٩٨هـ): مطبوع تحت اسم: رجال صحيح البخاري.

٣ـ التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الجامع الصحيح

للحافظ أبي الوليد سُليمان بن خَلَف بن سَعْد الباجِي الأندلسي المالكي، المتوفى سنة (٤٧٤هـ).

٤ ـ رفع التماري فيمن تكلَّم فيه من رجال البخاري

للحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن خَلْفُون الأندلسي المالكي، المتوفى سنة (٦٣٦هـ).

٥ ـ تراجم رجال البخاري

للمحدِّث الفقيه شهاب الدين أحمد بن عبد الله بن مفرج الغزي الشافعي، المتوفى سنة (٨٢٢هـ).

٦ ـ البيان والتوضيح لمن خُرِّج له في الصحيح وقد مُسَّ بِضَربٍ من التجريح

للحافظ ابن الحافظ وليِّ الدين أبي زُرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحُسين ابن العِراقي المصري الشافعي، المتوفى سنة (٨٢٦هـ).

٧ ـ المجتبى في معرفة أسماء من ذكرهم البخاري بالأنساب والألقاب والكنى

للمحدِّث محمد بن أحمد بن موسى الكُفَيْري الدمشقي الشافعي،

المتوفى سنة (٨٣١هـ).

٨ ـ فوائد الاحتفال في بيان أحوال الرجال المذكورين في صحيح البخاري زيادة على ما في تهذيب الكمال

للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ).

٩ ـ الزَّنْد الوارِي في ضبطِ رجال البخاري

للفقيه المحدِّث محمد بن الحَسن بن مخلوف بن مسعود التِّلِمِسَاني المالكي، المتوفى سنة (٨٦٨هـ).

١٠ ـ غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام

للشيخ محمد بن داود بن محمد البازلي الشافعي، المتوفى سنة (٩٢٥هـ).

١١ ـ أسماء رجال البخاري

للمحدِّث عبد المعطي بن حسن بن عبد الله باكثير المكي ثم الحضرمي، المتوفى سنة (٩٨٩هـ): لم يتم.

١٢ ـ رجال البخاري

للفقيه علي بن عبد الواحد بن محمد السِّجِلْمَاسي الجزائري المالكي، المتوفى سنة (١٠٥٧هـ).

١٣ ـ نظم رجال البخاري

للعالم محمد بن مسعود بن محمد السُّوسي المالكي، المتوفى

سنة (١٣٣٠هـ): لم يتم.

ثانياً ـ مصنَّفات في رجال الصحيحين:

١ ـ ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضَعَّفَهم النَّسائي في كتاب الضعفاء

للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة (٣٨٥هـ).

٢ ـ تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما

للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة (٤٠٥هـ).

٣ ـ رجال الصحيحين

للحافظ أبي القاسم هبة الله بن حسن بن منصور اللاَّلَكائي الشافعي، المتوفى سنة (٤١٨هـ).

٤ ـ الجمع بين رجال الصحيحين

للحافظ أبي الفَضْل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المَقْدِسي المعروف بابن القَيْسَراني، المتوفى سنة (٥٠٧هـ).

٥ ـ رجال البخاري ومسلم

للمحدِّث المفسِّر أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحُسين الهَكَّاري،

المتوفّى سنة (٧٦٣هـ).

٦ ـ الجمع بين رجال الصحيحين

لشيخ الإسلام الحافظ سراج الدين عُمر بن رسلان بن نصر البُلْقِيْني الشافعي، المتوفى سنة (٨٠٥هـ).

٧ ـ قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين

للعالم عبد الغني بن أحمد بن محمد بن علي البَحْراني الشافعي، المتوفى بعد سنة (١١٧٤هـ).

٢٨ ـ الرواة عن البخاري:

١ ـ الرواة عن البخاري

للحافظ الكبير ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد المَقْدِسي الدمشقي الصالحي الحنبلي، المتوفى سنة (٦٤٣هـ).

٢ ـ جزء فيه الرواة عن البخاري

للحافظ رشيد الدين يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفَرِّج الأموي النابلسي ثم المصري العطَّار، المتوفى سنة (٦٦٢هـ).

٢٩ ـ أسانيد البخاري:

١ ـ إشارات صحيح البخاري وأسانيده

للمحدِّث الفقيه عبد الله بن سالم بن محمد البصري الشافعي، المتوفى سنة (١١٣٤هـ).

٢ ـ تحفة الإخوان في أسانيد صحيح البخاري

٣ ـ شرح تحفة الإخوان

كلاهما للعالم المؤرِّخ القاضي أحمد بن محمد بن عبد الهادي المعروف بابن قاطِن اليمن، المتوفى سنة (١١٩٩هـ).

وبعد...

فقد بلَغَ ما ذكرتُه في هذا الفصل (٢١٥) كتاباً في (٢٩) فَنّاً، ومنه يتَّضح لنا ما بَذَله الأئمة والعلماء والباحثون من الجهود الجبَّارة المشكورة، والأعمال الجليلة المنشورة، وما أنتجتْه قرائحُهم من المصنَّفات الرائعة التي تنوَّعت حتى شملت كلَّ موضوع من موضوعات «الصحيح»، وتناولَتْ بالبحث والدَّرْس، والتدقيق والتدنيق دقائقَهُ وروائعَه وكنوزَه ولآلئه، فأخرجَتْ مخبوءَهُ، وكشفَتْ خفاياه، وأظهرَتْ خباياه، وقرَّبَتْ بعيدَه، وقدَّمَتْ ثمارَهُ، بحيثُ يَصل ما أنتجوه من تصانيف إلى ما يربو على (٦٠٠) **مصنَّف في كل فنون «الصحيح» التي ألمعتُ إليها**، ولا تزالُ عقولُهم تتنافس في حلبة هذا المهيع الواسع، وكلُّ ذلك من نفحات الحديث النبوي الشريف، ومن ثمار إخلاص مصنِّف «الجامع الصحيح» وما بَذَله في خدمة السنَّة الطاهرة، رحمه الله ورضي عنه وأجزل ثوابه.

* * *

الباب الرابع

مصنفات الإمام البخاري الأخرى

الفصل الأول : كتب في الحديث النبوي .

الفصل الثاني : كتب في التاريخ والتراجم .

الفصل الثالث : كتب في الفقه .

الفصل الرابع : كتاب في التفسير .

الفصل الخامس : كتب في الآداب والزهد والرقائق .

الفصل السادس : كتب في العقائد .

الفَصْل الأوَّل

كتب في الحديث النّبويّ

١ ـ الجامع الكبير:

ذكره أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، على ما نقله عنه الحافظ في «هدي الساري»[(١)].

كذلك ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»، والبغدادي في «هداية العارفين»، والكَتّاني في «الرسالة المستطرفة»[(٢)].

٢ ـ الجامع الصغير:

قال حاجي خليفة: (الجامع الصغير: في الحديث، يرويه عنه عبد الله بن محمد الأشقر، وهو من تصانيفه الموجودة. ذكره ابن حجر)[(٣)].

وذكره أيضاً البغدادي والكَتّاني[(٤)].

---

(١) الهدي، ص٤٩٢.
(٢) كشف الظنون: ١/ ٥٧١؛ هدية العارفين: ٢/ ١٦؛ الرسالة المستطرفة، ص٤١.
(٣) كشف الظنون: ١/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥. ولم أجد كلام الحافظ في كتبه: الهدي، المعجم المفهرس، المجمع المؤسس.
(٤) هدية العارفين: ٢/ ١٦؛ الرسالة المستطرفة، ص٤١.

٣ ـ المسند الكبير:

ذكره محمد بن يوسف الفربري، على ما نقله حاجي خليفة[١].

كذلك ذكره الحافظ والداوودي والكتاني[٢].

٤ ـ المبسوط:

قال الحافظ أبو يعلى الخَليلي في ترجمة أبي حسَّان مَهيب بن سُلَيْم: (مُكْثِر عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه «المبسوط»، وكُتباً أُخرى لم يَروِها غيره)[٣].

ونقله الحافظ في «هدي الساري» عن أبي يعلى وأقرَّه[٤].

وذكره أيضاً حاجي خليفة[٥]، لكن عنده كلام دخيل يتعلَّق بكتاب «العلل» للبخاري، ولا علاقة له بالمبسوط. وأشار إليه كذلك البغدادي وأفاد أنه في الحديث[٦].

---

(١) كشف الظنون: ٢/ ١٦٨٤.
(٢) الهدي، ص٤٩٢؛ طبقات المفسّرين: ٢/ ١٠٧؛ الرسالة المستطرفة، ص٦١.
(٣) الإرشاد: ٣/ ٩٧٣.
(٤) الهدي، ص٤٩٢.
(٥) كشف الظنون: ٢/ ١٥٨١.
(٦) هدية العارفين: ٢/ ١٦.

وذكره ابن ناصر الدين الدمشقي ضمن مصنَّفات البخاري، فقال: (وكتاب «المبسوط» الذي جمع فيه كتبه على الأبواب فيما قيل)[1].

ونقل الحافظ في «تغليق التعليق» عن أبي الفَضْل بن طاهر الحافظ قال: (كان البخاري عَمِلَ قبل كتاب «الصحيح» كتاباً يُقال له: «المبسوط»، وجَمعَ فيه جميعَ حديثه على الأبواب، ثم نَظَرَ إلى أصحِّ الحديث على ما يرسمه، فأخرجه بجميع طرقه...)[2].

وكلام ابن طاهر هذا جيد نفيس، وله تتمة تقدَّم ذِكْرُها[3].

تنبيه:

قال الزَّرْكَشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح»: (ذكر أبو سعد إسماعيل بن أبي القاسم البُوشَنْجيُّ في كتاب «الجهر بالبسملة» عن البخاري أنَّه صنَّف كتاباً أورد فيه مئة ألف حديث صحيح. انتهى).

وعَقَّبَ قائلاً: (وهو غريب، ولعلَّه أراد: لو صَنَّف)[4].

ونَقَلَ مثلَ هذا الحافظان ابن المُلَقِّن والعَيْني، واستغربا تصنيفَ

---

(١) تحفة الإخباري، ص١٨٢.

(٢) التغليق: ٥/ ٤٢٠، وذكرت كلامه مطوّلاً ص٣٨٧ـ٣٨٨ حاشية (١)

(٣) ص٣٤٤.

(٤) النكت للزركشي: ١/ ١٨٠ـ١٨١.

هذا الكتاب ووجودَه[1].

ونقل السُّيوطي ما أورده الزَّرَكْشي وقولَه: (وهو غريب، ولعلَّه أراد: لو صنف)، وعَقَّب عليه فقال: (قلتُ: قد تقدَّم في كلام ابن طاهر أنَّ البخاري عَمِلَ قبل «الصحيح» كتاباً يقال له: «المبسوط»، وجمع فيه جميعَ حديثه على الأبواب، فالظاهر أنّه هو)[2].

قلتُ: لا غرابةَ في قول أبي سَعْد البُوشَنْجِي، ويُحمل الأمر على ما قدَّمناه عن الفَضْل بن طاهر، فالبخاري صنَّفَ كتباً في الحديث مطوَّلة أودع فيها محفوظَه، واختار منها «الصحيح» الذي سمَّاه: «الجامع المُسنَد الصحيح المختصر»، فوصفَه بالمختصر، وتلك الكتب مطوّلة، وقد قدَّمنا عن البخاري نفسه أنّه قال: (عددتُ كم أدخلتُ في مصنّفاتي من الحديث، فإذا نحو مئتي ألف حديث مسندة)[3].

٥ ـ الوُحْدَان:

الوحدان: مَنْ لم يروِ عنه إلاّ راوٍ واحد من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم. وقد صنَّف في ذلك: مسلم والنَّسائي وغيرهما.

أما كتاب البخاري «الوحدان»: فقد ذَكَر فيه أولئك الصحابة الذين

---

(١) انظر: عمدة القاري: ١/ ٩.

(٢) البحر: ٢/ ٧٥٢.

(٣) انظر: ص٢٠٦ حاشية (٣).

رُوي عنهم حديثٌ واحدٌ فقط: ذكر هذا الكتاب في مصنّفات البخاري: الحافظ وبَيَّن موضوعَه، وتابَعَه السيوطي، وحاجي خليفة، والبغدادي، والكَتَّاني[1].

فموضوع كتاب البخاري مغاير لكتاب مسلم والنسائي وغيرهما. وانظر كلام السيوطي في «تدريبه» حول هذا الموضوع.

٦ ـ الفوائد:

ذكره الإمام الترمذي في «كتاب المناقب» من «جامعه»: «باب مناقب طَلْحة بن عُبيد الله رضي الله عنه»، فأسندَ حديثاً من طريق البخاري: أنَّ أعرابياً سألَ رسولَ الله ﷺ عمَّن قَضَى نَحْبَهُ من هو؟ فطَلَعَ طلحة من باب المسجد، فلمَّا رآه النبيُّ ﷺ قال: «هذا ممَّن قَضَى نَحْبَه»[2].

وقال الترمذي عَقِبه: (وسمعتُ محمد بنَ إسماعيل يحدِّث بهذا عن أبي كُرَيب ـ محمد بن العلاء ـ ووضعه في كتاب «الفوائد»).

ونقله عن الترمذي: الحافظ، وحاجي خليفة، وذكره البغدادي أيضاً[3].

---

(١) الهدي، ص٤٩٢؛ تدريب الراوي: ٢/٣٩٦؛ كشف الظنون: ٢/١٤٦٩؛ هدية العارفين: ٢/١٦ وتحرف فيها إلى «الوجدان»؛ الرسالة المستطرفة، ص٨٦.

(٢) حديث رقم (٣٧٤٢). وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٣) الهدي، ص٤٩٢؛ كشف الظنون: ٢/١٤٤٨؛ هدية العارفين: ٢/١٦.

٧ ـ العلل:

ذكره أبو القاسم بن مَنْدَه وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حَمْدون عن أبي محمد عبد الله بن الشرقي عن البخاري نقل ذلك الحافظ في «هدي الساري»، وأورده في «المعجم المفهرس»، وساق إسناده إلى البخاري من طريق أبي القاسم بن منده[١].

وكذلك ذكره المحدِّث المُسْنِد الرَّحَال محمد بن سُليمان الرُّودَاني في كتابه «صِلة الخَلَف»، وساقَ إسناده إلى البخاري من الطريق المذكورة[٢].

وذكره أيضاً: السَّخَاوي، والقَسْطَلأَني، والكَتَّاني[٣].

٨ ـ انتقاء البخاري من حديثه لأهل بغداد:

ذكره الحافظ في «المعجم المفهرس» فقال: (الجزء الأول والثاني من «انتقاء البخاري من حديثه لأهل بغداد»، . . .)، وساق إسنادَه إلى عبد الله بن محمد بن الشرقي، أنبأنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري.

---

(١) الهدي، ص٤٩٢؛ المعجم المفهرس، ص١٥٨، رقم (٥٨٢).

(٢) صلة الخلف، ص٣٠٣.

(٣) فتح المغيث: ٣/ ٣١١؛ إرشاد الساري: ١/ ٣٧؛ الرسالة المستطرفة، ص١٤٧.

ثم قال الحافظ: (قال ابن بَشْكُوَال: يُقال: إنَّ هذه هي الأحاديث التي قَلَبها أهل بغداد على البخاري لمَّا امتَحَنُوا حفظَه، والله أعلم)[1].

٩ ـ مشيخته:

ذكرها الذهبي في ترجمة البخاري من «تاريخ الإسلام»، فقال: (وذَكَر أنه سَمِعَ من ألف نَفْس، وقد خَرَّج عنهم مشيخةً، وحَدَّث بها، لم نَرَها)[2].

ونقل ذلك عنه السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»[3].

كُتُبٌ في الحديث نُسبت للبخاري خطأً:

١ ـ ذكر حاجي خليفة، والبغدادي، ويوسف اليان سركيس: أنَّ للبخاري كتاباً اسمه «ثلاثيات البخاري»[4].

وهو خطأ؛ فالكتاب من تصنيف غيرِه، نعم قد أخرج في «الصحيح» ثلاثيات، وقد مرَّ بيانُ ذلك.

٢ ـ الحديث النبوي:

---

(١) المعجم المفهرس، ص٢٤٠، رقم (١٠٠٦).
(٢) تاريخ الإسلام، ص٢٤١.
(٣) طبقات السبكي: ٢/ ٢١٤.
(٤) كشف الظنون: ١/ ٥٢٢؛ هدية العارفين: ٢/ ١٦؛ معجم المطبوعات: ١/ ٥٣٥.

ذكر سركيس هذا الكتاب ضمن مؤلَّفات البخاري، وأنّه طُبع بمصر[1].

وتفرَّد بذلك، فلم يذكره أحدٌ سواه، ولعلّه مؤلَّف فيه اختيارات من «الجامع الصحيح» لرجلٍ معاصِرٍ، مثل كتاب «جواهر البخاري» لمصطفى عمارة. والله أعلم.

* * *

---

(١) معجم المطبوعات: ١/ ٥٣٦.

الفَصْلُ الثَّانِي

كتب في التاريخ والتراجم

١ ـ التاريخ الكبير:

تاريخ تأليف الكتاب وطريقته وبنيته ورواته وعدد تراجمه:

●● روى محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري، عن البخاري قال: (لمَّا طَعنتُ في ثماني عشرة جعلتُ أصنِّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلَهم، وذلك أيام عُبيد الله بن موسى، وصنَّفتُ كتابَ «التاريخ» إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المُقْمِرة، وقَلَّ اسمٌ في «التاريخ» إلا وله عندي قصة، إلاّ أني كرهتُ تطويلَ الكتاب)[١].

وقال الورّاق أيضاً: سمعتُ البخاري يقول: (لو نُشِر بعضُ أُستاذِيَّ[٢] هؤلاء لم يَفْهَموا كيف صنَّفْتُ كتاب «التاريخ» ولا عَرَفوه. ثم

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٧، وقد مرَّ مطوَّلاً ص١٤٩ حاشية (٢).

(٢) تصحفت إلى (إسنادي) في: تاريخ بغداد، وطبقات السبكي، والتغليق. وفي الهدي: (أستاري)، وهو تحريف، و(البخاري) بدل (التاريخ)، وهو تحريف كذلك.

قال: صنَّفْتُه ثلاثَ مرَّات)[1].

●● وهذا الكتابُ أوَّل مصنَّف جامع لأسماء الرواة إلا ما شذَّ، وقد اقترب البخاري فيه من استيعاب من روي عنهم الحديث من الصحابة والتابعين ومَن بعدهم إلى زمنه.

ورتَّبه على حروف المعجم لكنَّه قدَّم «المحمَّدين» لشرف اسم النبي محمد ﷺ، وكذلك قَدَّم الصحابة لفضلهم. ويأخذ الحرف الأول فقط من اسم المترجَم فيرتّب الأسماء عليه، مع اعتبار الحرف الأول فقط من اسم الأب. وتحتوي الترجمة على اسم الراوي، واسم أبيه، وجده، ونسبته، وكنيته، وبعض شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه، ونموذجاً من مروياته على وجه الاختصار، ويحرص على بيان السماع والاتصال والانقطاع والإرسال ونحو ذلك، ويُورِدُ الجرحَ والتعديل في كثير من الأحيان، لكنّه لم يستوعب في ذلك، وينقل أقوالَ الأئمة في المترجَم أو يقول رأيه بعباراته الرقيقة الدقيقة التي تقدَّم بيانها وذِكْر منهجه فيها.

ويُعتبَر «التاريخ الكبير» خزانةَ علمٍ وموسوعةً كبرى لحَمَلة

---

(1) تاريخ بغداد: ٢/٧؛ تقييد المهمل: ١/ ١٢ ـ ١٣؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٥؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٠؛ السير: ١٢/ ٤٠٣؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢١؛ التغليق: ٥/ ٤١٧؛ الهدي، ص٤٨٧. وللعلاَّمة عبد الرحمن المعلمي كلام جيد حول قول البخاري هذا، ذكره في تقدمته لموضح أوهام الجمع والتفريق: ١/ ١٠ ـ ١٢.

الحديث على مختلف درجاتهم من الثقات والصدوقين والمقبولين والضعفاء والمستورين والمُتَّهمين.

كذلك ضمَّن البخاري كتابَهُ هذا متونَ أحاديث كثيرة جداً أو أطرافاً منها، في إشارات بارعة نابعة من إمامته المعهودة، وجملةٌ ليست قليلة من هذه الأحاديث لا توجد في غير كتابه هذا، قد اعتمد عليها وأشار إليها الحفّاظ الكبار ممَّن جاء بعده.

فلا غَرْوَ بعد هذا كلِّه أن يُعتبر «التاريخ» مفخرةً كبرى للإمام بعد «الصحيح» كما سيتضح من كلام العلماء عليه، واعتمادهم إياه، وانتفاعهم به، واغترافهم من بحره.

●● وأما رواته فهم:

١ ـ أبو أحمد محمد بن سُليمان بن فارس الدلاَّل النَّيسابوري[(١)].

٢ ـ أبو الحَسن محمد بن سَهْل بن كُردي البصري الفَسَوي[(٢)].

قال الحافظ في ترجمته في «لسان الميزان»: (حَدَّثَ عن البخاري

---

(١) الإرشاد: ٣/ ٨٥٨ ـ ٨٥٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٣٥؛ التغليق: ٥/ ٤٣٦؛ الهدي، ص٤٩٢؛ المعجم المفهرس، ص١٦٦، رقم (٦٣٠)؛ والمجمع المؤسس: ٢/ ٥٥.

(٢) التاريخ الكبير: ١/ ٣؛ التغليق: ٥/ ٤٣٦، ٤٥٩؛ الهدي، ص٤٩٢؛ لسان الميزان: ٥/ ١٩٤.

بتاريخه الكبير. قال أبو الوليد الباجي: محمد بن سَهْل مجهولٌ. كذا قال، وقد عَرَفه غيرُه وهو مُوثَّق).

٣ ـ أبو بكر الفَضْل بن العباس الرَّازِي الصَّائغ المعروف بفَضْلَك الرازي، وهو إمام حافظ ثبت[1].

ورواية محمد بن سليمان الدلال هي النسخة التي أخرجها البخاري ثانياً، ورواية محمد بن سهل الفسوي مما أخرجه البخاري ثالثاً[2].

وقد روى جماعة من الأئمة الحفّاظ كتابَ «التاريخ الكبير» بأسانيدهم من طُرق هؤلاء الثلاثة عن البخاري، مثل: أبي عبد الله الحاكم، وابن خير، وابن حجر. ونقلَ آخرون نصوصاً كثيرة من «التاريخ الكبير» بأسانيدِهم إلى مصنِّفه كما فَعَلَ أبو أحمد الحاكم الكبير في «الأسامي والكنى»، والدارقطني في «المؤتلِف والمختلِف»، والخطيب في «تاريخ بغداد»، وغيرهم.

●● وأما عدد تراجمه:

قال الحافظ أبو علي الحُسين بن محمد الماسَرْجِسيُّ: (قد بَلَغَ رواةُ الحديث في «كتاب التاريخ» لمحمد بن إسماعيل قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة).

---

(١) ذكر الخليلي في الإرشاد ـ ٣/ ٩٥٩ ـ أنّه روى التاريخ عن البخاري.

(٢) مقدمة المعلمي لموضح أوهام الجمع والتفريق: ١/ ١٢.

نقله عنه أبو عبد الله الحاكم في كتابه «المدخل إلى الصحيح»[1]، وذكره بأطول منه في كتابه الآخر «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل»[2]، دون ذِكْر الماسَرْجِسي.

وذكر مثلَ هذا العدد للرواة المترجَمين في «التاريخ الكبير»: الحازميُّ في «شروط الأئمة الخمسة»[3].

ونقل كلام الحازمي: الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، والسيوطي في «البحر الذي زخر»[4].

وكذا قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة»[5]، لكنّه لم يعزُه إليه.

قلتُ: وهذا الذي ذكروه ينقضه شاهد الوجود، فإنَّ الرواةَ المترجَم لهم في «التاريخ الكبير» مع «الكنى» هم (١٣٩٩٠) نفساً، وتفصيل ذلك في الطبعة التي حقَّقها العلاَّمة عبد الرحمن المعلمي اليماني كما يلي:

الجزء الأول (ويشمل المجلدين ١ و٢) فيه: ٢٨٩٤ ترجمة.

---

(١) المدخل إلى الصحيح: ١/ ١٦١.
(٢) المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، ص١٢٣.
(٣) شروط الأئمة الخمسة، ص١٥٧.
(٤) السير: ١٢/ ٤٧٠؛ البحر: ٢/ ٧٣٣.
(٥) الرسالة المستطرفة، ص١٢٨.

الجزء الثاني (ويشمل المجلدين ٣ و٤) فيه: ٣١٧٦ ترجمة.

الجزء الثالث (ويشمل المجلدين ٥ و٦) فيه: ٣٢٦٧ ترجمة.

الجزء الرابع (ويشمل المجلدين ٧ و٨) فيه: ٣٦٥٢ ترجمة.

الكنى: ٩٩٣ نفساً من الرجال، و٨ أنفس من النساء.

ومجموع ذلك كله يكون (١٣٩٩٠) راوياً[١].

ويؤكِّد ذلك ما ذكره العلاَّمة المحقّق المحدِّث عبد الرحمن المعلمي، وهو الذي حقَّق الكتاب وسبره، وقدَّم له بكلامٍ نفيس، وعلَّق عليه بتعليقاته القيّمة، ودافع عنه في تحقيقه لكتاب الخطيب «موضح أوهام الجمع والتفريق» وردوده القوية عليه ونصرته للبخاري، قال في صدر مقدّمته لهذا الكتاب:

(وأولُ مصنَّفٍ جامعٍ لأسماء الرواة إلاّ ما شَذَّ هو «التاريخ الكبير» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، احتوى على بضعةَ عشرَ ألف ترجمة)[٢].

---

(١) وانظر ما كتبه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة تعليقاً على كلام الحازمي في شروط الأئمة الخمسة، ص١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢) مقدمة تحقيق موضح أوهام الجمع والتفريق: ١/١، ٨.

جلالة الكتاب وأهميته وسبقه في ميدانه وأقوال الأئمة في ذلك:

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: (أخذ إسحاق بن راهَوَيْه كتابَ «التاريخ» الذي صنَّفتُ، فأدخَلَهُ على عبد الله بن طاهر، فقال: أيها الأميرُ، ألاَ أُريكَ سِحْراً؟! قال: فنظرَ فيه عبد الله بن طاهر، فتعجَّبَ منه، وقال: لستُ أفهمُ تصنيفَه)[1].

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عُقْدَة: (لو أنَّ رجلاً كَتَبَ ثلاثين ألف حديث لَمَا استغنَى عن كتاب «التاريخ» تصنيف محمد بن إسماعيل البخاري)[2].

وقال الإمام الحافظ شيخُ أهل خراسان في زمانه أبو العباس محمد بن عبد الرحمن الدَّغُولي: (أربعُ مجلَّدات لا تُفارِقُني في السفر والحضر: كتاب المُزني، وكتاب العَيْن، والتاريخ للبخاري، وكليلة ودِمنة)[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٧؛ تقييد المهمل: ١/ ١٣؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٥؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٠ ـ ٤٤١؛ السير: ١٢/ ٤٠٣؛ تحفة الأخباري، ص١٨٢؛ التغليق: ٥/ ٤٠٥؛ الهدي، ص٤٨٣.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٨؛ الجامع لأخلاق الراوي (١٦٢١)؛ تقييد المهمل: ١/ ١٣؛ ابن عساكر: ٦٢/ ٧٥؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤١؛ تحفة الأخباري، ص١٨٢؛ التغليق: ٥/ ٤١٣؛ الهدي، ص٤٨٥.

(٣) السير: ١٤/ ٥٦٠؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ١١٧.

وقال الإمام الحافظ أبو أحمد الحاكم الكبير في ترجمة أبي بِشْر عبد الله بن الدَّيْلمي من كتابه «الأسامي والكنى»: (وكتاب محمد بن إسماعيل في «التاريخ» كتاب لم يُسبَق إليه، ومَن ألَّفَ بعده شيئاً من التاريخ أو الأسامي والكنى، لم يَستغنِ عنه)[١].

وقال الحافظ المجوِّد ابن رجب الحَنْبَلي: (كتابُ «تاريخ البخاري» هو كتابٌ جليلٌ لم يُسبَق إلى مِثلِه).

وقال في موضعٍ آخر: (وللبخاري تصانيفُ كثيرة، وقد سَبق الناسَ إلى تصنيف «الصحيح» و«التاريخ»، والناس بعده تَبَعٌ له في هذين الكتابين، إذ كلُّ مَن صنَّف في هذين العِلْمَين يحتاج إلى كتابه)[٢].

اعتماد العلماء عليه واغترافهم من بحره:

قال أبو أحمد الحاكم الكبير في ترجمة أبي بِشر عبد الله بن الديلمي: (ومَن تأمَّل كتابَ مسلم بن الحجاج في «الأسامي والكنى» عَلِمَ أنَّه منقولٌ من كتاب محمد بن إسماعيل حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، حتى لا يزيد عليه فيه إلاّ ما يَسْهُلُ على العادِّ عدُّه، وتجلَّد في نقلِه حَقَّ الجَلاَدة إذْ لم يَنْسِبْهُ إلى قائلِه، ورواه وحكاه حكايةً مجرَّدةً.

(١) الأسامي والكنى: ٢/ ٢٧٤؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦؛ وسيأتي مطوّلاً.

(٢) شرح علل الترمذي: ١/ ٣٣٨، ٤٩٦.

وكتابُ محمد بن إسماعيل في «التاريخ» كتابٌ لم يُسبق إليه، ومن أَلَّف بعده شيئاً من التاريخ أو الأسامي والكنى لم يَستغنِ عنه، فمنهم من نَسَبه إلى نفسه مثلُ: أبي زرعة، وأبي حاتم، ومسلم بن الحجاج. ومنهم مَن حكاه عن محمد بن إسماعيل.

والله يرحمُ محمدَ بن إسماعيل فإنَّه الذي أَصَّل الأصولَ، وما سواه عليه عِيَالٌ، ومنه يُستفاد وبه يُقتدى، وإن كابَرَ العيانَ مكابِرٌ وعانَدَ الحقَّ معانِدٌ، فليس يُخفي صورة الحق عند ذوي الألباب)[1].

ونقل الذهبي عن أبي عبد الله الحاكم، عن شيخه أبي أحمد الحاكم قال: (كنتُ بالرَّي، وهم يقرؤون على عبد الرحمن بن أبي حاتم كتابَ «الجرح والتعديل»، فقلت لابن عَبْدُوَيْه الورَّاق: هذه ضُحْكة، أراكم تقرؤون كتاب «تاريخ البخاري» على شيخكم على الوَجْه، وقد نَسَبْتُمُوه إلى أبي زرعة وأبي حاتم! فقال: يا أبا أحمد، اعلَمْ أنَّ أبا زرعة وأبا حاتم لمَّا حُمل إليهما «تاريخ البخاري» قالا: هذا علمٌ لا يُستَغنَى عنه، ولا يَحْسُنُ بنا أن نَذكره عن غيرِنا، فأقعَدا عبد الرحمن، فسألهما عن رجل بعد رجل، وزادا فيه وَنَقَّصَا)[2].

---

(١) الأسامي والكنى: ٢/ ٢٧٤ وفيه تحريف وتشويش فاحشان. تاريخ الإسلام للذهبي، ص٢٥٩؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦؛ وانظر: الإرشاد للخليلي: ٣/ ٩٦٢ ـ ٩٦٦؛ التغليق: ٥/ ٤٢٥.

(٢) السير: ١٦/ ٣٧٣؛ تذكرة الحفاظ: ٣/ ٩٧٨؛ وذكره الخطيب في موضع =

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي: (ومن العَجب أنَّ ابنَ أبي حاتم أغارَ على «كتاب البخاري» ونَقَلَه إلى كتابه في «الجرح والتعديل» وعَمد إلى ما تضمَّنَ من الأسماء، فسأل عنها أباه وأبا زرعة ودَوَّن عنهما الجوابَ في ذلك. . .)[1].

وذكر الحافظ ابن رجب أيضاً انتفاع أبي زرعة وأبي حاتم وغيرِهِما بكتاب البخاري «التاريخ الكبير»[2].

وانتفع «بالتاريخ الكبير» كذلك انتفاعاً كبيراً: الحافظ الكبير أبو الحَسن الدارقطني في كتابه القيّم «المؤتلِف والمختلِف»، فاغترَفَ من كتاب البخاري غَرْفاً، ونَقَلَ منه أبواباً كاملةً أتى على معظم ما فيها من تراجم، واقتبس منه مئات النصوص. وهذا أحدُ الأئمةِ الذين ذَيَّلوا على «التاريخ الكبير» حيث ذَيَّل على «المحمدين» خاصة[3].

انتقاد الأئمة «للتاريخ الكبير» وكلمة إنصاف في ذلك وفي إغارة ابن أبي حاتم عليه:

●● صنَّف ابن أبي حاتم كتاباً جمع فيه تعقبات أبيه وأبي زُرْعة على

= أوهام الجمع والتفريق: ١/٨؛ والسخاوي في فتح المغيث: ٣/ ٣١٤ - ٣١٥.

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق: ١/ ٨.

(٢) شرح علل الترمذي: ١/ ٣٣٨، ٤٩٦ـ٤٩٧.

(٣) انظر: مقدمة محقق المؤتلف والمختلف: ١/ ٤٦، ١٠١ ـ ١٠٢.

«التاريخ الكبير»، واسمه «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في التاريخ».

وكان أبو زرعة قد وقف على نسخة من «التاريخ الكبير» واستقرأَها من أولها إلى آخرها، ونبَّه على ما رآه خطأً أو شبهَهُ مع بيانِ الصواب عنده، وترك بياضاً في مواضع. ثم تلاه أبو حاتم فوافقه تارة وخالفه أخرى، واستدرك مواضع[1].

وقد حقَّق هذا الكتابَ العلاّمةُ المحدِّث الناقد عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَماني، وعلَّق عليه تعليقاتٍ نفيسة، ووضع له مقدمة علمية قيّمة. وصنَّف تلك التعقّبات على الإمام البخاري على أَضْرُب، وبيَّنَ بأسلوبٍ علمي رصين ومحاكمة منصِفة أنَّ القليل جداً من تلك المآخذ يتَّجه على البخاري، وقال:

(وبالجملة: فقد استقرأتُ خمسين موضعاً من أول الكتاب، فوجدتُه يتّجه نسبةُ الخطأ إلى أبي زرعة في هذه المواضع: الخمسةُ، ولا يتّجه نسبةُ الخطأ إلى البخاري نفسه إلا في موضع واحد هو رقم (٢٥)، ذكر رجلاً ممن أدركه سمّاه محمداً، وقال الرازيّان وغيرهما: اسمه أحمد)[2].

---

(١) مقدمة عبد الرحمن المعلمي لكتاب بيان خطأ البخاري: الصفحة ب ـ ج.

(٢) المرجع السابق، الصفحة هـ ـ و. والرازيان هما: أبو زرعة وأبو حاتم.

فنسبةُ خطأ مقداره اثنان بالمئة في مثلِ هذا العلم الدقيق الذي يَعتاص على الجهابذة؛ هو شيءٌ لا يَكادُ يُذكَر، لا يَسلم منه أحد.

●● وذكروا أنَّ أبا زرعة أخذ على «تاريخ البخاري» عدَّة قضايا في الجَمْع والتفريق، والجَمْعُ: عَدُّ الاثنين فأكثر واحداً، والتفريقُ: عَدُّ الواحد اثنين فأكثر. وذَكَروا أنَّ لعبد الغني بن سعيد مؤلَّفاً سمَّاه «إيضاح الإشكال».

فأما مآخِذُ أبي زرعة: فقد جَمعها ابنُ أبي حاتم، وأشار إليها في كتابه «الجرح والتعديل»، وليست بكثيرة.

وأما كتاب عبد الغني[1] فقد أفاد بعضُ أهل العلم أن السُّيوطي لخَّصَه في خمس عشرة ورقة.

وأَلَّف الحافظ الخطيب البغدادي كتاباً في فنّ المُتفِق والمفترِق سمَّاه: «موضِّح أوهامَ الجمع والتفريق»، وهو كتاب مشهور بين أصحاب الحديث. وقد روى الخطيب في مقدّمته للكتاب عن الدارقطني قضيتين في الجمع والتفريق أخذهما على البخاري، ثم ذكر الخطيب أنَّ في «تاريخ البخاري» قضايا كثيرة من هذا الباب، وأنّه سيذكرها ثم يذكر ما شاكلها مما وقع لغير البخاري، ثم يذكر ما اختلفوا فيه ولم يتبيَّن له

---

(١) انظر: صلة الخلق بموصول السلف، ص٢٠٦؛ توضيح المشتبه: ٣/ ١٠.

الصواب، ثم يذكر ما له رسم الكتاب[1].

وقد اعتنى بكتابِ الخطيب العلاَّمةُ عبد الرحمن المُعَلِّمي، وحقَّقه على طريقة العلماء الراسخين في الفن، وقدَّمَ له مقدمة قيّمة بيَّنَ فيها أهميةَ هذا العلم وما كُتب فيه، ومنهجَ الخطيب، ومآخذَه عليه في كتابه هذا، واصطلاحاتِ البخاري في كتابه العظيم «التاريخ الكبير»، ومما انتَقَدَ به الخطيبَ في تعقُّباته على البخاري، قولُه: (بيدَ أنا نأخذُ عليه أموراً:

الأول: كلمات كان في غِنًى عنها، كقوله في بعض ما أخذه على البخاري: «وهذا خطأ قبيح»، ونحو ذلك. ولولا أنَّ الأئمة قبله قد أطلقوا كلمة «الوَهَم» على ما يُشاكل تلك القضايا التي سمَّاها أوهاماً؛ لأخَذْنا عليه هذه الكلمة لأنّها قد تُشعِر بالغفلة. وعامة ما يَصِحُّ فيه قولُه من تلك القضايا إنما هي أخطاءٌ اجتهاديةٌ بَنَى من وقعتْ له على ما عنده من الأدلّةِ، والأدلةُ في هذا الباب منتشرةٌ غايةَ الانتشار. وفي «تاريخ البخاري» بضعةَ عشر ألف ترجمة، وقد يتعلَّق بالترجمة الواحدة عددٌ من الأخبار، ولو تحرَّى البخاري أن لا يَقَعَ له خطأٌ البتَّة لتَرَكَ علمَهُ في صدره. **على أنَّ كثيراً من القضايا التي ذَكَر الخطيبُ أنَّ البخاري وَهِمَ فيها إنَّما جاءَ الوَهَمُ من نسخةِ الخطيب أو من غفلته عن اصطلاح البخاري أو إشارته،** وسأنبِّه على ما تنبَّهتُ له من ذلك. وعلى كلّ حال فالأوهامُ هنا ليست من قبيل أوهام الرواة التي تنشأ عن غفلة أو نسيان أو نحو ذلك مما يخدش في

---

(١) من مقدمة المعلمي لموضح أوهام الجمع والتفريق: ١/ ٤ ـ ٥.

حفظ الراوي وضَبْطه.

الأمر الثاني مما نأخذه على الخطيب: أنّه يَستشهد في توهيم الأئمة بروايات من طريق بعض الكذّابين أو المُتَّهَمين.

الثالث: أنَّه يذكر بعضَ قضايا قد سبقه إلى مثل قوله فيها من هو أجلُّ منه، فلا يذكر ذلك مع أنَّ الظاهر أنَّه وقف عليه...

الرابع: أنه لم يُنْصِف البخاريَّ، فقد ذَكَر له نحوَ ثمانين قضيةً سمَّاها أوهاماً، وهذا العددُ وإن لم يكن شيئاً بالنسبة إلى بضعة عشر ألف ترجمة جمعها البخاريُّ من الأسانيد، فالواقع أنه لا يَلزم البخاريَّ من ذلك إلاّ اليسير، كما سأوضحه إن شاء الله...)[1].

وختم مقدمته بقوله: (ومما يجب التنبّه له أن المِزِّيَّ وابنَ حجر وغيرهما قد يُقلِّدون الخطيبَ ويذكرون أنَّ البخاري وَهِمَ، ولا يُبيِّنون شيئاً مما بيَّنتُه، ولا يَذكرون ما استدلَّ به الخطيب)[2].

وجملةُ ما استدركه الخطيب على كتاب البخاري هو (٧٤) موضعاً سمَّاها أوهاماً[3]، وهي شيءٌ لا يُذكَرُ بجانب (١٣٩٩٠) ترجمة احتواها «التاريخ الكبير»، حتى لو سلَّمنا بكلٍّ ما أورده الخطيب.

---

(١) المرجع السابق: ١/٨ـ٩، باختصار.

(٢) المرجع السابق: ١/١٤.

(٣) انظر: موضح أوهام الجمع والتفريق: ١/٩ـ٢١٢.

وقال أبو بكر الخطيب في مقدمة كتابه المذكور: (وقد جمع عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الأوهامَ التي أخذها أبو زرعة على البخاري في كتاب مُفرَد، ونظرتُ فيه فوجدتُ كثيراً منها لا تَلْزَمه)[1].

وَعلّق العلاّمة عبد الرحمن المُعَلِّمي على قول الخطيب هذا فقال: (وكثيرٌ مما أخذتَهُ أنتَ لا يَلزم البخاريَّ، كما سأبيِّنه إن شاء الله تعالى).

فرحمَ الله الإمامَ البخاري ما أَوْسَعَ علمَه وأرقَّ فهمَه وأجَلَّ كتابَه!.

●● وأما ما ذكروه من أنَّ ابن أبي حاتم أغار على «التاريخ الكبير» ونَقَله إلى كتابه «الجرح والتعديل»:

فمما لا يَستريب فيه باحثٌ منصِفٌ أنَّ أبا زرعة وأبا حاتم قد اطّلعا على «التاريخ الكبير»، وأَمْعَنَا النظر فيه، واستفادا منه، وأوضحُ دليلٍ على ذلك تعقباتُهما عليه كما قدَّمنا.

ومما لا شكَّ فيه أيضاً أنَّ ابن أبي حاتم قد استفاد من كتاب البخاري جداً، بل أسّس كتابه عليه.

لكن هذا وذاك لا ينفيان ما قدَّمَه في كتابه الجليل «الجرح والتعديل» من فوائد جليلة، وإضافات جمَّة، لا يَستغني عنها باحث في الرجال والحديث، وبخاصة النقولات القيّمة في الجرح والتعديل، التي كانت

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق: ١/ ٧ـ٨؛ وتعليق المعلمي في الحاشية.

قليلة في «التاريخ الكبير» قياساً بكتاب «الجرح والتعديل»، حيث اهتمَّ الإمام البخاري ببيان السماع والاتّصال والانقطاع والإرسال ونحو ذلك[1].

٢ ـ التاريخ الأوسط:

بَيّن الإمام البخاري في فاتحته ما يُعرّف به وبمحتوياته، فقال: (كتابُ المختصر من تاريخ هجرة رسول الله ﷺ، والمهاجرين والأنصار، وطبقات التابعين بإحسان، ومَن بعدهم، ووفاتِهم، وبعضِ نَسَبِهم وكُنَاهم، ومَن يُرغَب عن حديثه. وقد استفاضَ أنسابُ قوم عند أهليهم فتداولوها، وعَرَفها الناس لشهرتها، فإن تنازَعوا في شيءٍ احتيجَ حينئذٍ إلى البيانِ والحجّة)[2].

وبدأه بقصّة الهجرة إلى الحبشة، وطَرف من السيرة العطرة في المرحلتين: المكية والمدنية، وترجَم لمن توفي من الصحابة في عهد النبي ﷺ، ثم المتوفَّيْن في عهد الراشدين الأربعة. وبعد ذلك رتَّبَ الكلامَ على الرواة وأخبارهم ووفياتهم حسب التسلسل الزمني، وجعل ذلك ضمن مدد زمنية مقدار الواحدة منها عشر سنين، فبدأ من (سنة أربعين إلى خمسين)، ثم (ما بين الخمسين إلى الستين)، وهكذا، حتى

---

(١) انظر بخصوص هذا الأمر، ومزايا كتاب الجرح والتعديل، مقدمة عبد الرحمن المعلمي له: الصفحة (ط ـ يد).

(٢) التاريخ الأوسط: ١/ ٦٨.

ختم بفترة ما بين (٢٤٠ إلى ٢٥٠هـ).

وهو كتاب للبخاري مشهور، **وقد طُبع خطأً باسم «التاريخ الصغير»**، وممَّن حقَّقه بهذا الاسم: محمد محيي الدين الجعفري، وطبع بالهند سنة (١٣٢٤هـ).

ومحمود إبراهيم زايد، وطبع ببيروت سنة (١٤٠٦هـ).

وقد نبَّهَ غيرُ واحدٍ على الخطأ الشائع منذ نحو مئة سنة بأنّه «التاريخ الصغير»، وطبع تحت هذا الاسم[(١)].

وطُبع أخيراً باسمه الصحيح «التاريخ الأوسط» سنة (١٤١٨هـ)، بتحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان.

وروى هذا الكتاب عن البخاري إمامان هما:

الحافظ الثقة أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد السلام النيسابوري الخَفَّاف، توفي سنة (٢٩٤هـ)[(٢)].

والشيخ القدوة الزاهد الثقة أبو محمد زَنْجُوَيْه بن محمد بن الحسن النيسابوري اللبَّاد، توفي سنة (٣١٨هـ)[(٣)].

---

(١) انظر: فهرس مصنَّفات الإمام البخاري، ص٢٨ ـ ٢٩؛ بحوث في تاريخ السنّة المشرّفة، ص١٤٠؛ مقدمة محقّق التاريخ الأوسط: ١/ ٥٥ ـ ٥٨.

(٢) السير: ١٤/ ٨٨؛ التاريخ الأوسط: ١/ ٦٧؛ التغليق: ٥/ ٤٣٦.

(٣) مقدمة المحقّق للتاريخ الأوسط: ١/ ٦١ ـ ٦٢؛ فهرست ابن خير، ص٢٠٥؛ =

٣ ـ التاريخ الصغير:

بيّن محمد بن سُليمان الرُّوَداني موضوعَه فقال: (وهذا التاريخ خاصٌّ بالصحابة، وهو أول مصنَّف في ذلك).

وهو من مرويّاته، وقد ساق إسناده إلى الإمام البخاري[(١)].

كذلك هو من مرويات الحافظ، وقد ساق إسناده إلى مصنِّفه في «تغليق التعليق» و«المعجم المفهرس»[(٢)].

وراويه عن البخاري هو: الشيخ العالم الصدوق أبو القاسم عبد الله بن محمد ابن الأشقر، كان محدِّثاً معمَّراً، إماماً مفتياً. توفي سنة بضع عشرة وثلاث مئة.

ترجم له غير واحد، منهم: الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، وذكر أنّه راوي «التاريخ الصغير» عن مؤلّفه[(٣)].

٤ ـ الكنى:

ترجَم البخاري فيه (٩٩٣) نفساً من الرجال، و(٨) أنفس من النساء. وغالبُ من أوردهم في هذا الكتاب ممن لم تُعرف أسماؤهم.

= الهدي، ص٤٩٢؛ وترجمته في السير: ١٤/ ٥٢٢.

(١) صلة الخلف، ص١٥٥.

(٢) التغليق: ٥/ ٤٥٩؛ المعجم المفهرس، ص١٦٦.

(٣) السير: ١٤/ ٣٠٣.

وقد سمَّاه أبو أحمد الحاكم الكبير: «الكنى المُجَرَّدة»، ويُسمِّيه الحافظ «الكنى المُفْرَدة» تارة، و«الكنى المُجَرَّدة» تارةً أخرى.

وهو كتاب مستقل عن كتابه «التاريخ الكبير» لكنه متمم له[(١)].

وقد استفاد الأئمة من هذا الكتاب واعتمدوا عليه، منهم: مسلم، وابن أبي حاتم، وأبو أحمد الحاكم، وابن عبد البر، والحافظ، وغيرهم.

وراويه عن البخاري هو: الإمام الحافظ الثقة أبو الحَسن محمد بن إبراهيم بن شُعيب الطَّبَرِي الغازي[(٢)].

وهو غير رواة «التاريخ الكبير» المتقدّم ذِكْرُهم، مما يرجِّح أنَّه كتاب مستقل.

٥ ـ أسامي الصحابة:

ذكر الحافظ في فاتحة كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة» مَن صنَّف من العلماء في «أسماء الصحابة وتراجمهم»، فقال:

---

(١) انظر: ما كتبه عبد الرحمن المعلمي في تعليقه على كتاب «الكنى»، ص٩٤ ـ ٩٧.

(٢) الكنى، ص٢؛ الجرح والتعديل: ٧/ ١٨٧؛ الإكمال: ٧/ ١٣٢؛ الأنساب: ٩/ ١١٤، ١٣٨؛ السير: ١٤/ ٤٠٧؛ تذكرة الحفاظ: ٢/ ٧٦٠. وكنَّاه بعضهم (أبا الحسين).

(أولُ من عرفتُه صنَّف في ذلك أبو عبد الله البخاري، أَفرد في ذلك تصنيفاً، فنَقَل منه أبو القاسم البَغَوي وغيره. . .).

وقال في «هدي الساري» في فصل «تصانيف البخاري ورواتها عنه»: (أسامي الصحابة: ذكره أبو القاسم بن مَنْدَه، وأنّه يرويه من طريق ابن فارس عنه، وقد نقل منه أبو القاسم البَغَوي الكبير في «معجم الصحابة» له، وكذا ابن منده في «المعرفة»)[1].

٦ ـ الضعفاء الصغير:

بلغ عدد الرواة المترجَم لهم فيه (٤١٨) راوياً، والتراجم مقتضبة على وجه العموم ما بين السطر والثلاثة أسطر، وقلَّما يطيل الترجمة لتبلغ نحو عشرة أسطر.

وقد روى هذا الكتاب عن البخاري: الحافظ البارع أبو بِشْر محمد ابن أحمد بن حمّاد الدَّوْلاَبيُّ، وأبو جعفر مُسَبِّح بن سعيد، وآدم بن موسى الخُوَارِي[2].

---

(١) الإصابة: ١/ ٣؛ الهدي، ص٤٩٢. وذكر السخاوي في الإعلان بالتوبيخ (ص١٧٢ ـ ١٧٦) طائفة ممن صنَّف في هذا الفنّ، منهم: علي بن المديني شيخ البخاري.

(٢) التغليق: ٥/ ٤٣٧؛ الهدي، ص٤٩٢؛ كشف الظنون: ٢/ ١٠٨٧ وفيه تصحيف؛ طبقات المفسّرين: ٢/ ١٠٧.

والنسخة المطبوعة من هذا الكتاب هي من رواية آدم بن موسى الخُوَارِي[1].

وقد روى الحافظ في «المعجم المفهرس»، والرُّودَاني في «صِلة الخَلَف بموصول السلف» كتاب «الضعفاء» للبخاري، من طريق محمد ابن إبراهيم بن شعيب الغازي عن البخاري[2]، لكنهما لم يحدِّدا هل هو «الضعفاء الصغير» أو «الضعفاء الكبير»؟.

ويعتبر «الضعفاء الصغير» مصدراً مهمّاً للعلماء بعد البخاري: فاقتبس منه العُقَيْلي في كتابه «الضعفاء الكبير»، والخطيب في «تاريخ بغداد»، وأما ابن عدي فكاد أن يَستوعبه في «الكامل في الضعفاء».

٧ ـ الضعفاء الكبير:

●● أطلق جماعة من الأئمة القولَ في نسبة «كتاب الضعفاء» للبخاري دون تحديد «الصغير» أم «الكبير»، منهم: ابن النديم، والحافظ والرُّوَداني، وحاجي خليفة، والداوودي[3].

---

(١) الضعفاء الصغير، ص١٥.
(٢) المعجم المفهرس، ص١٧٣ رقم (٦٨٦)، صلة الخلف، ص٢٨٩.
(٣) انظر: الفهرست، ص٣٢٢؛ التغليق: ٥/ ٤٣٧؛ الهدي، ص٤٩٢؛ المعجم المفهرس، ص١٧٣؛ صلة الخلف، ص٢٨٩؛ كشف الظنون: ٢/ ١٠٨٧؛ طبقات المفسّرين: ٢/ ١٠٧.

وذكر ابن خير الإشبيلي كتاباً للبخاري باسم: «الضعفاء والمتروكين»[1].

●● لكن ذكر آخرون كتابين للبخاري في الضعفاء: أحدهما «الضعفاء الصغير»، والآخر «الضعفاء الكبير»، وهو الراجح في الصحيح وتؤيّده أقوال الأئمة:

- فذكر المِزِّيُّ في كُتب البخاري: (كتابَي الضعفاء) له[2].

- وذكر الذهبي «الكتابين» في نقولات كثيرة سأشير إلى طرف منها.

- وكذا ذكر ابن ناصر الدين «الضعفاء الكبير والصغير» كليهما[3].

- وذكر الحافظ كتاب «الضعفاء الكبير» في ترجمة عبد الله بن جرير من «لسان الميزان»[4].

- وتحدَّث السَّخاوي عمّا صُنِّف في «الضعفاء» فقال: (وللبخاري كبير، وصغير)[5].

---

(١) فهرست ابن خير، ص٢٠٦.
(٢) مقدمة تهذيب الكمال: ١/ ١٥١.
(٣) تحفة الأخباري، ص١٨٢.
(٤) لسان الميزان: ٣/ ٢٦٧ رقم (١١٤٠).
(٥) الإعلان بالتوبيخ، ص٢١٨؛ فتح المغيث: ٤/ ٣٥٢.

-وذكرهما بروكلمان، وأشار إلى مواضع وجود مخطوطاتهما[(١)].

●● قال الذهبي في ترجمة أبي تُمَيْلَة يحيى بن واضح المَرْوَزِي في «سير أعلام النبلاء»:

(وَوَهِمَ أبو حاتم حيث حَكَى أنَّ البخاري تكلَّم في أبي تُمَيْلَة، ومَشَى على ذلك أبو الفرج بن الجوزي. ولم أرَ ذِكْراً لأبي تُميلة في كتاب «الضعفاء» للبخاري: لا في الكبير ولا في الصغير، . . .)[(٢)].

وقال في ترجمة سُليمان ابن بنت شُرَحْبيل: (حَدَّث عنه البخاري، وأبو داود، . . .)، ثم قال في آخر الترجمة: (وقد روى البخاري أيضاً عن عبد الله عنه، وعبد الله هذا هو عندي عبدُ الله بن أُبَيٍّ الخُوَارَزْمي القاضي، فإنَّ البخاري نزل عنده مدَّة، ونظر في كُتبه، وعَلَّق عنه أماكن في كتاب «الضعفاء الكبير» له. . .)[(٣)].

وقال في ترجمة عبد الله بن جرير من «ميزان الاعتدال»: (وله خبرٌ باطِلٌ هو الآفةُ، فإنَّ البخاري قال في «الضعفاء الكبير» له. . .)[(٤)].

ونقل الذهبي نقولاً كثيرةً يَعْزوها للبخاري في «الضعفاء»، وليست

---

(١) تاريخ الأدب العربي: ٣/ ١٧٩.
(٢) السير: ٩/ ٢١١.
(٣) المرجع السابق: ١١/ ١٣٧، ١٣٩.
(٤) ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٠٠ رقم (٤٢٤٣).

هي في «الضعفاء الصغير»، فمن ذلك ما ذكره في ترجمة أبي الفتح الأَزْدِي في «سير أعلام النبلاء»، فأخرج بإسناده إلى (خليفة بن خياط، حدَّثنا دُرُسْتُ بن حمزة، عن مَطَر الورَّاق، عن قتادة، عن أنس، عن رسول الله ﷺ قال: «ما مِن عَبْدَيْن متحابَّين يَستقبل أحدُهما صاحبَه فَيُصافحه، ويُصلِّيان على النبي ﷺ إلاَّ لم يتفرَّقا حتى يُغْفَرَ لهما ذُنُوبُهما ما تقدَّمَ وما تأخَّر»). وعقّب عليه فقال:

(هذا حديثٌ غريبٌ منكَر، أخرجه البخاري في كتاب «الضعفاء» عن خليفة في ترجمة دُرُسْتَ، وقال: لا يُتابَعَ عليه)[1].

وقد ترجم البخاري لدُرُسْت في «الضعفاء الصغير»[2]، لكن ليس فيه هذا الحديث ولا قول البخاري فيه.

وقال الذهبي في آخر ترجمة البخاري في «سير أعلام النبلاء»: (وكتابه في «الضعفاء» دون السبع مئة نفس)[3].

وعددُ تراجم «الضعفاء الصغير»: (٤١٨) فقط.

---

(١) السير: ١٦/ ٣٤٩.

(٢) الضعفاء الصغير، ص٤٥ رقم (١١١). وانظر أمثلة أخرى في هذا الباب حيث ينقل الذهبي عن «الضعفاء» وليست النقول في «الضعفاء الصغير»: السير: ٤/ ١٥٥، ٦/ ٣٢٢، ٩/ ٤٢٧، ١٧/ ٢٩٩.

(٣) السير: ١٢/ ٤٧٠.

فكلُّ هذه النقولات والأمثلة أدلّة واضحة على أنَّ البخاري صنَّف كتابين في الضعفاء، ويُستفاد منها أشياء:

١ ـ عددُ التراجم في «الضعفاء الكبير» نحو (٧٠٠) نفس.

٢ ـ تراجمُ «الضعفاء الكبير» أطولُ مما في «الضعفاء الصغير».

٣ ـ أكثَرَ البخاريُّ في «الكبير» من تخريج مرويات المترجَمين والأحاديثِ التي يكون الرجل آفَتَها، وهذا في «الضعفاء الصغير» قليل جداً. والله أعلم.

تنبيه:

ذكر فؤاد سزكين ضمن مصنّفات البخاري: ١ ـ التاريخ في معرفة رواة الحديث. ٢ ـ التواريخ والأنساب[1].

وقد تفرَّد بذلك، فلم يُشِر إليهما أحدٌ سواه، مع اعتناء العلماء بكُتب البخاري، وحرصهم على سماعها وروايتها، وفي صحة نسبتها إلى البخاري نظر طويل، ولعلَّ الكتابين مقتطَعَان من بعض مصنّفاته، والأمرُ يتطلَّبُ النظرَ فيهما للتأكُّد من أنهما كتابان مستقلاّن، وأنّهما تصنيف البخاري.

* * *

(١) تاريخ التراث العربي: ١/ ٢٥٧، ٢٥٨.

الفصل الثالث

كتب في الفقه

١ ـ كتاب الهبة:

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: (قرأ علينا أبو عبد الله كتابَ «الهبة»، فقال: ليس في «هبة» وكيع إلا حديثان مُسْنَدان أو ثلاثة، وفي كتاب عبد الله بن المبارك خمسةٌ أو نحوه. وفي كتابي هذا خمسُ مئة حديث أو أكثر)[١].

٢ ـ كتاب الأشربة:

ذكره الدارقطني في ترجمة «كَيْسَة»[٢] في «المؤتلف والمختلف»، فقال: (كَيْسَة: ذكرها البخاري في «كتاب الأشربة»، قال: حدَّثنا موسى ابن إسماعيل، حدَّثنا عبد السلام بن سُليمان، قال: حدَّثَتْني كَيْسَة بنتُ أبي كَثير، عن أمِّها سمعتْ عائشة: في المرأة تَطَيَّب بالخَمْر وتَسْتَشفي

---

(١) السير: ١٢/ ٤١٠؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥١؛ التغليق: ٥/ ٤١٨؛ الهدي، ص٤٨٨؛ وفي هدية العارفين ـ ٢/ ١٦ ـ: (كتاب الهيئة)، وهو تصحيف.

(٢) في الهدي، ص٢٢١: (أبي كبشة)، وهو غلط، وجاء على الصواب، ص٤٩٢.

به، قالت: «لا طَيَّبَ اللهُ مَنْ تَطَيَّب بها، ولا شَفَى مَن استَشْفَى بها»)[1].

وكذا نقل الأمير ابن ماكولا والذهبي والحافظ: أنَّ الخبر عن كَيْسَة عن أمِّها عن عائشة «في الطِّيْب»[2].

وتعقَّبَ ابنُ ناصر الدين في «توضيح المشتبه» كلامَ الذهبي في «المُشتبِه»، وانتَقَدَه فقال: (قلتُ: كذا وجدتُه بخطِّ المصنِّف: في الطِّيْب ـ بكسر الطاء المُهْمَلة، وسكون المُثنَّاة تحت، تليها موحَّدة ـ وفيه نظرٌ، فإنَّ حديثَ كَيْسَة هذه: في التَّطَبُّب ـ بموحَّدتين بعد الطاء ـ خرَّجَه البخاري في كتاب «الأشربة»، وهو كتاب صنَّفه مُفْرَداً خارج «الصحيح»، ككتاب «الأدب» وغيره، فقال: حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدَّثنا عبد السلام بن سُليمان، حدَّثتني كَيْسَة بنتُ أبي كثير، عن أمِّها، سمعتْ عائشة رضي الله عنها: في المرأة تَطَبَّبُ بالخَمْر، وتَستشفي فيه، قالت: «لا طَبَّبَ اللهُ من تَطَبَّبَ بها، ولا شَفَى مَنْ استَشْفَى بها»)[3].

قلت: وهـذا كلامٌ نفيس، وتعقُّبٌ قيِّم، وخبـرُ عائشـة روى عبد الرزاق طَرفاً منه: (عن مَعْمَر، عن الزهري: أنَّ عائشة كانت تَنهى عن الدواء بالخَمْر)[4].

---

(١) المؤتلَف والمختلَف: ٤/ ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤.
(٢) الإكمال: ٧/ ٥٧؛ المشتبه: ٢/ ٥٤١؛ تبصير المنتبه: ٣/ ١١٨٤.
(٣) توضيح المشبه: ٧/ ٢٧٥.
(٤) مصنَّف عبد الرزاق: ٩/ ٢٥٠ رقم (١٧٠٩٩).

وروى ابن أبي شيبة طرفاً آخَر منه: (عن الزهري: أنَّ عائشة كانت تقول: مَن تداوى بالخَمْر فلا شَفَاهُ الله)[1].

- وقال الدارقطني في ترجمة «محمد بن غُرَيْر بن الوليد»: (روى عنه البخاري في «الأشربة»)[2].

وتابعه ابن ماكولا[3].

٣ - كتاب رفع اليدين في الصلاة:

أَفردَ الإمام البخاري هذه المسألةَ بالتصنيف، وساقَ في الكتاب الرواياتِ الكثيرة عن النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم التي تبيِّن أنَّ رَفْعَ اليدين في الصلاة سُنَّةٌ ثابتة، ورَدَّ على مَن أنكر ذلك وهم أهل الرأي.

روى هذا الكتابَ عن البخاري: أبو إسحاق محمود بن إسحاق الخُزاعي القوَّاس البخاري. وهو آخر مَن روى عن البخاري ببخارى[4].

ورواه عن أبي إسحاق الخزاعي جماعة، وقد طبع الكتاب غير مرة في عدة بلدان.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٤٣٢ - كتاب الطب، باب (١٢).

(٢) المؤتلف والمختلف: ٤/ ١٧٥٠.

(٣) الإكمال: ٧/ ٤ - ٥.

(٤) التغليق: ٥/ ٤٣٦؛ الهدي، ص٤٩٢؛ المعجم المفهرس، ص٦١ رقم (١٠٦)؛ المجمع المؤسس: ٢/ ١٩٠؛ صلة الخلف، ص٢٥٤.

٤ ـ كتاب القراءة خلف الإمام:

وهي مسألة مشهورة تصدَّى البخاري للتصنيف فيها، فأَوردَ في كتابه (المُفْرَد) هذه الأدلّةَ التي تُثبت وجوبَ القراءة خَلْفَ الإمام، مستدلاً بالأحاديث والآثار، مستوعباً ذلك بالأسانيد والبيان البارع لمدلولات المتون. وردَّ على أدلّة المُخالِفين ردّاً قوياً مُحْكَماً دون أن يُسمِّيهم، وهذا من كمال ورعه واحتياطه الذي اشتهر به.

وجاء هذا الجزء متميّزاً في بابه، يحمل بين طيّاته زيادةً على قيمته الفقهية، فوائدَ في العلل والرجال.

والكتاب يرويه عن البخاري: محمود بن إسحاق الخُزاعي البخاري، المتقدّم ذِكْره(١).

وقد اعتمد عليه واستفاد منه من جاء بعد البخاري من العلماء ممَّن صنَّف في هذه المسألة.

وهو مطبوع منتشر.

٥ ـ كتاب قضايا الصحابة والتابعين:

هذا الكتاب من أوائل مصنَّفات الإمام البخاري، وقد تقدَّم قولُه:

---

(١) التغليق: ٥/٤٣٦؛ الهدي، ص٤٩٢؛ المعجم المفهرس، ص٦١ رقم (١٠٥)؛ المجمع المؤسس: ٢/١٨٩ ـ ١٩٠؛ صلة الخلف، ص٣٣٧.

(فلما طَعنتُ في ثماني عشرة، جعلتُ أصنّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلَهم)[1].

ولا نعلم عن هذا الكتاب شيئاً.

٦ ـ كتاب السنن في الفقه:

ذكره ابن النديم، وتابعه إسماعيل باشا البغدادي[2].

ولا نعلم أيضاً عن هذا الكتاب شيئاً.

* * *

---

(١) انظر: ص١٤٩ حاشية (٢).

(٢) الفهرست، ص٣٢٢؛ هدية العارفين: ٢/١٦.

كتب في التفسير

التفسير الكبير:

ذكره تلميذه محمد بن يوسف الفِرَبْري[1]، وذكره أيضاً ورَّاقُه محمد بن أبي حاتم، وبيَّنَ أنَّه صَنَّفه بفِرَبْر فقال: (رأيتُ أبا عبد الله استلقى على قفاه يوماً ونحن بفَرِبر في تصنيف «كتاب التفسير»، وكان أتعَبَ نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث)[2].

وذكره أيضاً الحافظ، وتابعه الداوودي، وحاجي خليفة، والبغدادي[3].

وقد ذكر حاجي خليفة مع «التفسير الكبير» المُفرَد، «كتابَ التفسير» الذي هو أحدُ كُتُب «الجامع الصحيح»، ولا معنى لإفراده بالذِّكر دون غيره من كُتب «الجامع الصحيح».

---

(١) الهدي، ص٤٩٢؛ طبقات المفسرين: ٢/ ١٠٧.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٤؛ وقد مرَّ مطولاً ص٧٩ حاشية (٢).

(٣) الهدي، ص٤٩٢؛ طبقات المفسرين: ٢/ ١٠٧؛ كشف الظنون: ١/ ٤٤٣؛ هدية العارفين: ٢/ ١٦.

وأشار بروكلمان إلى وجود نسخة مخطوطـة من «تفسـير القرآن للبخاري» في باريس، وقطعة منه تشمل تفسير سورتي الأنبياء والفتح في الجزائر[1].

* * *

(١) تاريخ الأدب العربي: ٣/ ١٧٩.

كتب في الآداب والزهد والرقائق

١ ـ الأدب المفرد:

كتابٌ قيِّمٌ جليلٌ جَمُّ الفوائد، رائدٌ في بابه، لا يَستغني عنه مسلم؛ عالم، أو باحث، أو طالب علم، أو مربٍّ، أو ربَّ أسرة، تناولَ فيه مصنِّفُه آدابَ الإسلام الرفيعةَ كبيرَها وصغيرَها، جليلَها ودقيقَها.

وبوَّبَه في مواضيع شتَّى تُعنى بتهذيب الأخلاق، وتقويم السلوك، والمعاملات، وتصحيح النية، والآداب العامة، فبلَغَتْ أبوابُه (٦٤٤) باباً، أسندَ فيها (١٣٢٢) حديثاً.

وقد امتدحه الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِميُّ، فيما رواه ورَّاقُه إسحاق، قال: (سألَني عبد الله عن كتاب «الأدب» من تصنيف محمد بن إسماعيل، فقال: احمِلْـهُ لأنظرَ فيه. فأخذ الكتاب مني، وحَبَسَهُ ثلاثة أشهر، فلمَّا أخذتُه منه، قلتُ: هل رأيتَ فيه حَشْواً، أو حديثاً ضعيفاً؟. فقال: ابنُ إسماعيل لا يقرأُ على الناسِ إلا الحديثَ الصحيحَ، وهل يُنكَر على محمد؟!)[١].

---

(١) السير: ١٢/٤٢٧.

قلتُ: وهذا محمولٌ على الغالب، فالبخاري لم يَلتزِم في هذا الكتاب إخراجَ الحديث الصحيح فقط كما فعل في «الجامع الصحيح»، بل في كتابه «الأدب المُفْرَد» الحديثُ الصحيح والحَسن وهو الغالب، وفيه الضعيف وهو قليل.

وهذا جارٍ على مذهبِ جمهرة من أئمة الحديث ونُقَّادِه في التساهل في رواية أحاديث الفضائل ونحوِها[١].

وقد حقَّق الكتابَ وخرَّج أحاديثه غير واحد، منهم: العلاَّمة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني في «صحيح الأدب المفرد» و«ضعيف الأدب المفرد».

وشرَحَهُ المحدِّث الفقيه فَضْل الله الحيدرآبادي الهندي في كتابه «فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد».

ويرويه عن البخاري: أبو الخير أحمد بن محمد بن الجليل بن خالد بن حُريث البخاري الكِرماني البزَّار[٢].

ومن طريقه رواه: الحافظ، والروداني[٣].

---

(١) انظر: ظفر الأماني للكنوي بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ص١٨٢ ـ ١٨٥، وفيه بحث قيّم للمحقّق تتبَّعَ فيه الرجالَ المجروحين في أسانيد أحاديث هذا الباب.

(٢) الأدب المفرد، ص٥؛ التغليق: ٥/ ٤٣٦؛ الهدي، ص٤٩٢.

(٣) المعجم المفهرس: ١/ ٨٤ رقم (٢٣٢)؛ والمجمع المؤسس: ١/ ٥٥٣ ـ =

٢ ـ بر الوالدين:

يدلُّ اسمُ الكتاب على موضوعه، حيث يتناول مصنِّفُه فيه الأحاديثَ والآثار الواردة في وجوب بِرِّ الوالدين، والحرصِ على طاعتهما، والإحسانِ إليهما في حياتهما وبعد مماتهما، ووجوه ذلك.

ولا نعلم عنه شيئاً، ولم يُشِر أحدٌ من المعاصرين إلى وجود نسخة خطية منه.

رواه عن البخاري: أبو بكر محمد بن أحمد بن دِلُّوَيْه، ومحمد بن يوسف الفِرَبْري.

وقد ذكره جماعة من الأئمة والمصنِّفين، وأفادوا بأنَّه من كُتب البخاري المُفْرَدة[١].

فذكره الحافظ في مواضع كثيرة من كتبه، وهو من جملة مصنَّفات البخاري التي يرويها بالسماع والإجازة[٢].

= ٥٥٤؛ صلة الخلف، ص١٠٢.

(١) الهدي، ص٤٩٢؛ التغليق: ٥/ ٤٣٦؛ تبصير المنتبه: ٢/ ٥٧١؛ طبقات المفسرين: ٢/ ١٠٧؛ صلة الخلف، ص١٤٠.

(٢) الهدي، ص٤٩٢؛ المعجم المفهرس، ص٨٣ ـ ٨٤ رقم (٢٣١)؛ المجمع المؤسس: ٢/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣. وذكره الحافظ أيضاً في: الفتح: ٤/ ٩٥ شرح الحديث (١٨٧٨) مع الهدي، ص٣٨؛ والتغليق: ٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥؛ وفي: الفتح: ٥/ ٢١٩ شرح الحديث (٢٥٩٢) مع التغليق: ٣/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨؛ والهدي، ص٤٤.

وكذلك يرويه الرُّوَداني من طريق ابن دِلُّوَيْه عن البخاري[1].

٣ ـ الرقاق:

ذكره حاجي خليفة وقال: (من كُتب الأحاديث). وتابعه البغدادي[2].

ولم يذكره أحد من المتقدِّمين فيما أَعلمُ، ولا أشارَ إليه الحافظ مع شدَّة اعتنائِه بكُتب البخاري. فاللهُ أعلم.

* * *

(١) صلة الخلف، ص١٤٠.

(٢) كشف الظنون: ٢/ ١٤٢٠؛ هدية العارفين: ٢/ ١٦.

الفَصْل السَّادِس

كتب في العقائد

١ ـ خَلْق أفعال العباد والردّ على الجَهميَّة وأصحاب التعطيل:

كتابٌ جليلٌ مشهور، تناول فيه الإمامُ مسألةً مهمةً من مسائل الاعتقاد، وأوضح وجْهَ الحقّ في الفرقان بين كلام الرحمن وكلام العِباد، وأنَّ كلامَ الله سبحانه صفةٌ من صفاته، وهو قديمٌ وليس بمخلوق، والقرآن الكريم كلام الله ليس بمخلوق، بخلاف كلام البشر وأفعالهم، فهي مخلوقة.

ورَدَّ على المعتزِلَة والجَهْمِيَّة الذين قالوا بأنَّ كلام الله حادِثٌ ومخلوق، كما ردَّ عليهم غُلوَّهم في تنزيه الباري عن الصِّفات خشيةَ اشتباهها ـ بِزَعْمِهم ـ بصفات المخلوقين، حتى وَصَلوا إلى التعطيل.

وحَشَدَ في هذا الكتاب الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والآثار عن الصحابة والتابعين ومَن بعدهم بأسانيده، على طريقته الفذَّة في الاستدلال وقوة الدليل ونصاعة البرهان.

فكان كتاباً فَذّاً في المسألة، وبَرِئَ الإمام بما كَتَبَه فيه مما اتُّهِم به من القول بخلق القرآن، أو أنه قال: لفظي بالقرآن مخلوق، كما قدَّمنا.

والكتاب مشهور بين أهل العلم، وتلقَّوه بالإجلال والقَبـول، وطُبِع مراراً في بلدانٍ شتّى، ويقع في نحو (١٢٠) صفحة.

ويرويه عنه: يوسف بن ريحان بن عبد الصمد، ومحمد بن يوسف الفِرَبْرِي[١].

تنبيه (١):

ذكر شـيخ الإسـلام ابن تيميـة في «الفتوى الحموية الكبرى»[٢] كتابين للبخاري هما: «الردّ على الجَهْميّة»، و«خَلْق أفعال العباد».

وكذا فعل ابن ناصر الدين في «تحفة الأخباري»[٣].

والصحيح أنّهما كتاب واحد؛ فقد جاء بعد نهاية الجزء الأول من الكتاب المطبوع: (الجزء الثاني من كتاب أفعال العباد والردّ على الجَهْمِيَّة وأصحاب التعطيل للبخاري)، وفي آخر الكتاب: (تمَّ كتابُ خَلْقِ أفعالِ العباد والردِّ على الجَهميّة وأصحاب التعطيل...). والله أعلم.

تنبيه (٢):

ذكر فـؤاد سزكين كتابين آخرين للبخاري في باب العقائد، هما:

---

(١) الهدي، ص٤٩٢؛ التغليق: ٥/ ٤٣٥، ٤٣٦؛ صلة الخلف، ص٢٢٩.
(٢) الفتوى الحموية الكبرى، ص١٧ ـ ١٨.
(٣) تحفة الأخباري، ص١٨٣.

١ ـ العقيدة أو التوحيد. ٢ ـ أخبار الصفات. وأشار إلى مواضع وجود نُسَخها المخطوطة[1].

ولم يُشِر أحدٌ سواه إلى هذين الكتابين، ومع أهمية الموضوع وجلالة المصنف فيه.

ويغلب على الظنِّ أنَّ الكتابَ الأول هو «كتاب التوحيد» من «الجامع الصحيح»، والكتاب الثاني هو قطعة من «كتاب التوحيد». والله تعالى أعلم.

* * *

(١) تاريخ التراث العربي: ١/ ٢٥٩.

البَابُ الخَامِسُ

منزلة البخاري السامية

وَذِكْرُهُ الخَالِدُ الجَمِيلُ

الفصل الأول: ذُيُوع ذِكْرِه في الأَمصار وتقديرُ الخاصَّةِ والعامَّةِ له

الفصل الثاني: ثَنَاءُ أشياخِه عليه وامتداحُ أكابرِ معاصِرِيه وأقرانِه له

الفصل الثالث: شهاداتُ تلامذتِه من أئمةِ الإسلام

الفصل الرابع: أقوالُ أكابرِ الجَهَابِذة جِيلاً بعدَ جيل

الفصل الخامس: الرَّحِيلُ

الفصل السادس: رُؤًى وبَشَائِر

الفصل السابع: في سِجلِّ الخُلُود

الفَصْل الأوَّل

ذيوع ذكره في الأمصار

وَتَقْدِيرُ الخَاصَّةِ وَالعَامَّةِ لَهُ

ـ روى أحمد بن منصور الشِّيرازي قال: سمعتُ بعضَ أصحابنا، يقول: (لمَّا قَدِمَ أبو عبد الله بُخارى نُصِبَتْ له القِبابُ على فَرْسخٍ من البلد، واستقبله عامةُ أهل البلد، حتى لم يبقَ مذكورٌ إلا وقد استقبلَهُ، ونُثِرَ عليه الدنانيرُ والدراهمُ والسُّكَّرُ الكثير)(١).

ـ وقال أبو سعيد حاتم بن أحمد بن محمود الكِنْدي: سمعتُ مسلمَ ابن الحجَّاج، يقول: (لمَّا قدِمَ محمد بن إسماعيل البخاري نَيْسابور، ما رأيتُ والياً ولا عالماً فَعَل به أهلُ نيسابور ما فَعلوا بمحمد بن إسماعيل؛ استقبلوه من مرحلتين وثلاث مراحل! وقال محمد بن يحيى الذُّهْليُّ في مجلسه: مَن أراد أن يَستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبِلْه، فإنّي أستقبلُه. فاستقبلَه محمدُ بن يحيى وعامَّةُ علماءِ أهل نيسابور، فدخل البلدَ، فنزلَ دار البُخاريين. . .)(٢).

---

(١) تقييد المهمل: ١/ ٤٢؛ السير: ١٢/ ٤٦٣؛ تاريخ الإسلام، ص٢٧٠؛ التغليق: ٥/ ٤٣٩؛ الهدي، ص٤٩٣. وتقدَّم بأطول منه: ص١٣٦ حاشية (١).

(٢) ابن عساكر: ٥٢/ ٩٢، وللخبر تتمة قد ذكرتها مع تمام تخريجه ص١٢١ حاشية (١).

ـ وقال محمد بن يعقوب الأخْرم: سمعتُ أصحابنا، يقولون: (لمَّا قدِمَ محمد بن إسماعيل البخاريُّ نيسابور، استقبلَه أربعةُ آلافِ رجلٍ رُكْباناً على الخيل، سوى من ركب بغلاً أو حماراً، وسوى الرَّجَّالة)[١].

ـ وقال يوسف بن موسى المَرْوَرُّوْذِيُّ: (كنتُ بالبصرة في جامعها، إذ سمعتُ منادياً ينادي: يا أهلَ العلم، قد قَدِمَ محمدُ بن إسماعيل البخاري، فقاموا في طلبه، وكنتُ معهم، فرأَيْنا رجلاً شابّاً، لم يكن في لحيته شيءٌ من البياض، يصلّي خَلْفَ الأُسْطوانة. فلمَّا فَرغ من الصلاة، أحْدَقوا به، وسألوه أن يَعْقِد لهم مجلسَ الإملاء، فأجابَهم إلى ذلك)[٢].

ـ وقال أبو العباس محمد بن عبد الرحمن الفقيه: (كَتبَ أهلُ بغداد إلى محمد بن إسماعيل البخاري):

المُسلمونَ بخيرٍ ما بقِيتَ لهم ... وليسَ بعدَكَ خيرٌ حينَ تُفْتَقَدُ[٣]

قلتُ: هذا من المبالغات الشعرية المنبعثة من العواطف الجَيَّاشة،

---

(١) تقييد المهمل: ١/ ٤١؛ السير: ١٢/ ٤٣٧؛ تاريخ الإسلام، ص٢٥٨؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٥.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٥. والخبر طويل ذكرته مع تخريجه ص١١٤ حاشية (١).

(٣) معرفة علوم الحديث، ص٧٤؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٢٢؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩٠ ـ ٩١؛ التقييد: ١/ ١١؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٨؛ السير: ١٢/ ٤٣٤؛ التغليق: ٥/ ٤١١؛ الهدي، ص٤٨٥.

والخيرُ في الأمة مستمرٌّ إلى قيام الساعة.

ـ وقال أبو سَهْل محمود بن النضر الفقيه: (دخلتُ البصرةَ والشامَ والحجاز والكوفة ورأيتُ علماءَها، فكلَّما جَرى ذِكْرُ محمد بن إسماعيل فَضَّلوه على أنفسهم)(١).

وقال أبو سهل أيضاً: (سمعت أكثر من ثلاثين عالماً من علماء مصر يقولون: حاجتنا في الدنيا النظر إلى محمد بن إسماعيل)(٢).

ـ وقال أبو مَعْشر حَمْدَوَيْه بن الخطاب: (لمَّا قدِمَ أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل من العراق قَدْمَتَه الأخيرة، وتلقَّاه مَن تلقَّاه من الناس، وازدحموا عليه، وبالَغوا في بِرِّه، فقيل له في ذلك وفيما كان من كرامةِ الناس وبِرِّهم له! فقال: فكيفَ لو رأيتُم يوم دخولنا البصرةَ؟!)(٣).

* * *

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٩؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٣؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٩؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٢؛ السير: ١٢/ ٤٢٢؛ تحفة الأخباري، ص٢٠٢؛ التغليق: ٥/ ٤١٠؛ الهدي، ص٤٨٥.

(٢) التغليق: ٥/ ٤١٠؛ الهدي، ص٤٨٥؛ وجاء في السير: ١٢/ ٤٢٦: (النظر في «تاريخ» محمد بن إسماعيل).

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١٨ ـ ١٩؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٢؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٩ ـ ٩٠؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٥؛ السير: ١٢/ ٤٣٣؛ التغليق: ٥/ ٤١٦؛ الهدي، ص٤٨٧.

الفَصْلُ الثَّانِي

ثناء أشياخه عليه

وَامْتِدَاحُ أَكَابِرِ مُعَاصِرِيهِ وَأَقْرَانِهِ لَهُ

أولاً ـ ثناء أشياخه عليه وإجلالهم له:

١ ـ عبد الله بن عثمان المُلَقَّب بعَبْدان (ت٢٢١هـ):

قال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعتُ عُمر بن حفص الأَشقر، يقول: سمعتُ عَبْدان، يقول: (ما رأيتُ بعيني شابّاً أبصرَ من هذا. وأشار بيده إلى محمد بن إسماعيل)[١].

٢ ـ محمد بن سَلاَم البِيْكَنْديّ (ت٢٢٥هـ):

قال محمد بن أبي حاتم الورّاق: سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: (قال لي محمد بن سَلاَم: انظُرْ في كُتبي، فما وجدتَ فيها من خطأ فاضْرِب عليه كي لا أَرويه. ففعلتُ ذلك).

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٤؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٧؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٩؛ السير: ١٢/ ٤١٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠١؛ الهدي، ص٤٨٢.

وكان محمد بن سلام يقول عن البخاري: (هو الذي ليس مثله، محمد بن إسماعيل)[1].

٣ـ إسماعيل بن أبي أُوَيْس (ت٢٢٦هـ):

قال الورّاق: سمعتُ محمد بن إسماعيل، يقول: (اجتمع أصحابُ الحديث، فسألوني أنْ أُكلِّمَ إسماعيل بن أبي أويس ليزيدَهم في القراءة، ففعلتُ، فدعا إسماعيلُ الجاريةَ، وأمرها أن تُخرج صرّةَ دنانير، وقال: يا أبا عبد الله، فَرِّقْها عليهم. قلتُ: إنّما أرادوا الحديثَ، قال: قد أجبتُك إلى ما طلبتَ من الزيادة، غير أنّي أحبُّ أن يُضَمَّ هذا إلى ذاك ليظهرَ أثرُكَ فيهم)[2].

٤ ـ مُسَدَّد بن مُسَرْهَد (ت٢٢٨هـ):

قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الورّاق: سمعتُ إبراهيم بن خالد المَرْوَزِيّ، يقول: قال مُسَدَّد: (لا تختاروا على محمد بن إسماعيل يا أهل خراسان)[3].

٥ ـ عبد الله بن محمد المُسْنَدِيّ (ت٢٢٩هـ):

قال العباس بن سَوْرَة: سمعتُ أبا جعفر المُسْنَدِيَّ، يقول: (حُفَّاظ

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٤، وقد مرَّ بأطول منه ص٢٢٠ حاشية (١).
(٢) السير: ١٢/ ٤١٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠١؛ الهدي، ص٤٨٢.
(٣) السير: ١٢/ ٤١٩.

زماننا ثلاثةٌ: محمد بن إسماعيل، وحاشِد بن إسماعيل، ويحيى بن سُهيل)[1].

وقال العباس بن سَوْرة أيضاً: سمعتُ أبا جعفر عبد الله بن محمد الجُعْفِيَّ المُسْنَدِيَّ، يقول: (محمد بن إسماعيل إمامٌ، فمن لم يجعلْهُ إماماً فاتَّهِمْه)[2].

٦ ـ يحيى بن مَعين (ت٢٣٣هـ):

ذكر الحَسن بن محمد الصَّغَاني أنَّ أبا حامد الأنماطيَّ قال: (كنتُ ببغدادَ، ويحيى بن معين وأحمد بن محمد بن حنبل البخاري يناظرون، فلما قام البخاري، قال أحمد ليحيى: تَرى هذا الخُرَاسَانيَّ أرجَحَ منَّا؟ قال: بكثير)[3].

٧ ـ علي بن المَديني (ت٢٣٤هـ):

قـال فَتْح بن نوح النيسـابوري: (أتيتُ علي بن المَديني فرأيتُ

---

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٦٢ ـ ٦٣؛ السير: ١٢/ ٤٢٤؛ وهو في ترجمة حاشد بن إسماعيل: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٦٤؛ وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي: ٢/ ٢٥٨، وذكر الحافظ طرفاً منه في: التغليق: ٥/ ٤٠٨؛ الهدي، ص٤٨٤.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٨؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٦٨؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٧؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠٨؛ الهدي، ص٤٨٤.

(٣) أسامي شيوخ البخاري، ص٣.

محمد بن إسماعيل جالساً عن يمينه، وكان إذا حَدَّث التفَتَ إليه كأنَّه يَهابُه)[1].

وقال إسحاق بن أحمد بن خَلَف: سمعتُ محمد بن إسماعيل، يقول: (ما تَصَاغَرَتْ إليَّ نفسي إلا عند علي بن المَديني). قال إسحاق: وسمعتُ أحمد بن عبد السلام، يقول: (ذكرنا قولَ محمد بن إسماعيل هذا لعلي بن المَديني، فقال: دَعُوا هذا، فإنَّ محمد بن إسماعيل لم يَرَ مِثْلَ نَفْسِه)[2].

٨ ـ ٩ ـ محمد بن عبد الله بن نُمير (ت٢٣٤هـ)، وأبو بكر بن أبي شَيْبة (ت٢٣٥هـ):

قال أحمد بن الضَّوْء: سمعتُ أبا بكر بن أبي شَيبة ومحمد بن عبد الله بن نُمير، يقولان: (ما رأَينا مثلَ محمد بن إسماعيل)[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٨؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٣؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٤؛ التغليق: ٥/ ٤٠٦؛ الهدي، ص٤٨٣.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٧ ـ ١٨؛ تقييد المهمل: ١/ ٢١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٢؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٩؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٦؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥١، ٤٥٤؛ السير: ١٢/ ٤٢٠؛ التغليق: ٥/ ٤٠٦؛ الهدي، ص٤٨٣.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١٩؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٣؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٣؛ المنتظم: ١٢/ ١١٦؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٢؛ السير: ١٢/ ٤٢١؛ التغليق: ٥/ ٤٠٧؛ الهدي، ص٤٨٤. وقد=

١٠ ـ إسحاق بن راهَوَيْه (ت٢٣٨هـ):

قال حاشد بن عبد الله: (كنا يوماً عند إسحاق بن راهَوَيْه، وعَمْرو ابن زرارة ثَمَّ وهو يَستملي على البخاري، وأصحابُ الحديث يكتبون عنه، وإسحاق يقول: هو أبصَرُ منِّي. قال: وكان محمد يومئذٍ شاباً)[١].

وقال إسحاق بن راهَوَيْه: (يا معشرَ أصحاب الحديث، انظُروا إلى هذا الشابّ واكتبوا عنه، فإنَّه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن ـ البصري ـ لاحتاج إليه الناس، لمعرفتِه بالحديث وفقهِه)[٢].

١١ ـ قُتَيبة بن سعيد (ت٢٤٠هـ):

روى محمد بن يوسف الهَمَذَاني، عن قُتيبة بن سعيد قال: (نظرتُ في الحديث، ونظرتُ في الرأي، وجالستُ الفقهاءَ والزهَّادَ والعُبَّاد، فما رأيتُ منذ عَقَلْتُ مثلَ محمد بن إسماعيل)[٣].

وعن قتيبة قال: (لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آيةً)[٤].

= مرَّ قول آخر لابن أبي شيبة، ص٢١٢ حاشية (١).

(١) السير: ١٢/ ٤٢٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩؛ الهدي، ص٤٨٤.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٧. وقد مرَّ بأطول منه ص٢٢٤ حاشية (١)، و٢٥٦، (١)

(٣) مرَّ بأطول منه ص٢٥٦ حاشية (٢).

(٤) السير: ١٢/ ٤٣١؛ التغليق: ٥/ ٤٠٢؛ الهدي، ص٤٨٢.

وقال قُتيبة أيضاً: (شبابُ خُراسان أربعة: محمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن ـ الدارمي ـ، وزكريا بن يحيى اللُّؤْلُؤي، والحَسن بن شجاع البَلْخي)(١).

وقال أبو عَمْرو الكِرْمانيُّ: (حكيتُ لمهيار بالبصرة عن قُتيبة بن سعيد أنّه قال: لقد رُحِلَ إليَّ من شرق الأرض ومن غربها، فما رَحَلَ إليَّ مثلُ محمد بن إسماعيل. فقال مهيار: صدق قتيبة، أنا رأيتُه مع يحيى بن معين، وهما جميعاً يختلِفان إلى محمد بن إسماعيل، فرأيتُ يحيى يَنقاد له في المعرفة)(٢).

١٢ ـ أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ):

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي، يقول: (انتهى الحفظُ إلى أربعةٍ من أهل خُراسانَ: أبو زُرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرْقَنْدي، والحَسن بن شُجاع البَلْخي)(٣).

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٨؛ السير: ١٢/ ٤٢٤.

(٢) السير: ١٢/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠؛ التغليق: ٥/ ٤٠٢؛ الهدي، ص٤٨٢.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٢١؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٣ ـ ٢٤؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٢؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٦؛ السير: ١٢/ ٤٢٣، ١٨٨ ـ ١٨٩.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي، يقول: (ما أخرجتْ خراسان مثل محمد بن إسماعيل البخاري)[1].

١٣ ـ عبد الله بن مُنِير (ت ٢٤١ هـ):

قال إسحاق بن أحمد بن خَلَف: سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الترمذي، يقول: (كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن مُنير، فلمَّا قام من عنده، قال: يا أبا عبد الله جَعلك الله زَيْنَ هذه الأمة. قال أبو عيسى: فاستُجِيبَ له فيه)[2].

وقال محمد بن أبي حاتم الورّاق: حدَّثني جعفر بن محمد الفَرَبْرِيّ، قال: (خَرجَ رجلٌ من أصحابِ عبدِ الله بن مُنِير ـ رحمه الله ـ إلى بخارى في حاجةٍ له، فلمَّا رجع قال له ابن مُنير: لَقِيْتَ أبا عبد الله؟ قال: لا، فطَرَدَه وقال: ما فيكَ بعد هذا خيرٌ إذ قدِمْتَ بخارى ولم تَصِرْ إلى أبي عبد الله محمد بن إسماعيل)[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢١؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٤؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨١؛ التقييد: ١/ ٩ ـ ١٠؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٢٥٦؛ السير: ١٢/ ٤٢١؛ التغليق: ٥/ ٤٠٤؛ الهدي، ص٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٦ ـ ٢٧؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٠؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٩؛ السير: ١٢/ ٤٣٣؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢١؛ الهدي، ص٤٨٤؛ التغليق: ٥/ ٤٠٧، وتصحفت فيه: (فاستجيب) إلى (فاستحييت)!.

(٣) السير: ١٢/ ٤٢٤.

وتقدَّم قولُ جعفر بن محمد الفِربري: (رأيتُ عبدَ الله بن منير يكتب عن البخاري. وسمعتُه يقول: أنا من تلاميذ محمد بن إسماعيل، وهو معلِّمي!)[1].

١٤ ـ يحيى بن جعفر البِيْكَنْديّ (ت٢٤٣هـ):

قال محمد بن أبي حاتم الورّاق: سمعتُ يحيى بن جعفر، يقول: (لو قَدَرْتُ أن أَزيدَ ـ يعني: من عُمري ـ في عُمُر محمد بن إسماعيل لفعلتُ، فإنَّ موتي يكون موتَ رجلٍ واحدٍ، وموتُ محمد بن إسماعيل ذهابُ العِلْمِ)[2].

وقال الورَّاق أيضاً: سمعتُ يحيى بن جعفر البِيْكَنْدِيَّ يقول لمحمد بن إسماعيل: (لولا أنتَ ما استطبتُ العيشَ ببخارى)[3].

١٥ ـ علي بن حُجْر (ت٢٤٤هـ):

قال محمد بن أبي حاتم: سمعت علي بن حُجْر، يقول: (أخرَجَتْ خُراسانُ ثلاثةً: أبا زُرْعة الرازيَّ بالرَّيِّ، ومحمدَ بن إسماعيل البخاريَّ

---

(١) انظر: ص٣٢٠ حاشية (٣).
(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٤؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٧؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٦٠؛ السير: ١٢/ ٤١٨؛ التغليق: ٥/ ٤٠٨؛ الهدي، ص٤٨٤.
(٣) السير: ١٢/ ٤١٨؛ التغليق: ٥/ ٤٠٨؛ الهدي، ص٤٨٤.

ببُخارى، وعبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرْقَنْدِيَّ بِسَمَرْقَنْد، ومحمدُ بن إسماعيل عندي أبصَرُهُم وأعلَمُهم وأفقَهُهم)[1].

وعبد الله بن عبد الرحمن هو الدارمي الإمام صاحب «السنن».

١٦ ـ أبو عمَّار الحُسين بن حُرَيْث (ت ٢٤٤هـ):

قال محمد بن أبي حاتم: سمعت إبراهيم بن خالد المَرْوَزي، يقول: (رأيتُ أبا عمَّار الحُسين بن حُريث يُثْني على أبي عبد الله البخاري، ويقول: لا أعلمُ أنّي رأيتُ مثلَه، كأنَّه لم يُخْلَق إلا للحديث)[2].

١٧ ـ عَمْرو بن علي الفَلاَّس (ت٢٤٩هـ):

قال عَمْرو الكِرْماني: سمعتُ عَمْرو بن علي الفَلاَّس، يقول: (أبو عبد الله صديقي، ليس بخُراسان مثله)[3].

١٨ ـ محمد بن بشَّار المعروف ببُنْدار (ت٢٥٢هـ):

قال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (لمَّا دخلتُ البصرةَ صِرْتُ إلى مجلس محمد بن

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٨؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٢؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٨؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٧؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٩؛ السير: ١٢/ ٤٢١؛ التغليق: ٥/ ٤٠٨؛ الهدي، ص٤٨٤.

(٢) السير: ١٢/ ٤٢٢؛ التغليق: ٥/ ٤٠٦؛ الهدي، ص٤٨٤.

(٣) السير: ١٢/ ٤٢٩؛ التغليق: ٥/ ٤٠٧؛ الهدي، ص٤٨٣.

بشار، فلمَّا خرج وقع بَصَرُه عليَّ، فقال: من أين الفتى؟ قلتُ: من أهل بُخارى، قال: كيف تركتَ أبا عبد الله؟ فأمسكتُ، فقال له أصحابه: رحمك الله، هو أبو عبد الله! فقام فأخذ بيَدِي وعانَقَني، وقال: مرحباً بمن أفتخرُ به منذ سِنينَ)[1].

وقال محمد بن بشار: (حُفَّاظ الدنيا أربعة: أبو زُرعة الرازي بالرَّيّ، ومسلم بن الحجَّاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بِسَمَرْقَنْد، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى)[2].

وقال محمد بن إبراهيم البُوشَنْجِيُّ: سمعتُ بُنْداراً محمد بن بشار سنة ثمان وعشرين ومئتين يقول: (ماقَدِمَ علينا مثلُ محمد بن إسماعيل)[3].

قلتُ: يقول بُندار هذا والبخاريُّ آنذاك ابنُ أربع وثلاثين سنة، فلله دَرُّه!!.

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٧؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٠ ـ ٢١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٣ ـ ٨٤؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٦؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٠ ـ ٤٥١؛ السير: ١٢/ ٤٢٣؛ الهدي، ص٤٨٣.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٦؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٠؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٦؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠؛ السير: ١٢/ ٤٢٣.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ١٧؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٠؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٣؛ المنتظم: ١٢/ ١١٦؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٠؛ السير: ١٢/ ٤٢١؛ الهدي، ص٤٨٣.

وقال حاشِد بن إسماعيل: (سمعتُ محمد بن بشار يقول: لم يَدخل البصرة رجلٌ أعلمُ بالحديث من أخينا أبي عبد الله. قال: فلمَّا أراد الخروج ودَّعَه محمدُ بن بشار، وقال: يا أبا عبد الله، موعدُنا الحَشْرُ إن لا نلتقي بعدُ)[1].

ثانياً ـ امتداح أكابر معاصريه وأقرانه له وإعلاؤهم لشأنه:

١ ـ رجاء بن مُرَجًّى (ت٢٤٩هـ):

قال أبو عَمْرو المُستنير بن عَتيق البَكْري: سمعتُ رجاء بن المُرَجًّى، يقول: (هو آيةٌ من آياتِ الله يمشي على ظهر الأرض)[2].

٢ ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارميُّ (ت٢٥٥هـ):

قال مُسَبِّح بن سعيد البُخاري: سمعتُ عبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرْقَنْديَّ، يقول: (قد رأيتُ العلماءَ بالحَرَمين والحجاز والشام والعِراقَيْن، فما رأيتُ فيهم أجمعَ من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري)[3].

---

(١) السير: ١٢/ ٤٢٣.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٧؛ السير: ١٢/ ٤٢٧؛ تحفة الأخباري، ص١٩٤؛ التغليق: ٥/ ٤٠٧؛ الهدي، ص٤٨٣ ـ ٤٨٤.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٨؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٢؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٩؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٧؛ السير: ١٢/ ٤٣٢؛ التغليق: ٥/ ٤١٠؛ =

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: (سُئل عبد الله بن عبد الرحمن الدارميُّ عن حديثٍ، وقيل له: إنَّ البخاريَّ صَحَّحَه، فقال: محمدٌ أبصَرُ منِّي، ومحمد بن إسماعيل أَكْيَسُ خَلْقِ الله)[١].

٣ـ أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٢٧٧هـ):

قال إسحاق بن أحمد بن زِيْرَك[٢]: (سمعتُ محمد بن إدريس الرازي يقول في سنة سبع وأربعين ومئتين: يَقْدَمُ عليكم رجلٌ من أهل خراسانَ لم يَخرج منها أحفظُ منه، ولا قَدِمَ العراقَ أعلمُ منه فقَدِمَ علينا بعد ذلك محمدُ بن إسماعيل بأشْهُرٍ.

قال: وقال أبو حاتم الرازي في هذا المجلس: محمدُ بن إسماعيل أعلمُ مَن دخلَ العراقَ، ومحمد بن يحيى أعلمُ مَن بخُراسانَ اليومَ من أهل الحديث، ومحمد بن أَسْلَم أورعُهم، وعبد الله بن عبد الرحمن أثبتُهم)[٣].

= الهدي، ص٤٨٤.

(١) مرَّ الخبر مطوَّلاً: ص٦٥ حاشية (٣).

(٢) صَحَّفَها محققا «ابن عساكر» و«السير» إلى: (زبرك)، وزَعَما أنَّ (زِيْرَك) تصحيف!.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٣ ـ ٢٤؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٤؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩؛ السير: ١٢/ ٤٣١، ٤٣٣؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٠، ٢٢٣؛ التغليق: ٥/ ٤٠٩؛ الهدي، ص٤٨٤.

٤ ـ موسى بن هارون الحمال (ت٢٩٤هـ):

قال أبو سعيد حاتم بن محمد: سمعتُ موسى بن هارون الحَمَّال ببغداد، يقول: (عندي لو أنَّ أهلَ الإسلامِ اجتمعوا على أن يُنَصِّبوا مثلَ محمد بن إسماعيل آخَرَ ما قَدَرُوا عليه)[١].

٥ ـ محمود بن النَّضْر الفقيه:

قال محمد بن أبي حاتم الورّاق: سمعتُ محمود بن النَّضْر أبا سَهْل الشافعيَّ، يقول: (دخلتُ البصرةَ والشام والحجاز والكوفة، ورأيتُ علماءَها، فكلَّما جَرى ذِكْرُ محمد بن إسماعيل فَضَّلُوه على أنْفُسِهِم)[٢].

٦ ـ حاتم بن منصور الكِسِّيّ:

قال محمد بن أبي حاتم الورّاق: سمعتُ أبا الطَّيِّب حاتم بن منصور الكِسِّي، يقول: (محمدُ بنُ إسماعيل آيةٌ من آيات الله في بَصَرِه

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٢؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٤؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٤؛ التقييد: ١/ ١٠؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٧؛ السير: ١٢/ ٤٣٤؛ تحفة الأخباري، ص٢٠٣؛ التغليق: ٥/ ٤١٣؛ الهدي، ص٤٨٥.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ١٩؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٣؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٩؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٧؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٩؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٢؛ السير: ١٢/ ٤٢٢؛ التغليق: ٥/ ٤١٠؛ الهدي، ص٤٨٥.

ونَفَاذِه في العلم)[1].

٧ـ إبراهيم بن محمد بن سَلاَم البِيْكَنْديُّ:

قال محمد بن أبي حاتم الورّاق: سمعتُ إبراهيم بن محمد بن سَلاَم، يقول: (كان الرُّتُوتُ من أصحابِ الحديث مثل: سعيد بن أبي مريم، وحَجَّاج بن مِنْهال، وإسماعيل بن أَبي أُوْيَس، والحُميدي، ونُعيم ابن حمَّاد، والعَدَنيّ ـ يعني محمد بن يحيى بن أبي عُمر ـ، والخَلاَّل ـ يعني الحَسن بن علي الحُلْواني ـ، ومحمد بن مَيْمُون ـ هو الخيَّاط ـ، وإبراهيم بن المُنْذر، وأبي كُرَيْب محمد بن العلاء، وأبي سعيد عبد الله ابن سعيد الأشَجّ، وإبراهيم بن موسى ـ هو الفَرَّاء ـ، وأمثالهم: كانوا يَهابُون محمدَ بن إسماعيل، ويَقْضُون له على أنفُسِهم في النظر والمعرفة)[2].

* * *

---

(١) السير: ١٢/ ٤٢٧؛ التغليق: ٥/ ٤١٠؛ الهدي، ص٤٨٥.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٠ـ ٧١؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٩ـ ٣٠؛ السير: ١٢/ ٤٢٥؛ تحفية الأخباري، ص٢٠٢؛ التغليق: ٥/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤؛ الهدي، ص٤٨٢. والرتوت: هم الرؤساء.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

شهادات تلامذته من أئمة الإسلام

١ ـ مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ):

قال أبو حامد أحمد بن حَمْدون القَصَّار المعروف بالأَعْمَشِيِّ: (سمعتُ مسلمَ بن الحَجَّاج، وجاء إلى محمد إسماعيل البخاريِّ، فَقَبَّلَ بين عَيْنَيْه، وقال: دَعْني حتى أُقَبِّلَ رِجْلَيْكَ يا أُستاذَ الأُستاذِين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيبَ الحديثِ في عِلَلِهِ).

وعن أبي حامد الأَعْمَشِيِّ قال: (كنا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنَيْسابور، فجاءَ مسلمُ بن الحَجَّاج فسأله عن حديث...)، فذكر قصةً طويلةً وفي آخرها: (فقال له مسلمٌ: لا يُبْغِضُكَ إلاّ حاسِدٌ، وأشهدُ أنْ ليس في الدنيا مِثْلُك)[1].

٢ ـ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ):

قال أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب: حدَّثنا أبو عيسى الترمذي، قال: (لم أَرَ أحداً بالعراق ولا بخُراسانَ في معنى العِلل

(١) لهذين القولين مناسبة تقدَّم ذِكْرُها مطوَّلة مع تخريجها: ص٢٢٦ـ٢٢٩.

والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلَمَ من محمد بن إسماعيل)[1].

٣ـ صالح بن محمد المُلَقَّب بِجَزَرَة (ت٢٩٣هـ):

قال عبد المؤمن بن خَلَف النَّسفي: (سألتُ أبا علي صالح بن محمد عن محمد بن إسماعيل، وأبي زُرعة، وعبد الله بن عبد الرحمن، فقال: عن أيِّ شيءٍ تسألُ، فهم مختلِفون في أشياء؟ فقلتُ: مَن أعلَمُهم بالحديث؟ فقال: محمدُ بن إسماعيل، وأبو زرعة أحفظُهم وأكثرهم حديثاً. فقلت: عبد الله بن عبد الرحمن؟ فقال: ليس من هؤلاء في شيء)[2].

وقال يعقوب بن إسحاق بن محمود: قال أبو علي صالح بن محمد الأَسَدِيُّ، وذُكِرَ البخاري، فقال: (ما رأيتُ خُراسانياً أفهمَ منه)[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٧؛ تقييد المهمل: ١/ ٣١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٠؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٨؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٠؛ السير: ١٢/ ٤٣٢؛ التغليق: ٥/ ٤١١؛ الهدي، ص٤٨٥؛ وهو في علل الترمذي الملحق بالسنن: ٥/ ٧٣٨.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٢؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٤؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٥؛ التقييد: ١/ ١٠؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٦؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٧؛ السير: ١٢/ ٤٣٣. وعبد الله ابن عبد الرحمن هو الدارمي الإمام.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٢؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٦؛ التقييد: ١/ ١١؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٦؛ تهذيب الكمال: =

٤ ـ الحُسين بن محمد بن حاتم المعروف بعُبَيْدِ العِجْل (ت ٢٩٤هـ):

قال عبد المؤمن بن خَلَف التميمي: (سمعتُ الحُسين بن محمد المعروف بعُبَيْدِ العِجْل يقول: ما رأيتُ مثلَ محمد بن إسماعيل، ومسلمٌ الحافظُ لم يكن يَبلغُ محمدَ بن إسماعيل، ورأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يَستمعون إلى محمد بن إسماعيل أيَّ شيء يقول، يجلسون بجنبه. فذكرتُ له قصة محمد بن يحيى، فقال: ما لَهُ ولمحمد بن إسماعيل؟! كان محمدُ بن إسماعيل أُمَّةً من الأُمم، وكان أعلمَ من محمد بن يحيى بكذا وكذا، وكان محمد بن إسماعيل دَيِّناً فاضِلاً يُحْسِنُ كلَّ شيء)[(١)].

٥ ـ أبو عَمْرو أحمد بن نَصْر النَّيسابوري المعروف بالخَفَّاف (ت٢٩٩هـ):

قال خَلَف بن محمد: سمعتُ أبا عَمْرو أحمد بن نَصْر الخَفَّاف، يقول: (محمد بن إسماعيل أعلمُ في الحديث من إسحاق بن راهَوَيْه وأحمدَ بن حنبل وغيرِهما بعشرين درجة.

قال أبو عَمْرو الخَفَّاف: ومن قال في محمد بن إسماعيل شيئاً فمنِّي عليه ألفُ لعنةٍ!)[(٢)].

= ٢٤/ ٤٥٧؛ التغليق: ٥/ ٤١١؛ الهدي، ص٤٨٥.

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ٢٩ ـ ٣٠؛ تقييد المهمل: ١/ ٣٢؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٨٥؛ السير: ١٢/ ٤٣٦؛ التغليق: ٥/ ٤٠٩ ـ ٤١٠؛ الهدي، ص٤٨٤.

(٢) تاريخ بغداد: ١/ ٢٧ ـ ٢٨؛ تقييد المهمل: ١/ ٣١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٨؛ =

وقال خَلَف بن محمد أيضاً: (سمعتُ أبا عَمْرو الخَفَّاف يقول: لو دَخل محمد بن إسماعيل من هذا الباب لمُلِئْتُ منه رُعْباً - يعني أني لا أَقْدِرُ أن أُحدِّثَ بين يديه -.)[1].

قلت: كأنه يخشى أن يخطئ بحضرته!.

٦ - سُلَيم بن مجاهد:

قال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعتُ سُليم بن مجاهد، يقول: (لو أنَّ وَكيعاً وابنَ عُيينة وابنَ المبارك كانوا في الأحياء، لاحتاجوا إلى محمد بن إسماعيل)[2].

٧ - إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خُزَيمة (ت٣١١هـ):

قال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: سمعتُ أبا الطَّيِّب محمد بن أحمد المُذَكِّر، يقول: سمعتُ أبا بكر محمد بن إسحاق، يقول: (ما رأيتُ تحت أَديمِ هذه السماء أعلمَ بالحديث من محمد بن إسماعيل

= السير: ١٢/ ٤٣٥ - ٤٣٦؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢١، ٢٢٥؛ التغليق: ٥/ ٤١٢؛ الهدي، ص٤٨٥.

(١) تاريخ بغداد: ١/ ٢٨؛ تقييد المهمل: ١/ ٣١؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٨؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢١؛ تحفة الأخباري، ص٢٠٣؛ التغليق: ٥/ ٤١٢؛ الهدي، ص٤٨٥.

(٢) السير: ١٢/ ٤٢٩. وقد مرَّ قول آخر له: ص٢٥٧ حاشية (٣).

البخاري)[1].

٨ - **يحيى بن محمد بن صاعد (ت٣١٨هـ):**

قال أبو أحمد بن عدي: كان يحيى بن محمد بن صاعِد إذا ذُكِرَ البخاريُّ قال: (ذاك الكبشُ النَّطَّاح)[2].

* * *

(١) معرفة علوم الحديث، ص٧٤؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٢٧؛ تقييد المهمل: ١/ ٢٥؛ التقييد: ١/ ١٠؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٩؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٠؛ تاريخ الإسلام، ص٢٤٦؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢١٨؛ التغليق: ٥/ ٤١١؛ الهدي، ص٤٨٥. وثمة رواية أخرى فيها زيادة أوردها ابن عساكر: ٥٢/ ٦٥؛ ونقلها الذهبي في السير: ١٢/ ٤٣١؛ وتاريخ الإسلام، ص٢٥٧؛ والحافظ في تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٥.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٢١؛ التعديل والتجريح: ١/ ٢٨٤؛ تقييد المهمل: ١/ ٤٩؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٦٦ـ ٦٧؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٥٦؛ التغليق: ٥/ ٤١٢؛ الهدي، ص٤٨٥.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

أقوال أكابر الجهابذة جيلاً بعد جيل

١ ـ الإمام الحافظ المُجوِّد أبـو حـاتم محمد بن حِبَّان البُسْـتيُّ (ت٣٥٤هـ):

ترجم للبخاري في كتابه «الثقات» فقال: (وكان من خِيار الناس، ممَّن جمَعَ وصَنَّف، ورَحِل وحَفِظَ، وذاكَرَ وحَثَّ عليه، وكَثُرت عنايتُه بالأخبار، وحِفْظُه للآثار، مع علمه بالتاريخ ومعرفةِ أيام الناس، ولزومِ الوَرَع الخَفِيِّ والعبادة الدائمة، إلى أن مات رحمه الله)[١].

٢ ـ الإمام شيخ الإسلام الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرْجَاني الإِسماعيليُّ (ت٣٧١هـ):

قال أبو بكر في كتاب «المدخل» له: (وكان البخاري يرحمه الله الرجلَ الذي قَصَرَ زمانَهُ وعُمرَهُ على تتَبُّعِ الأخبار، وطلبِها من مَظَانِّها، وعانـى الرِّحْلة[٢] فيها، والإقامةَ على أهلها في كـلِّ مِصْرٍ مـن الأمصار المعروفة، وقَصَد مَن كان معروفاً في عصره في عامـة الأطراف من

---

(١) الثقات: ٩/ ١١٣ ـ ١١٤.

(٢) في التغليق: (الرجل)، وهو تحريف.

المحدِّثين المشهورين بالمعرفة، فَبَرِع في ذلك، وبَلَغَ الغايةَ، واجتهدَ في حُسْنِ الوصفِ والتأليفِ، فحازَ قَصَبَ السَّبْق في ذلك، وجَمَعَ إلى ذلك حُسنَ النيّة والقصدَ للخير، فنَفَعَهُ الله ونَفَعَ به)(١).

٣ ـ الإمام الحافظ محدِّثُ خُراسان **محمد بن محمد بن أحمد النَّيْسابوري الحاكم الكبير** (ت٣٧٨هـ):

قال أبو أحمد الحاكم في كتاب «الكنى» له: (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الحافظ... كان أحدَ الأئمةِ في معرفة الحديث وجَمْعِه، ولو قلتُ: إني لم أَرَ تصنيفَ أحدٍ يُشْبِهُ تصنيفَهُ في المُبالَغَةِ والحُسْنِ؛ رجوتُ أن أكونَ صادقاً في قولي)(٢).

٤ ـ الإمام الحافظ الشهير أبو عبد الله **محمد بن عبد الله ابن البيِّع النيسابوري الحاكم** (ت٤٠٥هـ):

قال الحاكم في «تاريخ نَيْسابور»: (محمد بن إسماعيل إمامُ أهلِ الحديثِ بلا خِلافٍ أعرفُه بين أئمةِ النقلِ إلا من حاسِدٍ)(٣).

---

(١) التغليق: ٥/ ٤٢٦، ولكلامه تتمة، وقد ذكرت طرفاً منه: ص٣٦٥ حاشية (٢)، ص٤٨٦ حاشية (٣).

(٢) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٣ ـ ٥٤؛ تاريخ الإسلام، ص٢٤٨؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٠؛ التغليق: ٥/ ٤١٣؛ الهدي، ص٤٨٥.

(٣) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٣٠؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧١؛ السير: ١٢/ ٤٣١؛ التغليق: ٥/ ٤١٣.

٥ ـ الإمام الحافظ المُجوِّد أبو العباس جعفر بن محمد بن المُعتزّ المُسْتَغْفِريُّ النَّسَفيّ (ت٤٣٢هـ):

قال جعفر بن محمد المُسْتَغْفِري في «تاريخ نَسَف»، وذَكر البخاريَّ: (لو جازَ لي لَفَضَّلْتُه على من لَقِي من مشايخه، ولَقُلْتُ: ما رأى بعينيه مثلَ نفسِه)[١].

٦ ـ الحافظ الناقد أبو يَعْلى الخَليل بن عبد الله بن أحمد الخَلِيليُّ القَزْوِينيُّ (ت٤٤٦هـ):

قال أبو يَعْلى في كتابه «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (الإمامُ المُتّفَق عليه بلا مُدافَعَة، وفضائِلُه أكثَرَ من أن تُوصَف)[٢].

٧ ـ الإمام الأوحد الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الشهير بالخَطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ):

افتتح ترجمته في «تاريخ بغداد» بقوله: (الإمامُ في علم الحديث، صاحبُ «الجامع الصحيح»، و«التاريخ»، رَحَلَ في طلب العلم إلى سائرِ محدِّثي الأمصار، وكَتَبَ بخُراسان، والجبال، ومُدُن العراق كلِّها، وبالحجاز، والشام، ومصر)[٣].

---

(١) تاريخ الإسلام، ص٢٥٠؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٢.
(٢) الإرشاد: ٣/ ٩٥٨.
(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٤.

٨ ـ الإمام الحافظ الجَوَّال أبو الفَضْل محمد بن طاهر المَقْدِسيُّ الظَّاهري (ت٥٠٧هـ):

عَقَّبَ ابنُ طاهـر على قـولِ ابن خُزيمة: (ما علمتُ تحت أديم السماء...)، فقال: (وحَسْبُكَ بإمام الأئمةِ ابنِ خزيمة يقول فيه هذا القولَ مع لُقِيِّهِ المشايخَ والأئمةَ شَرْقاً وغَرْباً، ولا عَجَبَ، فإنَّ المشايخَ قاطبةً أجمعوا على قَدَمِه، وقَدَّمُوه على أنفسِهم في عُنْفُوان شَبابه، وابنُ خزيمة إنما رآه عند كِبَرِه وتَفَرُّدِه في هذا الشأن)[١].

٩ ـ الإمام الحافظ الناقِـد أبو بكـر محمـد بـن موسـى الحازِمـيُّ (ت٥٨٤هـ):

قال أبو بكر الحازمي في كتابه «شروط الأئمة الخمسة»: (وأما البخـاري فكـان وحيـدَ دهـرِه، وقـريـعَ عصـرِه، إتقـانـاً وانتقـاداً وبَحْثـاً وسَبْراً)[٢].

١٠ ـ الإمـام الحافظ الفقيـه عَلَم الأولياء أبو زكريـا يحيى بـن زكريا بن مري النَّووِي (ت٦٧٦هـ):

قال الإمام النووي في القطعة التي شرحها من «الجامع الصحيح»

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٩؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٠.
ومعنى (أجمعوا على قدمه): أي على رسوخ قدمه في الحديث.

(٢) شروط الأئمة الخمسة، ص١٨٣.

و«تهذيب الأسماء واللغات»:

(واعلَمْ أنَّ وَصْفَ البخاري رضي الله تعالى عنه بارتفاع المَحِلّ والتقدُّم في هذا العلم على الأماثِلِ والأقرانِ متَّفَقٌ عليه فيما تقدَّم وتأخَّر من الأزمان، ويكفي في فَضْلِهِ أنَّ معظمَ من أثنى عليه ونَشَر مناقبه شيوخُه الأعلام المُبرِّزون، والحُذَّاق المُتْقِنون)[1].

وقال في موضع آخر: (ومناقبه لا تُستقصى لخروجها عن أن تُحصى، وهي منقسمةٌ إلى حفظ ودراية، واجتهادٍ في التحصيل ورواية، ونُسْكٍ وإفادة، ووَرَعٍ وزَهادة، وتحقيقٍ وإتقانٍ، وتمكُّنٍ وعِرْفان، وأحوالٍ وكَرامات، وغيرِها من أنواع المَكْرُمات... رضي الله عنه وأرضاه، وجمع بيني وبينه وجميع أحبابنا في دار كرامته مع من اصطفاه، وجزاه عنِّي وعن سائرِ المسلمين أكملَ الجزاء، وحَبَاه من فَضْلِه أبْلَغَ الحِبَاء)[2].

١١ ـ الإمـام الحافظ المُتْقِن الناقِـد أبو الحَجَّاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الدِّمَشقي المِزِّيُّ (ت٧٤٢هـ):

قال في صدر ترجمته في «تهذيب الكمال»: (إمامُ هذا الشأن

---

(١) ما تمس إليه حاجة القاري، ص٣٠؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧١.
(٢) تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٦؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ٣٠، ٣١، ٥٨، باختصار.

والمُقْتَدى به فيه، والمُعَوَّلُ على كتابِه بين أهل الإسلام)[1].

١٢ ـ **الحافظ الجهبذ الناقد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ):**

أطنبَ في ترجمته في «سير أعلام النبلاء»، وأطاب الثناء عليه في مواضع من كتبه:

قال في «تذكرة الحفاظ»: (شيخُ الإسلام، وإمامُ الحفَّاظ، صاحبُ «الصحيح» والتصانيف... وكان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم، ورأساً في الورع والعبادة)[2].

وقال في «الكاشف»: (وكان إماماً حافظاً حُجَّةً، رأساً في الفقه والحديث، مجتهداً، من أفراد العالم، مع الدِّين والوَرَعِ والتألُّه)[3].

١٣ ـ **الحافظ الفقيه الأديب تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ):**

افتتح ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» بقوله: (هو إمامُ المسلمين، وقدوةُ الموحِّدين، وشيخُ المؤمنين، والمُعَوَّل عليه في أحاديث سيد المرسلين، وحافظُ نِظام الدِّين، صاحبُ «الجامع الصحيح»،

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٣١.
(٢) تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٥٥.
(٣) الكاشف: ٣/ ١٨؛ وانظر: قوله في العبر: ١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

وساحِبُ ذيلِ الفَضْل للمُستميح).

وعقَّبه بشعرٍ له قال فيه:

(عَلاَ عنِ المَدْحِ حتَّى ما يُزانُ بهِ ... كأنَّمَا المدحُ مِنْ مِقْدَارِه يَضَعُ
له الكتابُ الذي يَتلُو الكتابَ هُدًى ... هَذِي السِّيَادَةُ طَوْداً لَيْسَ يَنْصَدِعُ)[1]

١٤ ـ الحافظ المفسِّر الفقيه المؤرِّخ عمادُ الدين إسماعيل بن عُمر بن كَثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ):

قال ابن كثير: (أبو عبد الله البخاري الحافظُ، إمامُ أهل الحديث في زمانه، والمُقْتَدى به في أوانه، والمُقَدَّم على سائر أضرابه وأقرانه، وكتابُه «الصحيح» يُستسقى بقراءته الغَمام، وأَجمع العلماء على قَبوله وصحّة ما فيه، وكذلك سائرُ أهل الإسلام)[2].

١٥ ـ الحافظ الناقد الحجة زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ):

قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي الملحق بالسنن»: (الإمامُ أبو عبد الله صاحبُ «الصحيح»، وإمامُ المحدِّثين في وقته، وأستاذُ هذه الصناعة، وعنه أخذَها كثيرٌ من الأئمة)[3].

---

(١) طبقات السبكي: ٢/ ٢١٢. وللشعر تتمة.
(٢) البداية والنهاية: ١١/ ٢٤ ـ ٢٥.
(٣) شرح علل الترمذي: ١/ ٤٩٤.

١٦ ـ الإمام الكبير الشهير حافظ الدنيا أبو الفَضْل أحمد بن علي بن حَجر العَسْقلاني (ت٨٥٢هـ):

نبَّهَ الحافظ على عبقرية الإمام البخاري وتقدُّمه في مواضع كثيرة جداً من كتابه العظيم «فتح الباري»، وترجم له في «هدي الساري» و«تغليق التعليق»، وأطنب في مدحه والثناء عليه.

ففي «هدي الساري» أوردَ طَرفاً من ثناء الأئمة المتقدِّمين على البخاري، ثم قال:

(ولو فتحتُ بابَ ثناءِ الأئمةِ عليه ممَّن تأخَّر عن عصره، لَفَنِيَ القِرطاسُ، ونَفِدَت الأنفاسُ، فذاك بحرٌ لا ساحلَ له، وإنما ذكرتُ كلامَ ابن عُقْدة وأبي أحمد عنواناً لذلك، وبعدما تقدَّم من ثناء كبار مشايخه عليه لا يحتاجُ إلى حكايةِ مَن تأخَّر، لأن أولئك إنما أثنوا بما شاهدوا، ووصَفُوا ما عَلِموا، بخلاف مَنْ بَعدَهُم، فإنَّ ثناءَهم ووصْفَهم مبنيٌّ على الاعتماد على ما نُقِل إليهم، وبين المَقامَيْن فرقٌ ظاهرٌ، وليس العِيَان كالخبر)[١].

وافتتح ترجمته في «تغليق التعليق» بقوله: (هو الإمام العَلَم الفَرْد، تاجُ الفقهاء، عمدة المحدِّثين، سيّد الحفَّاظ)[٢].

---

(١) الهدي، ص٤٨٥.

(٢) التغليق: ٥/ ٣٨٤.

وقال في «تقريب التهذيب»: (جَبَلُ الحِفْظِ، وإمامُ الدنيا في فِقْهِ الحديث)[1].

١٧ ـ الإمام الحافظ المؤرِّخ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى **العَيْني** (ت٨٥٥هـ):

قال في أول كتابه «عمدة القاري»: (الحافظ الحفيظ، الشهير المميز، الناقد البصير، الذي شهدتْ بحفظه العلماء الثقات، واعترفَتْ بضبطه المشايخ الأثبات، ولم يُنْكِر فضلَه علماء هذا الشان، ولا تنازَعَ في صحّة تنقيدِه اثنان، الإمام الهُمام حجَّةُ الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري)[2].

والثناء على الإمام بعد هؤلاء طويل كثير، وفيما أوردنا بلغة وكفاية.

* * *

---

(١) تقريب التهذيب: ٢/ ١٤٤، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، وتحرَّفت عنده عبارة (في فقه الحديث) إلى (ثقة الحديث)، وجاءت على الصواب في طبعة الشيخ محمد عوامة، ص٤٦٨.

(٢) عمدة القاري: ١/ ٥.

الفَصْلُ الخَامِسُ

الرَّحِيل

مولد الإمام:

وُلد الإمام البخاري في مدينة بُخارى يوم الجمعة بعد الصلاة، لثلاث عشرة ليلة خَلَتْ من شهر شوال سنة (١٩٤هـ).

روى ذلك ورَّاقُه محمد بن أبي حاتم فقال: قال لي أبو عَمْرو المُستنير بن عَتيق: (سألتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل: متى وُلِدْتَ؟ فأخرج لي خَطَّ أبيه: وُلِدَ محمد بن إسماعيل يوم الجمعة، بعد الجمعة، لثلاثَ عشرةَ ليلةً مضَتْ من شوال، سنة أربع وتسعين ومئة)[(١)].

قال الحافظ في «هدي الساري»: (جاء ذلك عنه من طرق).

وكذا قال الحَسن بن الحُسين البَزَّار، فيما رواه ابن عَدي وغيره قال: سمعتُ الحَسن بن الحُسين البزَّار ببخارى، يقول: (رأيتُ محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم شيخاً نحيفَ الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير، وُلِدَ يومَ الجمعة، بعد صلاة الجمعة، لثلاثَ عشرةَ ليلةً خَلَتْ من شهر

(١) ابن عساكر: ٥٢/ ٥٥؛ مختصره: ٢٢/ ٢٣؛ تاريخ الإسلام، ص٢٤٢؛ تحفة الأخباري، ص١٧٨؛ التغليق: ٥/ ٣٨٥؛ الهدي، ص٤٧٧.

شوال سنة أربع وتسعين ومئة)[1].

وكذا قال أبو الوليد الباجي، وابن الجوزي، والنووي، وغيرهم[2]. ونقل النووي الاتفاق على ذلك.

لكن روى الخَليلي عن أبي حسَّان مَهيب بن سُلَيْم قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: (وُلِدتُ يوم الجمعة بعد الصلاة، لثنتي عشرةَ ليلةً خَلَتْ من شوال، سنة أربع وتسعين ومئة)[3].

وعليه فما نقله النووي من الاتفاق على القول الأول فيه نظر، والخَطْبُ في هذا الاختلاف يسير جداً.

إخراجه من بُخارى وتوجُّهه إلى خَرْتَنْك من قرى سَمَرْقَنْد:

- ذكرنا سابقاً أنَّ والي بخارى خالد بنَ أحمد الذُّهْليَّ بَعث إلى الإمام البخاري أن يَحمل إليه «الجامع الصحيح» و«التاريخ الكبير»،

---

(١) أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي، ص٦٠؛ مقدمة الكامل له: ١/ ١٣١؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٦؛ تقييد المهمل: ١/ ٤٦؛ طبقات الحنابلة: ١/ ١٧٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٣٨؛ تحفة الأخباري، ص١٧٨؛ التغليق: ٥/ ٣٨٥؛ الهدي، ص٤٧٧.

(٢) التعديل والتجريح: ١/ ٢٨٢؛ المنتظم: ١٢/ ١١٣؛ صفة الصفوة: ٤/ ١٧١؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٣؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٧ـ٦٨.

(٣) الإرشاد: ٣/ ٩٥٩؛ التغليق: ٥/ ٣٨٥.

ويأتيه في منزله ليسمعهما منه هو وأولاده، فامتنَعَ البخاريُّ من ذلك، وقال للرسول: أنا لا أُذِلُّ العلمَ، ولا أحملُه إلى أبواب الناس. فكان ذلك سببَ الوَحْشة بينهما.

واستعانَ الأميرُ بحُريث بن أبي الورقاء وغيره، وصادَفَ ذلك من أنفسهم هوًى، وحَسداً للإمام، وكانوا قد اتَّهَمُوه بمسألةِ اللفظ، فأعانوا الأميرَ على ما يريده، واستعانوا به على إخراج البخاري.

وكَتَبَ محمدُ بن يحيى الذهليُّ أيضاً إلى أميرِ بخارى: إنَّ هذا الرجل قد أظهرَ خلافَ السُّنَّة!.

فأمرَ الأميرُ البخاريَّ بالخروج من البلد، فخرج[1].

قال أبو أحمد بن عَدِيّ: سمعتُ عبد القدوس بن عبد الجبار السَّمَرْقَنْدي، يقول: (جاء محمد بن إسماعيل إلى خَرْتَنْكَ - قرية من قرى سَمَرْقَنْد على فَرْسَخَين منها - وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم. قال: فسمعتُه من الليالي وقد فَرَغَ من صلاة الليل يَدْعو، ويقول في دعائه: اللهمَّ إنَّه قد ضاقتْ عليَّ الأرضُ بما رَحُبَتْ، فاقْبِضْني إليك. قال: فما تمَّ الشهرُ حتى قَبَضَه الله. وقبرُه رحمه الله بخَرْتَنْك)[2].

---

(١) انظر: ص١٣٦.

(٢) أسامي من روى عنهم البخاري، ص٦٧؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٣٤؛ تقييد المهمل: ١/ ٥٠؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٦٦؛ السير: =

وصيته، ووفاته بخرتنك، ودفنه بها، وخروج رائحة طيبة أياماً من قبره:

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعتُ أبا منصور غالبَ بن جبريل، وهو الذي نَزَل عليه أبو عبد الله، يقول: (أقام أبو عبد الله عندنا أياماً، فمرض، واشتدَّ به المرض، حتى[1] وُجِّهَ إليه رسولٌ من أهلِ سَمَرْقَنْد يَلتمسون منه الخروجَ إليهم، فلمَّا وافَى، تهيَّأ للركوب، فلبِس خُفَّيْه وتعمَّم، فلما مَشَى قَدْرَ عشرين خطوة أو نحوها، وأنا آخِذٌ بعَضُدِه، ورجلٌ آخَرُ معي يقودُه إلى الدابَّة ليركبها، فقال رحمه الله: أَرْسِلوني، فقد ضَعُفْتُ، فدعا بدعوات، ثم اضطجع، فقَضَى رحمه الله. فسالَ منه من العرقِ شيء لا يُوصف، فما سَكَنَ منه العَرَقُ إلى أن أدرجناه في ثيابه.

وكان فيما قال لنا وأَوْصَى إلينا: أن كفِّنُوني في ثلاثةِ أثوابٍ بيضٍ، ليس فيها قميصٌ ولا عِمَامة. ففعلنا ذلك.

= ١٢/ ٤٤٣، ٤٦٦؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٣٢؛ التغليق: ٥/ ٤٤٠؛ الهدي، ص٤٩٣.

(١) في السير وتاريخ الإسلام: (حتى وجه رسولاً إلى مدينة سمرقند في إخراج محمد) وهو خطأ، وما أثبته من «هدي الساري» وهو الصواب؛ لأن أهل سَمَرْقَند هم الذين أَرسلوا رسولاً يطلبون من البخاري أن يقدم عليهم، كما يقتضيه سياق القصة، ويؤيد ذلك ما ذكره الذهبي في السير: ١٢/ ٤٦٤ ـ وفيه: (كتب إليه أهلُ سمرقند، فسألوه أن يقدم عليهم...).

فلمَّا دفنَّاه فاحَ من ترابِ قبره رائحةُ غاليةٍ أطيبُ من المِسْك، فدامَ ذلك أياماً، ثم عَلَتْ سَوَاري بِيضٌ في السماء مستطيلةٌ بِحِذاءِ قبره، فجعل الناسُ يختلِفون، ويتعجَّبون. وأما الترابُ فإنهم كانوا يرفعونه عن القبر، حتى ظهر القبر، ولم نكن نقدِرُ على حفظ القبر بالحراس، وغُلِبْنا على أنفسنا، فنَصَبْنا على القبرِ خَشباً مُشَبَّكاً، لم يكن أحدٌ يَقْدِرُ على الوصول إلى القبر، فكانوا يرفعون ما حول القبرِ من التراب، ولم يكونوا يَخْلُصون إلى القبر. وأما ريحُ الطِّيْبِ فإنَّه تداوَمَ أياماً كثيرة، حتى تحدَّث أهلُ البلدةِ، وتعجَّبوا من ذلك.

وظهر أمرُه عند مُخالِفيه بعد وفاته، وخَرَج بعضُ مُخالِفيه إلى قبرِه، وأظهروا التوبةَ والندامةَ مما كانوا شَرعوا فيه من مذمومِ المذهب.

قال محمد بن أبي حاتم: ولم يَعِشْ أبو منصور غالبُ بن جبريل بعده إلا القليل، وأوصى أن يُدْفَنَ إلى جَنْبِه)[1].

هذا هو الصحيح في قصّة وفاة الإمام البخاري، وهي الرواية المشهورة التي توارَدَ عليها مترجمو الإمام من الأقدمين، واعتمدها الحافظ، ولم يذكر غيرها.

---

(١) السير: ١٢/٤٦٦ ـ ٤٦٧؛ تاريخ الإسلام، ص٢٧٢؛ طبقات السبكي: ٢/٢٣٣ ـ ٢٣٤؛ تحفة الأخباري، ص٢١٢؛ التغليق: ٥/٤٤١؛ الهدي، ص٤٩٣. والغالية: أخلاط من الطيب والمسك كالمسك والعنبر.

لكن روى أبو عبد الله الحاكم قال: سمعتُ أبا صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: سمعتُ أبا حسَّان مَهِيب بن سُليم الكَرْمِينيَّ، يقول: (مات محمد بن إسماعيل رحمه الله عندنا، ليلة الفطر.. وكان في بيتٍ وحده، فوجدناه لما أصبحنا وهو ميِّت)[1].

قلتُ: وروايةُ غالب بن جبريل أولى بالقبول، لأنّ الإمام كان نازلاً عنده، وشهد اللحظات الأخيرة من حياته، ووصف كيفية موته ودفنه.

قال أبو العباس الفَضْل بن بسَّام: سمعتُ إبراهيم بن محمد، يقول: (أنا تولَّيْتُ دَفْنَ محمد بن إسماعيل، لمَّا أن ماتَ بِخَرْتَنْكَ أردتُ حَمْلَهُ إلى مدينة سَمَرْقَنْد لأدفنَهُ بها، فلم يتركْني صاحبٌ لنا، فَدفنَّاه بها)[2].

قلت: ووفاتُه بخرتنك ودَفْنُه بها هو الصحيح الذي رواه أصحاب البخاري، وشاهِدو وفاته، ومن تولَّوا دفْنَه، ونقَلَه عامةُ مَنْ ترجَمَ للإمام.

وأما ما ذكره ابنُ يونس في «تاريخ الغرباء» أنَّ البخاري قَدِمَ مصرَ وتوفِّي بها، فغلطٌ منه، وقد غلَّطَه في ذلك ابنُ خَلِّكان، وحَكَم السَّخَاوِي على هذا القول بالشذوذ[3].

---

(١) السير: ١٢/ ٤٦٨؛ تاريخ الإسلام، ص٢٧٣؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٣٢.
(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٢؛ وللخبر تتمة سُقْتُها ص١٢٧ حاشية (٢).
(٣) وفيات الأعيان: ٤/ ١٩٠؛ فتح المغيث: ٤/ ٢٤٤.

تاريخ وفاته ومبلغ عمره:

قال الحسن بن الحُسين البزَّار: (وُلِد البخاري يوم الجمعة، بعد صلاة الجمعة، لثلاثَ عشرةَ ليلةً خَلَتْ من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومئة، وتوفِّي ليلةَ السبت عند صلاة العشاء ليلة الفِطْر، ودُفِنَ يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت لغُرَّة شوال من سنة ست وخمسين ومئتين. عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً).

وكذا قال أبو حسَّان مَهيب بن سُلَيْم بن مجاهد، وفيها أرَّخَه غيرُ واحد، ولم يختلِفوا في ذلك(١).

* * *

(١) أسامي من روى عنهم البخاري، ص٦٨؛ مقدمة الكامل في الضعفاء: ١/ ١٣١؛ تاريخ بغداد: ٢/ ٦، ٣٤؛ تقييد المهمل: ١/ ٥٠ ـ ٥١؛ طبقات الحنابلة: ١/ ٢٧٨؛ الأنساب: ٣/ ٢٦٨؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٥٣، ٥٥، ٩٨ ـ ٩٩؛ المنتظم: ١٢/ ١١٩؛ التقييد: ١/ ١٣؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٣ ـ ٢٤؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٣٨، ٤٦٧؛ السير: ١٢/ ٤٦٨؛ تحفة الأخباري، ص٢١٤؛ التغليق: ٥/ ٤٤١؛ الهدي، ص٤٩٣.

الفَصل السَّادِس

رؤى وبشائر

الرؤيا الصالحة تَستأنسُ بها النفس، وتسعدُ بها الروح، وتبشِّرُ بمآلٍ طيِّب، ومُنْقَلَبٍ كريمٍ، ما دامَ صاحبها على الطريق المستقيم. ولا يُعتمد على الرؤيا في التحليل والتحريم، ولا في التوثيق والتجريح، ولا نقضِ حُكْمٍ أو إثباتِه، ولا فعلِ شيءٍ أو تركِه، بل غايةُ ما فيها أنّها من المبشِّرات، التي تترك في نفس صاحبها أثراً طيّباً، يحملُه على التمسّك بما هو عليه، والاستبشار بما سيَصير إليه، وتحمِلُ سامعَها وقارئها على حُبِّ صاحبها، ورجاءِ المآل الكريم له.

وفي الحديث الذي يرويه حُذيفة بن أَسِيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«ذَهَبَتِ النُّبُوَّةُ، فلا نُبُوَّةَ بعدي، إلا المبشِّراتُ: الرؤيا الصالحةُ يراها الرجلُ، أو تُرى له»**(١).

وروى أبو هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «الرؤيا

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير»، وحسَّنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: حديث (٣٤٣٨).

الحسنةُ هي البُشرى يراها المؤمنُ، أو تُرى له»[(١)].

وفي سِير كثير من العلماء وأفاضل الصالحين رؤًى صالحة، ومنامات حسنة، تبشِّرُ بحُسْنِ منقلَبِهم، وتومئ إلى طهارة سيرتهم.

والإمامُ البخاريُّ واحدٌ من أولئك السادة الأكابر، قد نُقلت لنا في سيرته جملةٌ طيّبةٌ من الرؤى الصالحة رآها له جماعةٌ من الأئمة والمحبِّين، تؤكِّدُ ما كان عليه من سيرة طاهرة مباركة وشمائل كريمة، وتبشِّرُ بمُنْقَلَبٍ حميدٍ سعيدٍ إلى ربِّه إن شاء الله تعالى.

رؤيا الطَّوَاوِسيِّ النبيَّ ﷺ ينتظرُ البخاريَّ في الليلة التي توفي فيها:

قال عبد الواحد بن آدم الطَّوَاوِسيّ: (رأيتُ النبيَّ ﷺ في النوم ومعه جماعةٌ من أصحابه، وهو واقفٌ في موضع ـ ذَكَرَه ـ فسلَّمتُ عليه، فردَّ السلامَ، فقلتُ: ما وقوفُكَ يا رسولَ الله؟ فقال: أنتظرُ محمد بن إسماعيل البخاري. فلما كان بعد أيام بَلَغني موتُه، فنظرنا فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيتُ النبيَّ ﷺ فيها)[(٢)].

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٧٨٦)؛ و«صحيح الجامع الصغير» (٣٥٢٧).

(٢) تاريخ بغداد: ٢/ ٣٤؛ تقييد المهمل: ١/ ٤٠؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٩٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٦٦ـ ٤٦٧؛ السير: ١٢/ ٤٦٨؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٣٢؛ تحفة الأخباري، ص٢١٤؛ التغليق: ٥/ ٤٤١؛ الهدي، ص٤٩٣.

رؤيا الفِرَبْرِيِّ النبيَّ ﷺ وأنه أمَرَه أن يُقرئ البخاريَّ السلامَ:

قال محمد بن يوسف الفِرَبْري: (رأيتُ النبيَّ ﷺ في النوم، فقال لي: أين تريد؟ فقلتُ: أريدُ محمدَ بن إسماعيل البخاريَّ، فقال: أَقْرِئْهُ منِّي السلام)[1].

رؤيا وَرَّاقِ البخاريِّ النبيَّ ﷺ يَمشي والبخاريُّ خَلْفَه يتتبَّعُ خطواتِه:

قال محمد بن يوسف الفِرَبْرِيّ: سمعتُ محمداً البخاري[2] ـ هو ابن أبي حاتم الورّاق ـ بخُوارَزْم، يقول: (رأيتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل ـ يعني في المنام ـ خَلْفَ النبيِّ ﷺ، والنبي ﷺ يمشي، فكلَّما رَفَعَ النبيُّ ﷺ قَدَمَه، وَضَعَ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل قَدَمَه في ذلك الموضع)[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/ ١٠؛ تقييد المهمل: ١/ ١٥؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٨؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٥؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥؛ السير: ١٢/ ٤٤٣؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٣؛ التغليق: ٥/ ٤٢٢؛ الهدي، ص٤٨٩.

(٢) هكذا في تاريخ بغداد، وجاء مصرَّحاً بأنه «الوراق» في «هدي الساري» و«تغليق التعليق»، وسقط كله عند النووي في كتابيه فأصبح من رؤيا الفربري، وفي تهذيب الكمال: (قال الفربري: سمعت البخاري...)، وهو غلط.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/ ٩ ـ ١٠؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٧؛ ما تمس إليه حاجة القاري، ص٢٥، تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٤؛ =

رؤيا النجم بن فُضيل النبيَّ ﷺ خرج من قرية والبخاري خلفه يتتبّع أثره:

قال محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ: سمعتُ النَّجْمُ بن فُضَيْل ـ وكان من أهل المعرفة والفضل ـ يقول: (رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام، وقد خرجَ من قرية ماسْتِيْنَ ـ قريبة من بُخارى ـ وخَلْفَه محمد بن إسماعيل البخاري، فكلَّما خَطَا النبيُّ ﷺ خُطوةً، خَطَا محمد بن إسماعيل خُطوةَ النبيِّ ﷺ، ووَضَعَ قَدَمَه على أَثَر قَدَمِ النبيِّ ﷺ)(١).

رؤيا أبي زَيْد المَرْوَزِيِّ النبيَّ ﷺ وأنَّه أمره أن يدرس «الجامع الصحيح»:

أخرج الحافظ بإسناده إلى أبي سَهْل محمد بن أحمد المَرْوِزيّ قال: سمعتُ أبا زيد المَرْوَزيَّ الفقيه، يقول: (كنتُ نائماً بين الرُّكْنِ والمَقَام، فرأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام، فقال لي: يا أبا زيد، إلى متى تدرس كتابَ الشافعي ولا تدرس كتابي؟! فقلتُ: يا رسول الله، وما كتابُكَ؟

= تحفة الأنباري، ص٢٠٦؛ التغليق: ٥/ ٤٢١ ـ ٤٢٢؛ الهدي، ص٧، ٤٨٩.

(١) أسامي من روى عنهم البخاري، ص٦٠؛ مقدمة الكامل في الضعفاء: ١/ ١٣١؛ تاريخ بغداد: ٢/ ١٠؛ تقييد المهمل: ١/ ٤٦؛ ابن عساكر: ٥٢/ ٧٨؛ تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٤٤؛ السير: ١٢/ ٤٠٥؛ طبقات السبكي: ٢/ ٢٢١؛ التغليق: ٥/ ٤٢٢؛ الهدي، ص٧، ٤٨٩.

قال: «جامع» محمد بن إسماعيل)[1].

* * *

(١) التغليق: ٥/ ٤٢٢؛ الهدي، ص٤٨٩؛ وأخرجه أيضاً بإسناده: الذهبي في السير: ١٢/ ٤٣٨، ١٦/ ٣١٤ـ ٣١٥؛ وذكره النووي في كتابيه: ما تمس إليه حاجة القاري، ص٤١ ـ ٤٢؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٥، لكن فيهما: (الفقه) بدل (كتاب الشافعي). وعقب الحافظ في التغليق على هذه الحكاية فقال: إسناد هذه الحكاية صحيح، ورواتها ثقات أئمة.

الفَصْلُ السَّابِعُ

في سجل الخلود

أشرقَتْ شمسُ محمد بن إسماعيل في تلك البلاد النائية «بُخارى»، وأخذتْ ترتفع في صفحة السماء، وما كاد ضُحاها يتراءى للوجود، حتى بَهَرَ سَنَاها شموساً ساطعة قد حلَّقت في قُبَّةِ الفَلَك. وبسرعة الأفلاك في مسارها انتشر ذِكْر البخاري على كلّ لسان، ونُقِشَ اسْمُه على جَبين النهار، وتألَّق ضياؤه في كبد السماء.

وتعدّدتِ المواهبُ الربَّانية لهذا الفتى، إذ حَبَاه اللهُ منذُ نشأته لُطْفَه ورحمتَه، فشَفَاهُ من العمى الذي أَطافَ به، وزَرَع في قلبه هِمَّاتٍ باهرةً، وطاقات موّارة، وذكاءً متوقّداً، وقريحةً صافية، وإخلاصاً نادراً، وأخلاقاً شامخة، وتوفيقاً تامّاً؛ حيث ألقى في قلبه محبَّةَ حديث النبيِّ ﷺ، فسخَّر الرجلُ كلَّ تلك الهبات والإمكانات في خدمة السُّنَّة، وتنقية صحيحها من سقيمها، فقام في سبيل ذلك بجهود جبَّارة، وطاف في البلاد، ووَصَل الليلَ بالنهار، وقطعَ الفيافي والقِفار، وتجشَّم المشاقّ، وكابَدَ الصِّعاب، وصَبر على اللأواء، وواظَبَ على ملاقاة الأعيان ومجالسة الشيوخ، ومداومة مذاكرة الحديث، في ليله ونهاره.

وما استراح بالُه حتى أَخرج للناس كتابَه العظيم «الجامع الصحيح» الذي أسدى فيه للمسلمين من الخير ما لا يَقْدِرُ لسانٌ على وَصْفِه، ولا كاتبٌ على بيانِه. وهذا من تمام توفيق الله تعالى لهذا الإمام، ورحماته التي انهمرت عليه، وعنايته التي تولَّتْه لتصنيف هذا الكتاب الجليل.

وتمَّت نعمةُ ربّه عليه بأن هَبَّت على «جامعه» نفحةُ القَبُول والخلود، فتلقَّتْه الأمّة ـ خاصتها وعامّتها ـ بالقبول والتسليم، ووَضَعَتْه في المرتبة السامية بعد كتاب الله تعالى، وهي المنزلة التي لا يُساميه فيها كتابٌ صنَّفَه إنسان، واعتنى به علماء الأمة بصورة يَعِزُّ نظيرُها، فصنَّفوا حوله مئات الكتب، وعَمِلَ بأحاديثه المسلمون في أصقاع الدنيا على مرِّ تاريخهم، وسيبقون كذلك إلى أن يَرِثَ اللهُ الأرضَ ومَن عليها، وانتشر ذِكْرُه في الآفاق، وعَرَفه القاصي والداني، واشتهر بين الجميع بـ«صحيح البخاري».

«سِفْرٌ حَكَى الشَّمسَ فالدُّنيا بهِ امتلأَتْ
تَغِيْبُ زُهْرُ الدراري وهو لم يَغِبِ
فلا تُحرِّكْ لساناً يا سِراجُ فقدْ
لاحَ النَّهارُ وهَذِي الشَّمسُ فاحتجِبِ»[1]

---

(١) من قصيدة للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي السعود المنوفي، امتدح فيها الحافظ ابن حجر وكتابه «فتح الباري»، وكلمة «سِفْر» وضعتُها بدل «شرح» =

وخلودُ هذا الكتابِ العظيمِ فيه خلودٌ لذِكْرِ مصنِّفِه، ورفعتُه فيها رفعتُه، وتبوّؤه المكانَ الأولَ والأعلى بين كُتُبِ السُّنَّة فيه علوُّ منزلةِ صاحبِه في قلوب المسلمين واستقرارُها في المكان الأسمى.

فللّــهِ «سِفْــرٌ» طَــنَّ فــي الكــونِ ذِكْــرُهُ
وَغَــارَ إلــى أقصَــى البــلادِ وأَنْجَــدَا
هَنيئــاً لــهُ قــدْ سَــارَ بيــنَ ذَوِي النُّهــى
ومَــا ســارَ حتَّــى صــارَ مِثْلَــك أَوْحَــدا[1]

وهذه أيضاً نعمةٌ عظمى وهِبَةٌ أخرى من الله سبحانه لهذا الإمام الجليل، وفي مَطَاويها ومعانيها من نَفَحات الخلودِ ما يَطمَعُ فيه كلُّ مؤمنٍ، ويَطمحُ إليه كلَّ عظيم.

فأيُّ خلودٍ أجلُّ من أن يُوصَفَ كتابٌ يُصنِّفُه إنسانٌ بأنّه أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله الكريم؟!.

وأيُّ خلودٍ أسمى من أن يؤلِّفَ عالمٌ كتاباً في السُّــنَّة، فتنعقِدُ

= وأقصد بها «صحيح البخاري» لتناسب المقام هنا. انظر كتابي: «ابن حجر العسقلاني»، ص٥٩٢.

(١) من قصيدة للعلامة الشهاب أحمد بن مبارك شاه الحنفي، يمتدح فيها «فتح الباري»، ووضعتُ كلمة «سفر» بدل «فتح». لتدل على صحيح البخاري. انظر المرجع السابق، ص٥٩٢.

الخَنَاصِرُ على أفضليّته على جميعِ كُتب السُّنّة من قبله ومن بعده، ويَنعقِد لسانُ الإجماع على صحَّةِ كافة أحَاديثه وتلقّيه بالقبول؟!.

وأيُّ خلودٍ أرفَعُ من أن يَجمع الإنسانُ كتاباً في السُّنَن الشريفة، فيجتمعُ على العمل به آلاف الملايين من المسلمين على مرِّ السنين، ويقولون في كلٍّ ما يروونه منه: أخرجه البخاري؟!.

وأيُّ خلودٍ أعظمُ من أن يَعملَ كلُّ المسلمين بأحاديث هذا «الصحيح»، فيُكْتَبَ لهم من الأجر ما لا يَعْلَمُه إلاّ الله، ويُكتَبُ لمصنِّفِه مثلُ أجورِهم من غير أن يَنْقص من أجورهم شيء؟!.

وأيُّ خلودٍ أبقى من أن تتنافَس قرائحُ أكابر علماء الأمة، وتتبارى أقلامُهم في كَشْفِ خَبَايا هذا الكتاب، وإبرازِ لآلئه، وإظهارِ كنوزِه، وبيانِ مزاياه، ثم تجتمعُ بعد ذلك كلِّه على تفرُّدِ صاحبه في عبقرية تصنيفه؟!.

ثم أيُّ خلودٍ أجملُ وأطيبُ وأزكى وأفضلُ من تلك الدعوة المباركة الصادقة المُتقبَّلة المُستجابَة التي أطلقها سيّدنا رسولُ الله ﷺ حينما قال: **«نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً، فَبَلَّغَهُ كمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبلَّغٍ أَوْعَى من سَامعٍ»**[1].

---

(١) حديث صحيح، أخرجه غير واحد من الأئمة من حديث: عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وأبي الدرداء، =

فكلُّ ما نالَه الإمامُ البخاريُّ من المنزلةِ العالية والذِّكْرِ الخالد والثناءِ الجميل هو من معاني التنضير الذي دَعَا به النبي ﷺ للمعتنين بسُنَّتِه والمتَّبعينَ لهَدْيِه.

وإذا كانَ هذا التنضيرُ يَشملُ من سمع حديثاً، وبَلَّغَ روايةً، وفَقَّهَ الناسَ بشيءٍ من السنَّة، ودَلَّهم على هَدْيِها وخيرِها، فما بالُكَ بمن صَرَفَ عُمره لذلك، وطاف الدنيا في سبيله، وتَرَكَ للأمةِ كتاباً في السُّنَن هو أعلى كتاب بينها، وأغلى دُرّة في تاجها! لا ريبَ بأنّه كلّما كان نَصيبُ المرء من وَعْي الحديث وحِفْظِه ونشرِه أكبرَ، كان حَظُّهُ من النَّضَارةِ والبركةِ ورِفْعَةِ الذِّكْر وكثرةِ الثناء وعظيمِ الأجر أكثَرَ، والبخاريُّ في هذا الباب في مقدمة الرَّكب المبارك الميمون.

ولقد تبوَّأ اسمُ البخاري في سفر الخلود عنوانَهُ، ودُوِّنَ اسمُه في السطر الأول من فاتحة صفحاته، وشاهدُ الوجودِ ناطقٌ بذلك.

فالبخاريُّ إمامُ أئمّة المحدّثين، وأحدُ أكابر أعلام الأمة الذين رفَعَ الله ذكرَهم، وخَلَّدَ التاريخ مآثِرَهم، وواحدٌ من صَفْوَةِ الصفوةِ الذين غَرس اللهُ حُبَّهم في القلوب، ورسَّخَ تبجيلَهم في النفوس، وسخَّرَ أقلام

= وجبير بن مطعم، وغيرهم. انظر: صحيح ابن حبان: حديث (٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٦٨٠)؛ وصحيح الجامع الصغير، حديث (٦٧٦٣، ٦٧٦٤، ٦٧٦٥، ٦٧٦٦).

العلماء والكُتَّاب، وأَلْهَمَ مواهبَ الباحثين في القديم والحديث، فحَشَدوا طاقاتهم البشرية في تدوينِ سيرته، وإبرازِ مناقبه وتسجيلِ مفاخره، ونشرِ مآثره، وتخليدِ آثاره، فصنَّفوا في سيرته كتابات كثيرة جليلة بين مطوَّل ومختصر، فأفرد بعضهم الكتابة عنه بالتصنيف، وترجَمَ له آخرون ضمنَ كُتب مطوّلة، وكثيرٌ ما هم. فمن الكُتُب التي أَفردت سيرته بالتصنيف:

١ ـ **شمائل البخاري**، لورَّاقه محمد بن أبي حاتم. ٢ ـ **ترجمة البخاري**، لابن سناء المُلك (ت٦٠٨هـ). ٣ ـ **الإعلام بأخبار البخاري الإمام**، للحافظ سُليمان بن موسى الكَلاَعي (ت٦٣٤هـ). ٤ ـ **مناقب الإمام البخاري**، للحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ). ٥ ـ **تحفة الأخباري**، للحافظ ابن ناصر الدين (ت٨٤٢هـ). ٦ ـ **ترجمة البخاري**، للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ). ٧ ـ **ترجمة البخاري**، لعفيف الدين الدواليبي (ت٨٥٨هـ). ٨ ـ **ترجمة البخاري**، للحافظ السَّخَاوي (ت٩٠٢هـ). ٩ ـ **مناقب البخاري**، لعبد القادر بن عبد الله العَيْدَروس (ت١٠٣٨هـ). ١٠ ـ **ترجمة البخاري**، لمحمد بن علي بن محمد عَلاَّن (ت١٠٥٧هـ). ١١ ـ **الفوائد الدراري**، بترجمة الإمام البخاري. ١٢ ـ **إضاءة البدرَيْن في ترجمة الشيخين**، كلاهما لإسماعيل بن محمد العَجْلُوني (ت١١٦٢هـ). ١٣ ـ **مناقب البخاري**، لأحمد بن علي بن محمد البِسْكَري، تلميذ إسماعيل العَجْلوني، ١٤ ـ **حياة البخاري**، لجمال الدين بن محمد القاسِمي (ت١٣٣٢هـ). ١٥ ـ **سيرة الإمام البخاري**، لعبد السلام المباركفوري (ت١٣٤٢هـ). ١٦ ـ **البخاري وصحيحه**، للدكتور

عبد الغني عبد الخالق (ت١٤٠٣هـ). ١٧ - **مواهب الباري في مناقب مسلم والبخاري**، للسيد محمد بن الصادق بن المبارك الجزائري. ١٨-**الإمام البخاري فقيه المحدّثين ومحدّث الفقهاء**، للدكتور نزار عبد الكريم الحمداني. ١٩ - **الإمام البخاري**، للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري. وغير ذلك كثير.

والذين ترجموا للإمام ضمن كُتب التاريخ والطبقات والتراجم يَفوتون الحَصْر.

وكلُّ ذلك يُشير إلى تلك المنزلة الشامخة التي يَقْتَعِدها الإمامُ عند المسلمين خاصتهم وعامتهم، وهو من معاني الخلود التي أكرم الله بها هذا السيد، في نشر سيرته ومناقبه وفضائله وجلائل أعماله ومميزات كتبه، وتخليد مآثره الجليلة التي طوَّقَ بها عنقَ الأمة، والتي كافأتْهُ بتلك الأعمال الرفيعة الجليلة الكثيرة المستمرة، متمثِّلاً فيما دَوَّنَتْه أقلامُ العلماء حول كتابه العظيم «الجامع الصحيح» وسيرته الطيبة كذلك.

ولئن غَرَبَ شخصُ البخاري عن مسرح الحياة، فلا تزالُ سيرته الطاهرة وأعماله الجليلة خالدة ثَرَّة معطاءَةً على مرِّ العصور وكَرِّ الدهور، وستبقى مآثِرُه ومحامِدُه مِلْءَ السمع والبصر، وحديثَ الخاص والعام، ومضرِبَ الأمثال للجِدِّ والاجتهاد والدقّة والإتقان والإخلاص، وذلك هو الخلود الحقّ بمعناه السامي العميم.

* * *

الخاتمة

هذه صفحات ماتعة مضيئة هادية من سيرة رجل ملأَ سَمْعَ الدنيا وبَصَرها، وتبوَّأ بين علماءِ الأمّةِ ذُروة الذُّروة، ونالَ في قلوب أبنائها أرفَعَ منزلة، وسَطَّر في ذاكرة التاريخ ملحمةً كبرى مليئةً بجلائل الأعمال، وقدَّمَ أُنْمُوذَجاً باهراً في العبادة والزهادة، والإخلاص والورع، وعفَّة اللسان، وطهارة الجَنَان، والجدّ والاجتهاد في طلب العلم وتحصيله، وتصنيفه وتنقيته، وحفظه وتدوينه.

وأكرمه الله بألطافه، وأكرمَ المسلمين به، بأن اختاره ليكون في مقدّمة فرسان الحديث، وأوّلَ من جَرَّدَ الحديث الصحيح بالتصنيف، وقَـدَّمَ للأمة «الجامع الصحيح»، وهَدَاهُ ليدوِّنَ أحاديثَـه فـي الحرمين الشريفين وغيرهما من بلادِ الإسلام، ثم يُبَيِّض تراجِمَـهُ في الروضـة الطاهرة المباركة، فكان كتاباً مباركاً بَدءاً وختاماً كما تمنَّى صاحبُه، فتبوَّأَ المرتبةَ التاليةَ لكتاب الله تعالى عند أئمة المسلمين وعامتهم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وإنَّ الباحث في سيرة هذا الإمام ليستشعرَ قوةً خفيةً في حياته، هي أرفَعُ في معناها الدافع من القوى المشهودة فيه كواحدٍ من عباقرة علماء الإسلام، فهو إمامٌ حافظٌ جِهْبِذ من الطراز الأول من أساطين المحدّثين،

وإذا أردنا أن نضَعَ الأمورَ في نِصَابها فمن الحقّ أن نقول: حَسْبُ البخاريِّ من الرِّفْعَةِ والجَلالةِ والشُّهرةِ والخلودِ أنَّه البخاريُّ.

فلقد مضَى هذا الإمام، وتبعَتْه أجيالٌ في إثرها أجيال، من العلماء والمحدّثين والفقهاء، والقادة والفلاسفة والشعراء، والملوك والسلاطين والأمراء، وكلُّهم قد غِيضَ بهم في بطن الأرض، وطواهم التاريخ، ونَسِيهم الناس، إلا الإمام البخاري وأمثاله من العظماء الذين خدموا الإنسانية بإخلاص، فإنّهم قد قهروا النسيان، وأبى قلمُ التاريخ العادل إلا أن يدوِّن مآثِرهم في السطور الأولى من صفحاته المضيئة، لأنهم شيَّدوا في ضمير الدهر النابض أشمَخَ بُنيان. ولئن فَنِيَتْ أجسادُهم فإنَّ سيرتهم وهَدْيَهم وآثارَهم تَنْبِضُ بالحياة، لأنّها تستمدُّ جَذْوَتَها من ضياء شمسِ خاتم النبيين.

ويكفي البخاريَّ أجراً وفضلاً وفخراً وذِكْراً أنه صنَّفَ «الجامع الصحيح»، وحَدَّث به في كثير من البلدان الإسلامية، وسَمِعَه منه تسعون ألفَ نفْس، ورواه عنه الجَمُّ الغَفير، وتناقلَتْ روايتَهُ عن تلاميذه أجيالٌ متلاحقةٌ من العلماء، وشافَهَ اللاحقُ السابقَ، فاستمرَّتْ روايتُهم لهم بالأسانيد المتّصلة إلى زماننا، وسيبقى الأمر كذلك إلى ما شاء الله.

ومع كلّ ذلك فالبخاريُّ - كغيره من العظماء - لم يُفْلِتْ من المحنة، بل اكْتَوَى بنارِها، وأصابَتْهُ شظاياها، فنَالَهُ شيءٌ من أذى الأقران، بسبب الحسد الذي لم يَسْلَمْ منه إلا الأنبياء ومن عَصَمَ اللهُ!

بخَلْق القرآن، وألَّبوا عليه السلطانَ، وحَمَلـوه على إخراجـه من بلدتـه «بخارى»، فكان لهم ما أرادوا، ونُفِي الإمام من وطنه، فغادَرَه رغماً عنه، ويَمَّمَ شَطْرَ «خَرْتَنْك» ـ إحدى قرى «سَمَرْقَنْد» ـ فاستقبله أهلُها بالتّرحاب. وهناك دعا ربَّه بأن يَقبضه إليه خشيةَ الفتنة، فاستُجيبَ له، ووافاهُ أجلُه بعيداً عن بلده، ووُرِي التـرابَ، واقتضَتْ إرادةُ اللهِ تعالى أن تختم لـه بالكرامة التي تحدَّثَ بها الناس، وتناقلها الرُّكْبان، وروَتْها كُتبُ السِّيَر، وعَلِمَتْها أجيالُ المسلمين اللاحقة، فتضوَّعَتْ من القبر رائحةٌ عبِقةٌ أطيبُ من ريح المسك، وبقيتْ أياماً، فتكاثَرَ الناسُ على القبر ليأخذوا من ترابه، ولم يستطع أحد أن يمنعهم من ذلك، ولم يَحُلْ بينهم وبين تراب القبر سوى تسويرِه بالخشب المُشبَّك.

وأما شانئوه فنالَتْهم دعوتُه، وعُوقبوا بما ظَلَموا، بَدْءاً من الأمير إلى من عاونه أو استعان به.

وبقيَ الإمامُ عَلَماً شامخاً في التاريخ، فعاشَ عظيماً، ومات كريماً، وشهدتْ له ألسنةُ الصدق بالسبق والتقدّم في العلم والعمل.

وما يستطيعُ مِثلي أن يحصي الثناء على الإمام، أو أن يحيط بمناقبه وجلائل أعماله، ولا يمكن لكتابٍ واحدٍ أن يفي الحديثَ عن جوانب عظمةِ هذا العَلَم، أو أنْ يُميط اللِّثَامَ عن جميع مزاياه، فذلك أمرٌ عَجَزَ عنه معاصِروه، ولم يستطعْ مَن كَتَبَ عنه منذ عصره إلى وقتنا أن يوفّيه حقَّه، ويبيِّن فضْلَه على كلِّ مسلم، فكم في حياة البخاري وآثاره من معانٍ

يَصعُب على الأقلام تصويرها .

وأفضلُ ما يقدِّمه المؤرّخون وكُتّاب التراجم عن أمثال البخاري أن يَلفِتوا الأنظار إلى مواضع الأسوة، ومنابع العظمة، ومكامن البر والتقوى والخير، والصلاح والهدى، لِيَصْرفوا وجوهَ الناسِ إلى تتبُّعِ فضائل المُثُلِ الإنسانية الرفيعة، فيتعبَّدوا الله في محراب العلم الخالص والعمل الصالح، ويقتدوا بمنارات الهدى التي تمثَّلت تلك المبادئ أروعَ تمثّل، وأحالَتْها واقعاً مشهوداً .

وأرجو أن يكون هذا الكتاب قد حَقَّق الهدفَ الذي رُسم له، وبَلَغَ الغاية التي أُنشئ لبلوغها، في إظهار أبرز معالم شخصية هذا الإمام، والتعريف بمصنّفاته، للقيام ببعض حقّه، وتأدية الواجب على الأمة في معرفة عظمائها، لتحيي ذِكْرَهم، وتنهجَ سبيلَهم .

وعلى اللهِ قَصْدُ السَّبيل، والحمدُ لله رب العالمين .

دبي: يوم الإثنين: ٢٥ / ذو الحجة/ ١٤٢٤هـ
١٦/ ٢/ ٢٠٠٤م

عبد الستار الشيخ

المراجع

١ ـ إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، لمحمد عصام عرار الحسني، اليمامة ـ دمشق، بيروت.

٢ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، لمحمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٣ ـ الأدب المفرد، للبخاري، اعتنى به محمد هشام البرهاني، الإمارات العربية المتحدة.

٤ ـ أربع رسائل في علوم الحديث، للسبكي والسخاوي والذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٥ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد ـ الرياض.

٦ ـ أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، لابن عدي، تحقيق: بدر بن محمد العماش، دار البخاري ـ المدينة المنورة.

٧ ـ الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم الكبير، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة.

٨ ـ الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت.

٩ ـ الإكمال، لابن ماكولا، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت.

١٠ ـ الإمام البخاري إمام الحفاظ والمحدِّثين، للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري، دار القلم ـ دمشق.

١١ ـ الإمام البخاري وصحيحه، للدكتور عبد الغني عبد الخالق، دار المنارة ـ جدة.

١٢ ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، للدكتور نور الدين عتر، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

١٣ ـ الأنساب، للسمعاني، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وآخرين، نشر محمد أمين دمج ـ بيروت.

١٤ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٥ ـ الباعث الحثيث شرح «اختصار علوم الحديث» لابن كثير، تأليف أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٦ ـ البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للسيوطي، تحقيق: أنيس بن أحمد الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة.

١٧ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف ـ بيروت.

١٨ ـ برنامج الوادي آشي، لمحمد بن جابر الوادي آشي، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

١٩ ـ بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر ـ بيروت.

٢٠ ـ تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية: الدكتور عبد الحليم النجار، دار الكتاب الإسلامي ـ قم.

٢١ ـ تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٢٢ ـ التاريخ الأوسط، للبخاري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي ـ الرياض.

٢٣ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٤ ـ تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية: محمود فهمي حجازي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي ـ قم.

٢٥ ـ تاريخ دمشق، لابن عساكر، تحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العموري، دار الفكر ـ بيروت.

٢٦ ـ تاريخ الدولة العباسية، للدكتور محمد سهيل طقوش، دار النفائس ـ بيروت.

٢٧ ـ التاريخ الكبير، للبخاري، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر ـ بيروت.

٢٨ ـ التبيين لأسماء المدلّسين، لسبط ابن العجمي، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي، مؤسسة الريان ـ بيروت.

٢٩ ـ تحفة الأخباري بترجمة البخاري، لابن ناصر الدين، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

٣٠ ـ تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، لعبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٣١ ـ تدريب الراوي، للسيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر ـ بيروت.

٣٢ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الباز ـ مكة المكرمة.

٣٣ ـ تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، للحاكم، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت.

٣٤ ـ التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: أحمد لبزار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المملكة المغربية.

٣٥ـ تغليق التعليق، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي ـ دمشق، بيروت، دار عمار ـ عمان.

٣٦ ـ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة ـ بيروت.

ـ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد ـ حلب.

٣٧ ـ التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لابن نقطة، دار الحديث ـ بيروت.

٣٨ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الغساني الجياني، تحقيق: علي بن محمد العمران ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة.

٣٩ـ تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٤٠ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر ـ بيروت.

٤١ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٤٢ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٤٣ ـ توضيح المشتبه، لابـن نـاصر الديـن، تحقيـق: محمـد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٤٤ ـ الثقات، لابن حبان، تحقيق: محمد عبد المعين خان، دار الفكر ـ بيروت.

٤٥ ـ الجامع الصحيح، للبخاري، الطبعة السلطانية عن النسخة اليونينية، دار الجيل ـ بيروت، وطبعات أخرى غيرها.

٤٦ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٤٧ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر ـ بيروت.

٤٨ ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد القرشي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحلو، هجر ـ مصر.

٤٩ ـ حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٥٠ ـ خلق أفعال العباد، للبخاري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٥١ ـ دائرة المعارف الإسلامية، مترجمة عن الإنكليزية والفرنسية، دار المعرفة ـ بيروت.

٥٢ ـ الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لعبد الرحمن بن محمد العليمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة التوبة ـ السعودية.

٥٣ ـ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم، للدارقطني، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت.

٥٤ ـ رجال صحيح البخاري، لأبي نصر الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة ـ بيروت.

٥٥ ـ الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٦ ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٥٧ ـ الرسالة المستطرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

٥٨ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لمحمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٥٩ ـ السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي ـ دمشق، بيروت.

٦٠ ـ السنن الأربعة، للأئمة أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٦١ ـ السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، وإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٦٢ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: جماعة من أهل العلم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٦٣ ـ سيرة الإمام البخاري، لعبد السلام المباركفوري، نقله إلى العربية وعلّق عليه: الدكتور عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة.

٦٤ ـ شرح تراجم أبواب صحيح البخاري، لشاه ولي الله الدهلوي، دار الحديث ـ بيروت.

٦٥ ـ شرح صحيح مسلم، للنووي، باعتناء عصام الصبابطي وحازم محمد وعماد عامر، دار أبي حيان ـ القاهرة.

٦٦ ـ شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار ـ الأردن.

٦٧ ـ شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٦٨ ـ شروط الأئمة الستة، لمحمد بن طاهر المقدسي، ضمن ثلاث

رسـائل في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٦٩ ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٧٠ ـ صحيح سنن (أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه)، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة التربية العربي لدول الخليج ـ الرياض.

٧١ ـ صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٧٢ ـ صفة الصفوة، لابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري، دار المعرفة ـ بيروت.

٧٣ ـ صلة الخلف بموصول السلف، لمحمد بن سليمان الروداني، تحقيق: الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

٧٤ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

٧٥ ـ الضعفاء الصغير، للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة ـ بيروت.

٧٦ ـ طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة ـ بيروت.

٧٧ ـ طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر ـ مصر.

٧٨ ـ طبقات علماء الحديث، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٧٩ ـ طبقات المفسّرين، لمحمد بن علي الداوودي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨٠ ـ ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني، لمحمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٨١ ـ علل الحديث، لابن أبي حاتم، تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، مكتبة الرشد ـ الرياض.

٨٢ ـ علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر ـ دمشق.

٨٣ ـ عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار الفكر ـ بيروت.

٨٤ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، باعتناء: محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية ـ القاهرة.

٨٥ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للسخاوي، تحقيق: علي حسن علي، مكتبة السنّة ـ القاهرة.

٨٦ ـ الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة ـ بيروت.

٨٧ ـ فهرس مصنَّفات البخاري المنشورة فيما عدا الصحيح، لأم عبد الله بنت محروس العسلي ومحمد بن حمزة بن سعد، دار العاصمة ـ الرياض.

٨٨ ـ قواعد في علوم الحديث، لظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بحلب.

٨٩ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، دار الفكر ـ بيروت.

٩٠ ـ كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس، لعبد الغني الغنيمي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٩١ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٩٢ ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٩٣ ـ ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، للنووي، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٩٤ ـ ابن ماجه وكتابه السنن، لمحمد عبد الرشيد النعماني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٩٥ ـ المتواري على تراجم أبواب البخاري، لناصر الدين ابن المُنيِّر الإسكندراني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا ـ الكويت.

٩٦ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي، دار المعرفة ـ بيروت.

٩٧ ـ مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، اختصره: محمد بن الموصلي، حققه: رضوان جامع رضوان، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة.

٩٨ ـ مختصر العلو للذهبي، اختصره وحقَّقه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ـ دمشق، بيروت.

٩٩ ـ المدخل إلى الصحيح، للحاكم النيسابوري، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة الفرقان ـ عجمان.

١٠٠ ـ المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، للحاكم النيسابوري، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم ـ بيروت.

١٠١ ـ مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

١٠٢ ـ مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت.

١٠٣ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار الفكر ـ بيروت.

١٠٤ ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف إليان سركيس، دار صادر ـ بيروت.

١٠٥ ـ المعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور محمود الميادين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

١٠٦ ـ المنتظم، لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٠٧ ـ منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبي بكر كافي، دار ابن حزم ـ بيروت.

١٠٨ ـ المؤتلف والمختلف، للدارقطني، تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

١٠٩ ـ موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر ـ بيروت.

١١٠ ـ الموقظة، للذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

١١١ ـ ميزان الاعتدال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت.

١١٢ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراية ـ الرياض.

١١٣ ـ النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: الدكتور زين العابدين بن محمد بلافريج، أضواء السلف ـ الرياض.

١١٤ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، باعتناء محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية ـ القاهرة.

١١٥ ـ هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١١٦ ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الفكر ـ بيروت.

وغير ذلك كثير من كتب السنّة، والتفسير، والفقه، والتاريخ، والتراجم، ومعاجم اللغة، والفهارس، ومصطلح الحديث، والعلل، والسؤالات.

* * *

الفهرس

الباب الثاني
شخصية البخاري العلمية
تنوع علومه وأركان منهجه
وشفوف ذهنه، وتفوق فهمه وورعه

الباب الرابع
مصنفات الإمام البخاري الأخرى

الباب الخامس

منزلة البخاري السامية وذكره الخالد الجميل

* * *

ملحق

الجامع الصحيح للبخاري

١ ـ المخطوطات الألفية[1]:

تاريخ النسخ	عدد الأوراق	الرقم	المكتبة
٢٦١هـ	ـ	[٦٥] ١	دار الكتب القطرية (وزارة التربية)
نحو ٣٩١هـ ناقص الآخر	٥٢ و	[٩٨ (٢٢٥)] ٢٣/ ٤ منجانا	كليات سبلي أوك
٤٠٧هـ	١٠٩و	[op ٨٠١] ٢٠٩/ ١	دار الكتب / صوفية

الجزء الثالث من تجزئة أربعة أجزاء من الكتاب يبتدئ بباب (قول النبي ﷺ للأنصار: أنتم أحب الناس...)، وينتهي بباب (قول الرجل لصاحبه: هل أعرستم الليلة).

النسخة جيدة جداً وقديمة جليلة. كتبها علي بن محمد الأشليمي. والنسخة مضبوطة بالشكل الكامل.

الخط: نسخي ٢٥ س ٢٦×١٧,٥ سم

٢ ـ أقدم النسخ المخطوطة الأخرى:

تاريخ النسخ	الرقم	المكتبة
٤٩٢هـ	(١٣٣٢) ٦٧/ ١/ ٢د ـ ج٢ ـ ٥	الخزانة العامة/ الرباط
أوائل ق ٦هـ	(١٧٣٩) ٢٧٢ ـ ٢٧٠/ ١	مدرسة سبهسالار
٥٠٧هـ	[٩٥٤ (١٣٧)] ٤٤٣/ ١	الأزهرية

(١) أي عمرها أكثر من ألف عام.

المكتبة	الرقم	تاريخ النسخ
الوطنية / تورينو	١/١٨ (AI.IV. ١٨)	٥٣٤هـ
الجامع الكبير / صنعاء	١/٣٩٢ (٢٦١)	٥٥١هـ
زاوية الهامل/ الجزائر	٧٤ (٥١)	٥٥٦هـ
الأزهرية	(٣٠١٩) ٤٤٥/ ١ زكي ٤٠٦١٥	٥٧١هـ
خزانة القرويين	١/١٤٢ (١٣٠)	٥٧٦هـ
متحف طوبقبوسراي	٢/١٧ [٢٢١٥ A ٢٤٠]	٥٩١هـ
خزانة القرويين	١/١٠٦ (٨٧)	٥٩٣هـ

عدد نسخه المخطوطة في مكتبات العالم (٢٣٢٧) نسخة.

٣ـ النسخة المطبوعة:

اسم الناشر	تقديم أو عناية أو تحقيق	تاريخ الطبع
الهند: مطبعة عبد الغفور	رعايت الحق السهارنفوري	١٢٧٢هـ
القاهرة: دار الطباعة الكبرى المصرية	محمد قطه العدوي، عبد الرحمن رشدي	١٢٨٠هـ
القاهرة: مطبعة بولاق	-	١٢٩٦هـ
القاهرة: المطبعة الكبرى الميرية ببولاق	محمد الحسيني	١٣٠٠هـ
الهند: دهلي المطبع الأنصاري	محمد بن عبد المجيد، محمد عنايت، محمد حمايت	١٣٠٤هـ
القاهرة: المطبعة الخيرية	أحمد المكتبي	١٣٠٤هـ
القاهرة: المطبعة الشرفية	-	١٣٠٤ هـ

تاريخ الطبع	تقديم أو عناية أو تحقيق	اسم الناشر
١٣١١هـ	نصر العادلي، ابن مصطفى محمود	القاهرة: بولاق: المطبعة الكبرى الأميرية[١]
١٣١٩هـ	لجنة التصحيح في المطبعة	القاهرة: المطبعة الخيرية
١٣٢٠هـ	محمد الزهري الغمراوي	القاهرة: المطبعة الميمنية
١٣٢٠هـ	-	القاهرة: مطبعة التقدم العلمية
١٣٤٣هـ	-	القاهرة: المطبعة العثمانية المصرية ـ البهية
١٩٢٧م	-	القاهرة: مطبعة محمد علي صبيح
١٣٤٨هـ	-	القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية
١٣٥١هـ	-	القاهرة: المطبعة المصرية
١٣٥٢هـ	-	القاهرة: المطبعة البهية
١٣٥٦هـ	-	القاهرة: مطبعة الصاوي
١٣٧٢هـ	لجنة برئاسة أحمد سعيد علي	القاهرة: مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ـ الناشر
١٣٧٨هـ	-	القاهرة: مطابع الشعب
١٣٩٠هـ	لجنة برئاسة محمد محيي الدين عبد الحميد	لجنة إحياء كتب السنة: مطابع الأهرام التجارية
١٣٩٠هـ	-	بيروت: دار العربية
١٤٠١هـ	-	دمشق: دار الإمام البخاري، مؤسسة الخدمات الطباعية
١٤٠١هـ	-	بيروت: دار الفكر، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة

(١) هذه الطبعة عرفت بالطبعة السلطانية، وقد اعتمد في نشرها على النسخة اليونينية المشهورة عند المشارقة، أما المغاربة فقد اشتَهرت عندهم نسخة ابن سعادة (الجابي).

تاريخ الطبع	تقديم أو عناية أو تحقيق	اسم الناشر
١٤٠١هـ	مصطفى ديب البغا	بيروت : دار القلم
١٤٠٢هـ	-	بيروت : عالم الكتب
١٤٠٧هـ	مصطفى ديب البغا	دمشق، بيروت : دار ابن كثير : اليمامة
١٤٠٧هـ	-	إستانبول : المكتبة الإسلامية
١٤١٩هـ	أبو صهيب الكرمي	بيت الأفكار الدولية
١٤١٩هـ	-	مكتبة دار السلام
١٤٢٢هـ	محمد زهير الناصر	بيروت : دار طوق النجاة
١٣٢٤هـ	-	دار ابن كثير